

المكتبة القانونية



# التأمينات الإجتماعية

شرح أحكام التأمين الإجتماعي على العاملين، التأمين  
الإجتماعي الشامل، التأمين الإجتماعي على المصريين  
العاملين في الخارج، التأمين الإجتماعي على  
أصحاب الأعمال ومن في حكمهم

دكتور

محمد حسن قاسم

كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية



0138012

Bibliotheca Alexandrina

١٩٩٧



دار الجامعة الجديدة للنشر

٢٨، بورسعيد - الأزقة - الاسكندرية - ٩٩ - ٩٩٠٠٠٠



التأمينات الإجتماعية





# التأمينات الإجتماعية

شرح أحكام التأمين الإجتماعي على العاملين، التأمين  
الإجتماعي الشامل، التأمين الإجتماعي على المصريين  
العاملين في الخارج، التأمين الإجتماعي على  
أصحاب الأعمال ومن في حكمهم

دكتور

محمد حسن قاسم

كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

199v



دار الجامعة الجديدة للنشر



بسم الله الرحمن الرحيم  
« الْإِنِّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . »

صدق الله العظيم

سورة يونس الآية ٦٢



## مقدمة

### - حاجة الإنسان إلي الأمان الإجتماعي

بعد نظام التأمينات الإجتماعيه نظام حديث النشأة ، بدأت أرهاساته الأولى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ولم ير النور إلا في بدايات القرن العشرين ، وصفه خاصه علي أثر الازمة الاقتصادية لعام ١٩٢٩ . ولم يبدأ هذا النظام في الانتشار إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية <sup>(١)</sup> .

ويرجع استخدام اصطلاح التأمينات الإجتماعية لأول مرة في التشريع <sup>(٢)</sup> إلى القانون الأمريكي الصادر في ١٤ أغسطس ١٩٣٥ ، حين صدر قانون التأمينات الإجتماعية ليقدر إعانة البطالة والشيوخوة بناء على السياسة الجديدة التي انتهجها الرئيس روزفلت في اعقاب الازمة الاقتصادية .

ويستخدم هذا الاصطلاح - بصفه عامة - للدلالة على مجموعة الوسائل التي تهدف إلى تعويض أفراد المجتمع - أو بعض منهم - عن نتائج مخاطر معينة توصف بأنها مخاطر إجتماعية . بحيث يمكن القول بأن وظيفة التأمينات الإجتماعية هي درء الأخطار الإجتماعية ومواجهة آثارها <sup>(٣)</sup> .

والواقع أن حداثة نظام التأمين الاجتماعي لا تعني أن الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه قد غاب عن بال الإنسان وسعية قبل أن يبلورة النظام المذكور .

فالأخطار جزء لا يتجزأ من حياة الانسان ، ويسعى الانسان منذ بد .

---

(١) انظر أحمد حسن البرعى ، الوجيز في التأمينات الإجتماعية ، الطبعه الأولى ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٢ ، ص. ١٣ .

(٢) P.Denis, Droit de la sécurité sociale, Bruxelles, 1970, p.1.

(٣) برهام عطا الله ، مدخل إلى التأمينات الإجتماعية - ١ - دار المعارف ١٩٦٩ ، ص. ٤٠ .

الخليقة وبدافع من غريزة فى حب البقاء إلى البحث عن الوسائل التى تكفل له الأمان ضد كل المخاطر التى تحيط به .

والمخاطر التى يتعرض لها الفرد فى المجتمع ، ويسعى إلى الأمان فى مواجهتها ، كثيرة ومتنوعة المصادر . فهناك المخاطر التى تنشأ عن الظواهر الطبيعية ، كالزلازل والبراكين والفيضانات . وهناك مخاطر تنشأ عن الحياة فى جماعة ، كخطر الحرب ، والخطر السياسى الناتج عن تغيير النظام السياسى ، والخطر التشريعى والذى يتمثل فى القانون الذى يفرض قيودا لم تكن موجودة من قبل على نشاط إقتصادى معين . وينتمى أيضا إلى هذه الطائفة من المخاطر الخطر النقدي والذى يتمثل فى انخفاض قيمة العملة ، والخطر الإدارى الناشئ عن سوء تنظيم وعدم فعالية الجهاز الإدارى . وهناك مخاطر يتعرض لها الإنسان وترتبط بنظام الأسرة وأهمها تلك التى تتمثل فى زيادة الأعباء العائلية ، والتى يترتب عليها انخفاض مستوى معيشة العائلة ، والمرض والعجز الذى يصيب رب العائلة ويحرم العائلة من مصدر رزقهم .

وهناك مخاطر يتعرض لها الفرد وترجع لأسباب فسيولوجية ، كالشيخوخة والمرض والوفاة . وهناك أخيرا المخاطر المهنية والتى ترتبط بممارسة مهنة معينة ، كخطر البطالة وعدم كفاية الأجر أو إصابة العمل أو الإصابة بمرض من أمراض المهنة<sup>(١)</sup> .

### - تعريف الخطر الإجتماعي

وتعمل نظم التأمينات الإجتماعية على مواجهة هذه المخاطر والتخفيف من آثارها . ورغم تعدد هذه المخاطر فهناك سمات مشتركة بينها دفعت الفقه

(١) انظر :

P.Durand, la politique contemporaine de sécurité sociale Dalloz,  
1953,p.61 .

البرعى المرجع السابق . ص ٢١ .

إلى وضع تعريف للخطر الاجتماعى ، وقد اختلف الفقه حول هذا التعريف .

فهناك رأى يذهب إلى تعريف الخطر الاجتماعى بالنظر إلى سببه ، ويرى أن الخطر الاجتماعى هو الخطر الناتج عن الحياة فى المجتمع . فالخطار الاجتماعية وفقا لهذا الاتجاه هى تلك المخاطر الوثيقة الارتباط بالحياة الاجتماعية .

وقد انتقد هذا التعريف على أساس أنه تعريف موسع ، ولا يتفق مع ما جرت عليه النظم الوضعية للتأمين الاجتماعى . فتحدد المخاطر الاجتماعية بأنها تلك التى نجم سببها فى مجرد العيش فى جماعة يدخل فيها من المخاطر ما لم يجر عادة هذه النظم على تغطيتها ، كآخطار الحروب وخطار المرور والخطار السياسية .

وأخذ على هذا التعريف من ناحية أخرى إنه تعريف مضيق ، يؤدى إلى أن يخرج من نطاق التأمينات الاجتماعية تلك الخطار التى لا علاقة لها بالحياة الاجتماعية ومع ذلك تغطيتها نظم التأمينات الاجتماعيه ، كخطار الشيخوخة والمرضى والوفاة .

والنقد الاساسى الذى وجه إلى التعريف السابق هو كونه لايساعدنا كثيرا فى تحديد مضمون الخطار الاجتماعية ، التى يتكفل نظام التأمينات الاجتماعية بدها آثارها . فالعلاقة بين العيش فى الجماعة وبين الخطار الاجتماعية إذا كان لايمكن إنكار آثارها بسهولة ، إذ هى واضحة فى كثير من الأحيان ، إلا أن تأكيد هذه العلاقة لا يفسر لنا سبب إهتمام نظم التأمينات الاجتماعيه بتوفير وقاية آثار بعض الخطار الاجتماعيه دون غيرها<sup>(١)</sup> .

وهناك رأى آخر يذهب إلى تعريف الخطر الاجتماعى بالنظر إلى آثاره ونتائجه ، فيرى أن الخطر الاجتماعى هو الخطر الذى يؤثر فى المركز الإقتصادى

---

(١) برهام عطا الله ، المرجع السابق ، ص ١٣ .

لل فرد الذى يتعرض له ، سواء عن طريق انتقاص الدخل أو انقطاعه ، لأسباب فسيولوجية كالمرض والعجز والشيخوخة والوفاة ، أو لأسباب إقتصادية كالبطالة ، أو عن طريق زيادة الأعباء دون الانتقاص من الدخل كما فى حالة نفقات العلاج والأعباء العائلية المتزايدة<sup>(١)</sup> .

وتعريف الأخطار الإجتماعية على هذا النحو يتضمن من المزايا مالا يمكن إنكاره . فهو يسمح باتساع سياسة التأمين الإجتماعى لتشمل كافة المخاطر التى يمكن أن تؤثر فى الأمن الإقتصادى للأفراد وذلك أيا كانت الأسباب التى تنشأ عنها هذه المخاطر . ويؤدى ذلك إلى إمكان قيام سياسة التأمين الإجتماعى "على أساس المحافظة على حد أدنى من المستوى الإقتصادى اللائق لكل فرد من أفراد المجتمع بغض النظر عن الأسباب التى تؤدى إلى الانتقاص من هذا المستوى"<sup>(٢)</sup> .

ويؤدى هذا التعريف أيضا إلى عدم إقتصار وسائل مواجهة الأخطار الإجتماعية على تعويض آثارها ، وإنما يجب أن تنتج هذه الوسائل أولا إلى الوقاية من هذه الأخطار ، فإذا كان الهدف الذى تسعى إليه نظم التأمينات الإجتماعية هو حماية الانسان ، فهذا الهدف يتم تحقيقه أحيانا عن طريق الوقاية ، وأحيانا أخرى عن طريق العلاج والتعويض .

رغم هذه المزايا ، فإن تعريف الخطر الإجتماعى بالنظر إلى آثاره لم يسلم من النقد . فقد أخذ البعض على هذا التعريف أنه يؤدى إلى توسيع دائرة تطبيق نظام التأمينات الإجتماعية بشكل يفقده ذاتيته ويجعله مختلطا بالسياسة الإجتماعية للدولة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) J.J.Dupeyroux, Droit de la sécurité sociale, 11e éd. dalloz راجع (١) 1988, p.8 .

سمير تناغو ، نظام التأمينات الإجتماعية ، منشأة المعارف ، ص ١٢ .

(٢) سمير تناغو ، المرجع سالف الذكر ، ص ١٣ .

(٣) البرعى ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .



وانتقد البعض هذا التعريف على أساس أن الأخطار التي ترتب آثارا اقتصادية لا تدخل تحت حصر ، ومع ذلك لم يجر نظم التأمينات الإجتماعية على تغطيتها جميعا كخطر الحريق وخطر الحرب وخطر التغييرات السياسية<sup>(١)</sup> .

والواقع أن الأخطار الإجتماعية في تعريفها الصحيح هي كل ما يمكن أن يؤثر على مركز الفرد الإقتصادي . فالخطر الإجتماعي هو الذي يشكل مسألا بذمة الفرد المالية سواء كان ذلك بانقاص الدخل أو بزيادة نفقاته . وهذا ينطبق على كافة المخاطر أيما كانت أسبابها ، شخصية أو مهنية أو إجتماعية<sup>(٢)</sup> .

وإذا كانت نظم التأمين الإجتماعي تعمل على مواجهة الأخطار الإجتماعية بهذا التحديد ، أي تعمل على مواجهة التهديد الإقتصادي للأفراد أي تحرير الإنسان من الحاجة والفقر<sup>(٣)</sup> ، فهذه الغاية المثالية لتحقيقها كل التشريعات الرضعية للتأمين الإجتماعي . فتلک التشريعات تتفاوت فيما بينها في مدى الحماية التي تكفلها لمواطنيها . بل أن هذه الحماية تختلف في التشريع الواحد من زمن إلى آخر . وذلك للارتباط الوثيق بين نظم التأمين الإجتماعي والمقدرة الاقتصادية للمجتمع . فقانون التأمين الإجتماعي في مصر اقتصر في بداياته على تغطية المخاطر التي تتعرض لها طائفة العمال ، وأنهى التطور التشريعي الآن إلى شمول كل أو معظم فئات القوى العاملة ، وامتد ليشمل اليوم أصحاب الأعمال . ونظم التأمين الإجتماعي في دولة كفرنسا تغطي بعض المخاطر التي لا يغطيها قانون التأمين الإجتماعي المصري كخطر الأعباء العائلية . ويصل نظام التأمينات الإجتماعية في نيوزيلندا إلى تغطية كافة المخاطر الإجتماعية بما في ذلك أخطار الحروب وجميع المخاطر الناشئة عن ظروف استثنائية دون تحديد لهذه المخاطر أو الظروف .

(١) عبد الحائق عمر ، الأمان الإجتماعي ، مجلة القانون والإقتصاد ، مارس - يونيو ، ١٩٧١ ، ص ١٠٥ وما بعدها .

(٢) محمد حسين منصور ، التأمينات الإجتماعية ، منشأة المعارف ، ص ٨٢ . وانظر أيضا حسام الدين الأهواني ، أصول قانون التأمين الإجتماعي ، ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، ص ٧ .

(٣) حسام الدين الأهواني ، المرجع السابق ، نفس الموضع

وبالرجوع إلى نظم التأمين الإجتماعى فى الدول المختلفة يمكن القول أن هناك شبه إجماع بين هذه النظم على قائمة المخاطر التى يجب العمل على مواجهتها وحماية الأفراد من آثارها . وقد عدت اتفاقية العمل رقم ١٠٢ الصادرة عن مؤتمر العمل الدولى الثالث والخمسون (١٩٥٢) هذه المخاطر وهى : المرض - الأمومة - العجز - الشيخوخة - إصابة العمل والأمراض المهنية - الوفاة (حماية أقارب المتوفى) - الأعباء العائلية - البطالة .

وصارت هذه القائمة تمثل الحد الأدنى للتأمينات الإجتماعية الذى تلزم به الدول الموقعة عند إصدارها لقوانين التأمينات الإجتماعية .

وإذا كانت نظم التأمينات الإجتماعية تتأثر بالظروف الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للبلد الذى يطبق فيه ، فقد راعت الاتفاقية المذكورة هذا الاختلاف فى الظروف . فبعد أن عدت المخاطر التى يجب على الدول الموقعة عليها أن تغطيها ، راعت أن هناك بلادا كثيرة لا يمكنها تغطية كل هذه المخاطر بسبب المستوى الإقتصادى والإجتماعى بها ، لذلك فرضت على الدول التى تنضم إليها أن تغطى ثلاثا من هذه المخاطر على الأقل على أن يكون من بينها بصورة إجبارية خطر البطالة أو الشيخوخة أو إصابة العمل أو العجز .

### - وسائل مواجهة المخاطر الإجتماعية

إذا كانت المخاطر جزء لا يتجزأ من حياة الإنسان ، والحاجة إلى الأمان فى مواجهة هذه المخاطر من حاجات الإنسان الاساسية ، فقد اهتمت تفكير الإنسان قبل ظهور نظم التأمين الإجتماعى إلى وسائل متعددة تعينه على التخفيف من وطأة ما يتعرض له من مخاطر . ويعرض الوسائل التقليدية لمواجهة المخاطر الإجتماعية وإظهار عدم كفايتها لتحقيق الأمان الإجتماعى للأفراد تظهر جلية أهمية نظم التأمينات الإجتماعية كوسيلة لمواجهة المخاطر الإجتماعية .

## - الوسائل التقليدية

### ١- الإدخار

يتمثل الإدخار في "حبس جزء من الدخل عن الاتفاق ، أى عدم إستهلاك جميع الدخل ، فالفرد هنا لا ينفق جزءا من دخلة المتحصل عليه أثناء فترة صحته ونشاطه ، ليعينه هذا الجزء المدخر من الدخل على التخفيف من آثار الكارثة حين يقع الخطر"<sup>(١)</sup> .

فالإدخار بهذا المعنى يعد من وسائل الأمان الفردية والاختيارية . فالإدخار لا يتطلب تدخلا من الغير ويحدد المدخر فية المبلغ الذى يدخره ، وليس على المدخر أى إلزام قانونى بالإدخار لمواجهة اعبائه<sup>(٢)</sup> .

ورغم المزايا التى ينطوى عليها نظام الإدخار بالنسبة للفرد ، كوسيلة من وسائل الأمان ، وللدولة ، من حيث أثره على الاقتصاد القومى حيث يؤدى إلى تقليل الاستهلاك ويعتبر وسيلة من وسائل التنمية والاستثمار ، فإنه يعد وسيلة غير كافية للردء المخاطر الإجتماعية . فالإدخار يفترض مقدرة الإقدام عليه ، أى يفترض وجود فائض فى الدخل يستطيع الفرد أن يتنازل عن استهلاكه الحال لمواجهة أعباء المستقبل ، غير أن الملاحظ أن أصحاب الدخول الصغيرة ، وهم أكثر الطبقات تعرضا للمخاطر الإجتماعية ، هم فى ذات الوقت أقل الطبقات قدرة على الإدخار ، كما يبدو قصور الادخار عن مواجهة المخاطر إذا تحققت الكارثة قبل اكتماله . وأخيرا فإن فعالية الادخار كوسيلة لمواجهة المخاطر الإجتماعية يتوقف على ثبات قيمة العملة وهو ما لا يمكن تأكيده<sup>(٣)</sup> .

---

(١) بهرام عطا الله ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٢) عبد الحائق عمر ، السابق ، ص ١٢٥ .

(٣) أنظر J.Doublet, sécurité, sociale, Thémis, 1967, p.3

## ٢ - المساعدة الإجتماعية

يتمثل نظام المساعدة الإجتماعية فى تقديم العون لمن حاقت به كارثة . وقد يكون هذا العون فى صورة مبلغ نقدى أو فى صورة خدمات عينية .

وقد تصدر المساعدة بهذا المعنى من الأفراد بناء على باعث داخلى يحض على فعل الخير والإحسان نحو الفقراء والمحتاجين ، وقد تأتى المساعدة عن هيئات خاصة مدفوعة بنفس الدافع . وقد تصدر المساعدة أخيراً عن الدولة .

ونظام المساعدات الإجتماعية لا شك أنه يخفف من وطأة المخاطر التى يتعرض لها الفرد ، غير أنه ينطوى على عيوب تثبت عدم فاعليته كنظام لتوقى المخاطر الإجتماعية ، فالمساعدة الإجتماعية إذا كانت تكفى لمواجهة الأخطار الاستثنائية ، فإنها لا يمكن أن تغطى المخاطر اليومية ، أو التى لا يمكن تجنبها (كالشبحرقة)<sup>(١)</sup> .

كما أن المساعدات التى تقدمها الدولة لكى تقوم بوظيفتها فى مواجهة الأخطار يجب أن تتحمل الحزنة العامة للدولة عبء تمويلها ، وقد لا تستطيع الدولة ، بالنظر الى ظروفها الاقتصادية ، تحمل هذا العبء مما يفقد النظام فاعليته كوسيلة لمواجهة المخاطر الإجتماعية .

أضف إلى ذلك أن المساعدة الإجتماعية لا تمنح إلا للأشخاص الذين يشتون أنهم فقراء ، وهو أمر يشير كثيراً من الصعوبات العملية ، فضلاً عما قد يسببه من مساس بكرامة الشخص المطالب بالمساعدة<sup>(٢)</sup> .

وإذا كانت المساعدة تنمى روح التضامن بين أفراد المجتمع فقد يترتب عليها "أن يخبو روح الاحتياط عند الفرد ، ونزعة توقى الاخطار لدى الجماعة"<sup>(٣)</sup> .

Doublet. op. cit., p.2.

(١)

(٢) عبد الحائق عمر ، المقال السابق ، ص ١٢٢ .

Dupeyroux, op. cit., p.21 .

وأنظر أيضاً

(٣) إبراهيم عطا الله ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

### ٣ - المسؤولية

تبدو المسؤولية المدنية وسيلة من وسائل حماية الفرد في مواجهة الأخطار التي يتعرض لها .

فطبقاً لقواعد هذه المسؤولية ، كل خطأ سبب ضرر للغير يلزم من أرتكبه بالتعويض ، ويشكل هذا نوعاً من الحماية الاقتصادية للأفراد لا يمكن إنكاره .  
غير أن هذه الوسيلة يبدو عدم كفايتها لعدة أسباب . فالمسؤولية أياً كان الأساس الذي تقوم عليه - الخطأ الواجب الإثبات أو الخطأ المفترض أو بحمل التبعة - تفترض وجود شخص مسئول عن الضرر وهذا مالا يتحقق في الكثير من المخاطر التي يتعرض لها الفرد وتهدد أمانة الاقتصادى ، كخطر المرض والشيخوخة <sup>(١)</sup> .  
وإذا أمكن أسناد المسؤولية إلى شخص معين فقد يكون معسراً مما يتعذر في واقع الأمر تعويض الضرر وتوفير الحماية للمضرور ، كما أن الحصول على التعويض يتطلب غالباً الإلتجاء إلى القضاء وتنفيذ الحكم الصادر بالتعويض ويتطلب ذلك مدة معينة ومصاريف لا يتحملها المضرورون الفقراء <sup>(٢)</sup> .

### ٤ - التأمين الخاص

يعد التأمين من أهم الوسائل التي لجأت إليها المجتمعات البشرية لمواجهة الأخطار الإجتماعية والتخفيف من أثارها . ويقوم نظام التأمين على تبادل والتعاون في تحمل الأخطار . فتعرض مجموعة من الأفراد لخطر معين يجعل نظام التأمين يتكفل بخلق نوع من المساعدة المتبادلة في تحمل عبء الكارثة التي تقع لأحد أفراد هذه المجموعة <sup>(٣)</sup> .

ولحجب التفرقة بشأن نظام التأمين كوسيلة من وسائل مواجهة الأخطار بين

Dupeyroux, op. cit., p. 18 .

(١)

سمير تنافور ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٢) عبد الخالق عمر ، السابق ، ص ١٢٥ .

(٣) أنظر . بهام عطا الله ، المرجع السابق ، ص ٢٢ . رمضان أبو السعود ، الوجيز في شرح قوانين التأمين الإجتماعى ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ ، ص ١٣ .

صورتين له : التبادليات أو جمعيات المعونة المشتركة والتأمين التجارى .

### - التبادليات

ويقصد بهذا النظام ، المعونة التى يتبادلها مجموعة من الأفراد يتعرضون لذات المخاطر فى إطار جمعيات تنشئ لهذا الغرض . وتمثل المعونة التى يتبادلها هؤلاء الأفراد فى التعويض الذى تقدمه الجمعية للفرد الذى يتعرض للخطر ، ويدفع هذا التعويض من مجموع الاشتراكات الدورية التى يلتزم أعضاء التبادلية بأدائها .

وقد ظهرت أهمية هذه الجمعيات بصفه خاصه بعد قيام المجتمع الصناعى . وسيادة الروح الفردية التى أدت إلى تضاول دور التضامن العائلى الذى كان يجد الفرد فيه أحد وسائل الأمان فى مواجهة ما يتعرض له من مخاطر .

وتتميز جمعيات المعونة التبادلية بأنها وسيلة جماعية لمواجهة المخاطر التى يتعرض لها الفرد . فالفرد الذى يتعرض لخطر من المخاطر التى تغطيها الجمعية لا يتحمل نتائج وحده بل بشاركة فى تحمل هذه النتائج باقى أعضاء الجمعية عن طريق الاشتراكات التى يؤدونها ، والتى من مجموعها يدفع له تعويض عن الضرر الذى لحق به .

غ أن هذه الجمعيات ، على الرغم من الدور الذى أدت إليه فى التخفيف من وطأة المخاطر التى يتعرض لها العمال الذين انضموا إليها ، لم تستطع أن تقوم بدورها على الوجه الأكمل فى تغطية الأخطار التى يتعرض لها أعضاؤها من عمال المجتمع الصناعى . ويرجع ذلك إلى اختيارية الانضمام إليها ، مما أدى إلى قلة عدد المتضمنين إليها ، وبالتالي عجز مواردها عن تغطية المخاطر التى يتعرض لها أعضاؤها ، خاصة وأنه ليس من الممكن رفع الاشتراكات بدرجة كبيرة ، إذ لن يستطيع هؤلاء الأعضاء تحملها نظرا لقله دخولهم<sup>(١)</sup> .

(١) برهام عطا الله ، المرجع السابق ، ص ٢٧ ، رمضان أبو السعود ، المرجع السابق ، ص ١٤

## - التأمين التجارى

ويتم هذا التأمين لدى شركات التأمين التجارية وذلك عن طريق التعاقد بين طالب التأمين وبين الشركة . ويعتضى هذا العقد تقوم الشركة المؤمنة بدفع مبلغا معيناً يسمى مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه وذلك مقابل أقساط التأمين التى يدفعها المؤمن له<sup>(١)</sup> والتي يراعى فى تحديدها بصفه خاصه ، درجة احتمال الخطر ، بالإضافة الى عوامل أخرى كمبلغ التأمين ومدة التأمين ، والأرباح التى تهدف الشركة المؤمنة إلى تحقيقها والتنفقات الادارية المختلفة .

ورغم التطور الملحوظ للتأمين وإمتداده إلى كافة المجالات ليؤمن الأفراد من كل خطر يتعرضون له سواء فى أموالهم أو أشخاصهم ، فان التأمين يبقى قاصرا عن توفير الحماية الإجتماعية لمن هم بحاجة إليها . ويرجع ذلك إلى أن التأمين نظام اختياري لن يستفيد منه إلا من قام بدفع الاقساط ، ويفترض هذا توفر المقدرة على دفعها ، الأمر الذى لايتيسر للطبقات الأكثر عرضة للمخاطر الإجتماعية ، أضف إلى ذلك أن التأمين تضطلع به شركات تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح مما يؤثر على مقدار القسط الذى يؤديه المستامن ومقدار ما يحصل عليه من تعويض .

## - ظهور نظم التأمينات الإجتماعية

يتضح مما سبق قصور الوسائل التقليدية التى لجأ إليها الانسان لمواجهة المخاطر الإجتماعية عن تحقيق الأمان الذى يسعى إليه . ومن هنا كانت أهمية نظام التأمين الإجتماعى . وهذا النظام ليس إلا نوعا من أنواع التأمين<sup>(٢)</sup>

(١) تعرف أكاديه ٧٤٧ من التقنين المدنى المصرى التأمين بأنه " عقد يلتزم بمقتضاه أن يزود إلى المؤمن له أو المستفيد الذى اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو أبرادا مرتبا أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو بتحقيق الخطر المبين بالعقد وذلك فى نظير قسط أو أابه دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن " .

(٢) برهام عطا الله ، المرجع السابق ، ص ٢٩ . وفى الرد على حجج القائلين بأن هناك فروق كثيرة بين التأمين والتأمينات الإجتماعية . أنظر نفس المرجع ، ص ٧٣ ومابعدها .

حيث يقوم على تأمين الحماية لأشخاص معينين في مواجهة الأخطار الإجتماعية التي يتعرضون لها ، مقابل إشتراك يدفعه - أو جزء منه - المستفيد .

إلا أن التأمين الإجتماعي يتميز كقاعدة عامة بطبيعة الإلزامي ، فهو نظام إجباري لا يدع المجال لاختيار الأفراد ، هذا إلى جانب أن التأمين الإجتماعي يباشر عن طريق مشروعات عامة لا تسعى إلى تحقيق الربح .

وسبق أن ذكرنا أن الأرواحات الأولى لنظم التأمين الإجتماعي قد بدأت مع نهاية القرن التاسع عشر ، وقد شهدت ألمانيا أول تشريع للتأمين الإجتماعي ثم تأثرت بها الكثير من الدول الأوروبية .

### - التشريعات الألمانية

فقد ظهرت نظم التأمينات الإجتماعية في ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر وذلك كمحاولة من المستشار الألماني بسمارك لجذب الطبقة العاملة والحيلولة دون اعتناقها لمبادئ التيارات الاشتراكية المناهضة للنظام الرأسمالي وما أدى إليه من ظلم إجتماعي واستغلال لفئة العمال . وركزت جهود بسمارك على تحسين أوضاع هذه الفئة بمنحهم بعض المزايا الإجتماعية التي تساعد على التخفيف من وطأة المخاطر الإجتماعية التي يتعرضون لها وبالتالي يمكن امتصاص غضب أفراد هذه الفئة والحد من أخطارها إلى مناصرة الاتجاهات الاشتراكية .

وأصدر بسمارك في هذا الصدد ثلاث تشريعات متعاقبة : الأول في ١٥ يونيو ١٨٨٣ يفرض التأمين من المرض، والثاني في ٦ يوليو ١٨٨٤ ينظم التأمين من إصابات العمل، وفي ٣٠ يونيو ١٨٨٩ صدر التشريع الثالث للتأمين ضد مخاطر العجز والشيخوخة. وقد تم تجميع هذه التشريعات في تقنين واحد سمي بتقنين التأمينات الإجتماعية، وقد استكمل هذا التقنين فصوله بصور قانون التأمين من الوفاة في عام ١٩٣١، وقانون التأمين من البطالة في عام ١٩٢٩<sup>(١)</sup>.

Dupeyron, op. cit , p.39 .

(١) أنظر



وتميزت هذه التأمينات بظاهرها الإلزامي ، ولأول مرة في تاريخ التأمين ضد المخاطر الإجتماعية . واقتصرت هذه التأمينات في بادئ الأمر على عمال الصناعة ، أصحاب الدخول البسيطة ، ثم امتدت بعد ذلك إلى عمال القطاعات الأخرى . وكانت هذه التأمينات تقول عن طريق الاشتراكات التي يدفعها العمال وأصحاب الاعمال ، هذا بالإضافة إلى مساهمة الدول بالنسبة لبعض أنواع التأمين ( العجز والشبخوخة ) . وتولى إدارة هذه التأمينات مؤسسات عامة علي مستويات مختلفة تتولى إجراءات التأمين وتديرها مجالس منتخبة من العمال وأصحاب الأعمال .

وقد كان لهذه التشريعات الأولى للتأمينات الإجتماعية تأثيرا واسعا على كثير من الدول الأوروبية الأخرى فأصدرت كل من النمسا والمجر تشريعات مماثلة في عام ١٨٨٧ ، وكذلك النرويج في عام ١٨٩٤ ، وأصدرت السويد قانون للتأمين الاجباري للشبخوخة في عام ١٩١٣ يشمل كافة المواطنين<sup>(١)</sup> .

#### - التشريع الفرنسي

تأثرت فرنسا بالتشريعات الألمانية السابقة . وصدر في هذا الشأن قانون ٩ ابريل ١٨٨٩ أخذا بمبدأ المسؤولية الموضوعية لأصحاب الأعمال بحيث لم يعد العامل ملزما بإثبات خطأ صاحب العمل لتقرير حقة في التعويض . وتأكيذا للأهمية نحو توفير الحماية الإجتماعية لطبقة العمال ، اعقب القانون السابق قانون آخر صدر في ٣١ مارس ١٩٠٥ يفرض علي أصحاب الأعمال التأمين الاجباري من المسؤولية عن حوادث العمل مقررًا للعامل دعوى مباشرة ضد شركة التأمين يحصل بمقتضاها علي حقة في التعويض<sup>(٢)</sup> .

---

Doublet, op. cit., p.18 .

(١) ويتفصيل أوفى انظر

Durand, op. cit., p.54 - 89 .

Dupeyroux. op. cit., p.37 .

(٢)

وعندما أمتدت فرنسا إقليم الأكراس واللورين من ألمانيا كان من الصعب سلب العمال في هذا الإقليم حقوقهم التي اكتسبوها في ظل الاحتلال الألماني بالتطبيق للتشريعات الألمانية السارية على هذا الإقليم آنذاك ، فعمل المشرع الفرنسي على تعميم المزايا التي يتمتع بها عمال هذا الإقليم ، وأصدر لذلك قانون في ٥ أبريل ١٩٢٨ ، أعقبه قانون آخر في ٣٠ أبريل ١٩٣٠ وأضعا أسس التأمين الإجتماعي في فرنسا . واستقر منذ هذا التاريخ نظام التأمين الصحي وتأمين الأمومة والعجز والشيخوخة والوفاء بالنسبة لعمال الصناعة والتجارة ، ويقوم على مساهمة العامل وصاحب العمل ، بالإضافة إلى تأمين إصابات العمل الذي يقع عبء تمويله على أصحاب الأعمال .

وقد شهد هذا النظام تطوراً ملحوظاً من حيث اتساع نطاق تطبيقه وتنظيمه ، فبمجرد انتهاء الاحتلال الألماني أُنْجِمت فرنسا إلى إصلاح نظام التأمين الإجتماعي بها لتطوير الحماية الإجتماعية بما يتلائم وظروف ما بعد الحرب وأُنْجِمت سياسة التأمين الإجتماعي منذ عام ١٩٤٥ إلى الاتساع في نطاق تطبيقه مواكب بذلك تقدم الاقتصاد الفرنسي وتزايد ضغوط الفئات العاملة<sup>(١)</sup> .

### — الولايات المتحدة الأمريكية —

ظلت الولايات المتحدة بعيدة عن تيارات التأمينات الإجتماعية ، حريصة بذلك على مبادئ الحرية المطلقة التي تمنع تدخل الدولة في العلاقات الاقتصادية والإجتماعية إلى أن داهمتها الأزمة الاقتصادية في أواخر عام ١٩٢٩ ، والتي أدت إلى إصابت الاقتصاد الأمريكي بأضرار فادحة ترتب عليها الانتشار الهائل للبطالة وتزايد حالات الفقر والحاجة . لذلك عندما تولى روزفلت الحكم في عام ١٩٣٢ كانت الأمور مهيأة لاتحتاج سياسة جديدة تخرج على مبدأ

---

(١) مصطفى الجمال ، الوسيط في التأمينات الإجتماعية ، ١٩٨٤ ص ٣٦ ، هامش رقم ٢٣ .

الحرية الاقتصادية المطلقة وتقر حق الدولة فى التدخل لتنظيم الحياة الاقتصادية والإجتماعية باعتبارها مسؤولة ليس فقط عن حماية النشاط الفردي للمواطن بل وايضا عن كفالة الخير العام للجماعة <sup>(١)</sup> .

وتطبيقا لهذه السياسة التى أنتهجها روزفلت صدر فى ١٩٣٣ قانون للإصلاح الإقتصادى تلاه فى ١٩٣٥ قانون آخر للأمان الإجتماعى . وقد وضع هذا القانون نظاما لمساعدة كبار السن والعائلات كثيرة العدد والأرامل والعميان . وأقام نظاما للتأمين ضد الشيخوخة والوفاة تتولاها الدولة الفيدرالية مباشرة ثم أضيف إليه تأمين العجز بتعديل لاحق . كما وضع هذا القانون نظاما للتأمين ضد البطالة ، ترك تنظيمه للولايات مع منحها اعانات فيدرالية تقول عن طريق الضرائب <sup>(٢)</sup> .

ويبدو القانون الأمريكى على هذا النحو محدود الأثر فى مواجهة الأخطار الإجتماعية ، وذلك بالمقارنة لأنظمة التأمينات الإجتماعية الأوروبية التى صدرت فى هذه الفترة ، وفى مجال المخاطر اقتصر على التأمين من البطالة والشيخوخة ، ولم يقرر التأمين الإجبارى من المرض أو من العجز فيما عدا العجز الناشئ عن اصابة العمل <sup>(٣)</sup> . ولم تمتد الحماية التى نظمها هذا القانون إلى بعض الفئات كعمال الزراعة وخدم المنازل والعاملين بالحكومة الفيدرالية والولايات وسائر العمال المستقلين .

غير أن ما يؤخذ على هذا القانون لا يقلل من أهمية اسهامه فى تطور نظم التأمين الإجتماعى . فعدم اقتصار الحماية التى قررها القانون على طائفة

---

(١) مصطفى الجمال ، السابق ، ص ٣٧ هامش رقم ٢٥ .

(٢) انظر فى هذا القانون

Dupeyroux, op. cit., p.55 et s; Durand, op. cit., p.96 et s.

سمير تناعو ، المرجع السابق ، ص ٥٥ عبد الخالق عمر ، المقال السابق ، ص ١٣١ .

Durand, op. cit., p.103 .

(٣) انظر

العمال وامتدادها إلى غيرهم من الفئات المحتاجة نية الأذهان إلى أن نظم التأمين الإجتماعى لا يقتصر نطاق حمايتها على هذه الطائفة بل يمتد ليشمل أفراد الأمة كلها ، ليصبح هدف هذا النظام هو تحرير الانسان من الحاجة سواء كان من العمال أو من غيرهم <sup>(١)</sup> .

أضف إلى ذلك أنه بجانب وسائل العلاج التي وضعها القانون الأمريكى فى صورة إعانات ومساعدات فقد وضع كذلك نظاما للوقاية من المخاطر قبل حدوثها وذلك عن طريق الاهتمام بالصحة العامة ، ومحاربة البطالة . وقد أبرز القانون بذلك العلاقة الوثيقة بين الوقاية والعلاج <sup>(٢)</sup> فى مجال الحماية الإجتماعية .

وظهر تبعا لذلك نظام التأمين الإجتماعى لا كمجرد وسيلة للحماية ، وإنما كحلقة من حلقات سياسة اقتصادية واجتماعية شاملة ، تقوم على تدخل الدولة <sup>(٣)</sup> لتحقيق مستوى معقول من الأمن الإقتصادى للمواطنين حتى فى ظل أكثر النظم ايمانا بالفردية الاقتصادية <sup>(٤)</sup> .

### — النظام النيوزيلندي

تتميز نيوزيلندا بأنها بلد زراعى لم تتعرض للتحويلات الإجتماعية التى أحدثتها الثورة الصناعية فى أوروبا وأمريكا ، لذا لم يأت نظام التأمين الإجتماعى بها ، والذي يرجع إلى عام ١٩٣٨ ، لمواجهة آثار التطور الصناعى بالنسبة لطبقة العمال ، كما حدث بالنسبة لنظم الحماية فى الدول الأخرى ، بل جاء ككفالة الأمن الإقتصادى للمواطنين ، على أساس أن الدولة مدينة لكل فرد من افرادها بالتزام بالنفقة كلما دعت الحاجة إليه . بحيث أصبح الحق فى

(١) انظر : سيمر تناغو المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٢) سيمر تناغو ، المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٣) مصطفى الجمال ، المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(٤) برهام عطا الله ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .

التأمين الإجتماعى مرتبطا بالحاجة، التى تتحقق إذا قل دخل الفرد عن حد أدنى معين. فطبقا لهذا النظام يمتد نطاق الحماية التى يوفرها ليشمل كافة المواطنين دون تمييز بين مراكزهم المهنية. ويغضى هذا النظام كافة المخاطر الإجتماعية التى تؤدى إلى العوز والحاجة بغض النظر عن السبب الذى يؤدى إلى هذه النتيجة . فبالإضافة إلى المخاطر التقليدية ، كالمرض والشيخوخة والعجز والوفاة والبطالة ، يواجه النظام النيوزيلندى مخاطر الحروب وجميع المخاطر الناشئة عن ظروف استثنائية<sup>(١)</sup>. كما أن الإفادة من النظام بالنسبة للمرض والبطالة غير محددة بمدة معينة ، فالمرضى له الحق فى العلاج حتى يتم الشفاء أو يتحقق عجزه فيحصل على معاش العجز. وللعاطل الحق فى معونة البطالة إلى أن يجد عملا .

والمبالغ التى تدفع للمساعدة تتحدد بطريقة ثابتة على أساس الحد الأدنى للمعيشة دون توقف على مقدار الدخل الذى كان يحصل عليه المستفيد من قبل.

هذا ويتم تمويل هذا النظام المتقدم للتأمين الإجتماعى عن طريق الضريبة العامة على الدخل وليس عن طريق الاشتراكات . فالمجتمع بأسره يعتبر مدينا بضمان الامن الاقتصادى لكل فرد من أفرادها مما يبرر أن يشترك جميع هؤلاء فى تمويل هذا النظام .

ولا يخفى أن النظام النيوزيلندى يحقق فكرة العدل التوزيعى على أساس تضامن كافة المواطنين على اختلاف مهنتهم تضامنا عاما يحقق إعادة توزيع الدخل على أساس عادل<sup>(٢)</sup> .

### – تأكيد الحق فى التأمين الإجتماعي

فى الوقت الذى نشبت فيه الحرب العالمية الثانية كانت التأمينات الإجتماعية قد أكتسبت مكانة خاصة وتوطد الإعتقاد بأهمية هذا النظام لبتأكد

Doublet, op. cit., p.25 .

(١)

(٢) رمضان أبو السعود ، المرجع السابق ، ص ٢١

بعد ذلك الحق لكل فرد في التأمين الإجتماعي - ويصفه خاصة مع تقرير اللورد بفردج - وهو الحق الذي تم تكريسه فيما بعد في العديد من الإعلانات والمواثيق الدولية ، متأثرة إلى حد بعيد بالتقرير المذكور .

### - تقرير اللورد بفردج <sup>(١)</sup>

شكلت الحكومة البريطانية في عام ١٩٤١ لجنة برئاسة اللورد بفردج لوضع تقرير عن نظام التأمين الإجتماعي الذي ينبغي أن يكون موجودا في بريطانيا . وفي عام ١٩٤٢ وضعت اللجنة تقريرا ضمنته ملاحظاتها على النظام المذكور ومقترحاتها لتطويره، وعرف هذا التقرير باسم رئيس اللجنة لورد بفردج .

وقد انطلق بفردج في تقريره من فكرة أساسية - متأثرا في ذلك بأفكار روزفلت - تقوم علي تحرير الانسان من الحاجة ، فالحاجة في نظر بفردج عار يجب على المجتمع التخلص منه <sup>(٢)</sup> ولذلك عرف التأمين الإجتماعي بأنه نظام ضمان حد أدنى من الدخل يحور الإنسان من الحاجة .

وإذا كانت نقطة البدء عند بفردج هي ضرورة القضاء على الفقر والحاجة، وإن ذلك ليس بمستحيل إذا ما أستخدمت الأساليب العلمية السليمة ، فقد ارتكز نظامه المقترح على ضرورة تعميم نظام التأمين الإجتماعي بحيث يشمل جميع أفراد المجتمع . وتبدو أهمية ذلك ليس فحسب من ناحية توسيع دائرة المستفيدين من التأمين ، بل أيضا من ناحية توسيع دائرة المساهمين في تمويل النظام مما يؤدي إلي خلق نوع من التضامن والتكافل الإجتماعي بين أفراد المجتمع يترتب عليه إعادة توزيع الدخل بينهم توزيعا عادلا <sup>(٣)</sup> .

---

Durand, op. cit., p.104 et s.

(١) انظر في هذا التقرير

سمير تنافو ، المرجع السابق ، ص ٥٩ ، رمضان أبو السعود ، المرجع السابق ص ٢٢ .

Dupeyroux, p.61.

(٢)

Doublet, op. cit., p.27 .

(٣)

ويرى بفردج أيضا ضرورة اتوسع فى المخاطر التى بضمنها النظام المقترح ليشمل كل المخاطر الإجتماعية بما فى ذلك خطر الاعباء العائلية وخطر الوفاة (الحماية أقارب المتوفى الباقين على قيد الحياة) .

وأكد التقرير كذلك على ضرورة توحيد نظام التأمين الإجتماعى وتبسيط إجراءاته . فاقترح لذلك توحيد الإدارة القائمة على التأمين وخضوعها لوزارة واحدة . هى وزارة التأمينات الإجتماعية ، وتبسيط الاجراءات بالنسبة للمستفيدين بحيث يكون للمستفيد التأمين من كافة المخاطر ببطاقة واحدة تحمل خانة واحدة<sup>(١)</sup> .

واقترحت اللجنة التى رأسها بفردج أن يتم وضع النظام المقترح موضع التنفيذ عن طريق تأمين وطنى تنظمه الدولة ويساهم فيه الأفراد بأقساط مقتطعة من دخولهم . والتعويض الذى يستحق عند حدوث الضرر واحد بالنسبة لجميع الأفراد ويغض النظر عن مراكزهم فى المجتمع ، وهذا التعويض يمثل الحد الأدنى اللازم للمعيشة . ويستثنى من مبدأ التزام الأفراد بتحويل التأمين ، ما يتعلق بمواجهة الأعباء العائلية وتقديم الخدمات الصحية حيث تتولى الدول تمويل ذلك<sup>(٢)</sup> .

كما دعت اللجنة كذلك إلى رفع قيمة التعويضات المستحقة عن حدوث الضرر والقاء كل تحديد للمدة التى يمنع خلالها تعويض البطالة أو المرض .

تلك هى مقترحات بفردج فيما يتعلق بالتعويض عن أضرار المخاطر الإجتماعية ، غير أن ذلك لا يعد إلا عنصرا من عناصر مفهوم أكثر اتساعا للتأمين الإجتماعى ، فقد أوصى بفردج ، بالإضافة إلى ماسبق ، بضرورة تدعيم النظام المقترح بسياسة للرعاية الصحية المجانية لجميع أفراد الشعب ، سواء من

---

Doublet, op. cit, p.27 .

(١)

(٢) سبر تناغو . المرجع السابق . ص ٦٠

ناحية الوقاية أو من ناحية العلاج ، واتباع سياسة عامة تعمل على تحقيق العمالة الكاملة فى المجتمع<sup>(١١)</sup> .

وهكذا طرح بفردج أول مشروع للتأمين الاجتماعى يهدف إلى توفير الحماية الإجتماعية لجميع أفراد المجتمع ، رابطاً بين التأمين الإجتماعى وبين الحاجة بشكل عام ، مؤكداً على هذا النحو على حق كل فرد من أفراد المجتمع فى التأمين الإجتماعى .

ولذلك كان لهذا المشروع أثر بالغ لا فى التشريع البريطانى فحسب، بل فى حركة التشريع فى العالم ، ويصفه خاصة فى البلاد التى كان لا حكومات مؤقتة فى لندن أثناء الحرب العالمية الثانية ، مثل فرنسا وبلجيكا وهولندا ، وكذلك فى العديد من الاعلانات والمواثيق الدولية التى حرصت على تأكيد الحق فى التأمين الاجتماعى لكل فرد من أفراد المجتمع .

### — الاعلانات والمواثيق الدولية

كانت الحرب العالمية الثانية مناسبة تعددت فيها المواثيق والاعلانات الدولية التى تؤكد على دور الدولة فى المجال الإقتصادى والإجتماعى وقد ساعدت هذه المواثيق والاعلانات على زيادة دور الدولة فى هذا المجال وساعدت كذلك على تأكيد الحق فى التأمين الاجتماعى<sup>(١٢)</sup> والوصول به إلى مرتبة حقوق الانسان . فقد ظهر الاهتمام بالحق فى التأمين الاجتماعى على الصعيد الدولى مع بداية نشوب الحرب العالمية الثانية . فميثاق الاطلنطى الذى وقع فى ١٢ اغسطس ١٩٤١ بين روزفلت وتشرشل أكد على ضرورة التعاون الأكمل بين جميع الدول فى المجال الإقتصادى لتحسين شروط العمل ورفع مستوى الحياة الاقتصادية وتوفير التأمين الاجتماعى للجميع .

Dupeyroux, op. cit., p.63 .

(١١)

سمير تناغو ، المرجع السابق ، ص ٦٠ .

(١٢) أحمد حسن البرعى ، المرجع السابق ، ص ٨٩ .



وكان المظهر الثاني من مظاهر الاهتمام الدولي بتأكيد الحق فى التأمين الاجتماعى متحملاً فى جهود منظمة العمل الدولية فى أثناء الحرب . فقد عقد فى نيويورك فى الفترة من ٢٧ أكتوبر إلى ٥ نوفمبر ١٩٤١ مؤتمر دولى للعمل، صدرت عنه توصية مؤيدة لما جاء بميثاق الأطنطى وتطالب بالاستعانة بأجهزة منظمة العمل الدولية وخبرتها فى سبيل وضع توصيات ميثاق الأطنطى موضع التنفيذ . وصدرت توصية أخرى عن هذا المؤتمر متعلقة بإعادة البناء بعد الحرب على أساس تحسين شروط العمل ، والعمل على التقدم الاقتصادى وتطوير نظم التأمينات الاجتماعية<sup>(١)</sup> .

وفى الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر العمل الدولى التى عقدت فى فيلادلفيا من ٢٠ إبريل إلى ١٠ مايو ١٩٤٤ أعيد بحث هذه المسألة ثانية، وصدر عن المؤتمر بيان هاماً يعرف ببيان فيلادلفيا فى ١٠ مايو ١٩٤٤ - أتخذ فيما بعد ميثاقاً لمنظمة العمل الدولية - مؤكداً على أن محاربة العوز يجب أن تتم بكل قوة عن طريق المجهودات الدولية المستمرة والمتناسقة ، ومعلناً أن لجميع الناس أياً كانت أصولهم أو عقائدهم أو جنسهم الحق فى حياة مادية كريمة فى ظل نظام يضمن لهم الأمن الاقتصادى .

وتوالت بعد ذلك الإعلانات والمواثيق الدولية التى تنص على ضرورة التأمينات الاجتماعية وتؤكد حق كل مواطن فيها . فميثاق الأمم المتحدة ينص عليها فى مادة ٢٥ . كما عنى بالنص على ذلك أيضاً الاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر فى ١٩٤٨ ، وفقاً لمادة ٢٢ ، كل شخص باعتباره عضواً فى المجتمع له الحق فى التأمينات الاجتماعية ، وله الحق فى الحصول على إشباع حاجاته الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لكرامة والنمو الحر لشخصيته ، وذلك بفضل المجهود الوطنى والتعاون الدولى وذلك مع مراعاة ظروف كل دولة

Durand, op. cit., p.115 .

(١)

البرعى ، المرجع السابق ، ص ٩٠ .

ومواردها. وتشير المادة ٢٣ من الاعلان إلى الحق فى العمل وفى الحصول على أجر عادل، والحرية النقابية. كما أشارت المادة ٢٤ من الاعلان الى حق العامل فى الراحة وفى وقت الفراغ وبصفة خاصة الحق فى أجازات دورية مدفوعة الأجر<sup>(١)</sup>.

وتنص المادة ٢٥ من الاعلان على أن لكل شخص الحق فى حد أدنى من مستوى المعيشة لتأمين صحته ، وكفالة حياة كريمة له ولأسرته خاصة بالنسبة للمأكل والملبس والسكن والرعاية الطبية ، وكذلك بالنسبة للخدمات الاجتماعية الضرورية ، وله الحق فى الأمان فى حالة البطالة ، والمرض ، والعجز ، والثرمل ، والشيوخوخة ، وفى كل الحالات الأخرى التى يفقد فيها موارد معيشة لسبب خارج عن ارادته.

ويصد اهتمام الاعلانات الدولية بتأكيد الحق فى التأمين الاجتماعى سبق الإشارة كذلك إلى اتفاقية العمل الدولية رقم ١٠٢ والتى تكفلت بوضع الحد الأدنى الذى تلتزم به الدول الموقعة عند اصدارها لقوانين التأمينات الاجتماعية . وقد صارت قائمة المخاطر التى تضمنتها هذه الاتفاقية الاساس الذى يعتمد عليه فى تحديد المخاطر التى يواجهها نظام التأمين الاجتماعى<sup>(٢)</sup>.

هذا مع ملاحظة ماسبق ذكره من أن الأخطار التى يواجهها نظام التأمين الاجتماعى فى دولة ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة التقدم الاقتصادى بها . فالدول التى تسعى إلى التنمية الاقتصادية غالباً ما يواجه نظام التأمين الاجتماعى بها عدداً من المخاطر يتناسب مع ما تملكه القواعد الدولية (اتفاقية العمل الدولية رقم ١٠٢) أو يزيد قليلاً بحسب درجة النمو الاقتصادى<sup>(٣)</sup> .

---

Dupeyroux, op. cit., p.67.

(١)

سمير تنافو ، المرجع السابق ، ص٦٢ .

(٢) انظر فى التوصيات الأخرى للمنظمة والمتعلق بالحق فى التأمين الاجتماعى ، رمضان أبو

السعود ، المرجع السابق ، ص٤٧ ومابعدها .

(٣) البرعى ، المرجع السابق ، ص٣٦ .

أما الدول ذات المستوى الاقتصادى المتقدم ، فتتخطى نظم التأمين الاجتماعى بها كافة المخاطر التى تضمنتها الاتفاقية سائلة الذكر ، بل منها ما يتجاوز هذه القائمة فيمتد لمواجهة مخاطر أخرى كمخاطر الكوارث الطبيعية ومخاطر الحروب .

### - تطور نظم التأمين الاجتماعى فى مصر

لقد تأخر ظهور نظم التأمينات الاجتماعية فى مصر ، ويرجع ذلك إلى تأخر حركة التصنيع فى مصر وكذلك تأخر الحركة العمالية بها .

ومن الممكن تقسيم المراحل التى مرت بها نظم التأمين الاجتماعى إلى مرحلتين رئيسيتين : المرحلة الأولى هى مرحلة العهد الملكى أما المرحلة الثانية فهى مرحلة العهد الجمهورى والتى بدأت بقيام الثورة حتى الآن .

ففى المرحلة الأولى لم يكن هناك قانون شامل للتأمين الاجتماعى ، بل كان هناك عدة قوانين متفرقة للتأمين من بعض المخاطر الاجتماعية .

وأول هذه القوانين هو القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل والذى أخذ يهدأ المسئولية الموضوعية لأصحاب الأعمال عن الإصابات التى تقع للعامل ، بحيث لم يعد العامل فى حاجة إلى أن يثبت خطأ صاحب العمل ، بل أصبح له الحق فى الحصول على تعويض عن الضرر الذى أصابه أثناء العمل دون حاجة إلى إثبات خطأ من جانب صاحب العمل <sup>(١)</sup> .

وبلاحظ على هذا القانون أنه قدر التعويض الذى يستحقه العامل تقديراً جزافياً ، فلم يعد التعويض مساوياً للضرر كما تقضى بذلك القواعد العامة

---

(١) وقد استلهم المشرع المصرى فى هذا القانون نصوص القانون الفرنسى الصادر فى ٩ أبريل ١٨٩٨ والذى قرر المسئولية الموضوعية لأصحاب الأعمال . فى الخلاف حول الأسباب التى تكمن وراء إصدار المشرع المصرى لهذا القانون أنظر ، حسن عبد الرحمن قدوس ، المبادئ القانونية للتأمين الاجتماعى - الجزء الأول - المبادئ العامة للتأمين الاجتماعى ، بدون تاريخ ، ص ٢٢ .

للمسئولية . ويلاحظ أيضاً أن نطاق تطبيقه كان قاصراً على عمال التجارة والصناعة ومن في حكمهم فلم يمتد ليشمل غيرهم من العمال . ومن ناحية المخاطر التي يغطيها هذا القانون ، فقد اقتصر على خطر واحد هو خطر إصابة العمل دون خطر الإصابة بمرض من أمراض المهنة أو غيرها من المخاطر الاجتماعية ، هذا بالإضافة إلى أنه لم يقرر نظاماً للتأمين الإلزامي يشمل مسؤولية أصحاب الأعمال ، مما جعل حق العامل في الحصول على التعويض عن إصابة العمل معرضاً لمخاطر إفلاس رب العمل أو إعساره<sup>(١)</sup> .

وتلتها لبعض أوجه القصور التي صاحبت القانون السابق ، صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ مقرر في مادته الأولى التأمين الإلزامي من المسؤولية عن إصابات العمل وذلك لكفالة حصول العامل على حقة في التعويض . وترك قانون عام ١٩٤٢ لأصحاب الأعمال حرية التأمين من مسئوليتهم سواء لدى شركات التأمين الموجودة أو لدى جمعية تعاونية للتأمين يسمح بتكوينها بناء على طلب عشرة على الأقل من أصحاب الأعمال ، وأجاز القانون المذكور للعامل المصاب الحق في رفع دعوى مباشرة ضد شركة التأمين للحصول على حقة في التعويض .

أما عن أخطاء التأمين فكان طبيعياً أن يتحمل بها أصحاب الأعمال وحدهم ، ذلك لأن التأمين الإلزامي قصد به مسئوليتهم التي تنعقد عند تحقق إصابة العمل<sup>(٢)</sup> .

وفي مرحلة لاحقة حل القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ محل القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ لتتلاقى أوجه النقص والقصور التي كشف عنها التطبيق العملي للقانون الأخير ، ومتضمناً تقرير بعض المزايا للعاملين ، فألزم رب العمل بدفع معونة مالية للعامل المصاب أثناء فترة العلاج تساوي الأجر الكامل للعامل في التسعين يوماً الأولى ، ثم تخفض إلى نصف الأجر بعد ذلك على ألا تقل عن

---

(١) انظر . رمضان أبو السعود . المرجع السابق . ص ٢٩ .

(٢) عبد الرحمن قدوس . المرجع السابق . ص ٢٥ .

عشرة قروش فى اليوم ، كما قرر رفع مقدار التعويض الجزافى الذى يستحقه العامل فى حالة ثبوت العجز أو الوفاة . كما أعفى هذا القانون العامل وورثته من دفع الرسوم القضائية .

وفى سبيل معالجة أوجة قصور القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ أصدر المشرع القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ليمد الحماية الاجتماعية حتى تشمل أمراض المهنة . فكما سبق وذكرنا لم يكن قانون عام ١٩٣٦ يتضمن مواجهة مثل هذا الخطر ، بحيث ظل التعويض عن أمراض المهنة مكفول بالقواعد العامة للمسئولية المدنية<sup>(١)</sup> . فجاء القانون الجديد مقررا حق العامل الذى يتعرض للإصابة بأحد الأمراض المبينة فى الجدول المرافق لهذا القانون فى الحصول على تعويض يقدر وفقاً لنفس القواعد التى تقدر على أساسها قيمة التعويض عن إصابات العمل (قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠) . وألزم قانون ١١٧ لسنة ١٩٥٠ أصحاب الاعمال التأمين على عمالهم من أمراض المهنة ، التى يلزم التعويض عنها وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك بالشروط والأوضاع المقررة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الاجبارى عن إصابات العمل .

وخلال هذه المرحلة من مراحل تطور الحماية الاجتماعية فى مصر أعدت حكومة الوفد فى عام ١٩٥٠ مشروعاً لقانون التأمينات الاجتماعية بهدف تحقيق الحماية الاجتماعية لفئة العمال . غير أن محاولة اصدار هذا القانون باءت بالفشل وذلك بسبب معارضة أصحاب الاعمال له . ورغم ذلك استطاعت حكومة هذا الوقت اصدار قانون آخر للضمان الإجتماعى كان الهدف منه تقديم المعونة المالية لجميع أفراد الشعب من ذوى الحاجة ، ولم يلق هذا القانون معارضة من جانب أصحاب الأعمال وذلك لأن تحمل اعباء المالية كان يقع على عاتق الخزانة العامة للدولة . وقد صدر القانون برقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠<sup>(٢)</sup> .

(١) رمضان أبو السعود ، المرجع السابق ، ص ٣ .

(٢) راجع فى هذا القانون ، سمير تناغو ، المرجع السابق ، ص ٨٦ وما بعدها .

وبرغم ضآلة المعونات التى فرضها هذا القانون فلم يستمر صرفها ذلك لأنه بمقتضى التعديل الذى أدخل على هذا القانون ، بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٢ ، أصبح الحصول على المعونة مرتبطاً بما يدرج لذلك فى الميزانية ، على أن تكون الأولوية فى الاستحقاق وفقاً للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية . "وَمقتضى هذا النص لم يصحح التزام الدولة بمساعدة المحتاجين التزاماً باتاً وإنما أصبح التزاماً متوقفاً على إرادتها وحدها ، وفى حدود ما تدرجه فى ميزانيتها وتخصصه لتنفيذ هذا القانون ، يكون الصرف ، وقد لا تدرج شيئاً فيصبح حكم هذا القانون معطلاً بغير تنفيذ برغم خطورة وأهمية البواعث التى دفعت إلى تقرير هذا الحكم " (١) وطبقاً للقواعد العامة فى القانون فإن الدولة لم تعد ملتزمة فى مواجهة أى شخص بدفع معاش له ، لأن الالتزام لا يكون متوقفاً على محض إرادة المدين ، والا فانه يكون باطلاً وغير موجود ، ويتعبير آخر فانه بعد أن كان المعاش حقاً لكل فقير ، أصبح منحة تعطىها الدولة فى الحدود التى تسمح بها ميزانيتها " (٢) .

أما المرحلة الثانية من مراحل تطور نظم التأمين الاجتماعى فى مصر ، فقد بدأت بالقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ كتمهيد للأخذ بمبادئ التأمين الاجتماعى فى مصر (٣) . ومقتضى المادة الأولى للقانون المذكور تقرر إنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار للعمال الذين يسرى فى شأنهم المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى .

وطبقاً للمادة الثالثة من القانون يتولى إدارة صندوقى التأمين والادخار شخص اعتبارى أطلق عليه اسم مؤسسة التأمين والادخار للعمال " وقد روعى فى إنشاء المؤسسة المشار إليها أن تكون بمثابة نواة لإقامة نظام للتأمين الاجتماعى الشامل " .

---

(١) رمضان أبو السعود ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٢) سمير تناغو ، المرجع سالف الذكر ، ص ٩٢ .

(٣) سمير تناغو ، المرجع السابق ، ص ٧٩ .

وكانت الحماية التى يكفلها ذلك القانون تمتد إلى أنواع ثلاث من المخاطر الاجتماعية هى وفاة العامل وعجزه الكلى قبل بلوغ سن التقاعد ، إذا كان ذلك لا يرجع لاصابة عمل أو مرض مهني ، وذلك لوجود قوانين خاصة بتعويضها ، وانتهاء الخدمة .

ويتم تمويل صندوق التأمين ، وفقاً للقانون المذكور ، عن طريق المبالغ التى يؤدّيها صاحب العمل بواقع ٢٪ من الأجور الاجمالية للعمال المشتركين فى الصندوق الذين لا تتجاوز أعمارهم الخامسة والستين ، ويضمن صندوق التأمين أداً تعويض للعامل فى حالة اصابته بالعجز الكامل وقبل أن يتجاوز سن الستين أو للمستحقين من بعده فى حالة وفاته وهو بالخدمة قبل أن يتجاوز سن الخامسة والستين .

أما صندوق الادخار فيتم تمويله عن طريق الاشتراكات التى تقتطع شهرياً بواقع ٥٪ من الأجور المشار إليها . ويضمن صندوق الادخار للعامل عند انتهاء خدمته أداً مبلغ يعادل مجموع الاشتراكات التى استقطعت من أجرة والمبالغ التى أداها صاحب العمل لحسابه مع فوائدها المركبة ، وهذه المبالغ تحل محل مكافأة نهاية الخدمة التى تنظمها قوانين العمل ، بشرط أن يكون فى النظام الجديد مصلحة للعامل .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ والذى يعد تقنية شاملاً لتأمين اصابات العمل . فقد حل هذا القانون محل القوانين التى سبق لها تنظيم ذلك ، وهى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ ، والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ .

وقد تميز هذا القانون باتساع نطاق الاشخاص الذين يستفيدون من أحكامه ، فلم تعد الاستفادة قاصرة على عمال الصناعة والتجارة ، وأنا أصبحت الاستفادة من أحكامه شاملة لكل من يعمل لدى غير بصفة عامة .

وجعل هذا القانون اصطلاح إصابة العمل شاملاً لأمراض المهنة ، فإصابة العمل يقصد بها الإصابة نتيجة حادث بسبب العمل وأثناء تأديته ، والإصابة بأحد أمراض المهنة المبينة في الجدول الملحق بالقانون ، وكذلك الإصابة التي تلحق العامل أثناء ذهابه إلى العمل أو عودته منه .

وقد أخذ هذا القانون ، لأول مرة ، بنظام المعاش الدورى وذلك فى حالات الوفاة والعجز المستديم الذى تبلغ نسبته ٤٠٪ أو أكثر ، بعد أن كان النظام السابق يأخذ بنظام تعويض الدفعة الواحدة .

كما أنشأ القانون المذكور صندوقاً تشرف عليه مؤسسة التأمين والادخار بتولى وظيفة التأمين على مسئولية أصحاب الأعمال وذلك بدلاً من قيامهم بالتأمين لدى شركات التأمين التجارية .

وقد شهدت مصر مرحلة هامة من مراحل تطور نظام التأمين الاجتماعى مع صدور القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والذى يعد بداية الأخذ بنظام متكامل للتأمينات الاجتماعية فى مصر<sup>(١)</sup> .

وقد ألغى قانون سنة ١٩٥٩ كل من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ وحل محل هذين القانونين ، ونص على تأمين العمال ضد أربعة مخاطر هى : إصابات العمل ، وأمراض المهنة ، الشيخوخة والعجز الكامل قبل بلوغ الشيخوخة ، الوفاة . ونص القانون فى مادته الثالثة من قانون الاصدار على أن يتخذ وزير الشئون الاجتماعية والعمل المركزى " الاجراءات التي تكفل تطبيق التأمين الصحى خلال سنة وتأمين البطالة خلال ثلاثة سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

كما وسع هذا القانون من نطاق المستفيدين من أحكامه بحيث كانت تسرى على مستخدمى وعمال الحكومة إذا لم يكن لهم وقت العمل به

---

(١) أحمد البرعى ، المرجع السابق ، ص ١١٧ .



نظاماً أفضل : وكان تمويل هذه التأمينات التي قررها القانون يتم عن طريق الاشتراكات التي يدفعها العمال وأصحاب الاعمال .

وقد استحدث قانون عام ١٩٥٩ نظام المعاش بدلاً من نظام تعويض الدفعة الواحدة في حالة العجز والوفاة الذي لا ترجع أسبابه إلى إصابة العمل ، كما وضع المبدأ العام لاستحقاق العامل معاش الشيخوخة عند بلوغ سن الستين ، متى سددت عنة اشتراكات لا تقل عن ١٨٠ اشتراكاً شهرياً متصلة أو ٢٤٠ اشتراكاً شهرياً متقطعة .

هذا وقد صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ وأدخل بعض التعديلات الجوهرية على القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، حيث عمم هذا التعديل نظام معاش الشيخوخة الذي يدفع بصفة دورية بدلاً من التعويض الذي يعطي للعامل دفعة واحدة . كما أدمج التعديل المذكور نظام معاشات الشيخوخة ومعاشات العجز والوفاة في نظام واحد وتمويل واحد ، مع التقريب قدر الامكان بين نظام التأمينات الاجتماعية والتنظيم المعمول به في القطاع الحكومي .

واستمرت حركة التشريع في مجال التأمين الاجتماعي لمحاولة التطوير في هذا المجال الهام . فقد صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، الذي ألغى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، موسعاً نطاق الحماية الاجتماعية سواء من حيث الاشخاص أو حيث المخاطر المغطاة . فيصدر القانون المذكور امتدت الحماية لتشمل العمال العرضيين المؤقتين والعمال الموسميين وعمال التراحيل وعمال المقاولات ومن هم في حكم الخدم ، ولم تستثن هذه الفئات إلا من تأمين البطالة . ومن حيث المخاطر المغطاة ، نظم القانون بجانب تأمين إصابات العمل وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، التأمين الصحي ، وتأمين البطالة وإن كان قد قضى بأن يتم تطبيق التأمين الصحي وتأمين البطالة بطريقة تدريجية .

” وتشبهاً مع سياسة الدولة في استكمال مراحل تطوير نظم التأمين

الاجتماعي حتى يأمن كل مواطن علي يومة وغدة ، ورغبة في توحيد مزاي  
التأمين الاجتماعي بين العاملين في القطاع الحكومي وغير الحكومي ، وعملا  
علي ايجاد تشريع واحد لنظام التأمين الاجتماعي بدلاً من وجود تشريعات  
متعددة في هذا الشأن ، صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مشتتلاً على المزايا  
التي أسفر التطبيق العملي لهذه القوانين عن ضرورة الأخذ بها ، مستحدثاً مزايا  
جديدة نادى بها خبراء التأمين الاجتماعي وتضمنتها مؤتمرات التأمينات  
الاجتماعية التي عقدت في مصر في السنوات الأخيرة " .

ويعد هذا القانون النظام الأساسي<sup>(١)</sup> للتأمين الاجتماعي في مصر من  
حيث شموله بالحماية التأمينية لطائفة العاملين - الذين ارتبطت بهم نشأة نظام  
التأمين الاجتماعي - سواء في القطاع الحكومي أو غير الحكومي، ومن حيث  
مضمون الحماية التأمينية ذاتها، إذ بضمن هذا القانون للخاضعين لاحكامه الحد  
الأقصى من الحماية التأمينية بالنظر إلي النظم التأمينية الوضعية الأخرى  
المعمول بها في مصر، فيكفل القانون المذكور للعاملين الحماية من مخاطر  
الشيخوخة والعجز والرفاة واصابات العمل والمرض والبطالة بالإضافة إلي تأمين  
الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات، ويتم تمويل التأمين المقرر بهذا النظام  
علي أساس الاشتراكات التي يدفعها العامل وصاحب العمل والدولة، ويعد  
القانون المذكور نظاماً أساسياً كذلك من حيث تضمنه المبادئ العامة للتأمين  
الاجتماعي كنظام قانوني.

وتشياً مع ما تضمنه الدستور المصري (م. ١٧) من التأكيد علي دور  
الدولة في كفالة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن  
العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً، فقد حرص المشرع علي أن يغطي

---

(١) مصطفى الجمال، الوسيط في التأمينات الاجتماعية، ١٩٨٤ ص ٢٤٣، وقد تم تعديل  
القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٤ عدة مرات كان آخرها بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤، و  
٢٠٧ لسنة ١٩٩٤، الجريدة الرسمية العدد ٢٤ (مكرر) في ١٨ يونيه ١٩٩٤.

التأمين الاجتماعي فئات الشعب الأخرى التي لا يغطيها نظام التأمين الأساسي المقرر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، وقد تم ذلك بمقتضى نظم التأمين الاجتماعي المكملة والتي قصد بها مد نطاق الحماية التأمينية إلى الفئات غير المستفيدة بنظام التأمين الاجتماعي علي العاملين. وإن كان مضمون الحماية التأمينية المقررة وفقاً لهذه النظم المكملة قد اقتصر علي حماية هذه الفئات من مخاطر الشيخوخة والعجز والوفاة دون باقي المخاطر المكفولة بالنظام الأساسي. وتحققاً لهدف المشرع في مد الغطاء التأميني صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعي لفئات القوي العاملة التي لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي، كخدم المنازل، وقد ألغي هذا القانون وحل محله القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بنظام التأمين الاجتماعي الشامل. كما صدر القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي لأصحاب الأعمال ومن في حكمهم. وحرصاً من المشرع علي تأمين العامل المصري سواء كان يعمل بمصر أو في الخارج فقد أصدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بأصدار قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج.

هذا وتجدر الإشارة في إطار عرض تطور نظم الحماية الاجتماعية في مصر الي وجود نظام للضمان الإجتماعي صادر بمقتضى القانون ٣٠ لسنة ١٩٧٧ . وقد عني هذا القانون بتنظيم المساعدات التي تقدمها الدولة للمحتاجين غير المستفيدين من قوانين التأمين الإجتماعي السابقة ويتم تمويل ذلك بطبيعة الحال عن طريق الدولة دون شرط سداد اشتراكات من المتفعين .



# القسم الأول

## النظام الأساسي للتأمين الإجتماعي

تنصب دراستنا للنظام الأساسي للتأمين الاجتماعي المقرر بمقتضى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والذي يكفل الرعاية التأمينية للعاملين سواء في القطاع الحكومي أو غير الحكومي على مضمون الرعاية التي يكفلها هذا النظام للخاضعين لاحكامه والتي تشمل التأمين من الشيخوخة والعجز والوفاء وتأمين اصابات العمل وتأمين المرض وتأمين البطالة وتأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات.

ونسبق دراسة أنواع التأمينات التي يكفلها هذا القانون للفئات الخاضعة لاحكامه بهاب تمهيدي نعرض فيه القواعد العامة للتأمين المقرر بهذا القانون.



## خطة البحث

تنقسم دراستنا في هذا المؤلف إلى قسمين يتضمن القسم الأول دراسة النظام الأساسي للتأمين الاجتماعي - أو تأمينات العمال - المقرر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥. ويتناول القسم الثاني دراسة النظم المكتملة للتأمين الاجتماعي ونقصد بها التأمين الاجتماعي الشامل والتأمين الاجتماعي للعاملين المصريين بالخارج والتأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم.





## **باب تمهيدى**

**فى**

### **القواعد العامة للتأمين الاجتماعى على العاملين**

تقتضى دراسة القواعد العامة للتأمين الاجتماعى الخاص بالعاملين،  
المقرر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، بيان نطاق سريان هذا التأمين من حيث  
الأشخاص والتنظيم الادارى للتأمين ثم اشتراكات التأمين.

ونتناول عرض هذه الموضوعات فى الفصول التالية



## الفصل الأول

### نطاق سريان التأمين من حيث الأشخاص

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه «تسري أحكام هذا القانون على العاملين من الفئات الآتية:

أ- العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام.

ب- العاملون المحاضرون لأحكام قانون العمل الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية:

١- أن يكون سن المؤمن على ١٨ سنة فأكثر.

٢- أن تكون علاقة العمل التي تربط المؤمن عليه بصاحب العمل منتظمة ويصدر وزير التأمينات الاجتماعية قرار بتحديد القواعد والشروط اللازمة لتوافرها لاغتيارها علاقة العمل منتظمة. ويستثنى من هذا الشرط عمال المقاولات وعملا الشحن والتفريغ.

ومع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها جمهورية مصر العربية يشترط لسريان أحكام هذا القانون على الأجانب المحاضرين لقانون العمل، ألا تقل مدة العقد عن سنة وأن توجد إتفاقية بالعاملة بالمثل.

ج- المشتغلون بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل قبضا عدا من يعمل منهم داخل المنازل الخاصة الذين يصدر بتعديدهم قرار من وزير التأمينات الاجتماعية.

ويتضح من هذا النص أن أحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تسري على الفئات الآتية من العاملين:

- العاملون بالحكومة والقطاع العام.

- العاملون الخاضعون لأحكام قانون العمل الذين تتوافر فيهم شروط معينة.

- المشتغلون بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل.

ونتناول كل فئة من هذه الفئات بشيء من التفصيل فيما يلي:

## المبحث الأول

### العاملون بالحكومة والقطاع العام

عمل قانون التأمين الإجتماعي علي توحيد أحكامه بالنسبة لكافة العاملين سواء من كان يعمل منهم في القطاع الخاص أو في الحكومة أو القطاع العام.

وقد كان القصد من وراء ذلك تحقيق المساواة بين كافة العاملين من حيث المزايا التأمينية سواء من يعمل منهم بالقطاع الحكومي<sup>(١)</sup> أو غير الحكومي، وكذلك القضاء علي المشاكل العملية التي كانت تشوب في حالة إنتقال أحد العاملين من قطاع إلي قطاع آخر أو في حالة تغير صفة القطاع الذي يعمل به<sup>(٢)</sup>.

ومن هنا كان تقرير المشرع سريان أحكام القانون محل الدراسة علي كافة العاملين، سواء العاملين في الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو القطاع العام.

ويلاحظ في هذا الشأن أن المادة الثانية من قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لم تبين الشروط الواجب توافرها لتمتع أفراد الفئة محل البحث

---

(١) هذا مع ملاحظة أن أفراد القوات المسلحة يخضعون للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة.

وتنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ علي أن «يستمر العمل بالمزايا المقررة في القوانين والأنظمة الوظيفية للمعاملين بكادرات خاصة».

(٢) أحمد البرعي، المرجع السابق، ص ١٤٩.

بأحكام الحماية الإجتماعية التي يقرها القانون المذكور.

وبالرجوع إلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة، والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام، يتبين أنه يشترط لسريان قانون التأمين الاجتماعي علي هؤلاء العاملين توافر شروط معينة من بينها:

١- أن يكون المؤمن علي مصري الجنسية، وقد ورد باللمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أنه يدخل ضمن أفراد هذه الفئة (العاملون بالحكومة والقطاع العام) الأجانب طالما سمحت قوانين التوظيف بتعيينهم بالوظائف العامة.

٢- ألا يقل سن العامل المؤمن عليه عن ستة عشر سنة، ويستخلص هذا الشرط من نص المادة ١/١٢٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨، وكذلك المادة ٧/١٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨، ولذلك يجوز لمن بلغ هذه السن أن يستفيد من المزايا التأمينية المقررة في قانون التأمين الاجتماعي.

هذا يلاحظ كذلك أنه يدخل ضمن الفئات المنصوص عليها بالبند (أ) من المادة الثانية من قانون التأمين الاجتماعي العاملون بشركات قطاع الأعمال العام<sup>(١)</sup> فقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام علي أن "تعمل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣.. كما تعمل الشركات التابعة محل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاجة إلي أي إجراء آخر".

---

(١) انظر نبيل عبد اللطيف، نظام التأمين الاجتماعي في مصر تشريعاً وتطبيقاً، الطبعة الثانية، ١٩٩٣، ص ٤٤.

## المبحث الثاني

### العاملون الخاضعون لأحكام قانون العمل

وفقا لنص المادة الثانية (ب) من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تسري أحكام هذا القانون علي: «العاملون الخاضعون لأحكام قانون العمل» وبهذا تسري احكام قانون التأمين الإجتماعي علي جميع عمال القطاع الخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١.

ويعتبر عاملا وفقا لأحكام القانون الأخير «كل شخص طبيعي يعمل لقاء أجر لدي صاحب عمل وتحت إدارته وإشرافه» (١).

ويستفاد من ذلك أن قانون التأمين الإجتماعي ينطبق علي كل من يعمل لقاء أجر لدي صاحب عمل وتحت إدارته وإشرافه في القطاع الخاص، سواء في مجال الصناعة أو التجارة أو الزراعة، غير أن المشرع (المادة ٢/ب من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥) إشتراط لخضوع العمال الخاضعين لقانون العمل لتأمينات العمال بعض الشروط الخاصة، وهذه الشروط تتعلق بالسن وانتظام علاقة العمل.

يتضح إذن من نصوص قانون العمل وقانون التأمين الاجتماعي، أنه يشترط في الشخص الذي يخضع لقانون التأمين الاجتماعي توافر أربعة شروط هي:

- تعهده بالعمل لدي صاحب العمل وتحت إدارته وإشرافه (التبعية)

- إلتزم صاحب العمل بدفع أجر كمقابل للعمل (الأجر).

- بلوغه سن معينة.

- أن تكون علاقة العمل منتظمة.

ونعرض لهذه الشروط فيما يلي:

---

(١) المادة الأولى من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١.

## – التبعية

فالشرط الأول يقتضي أن يؤدي العمل تحت إدارة وإشراف صاحب العمل، أي تبعية العامل لرب العمل فيما يؤديه من عمل. والتبعية المقصودة هي هذا الشأن، وفقا للمبادئ في الفقه والقضاء المصري، هي التبعية القانونية، والتي تتمثل في سلطة رب العمل في إصدار الأوامر والتعليمات المتعلقة بتنفيذ العمل سواء اتصل ذلك بتنظيم العمل من حيث تحديد ساعات العمل أم بالكيفية الفنية التي يجب أن يؤدي بها العمل، بمعنى أن لا يشترط أن يكون العامل في حالة تبعية فنية لصاحب العمل، فالتبعية القانونية تتمثل في سلطة رب العمل في إصدار الأوامر ولو كانت تنظيمية وفي واجب العامل بالطاعة هذه الأوامر وتنفيذها.

هذا ويرى البعض ضرورة التوسع في مفهوم التبعية والأخذ بفكرة التبعية الإقتصادية والتي تتمثل في حاجة العامل إلى الأجر الذي يحصل عليه من صاحب العمل واعتماده على هذا الأجر في معيشته، بمعنى أن الأجر يعتبر بالنسبة له مورد رزقه الأساسي أو الوحيد «لتشمل مظلة التأمينات الاجتماعية بعض الفئات التي هي بحاجة إلى الحماية، كما هو الأمر بالنسبة للمستغلون في منازلهم لحساب صاحب العمل»<sup>(١)</sup>.

## – الأجر

لا يعتبر القائم بالعمل التابع عاملا بالمعنى المقصود في قانون العمل إلا إذا كان العمل مأجورا، فلا يخضع الشخص القائم بالعمل لقانون التأمين الإجتماعي إلا إذا كان قيامه به في مقابل أجر يحصل عليه من صاحب العمل.

فالأجر يعد مقابلا للعمل الذي يقوم به العامل لحساب رب العمل، ويعد بذلك عنصرا رئيسيا في تحديد صفة العامل التي تؤدي بالتالي إلى استفادته

(١) احمد البرعي، المرجع السابق، ص ١٥٠.

## من قانون التأمين الإجتماعي.

ويقصد بالأجر مفهوم قانون التأمين الإجتماعي ما يحصل عليه العامل من مقابل تقدي من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي ويشمل:

- **الأجر الأساسي**، ويقصد به الأجر المنصوص عليه في الجداول المرفقة بنظم التوظيف للعاملين بالحكومة والقطاع العام<sup>(١)</sup> والأجر المنصوص عليه يعقد العمل وما يطرأ عليه من علاوات مستبعدا منه العناصر التي تعتبر جزءا من الأجر المتغير بالنسبة للعاملين الخاضعين لأحكام قانون العمل ومن هم في حكم خدم المنازل.

- **الأجر المتغير**، ويقصد به باقي ما يحصل عليه العامل وعلي الأخص الحوافز والعمولات والوهبة والبدلات والأجور الإضافية، والتعويض عن جهود غير عادية، وإعانة غلاء المعيشة، والعلاوات الإجتماعية، والعلاوات الإجتماعية الإضافية، والمنح الجماعية، والمكافأة الجماعية، نصيب العامل في الأرباح، وما زاد علي الحد الأقصى للأجر الأساسي.

## - السن :

يشترط لخضوع العامل لقانون التأمين الإجتماعي واستفادته من المزايا التأمينية للعمال ألا تقل سنه عن ١٨ سنة، ومؤدي ذلك أن الحدث الذي يلحق بالعمل في السن القانونية يظل دون حماية تأمينية إلي أن يبلغ السن المحدد للاستفادة من هذه الحماية.

وقد حددت المادة ١٤٤ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ سن العمل بأثنتي عشرة سنة، حيث ورد بها أنه «يحظر تشغيل أو تدريب الصبية قبل بلوغهم أثنتي عشرة سنة كاملة».

وكان من نتيجة هذا الحكم أن الحدث الذي يلتحق بالعمل عند بلوغه السن القانونية (١٢ سنة) يظل دون حماية تأمينية مدة ست سنوات كاملة.

ويصدر قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦<sup>(٢)</sup> تعمدل حكم المادة ١٤٤ من

---

(١) انظر المادة ٥/ط من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، معدلة بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤.

(٢) الجريدة الرسمية العدد ١٣ (تابع) في ١٩٩٦/٣/٢٨.

نصت المادة الأولى من مواد اصدار قانون الطفل علي إلغاء كل حكم يتعارض مع أحكامه.



قانون العمل لتصحيح السن القانونية للعمل ١٤ سنة بدلاً من ١٢. فوفقاً لنص المادة ٦٤ من قانون الطفل «مع عدم الإخلال بنص الفقرة الثانية من المادة (١٨) من قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، يحظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم أربع عشرة سنة ميلادية كاملة، كما يحظر تدريبهم قبل بلوغهم أثنى عشرة سنة ميلادية. ويجوز بقرار من المحافظ المختص، بعد موافقة وزير التعليم، الترخيص بتشغيل الأطفال من سن أثنى عشرة إلى أربع عشرة سنة في أعمال موسمية لا تضر بصحتهم أو نموهم ولا تخل بمواظبتهم على الدراسة».

ولا شك أن رفع السن القانونية للعمل بمقتضى قانون الطفل يكمن وراءه قصد المشرع توفير أكبر قدر ممكن من الرعاية والحماية للطفل، وهذا اتجاه جدير بالتأييد. غير أنه كان من الضروري - انطلاقاً من القصد المشار إليه - أن يتنبه المشرع إلى أنه رغم رفع السن القانونية للعمل، فإن الطفل العامل سيبقى بغير حماية تأمينية إلى أن يبلغ السن التي حددها قانون التأمين الاجتماعي للاستفادة من أحكامه، وهي سن ١٨ سنة. بمعنى أنه رغم التعديل الذي أتى به قانون الطفل فإن الطفل العامل سيظل بغير حماية تأمينية طوال أربع سنوات، لذا نرى أنه كان من واجب المشرع انتهاز فرصة إصدار هذا القانون الهام - وتحقيقاً لأهدافه والغائدة المرجوة منه - للربط بين السن القانونية للعمل من ناحية وسن الاستفادة من أحكام قانون التأمين الاجتماعي من ناحية أخرى، وليس من شك أن هذا الربط هو الذي يحقق أهداف المشرع ومقاصده كما عبر عنها بإصداره قانوناً لحماية الطفل ووعايته.

ويرجع البعض هذا القيد الخاص بسن الاستفادة من قانون التأمين الاجتماعي إلى «رغبة المشرع في عدم تحميل أصحاب العمل عبء الاشتراكات تشجيعاً لهم على تعليم الصغار الحرف والمهن... ففرض التأمينات على الصغار يجعل أصحاب الأعمال يحجمون عن إستخدامهم واستخدام كبار السن ذوي الخبرة وبهذا يفقد المجتمع باباً هاماً من أبواب التمرين والتعليم الحرفي والمهني». ويبرر هذا الجانب من الفقه الحكم السابق، بقوله «أن العامل لن يضار لأن أجره يكون ضئيلاً في

البداية حيث يكون خصم نسبة الإشتراكات منها عبثاً ثقيلاً عليه قد يدفعه الي هجر العمل المنتظم. كما أنه يكون صغير السن بحيث يكون أمامه بعد بلوغ سن ١٨ عاما الوقت الكافي للإستفادة من أحكام تأمين العجز والمرض والشيخوخة ففي هذه السن الصغيرة تكون أخطار العجز والوفاة والشيخوخة والمرض ضئيلة للغاية بحيث تبرر عدم تأمينها مراعاة لمصلحة أخري أولى بالرعاية وهي تكوين أجيال من الحرفيين والمهنيين<sup>(١)</sup>.

والواقع أنه لايمكن إنكار تعرض صغار السن لنفس المخاطر التي يتعرض لها الكبار عدا خطر الشيخوخة، ودليل ذلك أن المشرع نفسه قد شملهم بتأمين إصابات العمل، وتحقيق مصلحة رب العمل والتخفيف من وطأة تحمله لإشتراكات التأمين الإجتماعي بالنسبة للصغار تشجيعاً له علي تدريبهم وتعليمهم لا يقتضي بالضرورة ترك صغار السن دون حماية إجتماعية، ولذا يذهب البعض - بحث - إلي إمكانية التوفيق بين كافة هذه الإعتبارات عن طريق إعفاء المشرع لأصحاب الأعمال من عبء الإشتراكات والقاء عبثها علي الدولة التي تتحملها هي من قبيل سياسة تشجيع أصحاب الأعمال علي إجتذاب الصغار بقصد تدريبهم وتعليمهم<sup>(٢)</sup>.

### - انتظام علاقة العمل :

لا يكتفي المشرع لإستفادة العامل بالتأمين الإجتماعي بوجود علاقة عمل تربط بين العامل وصاحب العمل وإنما يشترط أن تكون هذه العلاقة منتظمة.

وقد حدد القرار الوزاري رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٦ المقصود بانتظام علاقة العمل.

فوفقاً لنص المادة الأولى من هذا القرار «تعتبر علاقة العمل منتظمة إذا كان العمل الذي يزاوله العامل يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط أو كان يستغرق ستة أشهر علي الأقل».

ويتضح من ذلك أنه يكفي لتحقيق شرط إنتظام علاقة العمل توافر أحد أمرين.

(١) حسام الدين الأهواني، المرجع السابق، ص ٢٣ - ٢٤.

(٢) أحمد البرعي، المرجع السابق، ص ١٥٣، وانظر ايضاً رمضان أبو السعود، المرجع السابق،

ص ٤٣٢ - ٤٣٣.

- أن يكون العمل الذي يقوم به العامل مما يدخل بحسب طبيعته في النشاط المهني لصاحب العمل، وذلك بغض النظر عن مدة العمل، ومثال ذلك أن يستخدم صاحب مصنع للنسيج عامل نسيج، ففي هذا المثال تكون علاقة العمل منتظمة حتي ولو كانت مدة العمل أقل من ستة أشهر.

- أن يكون العمل الذي يقوم به العامل غير داخل فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط بشرط أن تتجاوز مدة العمل ستة أشهر، كما لو استخدم صاحب مصنع النسيج عاملا لإجراء الترميمات لمصنعه، وكانت مدة العمل تزيد عن ستة أشهر، فتعتبر العلاقة في هذه الحالة علاقة منتظمة.

وقد استثنى المشرع من شرط إنتظام العلاقة عمال المقاولات وعمال الشحن والتفريغ<sup>(١)</sup> بحيث لا يشترط بالنسبة لهؤلاء انتظام علاقة العمل.

فقانون التأمين الإجتماعي يسري علي عمال المقاولات وعمال الشحن والتفريغ حتي ولو كانوا يعملون بصفة مؤقتة وعرضية، ويرجع شمول قانون التأمين الإجتماعي لهذه الفئات إلي أنهم لا يعتبرون بصفة دائمة من العمال العرضيين «فلو كلف مقاول شحن وتفريغ عاملا بشحن وتفريغ سفينة واحدة فقط بحيث ينتهي العقد بإتمام شحن أو تفريغ هذه السفينة فإن هذا العمل لا يعتبر عرضيا رغم أنه مؤقت لأنه يدخل في صميم ما يزاوله صاحب العمل»<sup>(٢)</sup>.

ويجد هذا الاستثناء تبريرا له فيما قلناه إعتبارات العدالة الإجتماعية، فأعمال المقاولات والشحن والتفريغ عادة أعمالا مؤقتة بحيث يصعب مستحيلا خضوع القائمين بها لقانون التأمين الإجتماعي لو أبقينا بالنسبة لهم علي شرط إنتظام علاقة العمل لمدة ستة أشهر<sup>(٣)</sup>، ويحرص المشرع علي خضوع هذه الفئة لقانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وليس لقانون التأمين الشامل وذلك لإرتفاع مستوي أجورهم بينما التأمين الشامل قصد به أساسا الفئات قليلة الكسب<sup>(٤)</sup>.

(١) مادة ٢/ب معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧.

(٢) حسام الدين الأهواني، المرجع سابق الإشارة إليه، ص ٢٨.

(٣) حسام الدين الأهواني، المرجع السابق، نفس الموضوع.

(٤) علي العريف، شرح التأمينات الإجتماعية في مصر، ١٩٧٨، ص ١٦.

ويقتضي الحديث عن المحاضرين لقانون التأمين الإجتماعي من فئة المحاضرين  
لأحكام قانون العمل بيان الحكم بالنسبة للعمال الأجانب وعمال شركات الإستثمار.

### - العمال الأجانب:

تنص المادة ٢/ب علي أنه «مع عدم الإخلال بأحكام الإتفاقيات الدولية التي  
صدقت عليها جمهورية مصر العربية يشترط لسريان أحكام هذا القانون علي  
الأجانب المحاضرين لقانون العمل، الا تقل مدة العقد عن سنة وأن توجد إتفاقية  
بالمعامل بالمثل».

ويتضح من هذا النص أن القانون يشترط لإنتفاع العمال الأجانب في القطاع  
الخاص<sup>(١)</sup>، بالإضافة الي الشروط السابق تناولها بالنسبة للعامل المصري، الشروط  
الآتية:

- الاتقل مدة عقد عمل الأجنبي عن سنة، فإذا كانت مدة العقد أقل من ذلك  
فلا ينتفع بمزايا قانون التأمين الاجتماعي. ويرى البعض - بحق - «أنه إذا كانت  
هناك مبررات في عدم افادة الأجنبي الذي تقل مدة عقده عن سنة من قانون التأمين  
الإجتماعي بكافة التأمينات الواردة فيه، إلا أنه لا يوجد مبررا لحرمان الأجنبي ذو  
العقد المحدد الأقل من سنة من الإستفادة من تأمين إصابات العمل»<sup>(٢)</sup>.

- أن توجد إتفاقية بين مصر ودولة العامل الأجنبي متضمنة إفادة المصريين  
الذين يعملون لديها بقوانين التأمين الإجتماعي المطبقة بها.

- ويشترط أخيرا ألا يترتب علي هذه الشروط، والخاصة بتطبيق قانون التأمين  
الإجتماعي علي الأجانب، المساس بأحكام الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها  
مصر (مثلا إذا كانت هذه الإتفاقيات لا تشترط مدة السنة أولا تقيد تطبيق أحكام  
التأمين الإجتماعي بشرط المعاملة بالمثل)<sup>(٣)</sup>.

ونلاحظ في هذا الشأن أن المشرع لم يتعرض لمسألة خضوع العمال الأجانب

---

(١) أنظر في شروط مزاوله الأجانب للعمل في مصر نص المادة ٢٧ من قانون العمل حيث تنص  
علي أنه «لا يجوز للأجانب أن يزاولوا عملا إلا بعد الحصول علي ترخيص بذلك من وزارة  
القوي العاملة والتدريب وأن يكون مصرحا لهم بالإقامة».

(٢) رمضان أبو السعود، المرجع السابق، ص ٤٤١. وانظر أيضا مصطفى الجمال، المرجع السابق،  
ص ٢٣٢.

(٣) عبد الرحمن قدوس، المرجع السابق، ص ١٧٧.

العاملين بالحكومة أو القطاع العام لقانون التأمين الإجتماعي. وإذا كان المشرع قد قرر سريان قانون التأمين الإجتماعي على كافة العاملين بالقطاع الحكومي والعام دون وضع أحكام خاصة لإنتفاع الأجانب بجزاياه، علي نحو ما فعل بالنسبة لعمال القطاع الخاص، فمؤدى ذلك سريان قانون التأمين الإجتماعي علي الأجانب العاملين بالحكومة والقطاع العام متى توافرت فيهم الشروط التي يتطلبها القانون بالنسبة لمصريين، فمفهوم النص يتعارض مع الحرمان والقيد<sup>(١)</sup>.

ويؤكد «سريان قانون التأمين الإجتماعي علي العاملين الأجانب في القطاع الحكومي والعام بنفس الشروط التي تسري علي المصريين أن المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها المدنيين كانت تقرر قبل إلغائها بمقتضى المادة الثانية من قانون إصدار قانون التأمين الإجتماعي، عدم سريانه علي الموظفين والمستخدمين والعمال الأجانب، فصدور قانون التأمين الإجتماعي خاليا من هذا القيد يعني عدول المشرع عنه»<sup>(٢)</sup>.

غير أن قانون التأمين الاجتماعي لا يسري علي الأجانب العاملين لدي بعثاتهم الدبلوماسية والقنصلية الموجودة في مصر، ويرجع ذلك إلي القواعد المستقرة في القانون الدولي. مع ملاحظة أن المصري الذي يعمل في السفارات الأجنبية والقنصليات الأجنبية يظل خاضعا لأحكام قانون التأمين الإجتماعي.

العاملون بشركات الإستثمار:

تخضع هذه الشركات لأحكام القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون الإستثمار وتعتبر هذه الشركات من شركات القطاع الخاص أيا كانت الطبيعة القانونية للأموال المصرية المساهمة فيها ولا تسري عليها القوانين واللوائح الخاصة بالقطاع العام أو العاملين فيه<sup>(٣)</sup>.

وقد أخضع القانون المذكور عمال هذه الشركات لأحكام قانون التأمين الإجتماعي<sup>(٤)</sup>.

---

(١) احمد البرعي، المرجع السابق، ص ١٥٧، علي العريف، المرجع السابق، ص ١٨.

(٢) حسام الدين الأهواني، المرجع السابق، ص ٣٨.

(٣) مادة ٧ من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون الإستثمار.

(٤) انظر المادة ٢٦ والمادة ٤٥ من قانون الإستثمار.

## المبحث الثالث

### المشتغلون بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل

وفقا لنص المادة الثانية من قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تسري أحكام القانون علي المشتغلين بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل فيما عدا من يحمل منهم داخل المنازل الخاصة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير التأمينات.

وقد صدر القرار الوزاري رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تحديد المشتغلين داخل المنازل الخاصة الذين لا يسري عليهم قانون التأمين الإجتماعي، ونص هذا القرار في مادته الأولى علي أنه لا تسري أحكام قانون التأمين الإجتماعي علي المشتغلين بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل الخاصة الذين يتوافر في شأنهم الشرطان الآتيان:

- ١- أن يكون محل مزاوله العمل داخل منزل معد للسكن الخاص.
- ٢- أن يكون العمل الذي يمارسه يؤدي لقضاء حاجات شخصية للمخدوم أو ذويه.

وتبدو أهمية هذه الأحكام بصفة خاصة بالنظر الي ماتقضي به المادة الثالثة من قانون العمل بعدم سريان أحكامه علي عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، فقد كان مؤدي هذا الحكم استبعاد خدم المنازل بصفة عامة من المحضوع للتأمين الإجتماعي إعمالا لنص المادة الثانية ب من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، ولذلك فقد عني القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل المادة الثانية بإضافة فقرة جديدة إليها تقضي بسريان القانون علي المشتغلين بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل....

ويتضح من نص القرار الوزاري السابق أن المقصود بهذه الفئة الجديدة من

---

(١) مصطفى الجمال، المرجع السابق، ص ١٨٩.

ناحية سريان قانون التأمين الإجتماعي عليها - من كان يطلق عليهم خدم المنازل ومن في حكمهم، وأن أفراد هذه الفئة تنقسم الي فئتين «أحدها تقابل مايعرف بخدم المنازل ولا تخضع للتأمين، والأخرى تقابل من هم في حكم خدم المنازل وتخضع له» (١).

وأوضح القرار السابق أنه يقصد بخدم المنازل الذين يستبعدون من نطاق تطبيق قانون التأمين الإجتماعي هؤلاء الذين يكون محل مزاوله أعمالهم داخل منزل معد للسكن الخاص، وأن يكون عملهم عملا ماديا يدويا يتعلق بقضاء حاجات شخصية للمخدوم أو ذويه.

وعلي هذا يعتبر خادما الظاهري ومن يساعده في أعمال الطهي أو اعداد المائدة ومن يتولي أعمال النظافة داخل المنزل.

وكذلك مربية الأطفال لأنها تقوم علي قضاء حاجات لذوي المخدوم، كمرعاية الأولاد والعناية بهم من حيث المأكل أو اللبس وحراستهم من الأخطار والعناية بنظافتهم (١).

ومؤدي ماسبق أنه يخرج من طائفة خدم المنازل من يقوم بعمل ذهني وليس يدوي كالسكرتير الخاص أو المدرس الخاص أو أمين المكتبة الخاصة، ويخرج من طائفة الخدم كذلك من لايقوم بالعمل داخل المنزل ولو كان عمله في خدمة صاحب العمل وذويه، كالسائق الخاص والبستاني، وبواب المنزل الخاص.

ومن شأن التحديد السابق كذلك أنه لايعد خادما من يقوم بالخدمة في المحال التجارية والمحلات العامة والفنادق والمقاهي والسعاة في المارص الخاصة أو مكاتب المحامين أو المهندسين وكذلك من يقوم بأعمال التمريض بالعيادات الخاصة.

ويلاحظ أنه قد يجمع الشخص بين عمل يدوي وعمل ذهني أو عمل داخل المنزل وعمل خارج المنزل لحساب نفس المخدوم، فلتحديد صفة هذا الشخص

---

(١) حسام الدين الأهواني، المرجع السابق، ص ٣١، وانظر ايضا، بهرام عطا الله، المرجع السابق،

ص ٢٠٥، وعكس ذلك مصطفى الجمال، المرجع السابق، ص ١٩٠.

ومعرفة ما اذا كان يخضع لقانون التأمين الإجتماعي من عدمه، يجب تغليب العمل الرئيسي أو الأصلي<sup>(١)</sup> فإذا كان العمل الرئيسي هو العمل اليدوي اعتبر من الخدم ولا يخضع بالتالي لقانون التأمين الإجتماعي، أما اذا كان العمل الرئيسي هو العمل الذهني اعتبر في حكم الخدم واستفاد من قانون التأمين الاجتماعي.

وإذا تعذر الفصل بين العاملين أو معرفة العمل الأصلي منهما فيجب أن تغلب الصفة التي تؤدي الى خضوعه لقانون التأمين لأن الإستثناء لا يتوسع في تفسيره ويجب الرجوع الى القاعدة العامة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) سمير تناغو، المرجع السابق، ص ١٢٢.

(٢) حسام الدين الأهواني، المرجع السابق، ص ٣٢.



## الفصل الثاني

### التنظيم الإداري للتأمين

مر الجهاز القائم على تسيير نظام التأمين الإجتماعي في مصر بمراحل متعددة. فقد أنشأ القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ صندوقين أحدهما للإدخار والآخر للتأمين، وكانت المادة الثالثة من هذا القانون تقضي بأن يعتبر الصندوقان المشار اليهما شخصا معنويا مستقلا يطلق عليه اسم مؤسسة التأمين والإدخار للعمال، وكانت هذه المؤسسة تعتبر شخصا قانونيا من أشخاص القانون الخاص.

وبصدور القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٩ تولى إدارة التأمين الإجتماعي مؤسسة التأمينات الإجتماعية والتي حلت محل مؤسسة التأمين والإدخار، وإن كانت قد ظلت خاضعة لذات النظام القانوني الذي كان تخضع له المؤسسة الأخيرة. غير أن ذلك لم يستمر طويلا، حيث ظهرت أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات التأمين الإجتماعي «وأنه من الأفضل أن يقترب نظامها القانون من ذلك الذي تتمتع به الأشخاص الاعتبارية العامة»<sup>(١)</sup> وقد تم ذلك بالفعل بصدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦١ والذي قرر إعتبار مؤسسة التأمينات الإجتماعية مؤسسة عامة، وبعد أن ظهرت التفرقة بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة وأعتبر الأولي قائمة بالإشراف علي المرافق العامة، تحولت المؤسسة المذكورة الي هيئة عامة للتأمينات الإجتماعية بمقتضي نص المادة الأولي من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣، ثم نصت علي ذلك المادة الخامسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤.

أما في ظل القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فقد اتجه المشرع اتجاها جديدا<sup>(٢)</sup> في شأن إدارة نظم التأمين الإجتماعي.

---

(١) بهام عطا الله، المرجع السابق، ص ٢٤٧.

(٢) رمضان أبو السعود، المرجع السابق، ص ٢٥٥.

فوفقاً لنص المادة السادسة من القانون الأخير « ينشأ صندوقان للتأمينات المنصوص عليها في المادة « ١ » علي الوجه الآتي :

١- صندوق للتأمينات للعاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة.

٢- صندوق التأمينات للعاملين بالمؤسسات العامة وبالوحدات الاقتصادية وبالقطاعين التعاوني والخاص ....»

وتنص المادة التاسعة من ذات القانون علي أن « تتولي الهيئة القومية للتأمين والمعاشات إدارة الصندوق المشار إليه بالبند « ١ » من المادة « ٦ » كما تتولي الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية إدارة الصندوق المشار إليه بالبند « ٢ » من المادة « ٦ » ويعتبر كل من الهيئتين المذكورتين هيئة عامة<sup>(١)</sup> لها الشخصية الاعتبارية، وتتبع وزير التأمينات وتكون لها ميزانية خاصة ضمن الميزانية العامة للدولة».

وبجانب هذين الصندوقين، تنص المادة ٨٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ علي أن « ينشأ صندوق لعلاج الأمراض وإصابات العمل ..... » وتتولي إدارة هذا الصندوق الهيئة العامة للتأمين الصحي.

وفي اتجاه حديث للمشرع التأميني نحو توحيد الجهاز القائم علي إدارة التأمين الاجتماعي تم تعديل المادة التاسعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بمقتضي القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٩٤<sup>(٢)</sup> وأصبح نص هذه المادة يجري علي النحو الآتي : تنشأ هيئة قومية للتأمين الاجتماعي تتولي إدارة الصندوقين المشار إليهما في البندين ١ و٢ من المادة السادسة من هذا القانون.

ويكون لهذه الهيئة الشخصية الاعتبارية ولها موازنة خاصة تلحق بالموازنة

---

(١) فقرة معدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤.

(٢) القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، الجريدة الرسمية العدد ٢٤ (مكرر) في ١٨/٧/١٩٩٤.

العامة للدولة، وتسري عليها القواعد والاحكام الخاصة بالهيئات القومية، وتتبع وزير التأمينات».

وهذا الاتجاه الحديث للمشرع لا شك أنه مجاهاً محموداً يحقق في واقع الامر تخفيض المصروفات والتسهيل علي المستفيدين إن كان لا ينكر تميز بعض فروع التأمين كفرع التأمين الصحي<sup>(١)</sup> ومن هنا ابقاء المشرع علي نص المادة ٨٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ السابق ذكره

وتنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٩٤ علي أن «محل الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي محل الهيئة القومية للتأمين والمعاشات والهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية في ممارسة الاختصاصات المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي.....»<sup>(٢)</sup>.

ونعرض فيما يلي لصناديق التأمين الاجتماعي ثم للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.

## المبحث الأول

### صناديق التأمين الاجتماعي

يرجع إنشاء صناديق التأمين الاجتماعي إلي قيام نظام التأمين الاجتماعي علي أساس محمول يشترك فيه كل من أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم والدولة، ويتميز هذا النظام بأنه يستند في تمويله إلي قواعد تأمينية إكتوارية يراعي فيها «تكاثر الموارد مع المزايا المقررة بما يكفل كل عناصر الاستقرار والشباب»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) مصطفى الجمال، المرجع السابق، ص ١٣٧ والمراجع المشار إليها هامش رقم ٣.

(٢) ونصت المادة الثالثة من ذات القانون علي أن تستبدل بعبارة «الهيئة المختصة» أينما وردت بقانون التأمين الاجتماعي..... عبارة «الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي».

(٣) رمضان أبو السعود، المرجع السابق، ص ٢٥٦.

ومن هنا كان حرص المشرع علي بيان موارد صناديق التأمين الاجتماعي وتوازنها المالي.

### - موارد صناديق التأمين الاجتماعي

أوضحت المادة السابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الموارد المالية لكل من صندوق التأمين للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة، وصندوق تأمين العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والقطاعين التعاوني والخاص، وهذه الموارد هي :

- الاشتراكات التي يؤديها أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم، سواء الحصة التي يلتزم بها صاحب العمل أو الحصة التي يلتزم بها المؤمن عليه.

- المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة لحساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.

- المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة أو صاحب العمل أو المؤمن عليه لحساب مدد الخدمة السابقة ضمن مدة الاشتراك في التأمين، ويقصد بهذه المبالغ بالنسبة للمؤمن عليهم، المبالغ التي يؤديونها لرفع معدل حساب المدد في الاشتراك غير المحسوبة بواقع كامل النسب أو لحساب مدد العمل أو النشاط غير المحسوبة في المعاش.

- الرسوم التي يؤديها أصحاب الأعمال أو المؤمن عليهم وفقاً لأحكام هذا القانون، كرسوم التحكيم الطبي ورسم الاستبدال<sup>(١)</sup>.

- حصة استثمار أموال الصندوق.

المبالغ الإضافية وفقاً لأحكام هذا القانون، ومثال ذلك مبلغ الـ ٢٪ من الاشتراكات التي يلتزم بها صاحب العمل عن التأخر في سداد<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر المادة ٦٦، والمادة ١٢٢.

(٢) انظر المادة ١٢٩، ١٣٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

- المبالغ الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق.

- الاعانات والتبرعات والهبات التي يقرر مجلس الادارة قبولها.

أما عن موارد صندوق علاج الأمراض وإصابات العمل فقد تناولتها المادة ٨٢، وتتكون هذه الموارد من :

- الاشتراكات التي تؤديها الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي من اشتراكات تأمين المرض بالنسب الآتية :

١/٢٪ من أجور المؤمن عليهم العاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة، والمؤسسات العامة.

١٪ من أجور باقي المؤمن عليهم الخاضعين للتأمين المذكور.

- الاشتراكات التي تؤديها الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي من إشتراكات تأمين المرض بواقع النسب الآتية :

- ٤٪ من أجور المؤمن عليهم.

- ١٪ من معاشات أصحاب المعاشات.

- رسم يؤديه المريض لا يجاوز مائتي مليم يحدد قيمته وحالات استحقاقه وقواعد الإعفاء منه وزير الصحة بالإتفاق مع وزير التأمينات.

وقد صدر قرار وزير الصحة رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢ بشأن تحديد قيمة الرسم الذي يؤديه المريض المنتفع بتأمين المرض، وقد أفاد القرار الوزاري بعدم مجاوزة الرسم مائتي مليم، فنص في مادته الأولى على أنه تكون الرسوم التي يؤديها المنتفع بنظام تأمين المرض عند طلب الخدمة الطبية بواقع ٣٠ مليماً رسم العرض على الطبيب الممارس العام، و ٢٠٠ مليم رسم الزيارة المنزلية.

- حصيلة استثمار أموال الصندوق.

- الموارد الناتجة عن نشاط الصندوق.

- الإعانات والتبرعات والهبات التي يقر مجلس إدارة الصندوق قبولها.

### - فحص المركز المالي لصناديق التأمين الاجتماعي

إذا كان نظام التأمين الاجتماعي يتسم بقيامه على تجميع الموارد السابق بيانها ليتمكن بذلك من إيفاء المستحقين حقوقهم، فنجاح ذلك رهن بتحقيق التوازن المالي لصناديق التأمين الاجتماعي، ومن ثم كانت هناك ضرورة لإجراء فحص للمركز المالي لهذه الصناديق. فإذا ما إتضح وجود عجز وجب بيان الوسائل الكفيلة بتسويته، وإذا ما أظهر الفحص وجود فائض لزم بيان مصيره.

ومن هنا كانت عناية المشرع بالنص في المادة الثامنة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ علي أن يفحص المركز المالي لكل من الصندوقين (المشار إليهما بالمادة السادسة) مرة علي الأقل كل خمس سنوات تبدأ من تاريخ آخر فحص تم قبل العمل بهذا القانون، وذلك بمعرفة خبير إكتواري. أو أكثر...

ويجب أن يتناول هذا الفحص قيمة الالتزامات القائمة، فإذا تبين وجود عجز في أموال الصندوق ولم تكفي الاحتياطات والمخصصات المختلفة لتسويته، إلترمت الخزنة العامة بأدائه، وعلي الخبير أن يوضح في هذه الحالة أسباب العجز والوسائل الكفيلة بتلاقيها.

أما إذا تبين من التقرير وجود مال زائد فيرحل هذا المال إلي حساب خاص، ولا يجوز التصرف فيه إلا بموافقة مجلس الإدارة وفي الأغراض الآتية :

١- تسوية كل أو بعض العجز الذي سدته الخزنة العامة طبقاً للفقرة السابقة.

٢- تكوين إحتياطي عام وإحتياطات خاصة للأغراض المختلفة.

٣- زيادة المعاشات علي ضوء الأسعار القياسية وذلك بنسبة يحددها قرار من رئيس الجمهورية بناء علي عرض من وزير التأمينات.

ويتضح من ذلك أن هدف إجراء الفحص الدوري للمركز المالي لصناديق التأمين الاجتماعي المشار إليه بالمادة السادسة من القانون هو التأكد من كفاية أموالها لمواجهة التزاماتها، نظراً لأن الأسس التي يقوم عليها تقدير موارد الصندوقين، وأهمها الاشتراكات، ويدخل في تقديرها عنصر الاحتمال وأن هذه الأسس لا يمكن أن تظل ثابتة لفترات طويلة، بل هي قابلة للتعديل تبعاً لأحوال المؤمن عليهم بالإضافة إلى الأحوال الاقتصادية السائدة التي تؤثر على معدل ربح الاستثمار.

وإذا ما تبين من الفحص وجود عجز في أموال الصندوق ولم تكن الاحتياطات والمخصصات الأخرى كافية لتسويته، إلزامت الخزنة العامة بسداد هذا العجز، وفي هذه الحالة يجب على المدير الإكتواري توضيح أسباب العجز ووسائل تلاقيه، ومن أهم هذه الوسائل زيادة نسب الاشتراكات، ويقتضي هذا صدور قانون يقرر هذه الزيادة.

وإذا ما تبين من فحص المركز المالي للصندوق وجود فائض في أمواله، ففي هذه الحالة يجب ترحيل هذا الفائض إلى حساب خاص ولا يجوز التصرف فيه إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة التأمينية، وقد حدد القانون أوجه التصرف في هذا الفائض على النحو السابق ذكره.

وتأكيداً لالتزام الخزنة العامة تجاه صناديق التأمين الاجتماعي بسداد العجز الذي يكشف عنه فحص المركز المالي لهذه الصناديق لضمان التوازن المالي لها واستمرار نظام التأمين الاجتماعي في أداء دوره في الحماية الاجتماعية، فقد نصت المادة ١٤٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه إذا قلت حصة استثمار أموال كل من الصندوقين (المشار إليهما في المادة السادسة) في أي سنة عن ٤,٥ ٪، إلزامت الخزنة العامة بأداء الفروق في عائد الاستثمار وذلك خلال شهر من تاريخ اعتماد الميزانية العامة للدولة عن السنة المالية لإعتماد الحسابات الختامية للهيئة المختصة.

وقد أراد المشرع بذلك ألا تقل حصة استثمار أموال كل من الصندوقين عن النسبة المذكورة.

كما تقضي المادة ١٤٨ بأن «الحقوق التي تقرر طبقاً لأحكام هذا القانون هي وحدها التي يلتزم بها الصندوقان، فإذا استحق المومن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين عن أيهما زيادة عليها تطبيقاً لقوانين أو قرارات خاصة فتقوم الهيئة المختصة بصرفه علي أن تلتزم الخزانة العامة بتلك الزيادة وتؤدي وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير المالية».

فالهيئة التأمينية تلتزم - وفقاً لهذا النص - في مواجهة المومن عليهم أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بأداء جميع الحقوق التي تقررها القوانين والقرارات الخاصة رغم أنها غير ملزمة في الأصل بأدائها لخروجها من نطاق الحقوق المقررة بمقتضى القانون، علي أن ترجع الهيئة التأمينية علي الخزانة العامة لإسترداد هذه الزيادات التي صرفتها إلي مستحقيها خارج نطاق أحكام قانون التأمين الاجتماعي.

هذا ويلاحظ أنه بشأن فحص المركز المالي لصناديق التأمين الاجتماعي، فإن المشرع لم يقرر سراحة هذا الحكم بالنسبة لصندوق علاج الأمراض وإصابات العمل، ومع ذلك فإن هذا الفحص يتقرر بطريقة ضمنية مستفاداً من نص المادة ٨٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥<sup>(١)</sup>، حيث نصت الفقرة ٦ من هذه المادة علي أنه «في حالة وجود فائض في أموال هذا الصندوق يرحل إلي حساب خاص ولا يجوز التصرف فيه إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي وفي الأغراض الآتية :

١- تحسين مستوى العلاج والرعاية الطبية للمومن عليهم.

---

(١) رمضان أبو السعود، ص ٢٦٦.



- ٢- التوسع في تطبيق نظام تأمين المرض المنصوص عليه بهذا القانون.
- ٣- تمويل البرامج الانشائية والاستثمارية وبرامج التدريب والبحوث المتعلقة بنشاط الهيئة.

ولا يمكن التأكد من وجود مثل هذا القاتض إلا من خلال خضوع الصندوق للفحص الذي تخضع له الصناديق السابقة، هذا مع ملاحظة أن المشرع لم يبين الحكم في حالة تبين وجود عجز في ميزانية صندوق علاج الأمراض وإصابات العمل «رغم أن مدخراته تعد أكثر ضعفاً نظراً لكثرة نفقاته واستمرارها طوال فترة الخدمة»<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثاني

### الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

طبقاً لنص المادة التاسعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بمقتضى القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٩٤ تختص الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بإدارة صندوق التأمين الخاص بالعاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة وصندوق التأمين الخاص بباقي العاملين سواء في المتبقي من القطاع العام، أو القطاع الخاص أو قطاع الأعمال العام<sup>(٢)</sup>.

ويكون لهذه الهيئة الشخصية الاعتبارية ولها موازنة خاصة تلحق

---

(١) محمد منصور، المرجع السابق، ص ٥٩، وقارن، رمضان أبو السعود، المرجع السابق، ص ٢٦٧.

(٢) أفاد المنشور المؤرخ العام رقم (١٠١) لسنة ١٩٨٤ الصادر عن الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بتعبئة العاملين بهيئات القطاع العام المنشأة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ لصندوق التأمين الذي تتولاه هذه الهيئة (الصندوق المنصوص عليه بالبند رقم (٢) من المادة السادسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥). وبالنظر إلى المادة الثانية من قانون قطاع الأعمال العام (السابق ذكرها) لا شك في تعبئة العاملين بشركات هذا القطاع للصندوق المشار إليه، راجع في هذا المنشور نبيل عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٩١.

بالموازنة العامة للدولة، وتسري عليها القواعد والاحكام الخاصة بالهيئات القومية، وتتبع وزير التأمينات.

أما صندوق علاج الأمراض واصابات العمل، فكما ذكرنا سابقاً، تتولي ادارته الهيئة العامة للتأمين الصحي، وتتبع هذه الهيئة وزير الصحة، وتكون لها ميزانية خاصة ضمن ميزانية الدولة.

### – الشخصية الاعتبارية للهيئة

ويتبين من النصوص السابقة حرص المشرع علي أن تكون للهيئة القائمة علي التأمين الاجتماعي الشخصية الاعتبارية حتي يكون لها المقومات الخاصة للمرفق العام المستقل، بما يكفل لها إدارة ناجحة ، ومن مقتضي ذلك أن يكون لها ذمة مالية مستقلة، أي يكون لها حقوق وأموال مستقلة عن حقوق الدولة وأموالها، وأن يكون لها وجود قانوني مستقل، فيكون لها حق التقاضي وتوجه إليها الدعاوي، حيث ترفع ضدها وليس ضد الوزارة التي تتبعها، كما يتبع في شأن إدارة شئونها القواعد الواردة في القانون واللوائح الداخلية دون تقييد بالقواعد والنظم الحكومية.

وتخضع الهيئة القائمة علي إدارة صناديق التأمين الاجتماعي لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات. وبالإضافة إلي ذلك تنص المادة ١٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ علي أن «يتولي الإشراف علي أعمال المحاسبات بالهيئة مسئولون ماليون من بين العاملين بها تخطر بهم وزارة المالية، ويكون لهم - دون غيرهم - حق التوقيع علي الشيكات وأذون الصرف...» وذلك نظراً لما يقتضيه إنتشار المؤمن عليهم ومجال أعمالهم في أنحاء البلاد وتشعب أعمال الهيئة من إنشاء مكاتب إقليمية، وتحقيقاً للهدف من إنشاء هذه المكاتب للقيام بتنفيذ أحكام القانون.

## - مجلس إدارة الهيئة

ويقصد كفالة الإستقلال الإداري لهيئة التأمين الاجتماعي تنص المادة العاشرة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥<sup>(١)</sup> علي أن «يكون للهيئة مجلس إدارة برئاسة وزير التأمينات ويصدر بتشكيله وطريقة اختيار أعضائه وتحديد مكافآتهم قرار من رئيس الجمهورية، علي أن يتضمن التشكيل نائباً أو أكثر لرئيس مجلس الإدارة».

وبناء علي تفويض رئيس مجلس الوزراء بالقرار الجمهوري رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٩٣ بالتفويض في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٢٦ لسنة ١٩٩٤<sup>(٢)</sup> بتشكيل مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي علي النحو التالي :

- وزير التأمينات والشئون الاجتماعية. رئيساً

- رئيس صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالحكومة. نائبين للرئيس

- رئيس صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص.

وعضوية كل من معهم :

- نائب محافظ البنك المركزي المصري.

- رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي.

- رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي.

- رئيس إدارة الفتوي المختصة بمجلس الدولة.

- ممثل عن وزارة التأمينات يختاره وزير التأمينات والشئون الاجتماعية.

---

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٩٤.

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٤٠ في ٨/١٠/١٩٩٤.

- ممثل عن وزارة المالية يختاره وزير المالية.
  - ممثل لبنك الاستثمار القومي يختاره رئيس البنك.
  - ممثل للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة يختاره رئيس الجهاز.
  - رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.
  - رئيس اتحاد الغرف التجارية.
  - رئيس اتحاد الصناعات المصرية.
- وقد روعي في هذا التشكيل أن يتضمن العناصر ذات الصلة بنشاط التأمين الاجتماعي.
- وأوضحت المادة الحادية عشر من القانون إختصاصات مجلس إدارة الهيئة حيث نصت علي إعتبار مجلس الادارة هو السلطة العليا المهيمنة علي شئونها وتصريف أمورها، وله علي الأخص ما يأتي :
- ١- إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للهيئة وشئون العاملين وذلك دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية.
  - ٢- دراسة المخطط وإقرار مشروع الموازنة التخطيطية للهيئة.
  - ٣- دراسة تقارير المتابعة وتقييم الأداء الدورية وإصدار القرارات اللازمة لرفع مستوي الأداء.
  - ٤- إقرار ميزانية الهيئة وحساباتها الختامية السنوية ومركزها المالي.
  - ٥- دراسة التشريعات الخاصة بالتأمين الاجتماعي.
  - ٦- تعيين الخبراء الإكتواريين لفحص وإعداد المركز المالي.

٧- إقرار المسائل المالية والإدارية والفنية التي تنص القوانين والقرارات واللوائح باختصاص المجلس بها.

ويجوز للمجلس، وفقاً للمادة ١٢، تشكيل لجنة إستشارية لمعاونته في أداء مهامه. ويتضح من ذلك حرص المشرع علي أن يكفل لهيئة التأمين الاجتماعي أساليب الإدارة الناجعة، فقد منح لها في سبيل ذلك قسط كبير من الإستقلال في ممارستها لعملها، وجمع المشرع لمجلس إدارة الهيئة كافة الإختصاصات التي تمكنه من الهيئة علي الهيئة، واختصه بدراسة تشريعات التأمين الاجتماعي، وفي ذلك ميزة لا تنكر حيث أن الهيئة هي أقدر الجهات، بحكم ممارستها العملية لهذه التشريعات، علي بيان أوجه النقص فيها، وأجاز المشرع لمجلس الإدارة تشكيل لجان إستشارية لمعاونته حتي تكون قراراته موضع دراسة سابقة وواعية.

وقد بينت المادة ١٤ من القانون سلطات واختصاصات رئيس مجلس إدارة الهيئة، فهو الذي يمثلها أمام القضاء وفي صلاتها بالغير، ويتولي تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وإدارة الهيئة وتطوير نظام العمل بها ومتابعته، كما يتولي دراسة وإقرار المسائل المالية والإدارية والفنية التي تنص القوانين واللوائح بإختصاصه بها، ويقع علي عاتقه الإلتزام بعرض مشروع ميزانية الهيئة وحساباتها الختامية علي مجلس الإدارة خلال ستة أشهر من تاريخ إنتهاء السنة المالية مع تقرير عن متابعة أعمال الهيئة وتقييم أدائها، وكذلك إبلاغ الجهات المختصة بمشروع الحساب الختامي خلال شهر من تاريخ موافقة مجلس الإدارة عليه، ويجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يفوض في بعض إختصاصاته مديري الهيئة.

#### - إعفاء أموال الهيئة من الضرائب والرسوم

تنص المادة ١٣٤ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ علي أن «تعفي قيمة الاشتراكات المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون من الضرائب

والرسوم أياً كان نوعها، كما تعفي الإستثمارات والمستندات والبطاقات والعقود والمخالصات والشهادات والمطبوعات وجميع المحررات التي يتطلبها تنفيذ القانون من رسوم الدفعة».

فوفقاً لهذا النص تعفي من الضرائب والرسوم، أياً كان نوعها، الإشتراكات المستحقة وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتمتد الإعفاء إلى الإستثمارات والمستندات والعقود والبطاقات والمخالصات والشهادات والمطبوعات وجميع المحررات التي يتطلبها تنفيذ القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويشمل الإعفاء كذلك الإيصالات والتقارير وغيرها من المحررات التي يتطلبها القانون<sup>(١)</sup>.

وتقضي المادة ١٣٥ من القانون في هذا الشأن أيضاً بإعفاء «أموال الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الإستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرضها الحكومة أو أي سلطة عامة أخرى في الجمهورية.

كما تعفي العمليات التي تباشرها الهيئة من الخضوع لأحكام القوانين الخاصة بالإشراف والرقابة علي هيئات التأمين.

وتسري علي معاملات الهيئة في الأوراق المالية مع المتعاملين بها في شأن هذه الأوراق جميع الأحكام الخاصة بفرض رسوم الدفعة علي معاملات الأفراد فيما بينهم».

فجميع أموال الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي تعفي من جميع الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرضها الحكومة أو أي سلطة أخرى. وتتمتع بالإعفاء كذلك جميع العمليات الإستثمارية التي تباشرها الهيئة، كما تمتد الإعفاء إلي عائد هذه الأموال.

---

(١) نبيل عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٤٥٣.

أما معاملات الهيئة التأمينية في الأوراق المالية مع المتعاملين في هذه الأوراق فإنه يسري عليها جميع الأحكام الخاصة بفرض رسم الدمغة على معاملات الأفراد فيما بينهم وذلك مراعاة لقواعد التعامل بالبورصة.

وتنص المادة ١٣٦ علي أن «تعفي المعاشات وما يضاف إليها من إعانات وزيادات والتعويضات والمكافآت والتعويض الإضافي والمنح ورؤوس أموال الإستبدال التي تستحق طبقاً لأحكام هذا القانون من الخاضوع للضرائب والرسم بسائر أنواعها».

كما يسري هذا الإعفاء علي متجمد المبالغ المشار إليها في الفقرة السابقة عند صرفه للورثة الشرعيين.

ولا تسري علي الأجر المستحق عن أيام العمل خلال شهر الوفاة أحكام ضريبة التركات ورسم الأيلولة».

فالنص يقرر إعفاء المعاشات والتعويضات التي يقررها نظام التأمين الإجتماعي من جميع أنواع الضرائب والرسم، ويشمل الإعفاء، وفقاً لما إستحدثه القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧، المكافأة والزيادات<sup>(١)</sup> ويمتد الإعفاء إلي متجمد المبالغ المشار إليها عند صرفه للورثة الشرعيين.

ورغم عدم النص علي شمول الإعفاء لما يصرف من مبالغ لمصروفات، المجنزة فإن الرأي يتجه إلي إمتداد الإعفاء إليها<sup>(٢)</sup>.

ويمقتضي هذا النص كذلك فلا تسري أحكام ضريبة التركات ورسم الأيلولة علي الأجر المستحق عن أيام العمل خلال شهر الوفاة، وتقتصر الإعفاءات في هذه الحالة علي الضريبة والرسم المشار إليهما فقط فلا تمتد إلي غيرهما، كذلك لا يمتد الإعفاء إلي ما تجمد من أجور للمؤمن عليه قبل شهر الوفاة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) نبيل عبد اللطيف، ص ٤٥٥.

(٢) أنظر نبيل عبد اللطيف، ص ٤٥٦، أحمد شوقي الملبجي، ص ١٠٨١.

(٣) أحمد شوقي الملبجي، ص ١٠٨١، علي العريف، ص ٢٤.

ويعتضى المادة ١٣٧ من القانون « تعفي من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعاوي التي ترفعها الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي أو المؤمن عليهم أو المستحقون طبقاً لأحكام هذا القانون... ».

فالدعاوي التي ترفع من الهيئة التأمينية - في منازعة متعلقة بأحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وكذلك الدعاوي التي ترفع ضد الهيئة من المؤمن عليهم أو المستحقين عنهم بشأن منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام القانون، تعفي من الرسوم القضائية. أما الدعاوي التي ترفع من أصحاب الأعمال ضد الهيئة التأمينية المختصة فلا تعفي من الرسوم القضائية.

ويشمل الإعفاء من الرسوم القضائية جميع درجات التقاضي، فلا يقف عند حد الدعاوي التي ترفع ابتداء أمام محكمة الدرجة الأولى.

ولا يقتصر الإعفاء على رسم الدعوي وإنما يشمل رسم الصور والشهادات والملخصات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التنفيذ وأتعاب الخبراء وأجر الإعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتحملها المحصوم<sup>(١)</sup>.

---

(١) أحمد شوقي المليجي، المرجع السابق، ص ٨٢-١٠٨٢.



## الفصل الثالث

### اشتراكات التأمين الاجتماعي

تنص المادة الرابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن " يكون التأمين وفقاً لأحكام هذا القانون في الهيئة المختصة الزامياً .. "

ومؤدى هذا النص أن التأمين الاجتماعي ليس اختيارياً للعامل أو صاحب العمل وإنما يتسم بطبيعة الإلزامي متى توافرت شروطه ، فالاشتراك في التأمين الاجتماعي التزام مصدره القانون الذي يحدد أحواله وشروطه وآثاره ولا يملك أى طرف من أطراف العلاقة التعديل في ذلك <sup>(١)</sup> .

وإعمالاً لمبدأ الزامية الاشتراك في التأمين فقد حرص المشرع على بيان إجراءات الاشتراك في التأمين وبيان القواعد المتعلقة بحساب الاشتراك الواجب أداءه للهيئة التأمينية مقابل الحقوق التي تلتزم بأدائها للمؤمن عليهم . ولما كانت الاشتراكات التي تحصل عليها الهيئة التأمينية هي المورد الأساسي لنظام التأمين الاجتماعي فقد حرص المشرع على بيان الجزاءات التي تكفل للهيئة التأمينية محصيل الاشتراكات الواجبة لها ، وبيان الجزاءات التي توقع في حالة عدم الاشتراك في التأمين الاجتماعي أو التأخير في سداد الاشتراكات الواجبة .

ونتناول عرض هذه الموضوعات في المباحث التالية .

### المبحث الأول

#### إجراءات الاشتراك في التأمين

نميز في هذا الشأن بين القواعد العامة الواجبة الاتباع بالنسبة لكافة فئات العمال لتحقيق الاشتراك بنظام التأمين الاجتماعي من ناحية، وتلك الخاصة ببعض فئات العمال من ناحية أخرى.

---

(١) حسام الدين الأهواني ، المرجع السابق ، ص ١٦ .

## أولاً : القواعد العامة فى إجراءات الاشتراك

### - التزام رب العمل بتقديم طلب التأمين

ورد تنظيم القواعد العامة لإجراءات الالتحاق بالتأمين الاجتماعى بقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٥ .

ويستخلص من نصوص هذا القرار أن تقديم طلب الاشتراك فى التأمين يقع على عاتق رب العمل .

فوفقاً لنص المادة الخامسة من القرار الوزاري على كل صاحب عمل بالقطاعات العام والخاص تسرى عليه أحكام قانون التأمين الاجتماعى أن يتقدم للتأمين على العاملين لديه إلى مكتب الهيئة المختصة .

ويجوز أن تعتبر منشآت ووحدات القطاع العام فى علاقاتها مع الهيئة كصاحب عمل واحد مهما كان عدد فروعها .

كما يجوز فى حالة تعدد الوحدات الحسابية التى لها بالنسبة لفرع أو أكثر من فروع صاحب العمل صلاحيات مراجعة كشوف الأجور وصرفها وقيدها بالدفاتر الحسابية وسداد الاشتراكات وغيرها من المبالغ المستحقة للهيئة وصرف المزايا التأمينية أن تعتبر كل وحدة حسابية كصاحب عمل مستقل .

وفى حالة تعدد فروع صاحب العمل فى القطاع الخاص تعتبر الفروع التى تقع فى نطاق اختصاص قسم أو مركز أو بندر شرطة أو وحدة ادارية كصاحب عمل مستقل وفقاً للتقسيم الجغرافى لمكاتب الهيئة المختصة .

ويلتزم صاحب العمل بالتقدم إلى مكتب الهيئة المختصة خلال أسبوعين من تاريخ بدء النشاط بطلب الاشتراك فى الهيئة محرراً من خمس نسخ على الاستمارة رقم (٢) موضحاً بها البيانات الواقية عن العاملين لديه فى تاريخ بدء استخدامهم .

ويجب أن ترفق المستندات الآتية بطلب الاشتراك :

١ - ثلاث نسخ من نموذج توقيع صاحب العمل أو الاشخاص المسؤولين عن تحرير المكاتبات أو استيفاء البيانات أو الاستثمارات التي تقدم للهيئة معتمدا بخاتم المنشأة علي أن يتم التوقيع بالنسبة لأصحاب الاعمال بالقطاع الخاص أمام موظف الهيئة المختص الذي يؤشر بما يفيد أن التوقيع قد تم أمامه .

٢ - المستند الذى يشهد ببدء نشاط صاحب العمل كعقد الشركة أو قرار انشائها وعقد الايجار وأمر التشغيل وأمر التوريد والترخيص الصادر بالنشاط والمستندات الدالة على صفة صاحب العمل فى غير المنشآت الفردية أو صور فوتوغرافية من هذه المستندات مع مطابقتها على الأصل بمعرفة الموظف المختص والتوقيع بما يفيد المطابقة .

٣ - الامتارة رقم (١) الخاصة بالاحطار عن اشتراك عامل بالهيئة .

٤ - الامتارة رقم (١١) الخاصة بالاحطار عن الاشتراك فى تأمين اصابات العمل بالنسبة للعمال المتدرجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المستغلين بمشروعات التشغيل الصيفى بدون أجر والعمال الحاضرين لأحكام قانون العمل من يقل أعمارهم عن ١٨ سنة ، مرفقاً بها مستند الميلاد والعقد المبرم مع العامل أو المستند المثبت لنوع العمل (مادة ٦) .

وفى حالة تعيين عمال جدد لدى صاحب عمل بالقطاع العام فيجب على الجهاز المختص بالتأمين الاجتماعى لديه أن يتخذ الإجراءات التي تكفل موافاة جهاز التأمين بنسخة من قرار تعيين كل عامل فى موعد لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار التعيين .

وعلى جهاز التأمين الاجتماعي أن يحرر بياناً شهرياً للعاملين الجدد ويقدمه إلى مكتب هيئة التأمين الاجتماعي على النموذج رقم ١٣ من ثلاث نسخ خلال الشهر التالي للتحاق هؤلاء العمال (مادة ٨) .

وبالنسبة للقطاع الخاص فعلى صاحب العمل عند التحاق عمال جدد لديه أن يوافي مكتب الهيئة المختصة خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ التحاق العامل بالاستمارة رقم (١) الخاصة باشتراك عامل بالهيئة من أصل وثلاث صور مرفقا بها المستند الرسمي الدال على تاريخ ميلاد العامل أو صورة فوتوغرافية منه أو بطاقة الحالة المدنية بعد مطابقتها على الأصل والتأشير بذلك من الموظف المختص (مادة ٩) .

وعلى صاحب العمل بالقطاع العام أو الخاص أن يوافي مكتب الهيئة التأمينية خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ التحاق عمال متدرجين أو تلاميذ صناعيين أو طلاب مشغلين في مشروعات التشغيل الصغرى لديه بالاستمارة رقم (١١) الخاصة بالأخطار عن الاشتراك في تأمين إصابات العمل من أصل وثلاث صور .

ويلزم صاحب العمل بالقطاع الخاص بتقديم هذه الاستمارة بالنسبة للعاملين الخاضعين لأحكام قانون العمل ممن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة في الموعد المذكور سابقاً .

ويرفق بالاستمارة المذكورة مستند الميلاد أو صورة فوتوغرافية منه أو من بطاقة الحالة المدنية بعد مطابقتها على الأصل والتأشير بذلك من الموظف المختص والعقد المبرم مع المؤمن عليه من الفئات المشار إليها أو المستند المثبت لنوع العمل . (مادة ١٠) .

— الالتزام بموافاة الهيئة بالتعديلات

ويلتزم صاحب العمل بالقطاع العام والخاص بموافاة الهيئة التأمينية ، في

آخر يناير من كل عام ، ببيان التعديلات التي طرأت على العاملين لديه وأجرهم على الاستمارة رقم (٢) محرراً من أصل وثلاث صور ، وفي حالة انشاء فرع جديد تابع لصاحب العمل فعليه أخطار مكتب الهيئة المختص بذلك ، وعليه كذلك أخطار المكتب المختص بأى تغيير يطرأ على نوع النشاط الذى يزاوله أو أى تغيير فى عناوين أماكن العمل وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال الخمسة عشر يوماً الأولى لوقوع التغيير (مادة ١٣ ، ١٤) .

رواجهت المواد ١٨، ١٩ من القرار الوزارى حالة ادماج المنشآت فى منشأة أخرى، نفى هذه الحالة بتعين على المنشأة الدامجة موافقة هيئة التأمين بصورة معتمدة من قرار الادماج فى موعد لا يتجاوز أسبوع من تاريخ صدوره ، وتعتبر فى حكم المنشأة الدامجة المنشأة التى تجمع بين منشأتين أو أكثر (مادة ٢٨) .

وإذا كانت المنشأة المندمجة والمنشأة الدامجة فى دائرة مكتب واحد من مكاتب الهيئة تتخذ الاجراءات الآتية :

١ - على المنشأة الدامجة أن توافى مكتب الهيئة بنسختين معتمدين بقرار الادماج مع بيان أسماء وأرقام جميع العاملين فى المنشأة المندمجة فى تاريخ الادماج من أصل وصورة موضحاً قرين كل منهم الأجر الشهري الذى يجرى عليه تقدير الاشتراكات وقيمة الاقساط المستحقة عليها للهيئة إن وجدت وعليها كذلك أن تقوم بتسوية حساب الاشتراكات الخاصة بهم حتى تاريخ الادماج وذلك مع عدم الاخلال بمسئولية المنشأة الدامجة وتضامنها فى الوفاء بهذه الالتزامات.

٢ - على صاحب العمل أو ممثل المنشأة الدامجة أن يوافى مكتب الهيئة التأمينية بالاستمارة رقم (٢) ، بالنسبة للقطاع الخاص أو النموذج رقم (١٣) بالنسبة للقطاع العام بطلب الاشتراك عن الشهر الذى تم فيه الادماج شاملة لكافة العاملين بها ومن بينهم عمال الشركة أو المنشأة المندمجة .

٣ . على مكتب الهيئة التأمينية أن يغلق ملف صاحب العمل السابق بعد أن يودع به نسختي قرار الادماج مرفقاً بهما أصل وصورة وبيان العاملين المشار اليهما فى البند (١) .

٤ . يحتفظ صاحب العمل بالمنشأة الدامجة برقمه الأسمى وعلى مكتب الهيئة المختص أن يؤشر برقمه على كل من ملفات العاملين بالمنشأة المندمجة موضحاً قرين الرقم تاريخ الادماج .

وإذا كانت كل من المنشأة المندمجة والمنشأة الدامجة تقع فى دائرة مكتبين مختلفين فيكتفى بتعديل الاسم القانونى للمنشأة المندمجة على أن تبقى كل من المنشأتين كصاحب عمل مستقل وذلك دون اخلال بأحكام المادة (٥) من هذا القرار.

### — التزام الهيئة باعداد سجلات بأسماء أصحاب الأعمال والعمال —

تنص المادة ١٦ من القرار رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ على أنه " على مكتب الهيئة المختص تسجيل أصحاب الاعمال فى سجلات تنشأ لهذا الغرض واعطائهم أرقام اشتراك متتابعة .

وعلى مكتب الهيئة أن يعطى أرقاماً للعاملين الموجودين فى خدمة أصحاب الاعمال وقت الاشتراك وكذلك العاملين الذين يلتحقون بالخدمة بعد ذلك ، بعد قبدهم فى سجلات لهذا الغرض .

وفى جميع الأحوال تكون أرقام العاملين ثابتة طول مدة اشتراكهم فى التأمين ولو كانت لدى أكثر من صاحب عمل ، ولا يجوز اعطاء عامل جديد رقماً سبق اعطاؤه لعامل ترك الخدمة لأى سبب من الأسباب ، ويجب على المكتب المشار اليه أن يوافق أصحاب الاعمال بالارقام الخاصة بالعاملين لديهم ... وكذلك البطاقات التأمينية الخاصة بالعاملين الذين تقل سنهم عن الثامنة عشر والمتدرجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المستقلين فى مشروعات التشغيل الصغرى ... "

ويلزم أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم أن يذكروا في جميع المكاتبات المتعلقة بتنفيذ أحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم الاشتراك الخاص بكل صاحب عمل أو مؤمن عليه يتعلق بموضوع المكاتبه وعلى المؤمن عليه أن يقدم بطاقة التأمينية ، وذلك عند كل طلب ، وكذلك أن يقدمها إلى كل صاحب عمل ، يلتحق بالعمل لديه ويستردها بعد الاطلاع عليها ... (مادة ١٧ من القرار المذكور) .

ثانياً : اجراءات الاشتراك بالنسبة لبعض الفئات

وضع المشرع قواعد خاصة باجراءات الاشتراك في التأمين الاجتماعي بالنسبة لبعض فئات العمال مراعاة منه لطبيعة عمل هؤلاء .

وقد وردت هذه القواعد بشأن عمال المقاولات والمهاجر والملاحات، وعمال النقل البري.

عمال المقاولات والمهاجر والملاحات

وردت القواعد الخاصة بشأن التحاق هؤلاء العمال بنظام التأمين الاجتماعي بالقرار الوزاري رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨<sup>(١)</sup> . ويسري القرار المذكور علي العمال الموضحة مهنهم في الجدول رقم (١) المرافق للقرار الوزاري<sup>(٢)</sup> من الفئات الآتية :

---

(١) قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ ، الوقائع المصرية العدد الأول (تابع) في ١٩٨٩/١/١ ، وعدل هذا القرار بمقتضى القرار الوزاري رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٩ ، الوقائع المصرية . العدد ١٣٠ في ١٩٩٠/٦/٦ ، ثم بالقرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٩١ ، الوقائع المصرية . العدد ١٦٧ في ١٩٩١/٧/٢٩ . وأخيراً بالقرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٣ الصادر في ١٩٩٣/١٠/١٧ . الوقائع المصرية العدد ٨ في ١٩٩٤/١/٩ .

في رفض الطعن بعدم دستورية القرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ أنظر حكم المحكمة الدستورية العليا في ١٩٩٦/٦/١٥ ، الجريدة الرسمية العدد ٢٥ في ١٩٩٦/٦/٢٧ .

(٢) الجدول رقم (١) المرفق بالقرار الوزاري رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ يبين المهن الرئيسية من الفئات التي يسري عليها هذا القرار

=/=

(١) عمال المقاولات الذين يرتبط عملهم بعمليات المقاولات أيًا كانت مدة العمل.

(٢) عمال المحاجر.

(٣) عمال الملاحات<sup>(١)</sup>.

وقد ميز القرار الوزاري بين الاجراءات الواجب علي العامل اتباعها لاشتراكه بالتأمين وتلك الواجبة علي المقاول أو صاحب العمل في أعمال المحاجر والملاحات.

فبالنسبة للعامل الذي يسري في شأنه احكام القرار المذكور يجب عليه أن

جدول رقم (١)

=/=

بيان المهن الرئيسة

- مبلط.	- نجار.
- عامل خرسانة.	- حديد.
- عامل حفر آبار.	- براد.
- عامل قطع ونحت.	- كهربائي.
- عامل تركيبات وإصلاح وصيانة.	- سباك صحي.
- عامل زجاج.	- لحام.
- عامل تشغيل ماكينات ومعدات.	- نقاش.
- مبيض.	- بناء.
- سمكري.*	- عامل وضع طبقات عازلة.
- عامل عادي.	- سائق معدات ميكانيكية.

تحدد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالاشتراك مع وزارة القوى العاملة والتدريب

الاعمال التي تندرج تحت المهن المشار إليها

\* مهن مضافة بالقرار الوزاري رقم ٣٠ لسنة ١٩٩١.

(١) المادة الأولى من قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨.



لمكتب هيئة التأمين الاجتماعي المختص بطلب الاشتراك موضعاً به الرقم التأميني ويحرر الطلب علي النموذج المعد لهذا الغرض، وذلك بخلاف الاجراءات المتبعة وفقاً للقواعد العامة حيث يقع هذا العبء علي صاحب العمل.

وعلي مكتب الهيئة المختصة اعطاء العامل بياناته التأمينية للتقدم به إلي وزارة القوي العاملة لقيده في سجلاتها وتحديد مستوي مهارته.

وعلي الهيئة فور تقدم العامل بشهادة قياس المهارة أو بشهادة القيد بالنسبة للحالات التي لم يحدد لها مستوي مهارة تسليمه بطاقة الاشتراك (م ٧،٦،٥ من القرار الوزاري).

وبالنسبة للمقاول فعليه اخطار مكتب هيئة التأمين الاجتماعي الذي يقع في دائرته محل المقاوله عن كل مقاوله يقوم بتنفيذها قبل البدء في التنفيذ وبكل تفسير يطرأ علي حجم المقاوله، ويرفق بهذا الاخطار صورة من عقد المقاوله.

ويوضح بالاخطار اسم المقاول وعنوانه ورقمه التأميني واسم منشأة المقاول ورقمها التأميني حسب الأحوال كما يوضح مكان المقاوله والقيمة الاجمالية لها أو قيمة التغيير حسب الأحوال (م ١١).

وتنص المادة ١٥٢ من قانون التأمين الاجتماعي علي أنه «يجب علي من يعهد بتنفيذ أية أعمال لمقاول أن يخطر الهيئة باسم ذلك المقاول وعنوانه وبياناته عن العملية قبل العمل بثلاثة أيام علي الأقل ويكون مسند الأعمال متصامتاً مع المقاول في الوفاء بالالتزامات المقررة وفقاً لاحكام هذا القانون في حالة عدم قيامه بالاخطار».

كما نصت المادة ١٣ من القرار الوزاري رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ علي التزام مسند الأعمال باخطار الهيئة بكل عملية مقاوله قبل بدء العمل بثلاثة أيام علي الأقل وبكل تفسير يطرأ علي حجمها وذلك خلال ثلاثة أيام علي الأقل

ويوضح بالاختطار اسمه وعنوانه ورقمه التأميني واسم المسند إليه عملية المقابلة ورقمه التأميني ومكان المقابلة والقيمة الاجمالية لها وقيمة التغيير بحسب الاحوال، ويرفق بهذا الاختطار صورة من عقد المقابلة.

ويشأن صاحب العمل في أعمال المهاجر والملاحات فقد نصت المادة ١٤ من القرار الوزاري علي أن «يقوم الجهاز القائم علي التأجير أو الترخيص أو التصريح باستغلال المحجر أو الملاحة باختطار الهيئة بكل تعاقد علي استغلال محجر أو ملاحة وبكل تغيير يطرأ عليه خلال ثلاثة أيام من تاريخ التعاقد أو التغيير ويوضح بالاختطار اسم صاحب العمل ورقم اشتراكه بالهيئة ومكان المحجر أو الملاحة وقيمة التعاقد ومدته».

### – العاملون بنشاط النقل البري

وقد صدر بشأن هؤلاء القرار الوزاري رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٢ بشأن إعادة تنظيم التأمين علي العاملين بنشاط النقل البري لدي أصحاب الاعمال في القطاع الخاص<sup>(١)</sup>.

وتسري احكام هذا القرار علي السائقين العاملين في القطاع الخاص الحاصلين علي رخصة قيادة مهنية من الدرجات الأولى والثانية والثالثة وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣.

كما تسري احكام هذا القرار أيضاً علي التبايعين العاملين علي سيارات النقل في القطاع الخاص.

وعلي العامل من الفئات السابقة أن يتقدم إلي مكتب الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي الذي يقع في دائرته محل اقامته بطلب قيده في سجل عمال

---

(١) اللوائح المصرية، الممدد ١٦٣ في ١٩٩٢/٧/٢١، وقد حل هذا القرار محل القرار رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٠، وعمل به اعتباراً من ١/١/١٩٩٢.

التقل البري ويحدد طلب الاشتراك علي النموذج المعد لهذا الغرض. وعليه أن يقدم عند طلب القيد شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها (م ٤٠٣ من القرار الوزاري).

وتقوم الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي باعطاء المؤمن عليه بطاقة تأمين تتولي الهيئة اعداد غودجها (م ٥).

ويتضح من الاحكام السابقة ان اجراءات الاشتراك بالنسبة للعاملين في نشاط النقل البري لدي اصحاب الاعمال في القطاع الخاص يقع عبئها علي العامل متى كان من الفئات التي حددها القرار الوزاري.

### المبحث الثاني

#### حساب الاشتراكات

##### - اجر الاشتراك

يتحدد الاشتراك الواجب ادا « للهيئة التأمينية بنسبة مئوية من الأجر، لذا كان من الضروري بيان العناصر المكونة للأجر الذي يحسب علي أساسه الاشتراك سيما وأن مفهوم الأجر في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٥ يختلف عن مفهوم الاجر وفقاً لقانون العمل<sup>(١)</sup>.

فطبقاً لنص المادة ٥/ط من قانون التأمين الاجتماعي يقصد بالأجر « كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي ».

فالأجر في مفهوم قانون التأمين الاجتماعي يقتصر علي المقابل النقدي، بمعنى أن ما يحصل عليه من مزايا عينية لا يدخل ضمن أجر الاشتراك<sup>(٢)</sup>. ويشترط في المقابل النقدي باعتباره العنصر الاساسي في تقدير الاشتراك الواجب

(١) انظر المادة ١ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١.

(٢) مفهوم الأجر في قانون التأمين الاجتماعي يختلف عنه في قانون العمل. حيث يشمل الأجر وفقاً للقانون الأخير ما يحصل عليه العامل مقابل ما يقوم به من عمل أياً كان نوع هذا المقابل، نقداً أو عينياً.

راجع المادة الأولى من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١. وبصفة خاصة الهند رقم (٤). وأنظر المادة الأولى (ج) من مشروع قانون العمل الجديد. فقد ورد بها أنه « يقصد بالأجر كل ما يحصل عليه العامل لقاء عمله ثابتاً كان أو متغيراً، نقداً أو عينياً..... ».

الأداء أن يكون مقابل العمل لدي جهة العمل الأصلية فلا يعد من عناصر الأجر ما يستحقه المؤمن عليه من جهة أخرى غير جهة عمله الأصلية ويشترط أن يكون المقابل النقدي لادخاله في الاشتراك أن يكون لقاء العمل الأصلي.

هذا ويلاحظ أنه لا يدخل في اجر الاشتراك كل مبلغ نقدي يتلقاه المؤمن عليه من جهة عمله الأصلي لقاء عمله الأصلي، فالمشروع يفرق بين نوعين من مكونات المقابل النقدي : الأجر الأساسي والأجر المتغير.

أما الأجر الاساسي فيقصد به، وفقاً لنص المادة ٥/ط ١- (١) الاجر المنصوص عليه في الجداول المرفقة بنظام التوظيف بالنسبة للمؤمن عليهم الذين يعملون بالحكومة والقطاع العام<sup>(٢)</sup>، وذلك مع مراعاة حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢<sup>(٣)</sup>، فوفقاً لهذه المادة يضاف إلي أجر الاشتراك الاساسي العلاوات الخاصة التي تقررت بالقوانين أرقام ١٠١ لسنة ١٩٨٧، ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ و ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ و ١٣ لسنة ١٩٩٠ و ٨٣ لسنة ١٩٩١ والعلاوة الخاصة المقررة اعتباراً من ١/٧/١٩٩٢.

أما بالنسبة للمؤمن عليهم الذين يخضعون لاحكام قانون العمل ومن هم في حكم خدم المنازل فيؤخذ في تحديد الاجر الاساسي بالنسبة لهم بالاجر

---

(١) بند معدل بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤.

(٢) وبالنسبة للعاملين بالقطاع العام الذين خضعوا لاحكام قانون قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ فوفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثانية من مواد اصدار هذا القانون «تستمر معاملة هؤلاء العاملين بجميع الأنظمة والقواعد التي تنظم شئونهم الوظيفية وذلك إلي أن تصدر لوائح أنظمة العاملين بالشركات المنقولين إليها طبقاً لاحكام القانون المرافق.....».

(٣) قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٢ بزيادة المعاشات وتعديل بعض احكام قوانين التأمين الاجتماعي، الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر (ب) في ١/٦/١٩٩٢.

المنصوص عليه بمقد العمل وما بطراً عليه من علاوات مستبعدا منه العناصر التي تعتبر جزءاً من الأجر المتغير بشرط ألا يقل هذا الاجر عن ٤٥ جنيهاً شهرياً وألا يزيد عن ٣٠٠٠ جنيه سنوياً وذلك بالاضافة إلى العلاوات الخاصة المقررة قانوناً في التواريخ المحددة لإضافتها.

ويراعي أنه إذا كان الأجر كله محسوباً بالإنتاج أو بالعمولة فيعتبر هذا الاجر أجراً أساسياً وذلك في حدود الحد الأقصى السابق ذكره.

أما الأجر المتغير فيقصد به باقى ما يحصل عليه المؤمن عليه وبصفة خاصة

الحوافز : وتعتبر حوافز الإنتاج أو مكافآت زيادة الإنتاج ، التي يستحقها المؤمن عليه نظير ما يبذله من جهد غير عادي وعناية في اداة لعملة ، ضمن عناصر الأجر المتغير ، التي كانت مستحقة وفقاً لنظام صادر من الجهة المختصة ، بشرط أن يشمل هذا النظام جميع القواعد والأسس الموضوعية المتعلقة بكمية الإنتاج أو جودة أو معدلات الأداء . التي يستحق على أساسها الحافز سواء للعامل أو مجموع العاملين .

العمولات : ويقصد بها ما يحصل عليه المؤمن من عمولة أو نسبة مئوية مقابل ما يبرمه من صفقات وما يبيعه من مبيعات أو ما يقوم بتصريفه من سلع ومنتجات وكذلك العمولة التي تعطي للطوافين والمندوبين الجوابين والممثلين التجاريين .

الوهبة : متى توافرت فيها الشروط التي يتطلبها القرار الوزاري رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٤ لاعتبار الوهبة ضمن الأجر المتغير وهذه الشروط هي :

- أن يكون قد جرى العرف بأن يدفعها عملاً المنشأة على أساس نسبة مئوية محددة مقدماً من المبالغ المستحقة على العملاء .
- أن يكون لها صندوق مشترك بالمنشأة توضع فيه حصيلتها لتوزيعها بين العمال .

- أن يكون هناك قواعد متفق عليها بين رب العمل والعمال لتحديد بموجبها كيفية توزيعها عليهم

البدلات : تدخل البدلات التي تستحق للمؤمن عليهم ضمن عناصر الأجر المتغير فيما عدا البدلات التي ينص قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٧٦ لسنة ١٩٨٤ بعدم اعتبارها ضمن عناصر أجر الاشتراك وهذه الأخيرة هي :

- بدل الانتقال وبدل السفر وبدل حضور الجلسات وغيرها من البدلات التي تصرف للمؤمن عليه مقابل ما يتكلفه من اعباء تقتضيها اعمال وظيفته ويستثنى من ذلك بدل التمثيل .

- بدل السكن وبدل الملابس وبدل السيارة وغيرها من البدلات التي تصرف مقابل مزايا عينية .

- البدلات التي تستحق نتيجة لدب المؤمن عليه بعض الوقت داخل جهة عملة الأصلية أو خارجها <sup>(١)</sup> .

- البدلات التي تستحق للمؤمن عليه لمواجهة اعباء المعيشة خارج البلاد .

**الأجور الإضافية :** وهي تعتبر أجرا متغيرا اذا كانت حاجة العمل بالمنشأة تتطلب تشغيل اضافة بصفة دائمة بالإضافة الي ساعات العمل الأصلية . وفي حالة ما إذا كانت حاجة العمل تتطلب تشغيل اضافة دائما في بعض القطاعات أو الأجهزة أو الفروع ، التابعة للمنشأة دون البعض الآخر ، فان الأجر الإضافي يدخل ضمن عناصر اجر الاشتراك المتغير بالنسبة للعاملين في هذه القطاعات أو الأجهزة أو الفروع فقط دون غيرها .

التعويض عن جهد غير عادي : اذا كانت حاجة العمل بالمنشأة أو في بعض

---

(١) انظر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٦٢ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض احكام قرار رئيس

مجلس الوزراء رقم ٩٧٩ لسنة ١٩٨٤

القطاعات أو الأجهزة أو الفروع التابعة للمنشأة ، تتطلب بذل جهود غير عادية  
بصفة دائم .

اعانة غلاء المعيشة : والعلاوات الاجتماعية والعلاوة الاجتماعية والاضافية.

المنح الجماعية والمكافآت الجماعية المنصوص عليها في لوائح العمل أو التي  
يقرها صاحب العمل لجميع العاملين أو لجموعة من العاملين .

نصيب المؤمن عليه في الارباح.

مازاد علي الحد الأقصى للأجر الأساسي.

ويتم الاشتراك عن جميع عناصر أجر الاشتراك المتغير بنسبة ١٠٠٪ من  
كل عنصر بما في ذلك العناصر التي كانت تحتسب في حدود ٥٠٪ (١) .

وقد حدد المشرع الحد الأقصى لأجر الاشتراك الاساسي السنوي بمبلغ  
٣٠٠٠ جنيه، ووفقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ يزداد الحد  
الأقصى للأجر الأساسي سنوياً بمقدار العلاوة الخاصة المقرر اضافتها بالقوانين  
المتعاقبة منذ عام ١٩٨٧ وذلك بعد أقصى يساوي قيمة العلاوة منسوبة إليه.

وصدر في هذا الشأن القرار الوزاري رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٢ بتنظيم ضم

---

(١) وذلك إعمالاً لقرار وزير التأمينات رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٢ حيث نصت المادة الأولى منه علي  
أنه واعتباراً من ١٩٩٢/٧/١ يتم الاشتراك عن كامل عناصر أجر الاشتراك المتغير...  
، الرقائع المصرية العدد ١٩٨ في ١٩٩٢/٩/١، وعناصر أجر الاشتراك المتغير التي كانت  
تحتسب في أجر الاشتراك بواقع ٥٠٪ فقط من قيمتها كانت تشمل الأجر الإضافية،  
التعويض عن جهد غير عادي، اعانة غلاء المعيشة والعلاوات الاجتماعية والعلاوة  
الاجتماعية الاضافية، المنح والمكافآت الجساعية ونصيب المؤمن عليه في الارباح.

العلاوات الخاصة إلى أجر الاشتراك الأساسي<sup>(١)</sup> وفقاً للمادة الثانية من هذا القرار يصبح الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسي السنوي على النحو التالي :

- ٣٦٠٠ جنيه اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٢.

- ٤٠٥٠ جنيه اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٣.

- ٤٥٠٠ جنيه اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٤.

- ٤٩٥٠ جنيه اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٥.

- ٥٤٠٠ جنيه اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٦.

- ٦٠٠٠ جنيه اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٧.

أما بالنسبة للحد الأقصى لأجر الاشتراك المتغير السنوي فهو مبلغ ٦٠٠٠ جنيه سنوياً، وذلك اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٢<sup>(٢)</sup>. ويكون الحد الأقصى لأجر الاشتراك المتغير تسعة آلاف جنيه سنوياً بالنسبة للمؤمن عليهم الذين يشغلون منصب وزير ومن يعاملون معاملة هذا المنصب من حيث المرتب والمعاش<sup>(٣)</sup>.

ونتفق في هذا الصدد مع الرأي الذي يذهب إلى أن سياسة الحد الأقصى الرقمي للأجر وبالتالي للمعاش لا تخلو من النقد - فنظام التأمين الاجتماعي لا يرتب اعانات للمؤمن عليهم وإنما يعطيهم حقوقاً ترتبط بأجورهم ومقابل ما يدفعونه من اشتراكات محددة بالنظر للأجر ويستهدف نظام التأمين الاجتماعي توفير دخل كريم للمؤمن عليه يتناسب قدر الامكان مع ما كان يدره عليه عملة

---

(١) الواقع المصرية العدد ١٩٨ في ١٩٩٢/٩/١.

(٢) المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٢. وكان الحد الأقصى السنوي لأجر

الاشتراك المتغير ٤٥٠٠ جنيه وفقاً للمادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٧

(٣) القرار الوزاري رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ سادر في ١٩٨٨/٢/٢٤.



من دخل . ووضع حد أقصى رقمي للأجر وبالتالي للمعاش من شأنه ان يحول نظام التأمين الاجتماعي الي نوع من الحماية التأمينية الصورية اي المخالفة للواقع . فعند التقاعد لن يحصل المؤمن عليه الا علي معاش لا يتناسب اطلاقا مع ماكان يحصل عليه من أجر مما يهدد بأنتهيار مستوي معيشته ويقضي بالتالي علي فلسفة قانون التأمين الاجتماعي . ويدخله في زمرة التشريعات التي تبعد عن الواقع وتقيم لها عالما مختلفا عن واقع حياة المؤمن عليه ، وفي نفس الوقت فإن الغاء الحد الأقصى الرقمي لا يضر بجهه التأمين الاجتماعي أو بالأسس الاكتوارية التي يقوم عليها النظام لأن الاشتراكات تسدد دائما علي أساس الأجر وبالتالي تزداد بازدياد الأجر ، والزيادة في المعاش لا تكون من فراغ دائما وإنما مقابل مادفع من اشتراكات . والاشتراكات قتل نسبة ضخمة من أجر العامل بكفل التمويل المعقول لنظام التأمين الاجتماعي<sup>(١١)</sup> .

#### - أجر اشتراك بعض الفئات

تنص الفرة الثالثة من المادة ١٢٥ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ علي أنه «ومع عدم الاخلال بالحد الأدنى لأجر الاشتراك الاساسي يكون لوزير التأمينات بقرار يصدره بناء علي اقتراح مجلس الادارة أن يحدد أجر الاشتراك بالنسبة لبعض فئات المؤمن عليهم وطريقة حساب هذا الأجر وطريقة حساب الاشتراكات وتاريخ بدء انتفاعهم بنظام المكافأة».

وعلي أساس من التفسير المقرر بهذه المادة صدرت قرارات وزير التأمينات بتحديد أجر اشتراك عمال المقاولات والمهاجر والملاحات وعمال المخازن وعمال النقل البري لدي أصحاب الأعمال في القطاع الخاص.

وقد عدلت القرارات المشار إليها ، فيما يتعلق بتحديد أجر اشتراك العمال من الفئات السابقة ، عن قاعدة حساب الاشتراكات علي أساس الأجر

---

(١١) حسام الدين الأهواني، المرجع السابق، ص ٦١.

الحقيقي الذي يتقاضاه العامل وأخذت في ذلك بأجر حكمي. يتم تقديره بطريقة جزائية، لا يرتبط بالضرورة بما يتقاضاه العامل فعلاً من أجر<sup>(١)</sup>، مع التقيد دائماً بالحد الأدنى لأجر الاشتراك الاساسي.

ويرجع الأخذ بطريقة التقدير الجزائي لأجر الاشتراك إلى الطبيعة الخاصة بالانشطة المقررة بالنسبة لها هذا الأجر وصعوبة التعرف على أجر العامل سواء عن الشهر أو اليوم<sup>(٢)</sup>.

ونعرض فيما يلي لأجر الاشتراك الجزائي المقرر للفئات السابق ذكرها.

## أ - عمال المقاولات والمهاجر والملاحات

يُميز القرار الوزاري رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨<sup>(٣)</sup> بين أجر الاشتراك الذي يحتسب على أساسه حصة المؤمن عليه في اشتراكات التأمين من ناحية، والأجر الذي يتم على أساسه حساب صاحب العمل.

---

(١) ويجري قضاء النقص على أن هذه الأجور هي التي يتم على أساسها حساب الحقوق التأمينية للعاملين الخاضعين لها دون الأجر الفعلي. انظر في شأن عمال المقاولات الطعن رقم ٢٠١٩ لسنة ٥٨ ق في ١٢/٣/١٩٩٠، وفي شأن عمال المخازن في القطاع الخاص الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٧ ق في ٣/٢٥/١٩٩١، والاحكام الأخرى المشار إليها في صلاح محمد أحمد، مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض في مسائل العمل والتأمينات الاجتماعية، الجزء الثاني، في التأمينات الاجتماعية ومسائل الإحرامات والإثبات، ص ٢١٠، ٢٢٠.

(٢) راجع حكم المحكمة الدستورية العليا في ١٥/٦/١٩٩٦، سابق الإشارة إليه.  
في نقد طريقة التقدير الجزائي لأجر الاشتراك انظر حسام الأهواني، السابق، ص ٥٤ وما بعدها، مصطفى الجمال، السابق، ص ٢٦٣ وما بعدها.

(٣) سابق الإشارة إليه.

فبالنسبة للعامل يتحدد أجر الاشتراك وفقاً للجدول رقم (٢) المرفق بالقرار الوزاري (م ٢ من القرار)<sup>(١)</sup> ووفقاً لهذا الجدول يبدأ أجر اشتراك العامل بالحد الأدنى لأجر الاشتراك ثم يزداد هذا الأجر بحسب درجة المهارة.

أما بالنسبة لصاحب العمل فيكون حساب الأجور التي يتم علي أساسها تحديد حصته في اشتراكات التأمين وفقاً للجدول رقم (٣) المرفق بالقرار الوزاري وعلي أساس :

١- القيمة الكلية للمقاوله وإمراعاة أنه في حالة اسناد بعض عمليات المقاوله إلي مقاولين من الباطن تخصم قيمة الاشتراكات المستحقة عن هذه العمليات من قيمة الاشتراكات المستحقة عن المقاوله، وفي حالة اسناد جميع عمليات المقاوله لمقاولين من الباطن يجب أن لا تقل الاشتراكات المستحقة عن مجموع العمليات الداخلة في المقاوله عن قيمة الاشتراكات المستحقة علي القيمة

### \* جدول رقم (٢) بتحديد أجر اشتراك المؤمن عليه

أجر الاشتراك الشهري	أجر الاشتراك الشهري
الحد الأدنى لأجر الاشتراك.	عامل محدود المهارة.
٣٠ جنبها زيادة علي أجر اشتراك محدود المهارة.	عامل متوسط المهارة.
٣٠ جنبها زيادة علي أجر اشتراك متوسط المهارة.	عامل ماهر.

- ١- يتحدد أجر اشتراك العامل طبقاً لمستوي مهارته.
- ٢- تحدد وزارة القوى العاملة والتدريب مستوي المهارة المنصوص عليه بهذا الجدول.
- ٣- يعتبر مستوي مهارة العامل «محدود المهارة» إذا كانت مهنته لم يحدد لها مستوي.
- ٤- يتحدد أجر العامل العادي بأجر محدود المهارة (ملاحظة مضافة بالقرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٩١).

=/=

## الكلية للمقولة.

٢- القيمة الابجارية للمحجر أو الملاحه التي تستغل بطرية الابجار.

٣- كمية المواد المستخلصة من المحجر الذي يستغل بطريق الترخيص  
(المادة الثالثة من القرار الوزاري).

فحصه صاحب العمل يتم حسابها علي أساس افتراض أن أجر اشتراكه  
يعادل نسبة مئوية تحددها الجداول المرفقة بالقرار الوزاري، من قيمة كل نوع من  
أنواع العمليات التي تضمنتها تلك الجداول\*.

هذا ويعتد بالترخيص الصادر من الجهة أو العقد أو أمر التشغيل أو  
المقاييس المعتمدة بحسب الأحوال في تحديد الوعاء الذي يحسب علي أساسه

\* جدول رقم (٣)

=/=

بتحديد نسب الأجور

١- أعمال التشيد والبناء

أولاً - المباني العامة المخصصة للمرافق العامة :

نسبة الأجور	الأعمال المتكاملة - توريد ومصنعية
	١- المباني العامة الضخمة باستعمال المعدات الميكانيكية مثل : الفنادق - المستشفيات. ( أ ) مع التجهيز ٨٪
	( ب ) بدون تجهيز ١٠٪
	٢- المباني العامة المتوسطة باستعمال المعدات الميكانيكية مثل : المخازن - المدارس وما في مستواها ١٢٪
	٣- مباني المصانع والمحطات بأنواعها المختلفة ١٢٪

=/=

=/= لانياً - المباني السكنية

نسبة الأجود	الأعمال المتكاملة - توريد ومصنعية
٪٨	١- المباني السكنية سابقة التجهيز
٪١٠	٢- فاخر (لوكس)
٪١٢	٣- فوق المتوسط
٪١٤	٤- المتوسط
٪١٦	٥- الاقتصادي
	٦- مباني خفيفة غير سكنية مثل :
٪٢٠	الأسوار - القواطع والأعمال المشابهة
٪١٢	٧- أعمال الشاليهات والقرى السياحية تشطيب لوكس

لانياً - الاعمال غير المتكاملة (أى المتعلقة بأحد بنود العملية)

نسبة الأجود	الأعمال غير المتكاملة - توريد ومصنعية
٪٦٠	١- الأعمال الترابية تشغيل عمال (حفر - ردم - تسوية)
٪٢٠	٢- الأعمال الترابية تشغيل معدات (حفر - ردم - تسوية)
٪١٠	٣- أساسيات ميكانيكية
٪١٠	٤- جسات ميكانيكية
٪١٠	٥- أعمال مساحة
٪٢	٦- الإشراف الفني على أعمال التنفيذ
٪١٤	٧- خرسانة مسلحة
٪١٠	٨- خرسانة عادية
٪١٧	٩- أعمال البناء
٪٨	١٠- أعمال الطبقات العازلة بأنواعها
٪٤٠	١١- أعمال البياض

=/=

٪٢٠	١٢- البلاط والكسوات
٪٢٠	١٣- الأعمال الصحية
٪٢٠	١٤- أعمال الكهرباء
	١٥- أعمال الدهانات :
٪٤٠	( أ ) يدوي
٪٣٠	(ب) معدت
٪١٥	١٦- أعمال التجارة
	١٧- أعمال معدنية :
	مثل : الكرنال - الهياكل المعدنية والجمالونات - الألومنيوم:
٪١٥	مع التوريد
٪٣٥	بدون توريد
	١٨- أعمال شبكات التغذية والصرف :
٪٢٥	( أ ) مع توريد المواسير
٪٤٥	(ب) بدون توريد المواسير
٪١٠	١٩- أعمال تجهيز وإحلال وتجديد مثل :
	البنوك - المكاتب السياحية - صالات الكمبيوتر.
٪٣٠	٢٠- أعمال الترميمات والصيانة والتحسينات
٪٢٠	٢٣- أعمال الترميمات المشتتة علي الحفن

وأهمها - أعمال المصنعات والتركيبات :

نسبة الأجود	أعمال المصنعات والتركيبات
٪٦٥	أعمال المصنعات والتركيبات بدون توريد

## ٢- أعمال الشبكات

=/=

نسبة الأجر	نوع الأعمال
	أعمال الشبكات العامة : مثل :
	مياه الشرب - الصرف الصحي والمفطي - الري بالرش
	الهيدروليكي والتنقيط - التليفونات - الكهرباء :
٪١٥	( أ ) مع توريد مكونات الشبكة
٪١٠	وفي حالة التنفيذ بالدفع الهيدروليكي
٪٣٥	(ب) بدون توريد
٪٢٥	في حالة التنفيذ بالدفع الهيدروليكي

## ٣- لطاسع الري

نسبة الأجر	أعمال متكاملة - توريد ومضخنة
	١- أعمال ترابية لتطهير أو ترسيم أو توسيع وإنشاء الترع والمصارف وأعمال نزع الحشائش :
٪٦٠	( أ ) بدوي
٪٢٠	(ب) بمعدات
٪٢٥	٢- أعمال التكميات بالأحجار للجسور والبيارات
	٣- أعمال الستائر المعدنية :
٪١٠	( أ ) توريد ودق
٪٣٠	(ب) دق فقط بدون توريد الستائر
	٤- أعمال صناعية علي مجاري الري والصرف لإنشاء أقلام ومصببات وحجوزات ومخارات وسدات ومخارات
٪٢٥	٥- أعمال إنشاء الكباري الملاحية بالقناطر والأهوسة
٪٢٠	٦- عمليات دق الأبار :
	( أ ) مع توريد المواسير
٪١٥	(ب) بدون توريد المواسير
٪٣٥	

=/=

#### ٤- أعمال الطرق البرية والمائية

أولاً - أعمال متكاملة لتوريد ومصنعة :

نسبة الأجر	الأعمال المتكاملة - توريد ومصنعة
	١- الأعمال الترابية :
٪٦٠	( أ ) تشغيل عمال
٪٨٠	( ب ) تشغيل معدات ثقيلة
	٢- أعمال تكسير الأحجار :
٪٦٠	( أ ) تشغيل عمال
٪٣٠	( ب ) تشغيل كسارات
	٣- إنشاء ورصف الطرق :
٪٨٥	( أ ) إنشاء طبقة الأساس
٪٩٥	( ب ) أعمال إنشاء طبقات الرصف الأسفلتية
	( ج ) أعمال إنشاء طبقات الرصف الأسمنتية :
٪٢٠	( ١ ) بمعدات
٪٤٠	( ٢ ) يدوي
٪٨	( د ) كباري كبير علي النيل
	٤- الأعمال الصناعية :
٪٢٥	( أ ) بوابغ وكباري صغيرة

=/=



=/≈

٪٢٠	(ب) كباري علي النيل والمجاري مائية
٪١٥	(ج) كباري حديدية أو خرسانية سابقة التجهيز
٪٢٠	٥- تركيب علامات إرشادية علي الطرق
٪٢٠	٦- البردورات والأرصفة

ثانياً - مصنعة فقط :

نسبة الأجور	أعمال مصنعة فقط
	١- مصنعة إنشاء ورصف الطرق :
٪٢٥	( أ ) معدات ثقيلة
٪٥٠	(ب) يدوي

٥- أعمال الميكانيكا والكهرباء

أعمال متكاملة :

نسبة الأجور	نوع العملية
	١- الأعمال الميكانيكية والكهربائية :
٪٥	( أ ) مع التوريد
٪٢٥	(ب) بدون توريد
	٢- أعمال وتركيبات الأجهزة الدقيقة والمعدات الالكترونية والحاسبات ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية والأجهزة الطبية وأجهزة القياس والتحكم :
٪٣	( أ ) مع التوريد
٪٢٥	(ب) بدون توريد
٪٢	٣- توريد وتوريد الكابلات البحرية ذات الجهد العالي

=/≈

أولاً - أعمال متكاملة :

نسبة الأجر	نوع العملية
٪٥	١- أعمال المساحة البحرية وجسات التربة البحرية:
	٢- مد خطوط المواسير البحرية :
	( أ ) داخل المدن :
٪١٠	مع التوريد
٪٢٠	بدون توريد
	(ب) خارج المدن :
٪٥	مع التوريد
٪١٠	بدون توريد
	٣- مد خطوط المواسير البحرية :
٪٣	مع التوريد
٪٥	بدون توريد
	٤- إنشاء المنصات البحرية ومكوناتها :
٪٣	مع التوريد
٪٨	بدون توريد
٪٣	نقل إلى موقع التركيب
٪٣	تركيب بالموقع
٪٣	٥- إنشاء المستودعات والصهاريج شاملة التصنيع والتركيب بالموقع :
٪١٥	مع التوريد
٪٣٥	بدون توريد
٪١	٦- خدمات التأجير والتشغيل المتكاملة لأجهزة ومعدات وأدوات حفرا الآبار وخدمات استكمال الآبار وصيانتها
٪٢	٧- خدمات التأجير والتشغيل المتكاملة الأخرى

==/== ثانياً - أعمال غير معكاملة :

نسبة الأجر	نوع العملية
	١- عزل وتغليف المواسير البترولية :
٪١٠	مع التوريد
٪١٥	بدون توريد
	٢- المراسمة والدعانات للأسطح المعدنية :
٪٢٠	مع التوريد
٪٣٥	بدون التوريد
٪٢٠	٣- أعمال تنظيف المستودعات وأوعية الضغط والأبراج
٪١٥	٤- إزالة ألغام وتفجير صخور
٪١٠	٥- خدمات فنية لتشغيل أو صيانة المعدات بالمواقع
٪١٠	٦- خدمات فنية لتشغيل أو صيانة المعدات للمواقع
٪٢	٧- صيانة معدات بترولية خاصة مثل:
	الطلبينات الفاسطة في الآبار - الكابلات التي تعمل داخل
	الآبار - مواسير الحفر - أبراج الحفر ومستلزماته

==/==

## ٧- أعمال النقل

=/≈

أولاً - توريد ونقل مواد البناء :

نسبة الأجور	عمليات توريد ونقل مواد البناء
٪١٠	١- الرمال والأتربة
٪٧	٢- الزلط أو تربة زلطية
٪٧	٣- أحجار بأنواعها

ثانياً - النقل بالسيارات :

نسبة الأجور	عمليات نقل وتحميل وتفريغ
٪١٠	١- النقل والتحميل والتفريغ (تشغيل عمال)
٪٧	٢- النقل والتفريغ (تشغيل أوناش)
٪٢	٣- التوريد مع النقل والتسليم في الموقع

ثالثاً - التحميل والتفريغ :

نسبة الأجور	عمليات التحميل والتفريغ فقط
	١- تحميل وتفريغ - فرز - تستيف - شالة :
٪٦٤	( أ ) تشغيل عمال
٪٢٠	(ب) تشغيل بالمعدات
٪٤	٢- تفريغ حبوب باستخدام الشفافات

## ٨ - أعمال المحاجر والملاحات

نسبة الأجور	نوع العملية
	١ - أعمال المحاجر المستغلة عن طريق الإيجار:
٢٢٠٪ من القيمة الإيجارية السنوية	( أ ) محاجر رمال الفهار والرمال البيضاء ورمال المرشحات والزلط والترية الزلطية والجبس
٢٣٠٪ من القيمة الإيجارية السنوية للمحجر	( ب ) محاجر الحجر الجيري والرمل والحجر الجيري الصلب والدولوميت والرخام والبازلت والألباستر وأحجار الزينة
١١٠٪ من القيمة الإيجارية	( ج ) الملاحات
١٣٠ قرشاً عن كل متر مكعب يستخلص من المحجر	٢ - المحاجر المستغلة عن طريق تصاريح الإثارة

ملاحظات :

١ - نسب الأجور الواردة بالجدول خاصة بالعمالة المصرية المؤقتة الممنوحة منها بالجدول رقم ١ المرفق.

٢ - نسب الأجور الواردة بجدول أعمال النقل والخاصة بتوريد مواد البناء خاصة بعمليات التوريد فقط دون التصنيع.

## ٩- أعمال مقارلات مختلفة

نوع العملية	نسبة الأجر
١- أعمال تجهيز الأقطان للحليج	٪٥٠
٢- أعمال حراسة البضائع في المواني	٪٥٥
٣- أعمال المشاتل الداخلية لضارب الأرز	٪٣٠
٤- أعمال توسيع وتعميق المسطحات المائية والمواني باستخدام العدلات الثقيلة (كراكات).	٪٨٠
٥- أعمال المساعدة السيزمية	٪١
٦- أعمال الغطس التي تتم تحت سطح الماء بواسطة الغطاسين	٪٢
٧- المزارع السمكية	٪٢٠
٨- إنشاء ميزان بسكول متكامل	٪٨

الجدول رقم (٣) معدل بالقرار الوزاري رقم ٣٠ لسنة ١٩٩١، والقرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٣.

ويستثنى من الخضوع لأحكام القرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ العمليات التي تقوم بتنفيذها وحدات القطاع العام، والعمليات التي يتم تنفيذها بالعمالة الدائمة لصاحب العمل، وعمليات التوريد أو التأجير إذا اقتصر دور المورد أو المؤجر علي مجرد التوريد أو تقديم الشئ المؤجر، وعمليات المباني التي لا تتجاوز تكلفتها ثلاثة آلاف جنيه وعمليات دور العبادة التي لا تتجاوز تكلفتها خمسة آلاف جنيه (م ١٥ من القرار).

## ب- عمال المخازن في القطاع الخاص

صدر بشأن هذه الفئة القرار الوزاري رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨١<sup>(١)</sup> الذي تسري أحكامه علي العمالة التي تنتج الخبز الشامي أو البلدي بالقطاع الخاص وبعد أن حددت المادة الثانية من القرار المشار إليه<sup>(٢)</sup> الأجر اليومي الذي تحسب

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٤٤ في ٢٧/١٠/١٩٨١، وعدل القرار المذكور بمقتضى القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية العدد ١٢٤ في ٢٧/٥/١٩٨٤) ثم بالقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٥ (الوقائع المصرية العدد ١٥٨ في ١٠/٧/١٩٨٥) وأخيراً بالقرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٩٤، الوقائع المصرية العدد ٢٥١ في ٦/١١/١٩٩٤.

(٢) مستبدلة بالقرار الوزاري رقم ٧٩ لسنة ١٩٩٤ ويجري نصها علي النحو الآتي :

يحدد الأجر اليومي الذي تحسب علي أساسه الحقوق التأمينية للعامل المشار إليهم في

المادة (١) علي النحو التالي :

أولاً - العمالة الفنية :

مبلغ	جنيه	
٥٠٠	٥	فران
٥٠٠	١	مساعد فران
٥٠٠	٢	خراط أو رئيس ممجن
٥٠٠	١	عجائن أو زميل
٥٠٠	١	طوبجي أو مرحلاتي
٥٠٠	٢	وكيل أو رئيس ودية
٥٠٠	٢	كاتب
-	٢	سحليجي أو جوار
-	٢	موزع

ثانياً - العمالة الادارية :

علي أساسه الحقوق التأمينية لكل فئة من العمال قضت المادة الثالثة<sup>(١)</sup> أن تتحدد حقوق صاحب العمل والمؤمن عليه في اشتراكات التأمين الاجتماعي عدا الاشتراك المنصوص عليه في البند ٩ من المادة ١٧ من قانون التأمين الاجتماعي (رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥) وفقاً للأجر المحددة بالمادة الثانية وعدد العاملين في هذا القطاع الذي يتم الاتفاق عليه بين وزارة التكوين والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.

### جـ- عمال أنقل البرى فى القطاع الخاص

كالحاصل في قطاع المقاولات يميز القرار الوزاري رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٢<sup>(٢)</sup> بين أجر اشتراك المؤمن عليه الذي يحسب علي أساسه حصته في اشتراكات التأمين من ناحية وبين أجر اشتراك صاحب العمل الذي يحسب في ضوء حصته في اشتراكات التأمين من ناحية أخرى .

فبالنسبة للمؤمن عليهم الخاضعين لأحكام القرار المذكور فقد تم تحديد أجر اشتراكهم في التأمين علي النحو الآتي :

٧٥ جنيه شهرياً	- سائق حاصل علي رخصة قيادة درجة أولى
٦٥ جنيه شهرياً	- سائق حاصل علي رخصة قيادة درجة ثانية
٥٠ جنيه شهرياً	- سائق حاصل علي رخصة قيادة درجة ثالثة
٤٠ جنيه شهرياً <sup>(٣)</sup>	- تنباغ

(١) مستبدلة بالقرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٩٤.

(٢) سابق الإشارة إليه.

(٣) براعي أنه وفقاً لتعديل نص البند ط/أ من المادة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بموجب القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ يصبح أجر اشتراك التنباغ ٤٥ جنيه باعتبار هذا المبلغ الحد الأدنى لأجر الاشتراك، وكذلك بالنسبة لعمال المقاولات والمهاجر والملاحات يصبح هذا المبلغ الحد الأدنى لأجر اشتراكهم، وفي ضوء تعديل الحد الأدنى لأجر الاشتراك صدر عن هيئة التأمين الاجتماعي التعليمات الواجبة الاتباع في هذا الشأن، ونورد هذه التعليمات التوضيحية فيما يلي :



.....  
= / = الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية

تعليمات رقم ١٠ لسنة ١٩٩٤

بشأن الحد الأدنى لأجر الاشتراك للعاملين

بقطاع المقاولات والمهاجر والملاحات وقطاع النقل

البري لدى اصحاب الاعمال في القطاع الخاص

بتاريخ ١٧/٦/١٩٩٤ صدر القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي ونص في المادة الثالثة منه، علي أن يستبدل بنص البند (ط/أ) من المادة (٥) والبند (١) من المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه النصان التاليان:

١- البند ط/١ من المادة (٥):

١- الأجر الأساسي ويقصد به:

١- .....

ب- الأجر المنصوص عليه بم عقد العمل وما يطرأ عليه من علاوات مستبعدا منه العناصر التي تعتبر جزءا من الأجر التخفيض بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم في البندين (ب، ج) من المادة ٢ مع مراعاة الا يقل هذا الأجر عن ٤٥ جنيها شهريا والا يزيد علي ...الخ.

وحيث أنه بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٨٨ صدر قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن التأمين علي عمال المقاولات والمهاجر والملاحات ونصت المادة (٢) منه علي أن يكون اجر الاشتراك الذي تزد علي أساسه حصة المؤمن عليه في اشتراكات التأمين الاجتماعي بالنسبة للعاملين الذين تسري في شأنهم احكام هذا القرار وفقا للجدول رقم ٢ المرفق.

وقد حدد الجدول أجر اشتراك العامل محدود المهارة بالحد الأدنى لأجر الاشتراك.

كما صدر بتاريخ ٢٣/٥/١٩٩٢ قرار وزير التأمينات رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٢ بشأن إعادة تنظيم التأمين علي العاملين بنشاط النقل البري لدى اصحاب الأعمال في القطاع الخاص وحددت المادة (٢) منه اجر الاشتراك في نظام التأمين الاجتماعي للتابع ب-٤٠ جنيها شهريا.

وفي ضوء التعديل الذي أدخل علي نص البند (ط/أ) من المادة (٥) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بموجب القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ تسترعي النظر إلي اتباع الاتي:

اعتبارا من ١/٧/١٩٩٤: = / =

.....  
= / ١ - يتحدد اجر اشتراك المؤمن عليهم بالجدول رقم (٢) المرفق بقرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ وفقا للاتي:

- عامل محدود المهارة ٤٥ جنيها.

- عامل متوسط المهارة ٧٥ جنيها.

- عامل ماهر ١٠٥ جنيها.

٢- يتحدد الحد الأدنى لأجر اشتراك النباغ وحامل رخص القيادة الخاصة اذا اشتغلوا على عربات النقل الخفيف وحامل رخصة قيادة جرار زراعي ب ٤٥ جنيها شهريا.

### تعليحات رقم ١٢ لسنة ١٩٩٤

بشأن الحددين الأدنى والأقصى لأجر الاشتراك

الأساسي والتغير بالنسبة للمؤمن عليهم

من العاملين بالقطاع الخاص اعتبارا من ١/٧/١٩٩٤

بتاريخ ١/٧/١٩٩٤ بنا العمل بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ بزيادة المعاشات وتعديل بعض احكام قوانين التأمين الاجتماعي وقضت المادة الثالثة منه بأن:

يستبدل بنص البند ط/١ من المادة (٥) والبند رقم (١١) من المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ٧٤ المشار اليه النصان التاليان:

- البند ط/١ من المادة (٥)

١- الأجر الأساسي ويقصد به :

أ- .....

ب- الأجر المنصوص عليه بعقد العمل وما يطرأ عليه من علاوات مستبعدا منه العناصر التي تعتبر جزءا من الأجر المتغير بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم في البندين (ب، ج) من المادة (٢) مع مراعاة الا يقل هذا الأجر عن ٤٥ جنيها شهريا والاي زيد علي ٣٠٠٠ جنيها سنويا وذلك بالإضافة الي العلاوات الخاصة المقررة قانونا في التواريخ المحددة لاضافتها ومراعاة قواعد الضم.

وانا كان الأجر كله محسوبا بالانتاج أو بالعمولة فيعتبر هذا الأجر اجرا أساسيا وذلك في حدود الحد الأقصى المشار اليه.

وحيث سبق أن أصدرت الهيئة التعليحات رقم ١٦ لسنة ١٩٩٢ بشأن الحد الأقصى = / =

.....  
= / لأجر الاشتراك الأساسي والتغير اعتباراً من ١٩٩٢/٧/١ حيث تضمنت بأن يزداد الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسي السنوي الي القيم المبينة فيما يلي اعتباراً من التاريخ المحدد قرين كل منهما.

٣٦٠٠ جنيه اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٢.

٤٠٥٠ جنيه اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٣.

٤٥٠٠ جنيه اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٤.

٤٩٥٠ جنيه اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٦.

٦٠٠٠ جنيه اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٧.

وفي ضوء النصوص المتقدمة يراعى مايلي:

أولاً: فيما يتعلق بأجر الاشتراك الأساسي اعتباراً من ١٩٩٤/٧/١

١- الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسي الشهري ٤٥ جنيه شهرياً.

٢- الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسي الشهري ٣٧٥ جنيه شهرياً.

ثانياً: التي يلتزم فيها صاحب العمل بتقديم استمارة (٢.ت.أ) في ١٩٩٤/٧/١.

أ- إذا كان صاحب العمل لم يسبق له تقرير علاوة عن عام ١٩٨٩ كما لم يقرر علاوة عن عام

١٩٩٤.

١- إذا كانت الأجور الأساسية لبعض العاملين لديه تجاوز الحد الأقصى لأجر الاشتراك

الأساسي قبل ١٩٩٤/٧/١ (٣٣٧ر٥ جنيه) وبالتالي فقد تم ادراجهم في استمارة ٢ عن يناير

١٩٩٤ بأجر اشتراك اساسي بهذا القدر (٣٣٧ر٥ جنيه) مع اضافة ما زاد عن ذلك الحد الأقصى

إلى أجر الاشتراك المتغير فأنت اعتباراً من ١٩٩٤/٧/١ يتم تعديل أجر الاشتراك الاساسي

برعاية الحد الأقصى المعمول به من هذا التاريخ (٣٧٥ جنيه) مع مراعاة تخفيض أجر الاشتراك

المتغير بمقدار ما يتم زيادة أجر الاشتراك الأساسي به الا اذا كانت عناصر أجر الاشتراك المتغير

تتجاوز الحد الأقصى لأجر الاشتراك عن هذا الأجر في يناير ١٩٩٤ وهي ٥٠٠ جنيه.

مثال رقم (١):

فيما يلي بيانات الأجر الأساسي الفعلي وأجر الاشتراك الأساسي وأجر الاشتراك المتغير في

يناير ١٩٩٤ لبعض العاملين لدى أحد اصحاب الأعمال الذين لم يقرروا للعاملين لديهم اياً من

العلاوة الخاصة عن سنة ٨٩ والعلاوة الخاصة عن ١٩٩٤.

العامل رقم	اجر اساسي ١٩٩٤/١/١	اجر متغير ١٩٩٤/١/١
	فعلي	اشترك
٢١	٣٥٠	٢٣٧ر٥
٢٢	٣٦٠	٢٣٧ر٥
٢٣	٣٨٠	٢٣٧ر٥
٢٤	٤٠٠	٢٣٧ر٥

يتم من ١٩٩٤/٧/١ تقديم استمارة ٢ تتضمن اجر الاشتراك الأساسي والمتغير =/= لهؤلاء العاملين كمايلي:

العامل رقم	اجر اشتراك اساسي	اجر اشتراك
٢١	٣٥٠	٢٨٧ر٥
٢٢	٣٦٠	٤٧٧ر٥
٢٣	٣٧٥	٤٧٢ر٥
٢٤	٣٧٥	٥٠٠ر٠

ب- إذا كانت الأجور الأساسية لبعض العاملين لديه هي عنصر الأجر الوحيد وتجاوز الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسي في ١٩٩٤/١/١ وتم الاشتراك عما زاد عن الحد الأقصى للأجر المشار اليه باعتباره أجرا متغيرا.

فإنه اعتبارا من ١٩٩٤/٧/١ يتم تعديل اجر الاشتراك الأساسي بمراجعة الحد الأقصى لأجر الاشتراك عنه من هذا التاريخ وهو ٣٧٥ جنبها مع تخفيض اجر الاشتراك المتغير بذات القيمة التي يتم زيادة اجر الاشتراك الأساسي بها ، الا اذا كانت جملة الأجر المستحق في ١٩٩٤/١/١ تجاوز ٨٧٥ جنبها (٣٧٥) جنبها الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسي من ١٩٩٤/٧/١ بالإضافة الي ٥٠٠ جنبه الحد الأقصى لأجر الاشتراك المتغير).  
=/=

=/=: مثال (٢):

فيما يلي بيانات الأجر الفعلي الأساسي لبعض العاملين في يناير ١٩٩٤. وأجر الاشتراك الأساسي والتغير لكل منهم الذي أحد اصحاب الأعدال في القطاع الخاص الذين لم يقرروا للعاملين ايا من العلاوة الخاصة عن سنة ١٩٨٩ وعن سنة ١٩٩٤.

العامل رقم	الاجر الأساسي الفعلي	اجر الاشتراك في ١٩٩٤/١/١	
		أساسي	متغير
٣١	٣٤	٣٢٧ر٥	١٢ر٥
٣٢	٣٩٠	٣٣٧ر٥	٥٢ر٥
٣٣	٨٠٠	٣٣٧ر٥	٤٦ر٥
٣٤	٨٤٠	٣٣٧ر٥	٥٠٠ر٠
٣٥	٨٧٠	٣٣٧ر٥	٥٠٠ر٠
٣٦	٨٨٠	٣٣٧ر٥	٥٠٠ر٠
٣٧	١٠٠٠	٣٣٧ر٥	٥٠٠ر٠

يتم من ١٩٩٤/٧/١ تقديم استشارة ٢ تتضمن اجر الاشتراك الأساسي والتغير لهؤلاء العاملين كمايلي:

العامل رقم	اجر الفعراك	اجر الفعراك
٣١	٣٥٠	-
٣٢	٣٧٥	١٥
٣٣	٣٧٥	٤٢٥
٣٤	٣٧٥	٤٦٥
٣٥	٣٧٥	٤٩٥
٣٦	٣٧٥	٥٠٠
٣٧	٣٧٥	٥٠٠

٢- اذا قرر صاحب العمل علاوة خاصة مماثلة للعلاوة المقررة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة ويتمتعيل بعض أحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتوافرت الشروط الآتية:

=/=:

=/ = أ- قيام صاحب العمل بإخطار المكتب المختص بنسخة من القرار الخاص بمنح هذه العلاوة.  
 ب- اداء الاشتراكات عنها مع الاشتراكات المستحقة عن اجور شهر يوليو ١٩٩٤.  
 اي في ميعاد اقضاء اليوم الخامس عشر من الشهر التالي لشهر استحقاقها ١٩٩٤/٨/١٥.  
 ج- الا يكون علي صاحب العمل اية التزامات متأخرة.  
 وفي حالة اخلال صاحب العمل باحد هذه الشروط لاتعتبر العلاوة التي يقررها علاوة خاصة وتعتبر عنصرا من عناصر الأجر المتغير اعتبارا من أول يناير التالي لتاريخ تقررها.  
 مقال رقم (٧):

أصدر صاحب عمل قرارا بمنح علاوة خاصة للعاملين لديه اعتبارا من ١٩٩٤/٧/١ وتوافرت فيه الشروط السابق بيانها.

وعلي ذلك فإنه يلتزم بتقديم استمارة ٢ معدلة في ١٩٩٤/٧/١ تتضمن اضافة العلاوة المشار اليها الي اجر الاشتراك المتغير للعاملين لديه من هذا التاريخ ويفرض أن بعض العاملين لديه كانت بيانات اجورهم الفعلية واجور اشتراكهم المدرجة في استمارة ٢ من يناير ١٩٩٤ كانت كمايلي:

العامل رقم	الاجر الأساسي		الاجر المتغير	
	اجر فعلي	اجر افتراضي	اجر فعلي	اجر افتراضي
١	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
٢	٣٣٧,٥	٣٣٧,٥	٤٠٠	٤٠٠
٣	٥٠٠	٣٣٧,٥	٥٤٠	٥٠٠

وحيث يستحق كل منهم علاوة خاصة ١٠٪ من الأجر الأساسي في يناير ١٩٩٤ يتم اضافتها الي اجر اشتراكه المتغير وذلك بمراعاة الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسي من ١٩٩٤/٧/١ وهو ٣٧٥ جنيها.

فانه يتم تحديد العلاوة الخاصة والأجر المتغير في ١٩٩٤/٧/١ لهؤلاء العاملين كما يلي:

= / =

العامل رقم	العلاوة الخاصة	الاجر الأساسي	الاجراملتغير
١	٢٠	٢٠٠	٢٢٠
٢	٢٢,٧٥	٢٢٧,٥	٤٢٢,٧٥
٣	٥٠٠٠	٣٧٥,٥	٥٠٠٠

ملاحظات :

- ١- تحديد العلاوة علي أساس الأجر الأساسي الفعلي في يناير ١٩٩٤.
- ٢- لم يسبق لصاحب العمل منح علاوة خاصة عن عام ١٩٨٩.
- ٣- اذا كان صاحب العمل قد قرر منح علاوة ماثلة للعلاوة المقررة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٩. فانه يتم اضافة هذه العلاوة الي اجر الاشتراك الأساسي اعتبارا من ١/٧/١٩٩٤ بمراعاة قواعد الضم.

مثال رقم (٤):

بفرض أن صاحب العمل في المثال السابق لم يقرر علاوة خاصة للعاملين لديه في يوليو ١٩٩٤. ولكنه كان قد قرر علاوة خاصة لهم في ١/٧/١٩٨٩ وتوافرت فيه الشروط اللازمة لاعتبارها علاوة خاصة ماثلة لتلك التي تم تقريرها للعاملين بالحكومة والقطاع العام. فانه يتم ضم هذه العلاوة الي اجر الاشتراك الأساسي من ١/٧/١٩٩٤ بمراعاة الا تجاوز العلاوة التي يتم ضمها الحد الأقصى لقيمة العلاوة المحسوبة علي أساس اجر اشتراك أساسي قيمته ٢٥٠ جنيه شهريا (٢٥٠ × ١٥٪ = ٣٧,٥ جنيه).

وبفرض أن العلاوة الخاصة عن سنة ١٩٨٩ لبعض العاملين لديه واجر اشتراكهم الأساسي والمتغير في يناير ١٩٩٤ كانت كمايلي:

العامل رقم	علاوة ١٩٨٩	الاجراملتغير في ١/٧/١٩٩٤	
		أساسي	متغير
١١	٥٥	٣٣٧,٥	٤٠٠
١٢	٣٠	٢٠٠	٥٠٠
١٣	١٥	١٠٠	٥٠٠

= / =

=/= فانه يتم اعتبارا من ١٩٩٤/٧/١ ضم العلوة الخاصة عن سنة ٨٩ الي اجر الاشتراك الأساسي بإعادة الا تجاوز قيمة العلوة التي يتم ضمها قيمة علوة متسوية الي اجر الاشتراك الأساسي قيمته ٢٥٠ جنبها شهريا ومع مراعاة تخفيض قيمة اجر الاشتراك المتغير بقيمة ما تم ضمه الي اجر الاشتراك الأساسي إلا اذا كانت هناك عناصر اجر متغير أخرى وذلك بالنسبة للحالات التي يكون فيها المؤمن عليه في ١٩٩٤/١/١ قد بلغ الحد الأقصى لأجر الاشتراك المتغير وهو ٥٠٠ جنيه وذلك كمايلي:

العامل ورقم	الاجر الاشتراك في ١٩٩٤/٧/١	
	أساسي	متغير
١١	٢٧٥	٣١٢ر٥
١٢	٢٣٠	٥٠٠
١٣	٢١٥	٤٨٥

ملاحظات:

روعي الحد الأقصى للعلوة ٣٧ر٥ جنيه

توجد عناصر اجر اشتراك متغير أخرى

لا توجد عناصر اجر اشتراك متغير أخرى

ملاحظات:

مقال رقم (٥):

يفرض أن صاحب العمل في المثال رقم (٤) كان قد قرر أيضا علوة خاصة عن سنة ١٩٩٤ وتوافرت فيها الشروط اللازمة لاعتبارها مماثلة لتلك التي تم تقريرها للعاملين بالحكومة والقطاع العام.

وفرض أن الأجر الأساسي في يناير ١٩٩٤ وقيمة العلوة الخاصة عن سنة ١٩٩٤ لكل من العاملين السابقين بينهم كانت كمايلي:

العامل ورقم	اجر اشتراك أساسي ١٩٩٤/١/١	اجر اشتراك متغير ١٩٩٤/١/١	علوة ١٩٩٤/٧/١
١١	٢٣٧ر٥	٤٠٠	٢٣٧ر٤
١٢	٢٠٠	٥٠٠	٢٠٠ر٠
١٣	٢٠٠	٥٠	٢٠٠ر٠٠

=/=



وتتحدد حصة العامل في اشتراكات التأمين الاجتماعي علي أساس الأجر المذكورة وتبعاً للفتة التي ينتمي إليها العامل.

أما حصة صاحب العمل في اشتراكات التأمين الاجتماعي المطلوبة من أصحاب كل نوع من أنواع السيارات في القطاع الخاص فتتحدد علي أساس الأجر الناتج من قسمة مجموع أجور اشتراك كل فئة من فئات العاملين المذكورين سابقاً المسجلين لدي هيئة التأمين في شهر يناير من كل سنة علي عدد السيارات المرخص لهم بقيادتها.

### - وقت احتساب أجر الاشتراك

تحتسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل عن المؤمن عليهم من العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام، وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ١٢٥ علي أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال كل شهر وذلك بمراعاة أن الأستقطاعات من الأجر بسبب الجزاء الإداري أو الغرامات أو خصم ساعات التأخير لا يعتبر تخفيضا للأجر ويتعين تحصيل الاشتراكات علي أساس الأجر الاجمالي دون تخفيض وتستحق الاشتراكات عن مدد الوقف عن العمل احتياطيا أو بقوة القانون علي أساس الأجر المستحق للمؤمن عليه خلال هذه المدد دون الاخلال بسداد الاشتراكات المستحقة عن الجزء الموقوف صرفه من الأجر إذا تقرر صرفه اليه أو رد الاشتراكات السابق سدادها عن مدة الإيقاف إذا ماتتقر فصل المؤمن عليه بأثر رجعي من تاريخ الإيقاف.

=/= فانه يتم اعتبارا من ١٩٩٤/٧/١ ضم هذه العلاوة الي اجر الاشتراك المتغير من ١٩٩٤/٧/١ بمراعاة الا يجاوز الحد الأقصى لهذا الأجر وهو ٥٠٠ جنيه شهريا وذلك كما يلي:

ملاحظات	اجر الاعمال من ١٩٩٤/٧/١		العامل رقم
	متغير	اساسي	
٣٢٧٥ - ٣٦٢٢٥	٢٩٦.٢٥	٣٧٥	١١
بلغ الحد الأقصى قبل ضم العلاوة	٥	٣٣	١٢
٥٠٥ - ٢ - ٥	٥	٢١٥	١٣

ولا تؤدي أية اشتراكات عن مدد الغياب التي لا يستحق عنها المؤمن  
علية اجرا<sup>(١)</sup> .

أما بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص ، فقد نصت المادة ١٣١ علي أن  
تجسب الاشتراكات التي يوردها صاحب العمل عن عمالة خلال سنة ميلادية علي  
اساس اجورهم في شهر يناير من كل سنة .

وفي هذه الحالة فإن الاشتراكات المستحقة عن المؤمن عليهم الذين  
يلتحقون بالخدمة بعد شهر يناير تجسب عل أساس أجر الشهر الذي التحقوا فيه  
بالخدمة وذلك حتي يناير التالي . وتستحق الاشتراكات كاملة عن الشهر الذي  
تبدأ فيه الخدمة ولا تستحق عن جزء الشهر الذي تنتهي فيه ( مادة ١٣٢ ) .  
فالقاعدة في القطاع الخاص أن تكون الاشتراكات عن شهور كاملة<sup>(٢)</sup> .

والقاعدة أنه لا تؤدي اشتراكات عن المدد التي لا يستحق عنها العامل  
اجرا أو تعريضا عنه<sup>(٣)</sup> ( مادة ١٢٥ / ٣ ) . وتطبيقا لهذا المبدأ قرر المشرع  
اعفاء رب العمل من أداء الاشتراكات المستحقة عن مدة التجنيد الإلزامي<sup>(٤)</sup> .

وتضع المادة ١/١٣٣ استثناء علي القاعدة التي تضمنتها المادة ٣/١٢٥  
اذ تقضي بأنة " يؤدي صاحب العمل في القطاع الخاص الاشتراكات كاملة اذا  
كان عقد العمل موقوفا أو كانت أجور المؤمن عليهم لا تكفي لذلك "

وتعتبر المبالغ التي يؤديها صاحب العمل عن المؤمن عليهم في حكم  
القرض . ولا يجوز لصاحب العمل أن يقتطع من أجر المؤمن عليه وفاء للمبالغ  
المشار اليها أكثر من ١٠٪ من الأجر ، كمالا يجوز لة إقتضاء أية فائدة عن  
تلك المبالغ<sup>(٥)</sup> .

(١) مادة ٢٠ من قرار وزير التأمينات رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ .

(٢) علي العريف، المرجع السابق، ص ٤١ .

(٣) ويقصد بالتعويض عن الأجر ما يستحق للعامل المصاب من تعويض عما فقد من أجر  
نتيجة اصابة العمل، وكذلك التعويض المستحق في حالة المرض، وتجسب الاشتراكات في مثل  
هذه الحالات علي أساس التعويض المستحق.

(٤) مادة ٢/١٣٣، ويقصر الاعفاء علي مدة الخدمة الإلزامية، فلا يمتد إلي مدد الاستبقاء في  
الخدمة أو الاستدعاء من الاحتياط.

(٥) المادة ٢٦ من القرار الوزاري رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ .

هذا بالإضافة إلى أن المادة ١٢٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد  
أوردت أحكاماً خاصة لاستحقاق اشتراكات التأمين عن بعض المدد على  
النحو التالي:

### - مدد الاعارة الخارجية دون أجر ومدد الاجازات الخاصة للعمل بالخارج.

يلتزم المؤمن عليه في هذه الحالة بدفع حصته وحصة صاحب العمل في  
اشتراكات التأمين، على أن تؤدي هذه الاشتراكات بأحدي العملات الأجنبية.  
فالاشتراك في التأمين عن المدد المذكورة اجباري ويقع عبء اشتراكات  
التأمين عنها على عاتق المؤمن عليه سواء في ذلك حصته هو أو حصة  
صاحب العمل وتؤدي هذه الاشتراكات بالعملة الأجنبية.

وينظم قرار وزير التأمينات رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥<sup>(١)</sup> احكام الاشتراكات  
عن المدد المشار إليها وتضمن هذا القرار الأحكام الآتية:

- يكون أداء الاشتراكات عن مدد الاعارة الخارجية ومدد الاجازة الخاصة  
للعمل بالخارج بأحدي العملات الأجنبية المعلن لها سعر في البنك المركزي  
المصري وتؤدي الاشتراكات للهيئة بواسطة البنك الذي تحدده أو احد فروع  
أو مراسليه سواء عن طريق التحويلات بالعملة الأجنبية، أوراق النقد  
الأجنبي أو شيكات مصرفية أو سياحية أو شيكات مقبولة الدفع أو المبالغ  
المفصومة من الحسابات الحرة المفتوحة بالنقد الأجنبي لدى المصارف المعتمدة.  
- تتم المحاسبة بالنقد الأجنبي طبقاً لأسعار الصرف المعلنة في مجمع  
البنوك المعتمدة مضافاً إليها العلاوة المقررة بمعرفة الفرقة المشكلة بقرار وزير  
الاقتصاد رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٥ وذلك في تاريخ السداد.

---

(١) القوانين المصرية العدد ٤ في ١٩٨٦/١/٥ معدل بالقرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ القوانين  
المصرية العدد ٢٦٧ في ١٩٨٨/١١/٢٦.

تتحدد الاشتراكات التي يلتزم بها المؤمن عليه علي أساس حصته وحصّة صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء، النسبة التي تغطي التعويض عن العجز المستديم والوفاء في تأمين اصابات العمل، واشتراكات تأمين البطالة بالنسبة لفئات المؤمن عليهم المتنفعين باحكام هذا التأمين.

- تحسب الاشتراك التي يلتزم بها المؤمن عليه علي أساس اجرة بجهة عمله الأصلية بافتراض عدم اعارته أو حصوله علي اجازة خاصة.

وتتحدد طريقة حساب اجر الاشتراك المتغير عن فترة الاعارة أو الاجازة علي أساس ماكان يستحقه من هذا الأجر بافتراض مباشرته لعمله بجهة عمله الأصلية، وإذا كانت بعض عناصر هذا الأجر تتحدد بمعدلات أو مستوي أداء المؤمن عليه فتتحدد طريقة حساب هذه العناصر بمتوسط ما استحقه منها خلال السنة السابقة علي الاعارة أو الاجازة أو مدة اشتراكه في التأمين عن هذا الأجر إن قلت عن ذلك.

- يلتزم المؤمن عليه بأداء الاشتراكات والاقساط المستحقة عليه عن مدد الإعارة أو الاجازة في المواعيد الدورية لأداء الاشتراكات عن الأجر الأساسي بافتراض عدم قيامه بالإعارة أو الاجازة.

ويلتزم المؤمن عليه في حالة تأخرة في السداد بأداء المبالغ الاضافية الإلزامية:

أ- ١٪ شهريا من مجموع الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه وذلك من المدة من تاريخ وجوب الأداء حتي نهاية شهر السداد.

ب- ٥٠٪ من رصيد الاشتراكات التي لم يؤديها خلال سنة الاعارة أو اجازة، ولايستحق هذا المبلغ إذا عاد المؤمن عليه الي عمله قبل انتهاء سنة الأولى للإعارة أو الاجازة.

ويعفي المؤمن عليه من أداء المبالغ الإضافية في حالة السداد خلال شهر من تاريخ انتهاء سنة الاعارة أو الاجازة وتكون مهلة الاعفاء بالنسبة لأجرسته ستة أشهر من تاريخ انتهاء الاعارة أو الاجازة وتسدد المبالغ الإضافية بمئات العملة والكيفية التي تسدد بها الاشتراكات والاقساط.

وتعتبر في حكم الاعارة أو الاجازة للعمل في الخارج مدد الاعارة أو الاجازة الخاصة التي تقضي باحد المنظمات الدولية أو الاقليمية أو الهيئات الدولية داخل الجمهورية إذا كان المؤمن عليه يتقاضى أجره بالكامل بالعملة الأجنبية ويكون في حكم الاعارة أو الاجازة كذلك حالة المؤمن عليه المرخص له باجازة خاصة لغير العمل إذا ما التحق باحدى الجهات المذكورة أو التحق بعمل خارج البلاد وأقر صاحب العمل مبدأ عمله وذلك من تاريخ التحاقه بالعمل.

- مدد الاجازات الخاصة دون اجر - ويلتزم المؤمن عليه في هذه الحالة إذا ما اهدى رغبته في حساب هذه المدد ضمن مدة اشتراكه في التأمين، بحصته وبحصة صاحب العمل في الاشتراكات. فالاشتراك في التأمين عن المدد المذكورة يتوقف علي اهداء رغبة المؤمن عليه في ضمها ضمن مدة اشتراكه في التأمين.

وصدر في هذا الشأن قرار وزير التأمينات رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ (١)

---

(١) انظر في مدد مواعيد اهداء الرغبة في ضم مدة الاجازة الخاصة بدون اجر لمدة الاشتراك في التأمين، القرار الوزاري رقم ٧٤ لسنة ١٩٩١، الوقائع المصرية العدد ٢٩٣ في ٩١/١٢/٢٥، والقرار رقم ٢ لسنة ١٩٩٣، الوقائع العدد ٦٦ في ١٣/٣/١٩٩٣، والقرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٤ الوقائع المصرية العدد ١٣٨ في ٢٣/٦/١٩٩٤، ورقم ١٩ لسنة ١٩٩٥، وجاء بمادته الأولى أنه ويجوز للمؤمن عليهم الذين لم يبدوا رغباتهم في حساب مدد الاجازات الخاصة بدون اجر، اهداء رغباتهم في حساب أو عدم حساب هذه المدد ضمن مدة الاشتراك في التأمين، وفقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨، في ميعاد غايته ١٩٩٥/١٢/٣١، وما لا يجاوز اليوم السابق لتحقيق واقعة الاستحقاق لمزايا تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.

بتحديد مواعيد ابداء الرغبة واداء الاشتراكات عن مدد الاجازات الخاصة بدون اجر.

ووفقا للمادة الثالثة من القرار المذكور يتعين علي المؤمن عليه ان يبدي رغبته في حساب مدة الاجازة ضمن مدة اشتراكه في التأمين أو عدم حسابها قبل قيامه بالاجازة.

وتشمل الرغبة سنوات تجديد الاجازة، ولايجوز للمؤمن عليه العدول عن الرغبة التي ابداءها في حساب مدة الاجازة أو عدم حسابها ضمن الاشتراك في التأمين (م ١٣ من القرار الوزاري).

وعلي المؤمن عليه أن يعلق موافقته علي قيام المؤمن عليه بالاجازة علي استيفاء المؤمن عليه للنموذج المعد لابداء رغبة المؤمن عليه (م ٢/٣).

إذا ابدى المؤمن عليه رغبته في حساب مدة الاجازة الخاصة بدون اجر ضمن مدة الاشتراك في التأمين التزم بأداء حصته وحصة صاحب العمل في اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء واشتراكات تأمين البطالة إذا كان خاضعا لهذا النوع من التأمين، ويلتزم المؤمن علي في جميع الأحوال بأداء حصته وحصة صاحب العمل في اشتراكات تأمين المرض التي تغطي حق العلاج والرعاية الطبية إذا كان ممن يسري عليهم احكام هذا التأمين وقضيت الاجازة داخل البلاد. ولايلتزم المؤمن عليه بأداء أية اشتراكات في تأمين اصابات العمل (م المادة الأولى من القرار).

ومحسب الاشتراكات المستحقة عن مدة الاجازة الخاصة بدون اجر علي أساس اجر المؤمن عليه بافتراض عدم حصوله علي الاجازة. وتتحدد طريقة حساب اجر الاشتراك المتغير علي اساس ماكان يستحقه من هذا الأجر

---

=/= ويؤدي المؤمن عليه الاشتراكات المستحقة عن مدة الاجازة دفعة واحدة في ميعاد غايته نهاية الشهر التالي للشهر الذي ابدى فيه الرغبة فإذا انتهى الميعاد دون السداد يتبع في شأن محصل المبالغ المستحقة أحكام المادتين السادسة والرابعة عشر من القرار رقم ٢٤ لسنة

١٩٨٨ع.

بافتراض مباشرته لعمله، وإذا كانت بعض عناصر هذا الأجر يرتبط بمحدد قيمتها بمعدلات أو بمستوي أداء المؤمن عليه فتتحدد طريقة حساب هذه العناصر بمتوسط ما استحق عنه اشتراكات خلال سنة الاشتراك من هذا الأجر السابقة علي الأجازة أو مدة اشتراكه عن هذا الأجر إن قلت عن ذلك. (م.٢).

ويؤدي المؤمن عليه الاشتراكات المستحقة عن مدة الإجازة الخاصة بدون اجر علي دفعات خلال مدة الأجازة أو دفعة واحدة في موعد اقضاء نهاية الشهر التالي لتاريخ انتهاء الأجازة، وإذا انتهت المهلة المذكورة دون السداد التزم صاحب العمل بتحصيل المبالغ المستحقة علي المؤمن عليه بالتقسيط وفقا للجدول رقم (٦) المرفق بقانون التأمين الاجتماعي رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ أو وفقا للجدول رقم (٧) اذا كان هذا الجدول يعطي مدة تقسيط أطول وتوافرت شروط استخدامه.

ويبدأ صاحب العمل في اقتطاع القسط من اجر العامل اعتبارا من اول الشهر التالي لانتهاء المهلة المذكورة للأداء دفعة واحدة (م.٦).

- مدة الأجازات الدراسية بدون اجر في الداخل - يلتزم صاحب العمل في هذه الحالة بحصته في اشتراكات التأمين ويقوم بأدائها للهيئة التأمينية في المواعيد الدورية المحددة لذلك. ويلتزم المؤمن عليه بحصته في اشتراكات ويقوم بأدائها خلال مدة الأجازة أو دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ انتهاء الأجازة أو بالتقسيط وفقا لأي الجدولين رقمي ٦ ، ٧ المرفقين للقانون.

- مدة البعثات العلمية بدون اجر - تلتزم الجهة الموفدة للبعثة في هذه لحالة بحصة صاحب العمل وحصة المؤمن عليه في اشتراكات التأمين، وتؤدي الاشتراكات للهيئة في المواعيد الدورية المعتادة.

- مدة الإعارة الداخلية - تلتزم في هذه الحالة الجهة المعار إليها بحصة صاحب العمل في الاشتراكات ويلتزم المؤمن عليه بحصته، وتقوم الجهة المعار إليها باقتطاعها من اجرة وأداء المحصنين معا الي الجهة المعار منها في المواعيد المحددة لسدادها لهيئة التأمين في المواعيد الدورية.

## - قيمة الاشتراك

تحدد قيمة الاشتراك الواجب على صاحب العمل أدائه<sup>(١)</sup> للهيئة التأمينية سواء في ذلك حصته هو أو حصة العامل لديه - بنسبة معينة من اجر الاشتراك بعناصره السابق لتحديدها. وتختلف هذه النسبة بحسب نوع التأمين.

فالنسبة لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء فحصة صاحب العمل تتكون من ١٥٪ من الأجر الأساسي والمتغير لعماله المؤمن عليهم بالإضافة الي ٢٪ من اجرهم الأساسي المادة (١٧-٩.١)<sup>(٢)</sup> اما حصة المؤمن عليه فهي ١٠٪ من اجرة الشهر الأساسي والمتغير بالإضافة الي ٣٪ من اجرة الأساسي فقط.

وبالنسبة لقيمة اشتراك تأمين اصابة العمل<sup>(٣)</sup> فيتحملة صاحب العمل وحده. وتمثل قيمته ١٪ من اجور المؤمن عليهم العاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة. وبالنسبة للعاملين في القطاع العام، أو قطاع الأعمال العام<sup>(٤)</sup> فقيمة الاشتراك تتحدد بواقع ٢٪ من اجورهم<sup>(٥)</sup> وبخصوص عمال القطاع الخاص ومن هم في حكم خدمة المنازل فتكون قيمة اشتراك تأمين اصابة العمل ٣٪ من اجورهم.

وتخفص نسبة الاشتراكات بالنسبة للفئة الأولى والثانية بمواقع النصف

(١) انظر المادة ١٢٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

(٢) انظر المادة الأولى من القانون ١١٠ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٧/٣

(٣) المادة ٤٦ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٦

(٤) حسام الدين الأهواني المرجع السابق، ص ٧٣.

(٥) ويرجع السبب في اختلاف قيمة اشتراك اصابات العمل التي يلتزم به الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة عن قيمة الاشتراك الذي تلزم به الوحدات الاقتصادية التابعة لهذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية في القطاع العام الي ان العاملين بالجهاز الإداري للدولة لا يتعرضون لمخاطر اصابات العمل بقدر ما يتعرض العاملون بالوحدات الاقتصادية للقطاع العام



وبالنسبة للفئة الثالث : يواقع الثلث وذلك بالنسبة لأصحاب الأعمال الذين يتولون علاج المصاب لديهم ورعايته طبيا وفقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ ، كما تخفض نسبة الاشتراك بالنسبة للفئة الثالثة بواقع الثلث اذا رخص وزير التأمينات لصاحب العمل بتحمل قيمة تعويض الأجر ومصاريف الانتقال.

وإعمالا لذلك صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٦ مبينا الشروط اللازمة لاصدار الترخيص لصاحب العمل بتحمل قيمة تعويض الأجر ومصاريف الانتقال وهذه الشروط هي:

١- أن يكون عدد المؤمن عليهم لدى صاحب العمل عشرين فأكثر ولا يدخل في هذا العدد المؤمن عليهم المشار اليهم في الفقرة الثانية من المادة (٤) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وهم العاملون الذين تقل اعمارهم عن ١٨ سنة والمتدرجون والتلاميذ الصناعيون والطلاب المشتغلون في مشروعات التشغيل الصيفي والمكلفون بالخدمة العامة.

٢- أن يكون صاحب العمل منتظما في سداد اشتراكات التأمين الاجتماعي حتي تاريخ تقديم طلب الترخيص بتحمل قيمة تعويض الأجر ومصاريف الانتقال.

٣- أن يكون صاحب العمل قد قام بأداء التزاماته التأمينية طبقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي حتي تاريخ تقديم الطلب.

- ووفقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٦ لا يؤدي صاحب العمل اشتراكات تأمين اصابات العمل عن الفئات المذكورة بالفقرة الثانية من المادة الثالثة السابق ذكرها ، اذا كانوا لا يتقاضون اجرا ويهدف المشرع من وراء ذلك الي تشجيع اصحاب الأعمال علي استخدام مثل هؤلاء العمال بقصد تدريبهم واعادتهم مهتيا.

أما تأمين المرض <sup>(١)</sup> فيشترك صاحب العمل والعامل في تحمل قيمة

---

(١) المادة ٧٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

والقطاع العام، ٤٪ بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص ومن هم في حكم خدم المنازل أما بالنسبة لخدمة العامل فهي واحدة بالنسبة لجميع الفئات الخاضعة للقانون وتقدر بنسبة ١٪ من أجورهم.

وبالنسبة لتأمين البطالة، فقيمة الاشتراك تتحدد بنسبة ٢٪ من أجور المؤمن عليهم يلتزم بها صاحب العمل وحده دون العامل.

وإذا كان رب العمل يلتزم - كما اشرنا سابقا - بأداء اشتراكات التأمين للهيئة<sup>(١)</sup>، سواء في ذلك حصته من هذه الاشتراكات أو حصة المؤمن عليه، فيستثنى من ذلك بعض الفئات حيث وضع المشرع بالنسبة لها قواعد خاصة فيما يتعلق بأداء الاشتراكات المستحقة عنها مراعاة لطبيعة نشاط هذه الفئات.

فبالنسبة لقطاع المقاولات وفيما يتعلق بحصة صاحب العمل فقد نصت المادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ على أنه «على المقاول أن يسد للهيئة الاشتراكات المستحقة عن كل دفعة أو مستخلص مستحق الصرف في ميعاد اقضاء أول الشهر التالي لاستلام اخطار استحقاق الدفعة والمستخلص وعلى الهيئة أن تعطيه شهادة تفيد السداد. وفي حالة التأخير في السداد يلتزم بأداء المبلغ الإضافي المنصوص عليه في المادة ١٢٩ من قانون التأمين الاجتماعي ويعفي من هذا المبلغ إذا تم السداد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وجوب الأداء، كما يلتزم أيضا بأداء المبلغ الإضافي المنصوص عليه في المادة ١٣٠ من القانون المشار اليه متي توافرت شروط

---

(١) انظر المادة ١٢٩ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، وراجع مصطفى الجمال، المرجع السابق، ص ٣٥٣ وما بعدها، حيث يرى - بحق - أن التزام صاحب العمل فيما يتعلق بحصة العامل في اشتراكات التأمين هو التزام بالانقطاع من أجر العامل لهذه الحصة وتوريدها للهيئة مع محطه بأثار التخلف عن القيام بهذا الالتزام، دون أن يكون ذلك ولما - بالاشتراكات بالمعنى الدقيق، وأن صاحب العمل وليس مديناً بحصة العامل سواء كان ذلك بصفته مديناً أصلاً أو بصفته كغيبيل».

وانظر في هذا المعنى أيضاً، حسام الدين الاهواني، السابق، ص ٧٤ وما بعدها.

وكما يتضح من هذا النص يلتزم المقاول بأداء حصته فقط في اشتراكات التأمين الاجتماعي عن كل دفعة أو مستخلص مستحق الصرف في ميعاد اقضاء اول الشهر التالي لاستلام اخطار استحقاق الدفعة او المستخلص<sup>(١)</sup> ويتحمل المقاول الجزاءات المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي في حالة التأخير عن الأداء في التاريخ المحدد لهذا الأداء. ويتبين من النص السابق ايضا أنه اذا كان التزام المقاول بأداء اشتراكات التأمين ينشأ منذ ابرام العقد بينه وبين صاحب العمل الا أن الاشتراكات لا تستحق الا بتنفيذ العملية<sup>(٢)</sup>.

هذا وقد نصت المادة ١٥٢ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ علي التزام كل من يعهد بتنفيذ اية اعمال لمقاول أن يخطر الهيئة باسم ذلك المقاول وبياناته عن العملية قبل العمل بثلاثة أيام علي الأقل ويكون مسند الأعمال متضامنا مع المقاول في الوفاء بالالتزامات المقررة وفقا لأحكام هذا القانون في حالة عدم قيامه بالاطار لحاذا قام مسند الأعمال. بواجب اخطار الهيئة ببيانات المقاول الذي عهد اليه بتنفيذ الأعمال فلا يلتزم تجاه الهيئة التأمينية بشيء من مستحقاتها اما اذا تخلف عن القيام بالاطار المشار اليه فانه يكون متضامنا مع المقاول في الوفاء بالالتزامات المقررة وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي.

أما حصة العامل في قطاع المقاولات فيلتزم المؤمن عليه بأن يؤديها بنفسه نقدا عن كامل الشهر الذي عمل خلاله لمكتب الهيئة المختص في ميعاد لا يجاوز شهرين تالين للشهر المستحقة عنه الاشتراكات. وعلي

(١) يلتزم مسند الأعمال وفقا للهند الثاني من المادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ باخطار مكتب الهيئة ببيان كل دفعة أو مستخلص مستحق الصرف موضحا به تاريخ استلام المقاول اخطار الاستحقاق وكلما ختامي الأعمال.

(٢) راجع مصطفى الجمال، السابق، ص ٣٧٥.

مكتب الهيئة اثبات بيانات السداد ببطاقة اشتراك المؤمن عليه.

وفي حالة التخلف عن السداد في الميعاد المحدد يعتبر ذلك قرينة علي عدم الاشتغال خلال هذا الشهر<sup>(١)</sup>.

والأمر كذلك في مجال أعمال الحاجر والملاحات حيث يؤدي العامل حصته في اشتراكات التأمين الاجتماعي بذات طريقة أدا أعمال المقاولات. أما صاحب العمل فيؤدي حصته في الاشتراكات للجهاز القائم علي التأجير أو الترخيص أو التصريح باستغلال المحجر أو الملاحه وذلك عن كل مبلغ يتم أداؤه للجهاز المشار اليه بموجب شيك مصرفي أو مقبول الدفع في تاريخ الأدا. باسم مكتب الهيئة المختص. ثم يقوم هذا الجهاز بتسليم مكتب الهيئة الشيكات التي يتم استلامها من صاحب العمل في اليوم التالي لاستلامها، وفي حالة التأخير يلتزم بأدا المبلغ المنصوص عليه في المادة ١٢٩ من قانون التأمين الاجتماعي عن كل شهر كامل من مدة التأخير، كما يلتزم بأدا المبلغ الإضافي المنصوص عليه في المادة ١٣٠ من هذا القانون متي توافرت شروط استحقاقها<sup>(٢)</sup>.

كما تضمن القرار الوزاري رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٢<sup>(٣)</sup> احكاما خاصة بأدا اشتراكات التأمين الاجتماعي فيما يتعلق بعمال النقل البري لدي اصحاب الأعمال في القطاع الخاص.

فوفقا لنص المادة السادسة من القرار الوزاري يودي المؤمن عليه حصته في اشتراكات التأمين بنفسه نقدا الي مكتب الهيئة المختص.

---

(١) المادة ٩ من القرار الوزاري رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨.

(٢) المادة ١٤ من القرار السابق. يتولي الجهاز المذكور حساب الأجور التي تحدد علي اساسها حصة صاحب العمل في الاشتراكات وفقا للجدول رقم (٣) المرفق بالقرار عن كل مبلغ مستحق الأدا. من صاحب العمل مقابل استغلال المحجر أو الملاحه.

(٣) سابق الاشارة إليه.

ويؤدي السائق الاشتراكات المسحقة عن فترة الترخيص مقدما ويجوز للهيئة قبول اداء الاشتراكات المسحقة عن السنة الثانية من فترة الترخيص على اربع دفعات متساوية وفي حالة عدم الاداء حتى تاريخ تجديد الترخيص تؤدي الاشتراكات المتأخرة مع اشتراكات فترة الترخيص الجديدة<sup>(١)</sup>.

وبالنسبة للتابع فيؤدي حصته في الاشتراكات عن كامل الشهر الذي يعمل خلاله في ميعاد لا يجاوز شهرين تالين للشهر المستحق عنه الاشتراكات وفي حالة عدم السداد حتى نهاية الميعاد المشار اليه يعتبر ذلك قرينة على عدم الاشتغال خلال هذا الشهر.

أما صاحب العمل فيؤدي حصته في اشتراكات التأمين نقدا ومقدما عن المدة المطلوب عنها رخصة السيارة، وتؤدي هذه الحصة الى مكتب الهيئة المختص.

- الامتراض على تقدير الاشتراك بدعوى الهيئة التأمينية.

وفقا لنصوص قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ (مادة ١٢٨، ١٥١) يلتزم صاحب العمل بالقطاع الخاص أن يقدم للهيئة التأمينية البيانات الخاصة بأسماء العاملين واجورهم واشتراكاتهم وفقا للنماذج والمواعيد التي يحددها قرار من وزير التأمينات وذلك بقصد حساب الاشتراكات على اساسها (مادة ١٢٨/٢).

وقد صدر القرار الوزاري رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ متضمنا النص على أن تحسب الاشتراكات المسحقة على اصحاب الأعمال في القطاع الخاص من واقع البيانات الواردة بالمستندات الآتية:

١- الاستمارة رقم (١) الخاصة بالاحطار عن اشتراك العامل في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.

---

(١) البند أ من المادة السادسة مستبدل بالقرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٣، الوقائع المصرية العدد ١٩٢ في ١٨/٥/١٩٩٣.

٢ - الأستمارة رقم (٢) الخاصة بطلب الاشتراك والمتضمنة البيان المفصل لأجور العمال واشتراكاتهم الشهرية وبيان التعديلات التي طرأت علي عدد العمال وأجورهم .

٣ - الاستمارة رقم (٦) الخاصة بالاختار عن انتهاء خدمة العامل .

وتنص المادة ٢٢ من القوار علي أنه " اذا لم يقدم صاحب العمل البيانات الخاصة بمعالجة وأجورهم بموجب الاستمارات المشار إليها في المواعيد المحددة لذلك حسب الاشتراكات الواجبة الأداء علي اساس آخر بيان قدم منه للهيئة وذلك الي حين حساب الاشتراكات المستحقة فعلا " .

وفي حالة عدم تقديم البيانات المذكورة أو عدم وجود المستندات والسجلات التي يلتزم بحفظها صاحب العمل يكون حساب الاشتراكات المستحقة طبقا لما تسفر عنه تحريات هيئة التأمين في تحديد حجم التزام صاحب العمل .  
وتتم هذة التحريات عن طريق اجهزة التفتيش وتثبت في النماذج المعدة لهذا الغرض من واقع مناقشة طرفي العلاقة وغيرهم ممن يمكن الأسترشاد بأقوالهم والسجلات والدفاتر الموجودة لدى صاحب العمل أو أية مستندات أخرى يمكن الاعتماد عليها ويوقع كل من العامل وصاحب العمل علي النماذج المشار إليها علي أن يؤشر المفتش تفصيلا ويوضح مصادر البيانات التي أثبتتها بالنماذج ويجوز للهيئة كذلك أن تعتمد في تحرياتها علي البيانات والمعلومات التي تضمنتها تقارير اللجان التي تشكل لهذا الغرض ( مادة ٢٤ من القرار الوزاري).

ويتبين من ذلك أن الاشتراكات تحدد أساسا في ضوء البيانات المقدمة من صاحب العمل فإذا لم يتقدم بها تستحق الاشتراكات طبقا لآخر بيان سابق مع حفظ حق الهيئة التأمينية في التصحيح طبقا للواقع <sup>(١)</sup> ، وإذا لم يوجد بيان

---

(١) علي العريف ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

سابق أو لم توجد سجلات لدى صاحب العمل بشأن أجور عماله يكون حساب الاشتراكات طبقاً للتحريرات التى تقوم بها الهيئة .

وبوجب نص المادة ١٢٨ على الهيئة التأمينية اخطار صاحب العمل بقيمة الاشتراكات المستحقة وفقاً لتحريراتها ، بموجب خطاب موسى عليه يعلم الوصول

ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على تقدير الهيئة للاشتراكات وذلك بخطاب موسى عليه مع علم الوصول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه الاخطار بمستحقات الهيئة .

ويجب على الهيئة فى هذه الحالة الرد على اعتراض صاحب العمل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ورود الاعتراض إليها . ولا يعتبر علم الرد من قبل الهيئة خلال الميعاد المذكور رفضاً ضمنياً للاعتراض ، إذ انها تلتزم بالرد على الاعتراض خلال المدة المشار إليها ، فإذا لم تلتزم بالرد على الاعتراض فى الميعاد لم تكن مستحقاتها واجبة الأداء . ومن ثم لا يمكنها إتخاذ إجراءات ضد صاحب العمل لاستيفاء هذه المبالغ <sup>(١)</sup> .

وإذا ما اعترض صاحب العمل ، ورفض اعتراضه كان له طلب عرض النزاع على لجان فحص المنازعات المنصوص عليها بالمادة ١٥٧ ، وتنص المادة المذكورة على أنه " تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص ، وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم .. قبل اللجوء إلى القضاء وتقديم طلب إلى الهيئة لعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسوية بالطرق الودية .

---

(١) نبيل عبد اللطيف ، سبق ، ص ٤٣٢ .

ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٢٨) لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه " .

ويتبين من ذلك أن اللجوء إلى لجان فحص المنازعات المشار إليها قبل اللجوء إلى القضاء أمراً وجوبياً ، ويترتب على اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على لجان فحص المنازعات عدم قبول الدعوى<sup>(١)</sup> .

(١) وقضت محكمة النقض بأنه ولما كانت المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بعد أن أوجبت على أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب العائلات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على لجان فحص المنازعات التي صدر قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ في ١/١/١٩٧٦ بتشكيلها، نصت على أنه (ومع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٢٨ لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه) وكانت المادة ١٢٨ من ذات القانون بعد أن نظمت طريقة حساب اشتراكات التأمين المستحقة على أصحاب الأعمال وكيفية الاعتراض على الحساب ومباعدة عرض النزاع في الحساب على لجنة تسوية المنازعات أجازت في الفقرة الأخيرة منها لصاحب العمل الطعن في القرار الصادر من تلك اللجنة أمام المحكمة المختصة خلال الثلاثين يوماً التالية لصدوره، بما فاده أنه لا يجوز لصاحب العمل اعتباراً من ١/٩/١٩٧٧ اللجوء إلى القضاء للمنازعة في حساب اشتراكات التأمين من العاملين لديه إلا بطريق الطعن في قرار اللجنة المشار إليها، وكان الشائب بالحكم الطعون فيه أن النزاع المائل يدور حول حساب اشتراكات التأمين عن العاملين لدى المظعون ضده بصنع الطوب، وأن الدعوى أقيمت في ١٩٧٧/٣/٦ بعد تشكيل اللجان المشار إليها وقبل أن يصدر قرار منها في النزاع فإن الدعوى تكون غير مقبولة، حكم نقض في ١/٢/١٩٨٤، مع ٣٥ من ١٢٤ .

وأنظر أيضاً نقض ١٩٨٣/٤/٤، مشار إليه لدي عصمت الهواري، قضاء النقض في منازعات العمل والتأمينات، جزء ٥، ص ٧٧٧، ١٩٨٧/٤/١٣، الهواري جزء ٧ ص ٦٣٨ .



وتصدر اللجنة قرارها فى حدود تقرير الهيئة وطلبات صاحب العمل وتعلن الهيئة صاحب العمل بالقرار بخطاب مرسى عليه مع علم الوصول وتعدل المستحقات وفقاً لهذا القرار وتكون المستحقات واجبة الأداء بانتقضاء موعد الطعن دون حدوثه أو بصدر قرار اللجنة أو برفض الهيئة المختصة لاعتراض صاحب العمل أو عدم قيامه بطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه الأخطار بالعرض .

ويجوز لصاحب العمل والهيئة الطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة المختصة خلال الثلاثين يوماً التالية .

فإذا لم يطعن صاحب العمل على قرار اللجنة فى الموعد المشار اليه كان قرارها نهائياً ويصبح الحساب نهائياً .

ووفقاً لقضاء محكمة النقض فإن اللجان المشار اليها التى استحدثها المشرع لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى ... والتى صدر قرار وزير التأمينات رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٦ فى ٢٨/١٢/١٩٧٦ بتشكيلها وإجراءات عملها ولئن كانت بحكم تشكيلها لجاناً إدارية ، إلا أنه نظراً لأن الشارع حدد اختصاصاتها بتسوية المنازعات التى تنشأ بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وبين أصحاب الأعمال والمنتفعين بأحكام قانون التأمين الاجتماعى بالطرق الودية قبل اللجوء إلى القضاء ولم يعهد اليها بسلطة الفصل فى هذه المنازعات فأنها لا تعد من قبيل الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائى ، ولما كانت قرارات هذه اللجان أمراً تصدر منها فى نطاق العلاقة التأمينية بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وبين أصحاب الأعمال والمنتفعين بأحكام التأمين الاجتماعى بقصد تصفية المنازعات بينهم بالطرق الودية قبل اللجوء إلى القضاء ومن ثم فإنها لا تعد قرارات إدارية<sup>(١)</sup> .

---

(١) طعن رقم ٧٩١ لسنة ٤٩ ق فى ١٣/٥/١٩٨٣ الهوارى، ج ٥ ، ص ٧٧٦ .

وعدم اعتبار قرارات لجان فحص المنازعات من قبيل القرارات الادارية  
بترتيب عالية أن القضاء العادى هو الذى يختص بنظر الطعون على القرارات  
الصادرة من هذه اللجان <sup>(١)</sup> .

## المبحث الثالث

### جماعات تحصيل الاشتراكات

تعتبر الاشتراكات أهم موارد التأمين الاجتماعى ، لذلك فقد حرص  
المشرع على تقرير بعض الضمانات التى تكفل للهيئة التأمينية تحصيلها ، وهذه  
الضمانات هى حق الامتياز المقرر للهيئة على أموال المدين ، وحق الهيئة فى  
محصيل المبالغ المستحقة لها بطريق الحجز الادارى ، وتضامن أصحاب الأعمال  
فى حالة انتقال ملكية المنشأة ، فنعرض لهذه الضمانات فيما يلى .

#### - حق الامتياز

تنص المادة ١٤٣ من قانون التأمين الاجتماعى على أن "يكون للمبالغ  
المستحقة للهيئة بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال المدين من  
منقول وعقار وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية" .

فالنص يعطى للمبالغ المستحقة للهيئة التأمينية امتياز عام على جميع  
أموال المدين سواء كانت عقارات أو منقولات .

وطبقا لنص المادة ٢/١١٣٤ من القانون المدني فإن حق الامتياز العام  
لا يوجب فية الشهر ، ولو كان محله عقارا ، ولا يثبت فية حق التتبع ، ولكنة  
يعتبر أسبق فى المرتبة من اى حق امتياز عقارى آخر أو حق رهن رسمى مهما كان  
تاريخ قيده .

ومؤدى هذا الامتياز الا تتزاحم الهيئة التأمينية الدائنة مع باقى دائتى

---

(١) الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٩ ق فى ١٩٨٣/٣/٢١ ، الهوارى ، ج ٥ ص ٧٨٤ .

صاحب العمل ولا تشترك معهم في قسمة الغرماء في حالة اعساره أو إفلاسه .  
هذا وتأتي مرتبة الامتياز المقرر للهيئة التأمينية بعد حق الامتياز الخاص  
بالمصرفات القضائية .

### - الحجز الاداري

طبقا لنص المادة ١٤٣ من قانون التأمين الاجتماعي يجوز للهيئة المختصة  
تحصيل مستحققاتها الناشئة عن تطبيق قانون التأمين الاجتماعي عن طريق الحجز  
الاداري والذي نظمه المشرع بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . فالهيئة التأمينية  
لا تحتاج في سبيل استيفاء مستحققاتها قبل الأفراد أن تلجأ الي القضاء  
لأستصدار حكم يلزمهم في مواجهتها ثم تقوم بتنفيذ الحكم بعد ذلك ، فلها أن  
تقوم بتحصيل مستحققاتها بطريق التنفيذ المباشر عن طريق توقيع الحجز الإداري  
في مواجهة الشخص الذي في مواجهتها<sup>(١)</sup> .

ويشترط أن يسبق توقيع الحجز الاداري اخطار صاحب العمل بقيمة المبالغ  
المستحقة عليه بخطاب موصي عليه مع علم الوصول ومراعاة الاجراءات  
والمواعيد التي نصت عليها المادة ١٢٨ من قانون التأمين الاجتماعي . إذ  
يشترط في الحق الذي يجوز اقتضاؤه جبرا وفقا للقاعدة المقررة في قانون  
المرافعات ( المادة ٢٨٠ ) أن يكون محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء ،  
ولا تكون المبالغ المستحقة للهيئة واجبة الأداء الا برفض الهيئة المختصة  
للاعتراض المقدم من صاحب العمل أو عدم قيامه بعرض النزاع علي لجنة فحص  
المنازعات خلال المواعيد المحددة ، أو بانقضاء ميعاد الطعن في قرار اللجنة قبل  
حدوثه أو بصدور قرار اللجنة .

---

(١) سمير تنانغو ، المرجع السابق ، ص ١٥٩ ، مصطفى الجمال ، المرجع السابق ، ص ٤١٣ .

## - تضامن أصحاب الأعمال في حالة انتقال ملكية المنشأة أو أحد عناصرها

تنص المادة ١٤٦ علي أنه " تضمن المنشأة في أي بد كانت كسافة مستحقات الهيئة المختصة .

ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع اصحاب الأعمال السابقين عن الرفاء .  
بجميع الالتزامات المستحقة عليهم للهيئة المختصة .

علي أنه في حالة انتقال احد عناصر المنشأة الي الغير بالبيع أو الأدماج أو الوصية أو الأثرث أو النزول أو غير ذلك من تصرفات فتكون مسئولية الخلف في حدود قيمة ما آل إليه "

وبفرق هذا النص بين حالة انتقال ملكية المنشأة بأكملها وبين حالة انتقال احد عناصرها أو بعضها <sup>(١)</sup> .

فإذا انتقلت ملكية المنشأة بأكملها الي الغير بقيت المنشأة بذاتها ضامنة لكافة مستحقات الهيئة ، هذا بالإضافة الي أن صاحب العمل الجديد يصبح متضامناً مع صاحب العمل السابق في الوفاء بكافة مستحقات الهيئة .

أما اذا اقتصر الأمر علي نقل ملكية أحد عناصر المنشأة فأن مسئولية الخلف التضامنية تتحدد بقدر قيمة ما آل اليه .

---

(١) محمد منصور ، المرجع السابق ، ص ١١٢ .

## المبحث الرابع جزاء العطل عن الاشتراك أو التأخر في سداد الاشتراكات

يعتبر صاحب العمل متخلفاً عن الإشتراك لدى الهيئة التأمينية المختصة إذا لم يتم أصلاً بالإشتراك عن العاملين أو عن بعضهم أو إذا قام بالإشتراك ولكن على أساس أجور غير حقيقيه .

يفرض المشرع على رب العمل في هاتين الصورتين الالتزام بدفع مبلغ إضافي مقداره ٥٠٪ من قيمة الاشتراكات المستحقة للهيئة (المادة ١٣٠) <sup>(١)</sup> وهذا الجزاء يوقع على صاحب العمل دون حاجة الي مطالبة قضائية أو انذار <sup>(٢)</sup> .

والتزام صاحب العمل بأداء ٥٠٪ من الاشتراكات المستحقة لا يخل بالتزامه المقرر بمقتضى المادة ١٢٩ بأداء مبلغ اضافي بنسبة ١٪ شهرياً عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد ، مع ملاحظة إعفاء صاحب العمل من اداء هذا المبلغ الإضافي اذا تم السداد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وجوب الاداء .

وبجانب الجزاء المدني فقد تضمن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعض الجزاءات الجنائية .

فوفقاً لنص المادة ١٧٩ " يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة

---

(١) مادة معدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

(٢) شوقي المليجي ، المرجع السابق ، ص ١٠٧٥ ، حسن عبد الرحمن قدوس ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

لا تزيد علي خمسمائة جنية أو احدي هاتين العقوبتين كل من أعطي بسوء قصد بيانات غير صحيحة أو أمتنع بسوء قصد عن إعطاء البيانات المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات أو اللوائح المنفذة له إذا ترتب على ذلك الحصول علي اموال من الهيئة المختصة بغير حق .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من تعمد عن طريق إعطاء بيانات خاطئة عدم الوفاء بمستحققات الهيئة المختصة كاملة "

وتقضي المادة ١٨١ بأن يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل صاحب عمل في القطاع الخاص لم يقم بالاشتراك في الهيئة المختصة عن أي من عماله المخاضعين لأحكام هذا القانون ٠٠ وفي جميع الأحوال تتعدد الغرامة بقدر عدد العمال والذين وقعت في شأنهم بشرط الا يجاوز مجموعها ٥٠٠ جنية في المرة الواحدة .

أما في حالة التأخر عن سداد الاشتراكات فقد نصت المادة ١٣٠ علي أن يلتزم صاحب العمل بإداء مبلغ ٥٠ ٪ من رصيد الاشتراكات التي لم يوردها عن كل سنة مالية علي حدة . وقد كان النص يجري قبل تعديله بمقتضي القانون ٤٧ لسنة ١٩٨٤ علي التزام صاحب العمل الذي لم يسدد الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المحددة في هذا القانون بإداء مبلغ اضافي الي الهيئة قدره ٢ ٪ من الاشتراكات التي تأخر في ادائها عن كل شهر وذلك بعد أقصى لا يجاوز ٥٠ ٪ من قيمة هذه الاشتراكات .

ويري البعض أن المشرع يهدف من وراء هذا التعديل بمحقيق أمرين : الأول: تشجيع اصحاب الأعمال وحشهم علي سرعة أداء الاشتراكات الشهرية التي لم تؤد في مواعيدها القانونية المحددة وذلك عن طريق عدم الزامهم بإداء أية مبالغ اضافية في حالة سداد المبالغ المستحقة عليهم للهيئة قبل نهاية السنة المالية ، فالمبلغ الإضافي لم يعد يستحق عن كل شهر ولكن يستحق عن كل سنة

مالية ومعنى ذلك عدم استحقاق المبلغ الإضافي عن التأخر في أداء الاشتراكات خلال جزء فقط من السنة المالية . إذا تم السداد قبل نهايتها .

والثاني " التشدد في مواجهه اصحاب الأعمال وذلك اذا هدي منهم عدم الاكتراث بأداء التزاماتهم حتى تتراكم عليهم ارصدة الاشتراكات المستحقة عن سنوات ، لذا فقد قرأنا الالتزام بأداء المبلغ الإضافي يتحقق سبب وجودة ويكون واجب الأداء عن كل سنة مالية علي حدة " (١١) .

وبالإضافة الي التزام رب العمل بأداء ٥٠ ٪ من رصيد الاشتراكات عن كل سنة في حالة التأخير في سداد الاشتراكات ، فأنه يلتزم وفقا للمادة ١٢٩ بأداء مبلغ اضافي قدرة ١ ٪ شهريا عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد .

هذا وقد اشرنا سابقا الي أن صاحب العمل يعفي بقوة القانون من أداء المبلغ الإضافي المنصوص عليه في المادة ١٢٩ والمقدر بنسبة ١ ٪ شهريا من المبالغ المستحقة عليه للهيئة اذا تم السداد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وجوب الأداء .

كما يجوز الإعفاء من المبالغ الإضافية التي نصت عليها المادة ١٣٠ والمقدرة بنسبة ٥٠ ٪ من الاشتراكات المستحقة وذلك طبقا للشروط التي نصت عليها الفقرة الثانية من المادة ١٣٠ ، اي متني كانت هناك اعذار مقبولة طبقا للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار وزير التأمينات ، ويتم الإعفاء بقرار من الوزير أو من يفوضه (١٢) .

وقد صدر قرار وزير التأمينات رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٧ في تاريخ ١٩٨٧/٨/٢٧ متضمنا قواعد وشروط الإعفاء من المبالغ الإضافية المنصوص

(١١) عبد الرحمن قدوس ، المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

(١٢) استبدلت الفقرة الأخيرة المذكورة من المادة ١٣٠ بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

عليها في المادة ١٣٠ . ووفقاً لنص المادة الأولى من هذا القرار تتحدد حالات الإعفاء من المبالغ الإضافية المتصوص عليها بالمادة المذكورة وفقاً لما يأتي :

أ - الحالات التي يتبين منها سوء الحالة المالية للمنشأة في الفترة السابقة على الإنتظام في أداء الاشتراكات .

ب - الحالات التي لم تكن الأوضاع التأمينية فيها قد استقرت من حيث الخضوع لأحكام القانون أو من حيث تحديد أجر الاشتراك

ج - حالات الظروف القاهرة والحوادث المفاجئة أو أية أسباب قوية أخرى تحول دون السداد في المواعيد القانونية .

ويشترط لنفاذ الإعفاء أن يقوم صاحب العمل بسداد أصل المبالغ المستحقة والمبالغ الإضافية الواردة بالمادة ١٢٩ من قانون التأمين الاجتماعي دفعة واحدة أو بالتقسيط كما يشترط الإنتظام في سداد الاشتراكات المستحقة اعتباراً من تاريخ الإعفاء .

ويعتبر الإعفاء كأن لم يكن إذا لم ينتظم صاحب العمل في أداء الاشتراكات والأقساط المستحقة في مواعيدها دون مبرر ( المادة الثانية من القرار الوزاري ) .

ويتم الإعفاء كما ذكرنا سابقاً بقرار من وزير التأمينات أو من يفوضه ( المادة ١٣٠ من القانون ) .

وقد صدر في هذا الشأن قرار وزير التأمينات رقم ٥٧ لسنة ١٩٩٠ في ٤ / ١٠ / ١٩٩٠ بتفويض رئيس مجلس إدارة الهيئة المختصة في الإعفاء من المبالغ الإضافية المستحقة على صاحب العمل وذلك في الحالات التي لا تجاوز فيها هذه المبالغ عشرون ألف جنية .



ويغوض شاغلوا الوظائف الآتية في الاعفاء من المبالغ الإضافية بما لا  
يجاوز المبالغ الموضحة قرين كل منهم :

- نائب رئيس مجلس الإدارة المختص عشرة آلاف جنيه
- مديرو المناطق خمسمائة جنيه
- مديرو المكاتب ثلاثمائة جنيه

ويقضى القرار المذكور بعرض الحالات التي تجاوز فيها المبالغ الإضافية  
عشرون ألف جنيه علي وزير التأمينات بمذكرة مشفوعة برأي الهيئة .

## المبحث الخامس

### تقادم المبالغ المستحقة للهيئة

سكت قانون التأمين الاجتماعي السابق رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ عن النص  
علي تقادم حقوق الهيئة التأمينية خاصة فيما يتعلق بحقوقها في اشتراكات التأمين  
التي يلتزم اصحاب الأعمال بأدائها للهيئة سواء في ذلك حصتهم في حصة  
الاشتراكات أو حصة عمالهم<sup>(١)</sup> وكان مؤدي ذلك الرجوع الي القواعد العامة في  
القانون المدني المنظمة لأحكام التقادم . وقد استقر القضاء في هذا الشأن علي  
أن الاشتراكات التي يلتزم رب العمل بتوريدها للهيئة التأمينية تتصف بالدورية  
والتجدد ، ومن ثم فهي تتقادم بمضي خمس سنوات وفقا للمادة ١/٣٧٥ من  
القانون المدني ، وسقوط الحق الأصلي بالتقادم يستتبع سقوط الفوائد وغيرها من  
الملحقات ومن بينها المبالغ الإضافية من فوائد وغرامات<sup>(٢)</sup> . وقضي كذلك بأن  
التقادم الخمسي اذ لا يقوم علي قرينة الوفاء وإنما يرجع في اساسة الي تجنب  
المدين عبء الوفاء بما تراكم من اشتراكات التأمين لو تركت بغير مطالبة مدة

(١) انظر ، شوقي الملبجي ، المرجع السابق ، ص ١١١٤ ، محمد الرحمن داود ، شرح لقانون  
التأمينات الإجتماعية ، ١٩٦٨ ، ص ٨٦ .

(٢) نقض مدني ١٩٧٨/٤/١٥ مجموعه أحكام النقض ص ٢٩ ، ١٠٠٩ ، ١٩٧٨/٢/١٦  
مشار إليه لدى شوقي الملبجي ، المرجع السابق ، ص ١١١٤ .

تزيد علي خمس سنوات ، فلصاحب العمل التمسك به ولو بعد اقراره بوجود دين الاشتراك في ذمته<sup>(١)</sup>.

ويجب ملاحظة أن التقادم الخمسى المشار اليه يقتصر علي الاشتراكات المستحقة للهيئة ، أما فيما يتعلق بالمستحقات الأخرى مثل مكافأة نهاية الخدمة وفروقتها والمبالغ الاضافية فصلا لا شك في أنها تخضع للقاعدة العامة في تقادم الحقوق بخمس عشرة سنة وذلك لانتفاء صفة الدورية والتجدد عنها .

والرأي الراجح فقها والمستقر قضاء<sup>(٢)</sup> هو العمل بنفس القواعد السابقة في ظل القانون الحالي ولا ينال من هذا الرأي ما تضمنته نص المادة ١٥٦ من سقوط حقوق الهيئة المختصة علي أي الأحوال قبل أصحاب الأعمال بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق . فعبارة "علي أي الأحوال" الواردة بالنص تفيد أنها لا تسرى إلا اذا لم توجد مدد أخرى للتقادم<sup>(٣)</sup> ، والتأكيد

(١) انظر الأحكام المشار إليها عند شوقي المليجي ، المرجع سالف الإشارة إليه ، ص ١١١٤ .  
(٢) قضت محكمة النقض في حكم حديث لها بأنه ولما كانت قوانين التأمينات الاجتماعية الصادرة بالقوانين أرقام ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد جات خلوا من النص علي تقادم حقوق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستفيدين ومن ثم يتعين الرجوع في هذا الخصوص إلي القواعد العامة في القانون المدني المنظمة لأحكام التقادم ، وكانت أحكام هذا القانون تقضي بحسب نص المادتين ١/٣٧٥ ، ٢/٣٨٦ بتقادم الحقوق الدورية المتجددة بخمس سنوات ولو أقر بها الدين ، وسقوط الفوائد وغيرها من الملحقات تبعاً لتقادم هذه الحقوق ولو لم تكتمل مدة التقادم الخاصة بالملحقات ، وكانت اشتراكات التأمين عن العاملين تحكم التزام أصحاب الأعمال بأدائها إلي الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية كل شهر طوال مدة خضوعهم لقانون التأمينات الاجتماعية تنصف بالدورية والتجدد ، فإنها تكون خاضعة لهذه الأحكام فتتقادم بخمس سنوات وتتقادم تبعاً لها ما قد يستحق للهيئة من مبالغ اضافية كفوائد وغرامات ولو لم تكتمل مدة تقادمها.....»

الطنن رقم ٢١٦٤ لسنة ٥١ ق في ١٨/٢/١٩٨٥ مشار إليه لدي صلاح محمد أحمد ، مجموعة القواعد القانونية لحكمة النقض في مسائل العمل والتأمينات الاجتماعية ، الجزء الثاني ، ص ٢٤٥ .

(٣) حسام الدين الأهواني ، المرجع السابق ، ص ٩٠ .

على سقوط حقوق الهيئة التأمينية في الحالات التي يتأخر فيها سريان التقادم ضد الهيئة وذلك بهدف استقرار التعامل كما هو الحال بالنسبة لصاحب العمل الذي لم يسبق له التأمين على عماله كلهم أو بعضهم حيث تراخي سريان التقادم الي تاريخ علم الهيئة بالتحاق هؤلاء العمال لدية ( المادة ١٥٥ ) (١١) .

هذا ويبدأ التقادم في السريان في مواجهه الهيئة أبتداء من أول الشهر التالي للشهر الذي يستحق عنه الاشتراك . غير أن التقادم لا يسري في مواجهه الهيئة المختصة لمصلحة رب العمل الذي تخلف عن التأمين عن كل أو بعض عمالة الا من تاريخ علم الهيئة بالتحاق هؤلاء العمال لدية . إلا أنه اذا استمر صاحب العمل مخفيا أمر التحاق العمال لدية عن الهيئة المختصة فلا تستطيع الهيئة التأمينية مطالبة باشتراكات التأمين عن هؤلاء العمال بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ استحقاق هذه الاشتراكات ، حيث تسقط حقوق الهيئة قبل اصحاب الأعمال علي أى الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق ( المادة ١٥٦ ) .

هذا ويجب مراعاة ما تقضي به المادة ١٥٥ بأنه مع عدم الأخلال بأسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني تقطع مدة التقادم ايضا بالتنبيه علي صاحب العمل بأداء المبالغ المستحقة للهيئة المختصة بمقتضى قانون التأمين الاجتماعي وذلك بموجب كتاب موصي عليه مع علم الوصول يتضمن بيانا بقيمة هذه المبالغ .

وهذا وبعد أن تناولنا في هذا الباب التمهيدى القواعد العامة للتأمين الاجتماعي الخاص بالعاملين ، نعالج في الأبواب التالية الحقوق التأمينية المختلفة التي يكفلها القانون لطائفة العمال .

---

(١١) شوقي المليجي ، المرجع السابق ، ص ١١١٥ ، وأنظر ايضا نهيل عهد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٥٣ ، عهد الرحمن قدوس ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .



## الباب الأول

### تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة

يهدف هذا النوع من أنواع التأمينات التى يكلفها القانون لفئة العاملين مواجهة مخاطر الشيخوخة والعجز والوفاة والتى تجد القاسم المشترك بينها فى أن تعرض العامل لأحداها يؤدى إلى عدم قدرة على الكسب والتى ترجع إلى عدم القدرة على العمل .

فيتيح هذا التأمين للعامل حين بلوغه سن التقاعد أو عند إصابته بعجز مستديم أو وفاة قبل بلوغ سن التقاعد أن يحصل على معاش شهرى بصرف له وللمستحقين من بعده متى توافرت الشروط التى يتطلبها القانون ، وإلا كان له الحق فى تعويض يدفع له مرة واحدة ، وهو ما يسمى بتعويض الدفعة الواحدة .

وتقتضى دراسة هذا النوع من أنواع التأمينات أن نعرض لحالات وشروط استحقاقه ، وحساب المعاش الذى يستحقه العامل عند تعرضه لخطر من المخاطر المذكورة ، وللمستحقين للمعاش بعد وفاة المؤمن عليه .

هذا وقد حرص المشرع من ناحية أخرى ، ومراعاة لظروف العجز أو الوفاة ، على منح العامل والمستحقين للمعاش من بعده بعض المزايا الإضافية التى تتمثل فى التعويض الإضافى والمنح ونفقات الجنازة .

ونعرض لهذه الموضوعات فى الفصول التالية .



## الفصل الأول

### حالات وشروط استحقاق المعاش

تناولت المادة ١٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بيان حالات استحقاق معاش الشيخوخة والعجز والوفاة وشروط الاستحقاق وذلك بالنص على أنه " يستحق المعاش في الحالات الآتية :

١ - إنتهاء خدمة المؤمن عليه لبلوغة سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعامل به أو لبلوغة سن الستين بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم المنصوص عليهم بالبندين (ب) ، (ج) من المادة (٢) وذلك متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهراً على الأقل .

٢. .... (١)

٣ - إنتهاء خدمة المؤمن عليه للوفاة أو العجز الكامل ، أو العجز الجزئي المستديم متى ثبت عدم وجود عمل آخر له لدى صاحب العمل وذلك أياً كانت مدة اشتراكه في التأمين .

ويثبت عدم وجود عمل آخر بقرار من لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع الوزراء المختصين ويكون من بين أعضائها ممثل عن التنظيم النقابي أو العاملين بحسب الأحوال وممثل عن الهيئة المختصة ، ويحدد القرار قواعد إجراءات عمل اللجنة .

---

(١) الفت الحالة الثانية بمقتضى المادة الخامسة القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ وكانت هذه الحالة تقضي باستحقاق المؤمن عليه للمعاش عند إنتهاء خدمته للفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو بسبب الفاء الوظيفة بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبندين (أ) من المادة (٢) وذلك متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٨٠ شهراً على الأقل.

ونصت المادة الخامسة من القانون ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ أن تلغى عبارة والفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو الفاء الوظيفة أينما وردت في قوانين التأمين الإجتماعي وزيادة المعاشات.

نصت المادة الثامنة من القانون ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ على أن يعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٤ .

ويستثنى من شرط عدم وجود عمل آخر الحالات التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

٤ - وفاة المؤمن عليه أو ثبوت عجزه عجزاً كاملاً خلال سنة من تاريخ انتهاء الخدمة وبشرط عدم تجاوز السن المنصوص عليها في البند (١) وعدم صرفة القيمة النقدية لتعويض الدفعة الواحدة ، وذلك أياً كانت مدة اشتراكه في التأمين .

٥ - إنتهاء خدمة المؤمن عليه لغير الأسباب المنصوص عليها في البنود (٣،٢،١) متى كانت لمدة اشتراكه في التأمين ٢٤٠ شهراً على الأقل .

٦ - وفاة المؤمن عليه أو ثبوت عجزه الكامل بعد انقضاء سنة من تاريخ إنتهاء خدمته أو بلوغه سن الستين بعد إنتهاء خدمته متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهراً على الأقل ولم يكن قد صرف القيمة النقدية لتعويض الدفعة الواحدة ، ويسوى المعاش في هذه الحالة على أساس مدة الاشتراك في التأمين .

ويشترط لاستحقاق المعاش في الحالتين المبينتين في البندين ٣ ، ٤ السابقين أن تكون للمؤمن عليه مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة ولا يسرى هذا الشرط في شأن الحالات الآتية :

(أ) المؤمن عليهم المنصرف عليهم في البند (أ) من المادة (٢) وكذلك المؤمن عليهم المنصوص عليهم في البند (ب) من ذات المادة الذين يخضعون للوائح توظيف صادرة بناء على قانون أو حددت أجورهم أو علاواتهم وترقياتهم بمقتضى إتفاقات جماعية أبرمت وفقاً لقانون العمل متى وافق وزير التأمينات على هذه اللوائح أو الاتفاقات بناء على عرض الهيئة المختصة .

(ب) انتقال المؤمن عليه من العاملين المنصوص عليهم في البند السابق



من هذه الفقرة للعمل بالقطاع الخاص وتوافرت في شأنه حالات  
الاستحقاق المنصوص عليها في البندين ٣ ، ٤ .

(ج) ثبوت عجز المؤمن عليه أو وقوع وفاة نتيجة إصابة عمل .

ويجوز تخفيض السن المنصوص عليها في الهند (١) بالنسبة للمؤمن  
عليهم من العاملين في الأعمال الصعبة أو الخطرة التي تحدد بقرار من رئيس  
مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير التأمينات . "

ونعرض لكل حالة من الحالات المذكورة بالمادة السالفة الذكر في مبحث  
مستقل .

## المبحث الأول

انتهاء خدمة المؤمن عليه ببلوغ سن التقاعد .

(معاش الشيخوخة)

يتضح من نص المادة ١٨-١ أن استحقاق معاش الشيخوخة يقتضى توافر  
شروط معينة هي انتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد وأن يكون العامل قد اشترك  
في التأمين لمدة معينة من ناحية أخرى .

أما عن شرط انتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد فيجب التفرقة في صدره  
بين العاملين في الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام<sup>(١)</sup> من جهة  
والعاملين بالقطاع الخاص من جهة أخرى .

فبالنسبة لعامل الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام فإنه يرجع  
في شأن تقاعدهم إلى القوانين التي تحكم علاقاتهم ، وهذه السن تتحدد كقاعدة  
عامة بستين سنة وتنتهى الخدمة ببلوغ هذه السن . غير أنه قد يرد استثناء على

---

(١) انظر حسام الدين الاخواني ، المرجع السابق ، ص ٩٧ . نبيل عبد اللطيف ، المرجع السابق .

ذلك بزيادة سن التقاعد إلى ما بعد ٦٠ سنة - ومن ذلك ما بقررة القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ الذي يحدد سن التقاعد بالنسبة للعلماء خريجي الأزهر ومن فى حكمهم إلى ٦٥ سنة - وقد يكون الاستثناء - بمد خدمة بعض العاملين بموجب قرار من السلطة المختصة وفقاً لما يقرره القانون ، مثال ذلك ما تقضى به المادة ٤٦ من قانون قطاع الأعمال العام بأنه يجوز عند الضرورة القصوى بقرار من رئيس مجلس الوزراء - مد خدمة أى من العاملين من شاغلي الوظائف القيادية أصحاب الخبرة الفنية النادرة بالشركة لمدة سنة قابلة للتجديد لمدة أقصاها سنتان.

ففى مثل هذه الحالات يبقى تأمين الشيخوخة سارياً وذلك وفقاً لما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى ، بحيث يمتد سن التقاعد بالنسبة لهؤلاء الأشخاص لما بعد الستين ، وعلى هذا فلا يستحق المعاش إلا بانتهاء الخدمة ببلوغ السن المحددة للتقاعد طبقاً للقانون المعامل به المؤمن عليه<sup>(١)</sup> .

أما بالنسبة للعاملين فى القطاع الخاص ومن هم فى حكم خدام المنازل فقد تحدد سن التقاعد بالنسبة لهم بستين سنة ، بحيث يقف مريان تأمين الشيخوخة ببلوغ هذه السن حتى ولو استمر المؤمن عليه بالعمل بعدها . فيستحق المؤمن عليه من هذه الفئة معاش الشيخوخة عند بلوغ هذا السن دون اشتراط إنتهاء خدمته ، بحيث يكون له الاستمرار فى العمل بعد سن الستين والجمع بالتالى بين معاش الشيخوخة وأجرة دون حدود<sup>(٢)</sup> .

هذا ويلاحظ أنه وفقاً لنص المادة ١٨ يجوز تخفيض سن التقاعد بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين فى الأعمال الصعبة أو الخطرة التي تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء - بناء على ما يعرضه وزير التأمينات ويجب أن يتضمن هذا القرار ما يأتى :

(١) حسام الدين الأهواى ، المرجع سالف الذكر ، ص ٩٨ .

(٢) أحمد شرقى المليجى ، المرجع السابق ، ص ٨٣٣ .

أ . تحديد السن المذكورة بالنسبة لكل من تلك الأعمال .

ب . رفع النسب التى يحسب على أساسها المعاش بالقدر الذى يعوض المؤمن عليه عن تخفيض السن .

ج . زيادة نسبة الاشتراكات لمواجهة الأعباء الناتجة عن المزايا التى تقدر للعاملين المشار اليهم وتحديد من سيتحمل هذه الزيادة .

واثبات سن المؤمن عليه يكون بشهادة البلاد أو مستخرج رسمى من سجلات المواليد أو حكم قضائى أو البطاقة الشخصية أو العائلية أو جواز سفر أو صورة فوتوغرافية من أيهما على أن تطابق هذه الصورة على الأصل والتوقيع بما يفيد المطابقة بمعرفة الموظف المختص .

على أنه بالنسبة للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام يعتمد بالنسبة لهم فى تقدير مستحقاتهم على السن الذى اعتد به صاحب العمل فى التعيين أو إنهااء الخدمة<sup>(١)</sup> .

ويشترط من ناحية أخرى لاستحقاق معاش الشيخوخة ، أن تبلغ مدة اشتراك المؤمن عليه فى هذا التأمين ١٢٠ شهراً (١٠ سنوات) على الأقل ، وكانت هذه المدة ٢٠ سنة فى ظل قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين (قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣) و قانون التأمينات الاجتماعية السابق (رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) وخفضت هذه المدة إلى ١٥ سنة بمقتضى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ثم صارت ١٠ سنوات بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل القانون الأخير .

وتخفيض المدة التى يستحق عنها المعاش يظهر بوضوح رغبة المشرع فى استفادة أكبر قدر ممكن من العاملين بهذا التأمين .

---

(١) قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ .

ووفقاً لنص المادة ٢١ من قانون التأمين الاجتماعى فانة يدخل فى حساب مدة الاشتراك المدد الآتية :

. المدة التى تبدأ من تاريخ الانتفاع بأحكام هذا القانون (رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥) أو من تاريخ الانتفاع بقوانين التأمين والمعاشات أو بقوانين التأمين الاجتماعى بحسب الأحوال، والمدد التى قررت تلك القوانين ضمها لمدد الاشتراك.

. المدد التى ضمت لمدة اشتراك المؤمن عليه فى التأمين بناء على طلبه .

. مدد البعثة العلمية الرسمية التى تلى التعلم الجامعى أو العالى الجائز حسابها ضمن مدة الخدمة أو التى روعيت فى تقدير الأجر .

وتيسيراً على المؤمن عليهم قضت المادة المشار إليها يجبر كسر الشهر شهراً فى مجموع حساب المدد المشار إليها ، كما يجبر كسر السنة سنة كاملة فى هذا المجموع إذا كان من شأن ذلك استحقاق المؤمن عليه معاشاً .

وإذا كان الاصل ، على ما أتضح لنا مما سبق ، إنه إذا بلغ العامل فى القطاع الخاص سن الستين أو انتهت خدمة العامل بالحكومة أو القطاع العام ، انتهى تبعاً لذلك اشتراكه فى تأمين الشيخوخة بحيث لا يجوز له الاستمرار فى التأمين أو تأجيل تسوية معاشه<sup>(١)</sup> ، فإذا لم تكن مدة التأمين فى ذلك الوقت قد بلغت عشر سنوات فلا يستحق معاش الشيخوخة ، وإنما تعويض الدفعة الواحدة ، فاستثناء من ذلك نصت المادة ١٦٣<sup>(٢)</sup> من قانون التأمين الاجتماعى على أنه " يكون للمؤمن عليه الحق فى الاستمرار فى العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد بلوغه سن الستين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق معاش الشيخوخة

---

(١) أحمد شوقى المليجى ، السابق ، ص ٨٣٤ .

(٢) مدعلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ثم بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدلت الفقرة الأولى منها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

وذلك إذا كانت مدة اشتراكه في التأمين مستبعداً منها المدة التي أدى المؤمن عليه تكلفتها بالكامل تعطية الحق في معاش ، وتكون تسوية المعاش في حالة توافر شروط استحقاقه على أساس مدة الاشتراك في التأمين ... \*

ومؤدى هذا النص أنه يكون للمؤمن عليه سواء من العاملين في الحكومة أو القطاع العام أو الخاص<sup>(١)</sup>، الحق في الاستمرار في العمل بقصد استكمال المدة المرجية لاستحقاق المعاش .

فالاستمرار في العمل يكون بقصد استكمال مدة الاشتراك المرجية لاستحقاق المعاش ، وليس بقصد تحسين المعاش أو زيادة قيمته<sup>(٢)</sup> .

ويقتصر نطاق تطبيق النص المذكور على العامل بعقد غير محدد المدة ولا يتعداه إلى العامل بعقد محدد المدة لأن هذا العقد ينتهي في أجل معين ولا يرتبط بسن التقاعد<sup>(٣)</sup> .

وقد أجاز نص المادة ٢/١٦٣ لصاحب العمل إنهااء خدمة المؤمن عليه في سن الستين أو بعدها على أن يؤدي إلى الهيئة التأمينية الاشتراكات المقررة على صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وفقاً لحكم المادة ١٧ عن عدد السنوات الكاملة الواجبة اضافتها لاستكمال المدة المرجية لاستحقاق المعاش ، وفي هذه الحالة يعفى المؤمن عليه من أداء الاشتراكات عن حصته في التأمين عن تلك السنوات .

وجدير بالذكر أنه لا يشترط لكي يحصل العامل على المعاش أن يظل بعد بلوغ سن الستين في خدمة نفس صاحب العمل، بل يحق له، استكمالاً للمدة

---

(١) حسام الدين الأهواني ، ص ٩٩ ، أحمد البرعى ، المرجع السابق ، ص ٢٥٣ .

(٢) نقض مدني ١٩٧٢/٥/١٣ مجموعه أحكام النقض ، ص ٢٣ ، ص ٩١١ .

(٣) نقض مدني ١٩٧٦/١/١ ، عصمت الهوارى ، قضاء النقض في منازعات العمل

والتأمينات الاجتماعية ، ج ٢ ص ٢٥ .

الموجبة لاستحقاق المعاش ، سواء الاستمرار فى عملة الأول ، أو الالتحاق بخدمة صاحب عمل آخر .

" فالعبرة بوجود علاقة عمل أو توظيف خاضعة للقانون ، فذلك وحدة يؤدى لاستمرار الاشتراك فى التأمين " (١) .

## المبحث الثانى

### انتهاء خدمة المؤمن عليه للوفاة أو العجز

وفقاً لنص المادة ٣/١٨ يستحق المعاش فى حالة " إنهاء خدمة المؤمن عليه للوفاة والعجز الكامل أو العجز الجزئى المستديم متى ثبت عدم وجود عمل آخر له لدى صاحب العمل وذلك أياً كانت مدة اشتراكه التأمين ... "

ويتبين من ذلك أن المؤمن عليه يستحق المعاش فى حالة الوفاة أو العجز الكامل أو العجز الجزئى متى توافرت الشروط التى يتطلبها المشرع .

### - الوفاة

والموت وفقاً للتعريف الحديث هو توقف خلايا المخ عن العمل بفض النظر عن وضع خلايا القلب ، ويوقع الوفاة بهذا المعنى يستحق المؤمن عليه معاش الوفاة ، وذلك بصرف النظر عن سبب الوفاة .

وفيما يتعلق بمدة الاشتراك فى التأمين الموجبة لاستحقاق هذا المعاش فهى بالنسبة لعمال القطاع الخاص ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة ، وقد قصد المشرع من وراء اشتراط هذه المدة .. الحيلولة دون إساعة استغلال المزايا التأمينية التى قررها المشرع .

أما بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام فلا يشترط الاشتراك لمدة

---

(١) أحمد البرعى ، المرجع سالف الذكر ، ص ٢٥٣ .

معينة . كما لا يشترط الاشتراك لمدة معينة بالنسبة للعمال الذين يخضعون للوائح توظيف صادرة بناءً على قانون أو حددت أجورهم وعلاواتهم وترقياتهم بمقتضى اتفاقات جماعية أبرمت وفقاً لقانون العمل متى وافق وزير التأمينات على هذه اللوائح أو الاتفاقيات بناءً على عرض الهيئة المختصة ، ويسرى نفس الحكم بالنسبة لمن ينتقلون من مثل هذه الأنظمة للعمل بالقطاع الخاص وتوافرت بشأنهم شروط استحقاق معاش الوفاة ، كذلك الأمر بالنسبة لمن ثبت أن وفاته كانت نتجة إصابة عما<sup>(١)</sup> .

### — حالة المفقود

المفقود هو من لا تعرف حياته من مائة ، ولا يعتبر المفقود ميتاً إلا بصدر حكم قضائي بالموت الحكمي وهو لا يصدر إلا بعد مرور مدة زمنية معينة ، والواقع أن أعمال هذا الحكم في مجال التأمين الاجتماعي يؤدي إلى إلحاق ضرر مؤكد ، بالمستحقين للمعاش لذلك حرص المشرع على الأخذ بأحكام خاصة في هذا المجال تيسر صرف المعاش والتعويضات بالنسبة للمستحقين للمعاش في حالة فقد المؤمن عليه .

وفقاً لنص المادة ١٢٤ فانه في حالة فقد المؤمن عليه أو صاحب المعاش بصرف للمستحقين عنة اعانة شهرية تعادل ما يستحقونه عنة من معاش بافتراض وفاته وذلك اعتباراً من أول الشهر الذي فقد فيه إلى أن يظهر أو تثبت وفاته حقيقة أو حكماً وذلك بموجب حكم قضائي أو قرار من السلطة المختصة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) المادة ١٨ الفقرة الثانية مستبدله بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

(٢) برأى في شأن أحكام المفقود القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٢ ، بتعديل أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، ويصفه خاصه المادة الثانية والتي عدلتها المادة ٢٢ من القانون الأخير ويجري نص المادة بعد التعديل على النحو الآتي : " بحكم موت المفقود الذي يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنوات من تاريخ فقدته ويعتبر المفقود ميتاً بعد مضي سنة من تاريخ فقدته في حاله ما إذا ثبت أنه كان على ظهر سفينة غرقت ، أو كان في طائرة سقطت ، أو كان من أفراد القوات المسلحة وقعد أثناء العمليات الحربية ، ويصدر رئيس مجلس الوزراء أو وزير الدفاع بحسب الأحوال ، وبعد التحري وأستظهار القرائن التي يغلب معها =/ =

وطبقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة ١٢٤ فأنه " بعد فوات أربع سنوات من تاريخ الفقد أو ثبوت الوفاة حقيقة أو حكماً يعتبر تاريخ الفقد هو تاريخ إنتهاء الخدمة وذلك فى تقدير جميع الحقوق المعاشية وتؤدى وفقاً للأمر :

أ - يستمر صرف الاعانة الشهرية ولكن باعتبارها معاشاً دائماً .

ب - بصرف مبلغ التعويض الإضافى للورثة الشرعيين الموجودين فى تاريخ فوات أربع سنوات على تاريخ الفقد أو فى تاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو المحكمة إلا إذا كان المؤمن عليه قد حدد مستفيدين آخرين قبل فقده فيصرف إليهم .

ج - تصرف منحة الوفاة للمستحقين المنصوص عليهم بالمادة ١٢١ الموجودين على قيد الحياة فى تاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو المحكمة .

أما فى حالة ظهور المفقود حياً فيعتبر صحيحاً ما صرف من إعانة أو معاش إلى المستحقين عن المؤمن عليه وذلك إذا ثبت من تحقيق السلطات المختصة أن الفقد كان لسبب خارج عن إرادته كفقده الذاكرة أو الجنون أو الأسر أو غير ذلك من الحالات التي لا يستطيع فيها المفقود إخطار صاحب العمل أو أسرته بمكانة .

وفى غير الحالات المذكورة يعتبر ما صرف من إعانة أو معاش ديناً على المؤمن عليه يتعين على الهيئة المختصة اقتضاؤه منه وفقاً للإجراءات المخولة لها قانوناً دون إخلال بمسائلة جنائياً إذا كان لذلك مقتضى <sup>(١)</sup> .

---

=/الهلاك ، قرار بأسماء المفقودين الذين اعتبروا أمواتاً فى حكم الفقرة السابقة وتقوم هذا القرار مقام الحكم بموت المفقود .

وفى الأحوال الأخرى يفرض تحديد المدة التي يحكم بموت المفقود بعدها إلى القاضى على ألا تقل عن أربع سنوات ، وذلك بعد التحرى عنه بجميع الطرق الممكنة الوصلة إلى معرفة أن كان المفقود حياً أو ميتاً .

(١) المادة ٢٧ من قرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ .



## العجز

تعرف المادة ٥/ح من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ العجز المستديم بأنه " كل عجز يؤدي بصفة مستديمة إلى فقدان المؤمن عليه لقدرة على العمل كلياً أو جزئياً فى مهنة الأصلية أو قدرته على الكسب بوجه عام، وحالات الأمراض العقلية ، وكذلك الأمراض المزمنة والمستعصية التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة <sup>(١)</sup> .

ويتضح من هذا النص أخذ المشرع بمعيار شخصي فى تعريفه للعجز " فعدم القدرة على مزاولة أى عمل يكون بالنظر إلى ظروف الشخص نفسه ... فالعبرة بقدرة الشخص على القيام بأعباء مهنة الأصلية ، ولا ينفى توافر العجز أن يكون الشخص قادراً على الكسب بوجه عام ، فمن لا يقدر على القيام بأعباء مهنة الأصلية يعتبر عاجزاً مستديماً حتى ولو كان قادراً على الكسب بوجه عام ، كما يعتبر عاجزاً من باب أولى من لا يقدر على الكسب بوجه عام " <sup>(٢)</sup> .

فالشخص يعتبر عاجزاً عن العمل عاجزاً كاملاً إذا فقد قدرته على العمل كلياً فى مهنته الأصلية حتى ولو كان قادراً على الكسب بوجه عام ، كما يعتبر أيضاً عاجزاً مستديماً من لا يقدر على الكسب بوجه عام <sup>(٣)</sup> .

ويقصد بالعجز الجزئى فقدان القدرة جزئياً على العمل أو على الكسب بوجه عام <sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر قرار وزير التأمينات رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ والقرار رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن تحديد الأمراض المزمنة والمستعصية وقرار وزير الصحة رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٤ .

(٢) حسام الدين الأهواى ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

(٣) أحمد حسن البرعى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

(٤) أحمد حسن البرعى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .

ووفقاً لنص المادة ٥/ى يقصد بالعاجز عن الكسب كل شخص مصاب بعجز يحول كلية بينه وبين العمل أو ينقض قدرته على العمل بواقع ٥٠ ٪ على الأقل ويشترط أن يكون هذا العجز ناشئاً بالميلاد أو نتيجة حادث أو مرض يصاب به الشخص قبل سن الستين . "

والأصل أن العامل يستحق المعاش فى حالات العجز لأن خدمة قد انتهت لهذا السبب ، ولهذا يشترط أن يكون صاحب العمل قد أنهى خدمة العامل . غير أنه فى حالة العجز الجزئى المستديم فقد تطلب المشرع ليكون هذا العجز منهياً لخدمة المؤمن عليه ثبوت عدم وجود عمل آخر له لدى صاحب العمل وذلك أياً كانت مدة اشتراكه فى التأمين . ووفقاً لنص المادة ٣/١٨ فثبوت عدم وجود عمل أخرى فى هذه الحالة يكون بقرار من لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع الوزراء المختصين <sup>(١)</sup> ، ويكون من بين أعضائها ممثل عن التنظيم النقابى ، أو العاملين بحسب الأحوال وممثل عن الهيئة المختصة ، ويحدد القرار قواعد وإجراءات عمل اللجنة .

وبالإضافة إلى شرط انتهاء الخدمة بسبب العجز ، فانه يشترط لاستحقاق المعاش أن تكون للمؤمن عليه مدة اشتراك فى التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر منقطعة إذا كان من العاملين بالقطاع الخاص ، ويستثنى من هذا الشرط فئات العاملين المنصوص عليهم بالفقرة الثانية من المادة ١٨ والسابق تناولها بصدد حالة الوفاة ، فنحيل إلى ما سبق ذكره فى هذا الصدد ، ونشير هنا فقط إلى أن الاستثناء من شرط المدة يمتد ليشمل من ثبت أن عجزه كان نتيجة إصابة عمل .

---

(١) انظر فى هذا الشأن قرار وزير التأمينات رقم ١٢٨ والمعدل بالقرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٤ والقرار رقم ١٦ لسنة ١٩٨٩ .

## المبحث الثالث

### الوفاء أو العجز الكامل خلال سنة من تاريخ انتهاء الخدمة

تنص المادة ١٨ / ٤ على استحقاق المعاش في حالة " وفاة المؤمن عليه أو ثبوت عجزه عجزاً كاملاً خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمته وشرط عدم تجاوزه السن المنصوص عليها في البند (١) وعدم صرفه القيمة النقدية لتعويض الدفعة الواحدة ، وذلك أيها كانت مدة اشتراكه في التأمين "

حرصاً من المشرع على استفادة أكبر قدر ممكن من المؤمن عليهم أو المستحقين من بعدة من المعاشات فقد رأى المشرع ألا يكتفى بحكم الحالة السابقة (انتهاء الخدمة بالوفاء أو العجز) لاستحقاق المعاش . فقد تحدث الوفاة أو العجز خلال فترة وجيزة من انتهاء الخدمة ، ويكون المؤمن عليه غير مستحق المعاش مما يترتب عليه إلحاق الضرر به والمستحقين للمعاش من بعده ، لذا فقد سمح المشرع بالحصول على المعاش بسبب الوفاة أو العجز الكامل بالرغم من إنتهاء الخدمة لسبب آخر قبل الوفاة أو العجز دون استحقاق المؤمن عليه للمعاش.

ويشترط لحصول المؤمن عليه - أو المستحقين من بعده - على المعاش توافر الشروط الآتية :

١ - حدوث الوفاة أو العجز الكامل . فلا يكفي للحصول على المعاش في هذه الحالة أن يكون العجز جزئياً ، ذلك لأن العجز الجزئي المستديم لا يؤدي إلى انتهاء خدمة المؤمن عليه إلا إذا لم يكن لدى صاحب العمل عمل آخر يؤديه من تعرض له " والفرض في الحالة الواردة في المادة ٤/١٨ أن الخدمة قد انتهت فعلاً قبل تحقق العجز وهو مالا يكون مؤكداً إلا بصدد العجز الكامل . كما أن المشرع يضع استثناء . ومن ثم لا يتوسع فيه لأن العاجز عجزاً جزئياً ما زالت أمامه فرص العمل المناسب وهو لم يحرم من الحماية إذ أنه يستحق تعويض الدفعة الواحدة<sup>(١)</sup> .

(١) حسام الدين الأهواني ، المرجع سالف الذكر ، ص ١٠٨ .

٢ . حدوث الوفاة أو العجز الكامل خلال سنة من تاريخ انتهاء الخدمة وبشرط ألا يكون المؤمن عليه قد تجاوز سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعامل به أو سن الستين بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص .

٣ . انتهاء مدة خدمة المؤمن عليه دون استحقاق لمعاش ، بل يكون من حقه الحصول على تعويض الدفعة الواحدة .

٤ . ألا يكون المؤمن عليه قد صرف تعويض الدفعة الواحدة . والعبرة في ذلك بالصرف الفعلي للقبضة النقدية لهذا التعويض . فقيام المؤمن عليه بصرف القبضة النقدية للتعويض يعنى أن وضعة التأمين قد استقر وأنهت علاقته بالهيئة التأمينية . أما إذا كان التعويض لم يصرف بعد ، فإن العلاقة التأمينية تظل قائمة بما يسمح بترتيب الحقوق الناشئة عنها وفقاً لأحكام القانون الذى يحكم هذه العلاقة ، أى قانون التأمين الاجتماعى .

ويشترط وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١٨ لاستحقاق المعاش فى هذه الحالة أن تكون للمؤمن عليه مدة اشتراك فى التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة ويستثنى من ذلك الحالات التى أوردتها الفقرة المذكورة والسابق عرضها .

## المبحث الرابع

### الوفاة أو العجز الكامل بعد سنة من تاريخ انتهاء الخدمة

تأكيداً لرغبة المشرع فى مد نطاق الحماية الاجتماعية وتقرير معاش لأكبر عدد ممكن من المؤمن عليهم ، أو المستحقين من بعده ، فقد استحدثت البند ٦ بالمادة ١٨ بمقتضى القانون رقم ١٩٨٠/٩٣ والتى تقر بموجبها استحقاق المعاش فى حالة وفاة المؤمن عليه أو ثبوت عجزه الكامل بعد سنة من تاريخ انتهاء

خدمة أو بلوغه سن الستين بعد انتهاء خدمته . متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهراً على الأقل ولم يكن قد صرف القيمة النقدية لتعويض الدفعة الواحدة ويسوى المعاش في هذه الحالة على أساس مدة الاشتراك في التأمين .

ويتضح من نص المادة ١٨/٩ أنه يشترط لاستحقاق المعاش توافر الشروط الآتية :

١ - انتهاء خدمة المؤمن عليه دون استحقاق معاش ، كأن يكون قد استقال قبل سن التقاعد ، لأنه إذا انتهت خدمته ببلوغ سن التقاعد وكان مشتركات التأمين لمدة ١٢٠ شهراً استحق معاش الشيخوخة وفقاً لنص المادة ١٨/٩ .

٢ : ألا يكون المؤمن عليه قد صرف القيمة النقدية لتعويض الدفعة الواحدة .

٣ - وفاة المؤمن عليه أو عجزاً كاملاً بعد انقضاء سنة من تاريخ انتهاء الخدمة أو من تاريخ بلوغ سن التقاعد .

٤ - أن تكون مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين عند انتهاء خدمته ١٢٠ شهراً على الأقل .

ويسوى المعاش في هذه الحالة على أساس مدة الاشتراك أي ١٢٠ شهراً .

### المبحث الخامس

#### إنهاء الخدمة المبكر<sup>(١)</sup>

وردت هذه الحالة من حالات استحقاق المعاش في المادة ١٨/٥ والتي تقضي باستحقاق المعاش عند "إنهاء خدمة المؤمن عليه بغير الأسباب المنصوص عليها في البنود (١، ٢، ٣) متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ٢٤٠ شهراً على الأقل " .

---

(١) محمد منصور، المرجع السابق، ص ١٤٢

وفهم من ذلك أن هذه الحالة تواجه فرض انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب غير بلوغ سن التقاعد ، (أو الفصل بقرار جمهوري أو إلغاء الوظيفة)<sup>(١)</sup> أو الوفاة أو العجز الكامل أو العجز الجزئي المستديم ، وبناء على ذلك فلا يبقى متصوراً كسبب لإنهاء خدمة العامل سوى الاستقالة من العمل أو الفصل التأديبي .

ويشترط لاستحقاق المعاش في هذه الحالة ، بالإضافة إلى انتهاء خدمة المؤمن عليه ، أن تكون مدة الاشتراك في التأمين ٢٤٠ شهراً (٢٠ سنة) على الأقل . لذا من المتصور حصول المؤمن على المعاش في سن مبكرة ، ٢٨ سنة ، إذا ما كان قد اشترك في التأمين منذ سن ١٨ سنة .

هذا ويلاحظ أن المعاش المستحق عن الأجر الأساسي في هذه الحالة يخفض بنسبة تقدر تبعاً لسن المؤمن عليه في تاريخ استحقاق الصرف ووفقاً للجدول رقم (٨) المرافق للقانون<sup>(٢)</sup> . ويخفض المعاش المستحق عن الأجر المتغير بنسبة ٥٪ عن كل سنة من السنوات المتبقية من تاريخ استحقاق الصرف وحتى تاريخ بلوغ المؤمن عليه سن الستين مع مراعاة جبر كسر السنة في هذه المدة إلى سنة كاملة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) برامي إلغاء الحالة الثانية من المادة ١٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بمقتضى القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ .

(٢) انظر الجدول المرفق ، نهاية الباب الأول .

(٣) المادة ٢٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٧ .

## الفصل الثاني

### حساب المعاش

تنص المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعى على أنه "يسوى المعاش بواقع جزء من خمسة وأربعين جزءاً من الأجر المنصوص عليه فى المادة السابقة عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك فى التأمين ، ويربط المعاش بحد أقصى مقداره ٨٠٪ من الأجر المشار اليه فى الفقرة السابقة "

وتبين هذه المادة العناصر التى تدخل فى حساب المعاش المستحق للمؤمن عليه وكذلك الكيفية التى يحسب بها المعاش .

ف عناصر حساب المعاش هى الأجر ومدة الاشتراك وفقاً لما حدده القانون ، مضروباً فى رقم معين  $\left( \frac{1}{45} \right)$  بحيث يستحق العامل معاشاً يساوى ٨٠٪ من أجره.

ونتناول فيما يلى بيان عناصر حساب المعاش ثم كيفية حساب المعاش .

### المبحث الأول

#### عناصر حساب المعاش

نتناول فيما يلى بيان عناصر الأجر الذى يحسب على أساسه المعاش ثم مدة الاشتراك .

### المطلب الأول

#### الأجر

سبق لنا بيان المقصود بالأجر فى قانون التأمين الاجتماعى وبيان عناصر أجر الاشتراك سواء فى ذلك الأجر الأساسى أو الأجر المتغير . ويلاحظ أنه

بالنسبة لحساب المعاش يؤخذ فى الاعتبار متوسط الأجر عن مدد معينة تختلف فى حالة متوسط الأجر الأساسى عنه فى حالة الأجر المتغير <sup>(١)</sup> .

وفى هذا الشأن ووفقاً لنص المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعى <sup>(٢)</sup> وفيما يتعلق بالأجر الأساسى يسوى معاش الشيخوخة على أساس المتوسط الشهرى لأجور المؤمن عليه التى أدت على أساسها الاشتراكات خلال السنتين الأخيرتين من مدة اشتراكه فى التأمين وخلال مدة اشتراكه فى التأمين أن قلت عن ذلك .

وبالنسبة لمعاش العجز والوفاء فإنه يسوى على أساس المتوسط الشهرى للأجور التى أدت على أساسها الاشتراكات خلال السنة الأخيرة من مدة الاشتراك فى التأمين أو مدة الاشتراك فى التأمين إن قلت عن ذلك .

ويجب فى هذا الصدد مراعاة ما تقضى به المادة ٣/٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ من ادخال قيمة العلاوة الخاصة التى يتم إضافتها فى أجر تسوية معاش الأجر الأساسى وذلك بحد أقصى يساوى قيمة العلاوة منسوبة إلى الأجر .

أما عن معاش الأجر المتغير فيسوى على أساس المتوسط الشهرى للأجور التى أدت على أساسها الاشتراكات خلال مدة الاشتراك عن هذا الأجر .

ويراعى فى حساب المتوسط الشهرى للأجور ما يأتى :

- يعتبر الشهر الذى انتهت فيه الخدمة شهراً كاملاً .

- إذا تخللت فترة متوسط حساب المعاش عن الأجر الأساسى مدد لم يحصل فيها المؤمن عليه على أجره عنها كله أو بعضه حسب المتوسط على أساس كامل الأجر

---

(١) مع ملاحظة أن معاش الأجر المتغير لا يستحق إلا إذا توافرت فى شأنه احدى حالات استحقاق معاش الأجر الأساسى .

(٢) مادة معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .



• الأجر الذي سوى

٤ / ١ نصف

• يزداد المتوسط الذي يحسب على أساسه معاش الأجر المتغير بواقع ٢٪  
عن كل سنة كاملة من سنوات مدة الاشتراك الفعلية عن هذا الأجر بشرط ألا  
يزيد المتوسط بعد اضافة هذه الزيادة على الحد الأقصى لأجر الاشتراك المتغير .

• بالنسبة إلى المؤمن عليهم من تنتهي مدة اشتراكهم في التأمين وكانوا  
في هذا التاريخ من العاملين بالقطاع الخاص يراعى عدم تجاوز متوسط الأجر  
الأساسي الذي يربط على أساسه المعاش ١٤٠٪ من متوسط الأجور عن الخمس  
سنوات السابقة على مدة المتوسط ، وإذا قلت المدة السابقة عن خمس سنوات  
يراعى عدم تجاوز المتوسط الذي يربط على أساسه المعاش متوسط السنوات  
السابقة مضافاً إليه ٨٪ عن كل سنة ، ولا يسري هذا الحكم على المؤمن عليهم  
بجهات خاضعة للوائح توظف صادرة بناء على قانون أو حددت أجورهم علاوتهم  
وترقياتهم بمقتضى اتفاقات جماعية أبرمت وفقاً لقانون العمل متى وافق وزير  
التأمينات عليها . كما لا يسرى في حالات طلب صرف المعاش للعجز أو الوفاة  
(مادة ١٩/٤) .

## المطلب الثاني

### المدة

تعتبر مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين العنصر الثاني من عناصر  
حساب المعاش .

وتنقسم المدة التي يحتسب على أساسها المعاش إلى مدد أصلية تعتبر  
المدة الفعلية لاشتراك المؤمن عليه في التأمين والتي تبدأ مع بداية الخدمة  
وتنتهي بانتهائها <sup>(١)</sup> . ويضيف المشرع إلى هذه المدد مدد أفتراضية أخرى لا  
ترتبط بالخدمة الفعلية ، كما يسمح المشرع للمؤمن عليه بطلب ضم بعض المدد  
بمقابل ، وذلك من أجل توسيع حقوقه التأمينية . وتجدر الإشارة بصدد الحديث  
عن مدة الاشتراك ببيان معاملة المشرع لمدة الاشتراك الزائدة عن ٣٦ سنة .

(١) حسام الدين الأهواني ، المرجع السابق ، ص ١٧٣

## مدد الاشتراك الفعلية

ويدخل ضمن هذه المدد وفقاً لنص المادة ٢١ من قانون التأمين الاجتماعى  
المدد الآتية :

• المدد التى تبدأ من تاريخ الانتفاع بأحكام هذا القانون (أى اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١) أو من تاريخ بدء الانتفاع بقانون التأمين والمعاشات أو بقوانين التأمينات الاجتماعية بحسب جهة عمل المؤمن عليه ( الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص ) .

ويحتسب أيضاً ضمن مدة الاشتراك المدد التى قررت القوانين المشار إليها حسابها ضمن مدة الاشتراك .

• مدد البعثة العلمية الرسمية التى تلى التعليم الجامعى أو العالى الجائز حسابها ضمن مدة الخدمة أو التى روعيت فى تقدير الأجر .

ويحتسب أيضاً ضمن المدد الأصلية التى تدخل فى حساب المعاش المدد التى تضمنتها المادة ١٢٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقد سبق بيان أحكام هذه المدد فنحيل إلى ما سبق قوله فى شأنها.

## - مدد الاشتراك الافتراضية

• وفقاً لنص المادة ٢٢ من قانون التأمين الاجتماعى تضاف مدة افتراضية لمدة الاشتراك فى التأمين قدرها ثلاث سنوات وذلك فى حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه للوقاة أو العجز الكامل أو العجز الجزئى المستديم متى ثبت عدم وجود عمل آخر له لدى صاحب العمل ، وأياً كانت مدة اشتراكه فى التأمين ، وحالة وفاة المؤمن عليه أو ثبوت عجزه عجزاً كاملاً خلال سنة من تاريخ انتهاء الخدمة .

ويشترط لاضافة هذه المدة ألا تزيد على المدة الباقية لبلوغ المؤمن عليه من التقاعد .

وإذا كان المعاش يقل بعد اضافة هذه المدة عن ٥٠٪ من الأجر الذى سوى على أساسه رفع إلى هذا القدر ، ويزاد المعاش فى هذه الحالات بما يساوى نصف الفرق بينه وبين الحد الأقصى المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٢٠ . وهو ما يقدر بمواقع ٨٠٪ ويقتضى ذلك أن يحتسب المعاش بمواقع ٦٥٪ فى الحالات المذكورة .

وتسرى الاحكام السابقة كذلك فى حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب آخر غير التقاعد والعجز والوفاة . فيجوز للمؤمن عليه أو المستحقين عنه ، إذا حدثت الوفاة أو العجز خلال سنة من تاريخ انتهاء الخدمة ، الاستفادة من ضم المدة المشار إليها لرفع المعاش إلى نصف الأجر الذى سوى عليه وزيادته بما يساوى نصف الفرق بينه وبين الحد الأقصى وهو ٨٠٪ من متوسط الأجر الشهرى .

ويشترط ألا يكون المؤمن عليه قد بلغ سن التقاعد أو سن الستين ، بحسب الأحوال ، فى تاريخ وقوع الوفاة أو بثبوت العجز ، وألا يكون قد صرف المعاش قبل ثبوت العجز أو وقوع الوفاة (المادة ٢٢/٢) .

### - مدد الاشتراك المضافة بناء علي طلب المؤمن عليه

أجاز المشرع للمؤمن عليه شراء بعض المدد لضمها إلى مدة اشتراكه فى التأمين لكى تحتسب ضمن المدة التى تؤخذ فى الاعتبار عند حساب المعاش المستحق .

وهدف المشرع من وراء ذلك هو إتاحة الفرصة للمؤمن عليه لتحسين حقوقه التأمينية سواء باستحقاق المعاش زيادته ، فالمدد المشتراه تكون بحسب الأصل غير محسوبة فى الاشتراك ، ولكنها تحسب إذا طلب المؤمن عليه ذلك مقابل أداء تكلفتها<sup>(١)</sup>

فطبقاً لنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥<sup>(٢)</sup> يجوز للمؤمن

(١) انظر ، سام الدين الأدهانى ، المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

(٢) مادة معدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

عليه أن يطلب حساب أى عدد من السنوات الكاملة التى قضاها فى أى عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن مدة اشتراكه فى التأمين مقابل أداء بحسب وفقاً للجدول رقم (٤) المرافق للقانون<sup>(١)</sup> ويشترط فى المدة المطلوب حسابها ضمن مدة الاشتراك عن الأجر المتغير ألا يزيد مجموع مدد الاشتراك عن هذا الأجر على مدد الاشتراك عن الأجر الأساسى .

ويتضح من هذا النص أنه يشترط فى السنوات التى يطلب المؤمن عليه احتسابها أن تكون سنوات كاملة ، بمعنى أنه لا يجوز طلب احتساب كسور السنة ، وأن تكون السنوات التى يطلب المؤمن عليه ضمها لمدة اشتراكه فى التأمين قد قضيت فى أى عمل أو نشاط بعد سن العشرين .

ويسرى ما سبق على المدد المطلوب حسابها ضمن مدة الاشتراك عن الأجر الأساسى وعن الأجر المتغير ، ويراعى بالنسبة للأجر الأخير أنه إذا أراد المؤمن عليه شراء مدة عن الأجر المتغير فيجب ألا يزيد مجموع مدة الاشتراك عن هذا الأجر عن مدة الاشتراك عن الأجر الأساسى .

هذا ويتم أداء المبالغ المستحقة على المؤمن عليه إما دفعة واحدة خلال سنة وإما على أقساط وفقاً للجدول رقم ٦ امرفاق للقانون<sup>(٢)</sup> ، ويوقف اقتطاع الأقساط فى حالة الوفاة أو استحقاق المعاش فى حالة استياء الخدمة بسبب العجز ، كما يجوز للمؤمن عليه أداء المبالغ المستحقة عن طريق الاستبدال<sup>(٣)</sup> وذلك متى كانت المدة المطلوب حسابها بالإضافة إلى مدة اشتراكه فى التأمين تعطى الحق فى المعاش<sup>(٤)</sup> .

ويوقف سداد الأقساط المستحقة على المؤمن عليه فى جميع الحالات التى لا يستحق عنها أجراً أو تعويضاً عن الأجر .

---

(١) انظر الجدول ، نهاية الباب الأول .

(٢) انظر الجدول ، نهاية الباب الأول .

(٣) وفقاً لما ورد بالجدول رقم ٧ المرافق للقانون ، انظر الجدول نهاية الباب .

(٤) انظر المواد ٤٩ و ٤٤ من القانون .

ويستأنف السداد فور استحقاق الأجر وتزداد مدة التقسيط بقدر المدة التي أوقف فيها سداد أقساط (١).

والأصل أن حساب المعاش - كما سترى فيما بعد - يتم بالنسبة لمدة الاشتراك بمعدل  $\frac{1}{45}$  من متوسط الأجر، غير أن المشرع أجاز ضم بعض المنصوص عليها في المادة ٣٢ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ التي لم يدفع عنها المؤمن عليه اشتراك إلى مدة الاشتراك في التأمين وأوجب حسابها بمعدل آخر هو  $\frac{1}{75}$  إلا أنه أجاز للمؤمن عليه بالنسبة لهذه المدد أن يطلب حسابها وفقاً للنسبة الأصلية  $\left(\frac{1}{45}\right)$  مقابل أداء مبلغ يقدر وفقاً لما هو منصوص عليه بالجدول رقم ٤ المرافق للقانون ، والمدد التي تضمنتها المادة ٣٢ هي الآتية :

١ - المدد السابقة على تاريخ بدء الانتفاع بقوانين التأمين والمعاشات أو التأمينات الاجتماعية التي قضت تلك القوانين بحسابها ضمن مدة الاشتراك في التأمين .

٢ - المدد التي قضيت بأحدي الوظائف الدائمة أو المؤقتة أو على درجات شخصية أو بالسومية أو بمكافأة أو بمربوط ثابت أو خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المدرجة في الموازن العامة للدولة أو في الموازنات التي كانت ملحقة بها أو في الجامعات أو المجالس الأخرى أو المعاهد الدينية أو وزارة الأوقاف أو المجالس البلدية أو مجالس المديرية أو إدارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية ، وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم الأتى بيانهم :

أ - المؤمن عليهم الذين انتهت خدمتهم بهذه الوظائف قبل الانتفاع بقانون التأمين والمعاشات رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ، أو بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين أو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعمالها المدنيين بحسب الأحوال ، وإذا كان المؤمن عليه قد

(١) الفقرة السادسة من المادة ١٤٤ .

صرف عنها مكافأة فيتمتعين عليه ردها دفعة واحدة نقداً مضافاً إليها مبلغ إضافي بواقع ٤,٥ ٪ سنوياً من تاريخ الصرف حتى تاريخ الأداء . وتلتزم الخزنة العامة بقيمة الحقوق الناجمة عن حساب هذه المدد

ب - المؤمن عليهم الذين انتهت خدمتهم بهذه الوظائف في ظل العمل بالقوانين المشار إليها بالبند (أ) وردت لهم اشتراكات التأمين والمعاشات عن هذه المدد .

ويشترط لحساب هذه المدد أن يكون المؤمن عليه قد أعيد للخدمة بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأي منها أو غيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام أو المؤسسات الصحفية وأن يقدم المؤمن عليه طلباً لحسابها .

٣ - مدد الاعارة الخارجية والاجازات الاستثنائية والاجازات الدراسية بدون أجر التي قضيت قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، وذلك بالنسبة لمن كانوا معاملين بقوانين التأمين والمعاشات السابقة .

٤ - المدد التي قضاهما المؤمن عليه الأجنبي باحدي الوظائف التي كانت تخضع لقوانين التأمين والمعاشات السابقة ولم يكن معاملاً خلالها بهذه القوانين

- مدة الاشتراك الزائدة علي ست وثلاثين سنة

تنص المادة ٢٦ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عن أنه " إذا زادت مدة الاشتراك على ست وثلاثين سنة أو القدر المطلوب لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش الذي يتحمل به الصندوق أيهما أكبر أستحق المؤمن عليه تعويضاً من دفعة واحدة يقدر بواقع ١٥ ٪ من الأجر السنوي عن كل سنة من السنوات الزائدة .. "

فالمشرع يضع بهذا النص حد أقصى بالنسبة للمدة التي تؤخذ في الاعتبار عند حساب المعاش يسرى بالنسبة لجميع المشتركين في التأمين وهو مدة ٣٦ سنة<sup>(١)</sup> فببلوغ هذه المدة يصل المعاش إلى الحد الأقصى الذي حدده المشرع وهو

(١) حسام الدين الأهواني . المرجع السابق ، ص ١٣١

٨/ من متوسط الأجر الشهري<sup>(١)</sup> فمتى تجاوزت المدة هذا الحد قرر المشرع عدم حساب المدة الزائدة في المعاش

وإذا كان المؤمن عليه لن يعيد من المدة الزائدة فقد قرر المشرع مقابلاً لهذه المدة تعويضاً من دفعه واحدة - يقدر بـ ١٥٪ من الأجر السنوى عن كل سنة زائدة - ويقصد بالأجر السنوى المتوسط الشهري للأجر الذى سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين مضروباً فى ١٢<sup>(٢)</sup> وأوضحت المادة ٢٦ سالفه الذكر

أنه عند حساب المدة المستحق عنها هذا التعويض تستبعد من مدة الاشتراك فى التأمين المدد الآتية :

١ - المدة المنصوص عليها بالمادة ٢٢ الخاصة بضم مدد ثلاث سنوات فى حالتى العجز والوفاة

٢ - المدد التى حسبت وفقاً للمادة ٣٤ الخاصة بالمدد التى ضمت بناء على طلب المؤمن عليه

٣ - المدد التى تقضى القوانين والقرارات بإضافتها لمدة الاشتراك فى التأمين وذلك ما لم تنص القوانين على استحقاق هذا التعويض عن هذه المدد.

## المبحث الثاني

### كيفية حساب المعاش

أوضحت المادة ٢٠ الكيفية التى يتم بها حساب المعاش بالنص على أنه " يسوى المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءاً من الأجر المنصوص عليه فى المادة السابقة عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك فى التأمين -

---

(١) مع مراعاة الاستثنائات المقررة قانوناً

(٢) لا تسري أحكام المادة ٢٦ بشأن الحقن المستحقة عن الأجر المتغير إذا ما زادت مدة الاشتراك فى التأمين عن هذا الأجر على ٣٦ سنة. انظر المادة ١٢-٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤

ويربط المعاش بعد أقصى مقداره ٨٠ ٪ من الأجر المشار إليه في الفقرة السابقة . . .

وقد سبق لنا بيان الأجر الذي يدخل في حساب المعاش وكذا مدد الاشتراك في التأمين التي تؤخذ في الاعتبار عند حساب المعاش .

فالمعاش يكون أذن حاصل ضرب متوسط الأجر الشهري  $X$  مدة الاشتراك في التأمين  $X \frac{٤٥}{١}$  <sup>(١)</sup>

فلو افترضنا حاله مؤمن عليه له مدة خدمة ٣٦ عاما وكان متوسط أجره ١٠٠ جنيه فيتم تسوية معاشه علي أساس المعادلة الآتية :

عدد سنوات الاشتراك  $X$  متوسط الأجر  $X \frac{٤٥}{١}$

$$٣٦ \times ١٠٠ \times \frac{٤٥}{١} = ٨٠ \text{ جنيه .}$$

وقد بينت المادة ٢٠ الحد الأقصى النسبي للمعاش ، فلا ينبغي أن يتجاوز المعاش ٨٠ ٪ من متوسط الأجر الذي يسوي علي أساسه المعاش ، علي أن المادة المذكورة قد أوردت عدة استثناءات علي هذا الحد الأقصى هي :-

١ - المعاشات التي تقل قيمتها عن سبعين جنيها شهريا <sup>(٢)</sup> ، فيكون حدها الأقصى ١٠٠ ٪ من اجر التسوية أو خمسين جنيها شهريا أبهما اقل .

٢ - المعاشات التي تنص القوانين أو القرارات الصادرة تنفيذا لها بتسويتها علي غير الأجر النصوص عليه في القانون فيكون حدها الأقصى ١٠٠ ٪ من أجر اشتراك وتحصل الحزانه العامه الفرق بين هذا الحد والحد الأقصى وفقا للقاعده العامه

٣ - معاشات العاملين في الأعمال الصعبة أو الخطرة التي يصدر بها

---

(١) ويراعى في هذا الشأن المدد التي تحتسب في المعاش بنسبة ٧٥/١ والسابق بيانها .

(٢) الهند (١) من المادة ٢٠ معدل بمقتضى القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ .



قرار من رئيس الوزراء ، فيكون حدا الأقصى ١٠٠٪ من أجر اشتراك المؤمن عليه الأخير .

وبالإضافة الى الحد الأقصى النسبي للمعاش ، وضع المشرع حدا أقصى رقميا يتعين ألا يتجاوز المعاش هو ٢٠٠ جنيه شهريا ( الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ ) ، وذلك بالنسبة لمعاش الأجر الأساسي ، فمعاش الأجر المتغير لا يتقيد حده الأقصى بمبلغ معين .

وقد عدل الحد الأقصى المذكور بمقتضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ تبعا لضم العلاوات الخاصة - التي تقررت للعاملين - الى الأجر الأساسي . وطبقا للمادة ٤/٣ من القانون المذكور « يزداد الحد الأقصى الرقسي لمعاش الأجر الأساسي سنويا بمقدار ٨٠ ٪ من الزيادة في الحد الأقصى لهذا الأجر »

وقد صدر قرار وزير التأمينات رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٢ متضمنا زيادة الحد الأقصى الرقسي الشهري لمعاش الأجر الأساسي الى ٢٤٠ جنيه إعتبارا من أول يوليو ١٩٩٢ ، ٢٧٠ جنيه إعتبارا من أول يوليو ١٩٩٣ ، ٣٠٠ جنيه إعتبارا من أول يوليو ١٩٩٤ ، ٣٣٠ جنيه إعتبارا من أول يوليو ١٩٩٥ ، ٣٦٠ جنيه إعتبارا من أول يوليو ١٩٩٦ ، ٤٠٠ جنيه إعتبارا من أول يوليو ١٩٩٧ .

وقد تكفلت المادة ٢٤ ببيان الحدود الدنيا للمعاش حيث تقرره هذه المادة " أنه إذا قل المعاش المستحق في الحالات المنصوص عليها بالبندين (١) ، (٢) من المادة ١٨ عن ٥٠ ٪ من الأجر الذى سوي على أساسه المعاش رفع الى هذا القدر متى بلغت مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين ٢٤٠ شهريا على الأقل ويكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه المستحق في حالات بلوغ سن الشيخوخة أو بسبب الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو سبب إلغاء الوظيفة أو العجز أو المنصوص عليها في المادة (١٨) عشرين جنيها شهريا " .

فقد حددت المادة المذكورة حدا أدنى نسبي للمعاش في الحالتين المشار إليهما وهما انتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد (وانتهاء الخدمة للفصل بقرار جمهوري أو بسبب إلغاء الوظيفة)<sup>(١)</sup> ، ففى هاتين الحالتين يرفع المعاش الى

(١) الفيت هذه الحالة بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ .

٥٠٪ من أجر تسوية المعاش إذا قل عن ذلك بشرط أن يكون المؤمن عليه مده اشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء ٢٤٠ شهريا علي الأقل . أما الحد الأدنى النسبي لمعاش العجز والوفاء طبقا للمادة ٢٢ فهو ٦٥ ٪ من متوسط الأجر الشهري للعامل في السنة الأخيرة قبل وقوع الوفاة أو ثبوت العجز .

وأوضحت المادة ٢٤ أيضا الحد الأدنى الرقعي للمعاش المستحق في حالات بلوغ سن الشيخوخة أو بسبب العجز أو الوفاة وقدره ٢٠ جنيها شهريا ، وقد رفع هذا الحد ، بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، الي ٣٥ جنيها شهريا ، وتعديل الفقرة الأولى من المادة المذكورة بمقتضى القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ أصبح الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه المستحق عن الأجر الاساسي في حالة بلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة ٤٠ جنيها شهريا شاملا كافة الاعانات والزيادات<sup>(١)</sup> . ويراعي أنه طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٢ فإنه " يزداد الحد الأدنى الرقعي لمعاش الأجر الأساسي اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٢ حتي أو يوليو ١٩٩٧ بمقدار خمسة جنيها شهريا كل سنة وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم المتقنين بقوانين العلاوات الخاصة "

هذا بالنسبة لمعاش الأجر الأساسي ، أما معاش الأجر المتغير فلا يوجد له حدا أدنى رقمي . أما بالنسبة لحد الأدنى النسبي فقد ورد بالمادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ أنه إذا قل معاش المؤمن عليه عن أجر اشتراكه المتغير المستحق في الحالة المنصوص عليها في البند (١) من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ( حاله انهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف العامل به المؤمن عليه أو لبلوغ سن الستين بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم في البندين ب ، ج من المادة ٢ ) عن ٥٠ ٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش رفع الي هذا القدر متى توافرت الشروط الآتية :

أ - أن يكون المؤمن عليه مشتركا عن الأجر المتغير في ١/٤/١٩٨٤ ومستمرا في الاشتراك عن هذا الأجر حتي تاريخ انتهاء الخدمة.

(١) المادة الرابعة من القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ .

٥٠٪ من أجر تسوية المعاش إذا قل عن ذلك بشرط أن يكون المؤمن عليه مده اشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء ٢٤٠ شهرياً على الأقل . أما الحد الأدنى النسبي لمعاش العجز والوفاء طبقاً للمادة ٢٢ فهو ٦٥ ٪ من متوسط الأجر الشهري للعامل في السنة الأخيرة قبل وقوع الوفاة أو ثبوت العجز .

وأوضحت المادة ٢٤ أيضاً الحد الأدنى الرقمي للمعاش المستحق في حالات بلوغ سن الشيخوخة أو بسبب العجز أو الوفاة وقدره ٢٠ جنيهاً شهرياً ، وقد رفع هذا الحد ، بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ ، إلى ٣٥ جنيهاً شهرياً ، وتعديل الفقرة الأولى من المادة المذكورة بمقتضى القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ أصبح الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه المستحق عن الأجر الأساسي في حالة بلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة ٤٠ جنيهاً شهرياً شاملاً كافة الاعانات والزيادات<sup>(١)</sup> . ويراعى أنه طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ فإنه " يزداد الحد الأدنى الرقمي لمعاش الأجر الأساسي اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٢ حتى أول يوليو ١٩٩٧ بمقدار خمسة جنيهات شهرياً كل سنة وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم المنتفعين بقوانين العلاوات الخاصة<sup>(٢)</sup> .

هذا بالنسبة لمعاش الأجر الأساسي ، أما معاش الأجر المتغير فلا يوجد له حداً أدنى رقمي . أما بالنسبة لحده الأدنى النسبي فقد ورد بالمادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ أنه إذا قل معاش المؤمن عليه عن أجر اشتراكه المتغير المستحق في الحالة المنصوص عليها في البند (١) من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ( حاله انتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعامل به المؤمن عليه أو لبلوغ سن الستين بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم في البندين ب ، ج من المادة ٢) عن ٥٠ ٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش رفع الي هذا القدر متى توافرت الشروط الآتية :

أ - أن يكون المؤمن عليه مشتركاً عن الأجر المتغير في ١/٤/١٩٨٤ ومستمر في الاشتراك عن هذا الأجر حتي تاريخ انتهاء الخدمة .

(١) المادة الرابعة من القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ .

(٢) هذا مع مراعاة القوانين المتعاقبة التي قررت زيادة المعاشات المستحقة وفقاً للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ونذكر منها هنا القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٥ والذي تقضي مادته الأولى بأنه تزداد بنسبة ١٠ ٪ اعتباراً من ١/٧/١٩٩٥ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٩ (الجريدة الرسمية العدد ١٦ (تابع) في ٢٠/٤/١٩٩٥) . ومنها أيضاً القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٦ (الجريدة الرسمية العدد ٢٤ مكرر في ١/٦/١٩٩٦) والذي تقرر مادته الأولى زيادة المعاشات المذكورة بنسبة ١٠ ٪ اعتباراً من ١/٧/١٩٩٦ .

ويقصد بالمعاش الذي يحسب علي أساسه الزيادة معاش الأخير الأساسي (أنظر المادة الأولى/١/أ من القانون الأول ومن القانون الثاني) .

ب - أن تكون للمؤمن عليه في تاريخ توافر واقعه استحقاق المعاش مدة اشتراك فعلية عن الأجر الأساسي مقدارها ٢٤٠ شهراً علي الأقل.

وقد أوضحت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ (فقرة مضافة بمقتضى القانون رقم ١ السنة ١٩٩١)<sup>(١)</sup> أن أحكام هذه المادة لا تسري إلا علي المؤمن عليه الموجود بالخدمة في أول يولييه سنة ١٩٨٧ والذي لم تتوافر في شأنه حتي ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٧ شروط استحقاق المعاش وفقاً لأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة المقررة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

وقد أصدرت المحكمة الدستورية العليا في هذا الشأن حكماً هاماً قضت فيه بعدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١. وإعمالاً لهذا الحكم لم يعد هناك ما يبرر قصر الحق في الحد الأدنى لمعاش الأجر المتغير علي الموجودين في الخدمة في أول يوليو ١٩٨٧ دون أولئك الذين أحيلوا إلي التقاعد قبل هذا التاريخ<sup>(٢)</sup>.

(١) القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١، الجريدة الرسمية العدد الأول (مكرر) في ١٩٩١/١/٥، وقد نصت المادة الثانية من هذا القانون علي أن يعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٨٧.

وكان القضاء الإداري قد ذهب قبل التعديل المذكور إلي استفادة من تركوا الخدمة قبل ١٩٨٧/٧/١ من الحد الأدنى النسبي لمعاش الأجر المتغير. انظر حكم محكمة القضاء الإداري بالقاهرة في ١٩٩٠/٢/٢٨ وتأيبده بحكم المحكمة الإدارية العليا في ١٩٩٠/١٢/٢، مشار إليه لدي نبيل عبد اللطيف، المرجع السابق ص ١٤٣، ١٤٤. وانظر في الطعن علي القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٠ بعدم الدستورية، المرجع السابق، ص ١٤٥ وما بعدها.

(٢) ونظراً لأهمية هذا الحكم وما يترتب عليه من آثار ذات أبعاد اجتماعية هامة، وما أثير وما يثار حول إعماله حتي الآن نوداه كاملاً فيما يلي :

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم الاثنين ٢٠ يونيو ١٩٩٤ الموافق ١١ المحرم ١٤١٥هـ برئاسة السيد المستشار الدكتور عوض محمد عوض المر رئيس المحكمة وحضور السادة المستشارين: الدكتور محمد إبراهيم أبو العيتن وفاروق عبد الرحيم غنيم وعبد الرحمن نصير وسامي فرج يوسف والدكتور عبد المجيد قياض ومحمد علي سيف الدين. أعضاء =/=

=/=

=/= وحضور السيد المستشار / نجيب جمال الدين علما  
وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد

المفوض  
أمين السر

أصدرت المحكم الاتمي

في القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٣٤ لسنة ١٣ قضائية «دستورية».

المقامة من :

السيد / محمد فوزي السيد فوزي

ضد

السيد / رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية

السيد / مدير عام منطقة اسكندرية للتأمينات الاجتماعية

السيد / رئيس مجلس إدارة بنك مصر

السيد / رئيس مجلس الوزراء

الاجراءات

بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩٩١ أودع المدعي صحيفة هذه الدعوي قلم كتاب المحكمة طالباً  
الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١٠٢  
لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩  
لسنة ١٩٧٥.

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طليت فيها الحكم برفض الدعوي.  
وبعد تحضير الدعوي. قدمت هيئة المفوضين تقريراً برأيها. ثم أعيدت القضية إليها بناء  
علي طلبها في جلسة المرافعة. وقدمت تقريراً تكملياً فيما أثاره هذا التقرير.  
ونظرت الدعوي علي الوجه المبين بمحضر الجلسة. وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلطة  
اليوم.

المحكمة

بعد الإطلاع علي الأوراق. والمداولة.

حيث أن الوقائع - علي ما يبين من صحيفة الدعوي وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعي  
كان قد أقام الدعوي رقم ١١٢١ لسنة ١٩٨٩ عمال كلي الاسكندرية - بعد أن استنفذ طريق  
النظم أمام لجنة فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون التأمين الاجتماعي الصادر  
بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - طالباً الحكم بالإزام المدعي عليهما الأول والثاني =/=

..... =/=

=/= بصفتها متضامتين بتعديل معاش الأجور المتغيرة المستحق له اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨٧ إلى مبلغ ١٦١٨٨٥ جنيهاً شهرياً، وبأن يؤدي له مبلغ ٢٨٩٨١٢ جنيهاً قيمة متجمد معاش الأجور المتغيرة المستحقة له عن المدة من أول يولية ١٩٨٧ حتى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٩، بخلاف ما يستجد من معاش شهري عن الأجور المتغيرة بواقع ١٦١٨٨٥ جنيهاً شهرياً اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٨٩، مع إلزامهما المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة، وبعد أن قضت المحكمة الابتدائية بجلسته ٢٧ مايو سنة ١٩٩٠ برفض الدعوي، طعن في حكمها أمام محكمة استئناف الاسكندرية بالطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٦ قضائية. وأثناء نظره، دفع بعدم دستورية القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١. وإذا قدرت محكمة الاستئناف جدية هذا الدفع، وصرحت له برفع الدعوي الدستورية، فقد أقام الدعوي الماثلة.

وحيث أن البين من تقصي نصوص قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، أنه لم يكن يقرر للمؤمن عليه . وقت العمل به اعتباراً من أول سبتمبر ١٩٧٥، معاشاً عن أجره المتغير في الحالة المنصوص عليها في البند (١) من المادة (١٨) منه المتعلقة باستحقاق المعاش عند انتهاء خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعامل به، أو لبلوغه سن الستين بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بالتبدين بـ، من المادة ٢ من ذلك القانون. ثم تقرر للمؤمن عليه لأول مرة معاشاً عن أجره المتغير بمقتضى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، وذلك اعتباراً من الأول من أبريل سنة ١٩٨٤ امتداداً للحماية التأمينية لتشمل كامل أجر المؤمن عليه بعناصره المختلفة، فنصت المادة ١٨ مكرر المضافة بهذا القانون علي أن «يستحق المعاش عن الأجر المتغير أياً كانت مدة اشتراك المؤمن عليه في هذا الأجر وذلك متى توافرت في شأنه إحدى حالات استحقاق المعاش عن الأجر الاساسي.....».

وبتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٩٨٧، صدر القانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي، ونص في مادته الأولى علي أنه :  
«إذا قل معاش المؤمن عليه عن أجر اشتراكه المتغير المستحق في الحالة المنصوص عليها في البند ١ من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عن ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش، رفع إلي هذا القدر متى توافرت الشروط =/=

=/= الآتية :

- (أ) أن يكون المؤمن عليه مشتركاً عن الأجر المتغير في ١٩٨٤/٤/١ ومستمراً في الاشتراك عن هذا الأجر حتي تاريخ انتهاء خدمته.
- (ب) أن يكون للمؤمن عليه في تاريخ توافر واقعة استحقاق المعاش مدة اشتراك فعلية عن الأجر الأساسي مقدارها ٢٤٠ شهراً علي الأقل.
- وفي تطبيق حكم هذه المادة يحسب معاش عن المدة المحسوبة في مدة الاشتراك عن الأجر المتغير وفقاً للمادة ٣٤ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه، ويضاف إلي المعاش المنصوص عليه في الفقرة السابقة». وقضت مادته الثانية بأن يكون الحد الأدنى لمعاش الأجر المتغير ٢٠٪ من مجموع المعاش والزيادات المستحقة عن الأجر الأساسي بالنسبة إلي المؤمن عليه الموجود بالخدمة في ١٩٨٧/٧/١ وتوافرت في شأنه إحدى حالات استحقاق المعاش ببلوغ سن الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو لإلغاء الوظيفة أو للمعجز أو الوفاة المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه خلال فترة تنتهي حتي ١٩٩٠/٦/٣. وقد عمل بهذه النصوص اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨٧ بالتطبيق للمادة السابعة عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه.
- وبتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٩١ صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ - موضوع الطعن المائل - بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، ونص في مادته الأولى علي أن يضاف إلي المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فقرة أخيرة نصها الآتي :
- «ولا تسري أحكام هذه المادة إلا علي المؤمن عليه الموجود بالخدمة في أول يولييه سنة ١٩٨٧ والذي لم تتوافر في شأنه حتي ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٧ شروط استحقاق المعاش وفقاً لأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة في القانون المشار إليه». ونص في المادة (٢) علي أن يتشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل بها اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٨٧».
- وحيث إن الدعي ينعي علي القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ المطعون فيه إخلاله بمبدأ المساواة أسام القانون المنصوص عليه في المادة (٤٠١) من الدستور، وذلك علي سند من أن المراكز القانونية فيما يتعلق بالحق في الحد الأدنى لمعاش الأجر المتغير الذي قورته المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧، هي مراكز متماثلة بالنسبة إلي كل من توافرت =/=

..... =/=

=/= فيه شروطها. وإذا جاء القانون المطعون فيه متطوياً على تفرقة في المعاملة بين أصحاب هذه المراكز القانونية بأن قصر الحق في الحد الأدنى لمعاش الأجر المتغير على الموجودين في الخدمة في أول يولييه ١٩٨٧ دون أولئك الذين أحيلوا إلى إجازة التقاعد قبل هذا التاريخ، فإنه يكون قد تضمن تفرقة محكومية بين أفراد هاتين الطائفتين لا تقوم على أسس واقعية ولا تتفق مع العدالة، كما تخالف مفهوم التضامن الاجتماعي الذي اعتبره الدستور من مقومات المجتمع على ما نصت على ذلك المادة (٧) منه، بالإضافة إلى تعارضها مع نظام التأمين الاجتماعي ومبادئه. فضلاً عن أن القانون المطعون عدوان على الحق في الحد الأدنى لمعاش الأجر المتغير بعد أن ثبت ديناً في ذمة الجهة الملتزمة بأدائه، وهو يعوق كذلك مباشرة القضاء لولايته بضممان الحق الذي كفله القانون بالنسبة إلى من أحيلوا إلى التقاعد قبل أول يولييه سنة ١٩٨٧ مستوفين للشروط التي تطلبها، وهو ما يخل بحق الملكية واستقلال السلطة القضائية، وبعد تدخلاً في شئون العدالة، وذلك بالمخالفة للمواد ١٧، ٣٤، ٦٨، ٦٩، ١٦٦ من الدستور.

وحيث إن نظام التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يشمل التأمين ضد مخاطر بذاتها تندرج الشيخوخة والمجز والوفاء تحتها، وكان من المسلم في تطبيق أحكام هذا القانون أن كلمة «المؤمن عليه» يقصد بها العامل الذي تسري عليه أحكام ذلك القانون وبفيد من المزايا التأمينية التي نص عليها عند تحقق الخطر المؤمن منه، سواء أكان من العاملين المدنيين بالدولة أو هيئاتها أو مؤسساتها العامة أو وحداتها الاقتصادية أو غيرها من وحدات القطاع العام الاقتصادية، أم كان من العاملين الخاضعين لأحكام قانون العمل بالشروط التي نص عليها قانون التأمين الاجتماعي.

ذلك أن محل التأمين أو العنصر الجوهري فيه - جماعياً كان هذا التأمين أم فردياً - هو تحقق الخطر المؤمن منه. بل إن التأمين من هذا الخطر لمواجهة آثاره بعد وقوعها، هو الدافع إلى التأمين أيما كانت الجهة التي تنظم عملية توزيع المخاطر وتشتملها بين المؤمن عليهم. وما التأمين الاجتماعي إلا صورة من صور التأمين، تقوم الدولة فيها بدور المؤمن. وقد فصل قانون التأمين الاجتماعي قواعد هذا النظام ونطاق سريان أحكامه وحدد الصناديق التأمينية التي توفر لمختلف صور التأمين ما يتصل بها من الحقوق المالية. فقرر بصريح مادته السابعة عشرة أن المشمولين بتأمين الشيخوخة مؤمن عليهم، وأن مقابل التأمين =/=



=/= بالنسبة إليهم يتكون من عدة عناصر من بينها الحصة التي يلتزمون بأدائها من أجورهم سواء أكان الأجر أساسياً أم كان أجراً متغيراً. وأبان كذلك بمادته الثامنة عشرة عن أن المعاش يستحق بانتهاء خدمة والمؤمن عليه لبلوغه سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف العامل به.

وحيث إنه متى كان ذلك، وكان قد تقرر أصل الحق في المعاش عن الأجر المتغير بمقتضى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤. بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ امتداداً للحماية التأمينية لتشمل أجر المؤمن عليه بمختلف عناصره، وكان ما تفياه المشرع بذلك هو أن يوفر للمؤمن عليه معاشاً مناسباً مقارناً لما كان يحصل عليه من أجر أثناء مدة خدمته، يفي باحتياجاته الضرورية بعد بلوغ سن التقاعد التي يتعلق عندها الخطر المؤمن منه، فإن عبارة «المؤمن عليه» التي تضمنتها المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه - قبل تعديلها - لا يجوز قصرها على فئة بذاتها من المحالين إلى التقاعد هي تلك التي تكون في الخدمة في الأول من يوليو ١٩٨٧. ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ تقرر الحق في الحد الأدنى لمعاش الأجر المتغير للمؤمن عليه بتوافر شروط ثلاث : أولها أن تكون خدمة العامل قد انتهت في الحالة المنصوص عليها في البند ١ من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، وهي انتهاء خدمة المؤمن عليه لبلوغ سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف العامل به أو لبلوغه سن الستين بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبندين بـجـ من المادة ٢ من قانون التأمين الاجتماعي.

ثانيها أن يكون المؤمن عليه مشتركاً عن الأجر المتغير في ١/٤/١٩٨٤ ومستمراً في الاشتراك عن هذا الأجر حتى تاريخ انتهاء خدمته. ثالثهما أن يكون للمؤمن عليه في تاريخ توافر ائحة استحقاق المعاش مدة اشتراك فعلية عن الأجر الأساسي مقداره ٢٤٠ شهراً على الأقل. متى كان ذلك، وكان من المقرر أنه في مجال استظهار المقاصد التي رعى المشرع إلى بلوغها من وراء إقراره حكماً معيناً، فإن العبارة التي صاغ المشرع بها النص التشريعي - في سياقها ومحددة على ضوء طبيعة الموضوع محل التنظيم التشريعي والأغراض التي يتوخاها - هي التي يتعين التحويل عليها ابتداءً، ولا يجوز العدول عنها إلى سواها إلا إذا كان التقييد بحرفيتها يناقض أهدافاً واضحة مشروعة سعى إليها المشرع، وكان استقراء =/=

=/= الشرطين الثاني والثالث اللذان علق عليهما القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ - قبل تعديله مادته الأولى - استحقاق المعالين إلى التقاعد الحد الأدنى لعاش الأجر المتغير، بدل علي أن مدد الاشتراك عن هذا الأجر يعتمد في حسابها بزمان معين نهايته «واقعة انتهاء الخدمة» وأن مدد الاشتراك عن الأجر الأساسي يجب ألا تقل عن فترة زمنية محددة «في تاريخ توافق واقعة استحقاق المعاش، وكان ليس ثمة دليل من عبارة النص علي أن هاتين الواقعتين كلتاهما - واقعة انتهاء الخدمة وواقعة استحقاق المعاش - مترابطتان إلي الأول من يوليو ١٩٨٧، فإن قصر الحق في الحد الأدنى لعاش الأجر المتغير علي هؤلاء الموجودين في الخدمة في هذا التاريخ، لا يعدو أن يكون حلاً للمادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ - تم تعديلها - علي شروط لا تتضمنه. وآية ذلك أن كلمة «المؤمن عليه» في جميع مواضعها من هذه المادة قد ورد لفظها عاماً دون تخصيص، مطلقاً دون تقييد بما مؤداه انصرافها علي سبيل الشمول والاستفراق إلي كل الأفراد الذين يندرجون تحتها، ذلك أن العام لا يخصص إلا بدليل ولا يقيد المطلق إلا بقرينة. وبانتفاهما لا يجوز إسباغ معني آخر علي النص التشريعي، وإلا كان ذلك تأويلاً غير مقبول، والتفافاً حول المصلحة الاجتماعية التي تظاهر النصوص التشريعية جميعها، وتعتبر هدفاً نهائياً لها. وقوامها في الطعن المائل توفير الأمن والطمأنينة لهؤلاء الذين تحقق خطر الشيخوخة بالنسبة إليهم، وذلك بضمان حد أدني لعاشاتهم عن الأجور المتغيرة لا يجوز النزول عنه بحال. ولازم ذلك ومقتضاه أن مفهوم «المؤمن عليه» في تطبيق أحكام المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ - قبل تعديلها بالمادة الأولى من القانون المطعون فيه - ينصرف إلي كل من تعرض لخطر الشيخوخة من المؤمن عليهم، سواء كان قد بلغ سن التقاعد قبل العمل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧، أم كانت خدمته قد انتهت بعد نفاذه. وحيث إنه متى كان ذلك، وكان من المسلم أنه إذا توافرت في المؤمن عليه - محدداً علي هذا النحو - الشروط التي تطيلها المادة الأولى من هذا القانون - قبل تعديلها - لاستحقاق الحد الأدنى لعاش الأجر المتغير، فإن مركزه القانوني بالنسبة إلي هذا المعاش يكون قد استقر بصفة نهائية. ولا يجوز من بعد التعديل في العناصر التي قام عليها. ذلك أن التفسير فيها بعد اكتمالها ليس إلا هدماً لوجوده، وإحداثاً لمركز قانوني جديد يستقل عن المركز السابق الذي نشأ مستقياً لشروطه بما يخل بالحقوق التي رتبها بإنكار موجباتها. ولئن كان الدستور قد فرض السلطة التشريعية في مادته الثانية والعشرين بعد المائة - في أن تقرر القواعد =/=

=/= التي يتحدد الحق في المعاش علي ضونها ، إلا أن الشروط التي يفرضها المشرع لقيام حق من الحقوق ، تعتبر من عناصره ، بها ينهض سويًا علي قدميه ، ولا يتصور وجوده بدونها ، ولا أن يكتمل كيانه في غيبتها . ومن ثم لا تنعزل هذه الشروط عن الحق الذي تولد عنها ، لأنها من مقوماته ، ولا يتم وجوده إلا مرتبطًا بها ، بما مؤداه امتناع التعديل فيها بعد نشو الحق مستجمعًا لها ، وإلا كان ذلك نقضا للحق بعد تقريره . وهو ما ينحل الي مصادرتة علي خلاف أحكام الدستور التي تبسط حمايتها علي الحقوق الشخصية جميعها باعتبار أن لها قيمة مالية لا يجوز الانتقاص منها ، ولا كذلك الشروط التي تكون الإرادة - صريحة كانت أم ضمنية - مصدرًا لها ، إذ يجوز أن تعدلها الإرادة التي أنشأتها . وهي كذلك أمر عارض يدخل علي الحق بعد تمام وجوده وتكامل عناصره ، ليقف بعدئذ حقا موصوفا . ومن ثم تكون هذه الشروط مضافة الي الحق بعد تكوينه ، ومن المتصور أن يوجد بدونها .

وحيث إن القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ المعلن فيه قد صدر بمقرة أنه تشريع مفسر لأحكام المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وأن الفرض من إصداره - وعلي ما بين من تقرير لجنة القوي العاملة في شأن مشروع القانون المعلن فيه ، وهو التقرير الذي نشر في مضبطة الجلسة السادسة لمجلس الشعب المعقودة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ - هو قطع كل جدل حول المقصود بكلمة «المؤمن عليه» . كما أوضحت السيدة وزيرة الشئون الاجتماعية في مضبطة الجلسة ذاتها أن مشروع القانون المعروض من قبلها لا ينشئ أية قاعدة جديدة ، ولايس المراكز القانونية القائمة ، بل هو من قبيل مزيد من التفسير لقصد المشرع في شأن مفهوم «المؤمن عليه» الوارد في القانون الأصلي ، وهو القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٩ الذي يحيل إليه القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ آنف البيان .متني كان ذلك وكان من المقرر أن سلطة تفسير النصوص التشريعية سواء تولتها السلطة التشريعية أم باشرتها الجهة التي عهد إليها بهذا الاختصاص ، لا يجوز أن تكون موطنًا الي تعديل هذه النصوص ذاتها بما يخرجها عن معناها أو يجاوز الأغراض المقصودة منها . وبوجه خاص لانتناول هذه السلطة تعديل مراكز قانونية توافرت مقوماتها وفقًا للقانون - محدد علي ضوء الإرادة الحقيقية للمشرع - واكتمل تكوينها بالتالي قبل صدور قرار التفسير ، إذ يعتبر ذلك عدواناً علي الحقوق التي ولدها هذه المراكز وتجريد أصحابها منها بعد ثبوتها . وهو ما لا يجوز أن ينزلق التفسير التشريعي إليه أو يخوض فيه . ذلك أن المجال الطبيعي لهذا التفسير =/=

=/= لا يعدو أن يكون وقوفاً عند المقاصة الحقيقية التي توختها السلطة التشريعية من وراء إقرارها للنصوص القانونية، وهي مقاصد لا يجوز توهمها أو افتراضها كي لا تحمل هذه النصوص علي غير المعنى المقصود منها ابتداءً. بل مناطها ما تغنيه المشرع حقاً حين صاغها. وتلك هي الإرادة الحقيقية التي لا يجوز الالتواء بها. ويفترض في النصوص القانونية أن تكون كاشفة عنها مبلورة لها. وهي بعد إرادة لا يجوز انتحالها بما يناقض عبارة النص ذاتها أو يعتبر مسخاً أو تشويهاً لها أو نكولاً عن حقيقة مراميها أو انتزاعاً لبعض ألفاظها من سياقها. كذلك لا يجوز أن يتخذ التفسير التشريعي ذريعة لتصويب أخطاء وقع المشرع فيها، أو لمواجهة نتائج لم يكن قد قدر عواقبها حق قدرها حين أقر النصوص القانونية المتصلة بها، إذ يؤول ذلك إلى تحريفها، ويتمحض عن تعديل لها.

وحيث إن البين من مقارنة أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي، بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧، أن هذا القانون - كما جاء بعنوانه ودل على ذلك بمضمونه - لا بتغيا تفسير المقاصد التي توختها المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧، بل رمي إلى تعديلها عن طريق إضافة شرط جديد إلى الشروط التي تطلبها لاستحقاق الحد الأدنى لمعاش الأجر المتغير، هادفاً من وراء ذلك إلى تقييد أو تضيق مجال تطبيقها لمواجهة متطلبات تمويل هذا المعاش. ومن ثم تكون الأغراض المالية وحدها هي الغاية النهائية التي قصد المشرع بإصداره القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ إلى بلوغها. وهي بعد أغراض تنافي بطبيعتها حقيقية أبعاد التفسير التشريعي وليس لها من صلة بها. يؤكد ذلك ما قرره وزيره الشؤون الاجتماعية من أن سريان أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ - قبل تعديل مادته الأولى - علي من خرج من الخدمة قبل الأول من يوليو ١٩٨٧ يخل بالأمن والأمان، وهما لا يتحققان إلا من خلال صناديق تقوم علي أسس اكتوارية سليمة روعيت في جميع التعديلات التي تم إدخالها علي قوانين التأمين الاجتماعي ويناقضها مثلاً مد ميزة بأثر رجعي لأن ذلك سيرتب أضرار جسيمة بالصناديق يخل باستمرار وفائها بالزايا التأمينية ويجب بالتالي الحفاظ علي مراكزها المالية. وإذا كان القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ قد نص في مادته الأولى علي ألا تسري أحكام المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ إلا علي المؤمن عليه الموجود بالخدمة في أول يوليو سنة ١٩٨٧ والذي لم تتوافر في شأنه حتي ٣٠ يونيو =/=

=/= سنة ١٩٨٧ شروط استحقاق المعاش وفقاً لأحكام تأمين الشبخوخة والعجز والوفاء في قانون التأمين الاجتماعي، وكان القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ - قيل تعديل مادته الأولى علي النحو المتقدم - لم يعلق استحقاق الحد الأدنى لمعاش الأجر المتغير علي هذا الشرط، فإنه يكون شرطاً جديداً يهدل من المراكز القانونية القائمة قبل العمل به مقيماً علي أنقاضها مراكز قانونية جديدة مختلفة عنها. وهو ما يجافي طبيعة التفسير التشريعي والأغراض التي يتوخاها.

وحيث إن موضوع تنظيم الحقوق وإن كان يدخل في نطاق السلطة التقديرية التي يمارسها المشرع وفق أسس موضوعية واعتبارات يقتضيها الصالح العام، إلا أن هذا التنظيم يكون مجانياً أحكام الدستور منافياً لمقاصده إذا تعرض للحقوق التي تناولها سواء بإهدارها أو بالانتقاص منها. متي كان ذلك، وكان القانون المطعون فيه قد أكد - بعنوانه وحقيقة مضمونه - أنه توخي بمادته الأولى تعديل الشروط التي تطلبها المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ لقيام الحق في الحد الأدنى لمعاش الأجر المتغير، مقيماً بذلك من نطاق تطبيقها، ومحدثاً تفسيراً جوهرياً في عناصر هذا الحق، ومخللاً بالتالي بالمركز القانوني للمؤمن عليهم الذين عناهم هذا القانون وعلق حقهم في الحد الأدنى لمعاش الأجر المتغير علي استيفاء الشروط التي تطلبها والتي يعد ذلك القانون مصدراً مباشراً لها، وكان التعديل في هذا المركز - الذي نشأ مكتملاً مستوفياً لعناصره جميعها قبل نفاذ القانون المطعون فيه - مؤداه الاحتصي حرمان فئة من المؤمن عليهم من المزايا التأمينية التي كفلها لهم القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ قبل تعديل مادته الأولى، ويتمحض بالتالي عدواناً علي حقوقهم الشخصية التي سعي الدستور إلي صونها، فإن القانون القانون المطعون فيه يكون جاوز نطاق السلطة التقديرية التي يملكها المشرع في موضوع تنظيم الحقوق باقتحام المجال الذي يؤكد جوهراً، ويكفل فعاليتها.

وحيث إن الدستور وإن قوض السلطة التشريعية في تقرير قواعد منح المعاش إلا أن من المقرر - علي ما جري عليه قضاء هذه المحكمة - أن الحق في المعاش إذا تواتر أصل استحقاقه - فإن ينهض التزاماً علي الجهة التي تقرقر عليها مترتباً في ذمتها بقوة القانون. وإذا كان الدستور قد خطا خطوة أبعد في إجماء دعم التأمين الاجتماعي حين ناط بالدولة في مادته السابعة عشرة تقرير معاش يواجه به المواطنون بطالتهم أو عجزهم عن العمل =/=

=/= أو شيخوختهم، فذلك لأنه مظلة التأمين الاجتماعي هي التي تكفل بمداها واقعاً أفضل يؤمن المواطن في غده ويرعى موجبات التضامن الاجتماعي التي يقوم عليها المجتمع على ما تقتضي به المادة السابعة من الدستور. يؤيد ذلك أن الحقوق التي يكفلها نظام التأمين الاجتماعي بصورة مختلفة لا يقتصر أثرها على ضمان ما يعين أسرة المؤمن عليه على مواجهة التزاماتها الحيوية، ولكنها في الوقت ذاته مفترض أولي وشرط مبدئي لإسهام المؤمن عليه في الحياة العامة والاهتمام بوسائل النهوض بها ومراقبة كيفية تصرف شئونها، متحرراً في ذلك من عثرات النهوض بمسئوليته هذه بما يتحقق بوجه خاص إذا ما نزل المشرع باحتياجاته عن حدودها الدنيا التي لا يجوز التفريط فيها على ما قرره ديباجة دستور جمهورية مصر العربية التي تعتبر مدخلاً إليه، وتكون مع الأحكام التي ينتظمها كلا غير منقسم Bloc de Constitutionnalité ذلك أن هذه الديباجة - التي تسميها بعض اللساتير العربية «بالتوثقة» دلالة على اتصالها بالدستور واتدماجها في أحكامه - تؤكد أن مكانة الوطن وهيبته وقوته هي انعكاس لقيمة الفرد وعمله وكرامته، وأن عزته وطبيعته الإنسانية هي الشعاع الذي هداه ووجهه إلى التطور الهائل الذي قطعته البشرية في اتجاهها نحو مثلها الأعلى.

وحيث إن الدستور أقره بأبه الثالت للحريات والحقوق والواجبات العامة، وصدره بالنص في المادة الأربعين منه على أن المواطنين لدي القانون سواء، وكان الحق في المساواة أمام القانون هو ماردوته اللساتير المصرية التعااقية جميعها باعتباره أساس العدل والحرية والسلام الاجتماعي وعلى تقدير أن الغاية التي يتوخاها تتمثل أصلاً في صون حقوق المواطنين وتأمين حرياتهم في مواجهة صور من التمييز تنال منها، أو تقيد ممارستها. وغدا هذا المبدأ في جوهره وسيلة لتقرير الحماية القانونية المتكافئة التي لا تميز فيها بين المراكز القانونية المتشائلة، والتي لا يقتصر تطبيقها على الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور، بل يمتد مجال إعمالها إلى تلك التي يقرها القانون ويكون مصدرها لها، وكانت السلطة التقديرية التي يملكها المشرع في مجال تنظيم الحقوق، لا يجوز بحال أن تؤول إلى التمييز بين المراكز القانونية التي تتحدد وفق شروط موضوعية يتكافأ المواطنون من خلالها أمام القانون، وكان الأصل في الأحكام هو استلهاً روحها ومقاصدها، وكان لا شبهة في أن القانون المطعون فيه قصد أن يضيف بمادته الأولى شرطاً علق عليه الإقادة من الحد الأدنى لمعاش الأجر التفسير هو أن يكون المؤمن عليه موجوداً في الخدمة في أول برلوي ١٩٨٧، وهو شرط لم يكن قائماً أو مقررأ من قبل بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٨٧، ولا متصلاً بمطلبات تطبيقها عند إقرارها من السلطة التشريعية، بل أقحم عليه، وجاء بالتالي مصادماً للأغراض التي توختها وهادماً لملاقات قانونية تتصل بالشخصية المتكاملة للمواطن وبالحودود التي لا يجوز النزول عنها للحق في الحياة في إطار من الأمن والطمأنينة، متنبهاً كذلك تمييزاً تحكيمياً منهاه عن نص المادة الأربعين من الدستور بين قسطين إحداهما تلك التي أحيل أفرادها إلى التقاعد اعتباراً من الأول من يوليو ١٩٨٧

=/1٩٨٧ وأخراهما تلك التي بلغ أفرادها سن التقاعد قبل ذلك دون أن يستند التمييز بين هاتين الفئتين إلى أسس موضوعية، ذلك أنه اختص الفئة الأولى بحقوق تأمينية جديها عن الفئة الثانية حال أن الخطر المؤمن ضده قائم في شأن أفراد هاتين الفئتين - وجميعهم مؤمن عليهم - وكان يجب ضماناً للتكافؤ في الحقوق بينهما أن تنتظمها قواعد موحدة لا تقيم في مجال تطبيقها تمييزاً بين المخاطبين بها.

وحيث إن المؤمن عليه الذي إنتهت خدمته بالتقاعد قبل أول يوليو ١٩٨٧ - وإن كان قد أفاد من الزيادة في المعاش التي تقررت بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ التي تنص على أن تزداد بنسبة ٢٠٪ اعتباراً من أول يوليو ١٩٨٧، المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، إلا أن هذه الزيادة - وأياً كانت القاعدة التي التزمها المشرع في طريقة حسابها - تنسحب إلى كامل المعاش يختلف عناصره، وليس من شأنها أن تنحي قاعدة تستغل في مضمونها عنها، ويجوز إعمالها إلى جانبها، هي تلك التي أوردها المشرع بالمادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ في شأن الحق الأدنى لمعاش الأجر المتغير، بما مؤداه أن لكل من هاتين القاعدتين مجالاً تعمل فيه وإنما لا تتصادمان بالتالي. وليس ثمة ما يحول بين المشرع وبين أن يعيد النظر في العناصر التي يتكون المعاش منها لضمان عدم النزول بمبلغ المعاش الذي يقابلها عن حد معين، ولو كان قد قرر من قبل زيادة تنازل العناصر المختلفة بالمعاش وتشملها جميعاً والقول بعدم الاتساق التشريعي بين هاتين الميزتين مردود بأنهما لا تتناقضان على ما سلف البيان. والحرمات من إحداها بعد قيام موجبها، لا يعلو أن يكون عدواناً على الحقوق المتولدة عنها. كذلك فإن إنتفاء التجانس بين النصوص التشريعية في حالة بعينها لا يشكل - في ذاته - مخالفة دستورية يستنهض الفصل فيها ولاية المحكمة الدستورية العليا.

وحيث إنه متى كان ذلك، وكانت الحماية التي أظلل بها الدستور الملكية العامة لضمان صونها من العدوان وفقاً لنص المادة الرابعة والثلاثين منه لا تنحصر في الملكية الفردية كحق عيني أصلي تنفرد عنه الحقوق العينية جميعها، ويعتبر جماعها وأوسعها نطاقاً. بل تعد هذه الحماية إلى الأموال جميعها دون تمييز بينهما بإعتبار أن المال هو الحق ذو القيمة المالية سواء كان هذا الحق شخصياً أو عينياً أم كان من حقوق الملكية الأدبية أو الفنية، أو الصناعية، وكان ما يميز الملكية الفردية عن الحقوق الشخصية هو أنه بينما تخول الملكية الفردية صاحبها السلطة المباشرة على الشيء محلها تصرفاً واستغلالاً واستعمالاً لتعود إليه دون غيره ثمارها ومنتجاتها وملحقاتها يستخلصها منها دون وساطة أحد، فإن الحقوق الشخصية ترتبط بمدين معين أو بمدينين معينين ويواسطهم يكون اقتضاء الدائن لها، وكان التمييز بين الملكية الفردية والحقوق الشخصية على هذا النحو لا ينال من كونها من الأموال، ذلك أن الحقوق العينية التي تقع على العقار - بما في ذلك حق الملكية - تعتبر مالاً عقارياً. أما الحقوق العينية التي تقع على منقول، وكذلك الحقوق الشخصية - أياً كان محلها =/= -

وتقتضي المادة الثانية من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بأن يكون الحد الأدنى النسبي لمعاش الأجر المتغير بواقع ٢٠٪ من مجموع المعاش والزيادات المستحقة عن الأجر الأساسي بالنسبة إلي المضمن عليه الموجود بالخدمة في ١٩٨٧/٧/١ وتوافرت في شأنه أحدي حالات استحقاق المعاش لبلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو للوفاة خلال فترة تنتهي حتى ١٩٩٠/٦/٣٠.

ومؤدي ذلك عدم استفادة أصحاب المعاشات المبكرة من الحد الأدنى النسبي المقرر بهذه المادة. وقد امتد الميعاد المذكور إلي ١٩٩٣/٦/٣٠ بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠<sup>(١)</sup>.

هذا وفي صدد كيفية حساب المعاش يجب بيان حكم المادة ٢٣ من القانون

=/ فإنها تعد مالا منقولا. ويتعين بالتالي أن تمتد الحماية المنصوص عليها في المادة الرابعة والثلاثين من الدستور إلي الحقوق الشخصية والعينية علي سواء. ذلك أن التمييز بينهما في مجال هذه الحماية يناقضي مقاصد الدستور في سعيها لتأمين الأموال جميعها من العدوان عليها وما يردع مغتصبها. متى كان ما تقدم، وكان النص المطعون فيه قد أهدر الحد الأدنى للمعاش التغير بالنسبة إلي هؤلاء الذين بلغوا سن التقاعد قبل أول يوليو ١٩٨٧، وكان اقتضاء هؤلاء ذلك الحد الأدنى قد أضحى حقاً ثابتاً لهم، والتزاماً مترتباً في ذمة الجهة المدينة علي ما سلف البيان، وكان حقهم هذا من الحقوق الشخصية التي تعد من الأموال التي كفل الدستور تأمينها من العدوان، فإن نكول المادة الأولى من القانون المطعون فيه عن إيفائها بعد استقرارها ديناً في ذمة الملتزم بها، يكون عملاً مخالفاً لنص المادة الرابعة والثلاثين من الدستور.

وحيث إنه متى كان ذلك، وكانت هذه المحكمة قد انتهت إلي عدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، وكانت مادته الثانية تتناول الأثر الرجعي لهذا القانون بنصها علي سريان أحكامه اعتباراً من أول يوليو ١٩٨٧، فإنها تسقط تبعاً لإبطال مادته الأولى، إذ لا يتصور وجودها مستقلة عنها بالنظر إلي ارتباطها ارتباطاً لا يقبل التجزئة.

#### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، وبسقوط مادته الثانية، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

(١) انظر المادة الثالثة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠، الجريدة الرسمية العدد ٢٢ (تابع) في ١٩٩٠/٥/٣١.



رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥<sup>(١)</sup> والتي تكفلت ببيان حالات تخفيض المعاش المستحق . وتنص المادة المذكورة علي أنه " يخفض المعاش المستحق عن الأجر الأساسي لتوافر الحالة المنصوص عليها في البند (٥) من المادة (١٨) بنسبه تقدر تبعاً لسن المؤمن عليه في تاريخ استحقاق الصرف وفقاً للجدول (أ) المرافق<sup>(٢)</sup> .

ويخفض المعاش المستحق عن الأجر المتغير بنسبه ٥ ٪ عن كل سنة من السنوات المتبقية من تاريخ استحقاق الصرف وحتى تاريخ بلوغ المؤمن عليه سن الستين مع مراعاة جبر كسر السنة في هذه المدة الي سنة كاملة .

ولا يخفض المعاش في حالة طلب صرفه للوفاة أو ثبوت العجز الكامل إذا لم يكن المؤمن عليه قد صرفه من قبل " .

وتتناول هذه المادة الحالة الخاصة بطلب تسوية المعاش قبيل بلوغ سن التقاعد .

وفي هذه الحالة يتم حساب المعاش وفقاً للقواعد السابق شرحها ثم يتم بعد ذلك تخفيض المعاش بنسبه معينه تبعاً لسن المؤمن عليه وقت استحقاق الصرف حددها الجدول المرفق بالقانون .

ووفقاً لهذا الجدول ( رقم ٨ ) إذا كان السن في تاريخ الصرف اقل من ٤٥ سنة فإن نسبه التخفيض في المعاش تكون ١٥ ٪ ، وإذا كانت السن ٤٥ سنة وأقل من ٥٠ تكون نسبة التخفيض ١٠ ٪ ، وإذا ما كانت سن المؤمن عليه ٥٠ سنة وأقل من ٥٥ سنة فيكون نسبه التخفيض تكون ٥ ٪ . ومعني ذلك إذا كانت سن المؤمن عليه عند طلب صرف المعاش ٥٥ سنة فأكثر فلا يكون هناك أى تخفيض للمعاش .

هذا ويلاحظ أن نسب تخفيض المعاش المشار اليها بالجدول رقم (أ) تنصرف الي معاش الأجر الأساسي .

(١) معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

(٢) أنظر الجدول ، نهاية الباب الأول .

أما بالنسبة لمعاش الأجر المتغير فيخفيض وفقاً لتعديل نص المادة ٢٣ بمقتضى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بنسبه ٥ ٪ عن كل سنة من السنوات المتبقية من تاريخ استحقاق الصرف وحتى تاريخ بلوغ المؤمن عليه سن الستين .

هذا ويراعي ما تنص به المادة ١٨ مكرر التي تنص في الفقرة الثانية منها علي أنه يشترط لصرف المعاش عن الأجر المتغير عند استحقاقه لتوافر الحالة المنصوص عليها في البند (٥) من المادة (١٨) ألا تقل سن المؤمن عليه عن خمسين سنة .

ومؤدى ذلك أنه " إذا سمح بصرف معاش الأجر الأساسي فور استحقاقه فإن معاش الأجر المتغير يتأخر صرفه رغم استحقاقه الي أن يصل سن صاحب المعاش ٥٠ سنة " (١)

---

(١) برهام عطا الله ، مدخل إلي التأمينات الاجتماعية ، ١٩٩١ ، ص ٢٠٣ .

## الفصل الثالث

### المستحقون للمعاش

حدد المشرع المستحقين للمعاش وشروط استحقاقهم ، ويرجع ذلك الي أن المعاش ليس تركة تخضع لأحكام الميراث .

ويقتضي تحديد فئات المستحقين للمعاش بيان القواعد المنظمة للجمع بين أكثر من معاش أو بين المعاش والدخل . وكذلك حالات قطع المعاش أو وقف صرفه وأحوال عودته .

### المبحث الأول

#### فئات المستحقين للمعاش

##### وشروط استحقاقهم

تنص المادة ١٠٤ من قانون التأمين الاجتماعي علي أنه " إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاش وفقا للأئصة والأحكام المقرره بالجدول رقم (٣) المرافق من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة (١) .

ويقصد بالمستحقين الأرملة والمطلقة والزوج والأبناء والبنات والوالدين والأخوة والأخوات الذين تتوافر فيهم في تاريخ وفاه المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الإستحقاق المنصوص عليها في المواد التالية "

ويعتضي هذا النص فقد حدد المشرع الفئات المستحقه لمعاش المؤمن عليه عند وفاته سواء حدثت الوفاة أثناء الخدمة أو أثناء استحقاقه لمعاشه . وتولت المواد من ١٠٥ الي ١٠٩ بيان الشرط الواجب توافرها في الفئات المذكوره

---

(١) انظر الجدول نهاية الباب الأول .

لإستحقاق المعاش ، ونعرض لهذه الفئات وشروط استحقاقها للمعاش فيما يلي.

### - الأرملة

وهي من توفي زوجها المؤمن عليه أو صاحب المعاش حال قيام الحياة الزوجية . ويجب لأستحقاق الأرملة للمعاش توافر الشروط الآتية :

١ - أن يكون الزواج مرنق أو ثابت بحكم قضائي نهائي بناء على دعوي رفعت حال حياة الزوج . ولوزير التأمينات بقرار يصدره تحديد مستندات أخرى لاثبات الزواج في بعض الحالات التي يتعذر بها الأثبات بالوسائل المذكورة ( مادة ١٠٥ ) . ومؤذي ذلك أن المتزوجة عرفيا لا تستحق معاشا عن زوجها .

٢ - أن يكون عقد الزواج أوالتصادق علي الزواج قد تم قبل بلوغ المؤمن عليه أو صاحب المعاش سن الستين وذلك خشية أن يكون الزواج قد تم بنية التحايل علي قانون التأمين الاجتماعي أي بقصد تمكين الزوجة من الحصول علي المعاش<sup>(١)</sup>

ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية :

- الأرملة التي كان المؤمن عليه أو صاحب المعاش قد طلقها قبل بلوغ سن الستين ثم عقد عليها بعد هذه السن .

- حالة الزواج التي يكون فيها سن الزوجة اربعين سنة علي الأقل وقت الزواج بشرط ألا يكون للمؤمن عليه أو صاحب المعاش زوجة أخرى أو مطلقة مستحقه للمعاش طلقها رغم إرادتها وأن يكون ذلك الطلاق قد وقع بعد بلوغ سن الستين وكانت لا تزال المطلقة علي قيد الحياة.

- حالات الزواج التي تكون قد تمت قبل نفاذ القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥

أي قبل ١٩٧٥/٩/١ .

---

(١) حسام الدين الأهداني ، المرجع السابق ، ص ١٥١ .

## - المطلقه

ويشترط لاستحقاق المطلقه للمعاش ، بالإضافة الي اشتراط أن يكون عقد الزواج موثق أو ثابت بحكم قضائي نهائي حال حياه الزوج ، توافر الشروط الآتيه :

١ - أن تكون قد طلقت رغم إرادتها ، ويؤدي هذا الشرط إلى استبعاد حالات الخلع ومن طلقت للضرر إذ تكون مطلقه بإرادتها ولا يكون لها حق استحقاق المعاش عن مطلقها <sup>(١)</sup>

٢ - أن يكون زواجها بالمؤمن عليه أو صاحب المعاش قد استمر مدة لا تقل عن عشرين سنة . ولا يلزم أن تكون مدة الزواج متصلة ، فمن الممكن أن تكون متفرقة بسبب طلاق اعترضها ، ولا يشترط أن تكون مدة الزواج كلها قبل التقاعد ، فيجوز أن يكون بعض المدة المذكورة قبل التقاعد وبعضها الآخر بعده <sup>(٢)</sup>

٣ - ألا تكون بعد طلاقها من المؤمن عليه أو صاحب المعاش قد تزوجت من غيره .

٤ - ألا يكون للمطلقه دخل من أي نوع يعادل قيمة استحقاقها في المعاش أو يزيد عليه ، فإذا كان الدخل يقل عما تستحقه من معاش يربط لها معاش بمقدار الفرق ، علي أنه إذا كانت قيمة كل من الدخل والمعاش تقل عن ٣٠ جنبها فيربط لها من المعاش بالقدر الذي لا يجاوز معه قيمة الدخل والمعاش معاً هذا الحد .

(١) نبيل عبد اللطيف ، ص ٣٦٤ ، وقارن حسام الدين الأهواني ، المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

(٢) أحمد شوقي الملبجي ، المرجع السابق ، ص ١٠١٣ ، وراجع حسام الدين الأهواني ، المرجع

السابق ، ص ١٦٠ .

## - الزوج

يشترط لاستحقاق الزوج المعاش عن زوجته المتقاة وفقا لنص المادة ١٠٦ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الشروط الآتية :

١ - أن يكون عقد الزواج موثقاً ، فالزواج العرفي لا يعتد به ، وأن يكون الزواج قد تم قبل بلوغ المؤمن عليها أو صاحبه المعاش سن الستين ، والهدف من ذلك منع التعايل علي احكام قانون التأمين الاجتماعي .

٢ - أن يكون عاجزا عن الكسب وفقا للبيانات المقدمة بطلب صرف المعاش علي أن يؤيد ذلك بقرار من الهيئة العامة للتأمين الصحي .

## - الأيتام

وفقا لنص المادة ١٠٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يشترط لاستحقاق الأيتام المعاش الا يكون قد بلغ الحادية والعشرين ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية :

١ - العاجز عن الكسب

٢ - الطالب بأحد مراحل التعليم التي لا يجاوز مرحله الحصول علي الليسانس أو ما يعادلها بشرط عدم تجاوز سن السادسة والعشرين وأن يكون متفرغاً للدراسة .

٣- من حصل علي مؤهل نهائي لا يجاوز المرحلة المشار اليها بالهند السابق ولم يلتحق بعمل أو لم يزال مهنة ولم يكن قد بلغ سن السادسة والعشرين بالنسبة لل حاصلين علي مؤهل الليسانس أو البكالوريوس وسن الرابعة والعشرين بالنسبة لل حاصلين علي المؤهلات الأقل .

هذا ويلاحظ أن الأيمن الذي لم تكن تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش في تاريخ وفاء ( المورث ) والتحق بأحد مراحل التعليم التي لا تجاوز مرحله

الحصول على الليسانس أو البكالوريوس ولم يبلغ سن السادسة والعشرين يمنع  
ماكان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه في التاريخ المذكور

وبعد توزيع معاش باقى المستحقين على هذا الأساس وبعد قطع معاشه  
يرد على من استنزل هذا المعاش من نصيبهم (مادة ١١٤)

### - البنات

تنص المادة ١٠٨ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه " يشترط  
لاستحقاق البنت ألا تكون متزوجة "

ويتفق هذا الحكم مع النظرة السائدة في مصر لوضع المرأة ، فهي غير  
ملزمة بأن تسد حاجاتها بنفسها . فقبل الزواج يقع الالتزام بالاتفاق عليها على  
عائق الأب ، وبعد الزواج ينتقل هذا الالتزام إلى الزوج ، لذا جعل لها المشرع  
الحق في المعاش ما دامت لم تتزوج ، وذلك دون حد أقصى .

وتعتبر البنت غير متزوجة إذا كانت أرملة أو مطلقة ولو كان طلاقها  
رجعياً وكانت في فترة العدة ، ويكون استحقاقها في هذه الحالة من تاريخ وفاة  
المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

### - الأخوة والأخوات

وفقاً لنص المادة ١٠٩<sup>(١)</sup> من قانون التأمين الاجتماعى " يشترط  
لاستحقاق الأخوة والأخوات - بالإضافة إلى شروط استحقاق الأبناء والبنات - أن  
يثبت إعالة المؤمن عليه أو صاحب المعاش أيأهم وفقاً للشروط والأوضاع التى  
يصدر بها قرار من وزير التأمينات "

فالأخوة والأخوات يدخلون ضمن المستحقين للمعاش . ولما كان لفظ الأخوة  
والأخوات عاماً فالحكم يتسع ليشمل الأخوة والأخوات الأشقاء والأخوة والأخوات

(١) مادة معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٧ .

لأب أو لأم ، ولا يشمل ذلك الأخ أو الأخت من الرضاع <sup>(١)</sup> .

ومؤدى النص المذكور أن الأخوة والأخوات يستحقون المعاش بنفس شروط الأبناء والبنات .

غير أنه خلافاً للأبناء والبنات استلزم المشرع بالنسبة للأخوة والأخوات اثبات اعالة المؤمن له أو صاحب المعاش لهم حال حياته <sup>(٢)</sup> .

## – الوالدان

لم يضع المشرع شروطاً خاصة لاستحقاق الأم والأب للمعاش غير الشروط العامة فى الاستحقاق للمعاش والتي تسرى على جميع المستحقين ، ومؤدى ذلك استحقاق الأم للمعاش حتى ولو كانت متزوجة من غير والد المتوفى ، ويستحق المعاش عند وفاة الأب ، حتى ولو لم يكن يعولها بالفعل بل حتى ولو كانت فى عصمته رجل آخر يلتزم بالاتفاق عليها <sup>(٣)</sup> .

## المبحث الثاني

### قواعد الجمع بين معاش أو بين المعاش والدخل

وضعت المادة ١١٠ من قانون التأمين الاجتماعى <sup>(٤)</sup> القاعدة فى شأن الحكم الواجب الاتباع فى حالة استحقاق المستحق لأكثر من معاش وذلك بفرض توافر شروط استحقاق أكثر من معاش فى مستحق واحد ، والقاعدة التى

---

(١) أحمد شوقى المليجى ، المرجع السابق ، ص ١٨-١٩ .

(٢) يلاحظ أنه لم يعد يتطلب اثبات الاعالة بموجب شهادة إدارية كما كان يقضى النص قبل تعديله بموجب القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ ، ويهدف التعديل إلى تحقيق المرونة فى اثبات إعالة المؤمن له أو صاحب المعاش للأخوة والأخوات دون تقييد بوسيلة معينة ، انظر نبيل عبد اللطيف المرجع السابق ، ص ٣٧١ .

(٣) أحمد حسن البرعى ، المرجع السابق ، ص ٣٢٨ .

(٤) معدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤



تضمنها نص المادة المذكورة هي حظر الجمع بين أكثر من معاش .

ويلاحظ أن حظر الجمع بين أكثر من معاش لا يسرى إلا إذا كانت المعاشات مصدرها أحكام قانون التأمين الاجتماعى وكانت قد أستحققت من أحد الصندوقين . صندوق التأمين والمعاشات للعاملين بالدولة أو صندوق التأمينات للعاملين بالقطاع العام أو الخاص . أو منهما معا ، وكذلك المعاش الذى يستحق من الخزانة العامة .

ومؤدى ذلك أن حظر الجمع بين أكثر من معاش لا يمتد إلى المعاشات التى تستحق من جهات غير الوارد ذكرها بالنص مثل المعاشات التى تستحق من النقابات أو الجمعيات والأندية ، حيث يمكن الجمع بينهما وبين المعاش المستحق من أحد الجهات المنصوص عليها بالمادة المشار إليها بدون حدود <sup>(١)</sup> .

وإذا توافرت فى أحد المستحقين شروط الاستحقاق لأكثر من معاش مما لا يجوز الجمع بينهم فلا يستحق إلا معاشا واحدا وفقا للترتيب الآتى :

- ١ . المعاش المستحق عن نفسه .
- ٢ . المعاش المستحق عن الزوج أو الزوجة .
- ٣ . المعاش المستحق عن الوالدين .
- ٤ . المعاش المستحق عن الأولاد .
- ٥ . المعاش المستحق عن الأخوة والأخوات .

وإذا كانت المعاشات مستحقة عن مؤمن عليهم أو أصحاب معاشات من فئة واحدة من الفئات المشار إليها فيستحق المعاش الأسبق فى الاستحقاق . فإذا تبين أن المعاش المستحق وفقاً للترتيب السابق يقل عن المعاش الآخر أدى إلى المستحق الفرق من هذا المعاش .

---

(١) أحمد شوقى المليجي ، المرجع السابق ، ص ١٠٢٠

وكقاعدة عامة لا يجوز أن يجمع المستحق للمعاش بين دخله من عمل يلتحق به بعد تقرير حقه في استحقاق المعاش وبين المعاش المقرر (مادة ١١١) <sup>(١)</sup> .

واستثناء من أحكام المظهر السابق يجمع المستحق للمعاش بين الدخل من العمل أو المهنة أو المعاشات في الحدود الآتية :

١ - يجمع المستحق بين الدخل والمعاش في حدود مائة جنيه شهرياً وذلك مع عدم الإخلال بحقه في الجمع بين الدخل والمعاش فيما زاد عن ذلك بالنسبة لحالات الاستحقاق السابقة على ١٩٧٩/٩/١ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥) ، وذلك بقصد المحافظة على الحقوق المكتسبة التي كانت مقررة لبعض المستحقين قبل العمل بالقانون الأخير .

٢ - يجوز للمستحق الجمع بين المعاشات في حدود مائة جنيه شهرياً ، ويكون استكمال هذا القدر وفقاً للترتيب الذي أورده المادة ١١٠ .

٣ - يجوز للأولاد ذكراً أو أنثى الجمع بين المعاشين المستحقين عن والديهم وذلك بدون حدود .

٤ - للأرملة حق الجمع بين معاشها عن زوجها ومعاشها بصفتها منتفعة بأحكام قانون التأمين الاجتماعي . ولها كذلك الجمع بين دخلها من عملها أو مهنتها ومعاشها عن زوجها وذلك بدون حدود .

٥ - يجمع المستحق بين المعاشات المستحقة له عن شخص واحد وبدون حدود ، مع مراعاة ما تقضي به المادة (٧١) <sup>(٢)</sup> . وطبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة المذكورة يجمع .. المستحقون بين معاش الإصابة والمعاش المنصوص عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وذلك بما لا يجاوز أجر تسوية المعاش

(١) أنظر فيما بعد حالات وقف صرف المعاش .

(٢) مادة معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

أو الأجر الأكبر الذي سوى على أساسه أي المعاشين محسوباً وفقاً لأحكام هذا القانون بحسب الأحوال وبما لا يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة ٢٠ بالنسبة إلى مجموع المعاشين عن الأجر الأساسي . وبالنسبة إلى معاش الأجر المتغير يتعين ألا يجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى النسبي لمعاش أقصى أجر اشتراك متغير وذلك مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الخامسة من المادة ٤٠ .

٦ - يجمع المستحق للمعاش بسبب بلوغ سن التقاعد بين معاشه ودخله من العمل الذي التحق به دون حدود ، ومرجع ذلك أن تأمين العجز والشيخوخة والوفاء بوقف بلوغ العامل سن الستين ، أما إذا كان العامل استحق معاشاً مبكراً أي قبل بلوغ سن التقاعد وألتحق بعمل فإنه يوقف صرف معاشه <sup>(١)</sup> .

### المبحث الثالث

#### وقف المعاش وقطعه وعودته

وفقاً لنص المادة ١١١ يوقف صرف المعاش المستحق في حالتين :

- ١ - الائتحاق بأي عمل والحصول منه على دخل صافى يساوى قيمة المعاش أو يزيد عليه، ويقصد بالدخل الصافى ما يحصل عليه المستحق من عمله مخصوماً منه حصته في اشتراكات التأمين الاجتماعي والضرائب في تاريخ التحاقه بالعمل ثم في يناير من كل سنة . فإذا قل هذا الدخل الصافي عن المعاش المستحق فإنه يؤدي إلى المستحق الفرق ما بين هذا الدخل وبين المعاش.
- ٢ - مزاوله المستحق مهنة تجارية أو غير تجارية منظمة بقوانين أو لوائح أو مهنة حرة منظمة كالمحاماة والطب والهندسة مدة تزيد عن خمس سنوات متصلة . ويلاحظ أن المعاش في هذه الحالة يوقف بالكامل بمعنى أنه لا يؤدي للمستحق فرقاً إذا كان دخله من ممارسة أى من هذه المهن أقل من قيمة المعاش المستحق <sup>(٢)</sup> .

(١) حسام الدين الأهواني ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

(٢) نبيل عيد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٣٧٥ .

هذا وإذا ترك المستحق مزاوله المهنة عاد إليه الحق في صرف المعاش اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ ترك المهنة .

أما حالات قطع المعاش فقد عدتها المادة ١١٣ ، وطبقاً لنص المادة المذكورة يقطع المعاش في الحالات الآتية :

١ - وفاة المستحق . فإذا توفي المستحق للمعاش فلا ينتقل الحق في المعاش إلى أحد غيره وذلك لأن المعاش لا يعتبر تركه .

٢ - زواج الأرملة أو المطلقة أو البنت أو الأخت . وعند قطع المعاش لتحقق هذه الحالة يقرر القانون للبنت أو الأخت المستحقة للمعاش منحة تساوي قيمة المعاش المستحق لها لمدة سنة واحدة ويحد أدنى مقداره ٢٠٠ جنيه ولا تصرف هذه المنحة إلا مرة واحدة .

٣ - بلوغ الأبن أو الأخ سن الحادية والعشرين . ويستثنى من ذلك . أي يستمر صرف المعاش ولا يقطع . إذا كان الأبن أو الأخ عاجزاً ويستمر صرف المعاش حتى زوال حالة العجز ، كما يستمر صرف المعاش للطالب أبناً كان أو أماً حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاولته مهنة أو تاريخ بلوغه ٢٦ سنة أيهما أقرب ، وإذا بلغ هذا السن أثناء السنة الدراسية استمر حقه في صرف المعاش حتى إنتهاء هذه السنة .. كما لا يقطع المعاش بالنسبة للحاصل علي موهل نهائى حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاوله مهنة أو تاريخ بلوغه سن ٢٦ بالنسبة للحاصلين علي الليسانس أو البكالوريوس وسن ٢٤ بالنسبة للحاصلين علي المؤهلات النهائية أي التاريخين أقرب .

٤ - استحقاق المستحق لمعاش آخر ، مع مراعاة أحكام المادتين ١١٠ و ١١٢ فيما يتعلق بحدود الجمع بين المعاشات في حدود مائة جنيه شهرياً والترتيب المشار إليه في المادة ١١٠ وحالات الجمع لبعض المستحقين المنصوص عليها بالمادة ١١٢ .

هذا وقد قرر المشرع ، في حالات معينة ، عودة الحق في المعاش رغم سبق انقطاعه ، كما قرر في حالات أخرى استحقاق المعاش لمن لم تتوافر فيه

شروط الاستحقاق وقت الوفاة وأما فى وقت لاحق لها .

وقد تكفلت المادة ١١٤ من قانون التأمين الاجتماعى بالنص على هذه الحالات وبيان شروط عودة الحق فى صرف المعاش .

فوفقا لنص المادة المذكورة إذا طلقت أو تزلت البنت أو الأخت أو عجز الأبن أو الأخ عن الكسب بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش منح كل منهم ما كان يستحق له من معاش بافتراض إستحقاقه فى تاريخ وفاة المورث دون المساس بحق باقى المستحقين .

كما يعطى المشرع للأرملة الحق فى عودة المعاش إليها إذا طلقت أو تزلت ولم تكن مستحقة لمعاش عن الزوج الأخير . وإذا كان المعاش الذى يعود الحق فى إستحقاقه قد سبق رده كله أو بعضه على باقى المستحقين فيخفف معاشهم بقيمة ما سبق رده عليهم من هذا المعاش .

كما يقضى نص المادة ١١٤ بمنح الأبن أو الأخ الذى لم تكن تتوافر فيه شروط إستحقاق المعاش فى تاريخ وفاة المورث والتحق بأحد مراحل التعليم التى لا تجاوز مرحلة الحصول على الليسانس أو البكالوريوس ولم يبلغ سن السادسة والعشرين ما كان يستحق له من معاش بافتراض إستحقاقه فى التاريخ المذكور .

وطبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ١١٤ بمنح كل من الأبناء والبناات والوالدين والأخوات والأخوة السابق حرمانهم وفقاً لقوانين التأمين والمعاشات أو قوانين التأمينات الاجتماعية ما كان يستحق له من معاش بافتراض إستحقاقه فى تاريخ وفاة المورث دون مساس بحقوق باقى المستحقين وذلك متى توافرت فى شأنه شروط إستحقاق المعاش المنصوص عليها فى هذا القانون .

وتقضى المادة ١١٦ من قانون التأمين الاجتماعى بأنه " إذا كان المعاش المستحق للولد أو الأخ لم يرد على باقى المستحقين بعد قطعه يعاد صرفه فى حالة إيقاف صرف أثناء فترة التجنيد الإلزامية طالما لم يبلغ سن السادسة والعشرين " .

## المصل الرابع

### تعويض الدفعة الواحدة

إذا لم تتوافر في المؤمن عليه الشروط الواجبة قانوناً من حيث سنه حين انتهاء خدمته أو من حيث مدة الخدمة والاشتراك في التأمين اللازمة لاستحقاق المعاش فيعطية المشرع حقاً في تعويض نقدي بصرف له دفعة واحدة عند نهاية الخدمة .

وانتهاء خدمة المؤمن عليه مع عدم توافر شروط استحقاق المعاش وإن كان يخول للمؤمن عليه الحق في تعويض الدفعة الواحدة فلا يخول له الحق في صرف هذا التعويض . فالتعويض لا يصرف فور انتهاء خدمة المؤمن عليه ، بل يحتفظ له به في صندوق التأمين حتى إذا عاد مرة أخرى إلى مجال تطبيق التأمين ضم ضمن مدد اشتراكه لضمان استحقاقه للمعاش فيما بعد <sup>(١)</sup> ، لذلك فتعويض الدفعة الواحدة لا يصرف إلا في الحالات التي يغلب فيها عدم عودة المؤمن عليه للعمل في المستقبل وخضوعه لنظام التأمين الاجتماعي مرة أخرى . أما في الحالات التي يغلب فيها عودة المؤمن عليه للعمل أو الخضوع لقانون التأمين الاجتماعي فلا يتم صرف التعويض رغم توافر شروط استحقاقه .

ويصرف تعويض الدفعة الواحدة في حالات حدتها المادة ٢٧ من قانون التأمين الاجتماعي على سبيل الحصر وهي حالات لا ارتباط بينها وتستقل كل منها بذاتها عن الأخرى <sup>(٢)</sup> .

ونعرض فيما يلي لحالات صرف تعويض الدفعة الواحدة ثم لقيمه .

---

(١) حسام الدين الأهواني ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ ، أحمد البرعى ، السابق ، ص ٢٩٨ .

(٢) نقض مدني ١٩٧٥/٣/١٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٦ ص ٥٩٩ . نقض

١٩٨٦/٣/٢٤ ، مشار إليه لدي صلاح محمد أحمد ، المجموعة السابقة ، ص ١٧٨

## المبحث الأول

### حالات صرف تعويض الدفعة الواحدة

حددت المادة ٢٧<sup>(١)</sup> الحالات التي يؤدي فيها تعويض الدفعة . ونعرض لها فيما يلي

#### - بلوغ المؤمن عليه سن الستين

وتواجه هذه الحالة فرض انتهاء خدمة المؤمن عليه قبل توافر شروط استحقاق المعاش ، ولذا يستحق التعويض ببلوغ سن التقاعد ، سواء ببلوغه ٦ سنة أو بلوغ السن المنصوص عليها بنظام التوظيف المعامل به المؤمن عليه .

أما إذا كان المؤمن عليه قد أنهى خدمته قبل سن الستين ولم يتوافر لديه سبب لصرف التعويض ، فإن التعويض يصرف له بمجرد بلوغ هذه السن .

ولا يصرف التعويض إذا لم تنتهى خدمة المؤمن عليه رغم بلوغه سن التقاعد إذا ما استمر في العمل بهدف تكملة المدة اللازمة لاستحقاق المعاش .

- مغادرة الأجنبي للبلاد نهائياً أو اشتغاله في الخارج بصفة دائمة أو التحاقه بالبعثة الدبلوماسية في سفارة أو قنصلية دولته .

وتتعلق هذه الحالة بالأجنبي الذي يعمل بمصر ويخضع لنظام التأمين الاجتماعي ، فقرر المشرع له الحق في تعويض الدفعة الواحدة بمجرد انتهاء خدمته . غير أن إنتهاء الخدمة لا يعطي الحق في صرف التعويض ، وأما يكون للأجنبي صرف التعويض إذا ما انعدم احتمال عودته للعمل وخضوعه لنظام التأمين الاجتماعي ، وذلك ما يتحقق في الحالات المشار إليها .

وفي حالة مغادرة الأجنبي للبلاد نهائياً عليه أن يتقدم بطلب صرف تعويض الدفعة الواحدة على النموذج رقم ١٠٩ المرافق للقرار الوزاري رقم ٢١٤

---

(١) الغيت الحالة المنصوص عليها بالبند ٦ من المادة ٢٧ عملاً لما نصت عليه المادة الخامسة من

القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ وكانت الحالة الملغاة تقضي بصرف تعويض الدفعة الواحدة

في حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه من المنصوص عليهم في البند (أ) من المادة (٢) لالفا .

الوظيفة أو الفصل بقرار جمهوري

لسنة ١٩٧٧ ويرفق بطلبه صورة فوتوغرافية من تأشيرة المغادرة النهائية أو تأشيرة الرحيل أو تأشيرة السفر الصادرة من مصلحة وثائق السفر أو ما يفيد انتهاء مدة الإقامة المؤقتة دون تجديدها وذلك بشهادة من مصلحة وثائق السفر .

وعند اشتغال الأجنبي بالخارج بصفة دائمة يستحق تعويض الدفعة الواحدة سواء عمل في الخارج لحساب نفسه أم لحساب الغير ، ويشترط لصرف التعويض في هذه الحالة أن يرفق المؤمن عليه بطلب الصرف صورة عقد العمل غير محدد المدة في الخارج أو شهادة تفيد اشتغاله في الخارج لحساب نفسه .

أما عند التحاق الأجنبي بالبعثة الدبلوماسية لسفارة أو قنصلية دولته في مصر فهذه الحالة تعتبر من قبيل المغادرة الحكيمة للبلاد كما أنها تعتبر أيضاً من قبيل العمل في الخارج بصفة دائمة . فطبقاً لقواعد القانون الدولي ، تعتبر سفارات وقنصليات الدول ذات حصانة وامتيازات معينة ومن هذه الامتيازات ألا تحكم القوانين الوطنية العلاقة بين السفارة والقنصلية من جهة والموظفين الذين ينتمون إلى جنسيتها " (١) .

#### - هجرة المؤمن عليه .

تواجه هذه الحالة بطبيعة الحال المؤمن عليهم من الوطنيين . وتؤدي الهجرة إلى انعدام احتمال عودة المؤمن عليه للعمل وخضوعه لقانون التأمين الاجتماعي فيزول بالتالي سبب الاحتفاظ بتعويض الدفعة الواحدة ويستحق المؤمن عليه المهاجر بالتالي صرف التعويض .

ويشترط لصرف التعويض هذه الحالة أن يرفق المؤمن عليه بطلب صرف التعويض صورة فوتوغرافية من تأشيرة مصلحة وثائق السفر بالموافقة على الهجرة.

وإذا عاد المهاجر للإقامة بالبلاد نهائياً والتحقق بعمل يخضعه لأحكام

(١) حسام الدين الأهراني ، المرجع السابق ص ١٨٩ .



قانون التأمين الاجتماعى خلال سنتين من تاريخ الهجرة فانه يلتزم برد ما صرفه من تعويض الدفعة الواحدة إما دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ العودة أو بالتقسيط . وتحسب المدة التى صرف عنها التعويض ضمن مدة اشتراكه فى التأمين (مادة ٢٩) .

هذا وقد نصت المادة ١/٢٨ على حق الأجنبى والمهاجر فى أن يختار بين الحصول على تعويض الدفعة الواحدة أو الحصول على المعاش ، وذلك متى كانت مدة اشتراكه فى التأمين تعطيه الحق فى المعاش ، وذلك تبعاً لمصلحته .

كما أجازت الفقرة الثانية من المادة المذكورة للأجنبى أو المهاجر حق تحويل المعاش إلى تعويض الدفعة الواحدة ، حتى ولو كان قد تقاضى معاشه ، وفى هذه الحالة يخصم من التعويض قيمة ما يكون قد صرف له من معاش .

- الحكم نهائياً على المؤمن عليه بالسجن مدة عشر سنوات فأكثر أو بقدر المدة الباقية لبلوغه سن الستين أيهما أقل .

فالحكم على المؤمن عليه بالعقوبة المذكورة يجعل احتمالات عودته للعمل ضعيفة مما يقتضى عدم حرمانه من صرف قيمة التعويض. بل أن فى صرف التعويض مراعاة لأسرة المسجون ، فقد يساعدها مبلغ التعويض فى إيجاد مورد رزق لها .

ويصرف التعويض فى هذه الحالة بناء على طلب المؤمن عليه مرفقاً به شهادة من مصلحة السجن تفيد بيان مدة السجن مع توكيل من المؤمن عليه معتمد من مأمور السجن الموجود به بتحديد الشخص الذى يصرف له مبلغ التعويض . على أنه للمسجون ، إذا كان يأمل فى مزاولة العمل بعد قضاء مدة العقوبة ، أن يطلب استبقاء مستحققاته لدى الهيئة المختصة لحين انتهاء مدة السجن ، ويكون ذلك على سبيل الوديعة لدى الهيئة إلى حين الخروج من السجن<sup>(١)</sup> .

(١) حسام الدين الأهوانى ، المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

## - اصابة المؤمن عليه خلال سجنه بعجز جزئي مستديم يمنعه من مزاولة العمل .

وتواجه هذه الحالة فرض المؤمن عليه المحكوم عليه بعقوبة سجن ثقل عن  
عشر سنوات وأقل من المدة الباقية لبلوغه سن التقاعد<sup>(١)</sup> .

وإذا كان السجين قد أصيب بعجز جزئي مستديم يحول بينه وبين العمل  
فقد انعدم احتمال عودته للعمل، وبالتالي ليس هناك مبرر لاحتجاز قيمة التعويض.

ورفقاً للرأى الصحيح فحكم هذه الحالة لا يقتصر على من يحكم عليه  
بعقوبة السجن وإنما يجب فهم عبارة السجن ، الواردة بالمادة ٥ / ٢٧ على أنها  
العقوبة السالبة للحرية ، فالعبرة بالعجز عن العمل مع سلب الحرية<sup>(٢)</sup> .

ويجب على المؤمن عليه في هذه الحالة ، أن يرفق بالطلب شهادة طبية  
صادرة من السلطة المختصة بمصلحة السجون تفيد عجزه المستديم الذى يمنعه من  
مزاولة العمل على أن تحال هذه الشهادة إلى الهيئة العامة للتأمين الصحى  
لاعتيادها وتحرير شهادة اثبات العجز على النموذج المخصص لذلك .

## - انتظام المؤمن عليه في سلك الرهينة .

فالانتقال إلى سلك الرهينة يؤدي إلى هجرة الحياة الدنيا واعتزال العمل  
نهائياً ، ويعد بالتالى مانعاً من تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى ،  
ويترتب على ذلك انعدام المبرر فى احتجاز قيمة التعويض ، وبالتالي يكرن  
للمؤمن عليه الحق فى صرفه ويجب لصرف التعويض أن يرفق بطلب الصرف  
شهادة من الجهة المختصة على أن تعتمد من الجهة الادارية المختصة .

(١) أحمد حسن البرعى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .

(٢) حسام الدين الأهوانى ، المرجع السابق ، ص ١٨٩ ، وأنظر أيضاً البرعى ، المرجع سابق  
الإشارة إليه ص ٣٠٥ .

- التحاق المؤمن عليه بالعمل في إحدى الجهات المستثناة من تطبيق قانون التأمين الاجتماعي .

ويشترط لصرف تعويض الدفعه الواحدة فى هذه الحالة وفقاً لقرار وزير التأمينات رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ :

أ . أن يكون بالجهة التى التحق بها المؤمن عليه نظام للمعاشات يتضمن مزايا لا تقل عن المزايا المقررة بقانون التأمين الاجتماعي ويسمح بضم مدد الخدمة السابقة .

ب . أن توافق ادارة النظام المنصوص عليه فى البند السابق على استخدام قيمة التعويض المستحق للمؤمن عليه وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي فى أداء تكاليف ضم المدد السابقة فى نظامه .

- عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً .

والفرض هنا إصابة المؤمن عليه بالعجز كامل دون أن تتوافر فيه الشروط استحقاق المعاش ، فيحق له بالتالى صرف تعويض الدفعه الواحدة أياً كان سبب العجز أو الظروف التى تم فيها .

- وفاة المؤمن عليه .

وتواجه هذه الحالة وفاة المؤمن عليه دون استحقاق معاش لعدم توافر الشروط الواجبة قانوناً ، أى عدم وقوع الوفاة خلال مدة الخدمة أو خلال سنة من انتهائها ، ويصرف التعويض فى هذه الحالة إلى مستحقى المعاش عنه حكماً ويوزع عليهم وعليهم بنسبة أنصبتهم فى المعاش ، فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد للمعاش أدبت اليه هذه المبالغ بالكامل ، فإذا لم يوجد أى مستحق للمعاش صرفت للورثة الشرعيين .

- الزوجة أو المطلقة أو الأرملة ، أو المؤمن عليها التي تبلغ ٥١ سنة<sup>(١)</sup> أو أكثر في تاريخ الصرف .

يحق للمؤمن عليها من الفئات المشار إليها طلب صرف تعويض الدفعة الواحدة . ولا تستحق المؤمن عليها صرف التعويض المذكور إلا مرة واحدة طوال مدة اشتراكها في التأمين .

وقد أصدر وزير التأمينات القرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٨<sup>(٢)</sup> بإضافة الهند (١١) إلى المادة (٣٢) من القرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٧ لبيان المستندات التي يتمتعن بتقديمها مع طلب الصرف بالنسبة للفئات المذكورة وهي :

. وثيقة الزواج بالنسبة للمتزوجة .

. إشهار الطلاق بالنسبة للمطلقة .

. شهادة وفاة الزوج وشهادة إدارية تفيد أن المتوفي كان زوجها أو وثيقة الزواج بالنسبة للأرملة : ويبدو أن الحكمة من وراء إضافة الحالة التي نحن بصدها " هي تشجيع ربات البيوت على التقاعد من أجل رعاية شئون الأسرة ويستدل على ذلك من استبعاد المرأة غير المتزوجة ما لم تكن قد بلغت سن الواحدة والخمسين " (٣) .

## المبحث الثاني

### قيمة تعويض الدفعة الواحدة

وفقاً لنص المادة ٢٧ يحسب تعويض الدفعة الواحدة " بنسبة ١٥٪ من الأجر السنوي عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين .

---

(١) حالة مضافة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٨ ومعمول بها اعتباراً من أول مايو ١٩٧٧

(٢) انظر . نبيل عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(٣) حسام الدين الأهواني ، ص ١٩٢ .

ويقصد بالأجر السنوى متوسط الأجر الشهري الذى سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك فى التأمين إن قلت عن ذلك مضروباً فى اثنتى عشر ويروى فى حساب هذا المتوسط القواعد المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المادة (١٩) .

ومؤدى هذا النص أن تحديد قيمة تعويض الدفعة الواحدة يقتضى تحديد متوسط الأجر السنوى عن طريق تحديد متوسط الأجر الشهري الذى سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك فى التأمين إن قلت عن ذلك مضروباً فى ١٢ .

ومدة الاشتراك التى تؤخذ فى الاعتبار لحساب التعويض يتم تحديدها طبقاً لنفس القواعد السابق بيانها فى مجال المعاش ، مع مراعاة الحالات التى تحسب فيها المدة على أساس ٤٥/١ من الأجر الشهري وتلك التى تحسب فيها على أساس ٧٥/١ .

وبحسب التعويض بخصوص المدد التى يحسب فيها متوسط الأجر على أساس ٤٥/١ بنسبة ١٥٪ عن كل سنة من سنوات الاشتراك ، أما المدد التى يحسب فيها متوسط الأجر على أساس ٧٥/١ فإن التعويض يكون بواقع ٩٪ من الأجر السنوى عن كل سنة من سنوات الاشتراك .

هذا ويلاحظ أنه عند استحقاق التعويض فى حالات بلوغ المؤمن عليه سن الستين أو العجز الكامل أو الوفاة يكون للمؤمن عليه أو المستحقين صرف مبلغ التعويض مضافاً اليه مبلغ مقداره ٦٪ من مبلغ التعويض عن عدد السنوات الكاملة من تاريخ انتهاء الخدمة حتى تاريخ استحقاق الصرف .

## الفصل الخامس

### الحقوق التأمينية الأخرى

قرر المشرع للمؤمن عليه أو المستحقين بعض الحقوق الإضافية ، كالمكافأة التى حلت محل نظام الادخار ، والتعويض الإضافى ، ومنحة الرقاة ومنحة الزواج ، والمنحة المقررة للأين أو الأخ ، ومصاريف الجنابة ، وتدرس هذه المزايا التأمينية فيما يلى .

### المبحث الأول

#### المكافأة

أخذ المشرع بنظام المكافأة كبديل لنظام الادخار الذى كان معمولاً به طبقاً للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ والذي كان يتضمن نظام للادخار الاجبارى للعاملين الذين يبلغ أجرهم الشهري ثلاثين جنيهاً فأكثر ، وذلك بواقع ١,٥ ٪ من أجر كل شهر ، بحيث تردع هذه المدخرات لدى الهيئة التأمينية المختصة وتصرف مع فوائدها إلى العمال عند تقاعدهم .

وقد ألغى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ نظام الادخار ليحل محله نظام المكافأة اعتباراً من ١٩٨٤/٤/١ . وأورد المشرع نظام المكافأة فى المادة ٣٠ من قانون التأمين الاجتماعى المستبدلة بالقانون الأخير والمعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

وقضى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بحساب مستحقات المؤمن عليهم فى نظام الادخار بافتراض انتهاء خدمتهم فى تاريخ نفاذ القانون ٤٧ لسنة ١٩٨٤ (أى فى ١٩٨٤/٤/١) مع تحويل هذه المستحقات للحساب الخاص الذى أنشأه القانون المذكور فى كل من صندوقى التأمين الاجتماعى ، وعلى أن يحسب لكل مؤمن عليه بمبلغه المدخر مدة ضمن مدة اشتراكه فى نظام المكافأة .

وطبقاً لنظام المكافأة المستحدث فإنه يقتطع اشتراك بنسبة ٢٪ من الأجر الأساسي يتحمله صاحب العمل ، ويتحمل المؤمن عليه بسداد نسبة ٣٪ من هذا الأجر<sup>(١)</sup> ، ويتحدد الأجر الاساسي وفقاً للقواعد السابق دراستها .

ويجوز أن يكون الاشتراك فى نظام المكافأة كلياً أو جزئياً مقابل أداء نصف الاشتراكات والحصول على نصف المكافأة .

ويستحق المؤمن عليه المكافأة متى توافرت احدى حالات استحقاق المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة .

” وتحسب المكافأة بواقع أجر شهر عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك فى نظام المكافأة ويقدر أجر حساب المكافأة بأجر حساب معاش الأجر الأساسي المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة (١٩) “

ومؤدى ذلك أن متوسط الأجر الذى يؤخذ فى الاعتبار عند حساب المكافأة هو متوسط الأجر خلال السنتين الأخيرتين من مدة الاشتراك فى نظام المكافأة أو مدة الاشتراك أن قلت عن سنتين .

وتحسب المكافأة على هذا الأساس بواقع أجر شهر عن كل سنة من مدة الاشتراك فى نظام المكافأة بما فيها المدد التى أدى المؤمن عليه مقابلها وطلب ضمها ضمن مدة اشتراكه فى المكافأة، وذلك دون حد أدنى أو أقصى لهذه المدة. واستثناء مما سبق نص المشرع على أن يكون الحد الأدنى للمكافأة أجر عشرة شهور وذلك فى حالتين :

١ . انتهاء خدمة المؤمن عليه لثبوت العجز الكامل أو الوفاة متى توافرت الشروط المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة (١٨) .

٢ . إنتهاء انتفاع المؤمن عليه بنظام المكافأة لبلوغه السن المنصوص عليها

---

(١) المادة الأولى والثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٥ .

فى البند (١) من المادة (١٨) ، متى كان خاضعاً لهذا النظام فى  
١٩٨٤/٤/١ وكانت مدة اشتراكه فى نظام الادخار عشر سنوات  
على الأقل ، وإذا كانت هذه السن تقل عن الستين تتحمل الخزانة  
العامة بالفرق بين هذا الحد والمكافأة المستحقة عن المدة الفعلية ....

ولا ينتفع المؤمن عليه بالحد الأدنى للمكافأة إلا مرة واحدة طوال مدة  
اشتراكه فى التأمين .

ويراعى بالنسبة للعدد المحسوبة فى نظام المكافأة وفقاً للمادة ٣٤ ما  
يأتى به :<sup>(١)</sup>

١ - تحسب المكافأة عن هذه المدة وتضاف إلى الحد الأدنى المشار إليه .

٢ - تقدر المكافأة المستحقة عن هذه المدة طبقاً للجدول رقم (٤) المرفق  
وعلى أساس سن المؤمن عليه فى تاريخ استحقاق الصرف وأجر  
حساب المكافأة المشار إليه وذلك فى حالات استحقاق الصرف لغير  
بلوغ السن المشار إليه فى البند (٢) من الفقرة الثانية أو الوفاة .

٣ - تخصم من المكافأة القيمة الحالية لأقساط المدد المشار إليها وذلك مع  
عدم الأخلاط بحكم الفقرة الرابعة من المادة ١٤٤ .

وفى حالة استحقاق المكافأة لوفاة المؤمن عليه تصرف لمستحقى المعاش أو  
تمريض الدفعه الواحدة بحسب الأحوال فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد أدبت  
إليه بالكامل ، فإذا لم يوجد أى مستحق صرفت للمورثة الشرعيين (فقرة ٦، ٥  
المادة ٣٠)<sup>(٢)</sup> .

---

(١) فوفقاً للمادة ٣/٣٤ يجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب أى عدد من السنوات ضمن مدة  
اشتراكه فى نظام الكافأة مقابل أداء مبلغ بحسب وفقاً للجدول المرفقة بالقانون ، ومع  
مراعاة الشروط التى يقتضيها الفقرة الأولى والثانية من المادة المذكور .

(٢) المادة ٣٠ ، الفقرة الخامسة والسادسة ، معدله بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ .



## المبحث الثاني

### التعويض الإضافي

التعويض الإضافي عبارة عن مبلغ نقدي يصرف دفعة واحدة إلى صاحب المعاش أو إلى المستفيدين الذين عينهم أو إلى ورثته الشرعيين ، إلى جانب المعاش في حالات العجز والوفاة ، لمساعدة المؤمن عليه وأسرته ويقصد معالجة الآثار الناجمة عن الوفاة والعجز في حالات انتهاء الخدمة مبكراً بما يحول دون حصول المؤمن عليه على معاش مناسب . لذلك فالتعويض الإضافي يتبع سن العامل فيزداد بصغر سن المؤمن عليه ، حيث تقل مدة خدمته ، وينقص بتقدم المؤمن عليه في السن ، حيث تكون له مدة خدمة أطول .

#### – حالات استحقاق التعويض الإضافي

يستحق مبلغ التعويض الإضافي وفقاً لنص المادة ١١٧ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته في الحالات الآتية :

١ - انتهاء خدمة المؤمن للعجز الكامل ، أو الجزئي متى أدى ذلك لاستحقاقه معاشاً .

فيجب أن تكون خدمة المؤمن عليه قد انتهت بسبب العجز الكامل أو الجزئي المستديم ، كما يلزم أن يكون المؤمن عليه قد استحق معاشاً بسبب انتهاء خدمته للعجز طبقاً للمادة ٣/١٨ . والحكمة من تقرير التعويض الإضافي في هذه الحالة هي مساعدة المؤمن عليه في مواجهة حالة العجز وما يستلزمه من نفقات إضافية كـشراء بعض الأجهزة أو الرعاية الفورية .

٢ - انتهاء خدمة المؤمن عليه بالوفاة .

واستحقاق التعويض الإضافي في حالة انتهاء الخدمة بالوفاة يهدف إلى مساعدة المستحقين على مواجهة الوفاة المفاجئة أو في سن مبكرة للمؤمن عليه .

٣ - وفاة صاحب المعاش مع عدم وجود مستحقيين للمعاش .

والفرض فى هذه الحالة وفاة صاحب المعاش ولم يكن هناك من يستحق معاشه وفقاً للشروط المبينة فى المادة ١٠٤ من القانون .

٤ . ثبوت العجز الكامل أو وقوع الوفاة نتيجة إصابة عمل بعد انتهاء الخدمة .

والهدف من ذلك رعاية الحالات المشار إليها ، إذ قد يبلغ المؤمن عليه سن التقاعد وتقع الوفاة نتيجة الإصابة أو يثبت العجز الكامل بعد بلوغ المؤمن عليه هذه السن .

ويؤدى مبلغ التعويض الاضافى فى حالات إستحقاقه للوفاة إلى من حده المؤمن عليه أو صاحب المعاش وفى حالة عدم التحديد يؤدى التعويض إلى الورثة الشرعيين .

وإذا كان قد اتضح لنا من عرض حالات استحقاق التعويض الاضافى أنه يشترط للحصول على هذا التعويض أن يكون المؤمن عليه من أصحاب المعاشات، بحيث لا يمنع التعويض الاضافى لمن يستحق تعويض الدفعة الواحدة ، فقد اشترط المشرع لاستحقاق التعويض الاضافى أن يكون للمؤمن عليه مدة اشتراك فى التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة . وذلك بالنسبة للمؤمن عليه غير الخاضع لقوانين أو لوائح ترطف أو غير المرتبط باتفاقيات جماعية ، كما لا يسرى شرط المدة المذكورة فى حالة ثبوت عجز المؤمن عليه أو وقوع وفاته نتيجة إصابة عمل .

ويشترط لاستحقاق مبلغ التعويض الاضافى للمؤمن عليه الذى كان من العسكريين ضم مدة خدمته العسكرية للمدة المدنية .

### - قيمة التعويض الاضافى

تنص المادة ١١٨ بأن "يكون مبلغ التعويض الاضافى معادلاً لنسبة من الأجر السنوى تبعاً لسن المؤمن عليه فى تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق ووفقاً

للمجدول رقم (٥) المرافق <sup>(١)</sup> ، ويقصد بالأجر السنوى متوسط الأجر الشهرى الذى حسب على أساسه المعاش .... مضروباً فى أثنى عشر " .

وطبقاً للمجدول رقم (٥) المرافق للقانون يتحدد مبلغ التعويض تبعاً لسن العامل حيث أنه يمثل نسبة معينة من الأجر السنوى للعامل تزداد كلما كان سن العامل صغيراً وتقل كلما تقدم العامل فى السن . فمثلاً إذا استحق التعويض الإضافى فى سن ٢٥ سنة كانت نسبته ٢٦٧٪ ، وتتناقص النسبة ٧٪ عن كل سنة زائدة ، وتصل إلى ٢٥٪ فى سن ٦٢ و ٢٠٪ لأكثر من ٦٢ سنة .

هنا وقد قرر المشرع تخفيض مبلغ التعويض الإضافى بنسبة ٥٠٪ فى حالة العجز الجزئى، وزيادته بنسبة ٥٠٪ فيما يتعلق بالحالات الناتجة عن إصابة عمل.

وفى حالة استحقاق التعويض الإضافى لانتهاؤ خدمة المؤمن عليه بالوفاء ولم يوجد مستحقون للمعاش فإن مبلغ التعويض الإيضافى يضاعف .

وإذا انتهت خدمة المؤمن عليه للعجز واستحق تعويضاً إضافياً ثم عاد للخدمة وانتهت خدمته للمرة الثانية بسبب العجز ، خصم من التعويض الذى يستحق له عن العجز الأخير ما سبق أن حصل عليه من تعويض إضافى عن العجز الأول (المادة ١١٩) .

### المبحث الثالث

#### المنح ونفقات الجسارة

#### — منحة الزواج

تقرر المادة ١١٣<sup>(٢)</sup> من قانون التأمين الاجتماعى ، أنه فى حالة قطع المعاش بسبب زواج البنت أو الأخت فإنها تمنح منحة تساوى المعاش المستحق لها

(١) انظر الجدول نهاية الباب .

(٢) مادة معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ثم بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ .

عن مدة سنة بعد أدنى مقداره مائتا جنيه ، ولا تستحق هذه المنحة إلا مرة واحدة .

والحكمة من وراء تقرير المنحة في هذه الحالة أن "البنت أو الأخت تحتاج في حالة زواجها لمبلغ من المال لتأسيس منزل الزوجية .

ووفقاً لنص المادة المذكورة لا تستحق المنحة إلا مرة واحدة ، فتستحق البنت المنحة في حالة الزواج الأول فقط ، فلو طلقت ثم تزوجت مرة أخرى فلا تستحق المنحة في حالة الزواج الثاني .

### – منحة قطع معاش الأبن أو الأخ

استحدثت هذه المنحة بموجب المادة الرابعة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ المعدلة للمادة ١١٣ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ومؤدى هذا التعديل أن تصرف للأبن أو الأخ في حالة قطع معاشه منحة تساوى معاش سنة بعد أدنى مقداره مائتا جنيه ، ولا تصرف هذه المنحة إلا مرة واحدة . ويحدد هذه المنحة وفقاً للقواعد الآتية :

١- تحسب المنحة بما يساوي مجموع المعاش المستحق عن الأجر الأساسي والأجر المتغير للأبن أو الأخ عن سنة شاملاً ما أضيف إليه من زيادات وإعانات حتى تاريخ قطع المعاش.

٢- إذا كان نصيب الابن أو الأخ في المعاش موقوفاً كله أو جزء منه فتحدد قيمة المنحة على أساس قيمة المعاش المستحق كاملاً.

٣- لا يدخل في تحديد قيمة المنحة جزء المعاش الذي آل للأبن أو الأخ بسبب إيقاف معاش مستحق آخر (١) (١).

---

(١) قرار وزير التأمينات رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٣ ، الرقائن المصرية العدد ٢٥٣ في

١٩٩٣/١١/٩ .

## - منحة الوفاة

تنص المادة ١٢٠ على أنه "عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش تستحق منحة عن شهر الوفاة والشهرين التاليين ، وذلك بالإضافة إلى الأجر المستحق عن أيام العمل خلال شهر الوفاة "

وتقرر هذه المنحة فيه مراعاة لأسرة المتوفى نظراً لما يستلزمه تسوية المعاش من إجراءات قد تطول مما يعرضها للحرج إذا ظلت بغير مورد رزق حتى تعيد ترتيب حياتها على أساس وضعها الجديد بعد وفاة عائلها .

وتقدر المنحة بالأجر أو المعاش المستحق عن شهر الوفاة ، وتلتزم بها الجهة التي كانت تصرف الأجر أو التي تلتزم بصرف المعاش بحسب الأحوال .

وتصرف المنحة ، وفقاً لنص المادة ١٢١ ، لمن يحدده المؤمن عليه أو صاحب المعاش ، فإذا لم يحدد أحد تستحق للأرمل ، وفي حالة عدم وجوده تستحق للأبناء والبنات الذين تتوافر في شأنهم شروط استحقاق المعاش . وفي حالة وفاة أحد الأرامل قبل المؤمن عليه أو صاحب المعاش فيستحق نصيبها من هذه المنحة إلى أولاده منها إذا كانوا من القصر أو العاجزين عن الكسب أو بناتاً غير متزوجات .

وإذا لم يوجد أحد من سبق ذكرهم تستحق المنحة للوالدين أو أحدهما وفي حالة عدم وجودهما تستحق لمن كان يعوله من أخوته القصر والعاجزين عن الكسب ، والأخوات غير المتزوجات .

وفي حالة استحقاق المنحة للقصر من الأولاد والأخوة والأخوات غير المتزوجات تصرف لمتولى شئونهم الذي تثبت صفته بشهادة إدارية .

## - نفقات الجنابة :

تقرر المادة ١٢٢<sup>(١)</sup> أنه عند وفاة صاحب المعاش تلتزم الجهة التي كانت تصرف المعاش بأداء نفقات جنازة بواقع معاش شهرين بحد أدنى مقداره مائتا جنيه تصرف للأرمل فإذا لم يوجد صرفت لأرشد الأولاد أو إلى أى شخص يشبت قيامه بصرف نفقات الجنابة .

ويجب أن يتم صرف هذه النفقات خلال ثلاث أيام على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب .

---

(١) معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ .

جدول رقم - ٣ -  
توزيع المعاش علي المستحقين

رقم الحالة	المستحق في المعاش	الأنصبة المستحقة في المعاش		
		الأرملة أو الزوج	الأولاد	الوالدان والإخوة والأخوات
١	أرملة أو أرامل أو زوج وولد واحد أو أكثر	$\frac{1}{4}$ ويوزع بالتساوي في حالة التعدد	$\frac{1}{4}$ ويوزع بالتساوي في حالة التعدد	-
٢	أرملة أو أرامل أو زوج ووالد أو والدين	$\frac{2}{3}$	-	$\frac{1}{3}$ لهما أو كليهما بالتساوي
٣	أرملة أو أرامل أو زوج وأخت أو أخ أو أكثر	$\frac{2}{4}$	-	$\frac{1}{4}$ لأبهم أولهم جميعا بالتساوي
٤	أرملة أو أرامل أو زوج فقط	$\frac{2}{4}$ ويوزع بالتساوي في حالة التعدد	-	-

رقم الحالة	المستحق في المعاش	الأنصبة المستحقة في المعاش		
		الأرملة أو الزوج	الأولاد	الوالدان والإخوة والأخوات
٥	أرملة أو أرامل أو زوج وولد أو أكثر ووالد أو والدين	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$ لـأبهما أو كليهما بالتساوي
٦	ولد واحد	-	$\frac{2}{3}$	-
٧	أكثر من ولد	-	كامل المعاش ويوزع بالتساوي	-
٨	ولد واحد ووالد أو والدين	-	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$ لأبهما أو كليهما بالتساوي
٩	أكثر من ولد ووالد أو والدين	- - -	$\frac{5}{6}$	$\frac{1}{6}$ لأبهما أو كليهما بالتساوي



رقم الحالة	المستحق في المعاش	الأنصبة المستحقة في المعاش		
		الأرملة أو الزوج	الأولاد	الوالدان والإخوة والأخوات
١٠	والد واحد أو والدين	-	-	$\frac{1}{4}$ ليهما أو كليهما بالتساوي
١١	أخ أو أخت أو أكثر	-	-	$\frac{2}{3}$ ليهما أو لهم جميعا بالتساوي
١٢	والد واحد أو والدين وأخ أو أخت أو أكثر	-	-	$\frac{1}{4}$ ليهما أو كليهما بالتساوي

ملاحظات الجدول رقم (٣) (١١)

- ١ . تعتبر المطلقة والزوج المستحق في حكم الأرملة
- ٢ . في حالة إبقاء أو قطع معاش أحد المستحقين كله أو بعضه يؤول إلى باقي المستحقين من فئة هذا المستحق . وفي حالة عدم وجود مستحقين آخرين من هذه الفئة يتم الرد على باقي المستحقين بالفئات الأخرى فإذا زاد نصيب المردود عليه على أقصى نصيب بالجدول وفقاً للحالة في تاريخ الرد رداً الباقي على الفئة التالية وذلك كله بمراعاة الترتيب الموضح في الجدول التالي :

فئة المستحق الموقوف أو المقطوع معاشه	فئة المستحق الذي يرد عليه المعاش
الأرملة	١ . الأولاد ٢ . الوالدين ٣ . الأخوة والأخوات
الأولاد	١ . الأرملة ٢ . الوالدين
الوالدين	١ . الأرملة ٢ . الأولاد ٣ . الأخوة والأخوات

(١١) ملاحظات الجدول رقم ٣ معدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ ثم عدلت بالقانون رقم ٤٧

لسنة ١٩٨٤

ويراعى قبل تنفيذ قاعدة اهلولة المعاش أو ردة خصم ما يكون قد استحق من معاش دون المساس بمعاشات باقى المستحقين .

٣ - فى حالة زوال سبب ايقاف المعاش كله أو بعضه لأحد المستحقين يعاد توزيع المعاش بين جميع المستحقين فى تاريخ زوال السبب .

٤ - يتحدد نصيب المستحق الذي يرد عليه جزء من المعاش بما لا يجاوز الحد الأقصى المحدد بالجدول (١) .

٥ - لا يرد المعاش الذى منح بالزيادة عن معاش المورث فى حالة ايقافه أو قطعه .

٦ - (٢) فى حالة قطع معاش الوالدين فى الحالة رقم ٢ يؤول الباقى من نصيبها بعد الرد على فئة الأرمال إلى الأخوة والأخوات الذين تتوافر في

شأنهم شروط استحقاق المعاش فى هذا التاريخ وذلك فى حدود الربع .

وفى حالة قطع معاش فئة الأرمال فى الحالة المشار اليه بالفقرة السابقة يؤول ربع معاش المورث إلى الأخوة والأخوات الذين تتوافر فى شأنهم شروط استحقاق المعاش فى هذا التاريخ .

---

(١) ملاحظة معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

(٢) ملاحظة مضافة بالقانون السابق .

جدول رقم ٤ - (١)

تحديد المبالغ المستحقة لحساب المدة السابقة ضمن مدة الاشتراك

المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في الاشتراك ولكل جنيه واحد من الأجر الشهري .		السن	المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في الاشتراك ولكل جنيه واحد من الأجر الشهري .		السن
جنيه	مليم		جنيه	مليم	
٢	٢٠٠	٥٠	١	٨٠٠	حتى سن ٤٠
٢	٢٦٠	٥١	١	٨٣٠	٤١
٢	٢٣٠	٥٢	١	٨٦٠	٤٢
٢	٤٠٠	٥٣	١	٩٠٠	٤٣
٢	٥٠٠	٥٤	١	٩٣٠	٤٤
٢	٦٠٠	٥٥	١	٩٦٠	٤٥
٢	٧٠٠	٥٦	٢	-	٤٦
٢	٨٠٠	٥٧	٢	٠٥٠	٤٧
٢	٩٠٠	٥٨	٢	١٠٠	٤٨
٢	-	٥٩ فأكثر	٢	١٥٠	٤٩

(١) جدول معادل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٤٤ .

## ملاحظات (١) :

- ١ . فى حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
- ٢ . تقدر المبالغ المطلوبة لحساب مدة ضمن مدة الاشتراك فى نظام المكافأة بواقع ٣٠٪ من المعامل الوارد فى هذا الجدول وعلى أساس الأجر والسن فى تاريخ تقديم طلب الحساب .
- ٣ . تقدر المبالغ المطلوبة لحساب مدة ضمن مدة الاشتراك فى الأجر الأساسى على أساس السن والأجر فى تاريخ تقديم طلب الحساب .
- ٤ . تقدر المبالغ المطلوبة لحساب مدة ضمن مدة الاشتراك فى الأجر المتغير على السن فى تاريخ تقديم الطلب والمتوسط الشهري للأجور التى سددت على أساسها الاشتراكات خلال المدة حتى نهاية الشهر السابق على تاريخ تقديم طلب الحساب (٢) .
- ٥ . تقدر المبالغ المطلوبة وفقاً للمادة ٣٣ بواقع ٤٠٪ من المعامل الوارد بهذا الجدول وعلى أساس السن والأجر فى تاريخ تقديم طلب الاشتراك .

---

(١) ملاحظات معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

جدول رقم ٥-  
بيان نسبة مبالغ التعويض الإضافي

نسبة مبلغ التعويض الإضافي	السن	نسبة التعويض الإضافي	السن
%١٤٠	٤٤	%٢٦٧	حتى سن ٢٥
%١٣٣	٤٥	%٢٦٠	٢٦
%١٢٧	٤٦	%٢٥٣	٢٧
%١٢٠	٤٧	%٢٤٧	٢٨
%١١٣	٤٨	%٢٤٠	٢٩
%١٠٧	٤٩	%٢٣٣	٣٠
%١٠٠	٥٠	%٢٢٧	٣١
%٩٣	٥١	%٢٢٠	٣٢
%٨٧	٥٢	%٢١٣	٣٣
%٨٠	٥٣	%٢٠٧	٣٤
%٧٣	٥٤	%٢٠٠	٣٥
%٦٧	٥٥	%١٩٣	٣٦
%٦٠	٥٦	%١٨٧	٣٧
%٥٣	٥٧	%١٨٠	٣٨
%٤٧	٥٨	%١٧٣	٣٩
%٤٠	٥٩	%١٦٧	٤٠
%٣٣	٦٠	%١٦٠	٤١
%٢٥	حتى سن ٦٢	%١٥٣	٤٢
%٢٠	أكثر من سن ٦٢	%١٤٧	٤٣

ملاحظة : في حساب السن تعتبر كمسور السنه سنه كاملة .

جدول رقم ٦- (١)

بتحديد الأقساط الشهرية التي تقطع من الأجر في حالة  
اختيار المؤمن عليه أداء المبالغ المستحقة بالتقسيط

السن في تاريخ بدء الأداء	مجموع الأقساط المفروض أدائها في حالة السداد حتى بلوغ سن الستين مقابل ١٠٠ جنيه من المبالغ المستحقة	جنيه
٢٠	١٠٠	٢٧٤
٢١	٥٠٠	٢٦٩
٢٢	٩٠٠	٢٦٤
٢٣	٣٠٠	٢٦٠
٢٤	٧٠٠	٢٥٥
٢٥	١٠٠	٢٥١
٢٦	٦٠٠	٢٤٦
٢٧	٠٠٠	٢٤٢
٢٨	٤٠٠	٢٣٧
٢٩	٩٠٠	٢٣٢
٣٠	٣٠٠	٢٢٨
٣١	٧٠٠	٢٢٣
٣٢	٢٠٠	٢١٩
٣٣	٧٠٠	٢١٤
٣٤	٢٠٠	٢١٠
٣٥	٨٠٠	٢٠٥
٣٦	٤٠٠	٢٠١
٣٧	٠٠٠	١٩٧
٣٨	٦٠٠	١٩٢

(١) جدول معدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .

السن فى تاريخ بدء الأداء		مجموع الأقساط المفروض أداؤها فى حالة السداد حتى بلوغ سن الستين مقابل ١٠٠ جنيه من المبالغ المستحقة
٣٩	٣٠٠	١٨٨ جنيه
٤٠	١٠٠	١٨٤
٤١	٩٠٠	١٧٩
٤٢	٧٠٠	١٧٥
٤٣	٦٠٠	١٧١
٤٤	٥٠٠	١٦٧
٤٥	٤٠٠	١٦٣
٤٦	٣٠٠	١٥٩
٤٧	٣٠٠	١٥٥
٤٨	٣٠٠	١٥١
٤٩	٤٠٠	١٤٧
٥٠	٥٠٠	١٤٣
٥١	٥٠٠	١٣٩
٥٢	٤٠٠	١٣٥
٥٣	٣٠٠	١٣١
٥٤	١٠٠	١٢٧
٥٥	٨٠٠	١٢٢
٥٦	٤٠٠	١١٨
٥٧	٩٠٠	١١٣
٥٨	٣٠٠	١٠٩
٥٩	٦٠٠	١٠٤
٦٠	٠٠٠	١٠٠

ملاحظات :

(أ) فى حالة حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

(ب) لحساب القسط الشهرى تقسم مجموع الأقساط المفروض اداؤها على عدد الأشهر الكاملة

بين تاريخ بدء السداد وتاريخ بلوغ سن الستين .

(ج) تحير قيمة القسط الشهرى الناتج عن تطبيق هذا الجدول إلى أقرب قرش .



جدول رقم -٧-

رأس المال المقابل لمعاش مستجل قدره جنيه واحد

السن عند الاستبدال		لمدة ٥ سنوات		لمدة ١٠ سنوات		لمدة ١٥ سنة	
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
حتى سن ٤٠	٢٠٠	٥٣	٨٠٠	٩٤	٦٠٠	١٢٦	١٢٦
٤١	٢٥٠	٥٣	٦٠٠	٩٤	١٠٠	١٢٦	١٢٦
٤٢	٢٠٠	٥٣	٤٠٠	٩٤	٦٠٠	١٢٥	١٢٥
٤٣	١٥٠	٥٣	٢٠٠	٩٤	١٠٠	١٢٥	١٢٥
٤٤	١٠٠	٥٣	-	٩٤	٦٠٠	١٢٤	١٢٤
٤٥	٥٠	٥٣	٧٠٠	٩٣	١٠٠	١٢٤	١٢٤
٤٦	٩٥٠	٥٢	٤٠٠	٩٣	٥٠٠	١٢٣	١٢٣
٤٧	٨٥٠	٥٢	١٠٠	٩٣	٧٠٠	١٢٢	١٢٢
٤٨	٧٥٠	٥٢	٨٠٠	٩٢	٩٠٠	١٢١	١٢١
٤٩	٦٥٠	٥٢	٤٠٠	٩٢	-	١٢١	١٢١
٥٠	٥٥٠	٥٢	٩٠٠	٩١	-	١٢٠	١٢٠
٥١	٤٥٠	٥٢	٤٠٠	٩١	٩٠٠	١١٨	١١٨
٥٢	٣٠٠	٥٢	٨٠٠	٩٠	٧٠٠	١١٧	١١٧
٥٣	١٥٠	٥٢	٢٠٠	٩٠	٤٠٠	١١٦	١١٦
٥٤	-	٥٢	٥٠٠	٩٨	٩٠٠	١١٤	١١٤
٥٥	٨٠٠	٥١	٨٠٠	٨٨	٣٠٠	١١٣	١١٣
٥٦	٦٠٠	٥١	-	٨٨	٦٠٠	١١١	١١١
٥٧	٣٥٠	٥١	١٠٠	٨٧	٨٠٠	١٠٩	١٠٩

السن عند الاستبدال		لمدة ٥ سنوات		لمدة ١٠ سنوات		لمدة ١٥ سنة	
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
٥٨	١٠٠	٥١	١٠٠	٨٦	٩٠٠	١٠٧	
٥٩	٨٠٠	٥٠	١٠٠	٨٥	٨٠٠	١٠٥	
٦٠	٥٠٠	٥٠	-	٨٤	٦٠٠	١٠٣	
٦١	١٥٠	٥٠	٨٠٠	٨٣	-	-	
٦٢	٨٠٠	٤٩	٤٠٠	٨١	-	-	
٦٣	٣٥٠	٤٩	٩٠٠	٧٩	-	-	
٦٤	٩٠٠	٤٨	٣٠٠	٧٨	-	-	
٦٥	٤٠٠	٤٨	٧٠٠	٧٦	-	-	

#### ملاحظات :

- ١ - في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
- ٢ - يراعى في حساب السن الاضافه التى تقررها الهيئة الطبية المختصة وفقا للمعالة الصحية لطالب الاستبدال . وتظل نتيجة الكشف الطبي صالحة لانجام اجراءات الاستبدال لمدة سنة من تاريخ صدور قرار الهيئة الطبية المختصة .
- ٣ - لا يجوز الاستبدال لمن تقرره الهيئة الطبية المختصة أن صحته من نوع ردى .

جدول رقم ٨-  
نسبة خفض المعاشات

السن في تاريخ استحقاق الصرف	نسبة الخفض في المعاش
أقل من ٤٥ سنة .....	١٥٪
٤٥ سنة وأقل من ٥٠ سنة .....	١٠٪
٥٠ سنة وأقل من ٥٥ سنة .....	٥٪

ملاحظات :

يجوز إلغاء أو تخفيض النسب المشار إليها في هذا الجدول بالنسبة للعاملين بالأعمال الصعبة أو الخطرة وذلك طبقاً للقواعد التي يتضمنها القرار المشار إليه في الفقرة الثانية من البند (١) من المادة (١٨) .

## الباب الثاني

### تأمين اصابات العمل

تعتبر اصابات العمل أول أنواع المخاطر الإجتماعية التي حظيت باهتمام المشرع المصرى . وكان ذلك بمقتضى أول قانون يهدف إلى توفير الحماية لطائفة العمال وهو القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الذى أخذ بمبدأ المسئولية الموضوعية لأصحاب الأعمال عما يصيب عمالهم من إصابات نتيجة العمل ، وكان مفاد ذلك إعفاء العامل إذا ما أصيب أثناء عمله من إثبات خطأ صاحب العمل اكتفاء بإثبات الضرر وعلاقة السببية بين الإصابة والعمل .

غير ان هذا القانون لم يكن إلا خطوة متواضعة فى سبيل الحماية المرجوة ، إذ إقتصر نطاق تطبيقه على خطر واحد هو إصابة العمل دون خطر الإصابة بمرض من أمراض المهنة ، وكان قاصرا فى تطبيقه على عمال التجارة والصناعة دون غيرهم من العمال ، هذا بالإضافة إلى أنه لم يقرر نظاماً للتأمين الإجبارى من مسئولية أصحاب الأعمال مما جعل حق العامل فى الحصول على تعويض عما أصابه مهدداً بخطر إفلاس رب العمل أو اعساره .

وحرصا من المشرع على ضمان حقوق العامل المصاب ، وتداركا لعيوب التشريع السابق ، فقد صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بالزام أصحاب الأعمال بالتأمين من مسئوليتهم المدنية عن اصابات العمل التى يلتزمون بتعويضها طبقا للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ .

وفى تطور لاحق صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ مستحدثا تغطية الاخطار الناجمة عن أمراض المهنة . لأول مرة فى التشريع المصرى ، وأصبح رب العمل بمقتضى ذلك مسئولا عن أمراض المهنة المهينة بالجدول المرفق بالقانون

كمسئوليته عن إصابات العمل . وأوجب القانون الأخير على أصحاب الأعمال التأمين على عمالهم ضد أمراض المهنة بالشروط والأوضاع المقررة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ .

ثم صدر القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل ليحل محل القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ويسرى على جميع العمال والمستخدمين ومن يتمتعون منهم فى المحال التجارية أو الصناعية .

وفى عام ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٢٠٢ بتوحيد أحكام التعويض عن حوادث العمل وأمراض المهنة والتأمين على المسئولية الناشئة عنها . وقد ألغى هذا القانون القوانين السابقة عليه . وتميز هذا القانون بأنه وسع من نطاق تطبيق الحماية القانونية من حيث الأشخاص . كما أنه أنشأ صندوقاً تشرف عليه مؤسسة التأمين والإدخار للعمال ، التى أنشأها القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . ليتولى التأمين على مسئولية أصحاب الأعمال بدلاً من قيامهم بالتأمين لدى شركات التأمين التجارية .

ورغبة من المشرع فى توسيع نطاق الحماية لفئة العمال وسهولة حصولهم على التعويض الذى يغطى إصابة العمل دون حاجة إلى الإلتجاء إلى القضاء لمقاضاة صاحب العمل أو شركة التأمين التى يتم لديها التأمين رأى أن يحل نظام التأمين الإجتماعى - كنظام جماعى - محل نظام المسئولية ، رغم تطوره فى مجال إصابات العمل وتدعيمه بنظام التأمين الإجبارى ، لتصبح تغطية إصابات العمل تغطية جماعية يساهم فيها كل أصحاب الأعمال وليست تغطية فردية يتولاها كل صاحب عمل بالنسبة لعماله على حدة <sup>(١)</sup> .

ولذلك فعندما أخذ المشرع المصرى بنظام التأمين الإجتماعى بمقتضى

---

(١) مصطفى الجمال ، الموجز فى التأمينات الإجتماعية ١٩٩٢ ، ص ٢٦٥ .

وراجع أيضاً ، سمير تناغو ، المرجع السابق ، ص ٤٠٢ .

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ جعل إصابات العمل من المخاطر التي يغطيها هذا النظام ، وترتب على ذلك أن يحل هذا القانون محل القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٨ ، واستقر تأمين إصابات العمل بعد ذلك في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ومن بعده القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ويسرى تأمين إصابات العمل وفقاً للقانون الأخير على فئات العاملين السابق بيانها بصدد الحديث عن نطاق تطبيق هذا القانون من حيث الأشخاص ، هذا بالإضافة إلى سريانة على العاملين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة والندرجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل الصيفي والمكلفين بالخدمة العامة ، رغم عدم خضوعهم للأشغال الأخرى للتأمينات الإجتماعية المقررة بمقتضى القانون المذكور .

ويلاحظ في هذا الشأن أنه وفقاً لنص المادة ٦٩ من قانون التأمين الإجتماعي لا يمتنع المؤمن عليه بأحكام العلاج والرعاية الطبية وتعويض الأجر طوال مدة إعارته أو إنتدابه خارج البلاد . ومزود ذلك أن المعار أو المتدرب خارج البلاد لا يستفيد من الحقوق التأمينية التي أشارت إليها المادة المذكورة لكنه يستفيد من التعويض عن العجز والوفاء إذا ترتب على إصابته أثناء مدة الإعارة أو الإنتداب عجزه عجزاً مستديماً أو وفاته .

هذا وتتناول في دراستنا لتأمين إصابات العمل بيان مفهوم إصابة العمل ثم بيان حقوق العامل المصاب ، وذلك في فصلين متتاليين .

## الفصل الأول

### مفهوم إصابة العمل

تنص المادة ٥ هـ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ علي أنه يقصد بإصابة العمل " الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه ، وتعتبر الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل إصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة ، ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الایاب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي " .

وينضج من هذا النص أنه يقصد بإصابة العمل التعرض لأحد المخاطر  
الآتية :

- ٠ حادث العمل .
- ٠ الأمراض المهنية المحددة بالجدول الملحق بالقانون .
- ٠ الحادث الذي يقع للعامل خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه .
- ٠ الاجهاد أو الارهاق من العمل .

ونعرض لكل خطر من هذه المخاطر في مبحث مستقل .

## المبحث الأول

### حوادث العمل

#### - المقصود بالحوادث

لم يحدد المشرع في مصر ، أو في فرنسا ، المقصود بحوادث العمل ، وإنما اكتفى ، لاعتبار الحوادث حادث عمل يغطيه تأمين إصابات عمل ، باشتراط أن يكون بين الحوادث والعمل صلة معينة <sup>(١)</sup> .

فوفقاً لنص المادة ٤١٥ من قانون التأمين الاجتماعي الفرنسي " تعتبر إصابة عمل أيها كان سبب حدوثها الإصابة التي تحدث بفعل أو بمناسبة العمل " .  
ووفقاً للنص المصري فإصابة العمل هي " الإصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه " .

وإزاء هذا الموقف كان على القضاء والفقه بيان المقصود بحوادث العمل .

وقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية في مرحلة معينة إلى تعريف الحوادث بأنه الفعل المفاجئ ، العنيف ، الناشئ عن سبب خارجي ، والذي يترتب عليه المساس بجسم الإنسان <sup>(٢)</sup> .

أما عن موقف محكمة النقض المصرية ، فهو لا يخرج في جملته عن موقف القضاء الفرنسي ، وإن كان لم يرد ذكر لصفة العنف في تعريف قضاء النقض المصري لحادث العمل .

فقد عرفت محكمة النقض ، في الكثير من أحكامها ، إصابة العمل

---

(١) انظر ، محمد لبيب شنب ، الاتجاهات الحديثة في التفرقة بين حوادث العمل والأمراض المهنية ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، يناير ١٩٦٧ ، ص ١ وما بعدها .

(٢) Soc. 17/1/1962, D. 1962, p.258; 7/10/1965, D. 1965, p.251. (٢)  
Dupeyroux, op. cit., p.466. وانظر :



بأنها " الإصابة نتيجة حادث وقع بقتة بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ومن جسم العامل وأحدث به ضرراً " (١١) .

واستخلص الفقه من ذلك ضرورة توافر صفات معينة في الواقعة حتى تعتبر حادث عمل ، وهذه الصفات هي : المفاجأة . العنف . الأصل الخارجي . الحاق الضرر بجسم المؤمن عليه .

ونعرض فيما يلي لهذه الصفات لبيان ما يمكن أن يوجه إليها من نقد وموقف القضاء من ذلك .

## ١ - صفة المفاجأة

ويقتضى هذه الصفة يجب في الواقعة المسببة للحادث " أن تكون قد تمت في فترة زمن محددة و بصورة مفاجئة ، وليست تلويحياً وفي لحظة غير متوقعة بمعنى أن تبدأ وتنتهي في فترة وجيزة ... أما إذا استغرقت الواقعة زمناً فأنها لا تنتم بصفة المفاجأة " (١٢) ، كما أنه إذا لم يمكن تحديد متى بدأت الواقعة ومتى أنهت فلا تعتبر حادثاً (١٣) .

والمفاجأة صفة في الواقعة مصدر الضرر وليس في الضرر ذاته ، فمنى كانت الواقعة مفاجئة اعتبرت حادثاً ولو كان أثرها الضار لم يظهر إلا بعد فترة من الزمن . وعلى هذا فسقوط العامل من على سقالة يعتبر حادثاً ولو كان أثره الضار قد تراخى إلى أيام أو شهور بعد ذلك ، إذ أن السقوط في ذاته لا يستغرق إلا لحظات فمعتبر واقعة مفاجئة (١٤) .

---

(١) نقض مدني في ١٩٨٠/٤/٢٦ ، مجموعته الهوارى ، ج ٤ ص ٤٥٩ ، وأنظر أيضاً نقض مدني في ١٩٨٠/٦/١ ، الهوارى ، ج ٤ ص ٤٦١ ، ١٩٨٢/١/١٠ ، الهوارى ، ج ٥ ص ٦٦٩ ، ١٩٨٥/٢/١١ ، الهوارى ج ٦ ص ٤٤٧ .

(٢) أحمد محرز ، الخطر في تأمين إصابات العمل ، ١٩٧٦ ، ص ١١١ .

(٣) لبب شنب ، القال السابق ، ص ١٦ .

(٤) لبب شنب ، السابق ، نفس المرجع .

وكما تكون الواقعة بفعل إيجابى ، فقد تقع بفعل الامتناع أو الترك ،  
كما فى حالة عدم توصيل الهواء النقى أو الأكسجين إلى عمال المناجم تحت  
الأرض أو إلى الغواصين تحت الماء<sup>(١)</sup> .

هذا وترجع أهمية صفة المفاجأة إلى أنها تميز بين حادث العمل والمرض .

فالمرض يكون عادة نتيجة تطور بطىء يستغرق فترة غير قصيرة من  
الزمن ، فالأضرار التى تصيب جسم العامل نتيجة إصابات متلاحقة تتطور  
ببطء ، ولا يمكن إسنادها إلى أصل وتاريخ معين ، لا يغطيها تأمين إصابات  
العمل إلا إذا نشأ عنها مرض مهنى من الأمراض التى يحددها القانون على  
سبيل الحصر .

وتطبيقاً لذلك اعتبر القضاء حادث عمل إصابة العامل بالتيفوس نتيجة  
لدغة حشرة وذلك لتوافر عنصر المفاجأة<sup>(٢)</sup> ، كما قضى باعتبار النوبة القلبية  
التي أصابت حكاما لمباراة كرة الماء ناجمة عن إصابة عمل متى تبين من الكشف  
الطبي أنها نتيجة لإثارة المباراة التى تمت فى جو مشير ، فضلاً عن الروح  
العدائية التى لازمت لاعبي الفريقين ، مما أخضع الحكم لتوتر عصبي على درجة  
كبيرة من الجسامه ، بحيث طبع المباراة بخصيصتى العنف والمفاجأة المميزتين  
للحادث<sup>(٣)</sup> .

وعلى العكس من ذلك لم يعتبر القضاء حادث عمل ، لعدم توافر عنصر  
المفاجأة ، إصابة العامل بالصمم نتيجة الاستعمال المتكرر لمطرقه ، لأن كل  
استعمال إذا نظر إليه على حدة لم يكن من شأنه أحداث أى ضرر ، وبالتالي فإن  
مصدر الصمم كان فعلاً بطيئاً ومستمر ، ولا يمكن تحديد تاريخ معين لبداية  
الأحداث التى ترتب عليها<sup>(٤)</sup> .

(١) على العرف ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

(٢) Soc. 4/7/1952, D. 1952 - Somm.-73 .

(٣) Paris, 10/2/1961, D. 1961 - Somm.- 75 .

(٤) Soc. 29/3/1962 , D. 1962 - Somm. 112 .

وكذلك فقدان حاسة الشم الناتج عن استنشاق القبار طوال سنين عديدة  
فضاها العامل في خدمة صاحب العمل لا يعتبر ناشئاً عن حادث عمل ، لأن  
فقدان هذه الحاسة لا يرجع إلى فعل مفاجئ ، وإنما إلى سلسلة من الأفعال  
البطيئة التي لا يمكن أرجاعها إلى أصل وتاريخ محدد <sup>(١١)</sup> .

كما لا يعتبر حادث عمل المرض العقلي الذي أصاب العامل ، لأن  
الإصابة به لم تكن نتيجة حادث وقع بغتة وإنما كانت وليدة حالة مرضية  
استمرت لديه فترة من الوقت <sup>(١٢)</sup> .

كما قضى بعدم اعتبار إصابة العين بالعجز نتيجة مرض وخطأ الطبيب  
الذي تولى علاجها إصابة عمل لافتقادها عنصر المباغتة <sup>(١٣)</sup> .

ورغم حرص القضاء على اشتراط عنصر المفاجأة في الواقعة لاعتبارها  
حادث عمل يخضع لتأمين اصابات العمل ، فقد كانت هذه الصفة محل نقد  
جانب كبير من الفقه ، ذلك لأن التمسك بها يؤدي إلى حرمان العامل من الحماية  
القانونية إذا كان ما إصابة من ضرر لا ينطبق عليه وصف المرض المهني وفقاً لما  
حدده القانون <sup>(١٤)</sup> .

هذا بالإضافة إلى أن صفة المفاجأة وإن كانت ملازمة لمعظم الوقائع المسببة  
للإصابة إلا أنها قد تتخلف في الكثير منها ، كما في حالات الجروح الداخلية  
أو الاضطرابات العصبية أو اصابات عضلات القلب التي قد تحدث فجأة وإنما  
يشعر المصاب بها بعد مرور فترة من بدئها <sup>(١٥)</sup> . فحدوث الإصابة شيء وظهور

---

(١١) Soc. 29/7/1961, D. 1961 - Somm. - 99.

(١٢) نقض مدني مصري في ١٩٨٢/١١/٢٢ ، مجموعته الهوارى ، ج ٥ ص ٦١٨ .

(١٣) نقض مصري في ١٩٨٥/٢/١١ ، الهوارى ج ٦ ص ٤٤٧ ، سابق الإشارة إليه .

(١٤) أحمد محرز ، المرجع السابق ص ١١٢ - ١١٣ ، وأنظر حسام الدين الأهواني ، المرجع  
السابق ص ٢١٦ .

(١٥) أحمد محرز ، السابق ، ص ١١٨ ، حسام الدين الأهواني ، المرجع السابق نفس الموضوع .

اعراضها شيء آخر ، فقد يتراخى ظهور اعراض الاصابة إلى فترة حينئذ تبدأ المعاناة منها ، ففى مثل هذه الحالات تكون المفاجأة قد توافرت من الناحية الفعلية وإن كانت اعراضها قد تأخرت .

ومن هنا يبدو الغموض الذى يكتنف صفة المفاجأة وصعوبة جعلها معياراً للتمييز بين حادث العمل والمرض (المقصود المرض العادى) رغم فسوة التفرقة بالنسبة للعامل المصاب من حيث الحماية التى يمكنه الحصول عليها .

## ٢ - صفة العنف

ويقصد بهذه الصفة أن يكون الفعل المسبب للحادث متسماً بالعنف ، ومثال ذلك الجروح التى تصيب جسم العامل من أداة حادة أو مدببة ، أو فقد السمع نتيجة انفجار شديد ، أو فقد البصر نتيجة ضوء ساطع وهاج .

وذهب القضاء الفرنسى فى بعض مراحله إلى ضرورة توافر هذه الصفة لاعتبار الاصابة حادث عمل . وقضى تبعاً لذلك بعدم اعتبار اصابة عمل اصابة العامل بمرض Radiculanevité نتيجة التهاب حلقة بسبب أدائه للعمل تحت سقوط الأمطار حيث كان أداء العمل يستدعى ذلك ، على أساس أن سقوط الأمطار التى أدت إلى الإصابة لا يعد من قبيل الأفعال العنيفة<sup>(١)</sup> ، كما لم يعتبر القضاء اصابة عمل المرض الذى أصاب قلب أحد الطيارين بسبب الاجهاد الناتج عن قيامه بقيادة الطائرة لمدة طويلة لعدم استطاعة الطيار اثبات تعرضه لحادث عنيف أثناء الطيران<sup>(٢)</sup> .

والواقع أن صفة العنف وإن كانت تتوافر فى كثير من الحالات المسببة للإصابة فهى غير لازمة فى كل الحالات ، إذ من المتصور وقوع الحادث نتيجة

Soc. 26/11/1957, D.1958, p.119 . (١)

Soc. 19/12/1961, D.1961, Somm. p.40 . (٢)

فعل لا يتوافر فيه صفة العنف ، كالتقبيل فى تمثيل الأفلام قد يؤدى إلى الإصابة بمرض جلدى معدي ، وقد يصاب العامل بالتسم نتيجة تناوله أو تلوّقه لطعام من المطعم الذي يعمل به ، فلا محل لصفة العنف فى مثل هذه الوقائع وأمثالها<sup>(١)</sup> .

لهذا فقد تخلّى القضاء الفرنسى عن صفة العنف فى الفعل المسبب للحادث<sup>(٢)</sup> ، فاعتبر تبعاً لذلك الإصابة بالتيفوس نتيجة لدغة حشرة أثناء العمل من قبيل إصابات العمل<sup>(٣)</sup> ، كما اعتبر وقوع الحادث بسبب التقلبات الجوية من قبيل حوادث العمل<sup>(٤)</sup> .

### ٣ - الأصل الخارجى

ويقصد بذلك أن تكون الواقعة التى أدت إلى الحادث ذات أصل خارجى ، بمعنى أن تكون بعيدة عن التكوين الجسمى للمصاب<sup>(٥)</sup> .

ويرى البعض أن هذا الشرط هو الذى يميز حادث العمل عن المرض فالمرض سببه داخلى فى جسم الإنسان أما الحادث فله سبب خارجى<sup>(٦)</sup> .

واستناداً إلى تلك الصفة لم تعتبر محكمة النقض المصرية حادث عمل الإصابة بالانفصال الشبكي<sup>(٧)</sup> وانفجار الزائدة الدودية أو الربو أو الأغماء أو

(١) أحمد محرز ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ ، على العريف ، السابق ، ص ١٠٥ وانظر أيضاً ،

أحمد حسن العرسى ، المرجع السابق ص ٣٧ .

(٢) Dupeyroux, op. cit., p.467 .

(٣) نقض فرنسى فى ١٩٥٢/٧/٤ ، سابق الإشارة إليه .

(٤) نقض فرنسى فى ١٩٦٠/١١/١٧ مشار إليه فى Dupeyroux ، السابق ، نفس الموضع .

(٥) لببب شنب ، المقال السابق ، ص ١٤ ، وانظر نقض مدنى مصرى فى ١٩٨٢/٥/٣١

مجموعه الهارارى ج ٥ ص ١٢٤ .

(٦) على العريف ، المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

(٧) نقض ١٩٧٤/١٢/٢١ ، مشار إليه فى نبيل عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٦١ .

المرض النفسى<sup>(١)</sup> . كما لم يعتبر حادث عمل وفقاً لقضاء هذه المحكمة الوفاة بسبب الحساسية للنبسلين<sup>(٢)</sup> والانتحار نتيجة مرض عقلى استمر فترة من الزمن<sup>(٣)</sup> .

هذا ويؤكد الفقه الفرنسى ، مستنداً فى ذلك إلى احكام القضاء ، أن صفة الخارجية أختفت هى الأخرى ، كما حدث بالنسبة لصفة العنف ، واعتبر القضاء الفعل حادث عمل ولولم يكن نتيجة سبب خارجى ، كما فى اعتبار الضرر حادثاً ولو كان ناشئاً عن فعل بسيط من العامل أو عن حركة خاطئه أذاها أثناء العمل<sup>(٤)</sup> . ويرى هذا الفقه أن اشتراط الصفة المهنية للحادث . أى العلاقة بين الحادث والعمل . يجعل من صفة الخارجية أمراً سطحياً للغاية لا تضيف شيئاً لجوهر الفعل<sup>(٥)</sup> .

والواقع أن تمسك محكمة النقض المصرية بصفة الخارجية فى الفعل المسبب للحادث يعد ، كما يرى البعض<sup>(٦)</sup> ، مخالفاً للحقائق العلمية والاعتبارات الإنسانية .

فالثابت علمياً أن كثيراً من الاصابات التى رفضت المحكمة اعتبارها من قبيل اصابة العمل تحدث بسبب العمل ، فالعامل الذى يجلس لفترة طويلة فى وضع معين أمام آلة تلزمه بالعمل بسرعة معينة يمكن أن يصاب بأحد أمراض القلب ، كما أن رفض اعتبار الاصابات المشار إليها من قبيل حوادث العمل

(١) نقض ١٩٧٩/٤/٢٢ ، المرجع السابق ، نفس الموضع .

(٢) نقض مدنى فى ١٩٨٢/٥/٣٠ ، مشار إليه سابقاً .

(٣) نقض مدنى فى ١٩٨٢/١١/٢٢ ، مجموعة الهوارى ج ٥ ص ٦١٨ .

(٤) Dupeyroux. op. it, p. 466.

أنظر والأحكام المشار إليها

(٥) Dupeyroux , ibid.

(٦) محمد منصور ، المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

يؤدى إلى إلحاق أضرار بالغة بالعامل الذى يجد نفسه بلا تعويض بسبب عدم اعتبار هذه الاصابات من قبيل أمراض المهنة التى حددها القانون علي سبيل الحصر .

#### ٤ - أساس الفعل بجسم المؤمن عليه

لكى تعتبر الواقعة حادث عمل لابد أن تؤدى إلى نتيجة معينة وهى إصابة المؤمن عليه بضرر جسمانى .

ويؤخذ الضرر الجسمانى ، فى هذا الشأن ، بمعناه الواسع بحيث يشمل كل مماس بجسم الإنسان ، خارجياً أو داخلياً ، عميقاً أو سطحياً ، عضوياً أو نفسياً ، ويشمل ذلك الجروح والكسور والاضطرابات العصبية والنفسية <sup>(١)</sup> .

أما الضرر الذى يصيب العامل فى ماله ، كتمزيق ملابسه أو فقد نقوده ، وكذلك الضرر الأدبى الذى يصيبه فى عواطفه أو شرفه ، فلا يشملها تأمين إصابات العمل وإنما يكون التعويض عن هذه الأضرار وفقاً للقواعد العامة فى المسؤولية المدنية .

هذا ولا يشترط لاعتبار الفعل مماساً بجسم الإنسان أن يحصل احتكاك مادي بهذا الجسم .

ويثور التساؤل عن مدى تعويض العامل إذا ما نشأ عن الحادث إصابة جهازه التعويضى بما يترتب عليه تلفة وعدم صلاحيته للاستخدام .

والواقع أنه إذا كان تلف الأجهزة التعويضية أو عدم صلاحيتها للاستخدام مقترناً .. بضرر جسدى فلا صعوبة فى أن يشملها التعويض <sup>(٢)</sup> أما إذا اقتصر الأمر على تلف الجهاز التعويضى ، فنظراً لأن الجهاز التعويضى يعتبر جزءاً لا يتجزأ من جسم من يستعين به علي أداء عمله بصورة طبيعية أو معاونة فى

(١) سبر تناغو ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

(٢) أنظر ، حسام الدين الأهوانى ، المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

قضاء حاجاته اليومية ، لذا نؤيد الرأي القائل بأن " أى إصابة تلحق بالجهاز التعريضي إذا ما نشأت عن (حادث) ينهض التعويض عنها على اعتبار أن إرادة العامل لم يكن لها ثمة دخل فيما أصاب جهازه التعريضي " (١).

### - العلاقة بين الحادث والعمل

لا يكفي لاعتبار الحادث إصابة عمل توافر الصفات السابق دراستها بل لابد لاعتباره كذلك أن يكون الحادث قد وقع " أثناء تأدية العمل أو بسببه " .

### - وقوع الحادث أثناء العمل

ويعتبر الحادث واقعاً أثناء العمل متى وقع فى الساعات المحددة للعمل وأثناء تأدية العامل لعمله .

ويذهب القضاء إلى اعتبار الحادث واقعاً أثناء العمل ولو وقع فى غير الساعات المحددة للعمل ما دام العامل كان يعمل بالفعل لمصلحة صاحب العمل (٢).

ويعتبر الحادث إصابة عمل كذلك ، إذا وقع فى أوقات الراحة التى تتخلل ساعات العمل متى كان ذلك داخل مكان العمل ، كما لو وقع الحادث أثناء توجه العامل إلى مقصف المصنع لشراء وجبة غذائية أو أثناء جلوسه لتناول هذه الوجبة (٣) .

كذلك إذا وقع الحادث قبل بدء العمل وفى اللحظات التى تسبق ذلك والتى يستعد فيها العامل لتسلم العمل ، أو إذا وقع الحادث عقب انتهاء العمل

---

(١) نبيل عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(٢) استئناف مصر ١٤/١٢/١٩٣٨ ، مشار إليه فى مصطفى الجمال ، المرجع فى التأمينات الإجتماعية ، ١٩٩٢ ، ص ٢٨٠ . وأنظر حكم النقض فى ٢٨/١٢/١٩٨١ ، الهوارى ج ٥ ص ٦٧٦ .

(٣) أنظر ، حسام الدين الأهوانى ، السابق ص ٢٢١ . سمير تناغو السابق ص ٢١٦



وأثنا - قيام العامل بتسليم أدوات العمل أو إرتداء العامل ملبسه أو الاغتسال ، فإن الحادث يعتبر قد وقع أثنا العمل <sup>(١)</sup> .

هذا وقد تقتضى طبيعة العمل استمرار العامل فى مقر العمل ليلاً ونهاراً ، كالحارس والبواب ، وفى هذه الحالة تعتبر الإصابة التى تقع عليه فى مكان العمل فى أى وقت إصابة عمل <sup>(٢)</sup> .

ويعتبر فى حكم تأدية العامل للعمل التوجه أثنا مواعيد العمل إلى خارج مكان العمل بإذن من صاحب العمل ، والإذن كما يكون صريحاً يجوز أن يكون ضمناً . أما إذا وقعت الإصابة فى حالة مغادرة المكان دون إذن صاحب العمل فلا يعتبر حادث عمل <sup>(٣)</sup> .

والحادث الذى يقع للعامل فى حالة الاضراب لا يعتبر إصابة عمل ولو كان العامل المضرب موجوداً فى مكان العمل ، حيث لا يعتبر العامل المضرب قائماً بالعمل ، فضلاً عن أنه فى هذه الحالة لا يكون خاضعاً لسلطة رب العمل فى الإشراف والتوجيه والرقابة .

وإذا وقع الحادث أثنا العمل بالتحديد السابق اعتبر إصابة عمل ، واستحق المؤمن عليه التعويض ، ولو كان راجعاً إلى قوة قاهرة وليس إلى ظروف العمل ذاته . ومؤدى ذلك أنه لا يشترط وجود علاقة سببية بين العمل والحادث الذى يقع أثنا العمل إذ افترض المشرع قيام هذه العلاقة فى جميع الحالات التى يقع فيها الحادث أثنا تأدية العمل وتبعاً لذلك " فلا يلزم أثباتها ولا يجوز نفيها " <sup>(٤)</sup> .

---

(١) نقض ١٤/٦/١٩٨١ ، الهوارى ج ٤ ، ص ٤٥٧ .

(٢) على العريف ، المرجع السابق ص ١٠٧ .

(٣) حسام الدين الأهرانى ، المرجع السابق ص ٢٢٢ .

(٤) أنظر حكم النقض فى ٢٨/١٢/١٩٨١ ، الهوارى ج ٥ ص ٢٢٦ ، وراجع الأهرانى .

المرجع السابق ، ص ٢٢٤ ، سمير تناغور ، السابق ، ص ٢١٧

## - وقوع الحادث بسبب العمل

لا يقتصر تأمين اصابات العمل على تغطية الحادث الذي يقع أثناء العمل فحسب ، بل يمتد ليشمل الحادث الذي يقع بسبب العمل ، ولو وقع في غير مكان وزمان العمل . ويقصد بهذا الحادث ذلك الذي تتوافر بينه وبين العمل علاقة سببية ، بحيث يكون العمل هو سبب الحادث ، وخلافا لحالة الحادث الواقع أثناء العمل ، يجب اثبات هذه العلاقة ، ويقع عبء الاثبات علي عاتق العامل . ويكون ذلك عن طريق اثبات أن الحادث ما كان ليقع لولا العمل . ومن هنا القبول اعتداء أحد العمال في الطريق العام على رئيسه في العمل بسبب جزاء وقع عليه ، فمثل هذا الحادث ما كان ليقع للمصاب إلا بسبب العمل الذي يؤديه .

أما إذا كان الحادث قد وقع بمناسبة العمل فلا يعتبر إصابة عمل ، ومثال ذلك أن يرسل العامل لقضاء مهمة فيجد ، في طريقه لتنفيذها ، مهرجانا فيخرج لمشاهدته فتحدث له الاصابة أثناء ذلك .

ففي هذه الحالة وإن كان العمل قد سهل وقوع الحادث ، ويعتبر الحادث قد وقع بمناسبة العمل ، إلا أنه لا توجد علاقة سببية بين الحادث والعمل ، وبالتالي لا يوصف بأنه حادث عمل <sup>(١)</sup> .

## - عدم وقوع الحادث بفعل عمد أو سوء سلوك فاحش ومقصود من العامل

تنص المادة ٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٢٥ على أنه " لا يستحق تعويض الأجر وتعويض الاصابة في الحالات الآتية :  
أ - إذا تحمد المؤمن عليه إصابة نفسه .

(١) سمير تناغو ، المرجع السابق ، ص ٢١٩

ب. إذا حدثت الإصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب .

ويعتبر في حكم ذلك :

- ١ . كل فعل يأتيه المصاب تحت تأثير الخمر أو المخدرات .
- ٢ . كل مخالفة صريحة لتعليمات الوقاية المعلقة في أمكنة ظاهرة في محل العمل .

وذلك كله ما لم ينشأ عن الإصابة وفاة المؤمن عليه أو تغلف عجز مستديم تزيد نسبته عن ٢٥٪ من العجز الكامل ... " .

ويتضح من هذا النص أن المؤمن عليه يحرم من تعويض الأجر وتعويض الإصابة إذا ما تعدد إصابة نفسه ، أو إذا حدثت الإصابة نتيجة سوء سلوكه الفاحش والمقصود .

فالمصاب لا يستحق الحقوق المذكورة إذا ما تعدد الحاق الأذى بنفسه ، وبعد ذلك تطبيقاً للقواعد الأساسية في مجال التأمين ، حيث لا يجوز التأمين من الخطأ العمدى والتدليس ، ولا أهمية في هذا الصدد للبائع على الإصابة العمد ، فقد يكون الانتحار ، أو الرغبة في الحصول على أجازة مرضية أو أى باعث آخر <sup>(١)</sup> .

كما لا يستحق المؤمن عليه المصاب تعويض الأجر وتعويض الإصابة إذا كانت الإصابة نتيجة سوء سلوك فاحش ومقصود منه .

وهذه الرأي الغالب في الفقه إلى أن المقصود بهذا الاصطلاح هو الخطأ الجسيم <sup>(٢)</sup> . وحتى يوصف فعل العامل بالسلوك الفاحش ينبغي أن يتسم

(١) أنظر ، أحمد شوقي المليجي ، المرجع السابق ، ص ٩٢٥ .

(٢) أنظر ، سمير تناغو ، المرجع السابق ، ص ٢٢٠ ، محمد حلمي مراد ، قانون العمل

والتأمينات الاجتماعية ، ١٩٦١ ، ص ١٩١ ، محمد منصور ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠

بالفحش وهو ما يشير الاشتمزاز والاستنكار . كما يجب أن يكون هذا السلك مقصوداً من جانب العامل .

بمعنى أن يكون العامل متبيناً وجه الانحراف في تصرفه مقدراً وجه الخطورة التي تترتب عليه ، فإذا كان الفعل من قبيل السهو أو عدم الانتباه فلا يعتبر من قبيل سوء السلوك الفاحش والمقصود <sup>(١)</sup> .

غير أن ذلك لا يعني أن يكون العامل قد قصد الاضرار بنفسه ، وإلا اعتبر فعله من قبيل العمد .

وقد ذكر القانون ، على سبيل المثال ، حالتين لسوء السلوك الفاحش من جانب العامل :

الأولى : وقوع الحادث نتيجة تعاطي المخدرات أو الخمر ، فيسقط في هذه الحالة حق العامل في التعويض مهما كانت درجة الخطأ .

والثانية : مخالفة تعليمات الوقاية ، فمخالفة تعليمات الوقاية تعد سلوك فاحش ومقصود لا يستحق العامل بسببه التعويض . غير أنه يشترط في هذه الحالة أن تكون التعليمات مكتوبة وصریحة ومعلقة في أماكن ظاهرة بحيث

---

=/ص ٢٢٠ ، مصطفى الجمال وحمدی عبد الرحمن التأمینات الإجتماعية ، ١٩٧٤ ، ص ١٩١ .

وقارن حسام الدين الأهواني ، المرجع السابق ، ص ٢٢٩ - يبدو أن المشرع يقصد به (سوء السلوك الفاحش والمقصود) الخطأ غير المغتفر الذي ظهر في ظل القوانين الفرنسية المتعاقبة بشأن حوادث العمل " . والذي عرفت محكمة النقض الفرنسية بأنه " خطأ ذا خطورة استثنائية ، يرجع إلى القيام بعمل أو ترك إرادى (مقصود) ، مع إدراك فاعله لخطورته ، ويتفنى وجود أى سبب يبرره ، ويتميز هذا الخطأ بانعدام القصد الذي يجب توافره في الخطأ العمد " . نقض فرنسی فی ١٤/٧/١٩٨٠ ، Dalloz, 1980, p. 394. مشار إليه في الأهواني ، السابق نفس الموضوع .

(١) سمير تناغو ، ص ٢٢٠ .

يسهل الاطلاع عليها ، كما يجب أن يخالف العامل التعليمات المذكورة صراحة .  
هذا ويقع عبء اثبات الفعل العمد أو سوء السلوك الفاحش والمقصود  
على عاتق الهيئة التأمينية المختصة .

وحماية لحق المؤمن عليه المصاب أوجب المشرع أن يكون الفعل العمد أو  
سوء السلوك الفاحش والمقصود ثابتاً من التحقيق الذي يجرى في هذا الشأن  
وفقاً للمادتين ٦٣ ، ٦٤ من القانون ، إذ يلتزم صاحب العمل أو المشرف على  
العمل طبقاً للمادة ٦٣ بإبلاغ الشرطة عن كل حادث يقع لأحد عماله ويعجزه  
عن العمل ، وتلتزم جهة التحقيق طبقاً للمادة ٦٤ بموافاة الهيئة المختصة بصورة  
من التحقيق ، وللهيئة أن تطلب استكمال التحقيق إذا رأت محلاً لذلك .

هذا ويلاحظ أن المؤمن عليه المصاب لا يحرم من تعويض الأجر أو تعويض  
الإصابة ، حتى مع ثبوت وقوع الإصابة نتيجة فعله العمد أو بسبب سوء سلوكه  
الفاحش والمقصود ، إذا نشأ عن الإصابة وفاة المؤمن عليه أو تخلف عجز  
مستديم تزيد نسبته على ٢٥٪ من العجز الكامل .

## المبحث الثاني

### الأمراض المهنية

وفقاً لنص المادة ٥ / هـ من قانون التأمين الإجتماعي تعتبر إصابة عمل  
الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) ، المرفق بالقانون<sup>(١)</sup> .

ونظراً لصعوبة وضع تعريف جامع مانع للمرض المهني فقد أورد المشرع  
قائمة تتضمن ٢٩ مرضاً اعتبر الإصابة بأحدها إصابة عمل موجهة للضمان .

هذا وتختلف الدول فيما بينها في الوسائل التي تتبعها لتحديد أمراض  
المهنة ، وهناك ثلاثة نظم للوصول إلى هذا التحديد .

(١) أنظر ، جدول الأمراض المهنية نهاية الباب الثاني .

النظام الأول : أن يقرر المشرع حماية العامل من كل مرض يثبت أصله المهني ، أي كل مرض يسببه العمل أو الظروف المحيطة بأدائه أو الأماكن التي يتم فيها <sup>(١)</sup> . ويعرف هذا النظام ، بنظام التغطية الشاملة .

وعند الأخذ بهذا النظام يعهد إلى هيئة معينة للبت في كل حالة علي حدة من حيث كونها مرضاً مهنيّاً أم لا . ويتميز هذا النظام بأنه يوسع من دائرة الحماية بحيث يغطي كافة الأمراض المهنية التي تسببها المهن المختلفة ، إلا أنه يصيبه أن تحديد المرض يتم بطريقة لاحقه للاصابة ويقع بالتالي عبء تحديد المرض على عاتق لجنة فنية <sup>(٢)</sup> .

النظام الثاني : ويمقتضاه يضع المشرع جدول يتضمن الأمراض المهنية والأعمال التي تسبب هذه الأمراض .

ويتميز نظام الجدول بأن الأمراض التي يشملها تقوم بالنسبة لها قرينة قانونية قاطعة على أن المرض مهني .

ويطلق على هذا الجدول اسم الجدول المزدوج حيث يشمل الأمراض المهنية والأعمال المسببة لها .

والجدول المزدوج قد يكون مغلقاً أو مفتوحاً أما الجدول المغلق فتحدد فيه الأمراض والمهن التي تسببها على سبيل الحصر دون أن يسمح لأية جهة بإضافة أي مرض مهني جديد يظهر بعد وضع الجدول . وفيما عدا الأمراض التي يشملها الجدول فإن أي مرض يظهر الواقع العملي أو البحث العلمي أنه ينشأ عن العمل لا يعتبر مرضاً مهنيّاً ، وبالتالي لا يشملته تأمين إصابات العمل ، ونظراً لما ينطوي عليه هذا من أضرار بقتة العمال فهذا النظام يكاد يكون نظاماً مهجوراً <sup>(٣)</sup> .

(١) أحمد محرز ، المرجع السابق ، ص ٣٣٥ .

(٢) حمام الأحراني ، المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

(٣) أحمد محرز ، السابق ، ص ٣٣٧ .

أما الجدول المفتوح ، فهو على عكس الجدول المغلق . يسمح بإضافة أمراض مهنية جديدة إلى الجدول ، كلما ظهرت الحاجة لذلك . عن طريق إجراءات تشريعية مبسطة .

ويأخذ المشرع المصرى بهذا النظام الأخير إذ تقضى المادة ٧٠ من قانون التأمين الإجتماعى بأنه لويزر التأمينات بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الإدارة تعديل الجدول رقم (١) المرافق بإضافة حالات جديدة إليه .

النظام الثالث : وهو نظام مختلط يجمع بين النظامين السابقين فى تحديد الأمراض المهنية أى يجمع بين نظام التغطية الشاملة للأمراض التى تسببها المهنة ونظام الجدول .

وكما أشرنا سابقاً فقد أخذ المشرع المصرى بنظام الجدول المفتوح .

فقد حدد الجدول رقم (١) المرفق بقانون التأمين الإجتماعى الأمراض المهنية والأعمال المسببة لها على سبيل المحصر " بحيث لا يجوز إضافة أى مرض آخر عن طريق القياس لمجرد كونه يرتبط بعلاقة سببية مع العمل " (١) فإضافة أمراض أخرى إلى الجدول من سلطة الوزير وحده .

ويتضح من ذلك أنه يشترط لاعتبار المرض من أمراض المهنة ، وبالتالي استفادة العامل من تأمين إصابته بالعمل ، توافر الشرطان الآتيان :

**الشرط الأول :** أن يكون المرض من الأمراض المهنية الواردة بالجدول المرفق بالقانون .

**الشرط الثاني :** أن تكون مهنة العامل مرتبطة بهذا المرض طبقاً للجدول.

ولابد من اجتماع الشرطين معاً ، فإذا أصيب العامل الذى يقوم بعمل معين بمرض ينتج عنه وفقاً للجدول تعين على الهيئة التأمينية تعويضه عن ذلك

---

(١) حسام الدين الأهوانى ، المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

دون بحث فى رابطة السببية بين العمل والمرض المهنى .

وترتب على ذلك أن التعويض لا يستحق إذا لم يكن المرض الذي أصاب العامل من الأمراض الواردة بالجدول ، كما لا يستحق التعويض إذا أصيب العامل بمرض من الأمراض المهنية المبينة بالجدول ولكنه لم يكن يقوم بالعمل المرتبط به طبقاً للجدول .

ويؤدى ما سبق ، بطبيعة الحال ، إلى وجود ما يسميه الفقه بالمنطقة المكشوفة ، التى لا يغطيها تأمين إصابات العمل . فقد يصاب المؤمن عليه بمرض لا تتوافر فيه الصفات اللازمة لاعتبار الإصابة حادث عمل ، فقد يقع المرض بصورة بطيئة أى لا يتصف بالمفاجأة ، ومن ناحية أخرى لا يعد هذا المرض من أمراض المهنة لعدم ذكره بالجدول ، أو ورد ذكره بالجدول ولكن بالنسبة لعمل آخر غير العمل الذي يقوم به العامل، وفى هذه الحالة يجد العامل نفسه فى المنطقة المكشوفة حيث لا يستطيع المطالبة بتعويض عن مرض لم يذكر بجدول أمراض المهنة .

وقد حاول القضاء والفقه مد غطاء التأمين الإجتماعى إلى هذه المنطقة عن طريق الأخذ بمفهوم موسع لفكرة حادث العمل .

فقد ذهبت بعض أحكام محاكم الاستئناف فى فرنسا ، فى سبيل تغطية جزء من المنطقة المكشوفة ، إلى اعتبار بعض أمراض المهنة غير الواردة بالجدول من قبيل حوادث العمل ، مستندة فى ذلك إلى المعايير المرنّة التى يحدد على أساسها حادث العمل .

وقد أثير ذلك بصفة خاصة فى قضية شهيرة باسم صاحبها هى قضية الدكتور جاندر ، الذى كان يعمل طبيباً مقيماً بأحدى المستشفيات ، وقد قام بفحص طفل مريض بشلل الأطفال ، وبعد عدة أيام من الفحص ظهرت عليه أعراض مرض شلل الأطفال . وكانت كل الدلائل تشير إلى أن هذه الإصابة قد



لحقّت الطبيب بسبب الفحص الذي أجراه للطفل المصاب بالمرض المذكور .

وعندما عرض الأمر أمام لجنة الضمان الاجتماعي المختصة قررت بأحقية المصاب في التعويض وفقاً لأحكام حوادث العمل . إلا أن الصندوق الأول للضمان الاجتماعي المختص استأنف هذا القرار على أساس عدم توافر صفات حادث العمل ، ومنها صفة المفاجئة ، وعدم اتصاف مرض شلل الأطفال بالمرض المهني لعدم وروده بالجدول ولكن محكمة استئناف بوردو <sup>(١)</sup> رفضت ما أدعى به الصندوق وقضت بتأييد قرار لجنة الضمان الاجتماعي وحكمت للدكتور جاندر بالتعويض واعتبرت ما أصابه من قبيل حوادث العمل على أساس أن المرض الذي أصابه يمكن اعتباره عاملاً خارجياً مباغثاً ينفذ في الجسم فيضربه ، شأنه في ذلك شأن أية آلة حادة تحدث جروحاً أو كسوراً . وقد طعن صندوق الضمان الاجتماعي بالنقض في حكم محكمة الاستئناف وقضت محكمة النقض <sup>(٢)</sup> بنقص الحكم الاستئنافي وإعادة الدعوى إلى محكمة استئناف ليسوج . وقد جاء في حيثيات حكم النقض أن الضرر الذي يحدث في غير وقت العمل لا يمكن تعويضه وفقاً لقانون حوادث العمل إلا إذا كان سببه إصابة حدثت خلال العمل وقد اعتبرت محكمة استئناف بوردو في حكمها المطعون فيه أن فيروس شلل الأطفال قد أحدث مثل هذه الإصابة بجسم الدكتور جاندر ، وأن قانون تأمين حوادث العمل لا ينطبق على حالات الأمراض الباطنية . كشلل الأطفال ، التي لم يعتبرها من الأمراض المهنية المنصوص عليها والمعرض عنها ، والتي تعتبر ، على الرغم من حصول آثارها فجأة ، نتيجة لسلسلة من الحوادث ذات التطور البطيء . التي لا يمكن أن يستدلها أصل أو تاريخ محدد .

(١) Bordeaux, 16/5/1963, D.1963, p. 543.

وأنظر ليبب شنب ، المقال السابق ، ص ٢٦ .

(٢) 25/7/1964, D. 1964, p. p. 529, note Dupeyroux.

وأنظر ليبب شنب ، السابق ، ص ٢٣ .

ولكن عندما نظرت محكمة استئناف ليموج الدعوى ، بعد احوالها إليها من محكمة النقض ، فلم تأخذ بوجهة نظر محكمة النقض وأما جاء حكمها مؤيداً لما ذهب إليه محكمة استئناف بورجو ، واعتبرت الإصابة بشلل الأطفال في القضية محل البحث من قبيل حادث العمل الذي يستحق عنه التعويض<sup>(١)</sup> .

وقد طعن صندوق الضمان الإجتماعي مرة أخرى في حكم محكمة استئناف ليموج أمام محكمة النقض ، ونظراً لمخالفة هذا الحكم لحكم النقض السابق ، فتم عرض الموضوع أمام الدوائر المجتمعة لمحكمة النقض والتي انتهت في حكمها الصادر في ٢١ مارس ١٩٦٩<sup>(٢)</sup> إلى رفض اتجاه محاكم الاستئناف متمسكة بموقفها المعلن ابتداء من ٢٥ يونيو ١٩٦٤ .

هذا وقد انتقد موقف محكمة النقض الفرنسية من ناحيتين :

فمن ناحية يعتبر هذا الموقف عدولاً عن الاتجاه الموسع في معنى حادث العمل والذي اعتنقه القضاء إزاء الكثير من الأمراض التي تصيب العامل بصفة مفاجئة ولا ترجع إلى تطور تدريجي بطيء ، كالأزمة القلبية ، والتيفوس والفتق والموت الناشئ عن الإجهاد من العمل .

وبما لا شك فيه أن هذا المفهوم الموسع لمعنى الحادث يجعل تطبيق تأمين إصابات العمل أكثر رعاية للمؤمن عليهم ، حيث أن الاتجاه العكسي يؤدي إلى

---

(١) Limoge, 2/2/1966, D. 1966, p. 251, note, Dupeyroux.

وأظهر ليب شنب ، السابق ، ص ٢٨ .

(٢) أنظر D. 1969. p. 531, Dupeyroux, op. cit, p. 465 .

هذا وقد أتيحت الفرصة مرة أخرى لمحكمة النقض الفرنسية لتذكر محاكم الاستئناف بموقفها وذلك حين نقضت حكم محكمة استئناف باريس الصادر في ١٩٧٠/٧/١٩٧٠ D.1970, p. 535, note Minjoz والذي اعتبر من قبيل حادث العمل نفاذ ميكروب الدوسترها إلى جسم مهندس جيولوجي أثناء عمله بعد غشقر .

Soc. 17/11/1978, D. 1972, p. 122 .

ترك طائفة كبيرة من الأمراض التي يسببها العمل دون غطاء . تأميني وهذا ما حاولت محاكم الاستئناف في أحكامها المشار إليها ، تفاديه .

ومن ناحية أخرى فإن رفض محكمة النقض اعتبار إصابة الدكتور جاندر بمرض شلل الأطفال من قبيل حادث العمل لانتفاء وصف المفاجأة يعتبر خطأ \* بين مسألتين استقر الرأي منذ زمن بعيد على وجوب عدم الخلط بينهما . وهما وقوع الفعل المسبب للإصابة وظهور الإصابة كنتيجة لهذا الفعل ، فصفة المباغتة إنما تشترط في الفعل ذاته ، ولا تشترط بالنسبة لأثره وهو الإصابة . فيعتبر الفعل مباغتا إذا بدأ وأنتهى خلال فترة قصيرة من الزمن ، ولو تراخى الضرر الناشئ عنه . وهنا نشأت إصابة الدكتور جاندر عن عدوى أى عن فيروس مرض شلل الأطفال ، انتقل إليه أثناء فحصه لمرضى مصاب بهذا المرض . ونفاذ هذا الفيروس في جسم الطبيب لا يحتاج إلى فترة زمنية طويلة ، وكفى نفاذ فيروس واحد للإصابة بالمرض ، فلا يحتاج الأمر إلى تكرار احتكاك الطبيب بالمرضى لكي تنتقل إليه العدوى \* (١) .

ويصف بعض الفقه المصري (٢) - بحق - محاولة القضاء الفرنسي تغطية المنطقة المكشوفة من الأمراض المهنية بالنقص والقصور ، وذلك لأن هذه المحاولة اقتصر على مد الغطاء التأميني على جزء فقط من المنطقة المكشوفة ، وهو الخاص بالأمراض المفاجئة والتي يمكن تشبيهها بالإصابات المادية من حيث أنها تنفذ إلى الجسم بطريقة مفاجئة وفي لحظة معينة بالذات أثناء تأدية العمل ، أما ما عدا ذلك من أمراض فلا زال مكشوفاً لا يرد عليه أى غطاء طالما أنه لم يذكر بجدول أمراض المهنة . كما أنه في حدود الجزء الذي حاولت محاكم الاستئناف تغطيته فإن المحكمة الأعلى درجة - محكمة النقض - تذهب إلى سحب الغطاء كاملاً عن المنطقة المكشوفة .

---

(١) لبيب شنب ، المقال السابق ، ص ٣٥ .

(٢) سمير تناغو ، المرجع سابق الإشارة إليه ، ص ٢٢٥ .

لهذا اتجه الفقه الغالب في مصر إلى تأييد الرأي الذي قال به الأستاذ الدكتور ليبب شنب<sup>(١)</sup> لد غطاء التأمين إلى المنطقة المكشوفة كلها وليس فقط جزء منها . وذلك عن طريق تحديد الهدف الصحيح لجدول أمراض المهنة المرفق بالقانون .

ففي رأى هذا الفقيه أن هذا الجدول قصد به التيسير على العامل المريض عن طريق اعفائه من اثبات علاقة السببية بين المرض الذي أصابه والعمل الذي يؤديه .

أما إذا كان المرض غير منصوص عليه بالجدول فلا يترتب على ذلك حرمان المصاب بهذا المرض من الحماية التي يوفرها تأمين إصابات العمل ، بل يستفيد من هذا التأمين بشرط أن يثبت علاقة السببية بين المرض والعمل الذي يؤديه .

ومؤدى هذا الرأي مد غطاء التأمين إلى المرض الذي يصيب العامل بوصفه حادث عمل إذا وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه ويصرف النظر عما إذا كان سببه راجعاً إلى فعل مفاجئ . أو كان راجعاً إلى أفعال متكررة بطيئة ومتدرجة . ويكون الفرق بين المرض المهني الوارد بالجدول والمرض غير الوارد به فيما يتعلق بمسألة الإثبات .

ففي حالة المرض المهني الوارد بالجدول افترض القانون علاقة السببية بين أمراض معينة والأعمال التي يقوم بها العامل ، أما في حالة المرض غير الوارد بالجدول فيمتعين على العامل إثبات علاقة السببية بين المرض والعمل الذي يؤديه.

هذا ويلاحظ أن المرض المهني قد يتطلب وقتاً طويلاً كي تظهر آثاره على العامل ، وحرصاً من المشرع على حماية العامل الذي قد تظهر عليه هذه الآثار

---

(١) المقال سابق الإشارة إليه ، بصفة خاصة ص ٣٦ - ٤٠

بعد تركه للعمل أو المهنة التى نشأ عنها المرض فقد نصت المادة ٦٧ من قانون التأمين الإجتماعى على أن " تلتزم الجهة المختصة بالحقوق التى يكلفها هذا الهاب (تأمين اصابات العمل) لمدة سنة ميلادية من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه وذلك إذا ظهرت عليه أعراض مرض مهنى خلالها سواء كان بلا عمل أو كان يعمل فى صناعة لا ينشأ عنها هذا المرض " .

وتقضى المادة التاسعة من قرار وزير التأمينات رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٦ بأنه " إذا ظهرت على المؤمن عليه أعراض مرض مهنى خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمته من العمل المعرض فيه للإصابة بهذا المرض ، فعلى صاحب العمل الذى يعمل لديه وقت ظهور المرض إتخاذ الاجراءات اللازمة لعلاج وحصوله من الجهة المختصة على حقوقه التى يكلفها هذا التأمين . وعلى المؤمن عليه المذكور التقدم إلى الجهة المختصة لإتخاذ تلك الإجراءات إذا كان منعطلاً " .

ورغبة من المشرع فى رعاية الطبقة العاملة عن طريق وقايتها من أمراض المهنة قبل حدوثها فقد نص قانون التأمين الإجتماعى فى المادة ٨٧ منه على أن " تلتزم الهيئة العامة للتأمين الصحى بفحص العاملين المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق وذلك مقابل محصيلها رسماً مقداره ٥٠٠ مليم عن كل مؤمن عليه معرض للإصابة بالأمراض المذكورة ويتحمل به صاحب العمل " .

وتطبيقاً لهذا النص ، حدد قرار وزير التأمينات رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٧ والمعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٨ ، فى شأن شروط وأوضاع إجراء الفحص الطبى الدورى للعاملين المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية .

ووفقاً للمادة الثانية من هذا القرار ، يجرى هذا الفحص مرة كل سنة أشهر بالنسبة لبعض الأمراض الناتجة عن التسمم ، والأمراض الباثولوجية

والتأثر بالكروم ، ومرة كل سنة بالنسبة لبعض أمراض التسمم الأخرى ومرة كل سنتين بالنسبة لباقي الأمراض .

وأوجبت المادة التاسعة من هذا القرار " مراعاة السرية التامة فيما يتعلق بنتائج الفحص الطبى ولا يجوز تداول هذه المعلومات إلا بين المختصين ويجوز إعطاء صورة من البيانات للعامل بناء على طلب كتابى منه " .  
ونصت المادة الثامنة من القرار على التزام العامل بالحضور للفحص الطبى فى المكان الذى يحدد له .

" ويلتزم صاحب العمل بأجور الأوقات التى تستغرقها عملية الفحص ٢٣٦ الطبى الدورى . كما يلتزم بتقديم كافة التسهيلات والبيانات التى تطلبها الهيئة العامة للتأمين الصحى فى المواعيد التى تحددها " .

## المبحث الثالث

### حوادث الطريق

اعتبر المشرع فى حكم اصابة العمل " كل حادث يقع للمؤمن خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى " .

وأول ما يلاحظ فى هذا الشأن أن المقصود بالحادث هنا ، الحادث بمعناه التقليدى المتمثل فى المساس بجسم العامل ، وما قد ينشأ عن ذلك من وفاة أو عجز ، ويستبعد من معنى الحادث ما يصيب العامل فى ماله أو ما يحدث له من إهانة معنوية ، وكذلك الوفاة الطبيعية التى تحدث له أثناء الطريق . والحادث بهذا التحديد يكون مشمولاً بتأمين اصابات العمل أياً كان سببه وسواء كان ذلك قوة قاهرة ، أو خطأ الغير ، أو خطأ العامل نفسه .

غير أنه إذا كان سبب الحادث هو خطأ العامل العمد أو الجسيم فيؤدى ذلك إلى سقوط حقه فى التعويض إلا إذا ترتب على الحادث وفاة أو عجز تزيد نسبته عن ٢٥٪ من العجز الكامل . هذا وللعامل إذا كان سبب الحادث خطأ الغير ، الرجوع على الأخير بالتعويض وفقاً للقواعد العامة .

ولكى يكون حادث الطريق مشمولاً بتأمين اصابات العمل لابد أن يقع فى الطريق الطبيعى للذهاب إلى العمل أو العودة منه ، وألا يكون العامل قد توقف أو تخلف أو انحراف عن هذا الطريق .

### - المقصود بطريق العمل

حتى يعتبر الحادث من حوادث الطريق المغطاة بتأمين اصابات العمل يجب أن يقع فى طريق العمل .

ووفقاً لنص المادة ١/٤١٥ من قانون التأمين الاجتماعي الفرنسي يقصد بطريق العمل ، الطريق الذي يسلكه العامل بين محل إقامته الأصلي ، أو محل إقامة ثانوى يتميز بشئ . من الثبات أو أى مكان آخر يتردد عليه العامل بطريقه معتادة لأسباب عائلية ، وبين مكان العمل ، ويعتبر طريق عمل كذلك الطريق الذي يسلكه العامل بين مكان العمل وبين المطعم أو المقصف ، أو بصفة أعم المكان الذي يتناول فيه العامل وجباته بصفة عادية .

ويتضح من ذلك أن طريق العمل وفقاً للتصور الفرنسى يتحدد بمعیار مكانى ، حيث يقع هنا الطريق دائماً بين نقطتين أحدهما هى مكان العمل ، والأخرى هى محل الإقامة الأصلی أو الثانوى للعامل أو أى مكان يتردد عليه بصفة معتادة لأسباب عائلية والمكان الذى يتناول به طعامه . فالمعیار الأول لتحديد طريق العمل هو معیار مكانى .

ويتحدد طريق العمل وفقاً لهذا القانون من ناحية أخرى ، بمعيار زمنى ، فلا بد من أن يقع الحادث خلال الفترة الزمنية المناسبة للذهاب إلى العمل أو العودة منه .

أما فى القانون المصرى فيستحدد طريق العمل بمعيار زمنى فقط وهو الطريق الذى يسلكه العامل خلال ذهابه للعمل وعودته منه " فلم يحدد المشرع سوى نقطة واحدة للطريق الذى يحمله القانون هى جهة العمل ، دون تحديد للنقطة الأخرى التى يتوجه منها العامل إلى مكان عمله أو التى يقصدها عند عودته من العمل .

فالمشرع المصرى يكتفى إذن لاعتبار الحادثة حادثة طريق أن تقع للعامل أثناء توجهه إلى العمل أو أثناء عودته منه ، وذلك بصرف النظر عن الجهة التى يقصدها عند خروجه من العمل أو الجهة التى يتجه منها إلى العمل ، فإذ يرى بوقوع الحادث خلال الفترة الزمنية التى يكون فيها العامل متجهاً إلى مكان



مقد يقضى العامل ليلته عند صديق له وفى الصباح يتوجه من مسكن هذا الصديق مباشرة إلى مكان عمله فإذا أصيب فى الطريق بين مسكن الصديق ومكان العمل فتعتبر الإصابة إصابة عمل وإذا فرض أن العامل توجه إلى عرس يقضى فيه ليلته وتأخر حتى طلع النهار فتوجه مباشرة من مكان العرس إلى محل عمله فأصيب على الطريق الطبيعى الواصل بين مكان العرس ومحل العمل فإن الحادث يعتبر واقعاً خلال فترة ذهابه لجأسة العمل ، أى حادث طريق<sup>(١)</sup>.

وهذا فى الواقع ما يتفق مع اطلاق نص القانون المصرى و هدف المشرع الذى يرمى إلى توسيع نطاق حماية الطبقة العاملة .

وارتكاز النص المصرى على الزمن الذى يجتاز فيه العامل الطريق كمعيار لتحديد طريق العمل يقتضى وقوع الحادث خلال الفترة الزمنية المعقولة للذهاب أو العودة من العمل أى فى الوقت الطبيعى للطريق . وتتحدد هذه الفترة بالنظر إلى مواعيد بداية العمل وانتهائه من جهة والوقت اللازم لقطع الطريق من جهة أخرى .

فالتناسب فى زمن الإصابة وزمن بدء وانتهاء العمل هو الذى يدل على أن الإصابة قد وقعت عند ذهاب العامل لمباشرة عمله أو عند العودة منه .<sup>(٢)</sup> فوقوع الحادث قبل بدء العمل يوقف طويل لا يحتاجه الشخص عادة للوصول إلى مكان العمل ، أو وقوعه بعد انتهاء العمل بوقت طويل يزيد عن الوقت المعتاد ، ينشئ قرينة قانونية على أن الحادث لم يقع أثناء ذهاب العامل إلى العمل أو

(١) راجع ، محمد لبيب شنب ، مدى تغطية إصابات العمل لحوادث الطريق . مجلة العلوم

القانونية والاقتصادية . ١٩٦٩ ، ص ٦٧٤

(٢) لبيب شنب المقال السابق ص ٦٧٥

(٣) حواء الأهوانى ، مرجع السابق ص ٤٠

العودة منه ، ولكنها قرينة بسيطة يجوز للعامل اثبات عكسها ، عن طريق التبرير المقبول لتفكيره في الذهاب إلى العمل أو تأخره في العودة .

أما وقوع الحادث في الوقت الطبيعي للطريق بالتحديد السابق فيقيم قرينة قانونية لصالح العامل على أن الحادث قد وقع أثناء الذهاب إلى العمل أو العودة منه ، لكن هذه القرينة قرينة بسيطة يجوز اثبات عكسها ، فيمكن للهيئة التأمينية مثلاً اثبات أن العامل في هذا الوقت لم يكن ذاهباً إلى عمله أو عائداً منه وأنه كان في هذا الوقت في أجازة <sup>(١١)</sup> .

هذا ويلاحظ أن المدة المعقولة التي يستغرقها الطريق مسألة موضوعية تخضع في تقديرها لقاضي الموضوع والذي يسترشد في ذلك بعوامل عدة أهمها المواعيد المقررة للعمل قانوناً واللوائح الداخلية للمنشأة ، والبعد أو القرب بين نقطتي الطريق ، طبيعة الطريق ، ظروف الجو ، وقت قطع الطريق ، الحالة الشخصية كالجنس والسن والحالة الصحية ، وسائل المواصلات المستخدمة ، وغير ذلك من عوامل .

### - الطريق الطبيعي

يفترض حادث الطريق أن يكون العامل فعلاً على الطريق ، متجهاً إلى العمل أو عائداً منه . فالحادث الذي يقع داخل منزل العامل لا يعد حادث طريق ولو كان ذلك أثناء قيام العامل بالاجراءات اللازمة للخروج إلى العمل مثل الاغتسال أو ارتداء ملابس العمل <sup>(١٢)</sup> .

ويبدأ الطريق منذ اللحظة التي يغادر فيها العامل باب شقته قاصداً العمل .

---

(١١) سيمر تناغو . المرجع السابق . ص ٢٤٤ . وأنظر أحمد البرعي ، المرجع السابق ص ٢٩٢ .

أحمد محرز . المرجع السابق ص ٢٩٤

(١٢) حسام الدين الأهواني . ص ٢٤٧

فالحادث الذى يقع للعامل على سلم العمارة التى يقيم بها ، أو فى  
المصعد أو فى حديقة المنزل يعتبر حادث طريق . وينتهى الطريق بمجرد وصول  
العامل إلى مكان العمل بحيث يعتبر الحادث الذى يقع له بعد ذلك حادث عمل  
وليس حادث طريق .

ويجب فى جميع الأحوال ، لكى يعتبر الحادث حادث طريق ، أن يكون  
الطريق الذى سلكه العامل هو الطريق الطبيعى للذهاب إلى العمل أو العودة  
منه .

وفى سبيل تحديد بالطريق الطبيعى يذهب بعض الفقهاء إلى الأخذ  
بالمعيار الشخصى والمعيار الموضوعى معاً بحيث ينظر إلى ظروف كل عامل على  
حده " فلا يجب الاكتفاء بالبحث عن مسلك الرجل المعتاد الذى يوجد فى نفس  
ظروف الشخص ، بل يجب أيضاً الاعتداد بطبع الشخص من حيث محمله  
الانتظار فى ازدحام المرور ، أو خشيته من أن يترك سبلاً غير مطروقة .  
فالطريق الطبيعى هو الطريق المناسب فى ظل الظروف الموضوعية والشخصية  
المختلفة " (١) .

غير أن الفقه الغالب يذهب . بحق . إلى أنه يجب الأخذ فى تحديد فكرة  
الطريق الطبيعى بمعيار موضوعى بحيث يمكن القول بأن الطريق الطبيعى هو  
الطريق الذى يسلكه الرجل المعتاد لو وجد فى نفس الظروف التى وجد بها  
العامل المصاب (٢) . والطريق الطبيعى بهذا المعنى هو فى الغالب الطريق  
الأسهل والأقصر بين مكان العمل ومحل إقامة العامل (٣) .

---

(١) حسام الدين الأهواى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

(٢) انظر سمير تناعور ، المرجع السابق ، ص ٢٤٢ ، لببب شنب المقال السابق ، ص ٦٨٢ ،  
أحمد البرعى ، المرجع السابق ، ص ٣٩٦ ، مصطفى الجمال ، الموجز فى التأمينات  
الاجتماعية ، ١٩٩٢ ، ص ٢٨٨ ، عبد الرحمن داود ، اصابة العمل فى مفهوم التأمين  
الاجتماعى ، مجلة المحاماة العددان الثالث والرابع ١٩٧٧ ، ص ١٢٩ وما بعدها .

وفى حالة تعدد الطرق التى توصل بين العمل وبين المكان الذى يقصده العامل ذهاباً أو عودة ، وكانت كلها طرق طبيعية وفقاً للمعيار السابق فيكون للعامل أن يختار أى منها ويعتبر اختياره سلوكاً للطريق الطبيعى حتى ولو كان قد اعتاد على أن يسلك طريقاً طبيعياً آخر ، فاعتياده السابق ليس له أى تأثير على الصفة الطبيعية للطريق الذى سلكه على غير هذا الاعتقاد طالما أن الطريق الجديد الذى سلكه يعتبر أيضاً طريقاً طبيعياً<sup>(١)</sup> . ولا أهمية لوسيلة المواصلات التى يستخدمها العامل .

أما إذا اختار العامل طريقاً يتميز بالخطورة والصعوبة ، للوصول إلى العمل أو العودة منه ، وترك طريقاً آخر يتميز بالسهولة واليسر فإنه لا يكون قد سلك الطريق الطبيعى ، فإذا ما وقع له حادث أثناء اجتيازه لهذا الطريق فلا يعد حادث عمل ولا ينطبق عليه قانون التأمين الإجتماعى .

### – عدم التوقف أو التخلف أو الانحراف عن الطريق الطبيعى

يشترط وفقاً لنص المادة ٥/هـ من قانون التأمين الاجتماعى ، لاعتبار حادث الطريق فى حكم إصابة العمل أن يكون الذهاب إلى العمل أو العودة منه دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى .

ويقصد بالتوقف الكف عن السير لفترة من الوقت ، مع بقاء العامل على الطريق الطبيعى للعمل ،<sup>(٢)</sup> لأى سبب من الأسباب ، كمحادثة صديق أو مشاهدة حادث .

أما التخلف فيقصد به دخول العامل فى مكان يقع على نفس الطريق .

(١) بهرام عطا الله ، مدخل إلى التأمينات الاجتماعية ، ١٩٩١ ، ص ١٢٨ .

(٢) سمير تناغور ، المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

(٣) محمد لبيب شنب ، المقال السابق ، ص ٩٩ .

كدخوله مقهى أو منزل صديق<sup>(١)</sup> .

والانحراف عن الطريق بمعنى سلوك العامل طريقاً آخر غير الطريق الطبيعى ولو كان يؤدى بدوره إلى مكان العمل ، كما لو انحرف العامل متوجهاً إلى طريق آخر بغرض التوجه إلى عيادة طبيب أو زيارة قريب<sup>(٢)</sup> .

وطبيعياً أن يعتبر الحادث الذى أصاب العامل قبل توقفه أو انحرافه أو تخلفه عن الطريق الطبيعى حادث طريق بغضبة تأمين اصابات العمل .

ويلاحظ أن عبارة القانون المصرى جاءت مطلقة ، لم تصف التوقف أو التخلف أو الانحراف بأى وصف أو شرط ، بما يوحي بأن أى توقف أو تخلف أو انحراف من شأنه أن يؤدى إلى حرمان العامل من الاستفادة من مزايا تأمين اصابات العمل .

ورغم ذلك فأغلبية الفقه المصرى<sup>(٣)</sup> تذهب إلى أن التوقف أو التخلف أو الانحراف لا يؤدى أى منهم بذاته إلى استبعاد تطبيق تأمين اصابات العمل ، بل لابد من البحث عن الباعث الذى دفع العامل إلى هذا السلوك . فإذا كان الباعث على ذلك معقولاً طبقاً لمعيار الرجل العادى ، فإن ما صدر من العامل لا يؤدى إلى حرمانه من الحماية المقررة بموجب تأمين اصابات العمل .

وقد نص القانون الفرنسى صراحة (مادة ١/٤١٥) على أن التوقف أو الانحراف لسبب يتعلق بحاجات المعيشة الضرورية ، أو لسبب يتعلق بالعمل ، لا يؤدى إلى حرمان العامل من الحماية القانونية . ومثال ذلك توقف العامل وهو

---

(١) سمير تناغو ، المرجع السابق ، ص ٢٤٥ .

(٢) أحمد محرز ، المرجع السابق ، ص ٢٩٩ .

(٣) أنظر ليب شنب ، المقال السابق ، ص ٦٩٥ ، سمير تناغو ، ص ٢٤٦ ، حسام الأهوانى ،

ص ٢٥٦ ، بهرام عطا الله ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ ، أحمد البرعى ، المرجع السابق ،

ص ٣٩٩ .

فى طريق عودته من العمل لدى مخبز أو محل بقالة لشراء ما يلزمه هو وأسرته، أو لدى صيدلية لشراء دواء ، والمروء على مستشفى الولادة لزيارة زوجته واتخاذ إجراءات عودتها للمنزل<sup>(١)</sup> . ورغم اعتداد المشرع الفرنسى بالباعث على التوقف أو الانحراف ، فوفقاً للقضاء الفرنسى إذا وقع الحادث أثناء التوقف أو الانحراف فلا يعتبر حادث طريق ، وإنما يعتبر كذلك إذا وقع الحادث عند معاودة العامل السير على الطريق الطبيعى بعد توقفه أو انحرافه . ولا يسعنا فى هذا الصدد إلا الانضمام إلى الفقه المصرى الذى يأخذ بالأحكام المقررة فى القانون الفرنسى ، رغم عدم النص عليها فى القانون المصرى ، لما فى ذلك من رعاية للطبقة العاملة ، واتساقاً مع أهداف التأمينات الإجتماعية .

## المبحث الرابع

### الاصابة الناجمة عن الاجهاد والارهاق من العمل

وفقاً لنص المادة ٥ / هـ من قانون التأمين الإجتماعى تعتبر الاصابة الناجمة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل إصابة عمل متى توافرت فيها الشروط التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة .

وقد استحدثت هذه الحالة بمقتضى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وكان هدف المشرع من وراء ذلك التخفيف من وطأة ما استقر عليه القضاء من استبعاد الكثير من الأمراض من نطاق تأمين إصابة العمل نظراً لتدخل وصف المفاجأة عنها وفقاً لما يتطلبه هذا القضاء .

(١) انظر Dupeyroux ، السابق ، ص ٤٨٧ والأحكام المشار إليها .

وقد تضمن قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٥ عدة شروط استلزم توافرها مجتمعة لاعتبار الإصابة الناشئة عن الاجهاد أو الارهاق من اصابة عمل .

وهذه الشروط هي :

١ - أن تكون سن المصاب أقل من ٦٠ سنة .

ومعنى ذلك أن أحكام الاجهاد أو الارهاق من العمل لا تسرى على المؤمن عليه الذي تزيد سنه عن ٦٠ سنة رغم أنه قد يكون منتفع بتأمين اصابات العمل، وذلك لأن هناك فئات تعمل حتى سن ٦٥ سنة .

وينتقد الفقه هذا الشرط على أساس أن الارهاق والاجهاد أمور يتعرض لها الشخص أياً كانت سنه . كما أنه طالما ارتبطت الإصابة بالعمل فما معنى استبعاد من تزيد سنهم عن حد معين ... وإذا كان التعرض للإصابة بالارهاق يزداد مع تقدم السن فإن ذلك يكون أدعى لاستدعاء الحماية القانونية وليس لاستبعادها \* (١) .

٢ - أن يكون الاجهاد أو الارهاق ناتجاً عن بذل مجهود إضافي يفوق المجهود العادي للمؤمن عليه سواء بذل هذا المجهود في وقت العمل الأصلي أو في غيره .

ويتضح من هذا الشرط أن ما يؤخذ في الاعتبار هو المجهود الإضافي ، بمعنى أن المجهود العادي ولو أدى إلى الإصابة بالاجهاد أو الارهاق لا يعد اصابة عمل .

ويستوى أن يكون المجهود الإضافي قد بذل أثناء ساعات العمل ، في مكان العمل أو في غيره ، كمنزل العامل مثلاً .

---

(١) حسام الدين الأهواني ، ص ٢٣٦ .

٣ - أن يكون المجهود الإضافي ناتجاً عن تكليف المؤمن عليه بالمجاز عمل معين في وقت محدد يقل عن الوقت اللازم عادة للمجاز هذا العمل ، أو تكليفه بالمجاز عمل معين في وقت محدد بالإضافة إلى عمله الأصلي .

وكما يتبين من هذا الشرط يجب أن يكون المجهود الإضافي الذي قام به المؤمن عليه بناء على تكليف من يملك ذلك ، بمعنى ألا يكون المؤمن عليه قد أجهد نفسه تطوعاً ، " فلا اجهاد إلا بتكليف في مفهوم قانون التأمين الإجتماعي " . " وهذا الشرط ينطوي على توقيع جزاء على من يعمل بجهد طوعية ويحث على التقاعس " (١) .

٤ - أن يكون هناك ارتباط مباشر بين حالة الاجهاد أو الارهاق من العمل والحالة المرضية .

ويتعلق هذا الشرط بعلاقة السببية ، فيجب أن يكون الارهاق أو الاجهاد هو السبب في حدوث المرض .

٥ - أن تكون الفترة الزمنية للاجهاد أو الارهاق كافية لوقوع الحالة المرضية .

وعلى الرغم مما يبيده ظاهر هذا الشرط من أنه يندرج تحت الشرط السابق، إلا أن واقع الأمر غير ذلك ، حيث يهدف هذا الشرط إلى إيضاح أنه لا يشترط لاعتبار اصابة الارهاق أو الاجهاد اصابة عمل أن تكون مفاجئة ، فالاجهاد أو الارهاق يحدث على طول فترة زمنية قد تطول وقد تقصر ، بحيث تؤدي في نهاية هذه الفترة الزمنية إلى اصابة العامل ، فحتى ولو لم يكن الارهاق مفاجئاً فإنه قد يعتبر اصابة عمل (٢) .

٦ - أن تكون الحالة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق ذات مظاهر مرضية حادة .

---

(١) الأهواني ، المرجع السابق ، ص ٢٣٧ .

(٢) الأهواني ، المرجع السابق ، نفس الموضع ، أحمد حسن البرعي ، المرجع السابق ، ص ٣٨٩ .



وبلاحظ أن هذا الشرط يتداخل مع الشرط الذى يليه ، إذا يحدد الشرط الأخير الحالات المرضية التى يمكن أن تحدث نتيجة الاجهاد أو الارهاق .

٧ . أن ينتج عن الارهاق أو الاجهاد فى العمل إصابة المؤمن عليه بأحد الأمراض التالية :

أ . نزيف المخ أو انسداد شرايين المخ متى ثبت ذلك بوجود علامات أكلينيكية واضحة .

ب . الانسداد بالشرايين التاجية للقلب متى ثبت ذلك بصفة قاطعة .

ويظهر هذا الشرط بوضوح تشدد المشرع فى اعتبار الاجهاد أو الارهاق الناتج من العمل إصابة عمل . فلم يعتبر من قبل إصابة العمل إلا الارهاق المؤدى لاصابات المخ واصابات القلب فقط ، ويؤدى ذلك إلى أن يخرج من نطاق الحماية كافة الاصابات التى يمكن أن تصيب جسم الإنسان من الاجهاد أو الارهاق ، وأهمها حالات الانفصال الشبكي أو الشلل ، أو الأمراض النفسية ، والتى يرفض القضاء اعتبارها من قبيل اصابات العمل .

٨ . ألا تكون الحالة المرضية ناجمة عن مضاعفات أو تطور لحالة سابقة .

ويؤكد الفقه أنه " من الصعب إن لم يكن من المستحيل توافر هذه الشروط مجتمعة خصوصاً بعد أن أضاف المشرع الشرط الثامن بموجب القرار الوزارى رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٥ حيث ينتهى إلى ضرورة أن يكون المصاب سليماً وصحيحاً ومعالجاً قبل تكليفه بالعمل الذى أدى إلى إرهابه ، فالسمة المميزة للتعديلات الوزارية العديدة هى التوصل قدر الإمكان إلى تعجيز المصاب عن اعتبار إرهابه إصابة عمل " (١) .

والواقع أن تشدد المشرع فى وضع الشروط اللازمة لاعتبار الاجهاد أو

---

(١) حسام الدين الأهرانى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

الارهاق اصابة عمل \* يتناقض مع الاعتبارات الانسانية ومقتضيات الحماية اللازمة للعاملين ولا يمكن فهمه إلا على ضوء الاعتبارات الاقتصادية وهي محاولة الحد من أعباء هيئة التأمينات الاجتماعية ولو كان ذلك على حساب المنطق القانوني والاجتماعي بل والانساني \* (١) .

هذا وقد تضمنت المادة الثانية من القرار الوزاري واجبات صاحب العمل في حالة إصابة المؤمن عليه بالاجهاد أو الارهاق .

فعلى صاحب العمل أن يخطر الجهة المختصة بالعلاج بحالة الإصابة الناشئة من الاجهاد أو الارهاق فور حدوثها . كما يلتزم بأن يخطر الهيئة المختصة بحالة الإصابة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ حدوثها .

ويكون اخطار جهة العلاج والهيئة على النموذج المعد لهذا الغرض وعلى صاحب العمل أن يرفق باخطار الهيئة المختصة عن الإصابة المستندات التي تفيد في بحث اعتبار الحالة اصابة عمل وعلى الأخص .

١ - ما يشيت تكليف المصاب بمجهود اضافي .

٢ - تقرير معتمد من صاحب العمل أو من ينبيه متضمناً :

أ - بيان طبيعة عمل المصاب الأصلي واختصاصاته وتاريخ بدء مزاولته ، ومستوى أدائه .

ب - بيان ما كلف به من أعمال إضافية وطبيعتها والمدة المحددة لأدائها وما تم إنجازه منها وعما إذا كانت تؤدي في ساعات العمل الأصلية أو في ساعات عمل إضافية .

وتدعم البيانات المشار إليها بالمستندات المؤيدة لذلك .

---

(١) محمد منصور ، المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .

٣ . الملف الطبي للمصاب أو بيان لحالته المرضية من واقع ملف خدمته وأجازاته المرضية .

٤ .<sup>(١)</sup> الأبحاث والتقارير الطبية عن الحالة المرضية قبل الوفاة مباشرة ، وفي الحالات التي تم فيها مباشرة العلاج بمعرفة الهيئة العامة للتأمين الصحي تقدم البيانات الحالة المرضية .

ووفقاً لنص المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٥ \* ينشأ بالهيئة المختصة لجنة تختص بالبت في مدى توافر الشروط المنصوص عليها في المادة (١) يصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس الإدارة ويكون من بين أعضائها طبيين من الهيئة العامة للتأمين الصحي تختارهما الهيئة ويحدد القرار قواعد وإجراءات عمل اللجنة ... \*

وفي حالة صدور قرار اللجنة بعدم توافر الشروط اللازمة لاعتبار الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق إصابة عمل ، يجوز لصاحب الشأن التظلم من هذا القرار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار بهذا القرار ، ويختص بالفصل في التظلم المشار اليه لجنة لفحص المنازعات تنشأ بالمركز الرئيسى للهيئة المختصة ، ويصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس الإدارة على أن يكون من بين أعضائها طبيب من الهيئة العامة للتأمين الصحي<sup>(٢)</sup> .

ووفقاً لنص المادة ٧ من القرار الوزاري رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٥ ، إذا انتهت اللجنة المشار اليها سابقاً إلى رفض الطلب كان لصاحب الشأن حق إعادة التظلم لوزير التأمينات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره .

---

(١) البند ٤ مستبدل بقرار وزير التأمينات رقم ٢١ لسنة ١٩٨٧ المعدل للقرار رقم ٧٤ لسنة

١٩٨٥ ، أنظر نبيل عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٢) المادة ٦ من القرار الوزاري ٧٤ لسنة ١٩٨٥ .

وتشكل بوزارة التأمينات لجنة على النحو التالي لإعداد الحالة للعرض  
على الوزير .

١ . نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات للشئون الفنية .

٢ . نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للشئون  
الفنية .

٣ . نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحى .

٤ . وكيل وزارة التأمينات .

## الفصل الثاني

### حقوق العامل المصاب

يمنح قانون التأمين الإجتماعى للعامل المصاب بإصابة عمل الحق فى العلاج والرعاية الطبية ويعوضه عن الأجر أثناء فترة العلاج . وإذا نشأ عن الإصابة عجز كامل أو وفاة أستحق المصاب أو المستحقون عنه معاشاً ، أما إذا أدت الإصابة إلى عجز جزئى كان للمصاب الحق فى المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة وذلك وفقاً لدرجة العجز .

ونعرض فيما يلى لهذه الحقوق ثم لحقوق العامل المصاب وفقاً لقواعد المسؤولية المدنية.

### المبحث الأول

#### حقوق العامل المصاب وفقاً للقانون التأمين الاجتماعى

وتشمل هذه الحقوق، كما أشرنا سابقاً، الحق فى العلاج والرعاية الطبية والحق فى تعويض الأجر والحق فى المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة، وتتناول دراسة هذه الحقوق فيما يلى

### المطلب الأول

#### الحق فى العلاج والرعاية الطبية

يقصد بالعلاج والرعاية الطبية وفقاً لنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الخدمات التى يؤدها الممارس العام والأطباء والأخصائيون بما فى ذلك أخصائى الأسنان . وكذلك الرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء . والعلاج والإقامة بالمستشفى والعمليات الجراحية وأنواع العلاج الأخرى حسب مايلزم ، وأيضاً الفحص بالأشعة والبحوث العملية اللازمة وغيرها من الفحوص الطبية وما فى حكمها ، وصرف الأدوية اللازمة .

وتتولى الهيئة العامة للتأمين الصحى علاج المصاب ورعاية طبيه على النحو السابق بيانه .

كما تلتزم هيئة التأمين الصحى كذلك بتوفير الخدمات التأهيلية والأجهزة الصناعية التعويضية وفقا للشروط والأوضاع التى يحددها قرار وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات .

وقد صدر فى هذا الشأن قرار وزير الصحة رقم ١٤١ لسنة ١٩٧٦ مقررًا قيام الهيئة العامة للتأمين الصحى بصرف الأجهزة الصناعية التعويضية اللازمة للمتفعين إذا قرر طبيب الهيئة أن من شأن صرفها معاونة المريض أو المصاب على أداء عمله الأصلى أو أى عمل آخر مناسب لحالته . وقد تحددت الأجهزة التعويضية على النحو الآتى :

أ - الأجهزة التعويضية للعيون : النظارات بأنواعها - العين الصناعية - العدسات اللاصقة .

ب - الأجهزة التعويضية للآسان : الطاقم الكامل - التركيبات .

ج - الأجهزة التعويضية للجراحة والعظام .

د - أجهزة شلل الأطراف السفلى .

هـ - الأجهزة التعويضية للأذن - سماعات الأذن .

و - الشعر المستعار " الهاروكة " بالنسبة للآمات ( مادة ٣ من قرار وزير الصحة )

ويكون علاج المصاب أو المريض ورعايته طبيا فى جهات العلاج التى تحددها له الهيئة العامة للتأمين الصحى . ولا يجوز لهذه الهيئة أن تجرى ذلك العلاج أو تقدم الرعاية الطبية فى العيادات أو المصحات النوعية أو المستشفيات العامة أو المراكز المتخصصة إلا بمقتضى إتفاقيات خاصة تعقد لهذا الغرض . وتحدد هذه الإتفاقيات الحد الأدنى لمستويات الخدمة الطبية وأجرها ، ولا يجوز أن يقل مستوى الخدمة الطبية فى هذه الحالة عن الحد الأدنى الذى

يصدر به قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات ( مادة ٨٦ ) وقد أوضح قرار وزير الصحة رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٦<sup>(١)</sup> الحد الأدنى لمستويات الخدمة الطبية التي تلتزم الهيئة بتقديمها للمصابين . وإذا أراد المصاب العلاج فى درجة أعلى من الدرجة التأمينية تحمل فروق التكاليف أو يتحملها صاحب العمل إذا كان قد التزم بذلك .

وفقا لنص المادة ٥٠ من قانون التأمين الاجتماعى يلتزم صاحب العمل عند حدوث الإصابة بنقل المصاب إلى مكان العلاج وتحمل الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بأداء مصاريف إنتقال المصاب بوسائل الإنتقال العادية من محل الإقامة إلى مكان العلاج إذا كان يقع خارج المدينة التى يقيم بها وأداء مصاريف الإنتقال بوسائل الإنتقال الخاصة داخل المدينة أو خارجها متى قرر الطبيب المعالج أن حالة المصاب لاتسمح باستعماله وسائل الإنتقال العادية<sup>(٢)</sup> .

ويستمر علاج المصاب إلى أن يشفى أو يثبت عجزه ، ولا يحول إنتهاء خدمة المصاب لى سبب من الأسباب دون إستمرار علاجه من إصابته<sup>(٣)</sup> .

وإذا كانت الهيئة العامة للتأمين الصحى هى التى تتولى بصفة أصلية علاج المصاب ورعايته طبيا ، كما ذكرنا سابقا ، فوفقا للمادة ٤٨ من قانون التأمين الاجتماعى يجوز لصاحب العمل علاج المصاب ورعايته طبيا متى صرحت له الهيئة العامة للتأمين الصحى بذلك . وقد صدر قرار وزير الصحة رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٧٧ فى ١٩٧٧/٧/٢ بشأن الشروط والأوضاع الواجب توافرها للتصريح لأصحاب الأعمال بتقديم الخدمات الطبية للمؤمن عليهم فى حالتى الإصابة والمرض . ووفقا للمادة الأولى من هذا القرار يمنح التصريح المشار إليه

(١) انظر ، سامى مجيب ، مجموعه قوانين التأمين الاجتماعى ، ١٩٧٨ ، ص ٢٢٥ .

(٢) وينظم قواعد تحديد مصاريف الإنتقال بالنسبة للمؤمن عليه المصاب أو المريض قرار وزير التأمينات رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٦ .

(٣) المادة ١١ من قرار وزير التأمينات رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٦ .

فى الأحوال الآتية :-

- ١ - إذا كان نشاط صاحب العمل طبييا كالمستشفيات وما فى حكمها .
  - ٢ - إذا كانت طبيعة العمل بالمنشأة تقتضى التنقل المستمر داخل أو خارج الجمهورية كشركات الطيران أو فى أماكن نائية كشركات حفر آبار البترول.
  - ٣ - إذا كان مقر المنشأة فى جهة لا يتوفر للهيئة فيها إمكانيات العلاج .
- ويشترط للتصريح بالمنشأة بعلاج العاملين بها توافر خدمة طبية كاملة لاتقل عن مستوى الخدمة الطبية التأمينية التى توفرها الهيئة ، وتكون مدة التصريح سنة واحدة قابلة للتجديد إذا طلب صاحب العمل ذلك على أن تتأكد الهيئة من توافر شروط التصريح ( مادة ٢ من القرار الوزارى ) .
- ومتى تولى صاحب العمل علاج المصاب ورعايته طبييا وفقا للأحكام السابقة إستفاد من تخفيض نسبة الاشتراك عن تأمين اصابات العمل طبقا لما تنص به المادة ٤٦ من قانون التأمين الإجتماعى .

## المطلب الثاني

### الحق فى تعويض الأجر

تنص المادة ٤٩ من قانون التأمين الإجتماعى على " أنه إذا حالت الإصابة بين المؤمن عليه وبين أداء عمله تزدى الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر خلال فترة تخلفه عن عمله بسببها تعريضا عن أجره يعادل أجره المسدد عنه الاشتراك ويصرف هذا التعويض للمصاب فى مواعيد صرف الأجور بالنسبة لمن يتقاضون أجورهم بالشهر ، أو أسبوعيا بالنسبة لغيرهم . ويستمر صرف ذلك التعويض طوال مدة عجز المصاب عن أداء عمله أو حتى ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة



ويعتبر فى حكم الاصابة كل حالة إنتكاس أو مضاعفة تنشأ عنها .  
ويتحمل صاحب العمل أجر يوم الاصابة أيا كان وقت وقوعها ويقدر التعويض  
اليومى على أساس الأجر الشهرى المسدد عنه الاشتراك مقسوما على ثلاثين .

فإذا حالت إصابة العامل بينه وبين أداة لعمله إلترمت الجهة المختصة بأن  
تزدى له تعويضا عن أجره . ويقصد بالجهة المختصة فى هذا الصدد الدولة  
والهيئات العامة والوحدات الإقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام .  
وأصحاب الأعمال الذين يرضى لهم يتحمل الأجر ومصاريف العلاج مقابل  
تخفيض نسبة الإشتراكات وفقا للمادة ٤٦ . أما غير هؤلاء . فيلتزم بتعويض  
الأجر الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية .

وإذا شملت مدة إنقطاع العامل عن العمل بسبب الاصابة شهورا كاملة  
فإن تعويض الأجر يقدر على أساس الأجر الشهرى المسدد عنه الاشتراك ويعادله.  
ويقدر التعويض اليومى لاجزاء الشهور التى يستحق عنها على أساس الأجر  
الشهرى المسدد عنه الإشتراك مقسوما على ثلاثين .

ويستمر صرف تعويض الأجر طوال مدة إنقطاع العامل عن العمل بسبب  
الإصابة . وذلك أيا كانت هذه المدة . إلى أن يشفى أو يشب عجزه المستديم عن  
أدائه العمل أو تمحدث وفاته أهما أسبق .

ويصرف تعويض الأجر للمصاب فى ذات المواعيد المقررة لصرف الأجر إذا  
كان يتقاضى أجره مباشرة أو أسبوعيا إذا كان يتقاضى أجره بغير الشهر .

ويبدأ صرف تعويض الأجر من اليوم الثانى لوقوع الاصابة . أما يوم  
الاصابه فيلتزم صاحب العمل بأجره أيا كان وقت وقوع الاصابة . ويصرف  
تعويض الأجر عن جميع أيام الأسبوع بما فى ذلك أيام الراحة الأسبوعية بعد أن  
أصبحت هذه الراحة مأجورة بالنسبة لكافة العاملين

وإذا كان ما يصرف للمؤمن عليه المصاب تعويضاً عن الأجر الذى حالت  
الاصابة دون الحصول عليه . فلا يستحق هذا التعويض إذا ما صرف له الأجر

ويشترط لاستمرار صرف هذا التعويض أن يظل العامل خاضعاً للتأمين  
على اعتبار أن العلة فى منحة هـ حيلولة الاصابة بينه وبين أداء العمل .  
والتعويض بقدر بقيمة الأجر المستحق له والمسدد عنه إشتراك التأمين . لذلك  
يتوقف صرف التعويض عند إنتهاء علاقه العمل ويتوقف عند إنتهاء التأمين  
ببلوغ العامل المؤمن عليه سن التقاعد فى الحكومه والقطاع العام . ولا يصرف  
التعويض لمن أنتهى عقد عمله بالاستقالة<sup>(١)</sup> .

كذلك لا يستحق تعويض الأجر من لم يكن يتقاضى أجراً من المؤمن عليهم  
المشار إليهم بالفقرة الثانية من المادة ٣ من قانون التأمين الإجتماعى وهم العمال  
المسترجعين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين فى مشروعات التشغيل  
الصيفى والمكلفين بالخدمة العامة .

ولأن تعويض الأجر لا يعتبر أجراً بل هو تعويض للعامل عن الأجر الذى  
يتوقف صرفه إليه بسبب تخلفه عن العمل لذلك فهو يعفى من الضرائب  
والرسوم .

هذا وتعتبر حالة الانتكاس أو المضاعفه التى تنشأ عن الاصابة فى حكم  
الاصابة الأصلية ويستحق المؤمن عليه كافة الحقوق المقررة فى حالة الاصابة  
الأصلية .

ويلاحظ أن المؤمن عليه لا يستحق تعويض الأجر إذا تعمد اصابة نفسه أو  
إذا حدثت الاصابة نتيجة سلوكه الفاحش والمقصود . مالم ينشأ عن الاصابة وفاة  
المؤمن عليه أو تخلف عجز مستديم تزيد نسبته عن ٢٥٪ من العجز الكامل  
( مادة ٥٧ )

---

(١) نفي مدى ٥٩٥ سنة ٥٨ ق م ٢٩ / ١ / ١٩٩٩ أشار إليه فى مقال أحمد شوقي  
المليحي " تأمين إصابات العمل " النظام القانونى للعاملين فى مصر مركز البحوث  
والدراسات القانونية - جامعة القاهرة ١٩٩٣ - ص ١٤٧ وما بعدها

## المطلب الثالث

### الحق في المعاش أو العجز

إذا انتهت فترة علاج العامل المصاب دون شفائه من الاصابه وكان قد ترتب على الاصابه وفاته أو عجزه عجزاً كاملاً أو عجزاً جزئياً تصل نسبة إلى ٣٥٪ كان له أو المستحقين منه ، الحق في المعاش أما إذا نتج عن الاصابه عجزاً جزئياً مستديماً تقل نسبته عن ٣٥٪ استحق العامل تعويضاً يدفع له دفعة واحدة .

### - المعاش في حالة الوفاة أو العجز الكامل

تنص المادة ٥١ من قانون التأمين الإجتماعى على\* أنه إذا نشأ عن اصابه العمل عجز كامل أو وفاة سوى المعاش بنسبة ٨٠٪ من الأجر المنصوص عليه بالمادة (١٩) بما لا يزيد عن الحد الأقصى المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) ولا يقل عن الحد الأدنى المنصوص عليه بالفقرة الثالثة من المادة ٢٤\* .

ويتضح من ذلك أنه إذا نتج عن اصابه العامل عجزاً كاملاً أو وفاته سوى المعاش بواقع ٨٠٪ من المتوسط الشهري للأجور التى أدبت على أساسها الاشتراكات خلال السنة الأخيرة أو مدة الاشتراك فى التأمين إن قلت عن ذلك .

ويراعى عند حساب معاش العجز الكامل أو الوفاة الناشئ عن الاصابة ألا يزيد عن الحد الأقصى المقرر قانوناً بمقتضى المادة ٢٠ من قانون التأمين الإجتماعى وهو ٢٠٠ جنيه شهرياً وذلك عن الأجر الأساسى ، كما سبق وبيننا<sup>(١)</sup> .

(١) انظر ماسبق ص ١٦٥ وماهينها

وألا يقل عن الحد الأدنى المقرر بموجب المادة ٢/٢٤ وهو ٢٠ جنيه شهريا<sup>(١)</sup> .

أما بالنسبة لمن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة والمتدرجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل الصغرى والمكففين بالخدمة العامة فإنهم يستحقون معاشا موحدا مقداره ١٠ جنيهات شهريا ( مادة ٥٤ ) .

وتضيف المادة ٥١ أن المعاش السابق يزداد بنسبة ٥٪ كل خمس سنوات حتى يبلغ المؤمن عليه الستين حقيقة أو حكما إذا كان العجز أو الوفاة سببا في إنهاء خدمة المؤمن عليه وتعتبر كل زيادة جزء من المعاش عند تحديد مبلغ الزيادة التالية . فإذا إنتهت خدمة المؤمن عليه بسبب عجزه الكامل نتيجة الإصابه فإن معاشه يزداد بنسبة ٥٪ كل خمس سنوات حتى يبلغ سن الستين . إما إذا إصيب المؤمن عليه بعجز كامل نتيجة الإصابه واستحق المعاش على هذا الأساس ثم توفى ، أو أدت الإصابه إلى وفاته ، فإنه يفترض بقاؤه حيا ويزداد معاش المستحقين بنسبة ٥٪ عنه كل خمس سنوات حتى يبلغه سن الستين أفترضا .

وتعتبر كل زيادة على المعاش بالنسب المذكورة جزءا من المعاش عند حساب الزيادة التالية .

أما إذا أنتهت خدمة المؤمن عليه قبل حدوث الوفاة أو ثبوت العجز ببلوغ سن التقاعد فإن الزيادة المقرره لاتضاف إلى المعاش .

### ٢٥ - معاش العجز الجزئي المستديم الذي تصل نسبته إلى ٣٥٪

تنص المادة ١/٥٢ من قانون التأمين الإجتماعى على أنه " إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئى مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥٪ فأكثر أستحق المصاب معاشا يساوى نسبة ذلك العجز من معاش العجز الكامل " .

(١) راجع ماسبق ص ١٦٥ ، وراعى التعديلات التى وردت بهذا الشأن والسابق بهاها .

فطبقاً لهذا النص ، وحيث تبلغ نسبة العجز الجزئي المستديم الذي نتج عن الإصابه ٣٥٪ فأكثر ، يستحق المصاب معاشاً مساوياً نسبة ذلك العجز من معاش العجز الكامل المنصوص عليه في المادة ٥١ والذي يقدر بمواقع ٨٠٪ من المتوسط الشهري للأجور التي أدت على أساسها الاشتراكات خلال السنة الأخيرة أو مدة الإشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك .

فحساب معاش العجز الجزئي المستديم الذي تزيد نسبته عن ٣٥٪ يقتضى أولاً حساب المعاش الذي يستحق في حالة العجز الكامل ثم يضرب هذا المبلغ في نسبة العجز الجزئي المستديم ، فإذا كانت نسبة العجز الجزئي المستديم ٥٠٪ ، وكان متوسط الأجر الشهري للمصاب ١٠٠ جنيه ، فمعاش العجز الكامل ، وفقاً للقواعد السابق بها هنا يكون كالآتي :

متوسط الأجر الشهري  $\times$  نسبة معاش العجز الكامل

$$100 \times 80\% = 80 \text{ جنيه شهرياً}$$

ويكون معاش العجز الجزئي :

معاش العجز الكامل  $\times$  نسبة العجز الجزئي

$$80 \times 50\% = 40 \text{ جنيه شهرياً}$$

وإذا أدى العجز الجزئي المستديم إلى إنهااء خدمة المؤمن عليه لثبوت عدم وجود عمل آخر له لدى صاحب العمل ، يزداد المعاش بنسبه ٥٪ كل خمس سنوات وحتى يبلغ المؤمن عليه سن الستين ، وذلك وفقاً للقواعد المقررة في حالة العجز الكلي أو الرفاة ( مادة ٢/٥٢ ) والسابق بها هنا .

تعويض الدفعة الواحدة في حالة العجز الجزئي المستديم الذي لاتصل نسبته إلي ٣٥٪

إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم لاتصل نسبته إلى ٣٥٪ إستحق المصاب تعويضاً يقدر بنسبه ذلك العجز مضروباً في قيمة معاش العجز الكامل

المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١ وذلك عن أربع سنوات ويؤدى هذا التعويض دفعة واحدة .

ويؤدى ذلك أنه إذا قدرت نسبة العجز الجزئي المستديم الناتج عن الإصابه بنسبة أقل من ٢٥٪ فإن المصاب لا يحصل على معاش وأما يحصل على تعويض من دفعة واحدة .

ولحساب هذا التعويض يجب أولاً حساب المعاش الذى كان يستحقه العامل بفرض أن العجز الذى أصابه كان عجزاً كاملاً ، ثم يحسب هذا المعاش خلال أربع سنوات ويضرب الناتج فى نسبة العجز الجزئى .

فإذا فرضنا أن نسبة العجز الجزئى ٣٠٪ وكان متوسط الأجر الشهرى للعامل المصاب خلال السنة الأخيرة ١٠٠ جنيه .

فالمعاش الشهرى عن العجز الكامل المستديم هو :

$$١٠٠ \times ٨٠\% = ٨٠ \text{ جنيه}$$

ويكون معاش العجز الكامل المستديم خلال ٤ سنوات :

$$٨٠ \times ٤٨ \text{ شهر ( أربع سنوات )} = ٣٨٤٠ \text{ جنيه}$$

تعويض الدفعة الواحدة :

$$٣٨٤٠ \times ٣٠\% \text{ ( نسبة العجز )} = ١١٥٢ \text{ جنيه}$$

### - حقوق العامل في حالة الإصابات المتتالية

إذا كان العامل قد أصيب بإصابه عمل ثم تعرض بعد ذلك لإصابه أخرى وكان قد نتج عن كل من الإصابتين عجز جزئى مستديم ، وهو ما يطلق عليه تكرار الإصابه أو الإصابات المتتالية ، فقد نصت المادة ٥٦ من قانون التأمين الإجتماعى على القواعد الخاصة بتحديد حقوق العامل عند تعرضه للإصابه الأخيرة وذلك بالنظر إلى مجموع نسب العجز المترتبة على الإصابتين ، على رجه التالى :

١ - إذا كانت نسب العجز الناشئ عن الإصابات الحالية والإصابات السابقة أقل من ٣٥٪ عوض المصاب عن إصابته الأخيرة . فالمؤمن عليه المصاب بإصابته جديدة وكان مجموع نسب العجز الناشئ عن إصابته السابقة والحالية أقل من ٣٥٪ لا يستحق معاشا وإنما يستحق تعويض الدفعة الواحدة عن إصابته الأخيرة . وبحسب هذا التعويض على أساس نسبة العجز المتخلف عنها وحدها ومتوسط الأجر الشهري الذي أدبت على أساسه الاشتراكات خلال السنة الأخيرة وقت ثبوت العجز الأخير . وإقتصار التعويض على الإصابات الأخيرة وحدها روعي فيه أن المؤمن عليه قد سبق تعويضه عن الإصابات السابقة .

٢ - إذا بلغ مجموع نسب العجز المترتب على الإصابات السابقة والإصابات الجديدة ٣٥٪ فأكثر فيفرق بين فرضين :

**الفرض الأول :** أن تكون نسبة العجز الناشئ عن الإصابات السابقة أقل من ٣٥٪ واستحق المصاب عنها تعويضا من دفعة واحدة ففي هذه الحالة يستحق المؤمن عليه معاشا على أساس نسبة العجز المتخلف عن إصاباته جميعها ولا يلزم المصاب في هذه الحالة برد التعويض الذي سبق أن تقاضاه عن إصابته الأولى .

**الفرض الثاني :** أن تكون نسبة العجز الناشئ عن الإصابات السابقة ٣٥٪ فأكثر واستحق المؤمن عليه تبعا لذلك معاشا . ففي حالة الإصابات الجديدة وزيادة نسبة العجز الناتج عن الإصابتين ، فهنا يعاد تقدير المعاش على أساس العجز المتخلف عن إصاباته جميعها . بشرط ألا يقل المعاش الجديد عن معاشه عن الإصابات السابقة .

ويلاحظ أن المعاش في الحالتين السابقتين يحسب على أساس الأجر الشهري في السنة السابقة على الإصابة الأخيرة ونفس الطريقة التي يتم بها حساب المعاش المستحق عن العجز الجزئي المستديم الذي تصل نسبة إلى ٣٥٪ فأكثر .

## - كيفية تقدير نسبة العجز

وضعت المادة ٥٥ من قانون التأمين الإجتماعى القواعد الواجبة الاتباع لتقدير نسبة العجز الجزئى المستديم .

ونظراً لأن تحديد نسبة العجز من الأمور الدقيقة التي قد تختلف فيها وجهات النظر من الناحية الطبية وفقد رأى المشرع الأخذ فى هذا الشأن بمعيار جامد لتحديد نسبة هذا العجز وذلك عن طريق جدول مرفق بالقانون يتضمن الغالب من حالات العجز التى قد يتعرض لها العامل مع بيان نسبة كل نوع . والجدول المشار إليه هو الجدول رقم (٢) وقد ورد به ٢٥ حالة من حالات الفقد العضوى و١٢ حالة من حالات فقد الابصار بالإضافة إلى حالات فقد السمع . فإذا كان العجز الذى ثبت عند العامل واردا بهذا الجدول تعين مراعاة النسبة المئوية لهذا العجز وفقاً لما أورده الجدول دون أن يكون هناك أى سلطة تقديرية للطبيب .

أما فى غير الحالات الواردة بالجدول فقد أخذ المشرع فى تحديد نسبة العجز بشأنها بمعيار مرن يقوم على أساس ما أصاب العامل من عجز فى قدرته على الكسب ، على أن تبين تلك النسبة من الشهادة الطبية التى تصدر من هيئة التأمين الصحى ( انظر المادة ٢/٥٥ ) . وتنص الفقرة الثالثة من المادة ٥٥ على أنه إذا كان للعجز المتخلف تأثير خاص على قدرة المصاب على الكسب فى مهنته الأصلية فيجب توضيح نوع العمل الذى يؤده المصاب تفصيلاً مع بيان تأثير ذلك على زيادة درجة العجز فى تلك الحالات على النسب المقررة لها فى الجدول رقم ٢ المرافق للقانون .

وبذلك يكون المشرع قد أجاز اللجوء إلى المعيار المرن فى جميع الحالات ، سواء الواردة بالجدول أو غيرها ، لتقدير نسبة العجز على أساس الضرر الفعلى الذى لحق بالعامل نتيجة الاصابة ، وذلك متى كان للعجز المتخلف تأثير خاص على



قدرته على الكسب في مهنته الأصلية . فعلى سبيل المثال ، حدد الجدول نسبة العجز في حالة بتر السبابة الأيسر بـ ١٠٪ و ١٤٪ بالنسبة للسبابة الأيمن ، فإذا كان العامل المصاب بهذه الاصابة يعمل عازفا للبيان أو كانت موظفة تعمل في الآلة الكاتبة <sup>(١)</sup> ، فالطبيب المعالج يحدد نسبة العجز في هذه الحالة وفقا للتأثير الفعلي للاصابة دون تقييد بما ورد بالجدول ، وعلى الطبيب في هذه الحالة أن يبين في التقرير الطبي نوع العمل الذي يؤديه المصاب تفصيلا مع بيان تأثير ذلك في زيادة درجة العجز ، ولا يجوز أن تقل نسبة العجز التي تقدر في هذه الحالة عن الدرجة المذكورة في الجدول <sup>(٢)</sup> . فالنسبة المذكورة في الجدول تمثل حداً أدنى لا يجوز الإحتقاص منه لامن الطبيب ولا من التقاضي <sup>(٣)</sup> .

وحيث أن الجدول رقم ٢ المرفق بالقانون لا يتضمن جميع حالات العجز الجزئي المستديم فقد اجاز المشرع لوزير التأمينات إضافة حالات جديدة ، كما اجاز له زيادة النسب الواردة بالجدول ، ووضح أنه لا يجوز لوزير التأمينات الإحتقاص من النسب المذكورة بالجدول وإنما له فقط زيادة هذه النسب أو إضافة حالات جديدة إلى الحالات الواردة بهذا الجدول . وقد صدر قرار وزير التأمينات رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٨ بإضافة حالات جديدة إلى الحالات الواردة بالجدول رقم (٢) المرفق بالقانون <sup>(٤)</sup> .

## - تعديل نسبة العجز بناء علي إعادة الفحص وتأثيره علي حقوق العامل المصاب

اجازت المادة ٥٨ من قانون التأمين الإجتماعي لكل من المصاب وجهة

(١) برهام عطا الله ، المرجع السابق ، ص ١٣٩ .

(٢) شوقي المليحي ، المرجع السابق ، ص ٩٣١ .

(٣) سمير تناهو ، المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .

(٤) انظر ، نهاية الباب الثاني ، الجدول رقم (٢) والحالات المضافة بالقرار الوزاري رقم ١٣٧

لسنة ١٩٧٨ .

الأولى من تاريخ ثبوت العجز ومرة كل سنة خلال الثلاث سنوات التالية . ويجب على جهة العلاج أن تعيد تقدير درجة العجز فى كل مرة . ولا يجوز إعادة التقدير بعد إنتهاء أربع سنوات من تاريخ ثبوت العجز .

وإذا كان طلب إعادة الفحص الطبى حقا للمؤمن عليه ، فهو أيضا حق للهيئة حيث يمكن أن يتبين من نتيجة نقص نسبة العجز وبالتالي التخفيف من التزامات الهيئة . وحماية لحق الهيئة فى إعادة الفحص تقرر المادة ٦٠ وقف صرف معاش العجز إعتبارا من أول الشهر التالى للتاريخ المحدد لإعادة الفحص الطبى وذلك إذا لم يتقدم صاحبه لإعادة الفحص الذى تطلبه جهة العلاج أو الهيئة المختصة فى الموعد الذى تخطره به ويستمر وقف صرف المعاش إلى أن يتقدم صاحبه لإعادة الفحص .

وطبقا لنص المادة ٥٩ ينهى فى حالة تعديل نسبة العجز عند إعادة الفحص الطبى مراعاة القواعد الآتية :

١ - إذا كان المصاب صاحب معاش ولدى إعادة فحصة تغيرت نسبة العجز دون أن تقل عن ٣٥٪ يعدل معاشه زيادة أو نقصا تبعاً لتغير نسبة العجز وذلك إعتبارا من أول الشهر التالى لثبوت درجة العجز . أما إذا ترتب على إعادة الفحص نقص فى نسبة العجز إلى أقل من ٣٥٪ أوقف صرف المعاش نهائيا ويمنح المصاب تعويضا من دفعة واحدة يقدر وفقا لأحكام المادة ٥٣ .

٢ - إذا كان المصاب قد عرض عن إصابته بتعويض الدفعة الواحدة لأن نسبة العجز كانت أقل من ٣٥٪ يراعى مايلى :

- إذا تبين عند إعادة الفحص أن نسبة العجز تقل عن النسبة المقدرة من قبل والى استحق عنها تعويض الدفعة الواحدة فلا يترتب على ذلك أية آثار ويحتفظ المصاب بما سبق أن صرف له من تعويض .

- إذا ظهر من الفحص أن نسبة العجز تزيد على النسبة المقدرة من قبل ولكنها مازال أقل من ٣٥٪ استحق المصاب تمويضا من دفعة واحدة على أساس النسبة الأخيرة والأجر عند ثبوت العجز في المرة الأولى مخصوصا منه التمريض السابق صرفه له .

- إذا أظهر الفحص أن نسبة العجز تبلغ ٣٥٪ أو أكثر ففي هذه الحالة يستحق المصاب معاش العجز على أساس النسبة التي تبين عند إعادة الفحص والأجر عند ثبوت العجز في المرة الأولى وذلك من أول الشهر التالي لتاريخ ثبوت درجة العجز الأخيرة . على أن يخصم من المعاش الفرق بين التمريض السابق صرفه له وقيمة المعاش بافتراض إستحقاقه له على أساس درجة العجز المقدرة في المرة الأولى ويكون المحصن في حدود الربح وفقا لما تنص به المادة ١٤٤ .

### - التحكيم الطبي

وفقا لنص المادة ٨٨ من قانون التأمين الاجتماعي " تلتزم جهة العلاج بإخطار المصاب أو المريض بإنهاء العلاج وما يكون قد تخلف لديه من عجز ونسبته .. "

وقد رسم المشرع للمصاب الكيفية التي يمكن بها الاعتراض على قرار الجهة الطبية وذلك بأن نص في المادة ٦٦ على أنه " للمؤمن عليه أن يتقدم بطلب إعادة النظر في قرار جهة العلاج وذلك خلال أسبوع من تاريخ إخطاره بإنهاء العلاج أو بتاريخ العودة للعمل ، أو بعدم إصابته بمرض مهني ، وخلال شهر من تاريخ إخطاره بعدم ثبوت العجز أو بتقدير نسبته . ويقدم الطلب إلى الهيئة المختصة مرفقا به الشهادات الطبية المؤيدة لوجهة نظرة مع أداء مائه قرش كرسوم لحكيم " .

فالعامل قد يتنازع في قرار جهة العلاج سواء فيما يتعلق بتشخيصها للمرض أو إعتبارها أنه ليس مرضاً مهنباً بينما يرى هو أن ما أصابه من مرض ينطبق عليه وصف المرض المهني . وقد ترى الهيئة أن العامل لم يعد في حاجة إلى العلاج ويتنازعها هو في ذلك .

وفي هذه الحالات يجب على العامل تقديم طلب التحكيم الطبي إلى الهيئة المختصة ( الهيئة القومية للتأمين والمعاشات أو الهيئة القومية للتأمينات الإجتماعية بحسب الأحوال ) خلال أسبوع من تاريخ إخطار المصاب بعدم إصابته بمرض مهني أو الإخطار بانتهاء العلاج والعردة إلى العمل . وتقتد المدة التي يجب خلالها تقديم طلب التحكيم إلى شهر إذا كانت المنازعة متعلقة بثبوت حالة العجز أو نسبه .

وسقط حق المؤمن عليه في التحكيم إذا لم يتقدم بطلبه خلال المواعيد المشار إليها أو إذا لم يتم بإدائه رسم التحكيم ( مادة ٤ من القرار الوزاري رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٧ ) .

أما إذا قام العامل بتقديم طلب التحكيم خلال المواعيد المحددة وقام بإدائه الرسم وجب على الهيئة التأمينية المختصة إحالة الطلب إلى لجنة التحكم الطبي المشكله وفقاً للمادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٧ على الوجه التالي :

- ١ - طبيب الصحة المهنية بمديرية القوى العاملة الواقع في دائرة إختصاصها مكان العمل مقررأ .
- ٢ - طبيب من الهيئة العامة للتأمين الصحي .
- ٣ - طبيب أخصائي يختاره مقرر اللجنة من مديرية الشؤون الصحية أو من

إحدى المستشفيات الجامعية حسب حالة المؤمن عليه طالب التحكيم .

ويحرر طلب التحكيم الذى يقدمه المؤمن عليه على النموذج الذى يهد لهذا الغرض ويسلم الطلب مرفقا به الشهادات الطبية المؤيدة له بإيصال إلى مكتب التأمينات الاجتماعية المختص أو وحدة التأمين والمعاشات التابع لها المؤمن عليه بحسب الأحوال . ويجوز أن يرسل طلب التحكيم بكتاب موسى عليه يعلم الوصول إلى المكتب أو الوحدة المشار إليها ( مادة ٢ من القرار الوزارى ) ، وعلى مكتب التأمينات الاجتماعية أو وحدة التأمين والمعاشات التابع لها المؤمن عليه إرسال جميع المستندات الخاصة بالنزاع إلى مقرر لجنة التحكيم المختصة خلال عشرة أيام من تاريخ تقديم طلب التحكيم .

وعلى مقرر اللجنة أن يحدد موعد إنعقاد اللجنة خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ ورود الأوراق إليه ، وإن يخطر كلا من عضرى اللجنة والمؤمن عليه بذلك بكتاب موسى عليه قبل موعد إنعقاد اللجنة بوقت كاف ويتم هنا الإخطار برقيا عند الضرورة . ( مادة ٥ ) . وتعقد لجنة التحكيم الطبي بمقر طبيب الصحة المهنية بمديرية القوى العاملة المختصة أو فى مكان وجود المؤمن عليه إذا ثبت بشهادة طبية عدم قدرته على الانتقال إلى مقر اللجنة ، وإذا كان مكان وجود العامل واقعا فى دائرة إختصاص لجنة تحكيم أخرى فعلى مقرر اللجنة إحالة الأوراق إلى مقر اللجنة المشار إليها . ( مادة ٦ ) .

وجوز لطرفى النزاع تقديم أية بيانات أو مستندات أو شهادات طبية إلى لجنة التحكيم الطبي حتى اليوم السابق على إنعقادها ( مادة ٧ ) .

وعلى لجنة التحكيم مراعاة حالة المؤمن عليه وقت صدور قرار جهة العلاج المطعون عليه ويجب أن يكون قرارها مسببا ومتضمنا البيانات التى أبدت فى شأن النزاع ( مادة ٨ ) .

ويجب على مقرر لجنة التحكيم الطبي إخطار الهيئة المختصة بالقرار الذي  
إتخذته اللجنة خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ صدوره .

وعلى الهيئة المختصة إخطار المؤمن عليه بقرار اللجنة بكتاب موصى عليه  
بعلم الوصول خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ وصول الإخطار إليها وعليها  
تفيذ ما يترتب عليه من التزامات ( مادة ٩ ) .

هذا ويعتبر قرار لجنة التحكيم نهائيا وملزما لطرفي النزاع .

## المبحث الثاني

### حقوق العامل المصاب

### وفقاً لقواعد المسؤولية المدنية

عرضنا فيما سبق للحقوق التي يكفلها قانون التأمين الإجتماعي للعامل المصاب والتي تتمثل في العلاج والرعاية الطبية وتعويض لأجر، والمعاش أو التعويض. والواقع أن هذه الحقوق لا تمثل بالنسبة للعامل إلا تعويضاً جزائياً لا يصل إلى حد الجبر الكامل للضرر الذي لحق به. ومن هنا كان التساؤل حول إمكانية رجوع العامل المصاب على المسئول عن الإصابة وفقاً لقواعد المسؤولية المدنية وحصوله بالتالي على تعويض كامل عما أصابه من ضرر.

ويلاحظ في هذا الشأن أن نصوص قانون التأمين الإجتماعي (م. ٦٦، ٦٨) قد أوضحت أن الحقوق التأمينية للعامل المصاب مكفولة دون أن يغفل ذلك بما للعامل من حقوق مقررّة طبقاً للقوانين الأخرى، ومن ذلك حقه قبل المسئول عن الإصابة طبقاً للقواعد العامة في المسؤولية المدنية.

فالمادة ٦٦ تقضي بأنه «.... وتلتزم الجهة المختصة بجميع الحقوق المقررة وفقاً لأحكام هذا الباب (تأمين إصابات العمل) ولو كانت الإصابة تقتضي مسؤولية شخص آخر خلاف صاحب العمل دون إخلال بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول».

وتبين المادة ٦٨ ما يرد على ما سبق من قيود بقولها أنه «لا يجوز للمصاب أو المستحقين عنه التمسك ضد الهيئة المختصة بالتعويضات التي تستحق عن الإصابة طبقاً لأي قانون آخر- كما لا يجوز لهم ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ من جانبه».

ومؤدي النصوص السابقة أنه ليس للعامل المصاب أن يتمسك في مواجهة

الهيئة التأمينية إلا بحقوقه المقررة وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي<sup>(١)</sup>. والسابق دراستها. والأمر كذلك، كقاعدة عامة، في مواجهة صاحب العمل. ويستثنى من هذه القاعدة حالة ما إذا كانت الإصابة قد نشأت نتيجة خطأ من جانب رب العمل، ففي هذه الحالة يحق للعامل الرجوع على صاحب العمل بالتعويض طبقاً لقواعد المسؤولية المدنية وكما سترى فيما يلي. وتكفل النصوص المشار إليها للعامل حق الرجوع بالتعويض على غير صاحب العمل متى كان مسئولاً عن الإصابة.

ونعرض فيما يلي لرجوع العامل على صاحب العمل ثم لرجوعه على الغير.

### - رجوع العامل بالتعويض على صاحب العمل

وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٦٨ لا يجوز للعامل المصاب أو للمستحقين عنه التمسك بأي قانون آخر قبل صاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ من جانبه. فالقاعدة، كما سبق وذكرنا، عدم جواز التمسك في مواجهة رب العمل إلا بالتعويضات المقررة طبقاً لقانون التأمين الاجتماعي.

---

(١) قضت محكمة النقض بأنه وإذا كان الشارع قد تفهم بقانون التأمينات الإجتماعية لتحقيق الضمان الاجتماعي دين إرتباط بالقواعد العامة في المسؤولية أو بالأركان والأسس القانونية التي يقوم عليها التأمين الخاص، فقد أزم الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بالحقوق التأمينية للمؤمن عليه المصاب بإصابة عمل أياً كان التسبب في الإصابة. ومن ثم فقد حصر مسؤولية الهيئة فيما يقرره قانون التأمينات الإجتماعية وحظر في المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الإجتماعية المقابلة للمادة ٤٧ من القانون السابق رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على المصاب التمسك ضد الهيئة فيما يتعلق بإصابات العمل بأي قانون آخر خلال هذا القانون مما مژده أنه لا يجوز للمصاب بإصابة عمل أن يطالب الهيئة بأي مبالغ تستحق له بسبب إصابة العمل بالإستثناء إلى أي قانون آخر سواء أكان قد استحققت له بسبب الإصابة ذاتها أم لسبب التأخر في الوفاء بها، لما كان ذلك لأن مطالبته الطاعن للهيئة بفوائد التأخير على سند من حكم المادة ٢٢٦ من القانون المدني تصبح غير جائزة، نقض ١٩٨١/١/٢٥ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ ص ٢٩٣.



والإستثناء. على هذه القاعدة أوردته الفقرة المشار إليها وتحقق في حالة ما إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ من جانب صاحب العمل.

ونشر في هذا الصدد إلى عدول المشرع عما كان مقررًا وفقًا للقانون السابق (رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) من أنه لا يجوز للمصاب الرجوع على صاحب العمل بأي تعويض آخر - أي خلاف الحقوق التأمينية - إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانب صاحب العمل<sup>(١)</sup> أما في ظل القانون الحالي فيجوز رجوع العامل على صاحب العمل أياً كانت درجة خطأ هذا الأخير، أي دون بحث في جسامته الخطأ أو نفاخته. فخطأ صاحب العمل ولو كان يسيراً يكفي لرجوع العامل عليه طبقاً لأحكام المسؤولية المدنية<sup>(٢)</sup> وما لا شك فيه أن في ذلك مراعاة

---

(١) ولضمت محكمة النقض إعمالاً للقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأن النص في المادة ٤٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الإجتماعية الذي يحكم النزاع على أنه لا يجوز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتسلك ضد الهيئة بأحكام أي قانون آخر، ولا يجوز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه، يدل على أن مجال تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية هو في الأحوال التي أراد فيها المشرع أن يرمي جانب العامل نظراً لمخاطر العمل بعدم تحميله عبء إثبات خطأ صاحب العمل أو تقصيره عند المطالبة بالتعويض فإذا لجأ العامل إلى أحكام هذا القانون وأخذها سنداً له في طلب التعويض فإنه لا يصح له أن يتسلك بأي قانون آخر ضد صاحب العمل إلا إذا كان خطؤه الذي نشأ عنه الحادث جسيماً فإنه يجوز للعامل المضروب منه التلوع في هذه الحالة بالقواعد العامة للمسئولية التقصيرية دون التقيد بالذبح إلى قانون التأمينات الإجتماعية، نقض ١٩٧٦/٦/٢٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ ص ١٤٥٤.

وفي بيان معنى الخطأ الجسيم لضمت محكمة النقض بأن الخطأ الجسيم في نص المادة الرابعة من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ التي تعاقبها المادة ٤٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الإجتماعية - وعلى ما جرى به لصاً - هذه المحكمة - هو الذي يقع بدرجة غير يسيرة ولا يشترط أن يكون متعمداً.

نقض ١٩٧٦/٦/٢٩ مج س ٢٧ ص ١٤٥٤

(٢) يدل النص في المادة ٦٨ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن تنفذ الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية لإلتزامها المتخصص عليه في =/ =

لجانب العامل وتسهيل لأمر حصوله علي تعويض كامل لما أصابه من ضرر<sup>(١)</sup>.

وقد استقر قضاء محكمة النقض<sup>(٢)</sup>، علي أن الخطأ المعني في حكم الفقرة الثانية من المادة ٦٨ هو خطأ صاحب العمل الشخصي الذي يرتب مسئوليته الناتية وهو خطأ واجب الإثبات<sup>(٣)</sup>، فلا تطبق في شأنه أحكام المسؤولية المقررة الواردة في المادة ١٧٨ من القانون المدني، فالفقرة الثانية من المادة الأخيرة توجب الرجوع إلي ما يرد في هذا الشأن من أحكام خاصة، ومنها حكم المادة ٦٨ من قانون التأمين الإجتماعي.

كما أوضح قضاء محكمة النقض الحدود التي يرجع فيها العامل المصاب علي رب العمل المخطئ أو المتسبب في الإصابة، ووفقاً لتعبير محكمة النقض يجوز الجمع، في حالة ارتكاب صاحب العمل خطأ ثابت، بين الحقوق التي يكلفها قانون التأمين الإجتماعي والتعويض عن الضرر طبقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية، شريطة ألا يخلو ذلك علي إثراء بلا سبب، فيجب أن يكون جبر الضرر متكافئاً معاً وغير زائد عليه إذ لا يجوز أن يكون التعويض وسيلة

---

=/ = الباب الرابع في تأمين إصابات العمل لا يخل بحق الزمن عليه في اللجوء إلي القضاء للحصول علي تعويض تكفي من صاحب العمل إذا كان التعويض المقر يقتضي قانون التأمين الإجتماعي جبر كاف لجبر الضرر الذي لحق به بسبب الإصابة أياً كان درجة خطأ صاحب العمل أي دون إلتفات إلي جسامه الخطأ أو بساطته.

الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/٧/٢٢ مشار إليه في مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض في مسائل الممل والتأمينات الإجتماعية - الجزء الثاني في التأمينات الإجتماعية والإتبات وسائل الإجراءات والإتبات. للمستشار صلاح محمد أحمد ص ١٨٦.

(١) راجع الاهواني، المرجع السابق، ص ٢٧٨.

(٢) انظر علي سبيل المثال نقض مدني في ١٩٨٦/١/١٣ مجموعة الهوارى ج ٧ ص ٥٣٩.

(٣) نفس المجموعة ج ٦ ص ٤٤٩.

(٤) انظر نقض مدني في ١٩٩٣/٥/١٣، مجلة المحاماة، الجزء الثاني اغسطس ١٩٩٤، ص

للإثراء بلا سبب<sup>(١١)</sup>. والواقع كما يرى بعض الفقهاء أن العامل يحصل من صاحب العمل على تعويض يكمل التعويض الجزائي الذي تلغزم به جهة التأمينات حتى يصل إلى التعويض الكامل للضرر. فلا جمع بين التعويضات وإنما تكملة للتعويض للوصول إلى الجبر الكامل للضرر<sup>(١٢)</sup>.

ومما سبق يتضح أن التزام الهيئة التأمينية بتعويض العامل المصاب وإن كان لا يحول دون التزام صاحب العمل المخطئ بتعويضه طبقاً لأحكام المسؤولية المدنية. إلا أن هذين الإلتزامين يتحدان في الغاية وهي جبر الضرر جبراً مستكافئاً له ولا يجوز أن يكون زائداً عليه، إذ أن كل زيادة تعتبر إثراء على حساب الغير دون سبب<sup>(١٣)</sup>! فإذا إقتضى العامل المصاب التعويض الجزائي من الهيئة المختصة جاز له أن يرجع على صاحب العمل المخطئ للحصول على الفرق بين التعويض الجزائي الذي حصل عليه وبين التعويض الكامل الذي يجبر كامل الضرر الذي أصابه، وعلى القاضي أن يستنزل من جملة التعويض الذي يستحق عن جميع الأضرار التي لحقت بالعامل المبلغ الذي حصل عليه من الهيئة المختصة<sup>(١٤)</sup>.

وخلاصة ما سبق أنه وفقاً لصريح نص المادة ٦٨ من قانون التأمين الإجتماعي، للعامل المصاب الرجوع على صاحب العمل التمسبب بخطأه في الإصابة بالتعويض. ووفقاً لما قرره قضاء النقض فإن حقوق العامل المصاب تجاه صاحب العمل تقتصر على المطالبة بتعويض يكمل التعويض الذي تلغزم به الهيئة التأمينية حتى يصل إلى التعويض الكامل للضرر.

(١١) نطق مدني ١٩٨٧/٢/٩ و ١٩٨٧/٦/٢٩، مجموعة الهوارى ج ٧ ص ٥٣٥، ٥٣٦.

شار إليهما في الأهراني، السابق، ص ٢٨١.

(١٢) الأهراني، المرجع، السابق، ص ٢٨٢.

(١٣) نطق مدني ١٩٦٤/٦/٢٥ المجموعة ص ١٥ ص ٨٦٨.

(١٤) انظر نطق مدني ١٩٧٤/١٢/٣١ - المجموعة ص ٢٥ ص ١٥١٩.

وإذا كان نص المادة ٦٨ لا يجهز للعامل المصاب التمسك في مواجهة صاحب العمل بأحكام أي قانون آخر إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ من جانبه، فقد ذهبت أحكام محكمة النقض إلى جواز رجوع العامل بالتعويض على صاحب العمل على أساس مسئولية المتبوع عن أفعال تابعة (م ١٧٤ مدني). ذلك لأن هذه المسئولية ليست مسئولية ذاتية إنما هي في حكم مسئولية الكفيل المتضامن وكفالاته مصدرها القانون، ولا جدوي من التحدي في هذه الحالة بالمادة ٦٨ من قانون التأمين الإجتماعي لأن مجال تطبيق هذه المادة هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية<sup>(١)</sup>.

وقد قضت محكمة النقض في هذا الصدد بأنه «لما كان العامل يقتضي حقه في التعويض عن إصابة العمل من الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية في مقابل الاشتراكات التي شارك هو ورب العمل في دفعها بينما يتقاضى حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي ارتكبه المسئول فليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين»<sup>(٢)</sup>. وليس في هذا القضاء ما يدل على قصر حق العامل عند رجوعه على صاحب العمل بصفته معبوعاً مسئولاً عن أعمال تابعة وليس بوصفه صاحب عمل مخطئ - على المطالبة بما يستكمل به التعويض الكامل، بل أن العبارات التي استقر قضاء النقض على استنفادها في هذا الشأن تدل على أنه للعامل أن يجمع في هذه الحالة بين حقه في مبلغ التأمين تجاه الهيئة التأمينية وحقه في التعويض.

ومصدر الحق الأول هو الاشتراكات التي سددت إلى الهيئة ومصدر الثاني هو الفعل الضار»<sup>(٣)</sup>. وإذا اختلف مصدر كل حق كان من الممكن الجمع حيث يكون للمعدل على كل حق سببه، ويتقضي الإثراء بلا سبب، فالمبالغ تتعدد بتعدد مصادر الإلتزام. ولما كان صاحب العمل يلتزم بدفع التعويض بوصفه ضامناً وليس بإعتباره مسئولاً مسئولية ذاتية عن خطأ ارتكبه، فإن من حق العامل أن

(١) نقض مدني ١٩٨١/١/١١ مجموعة الهوارى ج ٤ ص ٤٦٧.

(٢) انظر. نقض مدني ١٩٩٣/٥/١٣ سابق الإشارة إليه.

(٣) الأهواني، السابق، ص ٢٨٥ - ٢٨٦.

بطلب الحصول على التعويض الكامل لما أصابه من ضرر دون أدنى استئصال  
لقيمة ما قبضه من مبالغ من قبل الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية»<sup>(١)</sup>.

### - رجوع العامل بالتعويض على الغير المسئول

أشرنا فيما سبق إلى أن المادة ٦٦ من قانون التأمين الإجتماعي تلزم الهيئة  
التأمينية بجميع الحقوق التأمينية للعامل المصاب حتي ولو كانت الإصابة  
تقتضي مسئولية شخص غير صاحب العمل ودون أن يخل ذلك بما يكون للمصاب  
من حق قبل الشخص المسئول.

فالعامل المصاب، بالإضافة إلى حقوقه التأمينية، له حق الرجوع بالتعويض  
على الغير المسئول عما أصابه من ضرر. ويذهب قضاء النقض إلى أنه للعامل  
المصاب أن يجمع بين التعويض المستحق عن إصابة العمل وفقاً لقانون التأمين  
الإجتماعي والتعويض الذي يلتزم به الغير وفقاً لأحكام المسئولية التقصيرية.  
هنا ولم يشترط القضاء المشار إليه أن يكون الجمع في حدود تكملة التعويض  
الذي يجبر على أساسه الضرر جبراً كاملاً<sup>(٢)</sup>. فمحكمة النقض قد وإعتبرت أن  
لكل دعوى أساساً مستقلاً. فلكل حق مصدر مختلف عن الآخر مما يبرر تعدد  
الدعوي والجمع بين الحقين جمعاً كاملاً. ويستند قضاء النقض إلى إختلاف  
مصدر كل حق. فالحق في الحصول على الأذيات التأمينية يجد مصدره في  
القانون الذي ألزم جهة التأمينات بدفعها مقابل ما قبضه من أقساط. أما الحق  
في التعويض قبل الغير المسئول يجد مصدره في قواعد العمل غير المشروع.  
وحيث يختلف مصدر كل حق عن الآخر فإنه يجوز الجمع بين الحقين.

وتعدد المصادر أو استقلالها يبرر تعدد التعويض، ولا يمكن أن ينسب إلى  
العامل المضرور الإثراء بلا سبب، فتعدد المصادر يعني تعدد أسباب  
الإثراء<sup>(٣)</sup>.

(١) الأهواني . السابق، ص ٢٨٥ - ٢٨٦.

(٢) انظر الأحكام المشار إليها في الأهواني، السابق، ص ٢٨٨. وقارن أحمد الرعي، والمبادئ  
العامة للتأمينات الإجتماعية وتطبيقاتها في القانون المقارن، الجزء الأول، الطبعة الأولى،  
دار الفكر العربي، ١٩٨٣، ص ١٠٤٤.

(٣) الأهواني، المرجع السابق، ص ٢٨٨.

جدول رقم ١-  
جدول أمراض المهنة

مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الاعمال المسببة لهذا المرض
١ -	التسمم بالرصاص ومضاعفاته	<p>أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه.</p> <p>ويشمل ذلك :</p> <p>تناول الحامات المحتوية على الرصاص .</p> <p>صب الرصاص القديم والزنك القديم (المخرقة) فى سبائك .</p> <p>العمل فى صناعة الأدوات من سبائك الرصاص أو الرصاص القديم (المخرقة)</p> <p>العمل فى صناعة مركبات الرصاص . صهر الرصاص . تحضير واستعمال مينااء المحرق المحتوية على رصاص . التلميع بواسطة برادة الرصاص أو المساحيق المحتوية على الرصاص . تحضير أو استعمال احيات أو الألوان أو الدهانات المحتوية على الرصاص .. ألخ . وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الرصاص و مركباته أو المواد المحتوية عليه</p>

مسل	نوع المرض	العمليات أو الاعمال المسببة لهذا المرض
٢ .	التسمم بالزئبق ومضاعفاته	<p>أى عمل يستدعى استعمال أو تناول الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . ويشمل ذلك :</p> <p>العمل فى صناعة مركبات الزئبق وصناعة آلات المعامل والمقاييس الزئبقية ولحضير المادة الخام فى صناعة القبعات وعمليات التذهيب واستخراج الذهب وصناعة المفرقات الزئبقية .. الخ .</p>
٣ .	التسمم بالزئنيخ	<p>أى عمل يستدعى استعمال أو تناول الزئنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الزئنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . ويشمل ذلك :</p> <p>العمليات التى يتولد فيها الزئنيخ أو مركباته وكذا العمل فى إنتاج أو صناعة الزئنيخ أو مركباته</p>

مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الاعمال المسببة لهذا المرض
٤ -	التسمم بالأتينيمون ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الأتنيومون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الأتنيومون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٥ -	التسمم بالفسفور ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الفسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الفسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٦ -	التسمم بالبزنزول أو مثيلاته أو مركباته الأميدية أو الأزوتية أو مشتقاتها ومضاعفات ذلك التسمم	كل ما يستدعى استعمال أو تداول هذه المواد وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرتها أو غبارها .
٧ -	التسمم بالمنجنيز ومضاعفاته	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول المنجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو غبار المنجنيز أو مركباته أو المواد



مسلسل	نوع المرض	الصلوات أو الاعمال المسببة لهذا المرض
٨ -	التسمم بالكبريت ومضاعفاته	<p>المحتوية عليه .  وشمل ذلك :  العمل في إستخراج أو تحضير المنجنيز أو مركباته وصحنها وتعبئتها .. إلخ .  كل عمل يستدعى استعمال أو تناول الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو بخار الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .  وشمل ذلك :  التعرض للمركبات الفازية وغير الفازية للكبريت .. إلخ .</p>
٩ -	التأثر بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات	<p>كل عمل يستدعى تحضير أو تولد أو استعمال أو تناول الكروم أو حمض الكروميك أو كبريتات أو بيكرومات الصوديوم أم البوتاسيوم أو الزنك أو أية مادة تحتوي عليها .</p>
١٠ -	التأثر بالنيكل ما ينشأ عنه من مضاعفات وقرح	<p>كل عمل يستدعى تحضير أو تولد أو استعمال أو تناول النيكل أو مركباته أو</p>

مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الاعمال المسببة لهذا المرض
١١ .	التسمم بأول أكسيد الكربون وما ينشأ عنه من مضاعفات	ويشمل ذلك : التعرض لغبار كربونيل النيكل . كل عمل يستدعى التعرض لأول أكسيد الكربون . ويشمل ذلك : عمليات تحضيره أو استعماله أو تولده كما يحدث في الجراحات وقمائن الطوب والجير .. إلخ .
١٢ .	التسمم بحامض السيانور ومركباته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات	كل عمل يستدعى تغيير استعمال أو تداول حامض السيانور أو مركباته وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو رذاذ الحامض أو مركباته أو أثرتها أو المواد المحتوية عليها .
١٣ .	التسمم بالكلور والفلور والبروم ومركباتها	كل عمل يستدعى تحضير أو استعمال أو تداول الكلور أو الفلور أو البروم أو مركباتها وكذا أي عمل يستدعى التعرض لتلك المواد أو لآخترتها أو غبارها .

سلسلة	نوع المرض	المعطيات أو الامصال المسببة لهذا المرض
١٤ -	التسمم بالهتروول أو غازاته أو مشتقاته ومضاعفاته	كل عمل يستدعى تناول أو استعمال الهتروول أو غازاته أو مشتقاته وكذا أى عمل يستدعى التعرض لتلك المواد ، صلبة كانت أو سائلة أو غازية .
١٥ -	التسمم بالكلوور فودم و رابع كلورود الكربون	أى عمل يستدعى استعمال أو تناول الكلورود فودم أو رابع كلورود الكربون وكذا أى عمل يستدعى التعرض لأبخرتها أو الأبخرة المحتوية عليها .
١٦ -	التسمم برابع كلورود الاثين وثالث كلورود الاثيلين والمشتقات الهالوجينية الأخرى للمركبات الابدروكربونية من المجموعة الالفاتية	أى عمل يستدعى استعمال أو تناول هذه المواد والتعرض لأبخرتها أو الأبخرة المحتوية عليها .
١٧ -	الأمراض والأعراض الهاتولوجية التى تنشأ عن الراديوم أو المواد ذات النشاط الاشعاعى أو أشعة اكس	أى عمل يستدعى التعرض للراديوم أو أية مادة أخرى ذات نشاط اشعاعى أو أشعة اكس .

مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الاعمال المسببة لهذا المرض
١٨ .	سرطان الجلد الأولى والتهابات وتقرحات الجلد والعيون المزمنة	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول أو التعرض للقطران أو الزيت أو البتومين أو الزيوت المعدنية (بما فيها البارفين) أو الفلور أو أى مركبات أو منتجات أو متخلفات هذه المواد وكلما التعرض لأية مادة مهيجة أخرى صلبة أو سائلة أو غازية.
١٩ .	تأثر العين من الحرارة وما ينشأ عنه من مضاعفات	أى عمل يستدعى التعرض المتكرر أو التواصل للوهج أو الاشعاع الصادر عن الزجاج المصهور أو المعادن الحمضية أو المنصهرة أو التعرض لضوء قوى أو حرارة شديدة مما يؤدي إلى تلف بالعين أو ضعف بالابصار .
٢٠ .	أمراض الغبار الرئوية (نوموكونيوزس) التى تنشأ عن : ١- غبار السليكا (سليكويز) ٢- غبار الاسبستوس (اسبستوزس)	أى عمل يستدعى التعرض لغبار حديث التولد لمادة السليكا أو المواد التى تحتوى على مادة السليكا بنسبة تزيد عن ٥٪ كالمعمل فى المناجم والمحاجر أو نحت الأحجار أو صحتها أو فى صناعة المسننات المجبرية أو تليص المعادن بالرمال أو أية اعمال أخرى تستدعى نفس التعرض وكلما

سلسل	نوع المرض	العمليات أو الاعمال المسببة لهذا المرض
	٣. غبار بودرة التلك (تلكولس)	أى عمل يستدعى التعرض لغبار الأسبستوس وغبار القطن وغبار الكتان وبودرة التلك لدرجة ينشأ عنها هذه الأمراض .
٢١ .	الجذرة الحبيشة (انثراكس)	كل عمل يستدعى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض أو تناول ريمها أو أجزاء منها أو منتجاتها الحام أو مخلفاتها بما فى ذلك الجلود والحوافر والقرون والشعر وكذلك العمل فى شحن وتفريغ البضائع المحتوية على منتجات الحيوانات الحام أو مخلفاتها أو البضائع التي يحتمل أن تكون قد تلوثت بأبراغ المرض (حوصلات المرض) عن طريق الحيوانات أو فضلاتها <sup>(١)</sup> .
٢٢ .	السقاوة	كل عمل يستدعى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض وتناول ريمها أو أجزاء منها .
٢٣ .	مرض الدرن	العمل فى المستشفيات المختصة لعلاج هذا المرض .
٢٤ .	أمراض الحميات المعدية	العمل فى المستشفيات المختصة لعلاج هذه الحميات والمخالطة بحكم العمل فى مجالات الأمراض المعدية ، والعمل فى المعامل أو مراكز الأبحاث المختصة بهذه التوعية من الأمراض .

(١) بند معدل بالقرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٤. الجائع المصرية العدد ١٩٩ في ١٩٩٤/٩/٥

مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الاعمال المسببة لهذا المرض
٢٥ .	التسمم بالبريليوم	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول هذا العنصر أو مركباته أو المواد المحتوية عليه.
٢٦ .	التسمم بالسيلينيوم	وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبارة أو أبخرته أو مركباته أو المواد المحتوية عليه.
٢٧ .	الأعراض والأمراض الناتجة عن التعرض لتغيرات الضغط الجوى	كل عمل يستدعى التعرض المفاجئ . أو العمل تحت ضغط جوى مرتفع أو التخلخل المفاجئ . فى الضغط الجوى أو العمل تحت ضغط جوى منخفض لمدة طويلة .
٢٨ .	الأعراض والأمراض الباثولوجية التى تنشأ عن الهرمونات ومشتقاتها	كل عمل يستدعى التعرض لتأثير الهرمونات أو المشتقات الهرمونية .
٢٩ .	السمم المهني	العمل فى الصناعات أو الأعمال التى يتعرض فيها العمال لتأثير الضوضاء أو العقاقير والكيماويات التى تؤثر على السمع .

جدول رقم -٢-

لولا - بتقدير درجات المعجز في حالات الفقد المعطوي

رقم	المعجز المتعلق	النسبة المئوية لدرجة المعجز
١	بتر الذراع الأيمن إلى الكتف .....	٪٨٠
٢	بتر الذراع الأيمن إلى ما فوق الكوع .....	٪٧٥
٣	بتر الذراع الأيمن تحت الكوع ... ..	٪٦٥
٤	بتر الذراع الأيسر إلى الكتف ... ..	٪٧٠
٥	بتر الذراع الأيسر إلى ما فوق الكوع ...	٪٦٥
٦	بتر الذراع الأيسر تحت الكوع ... ..	٪٥٥
٧	الساق فوق الركبة ... ..	٪٦٥
٨	الساق تحت الركبة ... ..	٪٥٥
٩	الصمم الكامل .. ..	٪٥٥
١٠	فقد العين الواحدة ...	٪٣٥
		أيسر أيمن
١١	بتر الإبهام ... ..	٪٢٥ ٪٣٠
١٢	بتر السلامة الطرفية للإبهام ... ..	٪١٥ ٪١٨
	بتر السبابة ... ..	٪١٠ ٪١٢
	بتر السلامة الطرفية للسبابة ... ..	٪٥ ٪٦
	بتر السلامتين الطرفية والوسطى للسبابة ...	٪٨ ٪١٠

رقم	المعجز المختلف	النسبة المئوية لدرجة المعجز
١٣	بتر الوسطى .....	$\frac{1}{8}$ $\frac{1}{10}$
	بتر السلامة الطرفية الوسطى .....	$\frac{1}{6}$ $\frac{1}{5}$
	بتر السلامتين الوسطى والطرفية .....	$\frac{1}{6}$ $\frac{1}{8}$
١٤	بتر أصبع بخلاف السبابة والابهام والوسطى ...	$\frac{1}{5}$ $\frac{1}{6}$
	بتر السلامة والطرفية .....	$\frac{1}{5}$ $\frac{1}{3}$
	بتر السلامتين الطرفيتين .....	$\frac{1}{6}$ $\frac{1}{5}$
١٥	بتر اليد اليمنى عند المعصم .....	$\frac{1}{6}$
١٦	بتر اليد اليسرى عند المعصم .....	$\frac{1}{5}$
١٧	بتر القدم مع عظام الكاحل .....	$\frac{1}{5}$
١٨	بتر القدم دون عظام الكاحل .....	$\frac{1}{5}$
١٩	بتر رؤوس مشطيات القدم كلها .....	$\frac{1}{3}$
٢٠	بتر الأصبع المشطية الخاصة للقدم .....	$\frac{1}{10}$
٢١	بتر ابهام القدم وعظمة مشطه .....	$\frac{1}{10}$
٢٢	بتر اصبع القدم بخلاف السبابة .....	$\frac{1}{5}$
٢٣	بتر السلامة الطرفية لابهام القدم .....	$\frac{1}{6}$
٢٤	بتر السلامة الطرفية لسبابة القدم .....	$\frac{1}{3}$
٢٥	بتر اصبع القدم بخلاف السبابة والابهام ...	$\frac{1}{3}$



ويراعى فى تقدير درجات العجز فى حالات الفقد العضوى ما يأتى :

١ - أن تكون المراحة قد التأت التشنا كاملاً دون تخلف أية مضاعفات أو معوقات لحركات المفاصل الثقبية ، كالتدبات أو التقلبات ، أو التكلسات ، أو الالتهايات ، أو المضاعفات الحسية أو غيرها وتزاد درجات العجز تبعاً لما يتخلف من هذه المضاعفات .

٢ - فى حالة وجود مضاعفات لحالة البتر فيجب وصف الحالة المسببة للعجز والمضاعفات فى الشهادة الطبية كما تحدد درجات الاعاقة فى كل حركة على تلك المفاصل بالنسبة إلى القواعد الطبيعية .

٣ - فى حالة وجود مضاعفات حسية يجب تحديد مكانها ومدى زيادة أو نقص الحساسية ونوعها .

٤ - إذا كان المصاب أعسر قدرت درجات عجزه الناشئة عن أصابات الطرف العلوى الأيسر بذات النسب المقررة لهذا العجز فى الطرف الأيمن .

٥ - إذا عجز أى عضو من أعضاء الجسم المبينة أعلاه عجزاً كلياً مستديماً عن أداء وظيفته أعتبر ذلك العضو فى حكم المفقود وإذا كان ذلك العجز جزئياً قدرت نسبة تبعاً لما أصاب العضو من عجز عن أداء وظيفته .

٦ - فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى البند ٣ من المادة (٥٥) إذا نتج عن الإصابة فقد جزء أو أكثر من أحد أعضاء الجسم المبينة بالجدول قدرت النسبة المثوبة لدرجة العجز فى حدود النسبة المقررة لفقد ذلك العضو ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن تتماها .

ثانياً: في حالات فقد الابصار

درجة عجز العين المصابة	نسبة فقد الابصار (٣)	نسبة قوة الابصار (٢)	درجة الابصار (١)
-	-	١٠٠,٠	٦٠,٦
٢,٩٠	٨,٥	٩١,٥	٩٠,٦
٥,٧٤	١٦,٤	٨٣,٦	١٢٠,٦
١٠,٥٢	٢٠,٠	٦٩,٩	١٨٠,٦
١٤,٥٢	٤١,٥	٥٨,٥	٢٤٠,٦
٢٤,٠٠	٦٠,٠	٤٠,٠	٣٦٠,٦
٢٨,٠٠	٨٠,٠	٢٠,٠	٦٠٠,٦
٣٠,١٠	٨٦,٠	١٤,٠	٦٠٠,٥
٣٢,١٢	٩١,٠	٨,٢	٦٠٠,٤
٣٤,٢٦	٩٧,٩	٢,١	٦٠٠,٣
٣٤,٧٩	٩٩,٤	٠,٦	٦٠٠,٢
٣٥,٠٠	١٠٠,٠	-	٦٠٠,١ فأقل

وبراعى فى تقدير العجز المتخلف عن فقد الابصار ما يأتى :

- ١ - أن تقدر درجة العجز الناشئ من ضعف ابصار العين بواقع الفرق بين درجة العجز المقابلة للدرجة الابصار للعين قبل الإصابة وبعدها إذا كان هناك سجل بوضع درجة أبصار تلك العين قبل الإصابة (عمود ٤) .
- ٢ - وفى حالة عدم وجود سجل بحالة الابصار قبل الإصابة يعتبر أن العين كانت سليمة ٦/٦ .
- ٣ - مع مراعاة أحكام البند (١) براعى فى حالة إصابة العين الوحيدة أن تقدر درجة العجز طبقاً لنسبة فقد الابصار بها على اعتبار أن الابصار الكامل لتلك العين ١٠٠٪ (عمود ٣) .
- ٤ - فى حالة فقد ابصار العين الوحيدة تعتبر عجزاً كاملاً .
- ٥ - مع مراعاة أحكام البند (١) براعى فى حالة الإصابة بكلتا العينين أن تقدر درجة العجز على أساس نصف مجموع قوة ابصار كل منهما أى باعتبار أن لكل عين ٥٠٪ (عمود ٣) .

### - ثالثاً - فى حالة فقد السمع

- (أ) يعتبر السمع سليماً إذا كان ضعف السمع لا يتجاوز ١٥ ديسيلا لكل من الأذنين .
  - (ب) بحسب نسبة فقد السمع للأذن الواحدة بواقع درجة ونصف درجة مشوبة نظير فقد ديسيلا واحد من القدرة السمعية فيما يزيد على ١٥ ديسيلا .
  - (ج) تعتبر نسبة فقد السمع ١٠٠٪ إذا كان متوسط الضعف فى القدرة السمعية للأذنين يصل إلى ٨٥ ديسيلا وتعتبر درجة العجز المتخلف فى هذه الحالة ٥٥٪ من العجز الكلى .
- وبراعى فى تقدير درجات العجز المتخلف عن فقد السمع ما يأتى :

١ . أن يقاس فقد السمع بالنسبة لمتوسط القدرة السمعية للأصوات التي يبلغ ترددها من ١٢٥ إلى ١٠٠ سيكل ثانية . مع مراعاة أن يتم تقدير ضعف السمع بجهاز قياس السمع الكهربائي لتمكن الوصول بسهولة إلى هذه الدرجات من التنبؤات التي لا يسهل عملها بالشوكة الرنانة .

٢ . أن تقدر درجة العجز الناشء عن ضعف السمع بواقع الفرق بين درجة السمع قبل الإصابة وبعدها إذا كان هناك سجل يوضح تلك الدرجة .

٣ . في حالة عدم وجود سجل بحالة السمع يعتبر السمع سليماً ١٠٠٪ تبعاً لسن العامل المصاب أى يضاف ١/٢ ديسبل لكل سنة تزيد على ٤٥ .

٤ . مع مراعاة أحكام البند (٢) يراعى في حالة إصابة الأذن الوحيدة أن تقدر درجة العجز طبقاً لنسبة السمع لتلك الأذن على اعتبار أن سمعها يعادل ١٠٠٪ من السمع الكامل .

٥ . مع مراعاة أحكام البند (٤) يراعى في حالة إصابة الأذنين بدرجات متفاوتة من ضعف السمع أن تقدر نسبة السمع تبعاً للنظام الآتى :

(أ) النسبة المثوية لفقد السمع بالأذنين معاً =

نسبة فقد السمع في الأذن الأقوى X ٥ + نسبة فقد السمع في الأذن الأضعف ÷ ٦

(ب) بحسب درجة العجز المتخلف على أساس أن نسبة ١٠٠٪ من فقد

السمع تعادل ٥٥٪ من العجز الكامل .

ويشترط في جميع ما تقدم أن تكون حالة العجز قد استقرت استقراراً تاماً .

تابع جدول رقم ٢٠

قرار رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٨

إضافة حالات جديدة إلى الحالات الواردة بالجدول رقم (٢) الموافق لقانون التأمين  
الإجمالي

رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

العجز المتخلف	النسبة المئوية	
	أهم	أبهر
الطرف العلوي أنكيلوز المفصل		
الإبهام : أنكيلوز المفصل السلامي السلامي في حالة بسيط كامل	٪٨	٪٦
أنكيلوز المفصل السلامي السلامي في حالة ثني كامل	٪١٠	٪٨
أنكيلوز المفصل المشطي السلامي في حالة ثني أو بسيط كامل	٪١٠	٪٨
أنكيلوز المفصل المشطي السلامي في حالة نصف ثني	٪١٠	٪٨
أنكيلوز المفصلين المشطي السلامي والسلامي السلامي للإبهام في حالة ثني جزئي	٪٨	٪٦
أنكيلوز المفصلين المشطي السلامي والسلامي	٪١٥	٪١٢

العجز المتخلف		النسبة المئوية	لدرجة العجز
		أيمن	أيسر
السلامى فى حالة بسيط كامل أو ثنى كامل			
أنكيلوز المفصل بين مشطية الإبهام وعظام الرسغ		٪١٨	٪١٥
خلع بالمفصل السلامى السلامى للإبهام ...		٪١٥	٪١٢
خلع بالمفصل المشطى السلامى ...		٪٥	٪٤
تقريب جبرى للإبهام نتيجة أثره التثام أو فقد		٪١٥	٪١٠
عمل العضلة المباعدة ...			
النهاية :		٪٢٠	٪١٦
أنكيلوز المفصل السلامى السلامى الأول فى حالة			
ثنى أو بسيط ...			
أنكيلوز المفصل السلامى السلامى الثانى فى		٪٦	٪٤
حالة ثنى أو بسيط ...			
أنكيلوز المفصلين السلامى الأول والثانى فى حالة		٪٢	٪١
بسيط أو ثنى ...			
أنكيلوز المفصل المشطى السلامى فى حالة ثنى		٪٨	٪٥
أو بسيط ...			
أنكيلوز المفصل المشطى السلامى والسلامى		٪٨	٪٦
السلامى الأول والثانى فى حالة بسيط كامل أو			
ثنى كامل ...			
الوسطى :		٪١٢	٪١٠
أنكيلوز المفصل السلامى و السلامى الأول فى			
حالة ثنى أو بسيط ..			

العجز المتخلف		النسبة المئوية	الدرجة العجز
		أيسن	أيسر
أنكيلوز المفصل السلامى السلامى الثانى فى حالة ثنى أو بسط ...		$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{4}$
أنكيلوز المفصلين السلامى السلامى الأول والثانى فى حالة ثنى أو بسط ....		$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{8}$
أنكيلوز المفصل المشطى السلامى		$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{5}$
أنكيلوز المفاصل المشطى السلامى والسلامى الأول والثانى فى حالة ثنى أو بسط ....		$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{4}$
النصر أو المختصر :		$\frac{1}{10}$	$\frac{1}{8}$
أنكيلوز المفصل السلامى السلامى الأول فى حالة ثنى أو بسط ... ..			
أنكيلوز المفصل السلامى السلامى الثانى فى حالة ثنى أو بسط ... ..		$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{3}$
أنكيلوز المفصل المشطى السلامى .. ..		$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{8}$
أنكيلوز المفاصل المشطى السلامى السلامى الأول والثانى فى حالة بسط أو ثنى		$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{3}$
أنكيلوز اليد :		$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{5}$
أنكيلوز جميع مفاصل اليد والأصابع ... ..			
أنكيلوز جميع مفاصل اليد والأصابع فيما عدا الإبهام ... ..			
قطع الأوتار (أ) قطع الوتر الباسط عند قاعدة الأصبع		$\frac{1}{40}$	$\frac{1}{30}$

العجز المتخلف		النسبة المئوية	الدرجة العجز
		أيسن	أيسر
(الأصابع في حالة ثنى كامل) :			
الابهام .....			
السبابة .....		٪١٢	٪١٠
الوسطى .....		٪١٢	٪١٠
البنصر أو المختصر .....		٪١٠	٪٨
قطع الوتر الباسط قبل اندغامه في السلاسة		٪٨	٪٦
الثانية (السلاستين الأخيرتين في حالة ثنى		٪٦	
كامل) :		٪١٠	
الابهام ..			
السبابة ..		٪٦	٪٤
البنصر أو المختصر ..		٪٤	٪٣
قطع الوتر الباسط قبل اندغامه في السلاسة		٪٣	٪٢
الأخيرة مباشرة (والسلاسة الأخيرة في حالة ثنى			
كامل) :			
الابهام			
السبابة		٪٦	٪٤
(الوسطى أو البنصر أو المختصر)		٪٢	٪١
(ب) قطع الوتر القابض عند المفصل الشطبي			
السلامى والسلامى السلامى الأول (الأصبع في		٪١	٪٠.٥
حالة بسط كامل) :			
الابهام			



العجز المتخلف		النسبة المئوية	الدرجة العجز
		أيمن	أيسر
السبابة		٪٢٠	٪١٦
الهنصر أو المختصر		٪١٢	٪١٠
الوسطى		٪٦	٪٦
(ج) قطع الوتر القاهض عند المفصل السلامى والسلامى الثانى (السلامية الأخيرة فى حالة بسط كامل) :		٪١٠	٪٨
الابهام			
السبابة		٪٨	٪٦
الوسطى		٪٣	٪٢
الهنصر أو المختصر		٪٢	٪١
(د) العضد والساعد :		٪١٠,٥	٪١
تعومد المثلج بالكتف			
أنكيلوز تام بالكتف		٪٢٠	٪٢٥
أنكيلوز جزئى بالكتف		٪٤٠	٪٣٠
نقص فى حركة رفع الذراع لموازة الكتف		٪٣٠	٪٢٥
نقص فى حركة رفع الذراع إلى أعلى بمقدار ٣٠ درجة ...		٪٢٥	٪٢٠
أثره التنام مقبلة لحركة العضد والمعد		٪١٥	٪١٠
ملتصق بالجسم ..			
كسر غير ملتحم بالمعد		٪٤٠	٪٣٠
كسر غير ملتحم بالتواء المرفقى		٪٥٠	٪٤٠

العجز المتخلف		النسبة المئوية	الدرجة العجز
		أيمن	أيسر
أنكيلوز المرفق في بسط كامل في درجة ١٨٠		٪١٥	٪١٠
درجة ..			
أنكيلوز المرفق في زاوية ١٥٠ درجة		٪٥٠	٪٤٠
أنكيلوز المرفق في زاوية ٩٠ درجة		٪٤٠	٪٣٠
أثره التثام مقيدة لحركة بسط المرفق لزاوية ٤٥		٪٣٠	٪٢٥
درجة أو أقل (الساعد في حالة ثنى لزاوية حادة) .....			
أثره التثام مقيدة لحركة بسط المرفق لزاوية ٩٠ درجة .....		٪٤٠	٪٥
أثره التثام مقيدة لحركة المرفق لزاوية ١٣٥		٪٢٠	٪١٥
درجة ..			
كسر بالساعد مع اعاقاة تامة في حركتى الكب والبطح		٪١٥	٪١٢
أثره التثام مقيدة لحركة الكب بين درجتى ١٠ و ٩٠ ..		٪٥٠	٪٤٠
أثره التثام مقيدة لحركة الكب بين درجتى ٤٥ و ٩٠ ..		٪٣٠	٪٢٥
كسر بالتحام معيب بعظام الساعد عائق لحركات مفصل الرسغ ..		٪٢٠	٪١٥
أنكيلوز تام بالرسغ ..		٪١٥	٪١٠
أنكيلوز جزئى بالرسغ ..		٪٢٥	٪٢٠

العجز المتخلف		النسبة المتروية	الدرجة العجز
		أيسر	أيسر
أنكيلوز الرسغ مع بسط اليد والكب كامل ..		٪٢٥	٪١٢
المضلات والأعصاب والأوعية الدموية بالطرف العلوى :			٪٢٠
(١) ضمور العضلات :			
ضمور العضلة ذات الرأسين العضوية ..		٪٣٠	
ضمور العضلة الدالية ..		٪٣٠	٪٢٥
(٢) شلل الأعصاب :			٪٢٠
شلل العصب الزندي والاصابة عند المرفق		٪٣٠	
شلل العصب الزندي والاصابة عند اليد		٪٢٠	٪٢٥
شلل العصب الكمبرى أعلا الفرع للعضلة الثلاثة			٪١٥
الرووس ..		٪٥٠	
شلل العصب الكمبرى		٪٤٠	٪٤٠
شلل العصب المتوسط		٪٣٥	٪٣٠
شلل العصب تحت اللوح		٪١٠	٪٣٥
شلل العصب الدائرى		٪٢٠	٪٨
شلل العصب الزندي والكمبرى		٪٦٠	٪١٥
شلل العصب الزندي والمتوسط		٪٦٠	٪٥٠
شلل العصب الزندي والكمبرى والمتوسط .		٪٧٥	٪٥٠
(٣) الأوعية الدموية :			٪٦٥
انسداد بالشرايين نتجت عنه نقرغرينا		تعامل الحالة	تعامل الحالة
انسداد بالأوردة نتجت عنه أوزيما مزمنة		من ٪١٠ إلى ٪٣٠	٪٣٠

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المتخلف
	ثالثا . الطرف السفلى
٪٢٠	كسر بالفخذ مع قصر ٦ سم والمفاصل جيدة مع ضعف متوسط بالعضلات
٪١٧	كسر بالفخذ مع قصر ٤ سم ..
٪٨	كسر بالفخذ مع كسر ٣ سم
٪٧٠	كسر غير ملتحم بالرضفة مع ضعف بالفخذ
	كسر غير ملتحم بالرضفة مع ضعف شديد بالفخذ.....
٪٢٠	كسر بعظمى الساق ملتحم بشكل معيب
٪٢٠	كسر غير ملتحم بالساق
٪٥٠	أنكيلوز المفصل الحرقفي في وضع مناسب
٪٥٠	أنكيلوز بالركبة في درجة ١٠٠ درجة
٪٢٥	أنكيلوز بالركبة متحرك بين درجتى ١٢٠ درجة ١٧٠ درجة
٪١٥	أنكيلوز بالركبة متحرك بين درجتى ٩٠ درجة ١٨٠ درجة
	أثره التنام بخلفية الركبة مقيدة لحركة البسط لغاية ٩٠ درجة أو أقل ..
من ٪٦٠ إلى ٪٥٠	أثره التنام بخلفية الركبة مقيدة لحركة البسط لغاية ١٢٥ .....
من ٪٥٠ إلى ٪٣٠	أثره التنام بخلفية الركبة مقيدة لحركة البسط

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المتخلف
من ٣٠٪ إلى ١٠٪	لغاية ١٧٠ ... ..
٢٥٪	التهاب مفصل تشوي بالركبة ... ..
٥٠٪	أنكيلوز بكامل القدم مع رفع القدم لأعلى زاوية
٣٥٪	أكثر من ١٠٠ درجة ..
٢٠٪	أنكيلوز بكامل القدم في زاوية ١٠٠ درجة
١٥٪	أنكيلوز بكامل القدم في زاوية ٩٠ (أحسن وضع)
١٠٪	أنكيلوز إبهام القدم في وضع بسبب تعطيل حركة
١٥٪	المشي
١٥٪	أنكيلوز في جميع أصابع القدم في وضع جيد
٢٠٪	تفريط القدم نتيجة كسر العظام
٢٠٪	العضلات والأعصاب بالطرف السفلى
٣٠٪	١. ضمور عضلات الجزء الأمامي للفخذ
٤٠٪	ضمور عضلات الفخذ كلها
٣٠٪	ضمور عضلات الطرف السفلى
١٠٪	ضمور عضلات الساق جميعها
من ١٠٪ إلى ٨٠٪	ضمور عضلات الجزء الأمامي للساق
٥٠٪	ضمور العضلات المطرد
٥٠٪	صلك تام (جينو فالجم) مع ضعف شديد بالعضلات
٥٠٪	(٢) شلل أعصاب الطرف السفلى
	شلل تام بالعصب الوركي
	شلل بالعصب الدخلى

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المتخلف
٪٣٠	شلل العصب المأبض الوحشي
٪٣٠	شلل العصب المأبض النفسى
٪٤٠	شلل العصب المأبض الأتسى والوحشى
	شلل العصب المأبض والأتسى والوحشى
٪٦٠	مصحوب بالعم
٪٢٠	شلل العصب الشظوى ...
	(٣) الأوعية الدموية
بمعامل معاملة البتر	انسداد الشرايين نتجت عنه غرغرينا
من ٪١٠ إلى ٪٣٠	انسداد وريدى نتجت عنه أورزما مزمنة
	انسداد وريدى نتجت عنه أورزما بالطرفين
	السفليين مع قرحة مزمنة تؤثر على المشى
من ٪٧٠ إلى ٪٥٠	والوقوف ..
	الدوالى التى لا يمكن شفاؤها بالتدخل الجراحى
من ٪٢٠ إلى ٪٣٠	وسبب عنها قرحة مزمنة ..
	اصابات الرأس والجهاز العصبى المركزى
من ٪٥ إلى ٪١٠	فقد شعر لقوة الرأس
	اصابات بالرأس تنتج عنها فقد عظمى الصفيحة
	الخارجية والداخلية (حسب مساحة الجزء
من ٪١ إلى ٪٤٠	المفقود) .
	اصابة بالرأس مصحوبة أو غير مصحوبة بكسر
	الجمجمة مصحوبة بارتجاج وتنتج عنها دوخة أو
	ارتفاعات أو صداع أو لعشمة فى الكلام أو

النسبة المئوية للدرجة العجز	العجز المتخلف
من ٢٠٪ إلى ٧٠٪ ١٠٠٪	نقص في العقلية حسب شدة الحالة إصابة بالرأس تنتج عنها اضطراب عقلي نزيف بالمخ مصحوب بشلل نصفي غير قابل للشفاء....
١٠٠٪	شلل نصفي تام مع أفازيا
من ٢٠٪ إلى ٦٠٪	شلل نصفي أيمن غير تام
من ٢٠٪ إلى ٤٠٪	شلل أيسر نصفي غير تام
من ٧٠٪ إلى ١٠٠٪	شلل نصفي تام مصحوب بتوتر العضلات
٨٠٪	شلل تام بالطرف العلوي الأيمن
٧٠٪	شلل تام بالطرف العلوي الأيسر
من ٢٠٪ إلى ٤٠٪	شلل غير تام بالطرف العلوي الأيمن
من ١٥٪ إلى ٣٠٪	شلل غير تام بالطرف العلوي الأيسر
من ١٠٪ إلى ٣٠٪	أفازيا بسيطة
من ٣٠٪ إلى ٦٠٪	أفازيا واضحة
من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	نوبات صرعية قليلة أو نادرة
من ٣٠٪ إلى ٨٠٪	نوبات صرعية متعددة
١٠٠٪	شلل الطرفين السفليين
من ٢٠٪ إلى ٤٠٪	شلل الطرف السفلي مع القدرة على المشي
٧٠٪	شلل الطرفين السفليين غير كامل أو المشي غير ممكن
من ٣٠٪ إلى ٧٠٪	شلل الطرفين السفليين والمشي ممكن بعكاز أو بعضا.....

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المتخلف
من ٤٠٪ إلى ٧٠٪	تكهف الحبل الشوكي
من ٥٠٪ إلى ٧٠٪	تليف الجهاز العصبي المركزي المنتثر
	العصب الأول :
٥٪	فقد حاسة الشم
	العصب الثاني :
٣٥٪	ضور تام بالعصب البصري لعين واحدة
١٠٠٪	ضور تام مزدوج بالعصب البصري
	العصب الثالث والرابع والسادس :
من ٥٪ إلى ١٠٪	شلل بالعضلات الداخلية بإحدى العينين
من ١٠٪ إلى ٢٠٪	شلل بالعضلات الداخلية بالعينين
	شلل بالعضلات الخارجية بالعينين بدون ازدواج البصر
من ١٠٪ إلى ١٥٪	شلل بالعضلات الخارجية مع ازدواج البصر
٢٥٪	العصب الخامس :
	التهاب أطراف العصب الخامس مع تقلص
من ١٥٪ إلى ٢٠٪	عضلات نصف الوجه مصحوب بألم ..
	شلل بالعصب الخامس مصحوب بفقد الحسية
من ١٠٪ إلى ٢٠٪	نصف الوجه
	العصب السابع :
	شلل بالعصب الوجهي مع عدم القدرة على غلق
من ١٠٪ إلى ٢٠٪	جفنى العين . . . .
	شلل بالعصب الوجهي مع عدم القدرة على غلق



النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المتخلف
من ٣٠٪ إلى ٥٠٪	العنقين معا .... (خامسا) العنق انشاء العنق للأمام نتيجة تقلص العضلات أو أثره التنام ملتصقة انشاء العنق التشنجي (سادسا) العمود الفقري سوكليوز أو لوردوز أو كيبفوز مع تحديد في الحركة من ٢٠٪ إلى ٤٠٪ بروز أو انخساف مصحوبا بآلام وتحديد في الحركة .... من ١٠٪ إلى ٣٠٪ التهاب عظمي مفصلي تشوهي مع تيبس مفاصل الفقرات ... من ٢٠٪ إلى ٤٠٪ التهاب عظمي مفصلي تشوهي مع تيبس مفاصل الفقرات وصعوبة التنفس من ٣٠٪ إلى ٥٠٪ التهاب عظمي نخاعي بالفقرات مع سلامة النخاع الشوكي من ٣٠٪ إلى ٦٠٪ مرض بوت غير مصحوب بخراج درني من ٣٠٪ إلى ٤٠٪ مرض بوت مصحوب بخراج درني من ٥٠٪ إلى ٧٠٪ (سابعا) الأنف من ٥٪ إلى ٢٥٪ ضيق بالأنف بدون فقد ولا يمكن علاج الضيق كسر بعظم الأنف مصحوب بضيق الحياشيم من ١٠٪ فقد أرتبة الأنف ....

العجز المتخلف	النسبة المتوبة لدرجة العجز
فقد جزئى بالأثف بدون ضيق الحياشيم	من ١٠٪ إلى ٢٠٪
فقد الأثف بدون ضيق الحياشيم	من ٢٠٪ إلى ٤٠٪
فقد الأثف مصحوب بضيق الحياشيم	من ٢٠٪ إلى ٥٠٪
العين	
الجفون والمسالك الدمعية	
انحراف حافة الجفن للداخل أو الخارج أو التصاق	
الملتحمة الجفنية بملتحمة المقلة	من ٥٪ إلى ١٠٪
ناسور دمعى مزمن غير قابل للشفاء من ناحية واحدة ..	١٥٪
ناسور دمعى مزمن غير قابل للشفاء من الناحيتين	٣٠٪
تلف الهجاج	من ١٥٪ إلى ٢٥٪

المقلة - الكتاركتا الاصابية :

(أ) عند وجود كتاركتا بالعين تسبب ضعف بالابصار قد يصل إلى درجة الفقد التام تقوم نسبة العاهة بهذه العين بنسبة الابصار المبينة بالفقرة (٤) من الجدول الخاص بحالات فقد الابصار المرافق بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ إذا كانت عملية ازالة الكتاركتا لا تجدى فى اصلاح درجة الابصار .

(ب) إذا عملت عملية ازالة كتاركتا اصابية تقدر العاهة حسب درجة الابصار بعد عملية ازالة الكتاركتا باستعمال النظارة التى تعتبر جزءاً تكميلها للجراحة ويزاد ١٠٪ مقابل عدم اندماج الصورتين فى حالة ازالة كتاركتا فى عين واحدة وحيث لا تتعدى فى العين المجرى بها عملية ازالة كتاركتا عن ٣٥ ٪ .

النسبة المئوية للدرجة المعجز	المعجز المتخلف
	الأذن
٥٪	فقد أو تشويه بصوان الأذن الخارجية
١٠٪	فقد أو تشويه بصوان الأذنين
	الفك العلوي
من ١٠٪ إلى ٢٠٪	المضغ ممكن
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	المضغ غير ممكن
	فقد سقف الحلق متصل أو غير متصل بالحفرة
من ١٠٪ إلى ٣٠٪	الأنفحة وجيب الهواء - الفكى
من ٤٠٪ إلى ٦٠٪	إصابة بالفك العلوي مع تشوه الأنف والوجه
	الفك السفلي
من ٥٪ إلى ١٠٪	المضغ ممكن
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	المضغ غير ممكن
	خلع بالمفصل الفلكى الصدعى يمكن أولاً
من ١٠٪ إلى ٣٠٪	يمكن رده
٧٠٪	ضيق بالفم بسبب أنكيلوز الفكين
	ضيق بالفم بسبب أنكيلوز الفكين يسمح بتناول
٢٥٪	السوائل فقط
	فقد الفك السفلى بأكمله أو ببقا - الفرع الصاعد
من ٤٠٪ إلى ٦٠٪	مع تشوه الوجه ...
	الأسنان
من ١٪ إلى ٥٪	فقد لغاية خمس أسنان
	فقد نصف الأسنان مع إمكان تركيب طقم

النسبة المئوية للدرجة العجز	العجز المتخلف
من ٥٪ إلى ١٠٪ ٢٥٪	صناعى ... فقد نصف الأسنان مع عدم تركيب طقم صناعى فقد الأسنان جميعها مع امكان تركيب طقم
١٥٪ من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	صناعى ... فقد الأسنان جميعها مع عدم امكان تركيب طقم صناعى ..
من ١٠٪ إلى ٤٠٪ من ١٠٪ إلى ٣٠٪	اللسان بتر اللسان حسب اتساعه والاتصالات وحالة الكلام .. ناسود لعابى لم يتحسن بالعلاج الجراحى
من ١٥٪ إلى ٤٠٪ من ٤٠٪ إلى ٦٠٪	البلعوم الأنفى ضيق بالبلعوم الأنفى ناتج عن التصاق الحلق بالجدار الخلفى للبلعوم
من ٦٠٪ إلى ٩٠٪ من ١٠٪ إلى ٣٠٪	ضيق بالبلعوم مصحوب بصمم البلعوم السفلى ضيق بالبلعوم يعيق البلع
٢٠٪ من ٥٪ إلى ٢٠٪	الحنجرة درن الحنجرة ضيق بالحنجرة تسبب بهمة فى الصوت
من ١٠٪ إلى ٣٠٪	ضيق بالحنجرة تسبب بهمة فى الصوت مع ضيق فى التنفس ... ضيق بالحنجرة تسبب عنه ضيق بالتنفس

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المتخلف
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	يستدعى وضع أنبوبة حنجرية .. ضيق بالحنجرة تسبب عنه انعدام الصوت مع تلف محدود بالأوتار الصوتية .. المريء
من ٤٠٪ إلى ٥٠٪	ضيق بالمريء . يعيق البلع المعدة
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	قرحة مزمنة قرحة مزمنة مع التصاقات مؤلمة أو ضيق فتحة البواب مع قئد المعدة ونحافة
من ٤٠٪ إلى ٥٠٪	ناسور معدى لم يشف بالعلاج الجراحي
من ٥٠٪ إلى ٦٠٪	الأمعاء الدقاق
من ٤٠٪ إلى ٥٠٪	ناسور بالأمعاء . في وضع مرتفع بالبطن
من ٤٠٪ إلى ٥٠٪	ناسور بالأمعاء . في وضع منخفض بالبطن
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	فقد بالأمعاء . الأمعاء الغلظاء
	ناسور بالأمعاء . في وضع منخفض بالبطن
من ٢٠٪ إلى ٤٠٪	بمخرج الغازات والسوائل مع بعض مواد البراز والتبرز العادى الشرج
	ناسور حسب موضعه خارج أو داخل العضلة العاصرة :
	ناسور مع عدم القدرة على حجب البراز أو

العجز المتخلف	النسبة المئوية لدرجة العجز
احتباس المواد البرازية نتيجة إصابة المضلة العاصرة ومصحوب أو غير مصحوب بسقوط الشرج أو التهاب معوى أو التهاب يرتبوني الكبد	من ٢٠٪ إلى ٥٠٪
ناسور مرارى أو صديدى الطحال	من ٢٠٪ إلى ٥٠٪
استئصال الطحال السليم	٢٠٪
استئصال الطحال المتضخم	١٠٪
استئصال الطحال المتضخم	
استئصال الطحال المتضخم المصحوب باستسقاء بالطن	صفر
جدار البطن	
فتق أربى أمين أو أيسر أو فتق سرى أو فخذى	من ١٪ إلى ٢٠٪
فتق أربى مزدوج	من ٢٠٪ إلى ٣٠٪
فتق بجدار البطن أو فتق جراحى	من ١٠٪ إلى ٢٠٪
شلل جزئى لعضلات البطن نتيجة تأثر عصب بجدار البطن ..	من ٥٪ إلى ١٠٪
المسالك البولية الكلى والحالب :	
التهاب باحدى الكلتين	من ١٠٪ إلى ٣٠٪
التهاب باحدى الكلتين مع التهاب بحوض الكلى ...	من ٣٠٪ إلى ٤٠٪

النسبة المئوية للدرجة العجز	العجز المتخلف
من ٤٠٪ إلى ٦٠٪ من ٤٠٪ إلى ٦٠٪	التهاب كلوى بسبب عدوى أو تسمم التهاب بحوض الكليتين
من صفر إلى ١٥٪ ٥٠٪	استئصال الكلية الأخرى سليمة (حسب حالة الكلية المتأصلة) استئصال الكلية الأخرى متكسبة
من ٥٪ إلى ١٠٪ ٥٠٪	كلية متحركة درن بكلية واحدة
من ٥٠٪ إلى ٨٠٪ ٥٠٪	درن بالكليتين ناسور بالحالب
من ٤٠٪ إلى ٦٠٪	ناسور بطى بولى المثانة
من ٤٠٪ إلى ٥٠٪	التصاق جدار المثانة بالارتفاق العانى بسبب كسر ..
٥٠٪ ٧٠٪	ناسور بولى بالعامة أو العجان ناسور ميثانى معوى
من ٥٠٪ إلى ٧٠٪	ناسور ميثانى شرجى التهاب ميثانى مزمن اصابى أو خراج بالمثانة
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪ ٥٠٪	استدعى تثبيت قسرة التهاب ميثانى مع التهاب بحوض كلية واحدة
من ٥٠٪ إلى ٧٠٪ من ١٠٪ إلى ٣٠٪	التهاب ميثانى مع التهاب بحوض الكليتين درن بالمثانة مع سلامة الكليتين
	انحباس كللى البول نتيجة اصابة بالتخاع

العجز المتخلف	النسبة المئوية لدرجة العجز
الشوكى ...	٪٤٠
انحباس جزئى بالبول	٪٢٠
انحباس جزئى بالبول مصحوب بالتهاب كلية واحدة أو كليتين	من ٪٥٠ إلى ٪٩٠
عدم القدرة على حبس البول	من ٪٢٠ إلى ٪٣٠
قناة مجرى البول الخلفية	٪٧٠
ضيق كامل نتيجة تمزق مجرى البول الخلفية	٪٥٠
ضيق جزئى نتيجة تمزق مجرى البول الخلفية	من ٪٢٠ إلى ٪٤٠
ضيق يمكن توسيعه بالعملية الجراحية	من ٪٤٠ إلى ٪٦٠
ضيق مصحوب بناسور متصل ما بين الشرج وقناة مجرى البول	من ٪٤٠ إلى ٪٦٠
قناة مجرى البول الأمامية	من ٪٢٠ إلى ٪٣٠
ضيق يمكن توسيعه	من ٪٢٠ إلى ٪٣٠
ضيق يصعب توسيعه	من ٪٢٠ إلى ٪٤٠
ناسور بولى	٪٣٠
انعدام قناة مجرى البول الأمامية مع فتحة بالعجان ..	٪٥٠
انعدام قناة مجرى البول الأمامى مع فتحة ما بين السرة والعجان ..	٪٤٠
(عاشرا) القفص الصدرى	
كسر عظم القفص غير مصحوب باصابة حشوية	من ٪١٠ إلى ٪٢٠
كسر ضلع حسب المضاعفات	من صفر إلى ٪٢٠



النسبة المئوية لدرجة العجز	٥ العجز المتخلف
<p>من ٥٪ إلى ٢٠٪</p> <p>من ٢٠٪ إلى ٥٠٪</p> <p>من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪</p> <p>من ١٠٪ إلى ٢٠٪</p> <p>من ٢٠٪ إلى ٤٠٪</p> <p>من ٤٠٪ إلى ٧٠٪</p> <p>من ٧٠٪ إلى ١٠٠٪</p> <p>من ١٠٪ إلى ٣٠٪</p> <p>من ٣٠٪ إلى ٦٠٪</p> <p>من ٦٠٪ إلى ٩٠٪</p> <p>١٠٠٪</p> <p>من ١٠٪ إلى ٢٠٪</p> <p>من ٢٠٪ إلى ٤٠٪</p> <p>من ٤٠٪ إلى ٨٠٪</p> <p>١٠٠٪</p> <p>تقدر نسبة العادة بنسبة النقص في الطاقة التنفسية</p>	<p>الرتتان</p> <p>التهاب شعبي مزمن خفيف</p> <p>التهاب شعبي مزمن شديد</p> <p>التهاب شعبي مزمن مضاعف بانفريزا أو تمدد شعبي أو ريو أو هبوط بالقلب ..</p> <p>انسكاب بالملوري اصابي</p> <p>انسكاب دموي بالملوري</p> <p>انسكاب صديدي بالملوري</p> <p>اصابات درنية تخلف عنها تلفيات بسيطة</p> <p>اصابة درنية تخلف عنها تلفيات متوسطة</p> <p>اصابة درنية تخلف عنها تلفيات شديدة</p> <p>اصابة درنية متقدمة غير قابلة للشفاء</p> <p>سليكويز مصحوب بتليف بسيط بالرنتين</p> <p>سليكويز مصحوب بتليف متوسط بالرنتين</p> <p>سليكويز مصحوب بتليف شديد بالرنتين</p> <p>سليكويز مصحوب بدين بالرنتين</p> <p>أسيتويز مصحوب بتليف بسيط بالرنتين</p> <p>أسيتويز مصحوب بتليف متوسط بالرنتين</p> <p>أسيتويز مصحوب بتليف شديد بالرنتين</p> <p>أسيتويز مصحوب بدين بالرنتين</p> <p>سسينويز (ريو القطن أو الكتان) وغسبر</p> <p>مصحوب بتغيرات في أشعة الرنتين</p>

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المتخلف
من ١٠٪ إلى ٥٠٪	بسيستوزس مصحوب بمنزلة شعبية مزمنة
من ٥٠٪ إلى ٩٠٪	ودود شعبي بسيستوزس مصحوب بأنفزيما
من ١٠٪ إلى ٢٠٪	أمفزيما نتيجة استنشاق أبخرة
من ١٠٪ إلى ٩٠٪	أمفزيما نتيجة النفع في الآلات
١٠٠٪	أورام خبيثة نتيجة استنشاق أبخرة أو أتربة
	القلب والأورطى
	التصاق بقشاء القلب أو إصابة بصمام القلب أو
	التهاب عضلات القلب أو تلف عضلات زالقلب
من ١٠٪ إلى ٢٠٪	نتيجة جلطة بالشرايين التاجية والقلب متكافئ
من ٢٠٪ إلى ٦٠٪	مع بعض أعراض ظاهرة
٨٠٪	مع عدم تكافؤ القلب
	تأثر القلب والكليتين نتيجة حدوث عدوى أو
من ٣٠٪ إلى ٩٠٪	تسمم
من ٢٠٪ إلى ٨٠٪	أنهيدزم الأورطى أو جدار القلب
	حادى عشر - أعضاء التناسل
صفر	أثرة التثام بالقضيب لا تمنع الانتصاب
٢٥٪	فقد قمرة القضيب
٣٠٪	انعدام جزئى بالجسم الاسفنجى
٦٠٪	فقد القضيب
٧٠٪	فقد القضيب مع ضيق بفتحة مجرى البول
٩٠٪	فقد القضيب مع الحصىتين
٣٥٪	فقد خصية قبل البلوغ

النسبة المئوية لنسبة العجز	العجز المتخلف
$\frac{1}{20}$	فقد خصبة من سن البلوغ لغاية ٤٠ سنة
$\frac{1}{10}$	فقد خصبة بعد سن الأربعين
$\frac{1}{60}$	فقد خصبة قبل سن البلوغ
$\frac{1}{60}$	فقد خصبة قبل سن البلوغ لغاية سن الأربعين
$\frac{1}{30}$	فقد خصيتين بعد سن الأربعين
من صفر إلى $\frac{1}{10}$	قلة مائبة حسب الحجم والمضاعفات
من $\frac{1}{10}$ إلى $\frac{1}{10}$	قلة دموية أصابية
من $\frac{1}{10}$ إلى $\frac{1}{10}$	درن البرنج والمخية من ناحية واحدة
من $\frac{1}{20}$ إلى $\frac{1}{60}$	درن البرنج والمخية من الناحيتين
من $\frac{1}{60}$ إلى $\frac{1}{50}$	درن البرنج والبروستاتا والمخيلة المتوية
	الآفات
من $\frac{1}{60}$ إلى $\frac{1}{60}$	فقد الرحم والمبايض قبل سن البلوغ
$\frac{1}{60}$	فقد الرحم قبل الالتجاب
$\frac{1}{30}$	فقد الرحم بعد الالتجاب
$\frac{1}{30}$	فقد مبايض واحد قبل أو بعد سن البلوغ
من $\frac{1}{50}$ إلى $\frac{1}{10}$	سقوط الرحم أو المهبل
	الغدد الدرقية
من $\frac{1}{20}$ إلى $\frac{1}{20}$	غدد درقية
من $\frac{1}{25}$ إلى $\frac{1}{25}$	غدد درقية متفحمة مصحوب بنواسير
من $\frac{1}{60}$ إلى $\frac{1}{100}$	سرطان الغدد
	الأورام الخبيثة
	تقدر نسبة العجز حسب فقد العضو لوظيفته أو

النسبة المثوية لدرجة العجز	العجز المتخلف
من ٤٠٪ إلى ١٠٠٪	بشره أو انتكاس الحالة أو عدم امكان إجراء عملية ..
٥٠٪	بعض الأمراض
من ٢٠٪ إلى ٤٠٪	الزهري كمرض مهني
من ٢٠٪ إلى ١٠٠٪	ناسور معاود واحد أو متعدد وحسب الموضع
	سرطان الدم .. ..

ويراعى فى تقدير درجات العجز فى حالات الفقد العضوى ما يأتى :

- ١ - أن تكون الجراحة قد التأت التئاماً كاملاً دون تخلف أية مضاعفات أو معوقات لحركات المفاصل المتبقية كالندبات ، أو التلقيحات ، أو التكتلات ، أو الالتصاقات ، أو المضاعفات الحسية أو غيرها وتزداد درجات العجز تبعاً لما يتخلف من هذه المضاعفات .
- ٢ - فى حالة وجود مضاعفات لحالة البتر فيجب وصف الحالة النسبة للعجز ، والمضاعفات فى الشهادة الطبية كما تحدد درجات الاعانة فى كل حركة على تلك المفاصل بالنسبة إلى القواعد الطبيعية .
- ٣ - فى حالة وجود مضاعفات حسية يجب تحديد مكانها ومدى زيادة أو نقص الحساسية ونوعها .
- ٤ - إذا كان المصاب أعرج قدرت درجات عجزه الناشئة عن إصابات الطرف العلوى الأيسر بذات المقررة لهذا العجز فى الطرف الأيمن .
- ٥ - إذا عجز أى عضو من أعضاء الجسم البنية أعلاه عجزاً كلياً مستديماً عن أداء وظيفته اعتبر ذلك العضو فى حكم المفقود ، وإذا كان ذلك العجز جزئياً قدرت نسبته تبعاً لما أصاب العضو من عجز عن أداء وظيفته .
- ٦ - فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى البند ٣ من المادة (٥٥) إذا نتج عن الإصابة فقد جزء أو أكثر من أحد أعضاء الجسم المؤهبة بالمجدول قدرت النسبة المثوية لدرجة العجز فى حدود النسبة المقررة لفقد ذلك العضو ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن تتعداها .

## الباب الثالث

### تأمين المرض

لا جدال في أن تأمين العامل ضد خطر المرض يعتبر أهم أنواع التأمينات التي يكفلها له نظام الحماية الإجتماعية. وتأثير خطر المرض على العامل لا يحتاج الي إيضاح حيث يقلل المرض من قدرته على العمل - أو يهدم هذه القدرة - وبالتالي قدرته على الكسب. كما لا يخفى أيضاً، ما لهذا الخطر-في نهاية الأمر - من أثر بالنسبة للجماعة حيث يؤثر المرض على حجم الإنتاج والإقتصاد القومي في مجموعة، فعالة علمية هي عمالة غير قادرة على الإنتاج.

وتعرف المادة ٥/ز من قانون التأمين الإجتماعي المرض بأنه «من أصيب بمرض أو حادث غير إصابة العمل» مما يفهم منه أن التأمين من المرض يستهدف توفير الحماية التأمينية للعاملين ضد الأمراض والحوادث التي لا تعتبر إصابة عمل بالمفهوم الذي تناولناه في الباب السابق. ومن ذلك جرح العامل في مشجرة عائلية في منزله أو إصابته بمرض غير الأمراض المهنية الواردة بالجدول المرفق بالقانون<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك يتضح وحدة الغاية من تأمين المرض وتأمين إصابات العمل. فكلهما يرمي إلي توفير العلاج والدواء المجاني للعامل فضلاً عن تعويض أجر الاجازة.

ومع ذلك فتأمين المرض يختلف عن تأمين إصابات العمل في أن الأول يشترك في تمويله العامل مع صاحب العمل بينما الثاني ينفرد صاحب العمل بتمويله. كما يختلفان في أن تأمين المرض لا يشمل تعويضاً أو معاشاً إلا إذا أدى المرض إلي وفاة العامل أو إصابته بعجز كامل أو جزئي، ففي هذه الحالة

(١) علي العريف. شرح التأمينات الإجتماعية ص ١٥٣.

لا يستحق العامل إلا المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة وفقاً لتأمين الشيخوخة والوفاء أو العجز.

ولم يكفل المشرع المصري للعامل التأمين من المرض إلا بمقتضى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الملقى وكان يسميه بالتأمين الصحي. كما صدر في ذات السنة القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمين الصحي للعاملين بالحكومة وهيئات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة. وقد حل قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ محل هذين القانونين بسبب توحيده لنظام الحماية الإجتماعية للعاملين في الحكومة والقطاعين العام والخاص.

ومع ذلك فقد كانت قوانين العمل المتعاقبة تلغى بمنح العامل أجراً جزئياً عن أيام الأجازة المرضية وتلزم أصحاب الأعمال الذين يستخدمون أكثر من مائة عامل بعلاج عمالهم وتقديم الدواء إليهم بالمجان.

وبصدور القانون الحالي (رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥) فقد تضمن تأمين المرض ورفع الصبء عن أصحاب الأعمال في علاج عمالهم وتقديم الدواء لهم وتحمل أجر أجازاتهم المرضية مقابل التزامهم بالإشتراك في هذا التأمين، وذلك دون اشتراط تشغيلهم عدداً معيناً من العمال. ووفقاً لنص المادة ٨١ من القانون المذكور إذا وجد لدى صاحب العمل نظام صحي أفضل فيبقى عليه بالنسبة للقدر الزائد عن المأمور المقررة في ذلك القانون.

والواقع أن هذا النوع من التأمين نظراً لأهميته البالغة كما سبق ونوهنا، لازال في حاجة إلى مزيد من التطوير حتى تتحقق غايته علي نحو أفضل، فالتناقض بين مثالية التشريع وتدني مستوي الأداء، المبني أو النقدي في مجال تأمين المرض لا يحتاج إلى إقامة الدليل عليه.

ونعرض فيما يلي لتمويل تأمين المرض قبل دراسة مجال تطبيقه والحقوق التي يكفلها للعاملين.

## الفصل الأول

### تمويل تأمين المرض

وفقاً لنص المادة ٧٢ يمول تأمين المرض عن طريق الاشتراكات الشهرية التي يدفعها صاحب العمل والعامل. وتختلف هذه الاشتراكات بحسب الجهة التي يفتني إليها العامل.

فالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام يكون الاشتراك بواقع ٤٪ من الأجر الشهرية للمؤمن عليهم، حصة صاحب العمل منها ٣٪، أما حصة العامل فهي ١٪.... وهذه الرشراكات تعد مقابلاً للرعاية الطبية والعلاج، أما تعويض الأجر ومصاريف إنتقال العامل فيقوم صاحب العمل بأدائها مباشرة.

أما بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص فيكون الاشتراك بواقع ٥٪ من الأجر الشهرية، منها ٤٪ يدفعها صاحب العمل، أما حصة العامل فهي ١٪.

وتوزع النسبة التي يلتزم بها صاحب العمل علي أساس ٣٪ مقابل الرعاية الطبية والعلاج، و ١٪ لأداء تعويض الأجر ومصاريف الإنتقال.

هذا وقد أجازت المادة ٧٢ تخفيض حصة صاحب العمل إلي ٣٪، مقابل إلترامه، وبعد موافقة وزير التأمينات، بأداء تعويض الأجر ومصاريف إنتقال المرض إلي المستشفى، أي أنه يعني في هذه الحالة من أداء نسبة ال ١٪ المخصصة لأداء تعويض الأجر، بمصاريف الإنتقال مقابل إلترامه بأدائها مباشرة للعامل<sup>(١)</sup>.

(١) وقد صدر في هذا الشأن قرار وزير التأمينات رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن إعفاء أصحاب الأعمال من النسبة المذكورة (١/٨) وقد عدل القرار المذكور بموجب القرار رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٣. وتنص المادة الأولى من هذا القرار علي أنه «يعني صاحب العمل في القطاع الخاص من أداء نسبة ال ١٪ من حصته في اشتراكات تأمين المرض المخصصة لأداء تعويض الأجر ومصاريف الإنتقال مقابل إلترامه بهذه الحقوق وذلك متى صرحت له الهيئة العامة للتأمين الصحي بعلاج العاملين لديه».

كما تجهز المادة ٧٢ أيضاً لصاحب العمل علاج المريض ورعايته طبياً بتصريح من الهيئة العامة للتأمين الصحي ووفقاً للشروط والأوضاع التي يتضمنها قرار وزير الصحة<sup>(١)</sup> وذلك مقابل تخفيض حصة صاحب العمل من الإشتراكات المخصصة للعلاج والرعاية الطبية إلى ١٪ من أجور المزمّن عليهم بدلاً من ٣٪. ويراعي في هذا الشأن أن الإشتراكات تدفع إلى الهيئة التأمينية بعرفة صاحب العمل، فهو الملتزم بأداء الإشتراك، مع حقه في خصم حصة العامل من أجره.

أما عن نسبة اشتراكه أصحاب المعاشات - والذين يحق لهم طلب الإقتفاع بالعلاج والرعاية الطبية - في تأمين المرض فقد حددها القانون بواقع ١٪ من قيمة المعاش، ويتولى هؤلاء مباشرة دفع قيمة الإشتراك إلى هيئة التأمين الاجتماعي، أو تقوم الهيئة بخصمها من معاشهم<sup>(٢)</sup>.

هذا ونظراً لإلحاح الغاية من تأمين إصابات العمل وتأمين المرض فقد نص القانون (م ٨٣) على أن ينشأ صندوقاً مشتركاً (صندوق علاج الأمراض وإصابات العمل) تتولى إدارته الهيئة العامة للتأمين الصحي. وتتكون موارده على النحو السابق بيانه في الباب التمهيدي من هذا الكتاب<sup>(٣)</sup>. وللصرف منه على علاج المصابين والمرضى من العاملين الخاضعين لأحكام القانون. ومنع المشرع لهيئة التأمين الصحي الشخصية الاعتبارية وجعل لها ميزانية خاصة ضمن ميزانية الدولة (م ٨٤). ونص القانون على أنه في حالة وجود فائض في

---

(١) صدر في هذا الشأن قرار وزير الصحة رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٧٧، راجع سابقاً ص .

(٢) شوقي الملهبي، السابق ص ٩٦١.

(٣) راجع سابقاً ص ٥٩ .



أموال الصندوق المشار إليه فإن هذا الفائض يرحل إلى حساب خاص للصرف منه  
في أغراض تحسين مستوي العلاج والرعاية الطبية للمؤمن عليهم والتوسع في  
طببق نظام تأمين المرض وتمويل البرامج الإنسانية والإستثمارية وبراىج التدريب  
البحوث المتعلقة بنشاط هيئة التأمين الصحي وذلك بشرط موافقة مجلس إدارة  
هيئة المذكورة.

## الفصل الثاني

### نطاق سريان تأمين المرض

#### - الفئات المستفيدة من التأمين

وفقاً لنص المادة الثانية من قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تسري أنواع التأمينات التي يكفلها هذا القانون، ومنها تأمين المرض، على العاملين بالحكومة والقطاع العام والعاملين الخاضعين لأحكام قانون العمل ومن هم في حكم خدم المنازل، وذلك بالتفصيل الذي سبق في الباب التمهيدي من هذا الكتاب<sup>(١)</sup>. غير أن المشرع قد نص في المادة ٧٣ من القانون المذكور على مبدأ التطبيق التدريجي لتأمين المرض بمقتضى قرارات يصدرها وزير الصحة، وذلك دون إخلال بحقوق المؤمن عليهم الذين إنتفعوا بالتأمين الصحي وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أو القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤. ومؤدى ذلك أن العاملين الذين إنتفعوا بالتأمين الصحي وفقاً لأحكام القوانين المشار إليها يستمر إنتفاعهم بتأمين المرض دون حاجة لإستصدار قرارات جديدة بذلك من وزير الصحة. هنا مع ملاحظة استمرار إنتفاع العمال، الذين لم يصدر بشأنهم قرار من وزير الصحة بسريان تأمين المرض عليهم، بالرعاية الصحية والعلاج بالمجان طمناً لأحكام قانون العمل الي أن يطبق عليهم هذا التأمين<sup>(٢)</sup>.

(١) راجع سابقاً ص ٤١ وما بعدها.

(٢) ويلاحظ البعض أنه من الناحية الواقعية فإن تأمين المرض، بعد صدور قرار من وزير الصحة رقم ٥٥٣ لسنة ١٩٨٣ والذي قضى بسريان حكم هذا التأمين بالنسبة للعاملين بشركات ومنشآت القطاع العام والخاص والتي يبلغ عدد العاملين بها من (١-٤) عاملاً بجميع محافظات الجمهورية إعتباراً من ١/١/١٩٨٤ وكذلك قراره رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٨٤ بسريان تأمين المرض على العاملين بالمخازن البلدية والشامية والقطاع الخاص، يكاد يكون مطبقاً بالنسبة لجميع الخاضعين لأحكام قانون التأمين الإجتماعي، سبيل عبد اللطيف.

وإذا كلن تأمين المرض يسري علي الفئات التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة<sup>(١)</sup>، علي التحديد السابق، فقد وضع المشرع شرطاً خاصاً لسريان هذا التأمين علي العاملين بالقطاع الخاص هو أن يكون العامل مشتركاً في هذا التأمين لمدة ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة بحيث يكون الشهران الأخيران متصلين.

وبصدد بيان المقصود «بالإشتراك» الذي يلزم تحقيقه لمدة معينة حتي يتمكن العامل من الإستفادة من مزايا تأمين المرض، يري<sup>(٢)</sup> البعض - بحق - أنه لا يقصد بذلك سداد الإشتراكات المقررة عن هذا التأمين خلال المدة التي اشترطها القانون «فبالالتزام بأداء الإشتراكات يقع علي عاتق صاحب العمل سواء ذلك في حصته أم حصة العامل التي يقوم بإقتطاعها». فلو تقاعس رب العمل عن الوفاء بالتزامه للهيئة فلا يتصور أن يوقع «الجزاء» علي العامل، لأنه ليس مكلفاً بأداء الإشتراك للهيئة. كما لا يتصور أن يكون المقصود «بالإشتراك» «القييد في التأمينات الإجتماعية» حيث أنه وفقاً لنص المادة ١٥٠ من قانون التأمين

(١) وإعيالاً لنصوص القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قضت محكمة النقض بأن «مفاد نصوص إصدار قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهوري رقم ٣٢٦٨ لسنة ١٩٦٤. وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة أن تطبيق أحكام التأمين الصحي تدريجياً علي المنشآت والجهات التي يسري عليها منوط بصدور قرار من وزير الصحة في هذا الخصوص، ولا يغير من ذلك ما تنص عليه المادة الثامنة من مواد إصدار قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من أنه يتم سريان أحكام التأمين الصحي علي جميع الخاضعين لأحكامه في جميع أنحاء الجمهورية خلال ثلاث سنوات علي الأكثر من تاريخ العمل به ... لأن ما تنص عليه المادة في هذا الشأن هو من الأمور التنظيمية، فإذا لم يصدر قرار من وزير الصحة بسريان أحكام التأمين الصحي ... علي منشأة ما فإن عمالها لا يستفيدون من أحكام هذا التأمين».

حكم النقض في ١٩٨١/٤/٢٦ مع س ٣٢ ص ١٢٩٧.

ومن القرارات الحديثة لوزير الصحة بسريان أحكام تأمين المرض علي بعض الفئات، القرار رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٩٥ (الوقائع المصرية العدد ٢٩١ في ١٩٩٥/١٢/٢١) بسريان هذا التأمين علي العاملين بالهيئة العامة للاستعلامات ومراكز الإعلام التابعة لها بمحافظات الجمهورية في المواقع التي كان يسري عليهم فيها أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٥ وذلك اعتباراً من ١٩٩٦/١/١. وإيضاً القرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٦ (الوقائع العدد ٤٥ في ١٩٩٦/٢/٢٦) بسريان أحكام تأمين المرض علي العاملين بمستشفى دمياط التخصصي التابع للمؤسسة العلاجية لمحافظة دمياط، والتي كان يسري عليها القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٥، وذلك اعتباراً من ١٩٩٦/٢/١.

(٢) البرعي، المرجع السابق، ص ٤٨٩.

الإجماعي تلتزم الهيئة المختصة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتي ولو لم يتم صاحب العمل بالإشتراك عنهم في الهيئة المختصة» ومعني ذلك أن عدم اشتراك رب العمل، أي عدم قيعة إياهم لدي الهيئة التأمينية، لا يخل بالحقوق المقررة لهم، والراجع أنه يقصد بلفظ «الإشتراك» أن يكون قد توافرت لدي الممرض الشروط الأخرى التي تتطلبها القانون، فإن يكون من الفئات المستفيدة من تأمين المرض، وأن تتوافر فيه هذه الشروط خلال المدد المعينة «ثلاثة أشهر متصلة أو ستة شهر متقطعة بشرط أن يكون الشهران الأخيران متصلين»، فيستحق العامل المزايا المقررة لموجب التأمين من المصدر وبغض النظر عن سداد الإشتراكات أو عن القيد الفعلي في التأمين.

هذا ويلاحظ أن صياغة الفقرة الأولى من المادة ٧٦ لا تسمح للعامل المتعطل بالاستفادة من تأمين المرض حتي ولو كان قد توافر بشأنه شرط المدة التي تتطلبها القانون في الفترة السابقة علي تعطله «فحق العامل في التأمين من المرض مرتبط بكونه من الفئات التي يستحق عنها «الإشتراك» بحيث تتخلف حقوقه في التأمين من المرض إذا تخلف «إستحقاق الإشتراك... لذلك فإن إنتهاء علاقة العمل يسقط المدة السابقة عند بحث مدي توافر مدد العمل المتصلة التي تتطلبها المشرع لقيام الغطاء التأميني.

ونتيجة لذلك، فإن العامل المتعطل عن العمل، لا يستفيد في ظل القانون المصري من أحكام تأمين المرض، رغم ما في ذلك من إهدار للنظرة الحديثة للحق في العلاج باعتباره من حقوق الإنسان، وخاصة في وقت يكون فيه المريض أحوج ما يكون إلي الغطاء التأميني»<sup>(١)</sup>.

ويدخل في حساب المدة المشروطة للإنتفاع بمزايا تأمين المرض مدة إنتفاع العامل بمزايا العلاج والرعاية الصحية التي يقدمها صاحب العمل وفقاً لأحكام

---

(١) البرعي، السابق ص ٤٩٠.

قانون العمل، وسواء كانت هذه الرعاية إجبارية أم اختيارية. ويلزم وفقاً لنص المادة ٧٦ أن تكون مزايا العلاج التي يقدمها صاحب العمل والتي تدخل مدد الإلتفات بها ضمن مدة إشترك العامل في تأمين المرض مجانية أي «على نفقة صاحب العمل». والحكمة من اشتراط تلك المدة هي منع التحايل للإلتفات بمزايا تأمين المرض.

وشرط المدة الذي يتطلبه القانون للإلتفات بمزايا تأمين المرض ينصرف إلى العاملين بالقطاع الخاص فقط، أما بالنسبة لعمال الحكومة والقطاع العام فلا يشترط لإلتفاتهم بالتأمين المذكور هذا الشرط بحيث ينتفع العامل في هذه الجهات بتأمين المرض فور إلتحاقه بالخدمة. كما لا يسري شرط المدة بالنسبة لأصحاب المعاشات الذين يطلبون الإلتفات بتأمين المرض وفقاً لنص المادة ٧٤.

وقد أعطي المشرع لأصحاب المعاشات طلب الإستفادة من أحكام العلاج والرعاية الطبية التي يكفلها تأمين المرض. فالتأمين ضد المرض ليس إجبارياً بالنسبة لأصحاب المعاشات وإنما أجاز لهم المشرع استمرار الإلتفات بأحكامه الخاصة بالعلاج والرعاية الطبية فقط دون المزايا الأخرى مثل تعويض أجر الأجازة المرضية في حالة استمرار صاحب المعاش في العمل، أو مصاريف الإلتقال إلى المستشفى.

ويقتصر الحق في طلب الإلتفات بالعلاج والرعاية الطبية على العامل الذي استحق معاشاً فلا يمتد هذا الحق إلى العامل الذي إنتهت خدمته وحصل على تعويض الدفعة الواحدة وفقاً لقانون التأمين الإجتماعي أو القوانين السابقة عليه.

وعلى صاحب المعاش الذي يرغب في الإستمرار بالإلتفات بأحكام العلاج والرعاية الطبية التي يكفلها تأمين المرض أن يطلب ذلك في تاريخ تقديم طلب صرف المعاش.

ولا يجوز لصاحب المعاش الذي طلب الإنتفاع بأحكام العلاج والرعاية الطبية أن يعدل عن طلبه وذلك حرصاً من المشرع علي استقرار نظام التأمين ضد المرض.

هذا وقد سمح القانون (م ٧٥) بإستفادة زوج المؤمن عليه أو صاحب المعاش ومن يعولهم من أولاده من تأمين المرض وذلك بموجب قرار من رئيس الوزراء علي أن يبين في هذا القرار شروط وأوضاع الإنتفاع بالتأمين وتحديد نسبة الإشتراك<sup>(١)</sup>.

### - وقف سريان التأمين

وفقاً لنص المادة ٧٧ من قانون التأمين الإجتماعي بوقف سريان تأمين المرض خلال المدد الآتية :

(١) أصدر رئيس الوزراء قراره رقم ١ لسنة ١٩٨١ في شأن إنتفاع الأرملة بحق العلاج والرعاية الطبية، وأصدر وزير التأمينات القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ في شأن قواعد إنتفاع الأرملة بحق العلاج والرعاية الطبية. كما صدر قرار رئيس الوزراء رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بشأن إنتفاع أسر المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات من مواظني محافظة الاسكندرية بحق العلاج والرعاية الطبية. وصدر تنفيذاً له «قرار وزير التأمينات رقم ٨٠٤ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية العدد ٢٥٦ في ١١/١١/١٩٨١). ووفقاً للقرار الأخير يحظر طلب إنتفاع أسرة المؤمن عليه أو صاحب المعاش بحق العلاج والرعاية الطبية علي النموذج المرفق بالقرار من نسختين بالنسبة لأسرة المؤمن عليه، ومن نسخة واحدة بالنسبة لأسرة صاحب المعاش أو لفرد الأسرة في حالة وفاة عائلها. ويرفق بالطلب صورة فوتوغرافية من البطاقة العائلية للأسرة وصورتين لكل فرد عن أفراد الأسرة (م ١).

ويقدم الطلب إلي صاحب العمل بالنسبة لأسرة المؤمن عليه، ويرسل صاحب العمل النسخة الأولى من الطلب إلي الهيئة العامة للتأمين الصحي ويحتفظ بالنسخة الثانية لديه. ويقدم الطلب إلي الهيئة العامة للتأمين الصحي لأسرة صاحب المعاش أو لفرد الأسرة في حالة وفاة عائلها (م ٢).

ووفقاً للمادة ٥ من القرار المشار إليه يلتزم صاحب العمل - بأداء الإشتراك الذي يلتزم به واشتراك المؤمن عليه الذي يلتزم بإقتطاعه من أجده إلي الهيئة العامة للتأمين =/ =

١- مدة عمل المؤمن عليه لدي جهة لا تخضع لتأمين المرض إما لعدم سريان تأمين هذا التأمين بالنسبة لصاحب العمل الذي التحق المؤمن عليه بخدمته بسبب عدم خضوع رب العمل أصلاً لأحكام نظام التأمين الإجتماعي أو لعدم تطبيق تأمين المرض في شأنه طبقاً لمبدأ التدرج في تطبيق هذا التأمين<sup>(١)</sup>.

٢- مدة التجنيد الإلزامي والإستبقاء أو الإستدعاء للقوات المسلحة، حيث يتمتع العامل خلال هذه الفترة بالرعاية الطبية مجاناً فلا يكون بحاجة لتأمين المرض.

٣- مدد الأجازات الخاصة والإعارات والأجازات الدراسية والبحاث التعليمية التي يقضيها المؤمن عليه في خارج البلاد.

ويؤدي وقت سريان تأمين المرض خلال المدد السابقة إلى إعفاء كل من صاحب العمل والعامل من إشتراكات هذا التأمين خلال مدد الوقف.

---

=/ والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بحسب الأحوال (الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي حالياً) في المواعيد المحددة لأداء الإشتراكات الشهرية المقررة وفقاً لأحكام قانون التأمين الإجتماعي.

وعليّ الجهة الملتزمة بصرف المعاش لصاحب المعاش أو فرد الأسرة تحصيل الإشتراك ويبدأ الإلتزام بأداء الإشتراكات إليها إعتباراً من أجر أو معاش الشهر التالي لتاريخ تقديم طلب الإحتفاع.

وعليّ (هيئتي التأمين الإجتماعي) أداء ما تم تحصيله من إشتراكات إلى الهيئة العامة للتأمين الصحي خلال شهر من تاريخ تحصيلها.

ولإتمام الإجراءات السابقة تلتزم الهيئة العامة للتأمين الصحي بإعطاء بطاقة لكل فرد من أفراد الأسرة تحدد فيها جهات العلاج لأفراد أسرة المؤمن عليه أو صاحب المعاش، والذي يتعين عليهم إبرازها عند التقدم إلى الجهات المذكورة أو عند استلام الدواء (م ٧٠٦ من القرار الوزاري).

(١) نبيل عهد اللطيف، المرجع السابق ص ٢٩٢.

## الفصل الثالث

### حقوق المؤمن عليه في حالة المرض

يكفل تأمين المرض للعامل عند تعرضه لهذا الخطر الحق في العلاج والرعاية الطبية، ومصاريف الانتقال وأخيراً الحق في تعويض أجر أجازة المرض.

### المبحث الأول

#### الحق في العلاج والرعاية الطبية

تتولي الهيئة العامة للتأمين الصحي علاج المريض ورعايته طبياً إلى أن يشفي أو يميت عجزه، وفقاً لأحكام قرار وزير الصحة رقم ١٧٩ لسنة ١٩٨٥<sup>(١)</sup>.

ووفقاً لنص المادة ٤٧، وعلي ما سبق بيانه بصدد تأمين إصابات العمل، يشمل العلاج والرعاية الطبية الخدمات التي يؤديها الممارس العام والأطباء الأخصائيون بما في ذلك أخصائي الأسنان. وكذلك الرعاية الطبية المنزلية عند الإقتضاء والعلاج والإقامة بالمستشفى والعمليات الجراحية بأنواعها والفحص بالأشعة والفحوص المعملية اللازمة وصرف الأدوية وتوفير الخدمات التأهيلية وتقديم الأجهزة التعويضية.

وتقتضي المادة ٢/٨٥ من القانون بإنشاء «خدمات العلاج والرعاية الطبية للعاملات المؤمن عليهن في حالة الحمل والولادة».

---

(١) قرار وزير الصحة رقم ١٧٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن قواعد تنفيذ تأمين المرض والإصابة والاختطار بإنشائها - العلاج والعجز المتخلف وسببه وبيان أيام التخلف عن العلاج في عائلتي الإصابة والمريض. الوقائع المصرية العدد ٢٤ في ٢٣ / ١٠ / ١٩٨٥.



« ويتسم العلاج والرعاية الطبية المقررة في نظام تأمين المرض بالمساواة بين المتفعين حيث يقدم العلاج في مستوى الدرجة التأمينية وحسب حالة المريض للعلاج دون النظر إلي أجر المؤمن عليه أو درجته الوظيفية أو مركزه الإجتماعي، فالجميع سواء في العلاج حسب ما تقتضيه الحالة المرضية »<sup>(١)</sup>.

ويكون علاج المريض بالجهات التي تحددها الهيئة العامة للتأمين الصحي، ولا يجوز لهذه الهيئة أن تجري ذلك العلاج أو تقدم الرعاية الطبية في العيادات أو المصحات النوعية أو المستشفيات العامة أو المراكز المتخصصة إلا بمقتضى إتفاقيات خاصة تعقد لهذا الغرض، وتحدد في هذه الإتفاقيات الحد الأدنى لمستويات الخدمة الطبية وأجرها، ولا يجوز أن يقل مستوى الخدمة الطبية في هذه الحالة عن الحد الأدنى الذي يصدر به قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التأمينات (م. ٨٦) <sup>(٢)</sup>.

(١) نبيل عبد اللطيف، السابق، ص ٣١٠.

(٢) وقد صدر في ذلك الشأن قرار وزير الصحة رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٦ مهنياً الحد الأدنى لمستويات الرعاية الطبية التأمينية علي النحو التالي :

الممارس العام :

١- يشترط في الطبيب الممارس العام أن يكون من ذوي الخبرة ممن زاولوا المهنة لمدة لا تقل عن ثلاثة سنوات ويفضل الحاصلون علي دبلوم تخصص في الأمراض الباطنة أو طب الصناعات والصحة المهنية.

٢- توزع عيادات الممارسين العاملين توزيعاً جغرافياً حسب التجمعات التأمينية ويجوز أن يؤخذ مكان العمل أو مكان السكن في الاعتبار عند تحديد هذه التجمعات.

٣- يقوم الممارس العام بتقديم خدمات العلاج والرعاية الطبية لعدد من المؤمن عليهم لا يجاوز ٢٠٠٠ فرد.

٤- يساعد كل ممارس عام محروسة وعامل علي الأقل للقيام بالعمل وخدمة المرضى المترددين، كما يعين لكل ثلاثة أطباء، موظف للقيام بالأعمال الكتابية - بما فيها التسجيل الطبي وإعداد وحفظ السجلات الطبية للمؤمن عليهم، ويجوز تكليف الممرضة بأعمال موظف التسجيل الطبي في حالة عدم توافره.

٥- يجوز تقديم خدمة الممارس العام بالوحدات التي يبلغ عدد العاملين بها ٣٠٠ فرد فأكثر داخل عبادة الوحدة، ويحدد للممارس العام مواعيد ثابتة لمناظرة المرضى تتناسب مع مواعيد عمل الوحدة، وتحديد الهيئة العامة للتأمين شروط ومواصفات ومستوي تجهيز العيادات الطبية داخل الوحدات والأفراد اللازمين لمعاونة الممارس العام في القيام بعمله وغيره كما =/=

وقد أجاز القانون (م ٨٣ - ٣) لوزير الصحة بالإتفاق مع وزير التأمينات إصدار قرار بتحديد رسم يؤديه المريض وحالات إستحقاقه وقواعد الإعفاء منه بشرط ألا يجاوز هذا الرسم مائتي مليم. وقد صدر في هذا الشأن قرار من وزير الصحة رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٧ تجديده رسم المرض علي الطبيب الممارس العام بـ ٣٠ مليم، ورسم الزيارة المنزلية بـ ٢٠٠ مليم.

ويعطي القانون (م. ٨٥) للهيئة التأمينية المختصة الحق في ملاحظة المريض في جهات العلاج للتأكد من تقديم الخدمات الطبية علي النحو المقرر بالقانون واللوائح ووفقاً للأصول الطبية، وسواء كان جهة العلاج تابعة

=/= يلتزم بتوفيره صاحب العمل.

٦- بالنسبة للوحدات التي يقل عدد العاملين فيها عن ٣٠٠ فرد - تخصص عيادة - مجمعة للممارسين العاملين لكل ١٠٠٠٠ فرد وسط التجمع التأميني يعمل بها مجموعة من الأطباء الممارسين تتناسب مع أعداد المؤمن عليهم وفقاً لحكم البندين (٤٠٣).

٧- يقوم الطبيب الممارس العام في خلال ٢٤ ساعة من إخطاره بإجراء الزيارات المنزلية للمؤمن عليهم والمقيمين بدائرة إختصاصه.

٨- يكون لكل مؤمن عليه ملف طبي لدي الممارس العام المختص.  
خدمة الأخصائيين خارج المستشفيات :

١- تكون خدمة الأطباء الأخصائيين في عيادات شاملة تقام وسط التجمعات التأمينية وتخدم العيادة الشاملة مجموعة من المؤمن عليهم تتراوح بين ١٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ فرد.

٢- تعمل العيادة الشاملة برميماً في المواعيد التي تحددها الهيئة العامة للتأمين الصحي والتي تتناسب مع المجتمعات المؤمن عليهم ونوبياتهم ومواعيد عملهم.

٣- ترتبط العيادة الشاملة بعدد من الممارسين العاملين ومراكز إصابات العمل في منطقتة التجمع التأميني.

٤- يجب أن تتوافر التخصصات الطبية الآتية لخدمة المؤمن عليهم : الأمراض الباطنية - الجراحة العامة - أمراض النساء والولادة - العيون - الأنف والأذن والحنجرة - الأمراض الجلدية والتناسلية - الأمراض الصدرية - جراحة العظام والكسور - جراحة المسالك البولية - الأمراض العصبية والنسجية - الأسنان.  
=/=

=/ = ويحدد مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي فئات الأخصائيين ومستوياتهم.  
 ٥- يقوم الأخصائي بتقديم خدمات الرعاية الطبية للمرضى لعدد من المؤمن عليهم في حدود الأعداد الآتية

- أخصائي أسنان لكل ١٠٠٠٠ مؤمن عليه.
- أخصائي نساء وولادة لكل ١٠٠٠٠ مؤمن عليها.
- أخصائي باطنية - عيون - عصبية ونفسية لكل ١٥٠٠٠ مؤمن عليه.
- أخصائي جراحة عامة - جراحة عظام لكل ٢٠٠٠٠ مؤمن عليه.
- أخصائي أذن وحنجرة.
- أخصائي صدرية - مسالك بولية.
- أخصائي جلدية لكل ٤٠٠٠٠ مؤمن عليه.

وعلى كل أخصائي العمل ست فترات أسبوعياً. وتزود العمدة الشاملة التي تخدم ٢٠٠٠ فرد فأكثر بمعمل لإجراء جميع الفحوصات المطلوبة للتشخيص والعلاج كما تزود بأجهزة الفحص بالأشعة والفحص بالأشعة النظيرية، ويجوز أن تزود بصيدلية لصرف الأدوية للمرضى والمصابين وفقاً للنظام الذي تضعه الهيئة العامة للتأمين الصحي.

٦- يتولى الأطباء الأخصائيون مناظرة الحالات المحولة إليهم من عيادات الممارسين العاملين وذلك فيما عدا حالات الأسنان وأمراض النساء والولادة والعيون التي تتوجه إلى العيادة الشاملة المختصة مباشرة.

٧- تضع الهيئة العامة للتأمين الصحي الهيكل التنظيمي للعيادة الشاملة بحيث يتضمن العدد الكافي من الفنيين والكتابيين وهيئة التمريض والعمال للقيام بالعمل بالمستوى المطلوب.

٨- تجهيز العيادات العامة بالأماكن الكافية لإستراحة المرضى والمصابين المترددين عليها.

٩- يكون لكل مريض ملف طبي يحتفظ به بالعيادة الشاملة يحتوي على كافة البيانات المتعلقة بحالته الصحية.

خدمة المستشفى :

١- تعمل أقسام الإستقبال بالمستشفيات لمدة ٢٤ ساعة يومياً وتقدم الإسعافات الأولية لجميع الحالات الطارئة التي تتقدم إليها من المؤمن عليهم.

٢- تحول حالات المرضى والمصابين لدخول المستشفى عن طريق الأخصائي المعالج بالعيادة الشاملة وذلك فيما عدا الحالات الطارئة والعاجلة التي يمكن أن تتقدم مباشرة إلى =/ =

.....  
=/= استقبال المستشفى بموجب بطاقة التأمين الصحي أو بموجب تحويل من الممارس العام المختص.

٣- يتم علاج حالات الدرن والجذام والأمراض العقلية والأمراض المعدية بالمستشفيات المختصة لعلاجها وذلك بمقتضى إتفاقات خاصة تعقد لهذا الغرض بينها وبين الهيئة العامة للتأمين الصحي.

٤- تؤدي الخدمة الطبية التأمينية داخل مستشفيات الهيئة العامة للتأمين الصحي وفقاً للمستويات التالية :

- يدير المستشفى مدير له خبرة في إدارة المستشفيات ويكون لكل مستشفى مجلس إدارة، ويكون المجلس مسئولاً عن حسن سير العمل به.

- يخصص ٤ أسرة لكل ١٠٠٠ مؤمن عليه علي الأقل لخدمة المرضى والمصابين.

- لا يجوز أن يزيد عدد الأسرة في أي غرفة من غرف المرضى المخصصة لعلاج المزمّن عليهم عن ستة أسرة ولا تقل المساحة المخصصة لكل سرير عن ٦ متر مربع للسرير في الغرفة ذات الأسرة المتعددة.

- طبيب المستشفى (رئيس قسم - أخصائي - أخصائي مساعد) لكل عشرة أسرة شاملة النوبات الليلية.

- طبيب مقيم لكل قسم أو ٤٠ سرير أيهما أقل بحيث لا يقل القسم عن عشرين سرير.

- لا يجوز أن تقل نسبة أعضاء هيئة التمريض (أخصائي تمريض - ممرضة - ممرض) إلى

عدد الأسرة عن ١:٤

- فني معمل لكل ٥٠ سرير.

- فني أشعة لكل ١٠٠ سرير.

- أخصائي إجتماعي وعلاقات عامة لكل ١٠٠ سرير.

- أخصائية تغذية لكل ١٠٠ سرير ومساعدة لكل ٥٠ سرير.

- معاون خدمة واحد لكل ثلاثة أسرة.

٥- تضع الهيئة العامة للتأمين الصحي الهيكل التنظيمي للمستشفى حسب سعته من الأسرة.

٦- تزود كل مستشفى بمعمل لإجراء جميع الفحوص المعملية اللازمة للتشخيص والعلاج كما

تزود بأجهزة الفحص بالأشعة والفحص بالأشعة النظرية وكذلك بصيدلية لعرف =/=

للهيئة العامة للتأمين الصحي أو تابعة لصاحب العمل الذي صرح له بعلاج المريض ورعايته طبياً<sup>(١)</sup>.

وتقتضي المادة ٨٨ من القانون بإلزام جهة العلاج بإخطار العامل بإنتهاؤه علاجه وبما يكون قد تخلف لديه من عجز ونسبته وإرسال صورة من الإخطار إلي صاحب العمل والهيئة التأمينية المختصة، وأوضحت المادة المذكورة حق المريض في طلب إعادة النظر في تقرير إنتهاء العلاج وفقاً لأحكام التحكيم الطبي السابق شرحها في تأمين إصابات العمل<sup>(٢)</sup>.

## المبحث الثاني

### مصاريف الإنتقال

يتحمل المريض، في سبيل الحصول على العلاج والرعاية الطبية، نفقات للإنتقال إلي الجهة التي تقدم تلك الخدمات، وبما لا شك فيه أن تلك النفقات

---

٥- = الأدوية لأقسام المستشفى وفقاً للنظام الذي تضعه الهيئة.

٧- يكون لكل مريض ملف طبي داخل المستشفى يقيد فيه كافة خدمات الرعاية التأمينية والتغطية وفقاً للتأديج التي تعدها الهيئة لهذا الغرض.

\* العلاج خارج الجمهورية

يكون علاج المزمّن عليه خارج الجمهورية وفقاً للقواعد العامة المعمول بها في هذا الشأن، تتحمل الهيئة العامة للتأمين الصحي بنفقات العلاج والإقامة داخل المستشفى، أما مصروفات سفر ونفقات الإقامة خارج المستشفى فتتحملها الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر على أن يكون السفر بالطائرة بالدرجة السياحية، وتحمل الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بنفقات سفر وإقامة المرافق إذا قررت اللجنة الطبية المختصة أن حالة المزمّن عليه تستدعي اصطحاب مرافق.

(١) شوقي المليجي السابق ص ٩٧٧.

(٢) راجع ص ٢٦٦ وما بعدها.

تشكل عبء علي عاتق العامل المريض بالنظر إلى موارده المحدودة وبصفة خاصة إذا اضطر بسبب مرضه إلى استخدام وسائل إنتقال خاصة.

لذلك فقد حرص المشرع علي النص بأن تتحمل الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر مصاريف إنتقال المريض بوسائل الإنتقال العادية من محل الإقامة إلي مكان العلاج إذا كان يقع خارج المدينة التي يقيم بها وبوسائل الإنتقال الخاصة متى قرر الطبيب المعالج أن حالة المريض الصحية لا تسمح بإستعماله ووسائل الإنتقال العادية (م. ٨٠).

ويلاحظ أن المشرع قد نص علي نفس الحكم فيما يتعلق بمصاريف الإنتقال في حالة الإصابة بإصابة عمل أو في حالة المرض فنص المادة ٨٠ الخاص بالمريض يشابه نص المادة ٥٠ الخاص بالمصاب ولكن لا يطابقه لأن النص الأول قد أغفل عبارة «داخل المدينة أو خارجها» الواردة بالنص الثاني ولم يتحدث إلا عن مصاريف الإنتقال إلي مكان العلاج خارج المدينة مما يوحي بأن المريض يتحمل مصاريف الإنتقال إلي مكان العلاج إذا كان داخل المدينة التي يقيم بها عكس الحال بالنسبة للمصاب بإصابة عمل. ونجمل إلي الاعتقاد بأن هذا كان من قبيل السهو وإلا فإن التفرقة ليس لها ما يبررها» (١).

والجهة المختصة بصرف تعويض الأجر، والتي تتحمل وفقاً لنص المادة ٨٠ مصاريف إنتقال المريض، هي الدولة والهيئات العامة والوحدات الإقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام وأصحاب الأعمال الذين رخص لهم يتحمل الأجر ومصاريف الإنتقال مقابل إعفائهم من أداء نسبة الـ ١٪ وفقاً لنص المادة ٧٢، (والهيئة القومية للتأمينات الإجتماعية) لغير هؤلاء.

---

(١) محمد منصور، المرجع السابق، ص ٢٩٢، وعكس ذلك أحمد شوقي المليجي، السابق، ص

وقد أوضح قرار وزير التأمينات رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٦ قواعد تحديد مصاريف الانتقال بالنسبة للمؤمن عليه المريض (أو المصاب) علي النحو التالي :

تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بمصاريف إنتقال المريض من محل الإقامة إلي مكان العلاج وبالعكس وفقاً للقواعد الآتية :

- يستحق المريض مصاريف الانتقال بالوسائل الخاصة من محل الإقامة إلي مكان العلاج وبالعكس داخل أو خارج البلد الذي يقيم به إذا قرر الطبيب المعالج علي بطاقة التردد للعلاج أو في الإخطار بإنتهاء العلاج أن حالة المصاب لا تسمح باستعمال وسائل الانتقال العادية.

- يستحق المريض مصاريف الانتقال بالوسائل العامة بفئة الدرجة الثانية من محل الإقامة إلي مكان العلاج وبالعكس إذا لم يقرر الطبيب المعالج أن حالة المريض تتطلب استعمال وسيلة إنتقال خاصة وكان مكان العلاج يقع خارج البلد الذي يقيم به المريض. أما إذا كان يقع داخله فلا يستحق مصاريف إنتقال (مادة ٢ من القرار).

وإذا كان مكان علاج المريض يقع خارج البلد الذي يقيم به وكانت حالته تستدعي التردد عليه دون العلاج الداخلي فإنه يحق للمريض وفقاً لما تقرره جهة العلاج أن يصرف نفقات إقامة وفقاً لفئات بدل السفر للعاملين بالحكومة وعلي أساس أجر اشتراكه بدلاً من مصاريف الإنتقال طبقاً لأحكام المادة ٢ من القرار المذكور وذلك وفقاً لما يلي :

١- تصرف إليه مصاريف الانتقال بالدرجة الثانية للذهاب إلي مكان العلاج والعودة منه بعد إنتهاء العلاج.

٢- يصرف إليه نفقات الإقامة المشار إليها عن الليالي التي قضاها في البلد الذي يقع فيه مكان العلاج (م. ١٤)

وفي حالة العلاج خارج الجمهورية وفقاً للقواعد المقررة يكون السفر بالطائرة بالدرجة السياحية وتكون نفقات الإقامة خارج دور العلاج في حدود ما تقرره لائحة بدل السفر الحكومية وفقاً لفئات أجر الاشتراك بالنسبة للمريض (م. ٦ من القرار).

وفي حالة وفاة المريض تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بنفقات نقل جثته من مكان العلاج إلى محل إقامته. كما تلتزم بصرف مبلغ خمسين جنيهاً بنفقات تجهيز الجثة والصندوق اللازمة لعملية النقل بجميع لوازمه إذا حدثت الوفاة في مكان العلاج الذي يقع خارج البلد الذي فيه محل إقامته وتلتزم بالنفقات الفعلية بحد أقصى ٣٠٠ جنيه في حالة الوفاة خارج الجمهورية وتؤدي هذه النفقات لمن يصرف إليهم مصاريف الجنازة (م. ٧).

وتسري القواعد السابقة بالنسبة لإنتقال المريض إلى مكان إجراء الفحوص الطبية أو العملية لإعداد وتركيب جهاز التعويض اللازم وكذلك إنتقاله للتأهيل علي إستعمال الجهاز (م. ١/٨ من القرار).

وإذا إنتهت خدمة المريض لأي سبب قبل إنتهاء علاجه تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بالإستمرار في صرف نفقات الإنتقال المستحقة للمريض (م. ٩).

وإذا كان المومن عليه المريض معارفاً أو منتدباً خارج البلاد فلا يستحق نفقات الإنتقال طول مدة إعارته أو إنتدابه بالخارج.

هذا ويتبع في شأن إجراءات صرف مصاريف الإنتقال ذات الأحكام الخاصة بصرف الأجر (م. ٣) (١).

(١) يلاحظ أنه وفقاً لنص المادة ١٠ من القرار الوزاري رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٦ لا يستحق المومن عليه المريض مصاريف الإنتقال إلى جهة العلاج لأول مرة، كما لا تلتزم الجهة المنتزعة بتعويض الأجر بمصاريف الإنتقال والمرافق الذي قد تستدعي وجوده حالة المريض، =/=



واستثناء من الأحكام السابقة رأي المشرع أن هناك بعض الأمراض يستحق فيها المريض قدرأ أكبر من الرعاية ، فقرر (المادة ٣/٧٨) أنه في حالة الإصابة بأحد هذه الأمراض يصرف تعويض الأجر طوال مدة المرض، دون تقيد بالحد الأقصى لمدة صرف تعويض الأجر الوارد بالمادة ١/٧٨ (أي ١٨٠ يوماً). كما قرر المشرع أيضاً حصول المريض بأحد الأمراض المشار إليها عن تعويض يعادل أجره الكامل، حتي يتم الشفاء أو تستقر الحالة أو يشبت العجز الكامل، وذلك دون تفرقة بين فترة التسعين يوماً الأولي للمرض أو الفترة التي تليها كما هو الحال للأمراض العادية.

والأمراض التي يسري بشأنها الإستثناء المذكور هي الدرن أو الجزام أو المرض العقلي أو أحد الأمراض المزمنة التي تحدد بقرار من وزير الصحة.

وقد صدر في هذا الشأن قرار وزير الصحة رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٤<sup>(١)</sup> مبيناً شروط الحالة المرضية التي تكون سبباً في منح العامل الأجر الكامل طوال مدة مرضه وهي :

- أن يكون المرض من الأمراض المزمنة الواردة بالجدول المرافق.

- أن تكون مانعاً من تأدية العمل.

- أن تكون قابلة للتحسن أو الشفاء. (م ٢٠ من القرار الوزاري)

وطبقاً للمنشور العام لوزير التأمينات رقم ٦ لسنة ١٩٨٨<sup>(٢)</sup>، المقصود بالأجر الكامل، الذي يراعي عند تقدير تعويض الأجر للمريض بأحد الأمراض المزمنة الأجر الأساسي والمتغير.

---

(١) اللوائح المصرية، العدد ٥ في ١/٦/١٩٨٥. وقد أقي القرار المشار إليه قرار وزير الصحة رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن تحديد الأمراض المزمنة. وقد تضمن القرار المذكور جدولاً حدد فيه الأمراض المزمنة التي يمنح عنها المريض تعويضاً يعادل أجره كاملاً طوال مدة المرض. انظر الجدول نهاية الباب الحالي.

(٢) راجع في هذا المنشور، نبيل عبد اللطيف، المرجع السابق ص ٢٩٦.

وإذا كان المشرع لم يحدد تاريخ بدء استحقاق تعويض الأجر، فالشأن استحقاق ذلك التعويض منذ اليوم الأول الذي يثبت فيه عدم قدرته علي العمل بسبب المرض<sup>(١)</sup>، والأمبرة في ذلك بتقرير الطبيب في جهة العلاج التي تجدها الهيئة العامة لتأمين الصحي للمنتفع.

هذا وقد حدد قرار وزير الصحة رقم ١٧٩ لسنة ١٩٨٥<sup>(٢)</sup>، الجهات المختصة بمنح الأجازات المرضية. فالممارس العام له سلطة منح الأجازات المرضية بحد أقصى سبعة أيام، وللأخصائي سلطة منح الأجازات المرضية بحد أقصى ١٥ يوماً، ومدير المستشفى له منح الأجازات المرضية عن فترة الإقامة بالمستشفى ولمدة ثلاثون يوماً من تاريخ الخروج وذلك بناء علي توصية الأخصائي المعالج. وفيما جاوز المدد السابقة تكون سلطة منح الأجازات المرضية للجان الطبية (م. ٢ من القرار المذكور).

وبالنسبة للأماكن التي لا يوجد بها وحدات أو لجان طبية تابعة للهيئة العامة للتأمين الصحي بالمحافظة يقوم أطباء الوحدات الريفية والمجموعات الصحية ومفتشو الصحة والمجالس الطبية المحلية كل في نطاق إختصاصه بمنح الأجازات المرضية للمنتفعين وفي حدود السلطات المخولة لهم بمقتضى القرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن (م. ٣).

وطبقاً لنص المادة ٩ من القرار سالف الذكر «تلتزم الجهة المختصة والمكلفة بمنح الأجازات المرضية طبقاً لأحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القرار بإخطار جهة العمل أم مكتب التأمينات الإجتماعية المختصة بالنسبة

(١) البرعي، المرجع السابق ص ٤٧٩.

(٢) وقد ألغى هذا القرار، قرار وزير الصحة رقم ١٣٩ لسنة ١٩٧٦

للعاملين بالقطاع الخاص ببيان عدد أيام الأجازة المرضية التي منحت للمتفع وذلك على النماذج التي تعدها الهيئة لهذا الغرض .....».

وتقضي الفقرة الأخيرة من المادة ٧٨ بأنه إذا خالف المريض تعليمات العلاج جاز للجهة المختصة بتعويض الأجر إن تقرد وقف صرفه عن المدة التي يخالف فيها المؤمن عليه هذه التعليمات، ويستأنف صرف التعويض بمجرد إتباعه لها<sup>(١)</sup>.

### - تعويض الحمل والوضع

من المزايا التي قررها قانون التأمين الإجماعي للمرأة العاملة أنه جعل لها الحق في تعويض الأجر، وذلك عن مدة أجازة الحمل والوضع المنصوص

---

(١) وقضت محكمة النقض بأنه ولئن كانت المواد ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٧ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد تطلبت لإلتزام الهيئة بنفقات علاج العامل أن يقوم بإخطارها بمرضه وأن يلتزم بتعليمات العلاج الذي تقرره له في المكان الذي تعينه، إلا أن ذلك لا يعدو أن يكون تقريراً لقواعد تنظيمية قصد منها عدم تحميل الهيئة بنفقات غير حقيقية وغير ضرورية. ومفاد ذلك أنه إذا ما تثبتت الهيئة من حقيقة المصروفات التي أنفقت في علاج العامل وضرورتها أن تقوم بصرفها له بناء على التزامها بعلاجه. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد أن الثابت يبين أن المطعون ضده كان مريضاً فعلاً وأنه لم يكن من سبيل لعلاجه إلا في الخارج وفق ما ثبت من تقرير الإدارة العامة للقومسيونات الطبية بوزارة الصحة، وأن الهيئة منحتة أجازة لمدة شهر بعد عودته واستطلعت رأي القومسيون الطبي العام في شأن إحتساب المدة السابقة على تلك الأجازة وأنتهي الحكم صحيحاً بعد استعراض مستندات المطعون ضده الأول الخاصة بالمبلغ المطلوب إلى جديّة نفقات الإبتقال والعلاج بالمستشفى التي قضى له بها دون أية نفقات أخرى فاقن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون - إذ قضى بالإلزام الهيئة العامة للتأمين الصحي بنفقات العلاج رغم أن العامل لم يتبع الإجراءات التي حددتها المواد المشار إليها آنفاً - يكون على غير أساس».

نقض ١٩٧٤/١/٢٢ مع ص ٢٥ من ١٠٩١.

عليها بقانون العمل أو بأنظمة العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العا  
بحسب الأحوال، وقد حدد قانون التأمين الإجتماعي تعويض الأجر بما يعاد  
٧٥٪ من الأجر المسدد عنه الإشتراك.

ويستمر أداء تعويض الأجر للمؤمن عليها خلال المدة المنصوص عليها  
قانوناً والتي تختلف، باختلاف القطاع الذي تعمل به.

فبالنسبة للقطاع الخاص يكون للعاملة، وفقاً لنص المادة ١٥٤ من قانون  
العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١، متى امضت مدة ستة أشهر في خدمة صاحب  
العمل، «أجازة وضع مدتها خمسون يوماً بأجر كامل تشمل المدة التي تسبق  
الوضع والتي تليها بشرط أن تقدم شهادة طبية مبيناً بها التاريخ الذي يرجع  
حصول الوضع فيه.

ولا تستحق العاملة هذه الأجازة لأكثر من ثلاث مرات طوال مدة  
خدمتها».

وتنص المادة ٧١ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨  
علي أنه «يستحق العامل أجازة خاصة بأجر كامل لا تحسب ضمن الأجازات  
المقررة في المواد السابقة وذلك في الحالات الآتية :

١- للعاملة الحق في أجازة وضع لمدة ثلاث أشهر بعد الوضع وذلك لثلاث  
مرات خلال مدة حياتها الوظيفية ...».

وتتضمن المادة ٧٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام  
العاملين بالقطاع العام ذات الحكم حيث تنص علي أنه «يستحق العامل  
أجازة خاصة بأجر كامل ولا تحتسب ضمن الأجازات المقررة في المواد السابقة  
وذلك في الحالات الآتية :

١- للعاملة الحق في أجازة وضع لمدة ثلاثة أشهر بعد الوضع وذلك لثلاث  
مرات خلال مدة حياتها الوظيفية . . .».

ويتضح من النصوص السابقة أن المؤمن عليها في القطاع الخاص أو العام أو الحكومي تستحق إجازة وضع مدتها في القطاع الخاص خمسون يوماً وفي القط بين العام والحكومي ثلاثة أشهر وتستحق العاملة هذه الإجازة لثلاث مرات طوال مدة خدمتها.

وقد أتى قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بحكم جديد فيما يتعلق بمدة إجازة الوضع للعاملة المؤمن عليها من شأنه تحقيق المساواة بين العاملات في القطاعات المختلفة من حيث مدة هذه الإجازة.

فوفقاً لنص المادة ٧٠ من القانون المذكور «للعاملة في الدولة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص الحق في إجازة وضع مدتها ثلاثة أشهر بعد الوضع بأجر كامل، وفي جميع الأحوال لا تستحق العاملة هذه الإجازة لأكثر من ثلاث مرات طوال مدة خدمتها».

وكما هو واضح من النص السابق، لم يعد هناك مجال للتفرقة بين العاملات في القطاعات المختلفة من حيث مدة إجازة الوضع، فقد أصبحت مدة هذه الإجازة ثلاثة أشهر بالنسبة لجميع العاملات أياً كان القطاع الذي يعملن به، الدولة، القطاع العام، قطاع الاعمال العام أو القطاع الخاص. ويتضح من النص أيضاً أنه لم يعد يشترط لاستفادة عاملة القطاع الخاص من مدة إجازة الوضع بأجر أن يمضي علي خدمتها ستة أشهر، كما كان يقتضي نص المادة ١٥٤ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١<sup>(١)</sup>.

ويشترط وفقاً لنص المادة ٧٩ من قانون التأمين الإجتماعي لاستفادة العاملة من تعويض الأجر المقرر لمدة حملها ووضعها أن تكون مدة اشتراكها في تأمين المرض، أياً كان القطاع الذي تعمل به، لا تقل عن عشرة أشهر.

---

(١) ويلاحظ أن نص المادة ٩١ من مشروع قانون العمل الجديد، المقابلة للمادة ١٥٤ من قانون العمل الحالي رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١، يجري علي النحو التالي «للعاملة التي أمضت عشرة أشهر في خدمة صاحب عمل أو أكثر الحق في إجازة وضع مدتها اثنتي عشرة أسبوعاً بتعويض مساو للأجر، تشمل المدة التي تسبق الوضع والتي تليه بشرط أن تقدم شهادة طبية مبيناً بها التاريخ الذي يرجع حصول الوضع فيه، كما لا يجوز تشغيل العاملة خلال الستة أسابيع التالية للوضع، ولا تستحق العاملة هذه الإجازة لأكثر من مرتين طوال مدة خدمتها»

=/=

ويتبين من النصوص السابقة أيضاً أن ما يستحق للعاملة المؤمن عليها خلال أجازة الوضع أو الحمل هو أجرها كاملاً. أما ما تنص عليه المادة ٧٩ من قانون التأمين الإجتماعي من أنه «تستحق المؤمن عليها في حالة الحمل والوضع تعويضاً عن الأجر يعادل ٧٥٪ من الأجر المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ٧٨....» فيجب أن يفهم في ضوء ما تنص عليه المادة ٨١ من قانون التأمين الإجتماعي والذي يقضي بأنه «لا تخل أحكام هذا التأمين بما يكون للمصاب والمريض من حقوق بمقتضى القوانين أو اللوائح أو النظم الخاصة أو العقود المشتركة أو غيرها فيما يتعلق بتعويض الأجر ومستويات الخدمة، وذلك بالنسبة للمقدر الزائد عن الحقوق المقررة في هذا التأمين».

ووفقاً للتفسير السابق فإن العاملة سواء في القطاع الخاص أو العام أو الحكومي تستحق أجرها كاملاً طوال مدة أجازة الوضع أو الحمل بإعتباره أزيد من مقدار التعويض المنصوص عليه بالمادة ٧٩ من قانون التأمين الإجتماعي<sup>(١)</sup>.

---

=/= ولا يخفى ما يتضمنه النص المقترح من انتقاص لحقوق المرأة العاملة بالمقارنة بنص المادة ١٥٤ من قانون العمل الحالي، والمادة ٧٠ من قانون الطفل. فوفقاً للنص المقترح لن تستحق العاملة أجازة وضع لأكثر من مرتين طوال مدة خدمتها بدلاً من ثلاث مرات، ويشترط أن تكون قد أمضت مدة عشرة أشهر في خدمة صاحب عمل أو أكثر بدلاً من ستة أشهر. وربما يجد هذا الانتقاص من حقوق العاملة تبريراً له في رغبة المشرع في الحد من النسل. وأباً كان الهدف من وراء التعديل المقترح لاهد من القول بأن حسن السياسة التشريعية، وتفادي المزيد من التضخم التشريعي، يقتضيا التنسيق بين التشريعات المختلفة وأخذها بعين الاعتبار. فلا يعقل أن يصدر قانون الطفل في عام ١٩٩٦ متضمناً حكماً خاصاً بأجازة الوضع وشروطها، معديلاً بذلك المعمول به من تكام في هذا الشأن. بينما هناك مشروع مقترح لقانون العمل الجديد ينتظر صدوره قريباً ومتضمناً أحكاماً مغايرة لقانون سبقه بفترة وجيزة.

(١) انظر في هذا التفسير المنشور الدوري التكميلي العام للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية رقم ٣ لسنة ١٩٩٣ بشأن فتوى مجلس الدولة بخصوص تعويض الأجر الممنوع عن الأجازات المرضية وأجازات الوضع حيث ورد به : «سبق أن أصدرت الهيئة المنشور الدوري العام رقم ١ لسنة ١٩٨٩ بشأن تحديد أجر الإشتراك الذي يحسب على أساسه =/=

ويري البعض أن ما يقرره نص المادة ٧٩ يعمل به في حالات الحمل والوضع الزائدة عن المرات الثلاثة المنصوص عليها بالمادة ١٥٤ من قانون العمل أو المادة ٧١ من قانون العاملين المدنيين أو المادة ٧٣ من قانون إصدار

=/= التعويض المستحق في حالات الإصابة والمرض وأجازات الحمل والوضع وقد انتهت المنشور المشار إليه إلى أن تعويض الأجر المستحق في خلال فترات تخلف المؤمن عليه عن العمل بسبب الإصابة أو المرض أو خلال أجازات الحمل والوضع بالنسبة للمؤمن عليه إنما يؤدي على أساس الأجر المسد عنه الإشتراك بمنصره الأساسي والمتغير وفقاً لأحكام المادة (٥/ط) ... ومراعاة القواعد والأحكام المنصوص عليها بقرار وزير التأمينات رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ .... والقرارات المعدلة له ولا يجوز خلال تلك الفترات حرمان المؤمن عليه المصاب أو المريض أو المؤمن عليها خلال فترة أجازة الحمل والوضع من صرف التعويض من عناصر الأجر المتغير التي يرتبط تحديد قيمتها بمعدلات أو مستوي أداء معين استناداً إلى أن صرف هذه العناصر يرتبط بالمشاركة في الإنتاج أو الإسهام في أداء المؤمن عليه للعمل ذلك أن ما بصرف للمؤمن عليه وفقاً لقانون التأمين الإجتماعي في الفترات المشار إليها ليس أجراً ولا يرتبط استحقاقه بأداء عمل وإنما هو تعويض عن الأجر الذي يقف صرفه إليه بسبب تخلفه عن أداء العمل بسبب الإصابة أو المرض أو الحمل والوضع بالنسبة للمؤمن عليها».

ورحب جاء في فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ملف رقم ٤٧٨/٦/٨٦ بجلستها المنعقدة في ١٧/١١/١٩٩١.

أن الجمعية استبان لها أن الفقرة الأولى من المادة ٧٨ من قانون التأمين الإجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩/١٩٧٥ تنص على أنه «إذا حال المرض بين المؤمن عليه وبين أداء عمله تلزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر أن تؤدي له خلال فترة مرضه تعويضاً يعادل ٧٥٪ من أجره اليومي المسد عنه الإشتراكات لمدة تسعين يوماً وتزاد بعدها إلى ما يعادل ٨٥٪ من الأجر المذكور».

وتقضي المادة ٧٩ من القانون ذاته على أن «تستحق المؤمن عليها في حالة الحمل والوضع تعويضاً عن الأجر يعادل ٧٥٪ من الأجر المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ٧٨ تؤديه الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر».

وتقضي المادة ٨١ من هذا القانون على أن «لا تخل أحكام هذا التأمين بما قد يكون للمصاب أو المريض من حقوق مقررة بمقتضى القوانين أو اللوائح أو النظم الخاصة أو =/=

## قانون نظام العاملين بالقطاع العام<sup>(١)</sup>.

والواقع أنه إذا كان هذا الرأي يرمي إلى توسيع نطاق الحماية المقررة للمرأة العاملة، إلا أنه لا يجد له سنداً في نصوص القانون، فوفقاً لنصوص قانون العمل ونظام العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام لا تستحق أجازة الحمل أو الوضع لأكثر من ثلاث مرات طوال مدة خدمة المؤمن عليها «علي ذلك فإن المؤمن عليها في حالة الوضع والحمل التي تزيد عن ثلاث مرات المشار إليها لا تستحق الأجازة الخاصة المقررة ولا الأجر بالنسبة التي يقررها نص المادة (٧٩) إذ أن الحق في تقرير هذا التعويض يدور وجوداً وعدماً مع حصول وعندما حصول المؤمن عليها علي مدة اجازة الحمل والوضع المنصوص

---

=/= العقود المشتركة أو الإتفاقات أو غيرها فيما يتعلق بتعويض الأجر ومستويات الخدمة وذلك بالنسبة للقدر الزائد عن الحقوق المقررة في هذا التأمين».

هنا وقد استظهرت الجمعية العمومية من هذه النصوص أن العامل المريض أو العاملة التي تحصل علي أجازة وضع ممن يخضعون لقانون التأمين الإجتماعي يستحقون في مدة الأجازة المرضية أو أجازة الوضع تعويضاً يعادل نسبة من الأجر بمفهومه الشابت في هذا القانون والذي يشمل عنصرية الأجر الأساسي والأجر المتغير كما يمنعون إضافة إلى ذلك ما يزيد علي هذا التعويض من مبالغ أخرى تقرها قوانين أو لوائح توظيفهم لمثل هذه الحالات ومن ثم فإن استفادتهم من المزايا المالية التي تقرها هذه القوانين أو تلك اللوائح لا ينتهي إلا في حدود ما يزيد علي مبلغ التعويض المقرر يقتضي قانون التأمين الإجتماعي.

وبناء علي ما تقدم فإنه يراعي أنه إعمالاً لأحكام المادة ٨١ من القانون ١٩٧٥/٧٩ فإن للمصاب أو المريض الحق في الحصول علي الحقوق المقررة بمقتضى القوانين أو اللوائح أو النظم أو العقود المشتركة أو إتفاقات أو غيرها فيما يتعلق بتعويض الأجر ومستويات الخدمة وذلك بالنسبة للقدر الزائد عن الحقوق المقررة في هذا التأمين أي أن من يخضعون لقانون التأمين الإجتماعي يستحقون في مدة الأجازة المرضية أو أجازة الوضع تعويضاً يعادل نسبة الأجر الأساسي والأجر المتغير كما يستحقون إضافة إلى ذلك ما يزيد علي هذا التعويض من مبالغ مالية أخرى تقرها قوانين أو لوائح توظيفهم علي أن تكون استفادتهم من تلك المزايا المالية في ضوء ما يزيد علي مبلغ التعويض المقرر بمقتضى قانون التأمين الإجتماعي.

(١) شوقي الملبجي، السابق ص ٩٦٩.



جدول لتحديد الأمراض الزمنة التي يمنع عنها المريض أجازة مرضية إستثنائية بأجر كامل أو تستحق تعويضاً يعادل أجره كاملاً طوال مرضه إلى أن يشفي أو تستقر حالته استقراراً يمكنه من العودة لباشره عمله أو يتبين عجزه عجزاً كاملاً:

١- الأورام الخبيثة ومضاعفاتها بأي جزء من أجزاء الجسم إذا ثبت تشخيصها بصفة قاطعة.

٢- الأمراض العقلية بعد ثبوتها :

٣- الجزائم النشط أو مضاعفاته :

٤- أمراض الدم الخبيثة : مثل مرض تزايد كرات الدم الحمراء *Pocycythoemiavela*

اللوكيميا بجميع أنواعها - الأثيميا الخبيثة إذا كانت نشطة أو مصحوبة بمضاعفات - الأثيميا

الزمنة إذا قلت نسبة الهيموكلوبين عن (٥٠٪) خمسين في المائة - الهيموفيليا نقص صفائح الدم عن أربعين ألف من المليتر المكعب.

٥- أمراض الجهاز الدوري :

- الإرتفاع الشديد في ضغط الدم السيستولي ابتداء من ٢٠٠ ملليمتر زئبق أو ضغط الدم الدياستولي ابتداء من ١٢٠ ملليمتر زئبق أو كان إرتفاع ضغط الدم مصحوباً بمضاعفات عديدة.

- هبوط القلب إلى أن يصبح متكافئاً.

- المضاعفات الناشئة عن قصور الدورة الناجية التي توضحها رسامات القلب أو الأبحاث الأخرى.

- تلف صمامات القلب المصحوب بمضاعفات شديدة مثل عدم تكافؤ القلب أو التضيق الأذيني.

- المضاعفات الناشئة عن أمراض القلب الخلقية والمزمنة.

- إلتهاب وانتسداد الأوعية الدموية لأسباب مختلفة ومضاعفاتها مثل مرض رينولدز ومرض برنوز.

٦- أمراض الجهاز التنفسي :

- الدرن الرئوي النشط.

- الساركويدوزس.

- السليكونوس-الازيستوزس-البجاسوزس.

- الإتسكاب البللوري بجميع أنواعه.

- الحراج الرئوي.

- تمدد الشعب الهوائية المتقدم المصحوب بالتهاب صديدي أو تكهفات صدرية.

٧- أمراض الجهاز الهضمي :

- المضاعفات الناشئة عن غدد الأوردة بالمرئ.

- الإستسقاء بالبطن بأنواعه.

- اليرقان بأنواعه.

- الإلتهاب البريتوني لأسباب مختلفة.

- الإلتهاب المزمن بالبتكرياس.

٨- أمراض الجهاز العصبي :

- الشلل العضوي بالأطراف.

- الشلل الرعاش - التليف المنتشر - الكوربا.

- تكهف التخاع الشوكي.

- أورام المخ.

- مرض ضمور العضلات المظرو أو ضمور العضلات النائي أو الكلل العضلي الخطير.

٩- أمراض الجهاز البولي والتناسلي :

- هيرط كفاءة الكلبيتين الزمن أقل من (٥٠٪) خمسين في المائة عن الطبيعي أو

كرياتينين السيرم أكثر من ٣ ملليجرام.

- التزيف الرحي الشديد المزمن.

١- أمراض الغدد الصماء والتشيل القناني والجهاز اللفاوي :

- التسمم الدرقي.

- هبوط نشاط الغدة الدرقية الشديدة.

- مرض آديموز.

- مرض هودجكين.

- مضاعفات البول السكري مثل ظهور الاستون في البول أو التغيرات السكرية بالشبكة  
أو قرح سكرية أو غرغرينا.

١١- أمراض الجهاز الحركي :

- تيبس مفاصل العمود الفقري المصحوب بتغيرات عصبية شديدة - الإلتزاق العضلي  
المصحوب بشلل.

- مرض الروماتويد النشط.

- تكروز العظام ودرن المظام.

١٢- الأمراض الجلدية المزمنة : مثل الصدفية المنتشرة - مرض ذي الفقاعة النشط (بفجس)  
الأكزما المنتشرة.

١٣- أمراض النسيج الضام : مثل مرض القناع الأحمر المنتشر- الاسكليروديوما - الإلتهاب  
الجلدي العضلي.

(دروماتويداسايتس) - مرض بهجت.

١٤- أمراض العين :

- الإلتهابات أو القرحة المزمنة بالقرنية.

- الإلتهاب القرصي أو الهدبي أو المشيمي المزمن.

- الكتاركتا إذا قلت قوة البصر عن ٦٠ / ٦٠ بالعينين معاً.

- الإلتفصال الشبكي.

- الأغلوكرما.

- الإلتهابات الشبكية والإرتشاحات والأنزفة الداخلية.

- الإلتهابات والإتسداد بالأوعية الدموية بالعين.

- إلتهاب أو تورم العصب البصري.

- الضمور الشبكي التلوني المصحوب بشحوب العصب البصري.

١٥- ويعتبر في حكم الأمراض المزمنة الحالات الآتية :

- الأصباغات الشديدة - العمليات الجراحية الكبرى أو العمليات التي تتطلب علاجاً طويلاً

أو التي نتج عنها مضاعفات قنغ من تأدية العمل مثل تغثر الأوعية الدموية أو التقيح

أو الإلتهاب باليريتوني.

- الحمىات الشديدة المصحوبة بمضاعفات.

- المخالطون لمريض بأحد الأمراض المعدية مما ترمي السلطة الصحية المختصة منعه من

مزاولة أعمالهم حرصاً على الصحة العامة وللعدة التي تراها.

## الباب الرابع

### تأمين البطالة

يمكن تعريف البطالة بأنها «التوقف غير الإرادي عن العمل نتيجة لعدم الحصول عليه»<sup>(١)</sup>.

فالتوقف عن العمل لا يرجع إلي عدم قدرة العامل علي العمل بسبب مرضه أو عجزه، وإنما يرجع إلي الظروف الإقتصادية المحيطة بالعامل.

والبطالة أنواع مختلفة «فهي إما أن تكون بطالة هيكلية، أي راجعة إلي تغير حدث في الهيكل الإقتصادي للمجتمع مما يترتب عليه أقول بعض النشاطات الإقتصادية. وإما أن تكون بطالة إحتكاكية راجعة لا إلي عدم وجود طلب علي اليد العاملة ولكن لوجود هذا الطلب في مكان آخر غير المكان الذي يوجد فيه العامل الذي يبحث عن العمل، أو لإحتياج العمل إلي كفاية خاصة لا تتوفر في هذا العامل. وإما أن تكون بطالة متناوبة وهي التي تحدث نتيجة الأزمات الإقتصادية، وهذه ولا شك أخطر أنواع البطالة». ويجانب هذه الأنواع هناك «البطالة الجزئية وهي التي تحدث عندما يعاني المشروع الإقتصادي أزمة شديدة، ولكنه لا يتخلص من العاملين لديه، بل يعمد إلي تخفيض ساعات العمل أو تخفيض الأجور بشكل واضح. وهناك أيضاً البطالة الموسمية وهي التي تمس العاملين في بعض القطاعات التي تزدهر في فصل من فصول السنة دون غيره من الفصول. وهناك أخيراً البطالة المقنعة وهي التي يكون العامل قائماً فيها بعمل ولكن لو سحب منه لما تعطل العمل لوجود أكثر من عامل يشترك معه في أداء نفس العمل دون حاجة إلي هؤلاء العمال جميعاً»<sup>(٢)</sup>.

(١) سمير تناغو، نظام التأمينات الإجتماعية، ص ٣٠٧.

(٢) سمير تناغو، السابق، نفس الموضوع.

والواقع أنه إذا كان للتقسيمات السابقة للبطالة أهميتها من ناحية الدراسات الاقتصادية أو الاجتماعية، فالبطالة من الناحية القانونية تتمثل في محاولة العامل العثور على عمل مع استمالة العثور عليه.

ولا شك في أن البطالة بالمعنى السابق تمثل خطراً بالنسبة للعامل والجماعة.

فالبطالة بالنسبة للعامل تعني حرمانه من دخله وإنخفاض مستوي معيشته هو ومن يعول. وإذا كان خطر البطالة يصيب العامل وهو قادر على العمل فلا يخفى أن ذلك يمثل مساساً بكرامته ويسبب له آلاماً نفسية جسيمة.

وبالنسبة للجماعة فإن البطالة لها آثارها السيئة من الناحية الاقتصادية حيث أنها تؤدي إلى إهدار الثروة القومية البشرية حيث «تؤدي إلى استبعاد جزء من الأيدي العاملة القادرة، من عملية الإنتاج، وبذلك فإن الناتج القومي يقل - بحسب نسبة البطالة - عما كان يمكن أن يكون عليه إذا تمكنت الأمة من استخدام كل الأيدي العاملة القادرة على العمل.

بل أن انتشار البطالة، بما يترتب عليه من إنخفاض الناتج القومي، وبالتالي، الموارد المتاحة، يترتب عليه، اندحار الإنتاج، ليس من ناحية الكم فحسب، بل من ناحية الكيف كذلك، لأن انخفاض الإنتاج يقلل فرص إعادة الاستثمار في تجديد الآلات واستخدام الوسائل التقنية الحديثة»<sup>(١)</sup>.

وتتبد الآثار الضارة لخطر البطالة إلى نظام التأمينات الاجتماعية ذاته «حيث يترتب على انتشار البطالة أن يفقد المؤمن عليهم أجورهم، وبالتالي يؤدي إلى أن تفقد التأمينات الاجتماعية مصدراً هاماً من مصادر تمويلها.

---

(١) البرعي، المرجع السابق ص ٧٧٩.

ذلك أن أغلب النظم تقرر إعفاء المؤمن عليه - المستفيد من تأمين البطالة - من أداء الاشتراك في حالة إنتفاعه بمزايا هذا التأمين. ولذا، فإن انتشار البطالة يؤثر في نظم التأمينات الإجتماعية من حيث التمويل، وينعكس بالتالي على أنواع التأمين الأخرى، كتأمين المرض والعجز، بحيث أن تمس فعالية هذه التأمينات إذا كانت البطالة عامة واستمرت لمدة طويلة من الزمن»<sup>(١)</sup>.

ونظراً للآثار الخطيرة للبطالة، سواء بالنسبة المتعطل نفسه أو بالنسبة للجماعة، فقد غنيت التشريعات الإجتماعية المعاصرة بتأمين العمال ضد هذا الخطر.

والواقع أن التأمين ضد البطالة لا يعتبر علاجاً حاسماً لمشكلة البطالة في ذاتها وأما العلاج يكمن في تدعيم العمالة وتنظيمها وخلق فرص العمل التي تكفل للمواطنين سبل العيش الكريم. ومن هنا كان الإرتباط الوثيق بين مشكلة البطالة والتخطيط الإقتصادي والإجتماعي، وعلى هذا فالتأمين ضد البطالة لا يعد برنامجاً عاماً يرعى كافة العاطلين ويكفل لهم العمل ولكنه نظام إجتماعي يهدف إلى تقرير تعويض مناسب للعامل المتعطل الذي فقد دخله بسبب التعطل الخارج عن إرادته متى توافرت فيه شروط معينة<sup>(٢)</sup>.

هذا وقد حاول المشرع المصري عند إصدار القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٢ حماية العامل ضد خطر البطالة، فقد نصت المادة الثالثة من قانون إصداره على أن يتخذ وزير الشؤون الإجتماعية والعمل المركزي الإجراءات التي تكفل تطبيق التأمين الصحي وتأمين البطالة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون المذكور.

---

(١) البرعي، المرجع السابق، نفس الموضع.

(٢) راجع، محب الدين محمد سعد، التأمين ضد البطالة في التشريع المقارن والتشريع المصري.

غير أن ضعف إمكانيات هيئة التأمينات الإجتماعية وعدم توافر البيانات الدقيقة حالاً دون وضع هذا النص موضع التطبيق إلى أن صدر قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ متضمناً تنظيمًا تفصيليًا لأحكام التأمين ضد البطالة، ونصت المادة التاسعة من مواد إصداره على تطبيق نظام تأمين البطالة إعتباراً من أول الشهر التالي لإنقضاء ستة أشهر على نشره بالجريدة الرسمية، ومؤدى ذلك أن أصبح التأمين ضد البطالة معمولاً به في التشريع المصري إعتباراً من أول أكتوبر ١٩٦٤.

وعندما صدر القانون الحالي للتأمين الإجتماعي فقد عُنيت مذكرته الإيضاحية بالتأكيد على أهمية هذا التأمين بقولها : «أثبتت تجربة التأمين من خطر البطالة التي طبقت في مصر وفقاً لأحكام قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤، أن البطالة من أشد الأخطار التي يواجهها العاملون في كثير من جهات العمل، لما لها من آثار مباشرة ليس على العامل فحسب بل وعلى أفراد أسرته، بالإضافة إلى آثارها غير المباشرة على الإقتصاد القومي للبلاد.

وإذا كانت الدولة قد وضعت برامج للحد من خطر البطالة بفتح مجالات عمل جديدة عن طريق إقامة المشروعات الصناعية والتجارية والزراعية للقضاء على أسباب البطالة من جذورها، مستهدفة بذلك تأمين العامل في حاضره ومستقبله، ولتوفر له دخلاً مناسباً في حالة عدم القدرة على الكسب بسبب خارج عن إرادته.

إلا أن خطر البطالة لازال قائماً والتأمين منه لازال واجباً خاصة بعد انتشار موجة التضخم وزيادة الأسعار عالمياً وبصفة خاصة في الدول النامية.. وتعرض البلاد المختلفة لهزات وأزمات إقتصادية نتيجة تأثيرها بما يسود العالم من أزمات إقتصادية وسياسية، وما يشهده منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة من الظروف.



وقد ظهرت أهمية هذا التأمين بجلاء عقب حرب الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧، حيث أدى التأمين ضد البطالة دوراً كاملاً في تأمين العاملين الذين تعرضوا لخطر البطالة نتيجة توقف نشاط المنشآت التي كانوا يعملون بها خصوصاً في بعض المحافظات.

لذلك استهدف القانون الحفاظ على التأمين ضد البطالة مع تطوير أسسه وقواعده وزيادة مزاياه بما يتلائم وظروف البيئة المصرية، على ضوء ما أسفر عنه تطبيق التجربة السابقة .....».

ونعرض فيما يلي لمصادر تمويل تأمين البطالة ومجال تطبيقه، ثم نتناول المزايا التي يوفرها هذا التأمين للعامل عند تعرضه لخطر البطالة.

## الفصل الأول

### تمويل تأمين البطالة ومجال تطبيقه

#### المبحث الأول

##### تمويل تأمين البطالة

كانت المادة ٦٣ من القانون السابق رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تحدد مصادر تمويل تأمين البطالة على النحو التالي :

- الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل بواقع ٢٪ من أجور العاملين لديه.

- الاشتراكات الشهرية التي تقتطع بواقع ١٪ من أجور العاملين لديه.

- الاشتراكات السنوية التي تؤديها الخزنة العامة لهيئة التأمينات الإجتماعية بواقع ١٪ من أجور المؤمن عليهم.

وقد اختلف الوضع في قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حيث حرص المشرع على عدم اشتراك العامل أو الدولة في تمويل تأمين البطالة، وألقي بعبء التمويل على عاتق صاحب العمل وحده.

فوفقاً لنص المادة ٩٠ من القانون المذكور يمول تأمين البطالة من «١- الاشتراكات الشهرية التي يلتزم بها صاحب العمل بواقع ٢٪ من أجور المؤمن عليهم. ٢- ريع استثمار هذه الاشتراكات».

ويرى البعض أن تحميل صاحب العمل وحده عبء تمويل تأمين البطالة إنما يرجع إلى أن خطر البطالة ومن صميم أخطار العمل وتكاليف العملية

الإنتاجية ومن ثم فإن أصحاب الأعمال هم الذين يلتزمون وحدهم بتمويل تأمين البطالة<sup>(١)</sup>.

والواقع أن هذه النظرة لا تخلو من النقد. فالبطالة خطر اجتماعي يسأل عنه الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلاد ولا يسأل عنه إلا بصفة جزئية في بعض الأحيان صاحب العمل. ولهذا فمن غير المقبول أن يتحمل صاحب العمل وحده عبء الظروف الاقتصادية والاجتماعية، كما لا يجب بأي حال أن تتصل الدولة من مسئوليتها عن البطالة بصورة كاملة خصوصاً في ظل نظام اقتصادي تشرف عليه الدولة ولا تتركه كاملاً لمبادرات أصحاب الأعمال<sup>(٢)</sup>.

هذا ويلاحظ أن المقصود بأصحاب الأعمال في هذا الصدد أصحاب الأعمال في القطاعين العام والخاص، فلا تلتزم الحكومة والهيئات العامة بأداء اشتراكات لتأمين البطالة عن العاملين بهما، وذلك لعدم سريان تأمين البطالة علي العاملين بتلك الجهات علي نحو ما سئري فيما يلي.

## المبحث الثاني

### مجال تطبيق تأمين البطالة

تنص المادة ٩١ من قانون التأمين الاجتماعي علي أن «يسري أحكام هذا الباب (الباب السابع الخاص بتأمين البطالة) علي المؤمن عليهم الحاجزين لأحكام هذا القانون فيما عدا الفئات الآتية:

- ١- العاملون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة.
- ٢- أفراد أسرة صاحب العمل في المنشآت الفردية حتي الدرجة الثانية

(١) محمد منصور، المرجع السابق ص ٢٩٥. وانظر أيضاً، شوقي المليجي، سبق ص ٩٨٤.

(٢) حسام الأفواني، السابق ص ٣٠٨.

وكذلك الشركاء الذين يعملون بأجر في شركاتهم

٣- العاملون الذين يلقون سن الستين.

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تنظيم شروط وأوضاع إنتفاع الفئات المشار إليها بمزايا هذا التأمين علي أن يبين في هذا القرار طريقة حساب الأجر بالنسبة لهم.

٤- العاملون الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة وعلي الأخص عمال المقاولات وعمال الترحيل والعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ».

ويتبين من النص السابق أنه فيما عدا الفئات التي استثنائها المشرع من الإستفادة من تأمين البطالة، يسري هذا التأمين علي العاملين الخاضعين لأحكام قانون التأمين الإجتماعي والسابق بيانهم في الباب التمهيدي من هذا القسم، فيسري هذا التأمين تبعاً لذلك علي العاملين بالقطاع العام، والعاملين الخاضعين لأحكام قانون العمل متى توافقت فيهم الشروط المحددة قانوناً كما يستفيد من هذا التأمين العمال المشتغلين بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل فيما عدا من يعمل فهم داخل المنازل الخاصة الذين يصدر بتحديثهم قرار من وزير التأمينات<sup>(١)</sup>.

- الفئات المستثناة من مجال تطبيق أحكام تأمين البطالة

استثنى المشرع من سريان أحكام تأمين البطالة بعض الفئات تضمنها نص المادة ٩١ سابق الذكر ونعرض لهذه الفئات فيما يلي :

---

(١) راجع ما سبق ص ٥٢.

## - العاملون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة

وبعد هؤلاء من يعمل بوزارات الحكومة ومصالحها المختلفة ووحدات الإدارة المحلية. كذلك من يعمل بالهيئات العامة التي ينظمها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون الهيئات العامة، وتعتبر هذه الهيئات أشخاص اعتبارية عامة تقوم علي مصلحة أو خدمة عامة.

ويقتصر الإستثناء من سريان تأمين البطالة علي من سبق ذكرهم، فلا يمتد - كما سبق وذكرنا - إلي العاملين بالقطاع العام.

ويرجع سبب إستثناء من يعمل بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة من الإستفادة من تأمين البطالة إلي ما يتمتعون به من استقرار في العمل وعدم تعرضهم لخطر البطالة نظراً لقيامهم عادة بالعمل في مرافق عامة ذات حيوية خاصة مما يجعل من الصعب تعرضهم للإستثناء عن خدماتهم.

ومقابل ذلك فإن خضوع عمال القطاع العام لتأمين البطالة له ما يبرره إذ «أن أسلوب إدارة القطاع العام يجب أن يختلف عن أسلوب الإدارة الحكومي. فيجب مكافأة الكفاء ومجازاة المقصر وفصله مراعاة لظروف الإنتاج وبالتالي فلا يتمتع العامل في القطاع العام بالإستقرار الذي يتمتع الموظف الحكومي»<sup>(١)</sup>.

## - أفراد أسرة صاحب العمل

كانت المادة ٦٤ من قانون التأمينات الإجتماعية الملغي رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص علي عدم سريان تأمين البطالة علي «أفراد أسرة صاحب العمل». وقد ثار الخلاف في ظل هذا النص حول المقصود بأفراد أسرة صاحب العمل الذين يستثنون من الخضوع لتأمين البطالة.

(١) حسام الأهواني، السابق ص ٣٠٩.

فقد ذهب البعض إلى إمتداد هذا الإستثناء إلى كل أفراد اسرة صاحب العمل الذين يجمعهم به أصل مشترك واحد، ولا يشمل ذلك الأصهار<sup>(١)</sup>.

بينما ذهب البعض الآخر إلى «وجوب قصر الإستثناء علي أفراد أسرة رب العمل الذين يعولهم قانوناً أو فعلاً، وعدم مده إلي جميع أفراد الأسرة وفقاً لأحكام القانون المدني والتي تصرف مفهوم الأسرة إلي ذوي القربى الذين يجمعهم أصل مشترك، سواء كلنت القرابة مباشرة أو قرابة حواشي»<sup>(٢)</sup>.

وقد ذهبت تعليمات الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية في ظل القانون السابق إلي تحديد المقصود بأفراد اسرة صاحب العمل، بالزوجة والبنات غير المتزوجات والأولاد عن لم يبلغوا الحادية والعشرين من عمرهم ومن يعولهم من الأخوة الذين لم يبلغوا الحادية والعشرين من عمرهم والأخوات غير المتزوجات<sup>(٣)</sup>.

وقد حسم القانون الحالي الخلاف السابق بالنص علي عدم سريان تأمين البطالة علي «أفراد اسرة صاحب العمل في المنشآت الفردية حتي الدرجة الثانية».

ووفقاً لقضاء محكمة النقض إذا جاء النص عاماً بحيث يتعلق بالأقارب حتي درجة معينة فيجب أن تفهم علي أنها قرابة الدم وقرابة المصاهرة<sup>(٤)</sup>.

ومؤددي ما سبق أن يستبعد من نطاق تأمين البطالة كل من تربطهم

---

(١) محب الدين سعد، السابق ص ٧٥.

(٢) مصطفى الجبال، الوسيط في التأمينات الإجتماعية، ١٩٨٤، ص ١٩٣.

(٣) أنظر رمضان أبو السعود، السابق ص ٤٥٦.

(٤) نقض مدني في ١٩٧٨/١٢/٢٠، طعن رقم ١١٠ لسنة ٤٧ ق مشار إليه لدي الأهواني،

السابق ص ٣١٠.

بصاحب العمل رابطة القرابة حتي الدرجة الثانية، سواء كانت قرابة مباشرة وهي الصلة ما بين الأصول والفروع، أو كانت قرابة حواشي وهي الرابطة ما بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر.

ومحسب درجة القرابة المباشرة علي أساس إعتبار كل فرع من الفروع درجة عند الصعود للأصل بخروج هذا الأصل، وعند حساب درجة الحواشي تعد الدرجات صعوداً من الفرع للأصل المشترك، ثم نزولاً منه إلي الفرع الآخر، وكل فرع فيما عدا الأصل المشترك يعتبر درجة.

ويعتبر أقارب أحد الزوجين في نفس درجة القرابة بالنسبة إلي الزوج الآخر.

وترتيباً علي ما سبق، يعتبر من أفراد أسرة صاحب العمل المستبعدين من نطاق تأمين البطالة الوالدان والأولاد والأحفاد والأخوة والزوجة، بالإضافة إلي نفس تلك الفئات من أقارب زوجة أو زوج رب العمل.

ويلاحظ أنه لا يشترط إلا صلة القرابة بالتحديد السابق حتي ينطبق الإستثناء، فلا يشترط ثبوت إعالة رب العمل لقريبه العامل<sup>(١)</sup>.

غير أنه يشترط لعدم سريان تأمين البطالة علي أقارب رب العمل أن يكون المشروع الذي يعمل فيه هؤلاء من المشروعات الفردية وليس من قبيل الشركات سواء كانت الشركة من شركات الأشخاص أو شركة من شركات الأموال أو شركة ذات مسئولية محدودة. فالشركة أيأ كان شكلها، تعد تنظيمياً عضرياً مستمراً ينشأ لتحقيق غرض معين، وينظم العمل في هذه الشركة عديد من العمال، فإذا وجد من بين هؤلاء من يرتبط بصلة القربى بصاحب العمل (أي بأحد الشركاء)، فإن ذلك لا يقتضي التفرقة في المعاملة

(١) قارن، رمضان أبو السعود، السابق ص ٤٥٨.

التأمينية بينه وبين غيره من العمال، خاصة أن الإستثناء « عن العامل الذي يعمل في شركة لا يستقل بتقديره أحد الشركاء وأما هو من سلطات الإدارة » (١).

ويذهب البعض إلى أن العلة في استبعاد أفراد أسرة صاحب العمل حتي الدرجة الثانية من الاستفادة من تأمين البطالة « تكمن في شبهة التحايل علي قانون التأمين الإجتماعي للإستفادة من مزايا التأمين ولو لفترة معينة. فبالصلة القائمة بين العامل وصاحب العمل تجعل الفصل محلاً للشبهات » (٢).

ويري البعض أن علة الاستثناء « هي أن رابطة القرابة تمنع صاحب العمل في الغالب من فصل قريبه » (٣).

والواقع أن اتجاه المشرع المصري لإستثناء أفراد أسرة رب العمل من الاستفادة من تأمين البطالة ليس له ما يبرره. فشبهة التحايل علي أحكام قانون التأمين الإجتماعي لا تكفي سنداً لحرمان العامل من الاستفادة من مزايا تأمين البطالة، كما أن صلة القرابة لا تحول دون تعرض العامل للفصل وخطر البطالة، هذا بالإضافة إلي هذا الإستثناء « يكاد يكون بدعة بين التشريعات التأمينية » (٤).

لذلك فنحن نؤيد الفقه الذي يدعو المشرع لتدليك هذا الوضع ومد نطاق تأمين البطالة إلي أفراد أسرة صاحب العمل (٥).

---

(١) رمضان أبو السعود، السابق ص ٤٥٦ - ٤٥٧.

(٢) الأهواني، السابق ص ٣١٠.

(٣) شوقي اللحيي، السابق ص ٩٨٦، وانظر أيضاً محمد منصور، السابق ص ٢٩٦.

(٤) محب الدين سعد، السابق ص ٧٦.

(٥) انظر علي سبيل المثال، محب الدين سعد، المرجع السابق، نفس الموضوع، أحمد حسن

البرعي، السابق ص ٨١٠.



## - الشركاء الذين يعملون بأجر في شركاتهم

ليس هناك ما يمنع أن يجمع الشريك بين صفته هذه وصفة العامل بالشركة التي هو أحد شركائها. فقد يضع أحد الشركاء نشاطه في خدمة الشركة فيتوافر بالنسبة له عنصر التبعية ويخضع بالتالي لقانون العمل وفي ذات الوقت لقانون التأمين الإجتماعي بوصفه عاملاً خاضعاً لقانون العمل مع إحتفاظه بصفة الشريك لعدم إنتفاء نية المشاركة لديه والتي لا يكون محلها في هذه الحالة العمل وإنما تحقيق غرض الشركة<sup>(١)</sup>.

ورغم خضوع العامل الشريك علي النحو السابق لقانون العمل وبالتالي لقانون التأمين الإجتماعي إلا أن المشرع قد استثناه من الخضوع لتأمين البطالة «ويشترط لإعمال هذا الإستثناء أن يكون عمل هذا الشريك في الشركة مأجوراً وليس تبرعياً. وقد راعى المشرع - في تقريره لهذا الإستثناء - أن مثل هذا العامل الشريك إذا وقع في بطالة فهو في غير حاجة - غالباً - للتأمين، فالعمل الذي يقوم به يعد أمراً ثانوياً حيث يوجد لديه دخل آخر، مما ينتفي معه مبرر إخضاعه لتأمين البطالة»<sup>(٢)</sup>.

## - العاملون الذين يبلغون سن الستين

استثنى المشرع من بلغ سن الستين من الإستفادة من تأمين البطالة. فسن الستين هي السن المفترضة للتقاعد، كقاعدة عامة، والحصول علي معاش الشيخوخة، ولا يتصور بالتالي أن يجمع المؤمن عليه بين معاش الشيخوخة وتعويض البطالة.

ويلاحظ أنه قد يبلغ المؤمن عليه سن الستين غير مستحقاً للمعاش بسبب عدم استكمال المدد اللازمة قانوناً لإستحقاقه، فيضطر للعمل لإستكمال هذه

(١) مصطفى الجمال، السابق ص ١٧٦.

(٢) رمضان أبو السعود، السابق ص ٤٥٩.

المدد، فيشور التساؤل عن مدى إستفادة العامل في مثل هذه الحالة من تأمين البطالة. وفي الإجابة عن ذلك يري -بحق- بعض الفقه<sup>(١)</sup> - أن الأخذ بحرفية النص يؤدي إلي حرمان العاملين الذين يملكون سن الستين من هذا التأمين، أما الأخذ بالحكمة من وراء تقرير الإستثناء محل البحث يقتضي الإستفادة من تأمين البطالة، وهذا ما تؤيد العمل به رعاية لظروف العامل في مثل هذه الحالات.

ووفقاً لنص المادة ٩١ من قانون التأمين الاجتماعي يجوز لرئيس الجمهورية أن يصدر قراراً بتنظيم شروط وأوضاع إستفادة الفئات السابق الإشارة إليها بمزايا تأمين البطالة علي أن يبين القرار المشار إليه طريقة حساب الأجور بالنسبة إليهم.

- العاملون الذين يستخدمون في أعمال عرضية أو مؤقتة وعلي الأخص عمال المقاولات وعمال التراحيل والعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ.

استثنى المشرع، بصفة عامة، القاطنين بالأعمال العرضية أو المؤقتة من الإستفادة من تأمين البطالة، وأورد بعد ذلك أمثلة لهذه الأعمال بإعتبارها الصور الغالبة للأعمال المؤقتة أو العرضية، فخص بالذكر عمال المقاولات وعمال التراحيل والعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ - ومؤدي ذلك إتساع هذه الفئة من الفئات المستثناءة من تأمين البطالة لكافة أشكال وصور الأعمال العرضية أو المؤقتة<sup>(٢)</sup>.

هذا ولم يبين المشرع التأميني المقصود بالعمل العرضي أو المؤقت، ويرجع في هذا الصدد إلي ما ورد بالمادة الأولى من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٣.

(١) رمضان أبو السعود، المرجع السابق، ص ٤٦٠.

(٢) انظر شوقي الميجي، المرجع السابق، ص ٩٨٧.

والعمل العرضي وفقاً للمادة السابقة هو «العمل الذي لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط ولا يستغرق أكثر من ستة أشهر».

أما العمل المؤقت فهو «العمل الذي تقتضي طبيعة إنجازة مدة محدودة أو الذي ينصب على عمل بذاته وينتهي بإنتهائه».

وقد رأينا فيما سبق<sup>(١)</sup> أن عمال المقاولات وعمال الشحن والتفريغ يخضعون لقانون التأمين الإجتماعي نظراً لإستثنائهم من شرط إنتظام علاقة العمل (م. ٢ من قانون التأمين الإجتماعي)، ومع ذلك فقد استثناهم المشرع من الإستفادة من مزايا تأمين البطالة.

وإذا كانت أعمال المقاولات هي الصورة الغالبة للأعمال المؤقتة فقد يدق الأمر «في بعض الأحوال بالنسبة للعقود المبرمة بين بعض شركات المقاولات والعاملين لديها. فإذا كان هؤلاء العاملون يستخدمون في جميع أعمال المقاولات التي تؤديها الشركة ولا يقتصر نشاطهم على مقالة معينة بذاتها كالمهندسين والكتبة والعمال الفنيين الذين تحتاج إلي خبراتهم في مزاوله نشاطها بصفة مستمرة فلا نزاع في أن هؤلاء العمال يعتبرون عمالاً دائمين لأن عملهم يتصل بنشاط الشركة ولا يرتبط بمقالة معينة. أما إذا كان العمال أما إذا كان العمال يستخدمون في إنجاز عمل معين بذاته لا يقبل بطبيعته الدوام والإستمرار فهم يعدون عمال مؤقتين بعض النظر عن نوع العقود المبرمة معهم أي سواء كانت محددة المدة أم غير محددة المدة لأن عنصر التوقيت الزمني في هذه العقود عرضياً وليس مقصوداً لذاته إنما هو مرهون بإنتهاء العملية أو المقالة حيث قد يصعب في بادئ الأمر تحديد المدة التي تستغرقه إنجازها خلالها»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) راجع سابقاً، ص ٤٨.

(٢) محب الدين سعد، السابق، ص ٧٢، وانظر أيضاً، رمضان أبو السعود، ص ٤٦.

أما بالنسبة لعمل الشحن والتفريغ فقد رأينا سابقاً، أنه لا يعد عملاً دائماً ولو كان قاصراً علي شحن أو تفريغ سفينة واحدة، ذلك أن العمل الذي يزاوله العامل في هذه الحالة يدخل بطبيعته في صميم ما يزاوله صاحب العمل من نشاط. ويرجع استثناء عمال الشحن والتفريغ من الاستفادة من تأمين البطالة إلي إعتبارات تتعلق بعدم إنتظام عمالتهم واستقرارها وما يؤدي إليه وذلك من صعوبات إدارية وفنية تحول دون تغطيتهم بتأمين البطالة.

ويري البعض أن حماية هؤلاء العمال من خطر البطالة، قد تحقق تقريباً عن طريق نظام التعاقد المشترك بين نقابة عمال الشحن والتفريغ وبين أصحاب شركات الشحن، حيث كفّل هذا النظام للعمال الإستخدام الدوري وتكافؤ القرص في الحصول علي العمل فضلاً عن ضمان حد أدني من الأجور يصرّف لهم خلال فترة التعطل وذلك بتخصيص جزء من الإيراد لهذا الغرض»<sup>(١)</sup>.

---

(١) أحمد حسن البرعي، السابق ص ٨١٧.

## الفصل الثاني

### مزايا تأمين البطالة

أو

### تعويض البطالة

يكفل تأمين البطالة للمؤمن عليه الحصول على تعويض عند تعطله الا ارادي عن العمل، ونعرض فيما يلي لشروط استحقاق هذا التعويض واحكامه المختلفة.

## المبحث الأول

### شروط استحقاق تعويض البطالة

وضعت المادة ٩٢ من قانون التأمين الاجتماعي ستة شروط لاستحقاق المؤمن عليه تعويض البطالة.

### - الشرط الأول: ألا يكون المؤمن عليه قد استقال من الخدمة

فإنهاء خدمة المؤمن عليه بالاستقالة تعني أن تعطله اختياري، بينما تأمين البطالة يغطي خطر التعطل الا ارادي. فالعامل الذي تنتهي خدمته بإرادته لا يستحق الحماية المقررة بموجب تأمين البطالة.

غير أنه قد يحدث أن تكون الاستقالة غير إرادية، يضطر العامل لتقديدها «كما لو نقل الزوج الي مكان بعيد فقد تضطر الزوجة إلي الاستقالة من عملها للحاق بزوجها. والزوجة إذ تقدم استقالتها إنما تقوم بتطبيق احكام قانون الأحوال الشخصية». فكما يري البعض - بحق - تعتبر الاستقالة في

هذه الحالة اضطرارية ولا تخرجها من استحقاق تعويض البطالة<sup>(١)</sup>.

كما أنه في الحالة المنصوص عليها في المادة ٦٩٦ من القانون المدني والتي يدفع فيها صاحب العمل العامل إلى الاستقالة بسبب تصرفاته وعلى الأخص بمعاملته الجائرة أو مخالفته شروط العقد، لا تعتبر الاستقالة إرادية ولا تؤثر بالتالي في استحقاق تعويض البطالة. فالعامل في هذه الحالة يكون هو في الظاهر الذي أنهى العقد، بينما حقيقة الأمر أنه قد دفع إليها مضطرا بسبب صاحب العمل، مما تنتفي معه عنه حرمانه من تعويض البطالة<sup>(٢)</sup>.

ونري أن ذلك ينطبق أيضا على الحالات التي كانت مؤداها المادة ٧٧ من قانون العمل السابق رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والتي كانت تجيز للعامل ترك العمل قبل نهاية العقد أو بدون سبق إعلان إذا ادخل عليه صاحب العمل أو من يمثله الغش وقت التعاقد فيما يتعلق بشروط العمل، أو أدخل صاحب العمل بالتزاماته التي يفرضها عليه القانون، أو وقع منه أو من ينوب عنه أمرا مخلا بالأداب نحو العامل أو أحد أفراد عائلته، أو حدث منه اعتداء على العامل، أو كان هناك خطر جسيم يهدد سلامة العامل أو صحته مع علم صاحب العمل بذلك ولم يتخذ التدابير اللازمة لتلافيه<sup>(٣)</sup>.

ففي كل تلك الحالات لم يكن ترك العامل للخدمة اختياريا وإنما كان اضطراريا مما لا يحول معه ذلك من استفادته من تأمين البطالة.

---

(١) حسام الأهواني، السابق، ص ٣١٢، ويشير هذا الفقيه - نفس الموضع - إلى أن القانون الكندي يأخذ بالحكم المذكور بالحق، ويرى تعديل صياغة الشرط بحيث تستبدل عبارة الاستقالة بالترك الاختياري.

(٢) انظر، الأهواني، السابق، ص ٣١٢، البرعي، المرجع المشار إليه سابقا، ص ٨٠٣، شوقي المليجي، المرجع السابق، ص ٩٨٨، وقارن، تهييل عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٢٨.

(٣) تهييل عبد اللطيف، ص ٣٢٧.

**- الشرط الثاني: ألا تكون قد انتهت خدمة المؤمن عليه نتيجة لحكم نهائي في جنابة أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة**

والحكمة من حرمان العامل من تعويض البطالة في تلك الحالات ترجع إلى أنه لا يمكن أن يكافئ العامل على سوء سلوكه<sup>(١)</sup>، والذي عليه أن يتوقع فصله من العمل نتيجة له. والأسباب المشار إليها هي التي تبرر فصل العامل في القطاع الخاص وإنهاء خدمته في القطاع العام.

غير أنه مراعاة من المشرع لأسرة العامل المتعطل أجاز القانون استحقاقه تعويض البطالة بنسبة ٣٠٪ من الأجر الأخير لأحد الأسباب المنصوص عليها بالمادة ٩٥ من القانون<sup>(٢)</sup>.

**- الشرط الثالث: أن تكون مدة اشتراك المؤمن عليه في تأمين البطالة ستة أشهر على الأقل منها الفلانة أشهر السابقة على كل تعطل متصلة**

ويقصد باشتراك العامل في تأمين البطالة مجرد توافر شروط خضوعه لهذا التأمين حتي ولو لم يقم صاحب العمل بالاشتراك فعلا في تأمين البطالة عن هذا العامل أو لم يقم بسداد الاشتراكات التي يلتزم وحده بسدادها، وذلك حتي لا يضار العامل من خطأ صاحب العمل.

ويرجع اشتراط المدة المشار إليها إلي منع التحايل للحصول علي تعويض البطالة.

وإذا كان المشرع قد اشترط أن تكون مدة الاشتراك السابقة علي كل تعطل ثلاثة أشهر متصلة فمؤدي ذلك أنه لا يشترط ذلك بالنسبة للثلاثة

(١) نبيل عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ٣٢٨

(٢) انظر ص ٣٧٣ .

أشهر السابقة علي ذلك فقد تكون متصلة وقد تكون متفرقة، وإن كان يجب أن تكون مدة الاشتراك - بالمعنى السابق - في مجموعها لا تقل عن ستة أشهر.

### - الشرط الرابع: ان يكون المؤمن عليه قادرا على العمل وراغبا فيه:

ويقصد بذلك أن يكون العامل قادرا علي أداء عمل يتناسب وخبرته ومؤهلاته وحالته الصحية حتي ولو لم يكن قادرا علي أداء نفس العمل الذي كان يباشره قبل التعطل.

أما إذا أصبح العامل غير قادر علي أداء أي عمل، لعجزه أو لمرضه الطويل، استحق، بحسب الأحوال تأمين العجز أو المرض.

وإلي جانب المقدرة علي العمل يجب أن يكون المؤمن عليه راغباً فيه. وقد اتخذ المشرع من قيد المؤمن عليه اسمه في سجل المتعطلين لمكتب القوى العاملة قرينة علي رغبته في العمل، ولكنها قرينة بسيطة تقبل اثبات العكس، بحيث لو رفض الالتحاق بعمل مناسب، أو رفض التدريب الذي يقرره مكتب القوى العاملة لتأهيله لهذا العمل أوقف صرف تعويض البطالة<sup>(١)</sup>.

### - الشرط الخامس: قيد المؤمن عليه اسمه في سجل المتعطلين بمكتب القوى العاملة المختص

يهدف تأمين البطالة إلي صرف نسبة من أجر العامل خلال فترة تعطله اللازادي عن العمل إلي أن يتمكن من تنبيل عمل آخر.

ولكي يظهر المتعطل رغبته في العمل اشترط القانون ان يقوم بقيد اسمه

---

(١) البرعي ، المرجع السابق، ص ٨١٨.



في سجل المتعطلين بمكتب القوي العاملة المختص حتي يتسني تدبير العمل الذي يتناسب وخبرة وتخصص المتعطل في أقرب وقت ممكن.

وقد أوضح القرار الوزاري رقم ٣١١ لسنة ١٩٧٦ أنه يتعين علي العامل المتعطل قيد اسمه بسجل المتعطلين بمكتب القوي العاملة المختص خلال الأسبوع الأول من تعطله والحصول علي شهادة قيد طبقاً لأحكام قانون العمل (مادة ٣ من القرار الوزاري).

فيإذا لم يتم المؤمن عليه بقيد اسمه في سجل المتعطلين بمكتب القوي العاملة المختص في الميعاد أو لم يتم بتقديم طلب صرف تعويض البطالة إلي مكتب الهيئة المختص في موعد اقضاء نهاية الاسبوع الثاني لتعطله أو لم يتردد علي مكتب القوي العاملة المختص في المواعيد المحددة له، استحق صرف التعويض ابتداء من أول الاسبوع الذي تم خلاله قيد اسمه في ذلك السجل أو الذي تم خلاله تقديم طلب صرف التعويض أيهما أهدأ أو ابتداء من أول الاسبوع الذي يتردد فيه علي المكتب المذكور بحسب الأحوال. ويصرف له تعويض البطالة حتي نهاية المدة المتبقية لاستحقاقه وبحسب هذه المدة في جميع الحالات اعتباراً من اليوم الثامن لتاريخ انتهاء الخدمة أو عقد العمل (م ٩ من القرار المذكور).

ويجوز التجاوز عن هذا التأخير أو التخلف لعذر قهري، وعلي المؤمن عليه التقدم بالمستندات المؤيدة لقيام سبب التأخير أو التخلف عند تقديم طلب الصرف أو التردد علي مكتب القوي العاملة (م ١٠).

- الشرط السادس: تردد المؤمن عليه علي مكتب القوى العاملة المسجل فيه اسمه في المواعيد التي تحدد بقرار من وزير القوى العاملة.

لا يكفي مجرد قيد العامل اسمه في سجل المتعطلين لاستحقاق تعويض البطالة وإنما اشترط القانون تردد المؤمن عليه علي مكتب القوي العاملة الذي سبق له قيد اسمه به، وذلك حتي يتأكد استمرار تعطله واستمرار رغبته في العمل<sup>(١)</sup>.

وقد أوجب قرار وزير القوي العاملة رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ علي المؤمن علي التردد مرة كل اسبوع علي مكتب القوي العاملة، ويتولي هذا المكتب إثبات تواريخ التردد ويقوم بختم بطاقة صرف تعويض البطالة بما يشهد استمرار حالة التعطل.

## المبحث الثاني

### أحكام تعويض البطالة

#### - مقدار التعويض المستحق في حالة البطالة

تضمنت المادة ٩٤ من قانون التأمين الاجتماعي القاعدة العامة في تقدير التعويض المستحق في حالة البطالة بقولها « يقدر تعويض البطالة بنسبة ٦٠٪ من الأجر الأخير للمؤمن عليه » ويقصد بالأجر الأخير للمؤمن عليه، الأجر الذي كان يتقاضاه قبل انتهاء خدمته والذي سددت علي أساسه اشتراكات التأمين. وكانت هذه النسبة في القانون السابق رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ٥٠٪ من الأجر المشار اليه فأصبحت ٦٠٪ بمقتضى القانون الحالي.

ويري - بحق - بعض الفقهاء<sup>(٢)</sup> « أن النسبة التي قررها المشرع المصري،

(١) علي الحريف، ص ١٥٠.

(٢) احمد حسن البرعي، المرجع السابق، ص ٨٢.

قد لا تكون بعيدة عن المعدلات الدولية، ولكن يعيب حكم القانون المصري، أنه وضع قاعدة عامة، تسري علي كافة المؤمن عليهم، وبغض النظر عن اعباءهم العائلية، أو دخولهم. فالقصد من تقدير تعويض البطالة هو حماية المؤمن عليه من مخاطر البطالة، وكذلك حماية أسرته. والنسبة المقررة إذا كانت تصلح للوفاء باحتياجات الأعزب، أو المتزوج الذي لا يعول اطفال، فإنها تبدو عاجزة عن الوفاء باحتياجات من يعول أولاداً، وتزداد حاجته بازدياد عدد الأولاد». ويناشد هذا الجانب من الفقه المشرع «الالتفات إلي ضرورة التفرقة عند تقدير التعويض، بين الأعزب والمتزوج، والمتزوج الذي يعول»<sup>(١١)</sup>.

استثناء من القاعدة العامة المتقدمة فيما يتعلق بقيمة تعويض البطالة أوردت المادة ٩٥ من قانون التأمين الإجتماعي، علي سبيل المحصر، عدة حالات لا يستحق فيها المؤمن عليه إلا تعويضاً يقدر بنسبة ٣٠٪ فقط من الأجر الأخير الذي سددت علي أساسه الاشتراكات.

ويلاحظ أنه في أغلب الحالات التي أوردتها المادة المذكورة يكون سبب إنتهاء الخدمة خطأ المؤمن عليه، وعليه بالتالي توقع إنتهاء خدمته، مما يجعل البطالة في هذه الحالة إرادية، والأصل يقتضي ألا يستحق العامل، تبعاً لذلك، تعويض البطالة، غير أنه رعاية من المشرع لأسرة المتعطل قرر له الحق في هذا التعويض مع تخفيضه الي ٣٠٪ فقط من الأجر الأخير.

والحالات التي أوردتها المادة ٩٥ هي:

- انتحال المؤمن عليه شخصية غير صحيحة أو تقديمه شهادات أو أوراق مزورة.

- إرتكابه خطأ نشأت عنه خسارة جسيمة لصاحب العمل، ابلغ عنه صاحب

(١١) البرعي، المرجع السابق، نفس الموضع.

- العمل الجهات المختصة خلال ٢٤ ساعة من وقت علمه بوقوعه.
- عدم مراعاته التعليمات اللازم اتباعها لسلامة العاملين أو المنشأة بشرط أن تكون هذه التعليمات مكتوبة ومعلقة في مكان ظاهر.
- غيابه بدون سبب أكثر من المدة التي تنص عليها قوانين ولوائح التوظيف أو العمل بحسب الأحوال.
- عدم قيامه بتأدية التزامات العمل الجوهرية.
- افشائه الاسرار الخاصة بالعمل.
- وجوده أثناء العمل في حالة سكر بين أو متأثراً بما تعاطاه من مادة مخدرة.
- اعتدائه علي صاحب العمل أو المدير المسئول وكذلك اعتدائه إعتداءً جسيماً علي احد رؤساء العمل أثناء العمل أو بسببه.
- واضافت المادة ٩٥ إلي الحالات السابقة، والتي يخفص فيها تعويض البطالة إلي ٣٠٪ من الأجر، حالة العامل تحت الاختيار. ويرجع تخفيض التعويض في هذه الحالة إلي طبيعة عقد العمل تحت الاختيار والذي يهدف الي التحقق من مدى صلاحية العامل للعمل المنوط به ومدى مناسبة العمل له. فيكون وضع العامل بالتالي غير مستقر. وتعرضه للفصل يجب عليه توقعه. وقد يؤدي قيده بسجل المتعطلين الي تأهيله للعمل الذي يتناسب وقدراته<sup>(١)</sup>.

### - مدة صرف تعويض البطالة

وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي لا يصرف تعويض البطالة طوال فترة

(١) نبيل عبد اللطيف ، المرجع السابق، ص ٣٢٨.

التعطل عن العمل، وإنما يستحق هذا التعويض خلال فترة معينة.

ويستحق تعويض البطالة وفقا لنص المادة ٩٣ ابتداء من اليوم الثامن لتاريخ انتهاء الخدمة أو عقد العمل، أي بعد مرور ثمانية أيام من وقت إنهاء خدمة المؤمن عليه بغير إعلان، وذلك في حالة العقد محدد المدة حيث ينتهي العقد بانتهاء مدته دون حاجة إلى إعلان أو مهلة اخطار، أو بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ انتهاء مهلة الاخطار في العقود غير المحددة المدة (وهذه المهلة تكون ثلاثين يوما بالنسبة إلى العمال المعيّنين بأجر شهري وخمسة عشر يوما بالنسبة إلى غيرهم) فالعقد يكون خلال هذه المدة قائما ويستحق العامل أجره خلالها من صاحب العمل.

وكما ذكرنا سابقا لا يستمر صرف تعويض البطالة طوال فترة تعطل العامل وإنما يصرف لمدة محددة. فوفقا للمادة ٩٣ يستمر صرف هذا التعويض إلى اليوم السابق لتاريخ التحاق المؤمن إليه بعمل أو لمدة ١٦ أسبوعا أيهما سبق. وتكون هذه المدة ٢٨ أسبوعا إذا كانت مدة الاشتراك في تأمين البطالة ٢٤ شهرا.

ويرى البعض<sup>(١)</sup> أن العلة في وضع حد أقصى لمدة صرف تعويض البطالة «هي حث العامل العاطل على البحث عن عمل قبل انتهاء هذه المدة» وتؤيد الرأي القائل بأن «التبرير الحقيقي يكمن في الإعتبارات المالية أي بغرض توفير نفقات التأمين»<sup>(٢)</sup>.

### - وقف صرف تعويض البطالة

تضمنت المادة ٩٧ من قانون التأمين الإجتماعي حالات خمس يوقف فيها صرف تعويض البطالة. ويقصد بذلك أن توافر حالة من هذه الحالات يؤدي

(١) شوقي المليجي، ص ٩٩٢.

(٢) حسام الأمروني، ص ٣١٧.

إلى عدم صرف تعويض البطالة للمتعطل طوال مدة قيامها، ويعود الحق في صرف التعويض بزوالها، وهذه الحالات هي:

١- عدم تردد المؤمن عليه على مكتب القوى العاملة الذي قيد اسمه فيه في المواعيد المحددة مالم يكن لذلك أسباب معقولة.

فقد سبق القول بأن أحد شروط استحقاق تعويض البطالة وفقاً لنص المادة ٩٢ هو أن يتردد المؤمن عليه على مكتب القوى العاملة المسجل فيه اسمه مرة كل أسبوع وفقاً لقرار وزير القوى العاملة رقم ٩ لسنة ١٩٧٦، وذلك حتى يتم التأكد من استمرار حالة التعطل ورغبة المتعطل في العمل خلال المدة التي يتخلف فيها عن التردد على مكتب القوى العاملة.

ووفقاً لنص المادة ٩٧ فوقف صرف تعويض البطالة في هذه الحالة يترتب في حق من لم يقيم لديه سبب معقول حال بينه وبين التردد على المكتب المذكور. وعلى المؤمن عليه التقدم بالمستندات المؤيدة لقيام سبب التخلف عن التردد على مكتب القوى العاملة.

٢- رفض المؤمن عليه التدريب الذي يقرره مكتب القوى العاملة المختص.

سبق القول بأن تعويض البطالة ليس هو العلاج الجذري لمشكلة البطالة وإنما يتمثل علاج تلك المشكلة بتوفير العمل المناسب للمتعطل.

وتسهم مكاتب القوى العاملة في ذلك مسترشدين باسماء المتعطلين المقيدين بسجلاتها. وتعمل تلك المكاتب على تحقيق ذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمتعطل في التدريب على أعمال أخرى تتفق وقدراته حتى تتمكن بعد ذلك من الحاقه بعمل مناسب بديلاً عن عمله الأصلي. فإذا رفض

المتعطّل التدريب الذي يقرره مكتب التربي العاملة فهو يرفض التعاون من أجل انها حالة تمطله فيوقف حقه في صرف تعويض البطالة.

هذا وقد نصت الفقرة الثامنة من البند الثاني من المادة ٩٧ علي أن « يعود الحق في صرف تعويض البطالة في الحالتين السابقتين بزوال سبب الايقاف، وذلك للمدة الباقية من مدة الاستحقاق ».

فحرمان المؤمن عليه من تعويض البطالة يقتصر علي الفترة التي يتخلف فيها عن التردد علي مكتب القوي العاملة، وكذلك عن الفترة التي تخلف فيها عن التدريب الذي يقرره مكتب القوي العاملة المختص. فإذا عاد المؤمن عليه للتردد علي مكتب القوي العاملة عاد اليه الحق في صرف التعويض، كما يعود له ذلك ايضا في حالة قبوله التدريب الذي قرره مكتب القوي العاملة. ولا يستحق التعويض إلا عن المدة الباقية من مدة الاستحقاق فتلك المدة لا تمتد لمدة مساوية لمدة الوقف « ويرجع ذلك إلي أن الإيقاف يرجع إلي خطأ المؤمن عليه »<sup>(١)</sup>.

### ٣- إذا جند المؤمن عليه العاطل يوقف صرف تعويض البطالة له.

يعود صرف التعويض بانتهاء مدة التجنيد إذا كان مازال عاطلا وكانت مدة الاستحقاق لم تنته بعد. وذلك دون أن تحتسب مدة الوقف ضمن مدة استحقاق التعويض، فالوقف في هذه الحالة يرجع الي سبب لادخل لإرادة المؤمن عليه به.

### ٤- إذا اشتغل المؤمن عليه لحساب الغير باجر يقل عن قيمة تعويض البطالة.

يوقف صرف تعويض البطالة في هذه الحالة، غير أنه بصرف للمؤمن

---

(١) حسام الأمواني، ص ٣٢١

عليه، ما يعادل الفرق بين قيمة تعويض البطالة المستحق والأجر الذي يحصل عليه وذلك للمدة الباقية من مدة الاستحقاق.

**٥- يوقف صرف تعويض البطالة إذا استحق المتعطل معاشا يقل عن قيمة تعويض البطالة.**

وفي هذه الحالة - كما في الحالة السابقة - إذا قل المعاش المستحق عن قيمة تعويض البطالة كان للمؤمن عليه صرف الفرق بينهما وذلك طوال الفترة المتبقية من مدة استحقاق تعويض البطالة.

**- سقوط الحق في تعويض البطالة**

حددت المادة ٩٦ من قانون التأمين الإجتماعي علي سبيل الحصر الحالات التي يسقط فيها حق العاطل في تقاضي تعويض البطالة بعد نشوء الحق فيه.

وهذه الحالات هي:

**١- رفض المؤمن عليه الالتحاق بعمل يراه مكتب القوى العاملة المختص مناسباً له.**

ويعتبر العمل مناسباً وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٩٦ إذا توافرت فيه الشروط الآتية:

**أ- أن يكون أجره يعادل ٧٥٪ من الأجر الذي يؤدي علي أساسه تعويض البطالة.**

**ب- أن يكون العمل متفقاً مع مؤهلات المؤمن عليه وخبرته وقدراته المهنية والمهنية.**



ج- أن يكون العمل المرشح له في دائرة المحافظة التي كان يعمل بها وقت تعطله.

والواقع أن هذا الشرط الأخير لا ينطوي علي «تدليل للعامل» كما يري البعض<sup>(١)</sup> وإنما به مراعاة لظروف العامل، إذ لا يمكن علي ضوء تلك الظروف أن يعد العمل مناسباً إذا كان خارج دائرة المحافظة التي كان يعمل بها وقت تعطله، والقول بغير ذلك يؤدي إلي أن يلقي علي عاتق العامل باعيا لا يقدر علي تحملها من حيث تدبير المسكن المناسب له ولأسرته ما يلزم ذلك من نفقات، وبصفة خاصة في ظل أزمة السكن الحالية وصعوبة الحصول عليه، هذا بالإضافة إلي ما يؤدي إليه ذلك من آثار إجتماعية ومشاكل لا حصر لها<sup>(٢)</sup>.

## ٢- اشتغال المؤمن عليه لحساب نفسه.

يسقط حق المؤمن عليه في تقاضي تعويض البطالة إذا ثبت اشتغاله لحسابه الخاص، كأن يصبح شريكا في عقد شركة أو يباشر حرفة معينة أو عملاها كان نوعه. ويسقط حق المؤمن عليه في تقاضي تعويض البطالة في هذه الحالة أيا كان مقدار الدخل الذي يحققه، حتي ولو كان اقل من قيمة تعويض البطالة<sup>(٣)</sup>.

## ٣- اشتغال المؤمن عليه لحساب الغير بأجر يعادل قيمة تعويض البطالة أو يزيد عليه.

إذا ثبت اشتغال المتعطل لدي الغير يسقط حقه في تقاضي تعويض

---

(١) حسام الأهواني، ص ٣٢٠.

(٢) نبيل عبد اللطيف، ص ٣٤٠.

(٣) قارن، نبيل عبد اللطيف، السابق، ص ٣٤١. حيث يري أنه «من المحتم أن يكون دخله (العامل) من هذا العمل مساويا لتعويض البطالة أو يزيد عليه وإلا كان من حقه ... أن

يتقاضى الفرق بين هذا الدخل وبين تعويض البطالة المقرر

البطالة متى كان أجره يعادل قيمة تعويض البطالة أو يزيد عليه ويفهم من ذلك أنه إذا كان ما يتقاضاه العامل من أجر يقل عن تعويض البطالة كان من حقه أن يتقاضى الفرق بين هذا الأجر وقيمة التعويض.

٤- استحقاق المتعطل معاشا يعادل قيمة تعويض البطالة أو يزيد عليه.

في هذه الحالة، كما في الحالة السابقة، يسقط حق المؤمن عليه في تقاضي تعويض البطالة، إذا استحق معاشا يساوي قيمة التعويض أو يزيد عليه. إلا أنه استثناء من ذلك يكون للمؤمن عليه الجمع بين معاش الإصابة وتعويض البطالة وذلك بدون حدود (م ٢/٧١ من قانون التأمين الاجتماعي).

٥- هجرة المؤمن عليه أو مغادرته البلاد نهائيا.

فالهجرة ومغادرة البلاد نهائيا تعني انعدام الرغبة في العمل في البلاد وبالتالي لانتوافر شروط استحقاق تعويض البطالة وكما أن البطالة مشكلة اقليمية ولهذا لا يستفيد من احكامها الا من يعمل علي اقليم الدولة ويوجد فيه. (١١)

٦- بلوغ المؤمن عليه سن الستين.

فتأمين البطالة لا يسري، كما رأينا من قبل، علي من يبلغ من الستين، وتبعا لذلك يسقط حقه في تقاضي تعويض البطالة بمجرد بلوغ هذه السن.

- اجراءات طلب تعويض البطالة وصرفه

صدر قرار وزيرة التأمينات الإجتماعية رقم ٣١١ لسنة ١٩٧٦ بشأن الأحكام الخاصة بالتأمين ضد البطالة متضمنا إجراءات الاخطار عن انتهاء

---

(١١) حسام الأهواني، السابق، ص ٣٢١.

خدمة العامل وطلب التعويض موضحا اجراءات صرف تعويض البطالة.

- الاخطار عن انتهاء خدمة العامل وطلب تعويض البطالة

عند انتهاء خدمة المؤمن عليه يقوم صاحب العمل بإرسال الاستمارة رقم (٦) الخاصة بالاطار بانتهاء الخدمة (المرفق نموذجها بالقرار المذكور) مستوفاة وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه مبينا سبب انتهاء الخدمة مفصلا وعلي صاحب العمل عند وجود نزاع علي سبب انتهاء الخدمة أن يبين نوع النزاع بكل دقة.

وتحرر الاستمارة المشار اليه من أصل وثلاث صور يتسلم المؤمن عليه صورة منها ويحتفظ صاحب العمل بصورة أخرى، ويرسل الأصل والصورة الباقية الي مكتب الهيئة التأمينية المختصة بكتاب موصي عليه مع علم الوصول (م١٠).

وفي حالة إمتناع المؤمن عليه عن التوقيع علي الاستمارة المذكورة وجب علي صاحب العمل اخطاره بصورة منها مع بيان تاريخ ورقم ارسالها إلي مكتب الهيئة المختص الواقع في دائرته محل العمل وذلك بكتاب موصي عليه مع علم الوصول، وذلك خلال ٢٤ ساعة من تاريخ ارسالها للمكتب المذكور. وعلي صاحب العمل في هذه الحالة ان يثبت علي صورتي الاستمارة المشار اليها المرسلتين منه لمكتب الهيئة ان المؤمن عليه رفض التوقيع (م٢).

وعلي المؤمن عليه أن يتقدم بصورة الاستمارة رقم (٦) خلال الاسبوع الأول لتعطله إلي مكتب القوي العاملة المختص ب قيد اسمه في سجل المتعطلين والحصول علي شهادة قيد طبقا لاحكام قانون العمل (م ٣٠) وعليه أن يقدم في ميعاد اقضاء نهاية الأسبوع التالي لتعطله الي مكتب هيئة التأمينات الواقع في دائرته محل اقامته أو المكتب الواقع في دائرته

محل العمل صورة الاستمارة المذكورة مرفقا بها شهادة القيد المشار اليها. وعلي المكتب المذكور أن يثبت تقدم العام. لصرف تعويض البطالة علي الاستمارة رقم (٣-١) المرفق نموذجها بالقرار الوزاري. وترسل هذه الاستمارة الي المكتب الواقع في دائرته محل العمل في موعد لا يجاوز اليوم التالي إذا كان المؤمن عليه قد تقدم إلي المكتب الواقع في دائرته محل اقامته لصرف تعويض البطالة (م٤).

وإذا لم يكن المؤمن عليه قد تسلم صورة الاستمارة رقم (٦) أو لم ترد إليه بالبريد الموصي عليه وجب عليه أن يتقدم الي مكتب هيئة التأمينات الاجتماعية المبين فيما سبق وفي ميعاد اقضاء نهاية الاسبوع الثاني لتعطله ليثبت شكواه وطلب صرف تعويض البطالة علي الاستمارة رقم (٣-١) وعلي المكتب المذكور تسليمه صوره منها وتحمل هذه الصورة محل نسخة الاستمارة رقم (٦) في تطبيق حكم المادة ٣ من القرار الوزاري.

وعلي مكتب الهيئة التأمينية الواقع في دائرته محل العمل أن يندب مفتشا لتحرير الاستمارة رقم (٦) وأن يبين بها سبب انتهاء الخدمة وتاريخه كما يراه صاحب العمل وأن يوقع عليها إذا رفض صاحب العمل ذلك مع تسليم المؤمن عليه نسخة منها أو ارسالها اليه بخطاب موصي عليه مع علم الوصول خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تحريرها (م٥٠).

هذا وإذا كانت مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين تجبى له صرف تعويض البطالة وثبت من الاستمارة رقم (٦) أنه رفض التوقيع أو اعتراض علي سبب انتهاء الخدمة وجب علي مكتب الهيئة التأمينية الواقع في دائرته محل العمل احالة الاستمارة المشار اليها الي مكتب علاقات العمل المختص لإبداء رأيه في النزاع القائم علي سبب انتهاء الخدمة مع اخطار المؤمن عليه بذلك بكتاب موصي عليه مع علم الوصول. ويؤدي التعويض في ضوء النتيجة التي انتهت اليها المكتب المذكور (م٦٠).

## - اجراءات صرف تعويض البطالة

وفقا لنص المادة ٧ من القرار الوزاري رقم ٣١١ لسنة ١٩٧٦ وعلى مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الواقع في دائرته محل عمل المؤمن على فور اثبات طلب صرف تعويض البطالة على الاستمارة رقم (١٠٣) أو تلقيه هذه الاستمارة من مكتب الهيئة الواقع في دائرته محل الاقامة إتخاذ اجراءات فحص الطلب وتحضير بطاقة صرف التعويض في حالة استحقاقه على النموذج رقم (١٠٤) المرفق وتسليمها للمؤمن عليه وعلى المكتب المذكور احواله ملف المؤمن عليه الذي تقرر له تعويض البطالة مرفقا به بطاقة الصرف الي المكتب الواقع في دائرته محل اقامة المؤمن عليه إذا كان قد تقدم لهذا المكتب لصرف التعويض ليتولي تسليمه هذه البطاقة.

وفي جميع الأحوال يتم تسليم المؤمن عليه بطاقة الصرف قبل موعد صرف الدفعة الأولى من التعويض.

وعلى مكتب الهيئة المذكور الواقع في دائرته محل العمل اخطار المؤمن عليه بكتاب موصي عليه مع علم الوصول في حالة رفض طلب التعويض مع بيان اسباب الرفض».

وإذا ما تقرر صرف تعويض البطالة للمؤمن عليه وجب عليه أن يتردد على مكتب القوي العاملة المسجل فيه مرة كل اسبوع وفقا لقرار وزير القوي العاملة رقم ٩ لسنة ١٩٧٦.

ويصرف تعويض البطالة مرة كل اسبوع بعد التثبت من تردد المؤمن عليه على مكتب القوي العاملة المسجل فيه خلال المدة التي يستحق عنها التعويض. ويتولي الموظف المختص اثبات تواريخ تردد المؤمن عليه على المكتب المذكور واستمرار تعطله وذلك بالتوقيع في الخانة المخصصة لذلك في بطاقة الصرف وختمها بختم المكتب (م ٨).

ويصرف تعويض البطالة للمؤمن عليه شخصيا بعد التوقيع علي اذن الصرف فاذا تعذر عليه الانتقال الي مكتب الهيئة المختص لصرف التعويض وثبت مرضه أو قيام عذر قهري يمنعه من ذلك جاز له أن يوكل عنه شخصا غيره في صرف التعويض بموجب توكيل مصدق عليه إداريا (م ١١).

وإذا استحق المؤمن علي معاشا أو التحقق بأي عمل أو زاول أي نشاط أو مهنة أو حرفة لحسابه الخاص أو بالاشتراك مع الغير ولو كان هذا العمل لايسري عليه قانون التأمين الاجتماعي أو قانون التأمين علي اصحاب الأعمال أن يبلغ مكتب الهيئة التأمينية المختص ومكتب القوي العاملة المختص بذلك وعن تاريخ استحقاقه للمعاش أو مباشرته هذا العمل أو المهنة واسم صاحب العمل وعنوانه.

وعلي المؤمن عليه في هذه الحالة أن يمتنع عن استلام تعويض البطالة الذي تقرر صرفه اليه مع مراعاة أحكام المادة ٩٧ من قانون التأمين الاجتماعي، وذلك دون إخلال بحق الهيئة في استرداد ماصرف من مبالغ دون وجه حق ومساءلة المؤمن عليه جنائيا إذا كان هناك وجه لذلك (م ١٢).

وفي حالة سقوط الحق في صرف تعويض البطالة لرفض المؤمن عليه الالتحاق بالعمل الذي يراه مكتب القوي العاملة مناسبا له، وتلك التي يوقف فيها صرف ذلك التعويض لرفض المؤمن عليه التدريب الذي يقرره له المكتب المذكور، يتم سقوط الحق في التعويض أو وقفه بناء علي الاخطار الذي يرد الي مكتب الهيئة المختص من مكتب القوي العاملة المشار اليه (م ١٣).

وتسحب بطاقة صرف تعويض البطالة من المؤمن عليه بمعرفة مكتب الهيئة الذي تقدم اليه لصرف التعويض عند انتهاء الفترة المستحق خلالها هذا التعويض، أو وفاة المؤمن عليه أو ثبوت عجزه الكامل المستديم، أو

توافر حالة من حالات سقوط الحق في تقاضي التعويض وفقا لنص المادة ٩٦ من قانون التأمين الاجتماعي (م ١٤).

### - النزاع حول سبب انتهاء خدمة المؤمن عليه

معرفة سبب انتهاء خدمة المؤمن عليه له أهمية خاصة في مجال تأمين البطالة، فعلي اساسه يتحدد ما إذا كان المؤمن عليه يستحق تعويض البطالة أم لا يستحقه. ويتوقف علي معرفة هذا السبب أيضا لتحديد مقدار هذا التعويض وما إذا كان بواقع ٦٠٪ من الأجر الأخير بواقع ٣٠٪ فقط من الأجر المشار اليه.

وقد صدر في هذا الشأن قرار وزير التأمينات رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦<sup>(١)</sup> في شأن اجراءات بحث النزاع علي سبب انتهاء الخدمة. وطبقاً للمادة الرابعة من هذا القرار يجب علي مكتب علاقات العمل المختص فور ورود أوراق النزاع إليه من مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بحث موضوع النزاع في أسباب انتهاء الخدمة في ضوء الأوراق المشار اليها وما يقدمه كل من العامل وصاحب العمل من مستندات متعلقة بالنزاع واعداد تقرير بأسباب انتهاء الخدمة التي تبينها من ظاهر الأوراق، علي أن ينتهي البحث واعداد التقرير خلال مدة اقصاها ثمانية أيام من تاريخ وصول أوراق النزاع اليه من مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص، وارسال التقرير المشار اليه فور الانتهاء منه مرفقا به جميع الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع الي مكتب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختص، علي أن يسلم اليه باليد أو بالبريد المستعجل المسجل علي حسب الأحوال.

فإذا ما أنتهي مكتب علاقات العمل إلي استحقاق المؤمن عليه صرف تعويض البطالة كاملا قامت الهيئة التأمينية بصرف باقي التعويض المستحق عن الاسبوعين المشار اليهما، وصرفه كاملا بالنسبة للمدة الباقية

(١) الرقائن المصرية، العدد ٦٥ في ١٩٧٦/٣/٢٠

لاستحقاقه، وذلك متي توافرت باقي شروط الاستحقاق وفقاً للمادة ٩٢ من قانون التأمين الاجتماعي.

وإذا رأي مكتب القوي العاملة أن سبب انتهاء الخدمة من الاسباب التي لا يستحق معها التعويض، فقد ذهبت المذكرة الإيضاحية للقانون إلى أنه لا يجوز للهيئة المختصة استرداد ماصرف من تعويض خلال الاسبوعين المشار اليهما سابقاً<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: نبيل عبد اللطيف، السابق ص ٣٤٧، وقارن شوقي الملبجي، السابق، ص ٩٩٧.



## الباب الخامس

### تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات

استحدث القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ هذا النوع من «التأمين» مستهدفا تحقيق بعض أنواع الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات.

والواقع أن ذلك لا يعد تأميناً بالمعنى الفني لهذه الكلمة لسببين: الأول أنه لا توجد أخطار مؤمن عليها وإنما المقصود الحل علي راحة اصحاب المعاشات عن طريق منحهم بعض المزايا والترفيه عليهم وإنشاء دور إقامة لهم بأجور مخفضة. والسبب الثاني أنه لا توجد اشتراكات كما في باقي أنواع التأمين الإجتماعي وإنما يتم تمويل هذه الرعاية عن طريق اعتمادات الدولة وصناديق التأمين الإجتماعي وما يدفعه المقيمون في دور الرعاية من أجور رمزية<sup>(١)</sup>.

هذا ويتبين من نصوص القانون (م. ١٠٠، ١٠٣) ومذكرته الإيضاحية أن المقصود بأصحاب المعاشات في تأمين الرعاية الاجتماعية هم الذين استحققت معاشاتهم بموجب القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أو القوانين التي حل محلها. ومؤدي ذلك عدم استفادة اصحاب المعاشات المقررة وفقا لقوانين أخرى من هذه الرعاية، وكذلك المستحقون من اصحاب المعاشات.

#### - تمويل الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات

بينت المادة ٩٩ من القانون الموارد المالية التي تتحقق من خلالها الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات وهي:

١- اعتماد سنوي تخصصه الخزنة العامة لدور الرعاية الاجتماعية.

(١) علي العريف، السابق، ص ١٥٥

٢- ما يخص سنويا من قبل (الهيئة القومية للتأمينات الإجتماعية والهيئة القومية للتأمين والمعاشات) لهذه الرعاية.

٣- التبرعات والوصايا التي يقرر مجلس إدارة الهيئة المختصة قبولها.

٤- صافي إيرادات الحفلات والمعارض والمهرجانات واليانصيب التي تقام لصالح دور الرعاية الإجتماعية.

٥- الاشتراكات التي يؤديها المتفعون بدور الرعاية الإجتماعية.

٦- الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط دور الرعاية الإجتماعية

### - دور الرعاية الإجتماعية

وفقا لتصور المشرع التأميني تتم الرعاية الإجتماعية لأصحاب المعاشات من خلال دور الرعاية والتي تلتزم الهيئتين المختصتين (الهيئة القومية للتأمينات الإجتماعية والهيئة القومية للتأمينات والمعاشات)<sup>(١)</sup> بإنشائها إما مباشرة أو بالتعاون مع وزارة الشئون الإجتماعية، وقد نص القانون (م. ١٠٠) ان تلتزم كل من الهيئتين السابقتين باتخاذ الخطوات التنفيذية اللازمة لذلك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل به.

ويفهم من نصوص القانون أن الإقامة بهذه الدور اختيارية لمن يرغب من أصحاب المعاشات المقررة طبقا لقانون التأمين الإجتماعي، وإن كان ذلك لا يعني اقتصار نشاط هذه الدور على المقيمين بها وحدهم بل يجوز امتداده إلى باقي أصحاب المعاشات عن طريق اشتراكهم مثلا في وسائل الترفيه والنوادي والمكتبات التي تنشأ بقصد الرعاية الإجتماعية لأصحاب المعاشات.

---

(١) يلاحظ التعديل الذي أوردته القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٩٤ بشأن الهيئة القائمة على التأمين الاجتماعي والسابق بيانه في الباب التمهيدي من القسم الأول من هذا الكتاب.

هذا وتقضي المادة ١٠١ بأن يراعى في إنشاء دور الرعاية الإجتماعية تقسيمها إلى درجات تتشمى وفئات المنتفعين من حيث الجنس وحالتهم الصحية والمستوي المعيشي والأسري والثقافي الذي كانوا يعيشون فيه قبل انتهاء الخدمة.

أما من حث التنظيم الإداري فقد أوضحت المادة ١٠٢ من القانون أن يحدد وزير التأمينات بقرار منه الشروط والأوضاع اللازمة لتنظيم دور الرعاية الإجتماعية وخاصة ما يأتي:

- ١- كيفية قبول المنتفعين في دور الرعاية الاجتماعية.
- ٢- تشكيل مجالس إدارة دور الرعاية الإجتماعية وتحديد اختصاصاتها بشرط مراعاة تمثيل المنتفعين بها بنسبة الثلث علي الأقل.
- ٣- وضع اللامحة الداخلية لدور الرعاية الاجتماعية دون التقيد بالقواعد المالية والوظيفية المعمول بها في الحكومة والقطاع العام.
- ٤- تحديد قيمة الاشتراك الذي يؤديه كل منتفع.
- ٥- تحديد مستويات الخدمة اللازمة للرعاية الاجتماعية.
- ٦- تبادل الزيارات والإقامة في دور الرعاية بين المصريين والأجانب في البلاد الأخرى.

وقد صدر في ذلك الشأن قرار وزير التأمينات رقم ٤١ لسنة ١٩٨٤ متضمنا الأحكام الخاصة بدور الرعاية لاصحاب المعاشات.

### - شروط القبول بدور الرعاية الإجتماعية

تضمنت المادة الأولى من القرار الوزاري المذكور سابقاً تحديد المنتفعين بدور الرعاية الإجتماعية التي تنشئها كل من (الهيئتين التأمينيتين) بأنهم

اصحاب المعاشات المقررة طبقا لقانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ سواء كانوا ممن استحقوا معاشاتهم وفقا لأحكام هذا القانون او كانوا ممن استحقوا لمعاشاتهم طبقا للقوانين التي حل محلها القانون المشار اليه.

ويشترط لقبول صاحب المعاش بدار الرعاية الإجتماعية أن يكون قادرا علي خدمة نفسه وأن تكون قيمة المعاش مناسبة لقيمة اشتراك العضو (م ٢ من القرار الوزاري). والواقع أن هذا الشرط يتنافي والهدف الأساسي للتأمين محل الدراسة وهو الرعاية الإجتماعية لصاحب المعاش، فهذا الأخير يكون أحوج للرعاية عندما لا تتوافر لديه القدرة علي خدمة نفسه، وكان حريا بالمشروع أن يتولي فئة غير القادرين علي خدمة انفسهم بالرعاية المطلوبة عن طريق قبولهم بدور الرعاية مع توفير من يتولي خدمتهم.

وتكون أولوية القبول في الدار لمستحق المعاش لبلوغه سن الستين أو سن التقاعد بحسب الأحوال وتكون الأولوية بين هذه الفئة نصاحب المعاش الذي لاعائل له. وقد اعتبر القرار الوزاري (م ٣) العائلة غير موجودة إذا كانت الزوجة في حالة صحية لاتستطيع بها القيام بخدمة نفسها وزوجها وشبت ذلك بشهادة إدارية.

وقد اجازت المادة الرابعة من القرار الوزاري لمجلس إدارة الدار قبول اصحاب المعاشات والمتنفعين بنظم التأمين الاجتماعي والتقاعد وانأمين والمعاشات للقوات المسلحة وذلك في حالة وجود أماكن خالية بالدار مع مراعاة أحكام المادتين ٢، ٣ المشار اليهما سابقا.

### - إدارة دار الرعاية الإجتماعية

يتولي إدارة الدار مجلس إدارة علي النحو التالي:

- مدير عام المنطقة التأمينية بالهيئة المختصة رئيساً
- مدير الدار عضواً
- مدير إدارة الحسابات المركزية بالهيئة المختصة عضواً
- مدير إدارة الرعاية الاجتماعية بالهيئة المختصة عضواً
- عضوين من المنتفعين بالدار يصدر بتعيينهما قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة المختصة وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد عضواً
- ويجوز لمجلس الإدارة الاستعانة بمن تراه من العاملين بالحكم المحلي ووزارة الشؤون الاجتماعية وذلك بموافقة رئيس مجلس إدارة الهيئة المختصة (م ٥ من القرار الوزاري المذكور)<sup>(١)</sup>.
- وقد حرص القرار الوزاري علي بيان الحد الأدنى لمستوي الجهاز الوظيفي المستول عن مايقدمه الدار من خدمات، فوفقاً لنص المادة ١٢ من هذا القرار يجب ألا يقل مستوي هذا الجهاز عن المستوي التالي:
- مدير حاصل علي مؤهل عال ويفضل أن يكون له خبرة في المجال الإجتماعي مدة لا تقل عن عشر سنوات.
  - أخصائي إجتماعي واحد أو أكثر كل أو بعض الوقت بحسب عدد النزلاء.
  - اخصائي نفسي كل أو بعض الوقت.
  - مشرفون اجتماعيون كل أو بعض الوقت.
  - طبيب كل أو بعض الوقت حسب احتياجات الدار تعاونه حكيمة أو ممرضة لتنفيذ تعليماته وذلك في حالة عدم تعاقد الدار مع هيئة التأمين الصحي.

(١) راجع المواد ٦، ٧ من القرار الوزاري في شأن اختصاصات مجلس الإدارة ومدير الدار.

- سكرتير للندار أو أكثر حسب حاجات العمل.
- أمين مخزن.
- طباط ومساعد ممن يحملون الشهادات الصحية.
- غسالات.
- عمال نظافة.
- بواب
- جنائني

### - مضمون الرعاية الاجتماعية

- تشمل الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات وفقا لنص المادة ١٠٠ من قانون التأمين الاجتماعي مايلي:
- ١- الإقامة الكاملة من مسكن ومأكل ومشرب.
  - ٢- توفير المكتبات الثقافية والنوادي المزودة ببعض وسائل التسلية المناسبة للمتفرحين.
  - ٣- توفير الخبراء والاختصاصيين اللازمين لإدارة دور الرعاية.
  - ٤- توفير الوسائل الترفيهية كالرحلات ومشاهدة العروض المسرحية والإقامة في المصايف والمشاتي وزيارة الحدائق العامة.
- وتجيز المادة المشار إليها الإستعانة بخبرات وقدرات المتفرحين بالرعاية الاجتماعية في أعمال مناسبة لحالة كل منهم، وذلك مقابل مكافآت رمزية تزدى إليهم بشرط أن ترتبط الأعمال التي تسند إليهم بأعمالهم الأصلية التي كانوا يؤدونها قبل انتهاء خدمتهم.

وتتفيذا للبند ٥ من المادة ١٠٢ من قانون التأمين الاجتماعي تولي القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٨٤ ، المشار اليه سابقا ، بيان مواصفات الرعاية الإجتماعية وتحديد مستويات الخدمة التي تقدم للنزلاء بدور الرعاية الإجتماعية.

فوفقا لنص المادة ١٨ من القرار المذكور، تهدف دار الرعاية الإجتماعية توفير الخدمات الآتية:

١- إيجاد مكان مريح لاقامة المسنين يتلائم مع أعمار النزلاء وحالتهم الصحية.

٢- توفير برامج الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية.

٣- شغل أوقات المسنين بما يعود عليهم بالنفع، والاستفادة من خبراتهم في اعمال مشمرة.

٤- تنظيم افادة المسنين المقيمين مع اسرهم - خارج الدار - من بعض خدمات الدار.

وقد أوضحت المادة ١٩ من القرار الوزاري المجالات التي تقدم بشأنها الخدمات لنزلاء دور الرعاية الإجتماعية وذلك علي النحو التالي:

### أولا : الرعاية الطبية :

١- تتعاقد الدار مع الهيئة العامة للتأمين الصحي لتوفير الرعاية الطبية للنزلاء ، أو توفر لهم نظاما بديلا، ويتحمل العضو تكاليف هذه الرعاية.

٢- توفر الدار إمكانات الإسعافات الأولية.

٣- محال الحالات التي يتعذر علاجها محليا إلي المستشفيات العامة والخاصة حسب الأحوال.

٤- تعد صحيفة أو بطاقة صحية لكل نزيل تبين التطورات الصحية التي تطرأ عليه طوال فترة إقامته بالدار.

٥- تقدم الدار ثلاث وجبات يوميا وتحدد قائمتها بمعرفة مجلس إدارة الدار علي ضوء قائمة الأغذية الموضوعة بمعرفة معهد التغذية لفئة كبار السن ويراعي فيها توافر العناصر الغذائية الصالحة والملائمة لصحة المقيمين وسنهم.

٦- يحدد مجلس إدارة الدار مواعيد تناول الوجبات الغذائية.

### ثانيا : الرعاية الاجتماعية :

١- تعمل الدار علي توفير غرفة مستقلة لكل نزيل كلما كان ذلك ممكنا لكفالة المحافظة علي الحرية الشخصية لكل نزيل علي أن يلحق بها دورة مياه مستقلة إذا أمكن ذلك.

٢- تكون غرف النزلاء مزودة بالأثاث اللازم المريح والأدوات المعيشية الضرورية.

٣- تعمل الدار علي توثيق الصلة بينها وبين أسرة النزير عن طريق تبادل الزيارات ودعوة الأسر لحضور الحفلات الترفيهية في المناسبات المختلفة التي تعدها الدار لنزلاتها.

٤- تعمل الدار علي اشتراك النزلاء في تخطيط البرامج واعدادها للاشتراك في تنفيذها تحت إشراف الاخصائيين الإجتماعيين كلما أمكن ذلك مع اشتراكهم في الاشراف علي الدار ومرافقها ونظافتها واقتراح أي برامج أو نظم من شأنها تحسين مستوي البرامج المقدمة وذلك علي ضوء إمكانيات الدار.

٥- يعد لكل دار برنامج يومي يبدأ من الاستيقاظ صباحا وينتهي بالنوم مساء متضمنا مختلف الأنشطة.



### ثالثا : البرامج الثقافية والدينية :

- ١- تلحق بالدار مكتبة لتصم العديد من الكتب العلمية والثقافية والدينية والقصص المناسبة وكذلك الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية.
- ٢- تتولي الدار عقد الندوات الدينية للنزلاء مع تخصيص مكان مناسب لأداء شعائر الصلاة.
- ٣- تزود الدار بقاعات للاستقبال والجلوس كما تقدم لنزلاتها من أن لآخر العروض السينمائية.
- ٤- تعقد الدار ندوات اجتماعية وثقافية باستضافة المتخصصين في هذه المجالات وبالاستعانة بالنزلاء.
- ٥- يتم الاحتفال في الدار بالمناسبات الدينية والقومية والأعياد ويدعي إليها أهالي النزلاء.

### رابعا : البرامج الترفيهية وشغل أوقات الفراغ :

- ١- يجب أن تحتوي الدار على نادي اجتماعي لشغل أوقات الفراغ يضم ألعاب داخلية خفيفة تتلائم مع المستوى الثقافي للنزلاء وأعمارهم.
- ٢- يجب أن يوجد في الدار أجهزة راديو وتليفزيون وتسجيل.
- ٣- تتولي الدار الاهتمام بالرياضة كوسيلة للترفيه والعلاج وكذلك الاهتمام بالرحلات وإتاحة الفرصة لقضاء الصيف على أحد الشواطئ.
- ٤- تستخدم الدار الموسيقي للترفيه والعلاج سواء عن طريق استخدام مواهب النزلاء أو عن طريق إقامة الحفلات الموسيقية لهم.
- ٥- تقيم الدار حفلات سمر في المناسبات الاجتماعية والقومية والدينية يشترك النزلاء في إعدادها والقيام بأدوار فيها.
- ٦- يلحق بكل دار كافيتريا لتناول المشروبات والمأكولات الخفيفة.

## خامساً: العلاج بالعمل عن طريق برامج الهوايات:

١- تعمل الدار علي تنمية الهوايات بين النزلاء في مختلف النواحي مثل الموسيقى - الرسم - النحت - الزراعة - الأشغال اليدوية - تربية الدواجن وغيرها ، وذلك تحت إشراف الفنيين مع تطوير هذه الهوايات إلي أعمال منتجة.

٢- تشرف الدار علي تدريب وتأهيل القادرين من النزلاء حسب رغباتهم علي بعض الحرف واستغلال ذلك كنوع من العلاج علي أن تحاول الدار الحاق من له كفاءة منهم - بناء علي طلبه - بأعمال إنتاجية داخل الدار وخارجها.

## - تخفيض اسعار بعض الخدمات

بالإضافة إلي الرعاية الإجتماعية - بالمفهوم السابق عرضه - التي تقدم لأصحاب المعاشات النزلاء بدور الرعاية اجازت المادة ١٠٣ من قانون التأمين الإجتماعي لرئيس الجمهورية، بقرار منه، بناء علي عرض وزير التأمينات وبعد الاتفاق مع الوزراء المختصين، منح اصحاب المعاشات العاملين باحكام هذا القانون تيسيرات خاصة يتضمنها القرار المشار اليه وعلي الأخص مايلي:

١- تخفيض نسبي في تعريف المواصلات بالسكك الحديدية ووسائل المواصلات العامة الملوكة للدولة داخل المدن.

٢- تخفيض في اسعار دخول النوادي والمتاحف والمعارض ودور السينما والمسارح الملوكة للدولة.

٣- تخفيض نفقات الإقامة في دور العلاج التابعة للجهاز الإداري للدولة.

٤- تخفيض نفقات الرحلات التي ينظمها الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة والوحدات الإقتصادية التابعة لأي منها داخل الجمهورية وخارجها.

علي أن يكون التخفيض في جميع الأحوال بما لا يجاوز ٧٥٪ من القيمة الرسمية.

وقد صدر تنفيذًا لما سبق قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٨١ بتقرير بعض التيسيرات لأصحاب المعاشات<sup>(١)</sup> علي النحو التالي:

١- ٢٥٪ من القيمة الرسمية علي تعريفه المواصلات بالسكك الحديدية بين المدن (وقد تم زيادة نسبة التخفيض إلي ٥٠٪ بمقتضي قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩١ لسنة ١٩٨٢<sup>(٢)</sup>، وتحمل الجهات الآتية بقيمة التخفيض المشار اليه:

أ- الهيئة القومية للتأمين والمعاشات بالنسبة لأصحاب المعاشات من المؤمن عليهم العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة.

ب- الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بالنسبة لأصحاب المعاشات من المؤمن عليهم العاملين بالقطاعين العام والخاص.

ج- الخزانة العامة لأصحاب المعاشات من العسكريين.

٢- ٥٠٪ من أسعار دخول المسارح ودور السينما والتاحف المملوكة للدولة.

٣- ٥٠٪ من رسوم دخول الأسواق والمعارض التي تقيمها الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية.

٤- ٢٠٪ من نفقات الرحلات التي ينظمها القطاع العام داخل الجمهورية أواخرها، كما يمنح أصحاب المعاشات المشار اليهم التسهيلات التي يقررها لهم مجلس إدارة شركة مضر للطيران بالنسبة لأجور السفر بطاقتها.

ويتولي بنك ناصر الاجتماعي منح اصحاب المعاشات أولويات بالنسبة للتيسيرات التي يقدمها.

---

(١) الجريدة الرسمية، العدد ٧ في ١٣/٢/١٩٨١.

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٥٢ في ٣٠/١٢/١٩٨٢.



## القسم الثانى

### النظم المكتملة للتأمين الإجتماعى

بعد أن تناولنا في القسم الأول من هذا الكتاب دراسة النظام الأساسى للتأمين الاجتماعى المقرر بمقتضى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وتعديلاته ، والذي يكفل الحماية التأمينية الاجتماعية للعاملين ، ويعد محور تلك الحماية في مصر ، نتناول في هذا القسم دراسة النظم المكتملة للتأمين الاجتماعى التى أتى بها المشرع بقصد مد الحماية التأمينية للفئات الأخرى التى لم يشملها النظام الأساسى .

وعلى ذلك يتضمن هذا القسم ثلاثة أبواب يختص الأول لدراسة نظام التأمين الاجتماعى الشامل ، ويتناول الباب الثانى دراسة نظام التأمين الاجتماعى على العاملين المصريين بالخارج ، ويشتمل الباب الثالث على بيان التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم .



# الباب الأول

## نظام التأمين الإجتماعي الشامل

شهد عام ١٩٧٥ صدور قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ والذي يعد النظام الأساسي للحماية التأمينية في مصر بانطباقه علي العاملين في القطاع الحكومي وغير الحكومي، علي التفصيل السابق بيانه.

غير أن المشرع قد وجد أن هناك فئات عريضة من الشعب لا يكفل لها القانون المشار اليه الحماية التأمينية، فكان لزاما عليه نزولاً علي الإحجاء لعام في مجال الحماية التأمينية وأعمالا لاحكام الدستور ان يشمل تلك الفئات بالحماية التأمينية علي نحو ما هو مقرر للفئات المستفيدة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

وبتاريخ ١٣ سبتمبر من ذلك العام صدر القانون رقم ١١٢ ونصت المادة الأولى منه علي أن وتسري أحكام هذا القانون علي فئات القوي العاملة التي لاتخضع لأحكام قوانين المعاشات والتأمين الإجتماعي....» فامتدت الحماية التأمينية بذلك إلي الفئات العاملة الغير خاضعة لقوانين المعاشات والتأمين الإجتماعي القائمة في ظل القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ وهي القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ورقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة.

أما من ناحية مضمون الحماية التأمينية التي قررها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ فقد اقتصر علي تأمين الفئات المستفيدة بأحكامه من خطر الشيخوخة والعجز والوفاة، وإن كانت المادة الثالثة من هذا القانون قد اجازت مد الحماية التأمينية لتشمل بعض أنواع التأمين الأخرى المنصوص عليها في قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

ونظرا لما كشف عنه التطبيق العملي لأحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٧٥ من قصور عن تحقيق هدفه في شمول الحماية التأمينية لكافة الفئات العاملة التي لاتغطيها النظم التأمينية القائمة فقد اصدر المشرع في ٢٦ مايو ١٩٨٠ القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ باصدار نظام التأمين الإجتماعي الشامل ليحل محل القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بقصد التوسع في مجال الحماية التأمينية لتشمل الفئات التي لايمكنها الإستفادة من قانون التأمين الإجتماعي علي العاملين رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أو من قانون التأمين الإجتماعي علي اصحاب الأعمال رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ .

ونعرض فيما يلي للفئات المستفيدة من قانون التأمين الإجتماعي الشامل وقبول هذا التأمين ثم مضمون الحماية التأمينية التي يكفلها للمستفيدين بأحكامه وذلك في الفصول التالية.



## الفصل الأول

### مجال تطبيق قانون التأمين الإجتماعي الشامل من حيث الأشخاص

يتناول هذا الفصل بيان فئات المنتفعين بالتأمين الشامل وشروط الانتفاع بأحكامه والطبيعة الإلزامية لهذا التأمين.

## المبحث الأول

### فئات المنتفعين بالتأمين الإجتماعي الشامل

تقضي المادة الثالثة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بأنه «مع عدم الإخلال بأحكام المادة الرابعة من قانون الاصدار تسري احكام هذا القانون علي الفئات التي لاتخضع لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي والتأمين والمعاشات طبقا للأولويات التي يصدر بها قرار وزير التأمينات».

والمادة الرابعة من قانون الاصدار - المشار اليه - تنص علي أن «تسري احكام القرارات التي صدرت بتحديد فئات المنتفعين بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ .. اعتبارا من تاريخ العمل بأحكامه، كما يستمر العمل بها في ظل احكام القانون المرافق».

وتخضع هذه الفئات لأحكام القانون المرافق دون غيره من قوانين التأمين الإجتماعي».

ولنا علي هذين النصين الملاحظات التالية:

أولا: وضعت المادة الثالثة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ القاعدة العامة فيما يتعلق بالفئات المستفيدة بأحكامه بما يتفق والفرض من هذا القانون ألا وهو مد الحماية التأمينية إلي الفئات العاملة التي لاتخضع

لأحكام قوانين التأمين الإجتماعي الأخرى وأخذ القانون المشار اليه عنوانا له يدل على هذا الغرض: «التأمين الإجتماعي الشامل». كل هذا يجعل من غير المجدي محاولة تعداد الفئات المستفيدة من هذا التأمين، حيث يكفي لتحقيق تلك الاستفادة عدم الانتفاع بقوانين التأمين الاجماعي القائمة وت العمل به.

ثانيا: رغم ماسبق فقد نصت المادة الرابعة من قانون الاصدار علي استمرار سريان احكام القرارات الصادرة بتحديد فئات المنتفعين باحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥، وذلك بطبيعة الحال حين صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠، والتي صدرت بالفعل متضمنة تحديدا للفئات المستفيدة من التأمين الإجتماعي الشامل. وهذا في الواقع مايتعارض مع الهدف المعلن للقانون الجديد.

ثالثا: تناركا للتعارض المنوه عنه سابقا فقد حرصت المادة الثالثة من القانون علي النص بان فئات المنتفعين باحكامه يتم تحديدها طبقا للأولويات التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات، ويعني هنا أن الباب مازال مفتوحا أمام بعض الفئات الأخرى للاستفادة من التأمين الاجتماعي الشامل وبما يتلائم وروح الشمول لهذا التأمين.

وقد تضمنت اللائحة التنفيذية للقانون الجديد، الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠، بيان الفئات المستفيدة من التأمين الإجتماعي الشامل. ووفقا لهذا البيان تسري أحكام القانون علي الفئات الآتية:

١- العاملون المؤقتون في الزراعة سواء في الحقول والحدائق والبساتين أو في مشروعات تربية الماشية أو الحيوانات الصغيرة أو الدواجن أو في المناحل أو في أراضي الاستصلاح والاستزراع.

ويقصد بالعمالين المؤقتين من تقل مدة عمالتهم لدي صاحب العمل عن ستة أشهر متصلة وكان العمل الذي يزاولونه لا يدخل طبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط (م ٢-١ من القرار الوزاري).

ويلاحظ بالنسبة لهذه الفئة من فئات الخاضعين للتأمين الاجتماعي الشامل أن المشرع قد قصر الاستفادة من هذا التأمين علي العاملين المؤقتين بالزراعة، بمعنى أن غير هؤلاء من العمال المؤقتين، رغم عدم خضوعهم لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، لا ينتفعون بقانون التأمين الاجتماعي الشامل. وهنا في الواقع «أمر غير مفهوم فظالما كانت العبرة بتأقيت العمل فلايهم بعد ذلك طبيعة هذا العمل المؤقت»<sup>(١)</sup>.

## ٢- حائزو الاراضي الزراعية لأقل من عشرة أفدنة.

وفقا للبند ٢ من المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠ يسري قانون التأمين الاجتماعي الشامل علي «حائزو الاراضي الزراعية التي تقل مساحة حيازتهم عن عشرة أفدنة سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين بالأجرة أو المزارعة».

ويستفيد حائزو الاراضي الزراعية لأقل من عشرة أفدنة من قانون التأمين الاجتماعي الشامل سواء كان الحائز يستغل الارض بنفسه أو بواسطة الغير. أما من تبلغ مساحة حيازته عشرة أفدنة فأكثر، فانه يخضع لقانون التأمين الاجتماعي الخاص باصحاب الأعمال ومن في حكمهم.

## ٣- ملاك الأراضي الزراعية لأقل من عشرة أفدنة (م ٢ بند ٣).

---

(١) رمضان ابر السعود: الوجيز في شرح قوانين التأمين الاجتماعي، الطبعة الأولى، ١٩٧٩.

يسري التأمين الشامل علي ملاك الاراضي الزراعية الذين تقل ملكيتهم عن عشرة أفدنة، سواء كان المالك يقوم بزراعة الأرض علي الذمة، أو يقوم بتأجيرها للغير إيجارا عاديا أو مزارعة، أو لايقوم بزراعتها.

وإذا كانت مساحة الملكية الزراعية عشرة أفدنة أو أكثر يخضع المالك لقانون التأمين الإجتماعي الخاص باصحاب الأعمال ومن في حكمهم.

#### ٤- ملاك المباني (م ٢م بقد ٤).

يسري التأمين الإجتماعي الشامل علي ملاك المباني الذين يقل نصيب كل مالك في ريعها عن ٢٥٠ جنيه سنويا. أما إذا زاد نصيب المالك عن هذا الحد فانه يخضع للتأمين الخاص باصحاب الأعمال ومن في حكمهم.

هذا ويتم تحديد نصيب المالك وفقا للقيمة الإيجارية المتخذة اساما لربط الضريبة العقارية.

#### ٥- العاملون في الصيد لدي أصحاب الأعمال في القطاع الخاص.

فقانون التأمين الإجتماعي الشامل يسري علي العاملين في الصيد لدي اصحاب الأعمال في القطاع الخاص ايا كان نوع المراكب التي يعملون عليها، شراعيته أو بخارية، وذلك بخلاف ماقررته اللائحة التنفيذية للقانون السابق، رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥، حيث كانت تنص المادة ٣-٢ من هذه اللائحة علي سريان هذا القانون علي : «العاملون في الصيد علي مراكب شراعية لدي اصحاب الأعمال في القطاع الخاص».

## ٦- عمال التراحيل .

لا يخضع عمل التراحيل لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك لعدم سرعان احكام قانون العمل بشأنهم نظرا لطبيعة أعمالهم العرضية والمؤقتة لذا فقد اتاح لهم المشرع فرصة الحماية التأمينية في ظل قانون التأمين الاجتماعي الشامل.

## ٧- صغار المشتغلين لحساب انفسهم .

استثنى قانون التأمين الاجتماعي الخاص باصحاب الأعمال ومن في حكمهم هذه الفئة من الخضوع لاحكامه، غير أن المشرع لم يشأ تركهم بغير رعاية تأمينية فأخضعهم بالتالي لأحكام التأمين الشامل.

وقد ذكر المشرع أمثلة لهذه الفئة كالباعة الجائلين ومنادي السيارات، وموزعي الصحف وماسحي الأحذية المتجولين، وأردف ذلك بقوله «وغيرهم من الفئات المماثلة والحرفيين». ليؤكد بذلك إمكان امتداد الحماية التأمينية لغير من ذكروا.

هذا ويشترط لاستفادة أفراد هذه الطائفة من التأمين الاجتماعي الشامل الشروط الآتية:

أ- عدم استخدام عمال.

ب- عدم ممارسة النشاط في محل عمل ثابت له سجل تجاري أو تتوافر في شأنه شروط القيد في السجل التجاري أو لا يكون محل النشاط خاضعا لنظام الترخيص من جانب أي من الأجهزة المعنية (م) ٢ بند ٧ من القرار الوزاري).

٨- خدم المنازل .

وفقا لنص البند ٨ من المادة من القرار الوزاري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠ يسري قانون التأمين الاجتماعي الشامل علي «خدم المنازل ومن في حكمهم

من يعملون داخل المنازل الخاصة سواء كانوا بالشهر أو باليومية».

والواقع أن النص علي إستفادة خدم المنازل من قانون التأمين الاجتماعي الشامل أمر يتفق والإتجاه العام لتطور نظم التأمين الاجتماعي في مصر، حيث سبق ورأينا <sup>(١)</sup> أن هذه الفئة لاتخضع لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فأخضعها المشرع لنظام التأمين الاجتماعي الشامل باعتباره نظاما مكملا للنظام الأساسي للتأمين الاجتماعي (القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥).

أما من ناحية النص علي إستفادة من هم في حكم خدم المنازل من التأمين الإقتصادي الشامل غير مفهوم حيث سبق ورأينا أن هذه الفئة تخضع لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ <sup>(٢)</sup> وفي مجال المفاضلة بين نظامي التأمين فمما لاشك فيه أن النظام الأساسي للتأمين الاجتماعي المقرر بمقتضى القانون الأخير يفضل نظام التأمين الشامل نظرا لاتساع مضمون الحماية التأمينية المقررة بمقتضى النظام الأول.

#### ٩- أصحاب المراكب الشراعية ووسائل النقل البسيطة.

يسري نظام التأمين الاجتماعي الشمل وفقا لنص المادة ٢ بند ٩ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ علي أصحاب المراكب الشراعية في قطاعات الصيد والنقل النهري والبحري وأصحاب وسائل النقل البسيطة. ويشترط تخضع هؤلاء لأحكام القانون الا يستخدموا عمالا في نشاطهم، فاذا تخلف هذا الشرط فإنهم يخضعون لقانون التأمين الإقتصادي علي اصحاب الأعمال ومن في حكمهم.

#### ١٠- المتدربون بمراكز التدريب المهني لمرضي الجزام.

(١) راجع ماسبق، ص ٥٢.

(٢) راجع ماسبق، ص ٥٣.

١١- المرتلون والقيمة وغيرهم من خدام الكنيسة وغير  
الحاضرين لقانون التأمين الإجتماعي علي اصحاب الأعمال.

١٢- الناقهون من مرضي الدرن الملحقون بمراكز التدريب  
التابعة للجمعيات المختلفة لمكافحة الدرن.

١٣- الرائدات الريفيات والرائدات الحضريات.

١٤- محفظي وقراء القرآن الكريم من الدرجة الثانية.

١٥- ورثة اصحاب الاعمال في المنشآت الفردية الذين لا  
تسري في شأنهم أحكام قانون التأمين الاجتماعي علي اصحاب  
الاعمال ومن في حكمهم وفقاً للبتد (د) من القرار الوزاري  
رقم ٧٦ لسنة ١٩٩٤<sup>(١)</sup>.

وقد أخضع المشرع الفئات السابق بيانها لقانون التأمين الاجتماعي  
الشامل اعتباراً من تاريخ العمل به (١٩٨٠/٧/١).

والواقع أن التعداد الذي أوردته اللاحة التنفيذية يتعارض مع الهدف  
المعلن للقانون وهو سريانه علي الفئات التي لم تشملها قوانين التأمينات  
الاجتماعية الأخرى، وهذا مادفع بعض الفقه الي إعتبار هذا التعداد واردا  
علي سبيل المثال لا الحصر<sup>(٢)</sup>، ويؤكد هذا نص المادة الثالثة من القانون  
والسابق ذكرها.

ويلاحظ أنه وفقاً للقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ يجوز لرئيس الجمهورية

---

(١) فئة مضافة بالقرار الوزاري رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٤، الوقائع المصرية العدد ٢٥١ في  
١٩٩٤/١١/٦.

(٢) راجع محمد منصور، السابق، ص ٣٢٢، نصحي عباس رمضان، أنظمة المعاشات في  
التشريع المصري والمقارن، طبعة أولى ١٩٨٧، ص ٤٨٧.

بالنسبة لبعض الفئات التي يسري في شأنها أحكام قانون التأمين الاجتماعي الشامل تقرير سريان أحكام قانون التأمين الاجتماعي علي أصحاب الاعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ .

كما يجوز لأي من المؤمن عليهم الذين تسري في شأنهم أحكام التأمين الاجتماعي الشامل طلب الانتفاع بالتأمين الاجتماعي علي أصحاب الاعمال ومن في حكمهم<sup>(١)</sup> .

## المبحث الثاني

### شروط الانتفاع بالتأمين الاجتماعي الشامل

لا يكفي للانتفاع بأحكام قانون التأمين الاجتماعي الشامل الإنتماء إلي فئة من الفئات السابق بيانها وإنما يجب أن يتوافر فوق ذلك شرطاً خاصاً بالسنة وآخر مضمونه عدم الخضوع لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي والتأمين والمعاشات، ونعرض لكل منهما فيما يلي :

**الشرط الأول :** تقضي المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بأنه « يشترط للإنتفاع بأحكام هذا القانون ألا تقل سن المؤمن عليه عن ثماني عشرة سنة وألا يتجاوز الخامسة والستين » .

ويتضح من هذا النص أنه يشترط للإستفادة من نظام التأمين الشامل بلوغ المؤمن عليه سن ١٨ سنة ميلادية وألا يتجاوز سنة ٦٥ سنة .

ويلاحظ في هذا الشأن أن السن المقررة لبداية الحماية التأمينية تتفق مع المقرر بقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، إلا أن المشرع أراد

---

(١) القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ ، الجريدة الرسمية العدد ٢٤ (مكرراً) في ١٩٩٣/٦/٢٠ .



التيسير علي فئات المستفيدين بالتأمين الشامل وشمول الحماية لأكبر قدر ممكن بالمقارنة بأحكام تأمين أصحاب الأعمال ومن في حكمهم حيث قيد القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ الإنتفاع بمزاياه ببلوغ المؤمن عليه سن ٢١ سنة.

أما عن نهاية السن التأميني فيلاحظ أنها قد زادت عن النهاية المحددة بقانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فقد جعلها المشرع في نظام التأمين الشامل ٦٥ سنة مراعاة لظروف الفئات المستفيدة من هذا التأمين، فإذا تجاوز الشخص سن ٦٥ سنة وقت العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ فلا يمكن له الإنتفاع بنظام التأمين المقرر بهذا القانون وإن كان له طلب الإنتفاع بمعاش السادات المقرر بالمادة الخامسة من مواد إصدار القانون المذكور.

وتنص المادة الخامسة المشار إليها علي أن «يمنح معاش مقداره عشرة جنيهات شهرياً يطلق عليه معاش السادات لكل من بلغ سن الخامسة والستين أو ثبت عجزه الكامل أو وقعت وفاته قبل ١/٧/١٩٨٠ ولم يستحق معاشاً بصفته من الفئات المؤمن عليها وفقاً لأحكام قوانين التأمين الإجتماعي أو التأمين والمعاشات السارية وتسري في شأن المعاش المشار إليها أحكام القانون المرافق وذلك فيما عدا حالات استحقاقه للوفاة فيؤدي لمن تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش في التاريخ المشار إليه.....».

وقد ورد في تقرير لجنة القوي العاملة عن مشروع القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بخصوص المادة الخامسة من مواد الإصدار أنه «من المعلوم أن قوانين وأنظمة التأمين الإجتماعي في مصر تسري علي من تتراوح أعمارهم بين ٢٠، ٦٥ عاماً بمعنى أن المواطنين الذين زادت أعمارهم عن ٦٥ ولم يسبق شمولهم بأنظمة التأمينات الإجتماعية سواء بسبب :

أ - عدم وجود نظام تأميني يغطيهم أصلاً في الماضي.

ب- أو بسبب تقاعدهم دون استكمال المدد المرجبة لإستحقاق المعاش.

ج- أو بسبب عدم التأمين عليهم رغم خضوعهم لنظام أو آخر من أنظمة التأمينات يحفظ عليهم كرامتهم.

هذه الطوائف وأسرها من توفي منهم لا تتمتع بالدخل المتمثل في الحق في معاش تأميني يحفظ عليهم كرامتهم.

ولقد أكد السيد رئيس الجمهورية علي ضرورة مد الحماية التأمينية إلي هؤلاء المواطنين ممن فاتهم قطار التأمينات وذلك تجسيدا للتكافل الإجتماعي الذي يجمع بين أفراد العائلة المصرية الكبيرة وأعمالاً لما نص عليه الدستور.

وكخطوة مرحلية في سبيل تنفيذ هذا الهدف الإنساني تولي بنك ناصر الإجتماعي ربط معاشات استثنائية تحت اسم «معاش السادات» للمسنين من بين الطوائف الأكثر حاجة كالصيادين، والبيمبوطية والحجازين، وباعة الصحف، والسقاين وغيرهم إلا أنه كان لازماً علي وزارة التأمينات أن تعالج الأمر بصورة متكاملة وفي صورة قانون يعطي الحق في المعاش لهؤلاء المواطنين تكريماً لهم في شيخوختهم ... ورئي أن يتم ذلك من خلال مشروع قانون التأمين الإجتماعي الشامل والذي سيحل محل القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ المعمول به».

وقد قدرت اللجنة، حينذاك، عدد المواطنين الذين سيستفيدون من الحق في هذا المعاش بنحو مليون مواطن تضمهم ٣٥٠ ألف أسرة.

«وأمام ضخامة اعداد المستفيدين بالمقارنة بالموارد التي يمكن توجيهها لمواجهة قيمة المعاشات التي ستصرف وفقاً لنص المادة الخامسة فمن المقرر أن يتم التنفيذ تدريجياً علي مراحل تمتد إلي السنوات ١٩٨٢/٨٠ ولذلك ثم

النص علي أن يكون صرف المعاش وفقاً للأولويات التي يحددها قرار من وزير التأمينات<sup>(١)</sup>.

هذا ويتم إثبات السن بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها<sup>(٢)</sup>، وفي حالة عدم وجود أي منهما تثبت السن، وفقاً للاتحة التنفيذية<sup>(٣)</sup>، بصورة فوتوغرافية من البطاقة الشخصية أو العائلية تطابق بياناتها علي البطاقة الأصلية بمعرفة الموظف المختص مع التأشير علي الصورة بما يفيد ذلك.

وبالنسبة لساقطي القيد، فقد اشترطت المادة الرابعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ أن يكون لهنة التأمينات الإجتماعية ممثلاً في اللجان المختصة بالتسنين، وعليه أن يستوفي شهادة من مأمورية الضرائب العقارية المختصة تؤكد عدم سابقة تسجيل ساقط القيد، وعليه استدعاء ساقط القيد أيضاً قبل موعد عرضه علي اللجنة لمناقشته في جديده الأسباب التي أدت إلي إهمال تقدير سنة طوال الفترة حتي التقدم بالطلب وله أن يطلب منه تقديم أي من المستندات الاسترشادية الآتية :

١- قسائم الزواج .

٢- شهادات ميلاد أكبر الأبناء .

٣- شهادات التجنيد بالنسبة لطالب التسنين أو أبنائه.

٤- أي شهادة أخرى تتصل بتحديد السن<sup>(٤)</sup>.

وللهيئة ألا تعتمد بشهادة تقدير السن الصادرة من لجان التسنين في حالة عدم تمثيلها في اللجنة المختصة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠.

(٢) المادة ٢/٤ من القانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠.

(٣) المادة ٦.

(٤) المادة ٢٤ من للاتحة التنفيذية.

(٥) المادة ٢٥ من للاتحة التنفيذية.

**الشرط الثاني :** وفقاً لنص المادة الثالثة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ «تسري أحكام هذا القانون علي الفئات التي لا تخضع لأحكام قوانين التأمين الإجتماعي والتأمين والمعاشات طبقاً للأولويات التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات».

كما تنص المادة الرابعة من مواد إصدار القانون علي أنه «تسري أحكام القرارات التي صدرت بتحديد فئات المنتفعين بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ .... إعتباراً من تاريخ العمل بأحكامه، كما يستمر العمل بها في ظل أحكام القانون المرافق».

ويستفاد من تلك النصوص أنه يشترط لإنتفاع الفئات التي حددتها اللائحة التنفيذية للقانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بأحكام هذا القانون عدم الخضوع لأحكام قوانين التأمين الإجتماعي والتأمين والمعاشات السارية وقت العمل به. فلا يستفيد من أحكام التأمين الإجتماعي الشامل الخاضعون لأحكام قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أو قانون التأمين الإجتماعي علي أصحاب الأعمال ومن في حكمهم أو قانون التأمين الإجتماعي علي العاملين المصريين بالخارج. لكن لا يحول دون استفادة الشخص من قانون التأمين الاجتماعي الشامل أن يكون مستفيداً من قانون الضمان الإجتماعي حيث لا يعد هذا القانون من قبيل قوانين التأمين الإجتماعي بالمعني الدقيق<sup>(١)</sup>، ويؤكد هذا الغاء الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون الضمان الإجتماعي والتي كان يجري نصها علي النحو التالي «ولا يسري هذا القانون فيما يتعلق بالمعاشات علي العاملين بأحكام قوانين التأمين الإجتماعي أو أية قوانين أخرى للمعاشات»<sup>(٢)</sup>.

(١) رمضان أبو السعود، المرجع السابق، ص ٥٣٥ وقارن محمد منصور، السابق، ص ٣١٩.

(٢) ألغيت الفقرة المشار إليها بمقتضي القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام

القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بإصدار قانون الضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية العدد ٢٨

(مكرر) في ١٥/٧/١٩٧٨.

وقد بررت المذكرة المذكورة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٨ هذا الإلغاء - بأنه يؤدي إلي «فتح الباب أمام فئات المستفيدين من المعاشات وفقاً لقوانين التأمين الإجتماعي والتأمين الشامل بأحكامه نظراً لما تقتضيه الظروف الملحة لبعض هذه الفئات».

### المبحث الثالث

#### الصفة الإلزامية للتأمين

تنص المادة الخامسة من قانون التأمين الإجتماعي الشامل علي أنه «يكون التأمين وفقاً لهذا القانون إلزامياً في الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية».

فتحقيقاً للهدف الإنساني الذي سعي إليه المشرع بإصدار قانون التأمين الإجتماعي وإدراكاً من المشرع بإرتباط هذا الهدف بمصالح المجتمع الأساسية فقد جعل هذا التأمين إلزامياً ولم يترك لفئات المستفيدين به حرية الإنضمام بل جعله إجبارياً بالنسبة لهؤلاء.

وقد وضع المشرع من الضمانات ما يكفل به الإشتراك الفعلي لدي الهيئة التأمينية .

فالمادة ٢٧ من قانون التأمين الإجتماعي الشامل تنص علي أنه «علي كل من يستخدم شخصاً من الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون أن يتأكد قبل اسناد العمل إليه من اشتراكه في التأمين وسداده للإشتراكات المستحقة عليه.

كما يجب أن يتحقق من استمراره في سداد الإشتراكات طوال فترة استخدامه وسري الحكم المتقدم علي من توسط في تشييل الأشخاص المشار إليهم».

وعاقب بغرامة قدرها جنيه واحد من يخالف حكم هذه المادة وذلك بالنسبة لكل حالة علي حدة (م. ٣٣ من القانون).

ومؤدي هذه الأحكام أنه قد يتعذر علي الشخص الخاضع لأحكام التأمين الاجتماعي الشامل الإستخدام ما لم يكن مشتركاً في التأمين.

كما ينص القانون علي الزام المختصين في وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والوحدات الإقتصادية التابعة للقطاع العام أو لدي أصحاب الأعمال أو غيرهم من الجهات التي تتعامل مع أفراد خاضعين لأحكام هذا القانون أن يعلق صرف مستحقاتهم أو إعطائهم التراخيص أو الشهادات أو تجديداتها علي تقديمهم بطاقة التأمين التي تثبت اشتراكهم في نظام التأمين الشامل والإستمرار في سداد الإشتراكات (م. ٢٨).

وعاقب بغرامة قدرها عشرة جنيهات من يخالف هذا الحكم وذلك بالنسبة لكل مؤمن عليه، وتتعدد الغرامة بقدر عدد المؤمن عليهم الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يتجاوز مجموعها ألف جنيه عن المخالفة الواحدة (م. ٣٢).

ولاشك أنه في تعليق صرف مستحقات الخاضع لأحكام التأمين الشامل علي تقديم بطاقة التأمين المثبتة لإشتراكه في التأمين ما يضمن التنفيذ الفعلي للإشتراك في هذا التأمين.

وقد حرصت المادة ٣٤ من القانون علي النص علي أنه «لا تخل العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بتوقيع أية عقوبات أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر».

ولاشك أن في هذا إجبار لمن يتعامل مع الخاضع لنظام التأمين الشامل لمراقبة اشتراكه في هذا النظام.

وقد بينت اللائحة التنفيذية للقانون الإجراءات الواجبة الإلتزام للإشتراك في التأمين.

فوفقاً لنص المادة الرابعة من هذه اللائحة «علي كل مواطن من الفئات المنصوص عليها في المادة (٢) أن يتقدم إلى المكتب المختص لطلب قيد اسمه في سجلات الهيئة ويحرر الطلب بمعرفة الهيئة المختصة علي استمارة تعد وفقاً للنموذج رقم (١) المرافق».

ويحرر استمارة القيد بخط واضح من أربع نسخ وترسل النسخة الأولى لرئاسة الهيئة والثانية إلى بنك القرية أو الجمعية التعاونية أو النقابة أو الربطة التي قد يتبعها أو يتعامل معها المؤمن عليه بحسب الأحوال، وتسلم الثالثة إلى المؤمن عليه، وتستخدم النسخة الرابعة كسجل يتضمن بيانات المؤمن عليهم لدى المكتب المختص.

ويمنح المؤمن عليه بطاقة تأمين تعد وفقاً للنموذج (رقم ٢) المرفق باللائحة التنفيذية ويدون علي كل بطاقة رقم التأمين الثابت للمؤمن عليه في المكان المخصص لذلك (م. ٧).

ومدة سريان بطاقة التأمين ثلاث سنوات، وعند إنتهاء مدتها يعطي المؤمن عليه بطاقة أخرى لمدة ماثلة وهكذا (م. ٨).

وتيسيراً علي المنتفعين بأحكام نظام التأمين الإجتماعي الشامل أوجب القانون تقديم الإستثمارات والنماذج والمطبوعات اللازمة للتأمين للمتفعين بأحكامه دون مقابل وذلك باستثناء حالة البديل فاقد (م. ٢٤ من القانون).

## الفصل الثانى

### تمويل التأمين الإجتماعى الشامل

ونعرض في هذا الفصل للحساب الخاص بالتأمين ومصادر تمويله ثم لفحص المركز المالى لهذا الحساب واستثمار أمواله.

#### المبحث الأول

#### الحساب الخاص بالتأمين ومصادر تمويله

تنص المادة السادسة من قانون التأمين الإجتماعى الشامل على أن يخصص في صندوق هيئة التأمينات الإجتماعية<sup>(١)</sup> حساب خاص لهذا التأمين وتكون موارده كالتى :

١- المبالغ التى تدرج في الموازنة العامة سنوياً لتمويل المعاشات التى يكفلها هذا القانون.

٢- المبالغ التى يخصصها بنك ناصر الإجتماعى وفقاً للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس إدارة البنك.

٣- نسبة لا تتجاوز ٢٪ من الاشتراكات السنوية المحصلة وفقاً لأحكام قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

٤- مبلغ يعادل نصف رسوم تراخيص مراكب الصيد بكافة أنواعها.

٥- رسم مقداره جنيهه يفرض على تراخيص العمل بكافة أنواعها عند استخراجها أو تجديدها.

---

(١) براعى التعديلات التى أوردها القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٩٤ فيما يتعلق بالجهاز القائم على إدارة صناديق التأمين الاجتماعى.



٦- رسم يفرض علي مالكي الأراضي الزراعية قدره مائتان وخمسون مليماً سنوياً عن كل فدان أو جزء منه من الأراضي الصالحة للزراعة، وخمسة جنيهات سنوياً عن كل فدان أو جزء منه من أراضي الحدائق.

ويصدر وزير الزراعة قرار بتحديد الحدائق التي تخضع لهذا الرسم والقواعد الخاصة بالإعفاء منه كلياً أو جزئياً...

٧- رسم مقداره مائتا مليم عن كل وحدة قياسية (قنطار أو أردب أو طن، ضريبة من المحاصيل الزراعية التي يتم تصريفها عن طريق القطاع الحكومي والقطاع العام والخاص ويصدر قرار من الوزير المختص بتحديد المحاصيل التي تخضع لأحكام هذا الرسم والوحدة القياسية التي يتم التعامل علي أساسها.

ويستحق الرسم المشار إليه في البندين ٦، ٧ ولو كان مالك الأرض أو حائزها من الأشخاص الاعتبارية العامة.

وتدرج بموازنة الهيئة إعمادات مالية سنوية تمثل حصيللة الرسوم والمبالغ المنصوص عليها في البنود (٤، ٥، ٦، ٧) وتسدد لها وزارة المالية اعتباراً من السنة التالية لتاريخ العمل بهذا القانون مقابل تحصيل الحصيللة المشار إليها بمعرفتها مباشرة أو عن طريق الجهات المعنية.

٨- اشتراك شهري قدره مائة قرش يؤديه المؤمن عليه<sup>(١)</sup>.

٩- جزء المعاش الذي تلزم الخزنة العامة بأدائه.

١٠- مبالغ المعاشات التي يتم تحويلها من الأنظمة الأخرى وفقاً لحكم الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من قانون الإصدار.

---

(١) انظر المادة الثانية من القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣، وقد قررت تلك المادة زيادة الاشتراك الشهري إلي مائة قرش وكان قبل ذلك ثلاثمائة مليم.

وبجري نص المادة المشار إليها علي النحو التالي «يمنح معاش مقداره عشرة جنيهاً شهرياً يطلق عليه معاش السادات لكل من بلغ سن الخامسة والستين أو ثبت عجزه الكامل أو وقعت وفاته قبل ١/٧/١٩٨٠ ولم يستحق معاشاً بصفته من الفئات المؤمن عليها وفقاً لأحكام قوانين التأمين الإجتماعي أو التأمين والمعاشات السارية وتسري في شأن المعاش المشار إليه أحكام القانون المرفق وذلك فيما عدا حالات استحقاقه للوفاة فيؤدي لم تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش في التاريخ المشار إليه.

ويكون صرف المعاش وفقاً للأولويات التي يحددها قرار من وزير التأمينات. وتخصص من المعاش قيمة الإشتراكات المنصوص عليها في البند (٨) من المادة (٦) من القانون المرافق عن عشر سنوات وذلك في حدود ربع المعاش المستحق، ويكون الحصة بالنسبة للمستحقين في حدود النصيب المستحق لكل منهم ربما لا يجاوز ربع هذا النصيب.

وفي حالة استحقاق معاش آخر بصفته مؤمناً عليه وفقاً لأحكام أي من قوانين التأمين الإجتماعي أو التأمين والمعاشات أو وفقاً لأحكام قانون الضمان الإجتماعي فيتم تحويل القيمة الرأسمالية له أو الإعتماد المخصص لمواجهة بحسب الأحوال إلي الحساب المنصوص عليه بالمادة (٦) من القانون المرافق.

ويصدر وزير التأمينات بالإتفاق مع الوزير المختص قراراً بقواعد وإجراءات سداد القيمة الرأسمالية أو الإعتماد المشار إليه»

١١- الرصيد الناتج عن تنفيذ القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥.

١٢- ربع استثمار أموال هذا التأمين.

١٣- حصيلة الغرامات المترتبة علي مخالفة أحكام هذا القانون.

١٤- الإعانات والتبرعات والهيئات التي يقرر مجلس إدارة الهيئة قبولها.

ويلاحظ بالنسبة لمصادر تمويل الحساب الخاص بالتأمين الإجتماعي الشامل أنه روعي تنوعها بسبب عدم كفاية الاشتراكات التي يدفعها المؤمن عليهم لمواجهة أعباء هذا التأمين. فهذه الاشتراكات تعد في واقع الأمر اشتراكات رمزية « لا تستهدف تمويل النظام بقدر ما تستهدف اشعار المؤمن عليه بالإشتراك في التمويل وحصوله علي حق وليس مساعدة أو إعانة»<sup>(١)</sup>.

وقد نصت المادة ٢٤ من القانون علي أن «تعفي الاشتراكات وفقاً لهذا القانون وموارد حساب هذا التأمين من الضرائب والرسوم أياً كان نوعها.....».

ولم يتضمن القانون حكماً لحالة التأخير في سداد الاشتراكات أو التخلف عن طلب التأمين مكتفياً في ذلك بإلزام الجهات الإدارية المختلفة وأصحاب الأعمال بالإمتناع عن صرف مستحقات الخاضع لقانون التأمين الإجتماعي الشامل قبل التأكد من حمله لبطاقة التأمين المبين بها سداد الاشتراكات.

ويلاحظ أن الإشتراك المقرر يستحق إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون

---

(١) من تقرير لجنة القوي العاملة عن مشروع القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠.

وتؤدي اشتراكات هذا التأمين نقداً بعد أن كانت تؤدي عن طريق الطوابع الرسمية التي تصدرها هيئة التأمين الاجتماعي ويتولي المؤمن عليه لصقتها في المكان الخاص بها في بطاقة التأمين الخاصة بالمؤمن عليه.

انظر المادة ٢٦ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي وقانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل، الجريدة الرسمية العدد ٧٢ مكرر (ب) في ١/٦/١٩٩٢.

(في ١/٧/١٩٨٠) أو من وقت بلوغ الشخص سن ١٨ سنة إذا لم يكن قد بلغها في التاريخ المشار إليه.

وتنص المادة ١٨ من القانون علي أن «يصرف المعاش إعتباراً من أول الشهر الذي تحققت فيه واقعة الإستحقاق.

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يبدأ استحقاق المعاش بالنسبة للمؤمن عليه الذي لم يقم بالإشتراك في هذا التأمين حتي تاريخ تحقيق واقعة الإستحقاق أو المستحقين عنه بحسب الأحوال إعتباراً من أول الشهر الذي يتقدم فيه بطلب الصرف، وعلي الهيئة خصم الإشتراكات من المعاش في الحدود ووفقاً للقواعد المنصوص عليها في المادة (٢٢) (أي في حدود الربع).

ويسري حكم الفقرة السابقة في شأن حالات الإستحقاق التي وقعت قبل تاريخ العمل بهذا القانون ولم يتم فيها الصرف حتي التاريخ المذكور».

## المبحث الثاني

### فحص المركز المالي للحساب واستثمار أمواله

تأكيداً للغاية المستهدفة من إنشاء حساب خاص لأموال نظام التأمين الشامل نصت المادة الثامنة من القانون علي أن يفحص المركز المالي للحساب المنشأ بمقتضى قانون التأمين الإجتماعي الشامل بمعرفة الخبراء الاكتواريين لهيئة التأمينات الإجتماعية مرة علي الأقل كل ثلاث سنوات إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون.

وذلك بقصد تحديد الإلتزامات القائمة. فإذا ما تبين من الفحص وجود عجز في أموال الحساب ولم تكف الإحتياطات والمخصصات المختلفة لتسويته

تحملت الخزانة العامة بأدائه، وعلي الخبير الاكتواري أن يوضح في هذه الحالة أسباب العجز والوسائل الكفيلة لتلافيه.

أما إذا تبين من الفحص وجود فائض في أموال الحساب فيبقى في حساب خاص ولا يجوز التصرف فيه إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة وفي الأغراض المحددة قانوناً وهي :

١- تكوين احتياطي.

٢- زيادة المعاشات بنسبة يحددها رئيس الجمهورية بناءً على عرض وزير التأمينات.

وتنص المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية للقانون علي أن «يشكل مجلس إدارة الهيئة من بين أعضائه لجنة تسمى لجنة الإستثمار تعمل تحت إشراف المجلس وتختص بالمسائل المتعلقة بإستثمار أموال الحساب وعلي الأخص ما يأتي :

أ - اقتراح السياسة الإستثمارية لتلك الأموال في إطار السياسة الإقتصادية للدولة.

ب- وضع البرامج التنفيذية لإستثمار الأموال المذكورة في حدود السياسة التي أقرها المجلس وتبلغ هذه البرامج إلي مجلس الإدارة ووزارة التأمينات قبل تنفيذها .....».

ويشترط في مجال الإستثمار الذي توجه إليه أموال الحساب ما يأتي :

١- أن يكون الإستثمار في وسائل مضمونة لا تعرض رؤوس الأموال المستثمرة إلي خطر فقدها كلياً أو جزئياً.

٢- أن يتحقق أكبر معدل ممكن لربح الإستثمار مع ضمان إنتظامه ولا يجوز أن يقل الربح الذي يحققه الصندوق علي أمواله المستثمرة عن ٦٪.

٣- أن تساهم تلك الأموال بقدر الإمكان في تحقيق بعض الأهداف الإجتماعية للمؤمن عليهم دون الإخلال بشرطي الضمان ومعدل الربح.

٤- ضرورة توافر السيولة النقدية المطلوبة لصرف المعاش (م). ٢٣ من اللائحة التنفيذية).

وإذا كانت أموال الحساب الخاص بالتأمين الشامل لا تدخل في موارد صندوق استثمار الودائع والتأمينات وإنما يتولي استثمارها مجلس إدارة هيئة التأمينات الإجتماعية، علي النحو السابق بيانه، فقد قصد من وراء ذلك «إتاحة الفرصة للحصول علي ربح استثمار يزيد علي ربح استثمار أموال نظم التأمين الإجتماعي بما يساعد النظام علي الوفاء بالتزاماته»<sup>(١)</sup>.

---

(١) المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠.

## الفصل الثالث

### مضمون الحماية التأمينية وفقاً لقانون

#### التأمين لإجتماعى الشامل

من أبرز سمات قانون التأمين الإجتماعى الشامل الجديد التوسع في نطاق الحماية التأمينية من حيث الأشخاص، أما من ناحية مضمون الحماية ذاتها فقد ظلت كما هي وفقاً للقانون السابق رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥. فإقتصرت الحماية علي تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة حيث يمنح المؤمن عليه معاشاً في هذه الحالات. فالمادة الثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ تنص علي أنه «يشمل نظام التأمين الإجتماعى المقرر بمقتضى هذا القانون تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة».

وأجازت الفقرة الثانية من المادة المذكورة، لرئيس الجمهورية بقرار منه، سريان بعض أنواع التأمين الأخرى المنصوص عليها بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

كما نصت المادة ١٩ من قانون التأمين الشامل علي صرف نفقات الجنازة ومقدارها ٣٠ جنيه في حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش.

ويتضح مما سبق مدي ضآلة الحماية التأمينية التي كفلها القانون للمستفيدين بنظام التأمين الإجتماعى الشامل، وبصفة خاصة نظراً لعدم صدور قرار من رئيس الجمهورية حتي الآن بإنتفاع الفئات الخاضعة للقانون بأنواع أخرى من أنواع التأمين المقررة.

ونتناول فيما يلي دراسة المعاش المستحق طبقاً لقانون التأمين الإجتماعى الشامل ونفقات الجنازة.

## المبحث الأول

### المعاش

نتناول في هذا البحث بيان حالات وشروط استحقاق المعاش ثم فئات المستحقين للمعاش في حالة وفاة صاحبه.

### المطلب الأول

#### حالات استحقاق المعاش

تنص المادة ٩ من قانون التأمين الإجتماعي الشامل علي أن يستحق المعاش متي توافرت إحدى الحالات الآتية :

١- بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين متي كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهراً علي الأقل.

٢- ثبوت عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً مستديماً.

٣- وفاة المؤمن عليه.

ويشترط لإستحقاق المعاش في الحالتين (٢، ٣) أن يكون للمؤمن عليه مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن ستة أشهر، وتخفص هذه المدة إلي ثلاثة أشهر بالنسبة لمن تم إتخاذ إجراءات اشتراكه بالهيئة.

ويتبين من هذا النص أن المعاش المقرر بمقتضي قانون التأمين الإجتماعي الشامل يستحق في حالة بلوغ المؤمن عليه السن المحددة قانوناً (معاش الشيخوخة) وفي حالة العجز الكامل المستديم وفي حالة الوفاة (معاش العجز والوفاة)، ونعرض لهذه الحالات فيما يلي.



## - معاش الشيخوخة

الشيخوخة خطر يهدد الشخص في قدرته العمل، ومن ثم قدرته علي الكسب، فينقص من هذه القدرة أو يعدمها. ولهذا فان المشرع التأميني - بمقتضى التأمين الإجتماعي الشامل - وعلي غرار ما هو مقرر في نظم التأمين الإجتماعي الأخرى، عمل علي تأمين الخاضع لأحكامه ضد الخطر عن طريق توفير مورد رزق بديل، ودوري، لما كان يحصل عليه مقابل عمله.

غير أنه يشترط للحصول علي معاش الشيخوخة بلوغ المؤمن عليه السن التي حددها المشرع من ناحية، وأن تكون مدة اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهراً علي الأقل من ناحية أخرى.

### الشرط الأول : بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين.

يشترط لحصول المؤمن عليه، وفقاً لقانون التأمين الإجتماعي الشامل، علي معاش الشيخوخة أن يكون قد بلغ سن الخامسة والستين.

وتثبت السن بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها، وفي حالة عدم وجود أي منهما تثبت السن بالمستندات التي حددتها اللائحة التنفيذية علي النحو السابق بيانه.

ويلاحظ في هذا الشأن أنه علي خلاف المقرر طبقاً للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، والذي يشترط لإستحقاق المعاش بلوغ السن المعاشي وانتهاء الخدمة، فإن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ لم يشترط سوي بلوغ المؤمن عليه سنّاً معينة وهي ٦٥ عاماً، دون اشتراط إعتزال العمل لأجل إستحقاق المعاش<sup>(١)</sup>.

الشرط الثاني : أن يكون للمؤمن عليه مدة اشتراكه في التأمين لا تقل عن ١٢٠ شهراً.

(١) انظر علي العريف، السابق، ص ٢١٧، نصحي عباس رمضان، السابق، ص ٥٠٦.

اشتطت المادة التاسعة من القانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠ لإستحقاق معاش الشيخوخة أن يكون للمؤمن عليه الخاضع لهذا القانون مدة اشتراك تقدر بـ ١٢ شهراً (عشر سنوات) علي الأقل كقاعدة عامة<sup>(١)</sup>.

وقد أوضحت المادة ١-د من القانون أن مدد الإشتراك في التأمين هي المدد التي يتوافر فيها للمواطن الصفة والشروط اللازمة للخضوع لأحكام هذا القانون أي المدد التي يكون الشخص خلالها من الفئات الخاضعة لأحكام القانون وأن تكون سنة ١٨ سنة ولا تجاوز ٦٥ سنة - بما فيها المدة التي قضيت في ظل العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥.

ويلاحظ أن المشرع قد أخذ بمبدأ تكامل المدد الموجبة لإستحقاق المعاش كما هو الشأن بالنسبة لقوانين التأمين الإجتماعي الأخرى، وذلك بهدف تيسير الحصول علي المعاش<sup>(٢)</sup>.

وتنص المادة ١٧ من القانون في هذا الصدد علي أنه «إذا كان للمؤمن عليه مدد اشتراك وفقاً لأحكام أي من قوانين التأمين الإجتماعي سابقة أو لاحقه اشتراكه في هذا التأمين وكانت مدة اشتراكه طبقاً لكل من هذه القوانين لا تعطيه الحق في معاش وفقاً لأحكامها، فيحصل علي المعاش المقرر بهذا القانون متي كانت جميع مدد اشتراكه تبلغ ١٢ شهراً علي الأقل.

وفي هذه الحالة يخضع من تعويض الدفعة الواحدة المستحق له وفقاً لأحكام القوانين المشار إليها ما يساوي قيمة الإشتراكات المقررة وفقاً لهذا القانون عن مدة اشتراكه وفقاً لهذه القوانين».

---

(١) كانت المدة الموجبة لإستحقاق المعاش وفقاً للقانون ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ١٨٠ شهراً. ويلاحظ أن مدة الـ ١٢٠ شهراً هي ذات المدة المحددة لإستحقاق معاش الشيخوخة وفقاً لقانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

(٢) المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠.

ويراعي في شأن المدة الموجبة لاستحقاق المعاش أيضا نص الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون<sup>(١)</sup> والذي يجري على النحو التالي «مع عدم الإخلال بأحكام البندين ٢، ٣ من المادة ٩ من قانون التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ إذا كان تاريخ بدء انتفاع المؤمن عليه بأحكام نظام التأمين الاجتماعي الشامل بعد ١/١/١٩٧٦ ولم يستكمل مدة ١٢٠ شهرا اشتراك عند بلوغه سن الخامسة والستين، فإنه يستمر في الاشتراك في التأمين حتي استكمال مدة الاشتراك المشار إليها أو حدوث العجز الكامل أو وقوع الوفاة أيهما أسبق».

واستثناء من القاعدة العامة المقررة بشأن مدة الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش - ١٢٠ شهرا - قرر المشرع تخفيض المدة بقدر المدة من تاريخ بلوغ المؤمن علي سن الخامسة والستين و٣١/١٢/١٩٨٥ بالنسبة للمؤمن عليهم الموجودين في تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ (١٩٧٦/١/١)<sup>(٢)</sup>.

ويرجع هذا الاستثناء إلي أن القانون ١١٢ لسنة ١٩٧٥ كان يقضي باستحقاق المؤمن عليه الموجود وقت العمل به الذي لم يستكمل مدة الاشتراك في التأمين المقررة وفقا لهذا القانون، وهي ١٨٠ شهرا، حتي بلوغه سن الخامسة والستين، لمعاش الشيخوخة حتي بلغت مدة اشتراكه في التأمين مدة ستة أشهر علي الأقل، فإذا لم يتضمن القانون الجديد (١١٢)

---

(١) فقرة مضافة يمتنضي المادة الخامسة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ بتعديل قانون الضمان الاجتماعي وقانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل، الجريدة الرسمية العدد ٢٢ (مكرر ب) في ١/٧/١٩٩٢، وانظر المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ معدلة بالقرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ١٩٩١، الوقائع المصرية العدد ٢٦٣ في ١١/٢/١٩٩١.

(٢) المادة العاشرة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠.

لسنة ١٩٨٠) الاستثناء المشار اليه لأدي ذلك إلي حرمان هذا المؤمن عليه من الحقوق التي سبق أن قررها له القانون ١١٢ لسنة ١٩٧٥<sup>(١)</sup>.

يضاف إلي هذا أن المشرع التأميني بمقتضى القانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠ وقد استثنى البالغين سن الخامسة والستين قبل العمل به (١٩٨٠/٧/١) من شرط المدة بمقتضى المادة ٥ من مواد اصداره فكان لزاما عليه، ومن باب أولي، تقرير الاستثناء المشار اليه بالنسبة للمؤمن عليهم الموجودين وقت العمل بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٧٥<sup>(٢)</sup>.

### — معاش العجز الكامل أو الوفاة —

طبقا لنص المادة التاسعة من قانون التأمين الاجتماعي الشامل يستحق المؤمن عليه معاشا في حالة عجزه عجزا كاملا مستديما أو وفاته.

وقد حدد المشرع المقصود بالعجز الكامل، فهو «كل عجز من شأنه أن يحول كلية وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه أو المستحق وبين مزاوله أي عمل أو نشاط يتكسب منه» (م ١ - د).

ويثبت العجز بشهادة من الهيئة العامة للتأمين الصحي، ويتبع في شأن اثباته والتحكيم الطبي ذات الأحكام المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

أما عن الوفاة كسبب لاستحقاق المعاش فقد سبق بيانه بصدد شرح أحكام النظام الأساسي للتأمين الإجتماعي وقد بينا في هذا الصدد أن الموت الذي يترتب المشرع التأميني علي حدوثه استحقاق المعاش قد يكون موتا حقيقيا أو حكيميا، ونحيل في تفصيل ذلك إلي ماسبق أن ذكرناه في هذا

(١) انظر نصحي عباس رمضان، السابق، ص ٥٠٩.

(٢) محمد منصور، السابق، ص ٣٣٥.

## الشأن<sup>(١)</sup>.

ويشترط لاستحقاق معاش العجز أو الوفاة وفقاً للقانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠ أن يكون للمؤمن عليه مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن ستة أشهر، ويستثنى من هذا الشرط من تم إتخاذ إجراءات اشتراكه بهيئة التأمين الاجتماعي - أي تم قيد اسمه والحصول علي بطاقة التأمين - حيث تخفض المدة بالنسبة له إلي ثلاثة أشهر.

**الجمع بين المعاش والدخل.** يجوز أن يجمع صاحب معاش الشيخوخة بين المعاش المستحق له وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الشامل وبين دخله من العمل الذي يمارسه أو المهنة التي يزاولها، حيث لم يشترط القانون انتهاء الخدمة لاستحقاق معاش الشيخوخة، فالجمع في هذه الحالة بين المعاش والدخل يكون جائزاً دون قيد.

أما إذا كان المعاش قد استحق بسبب العجز الكامل للمؤمن عليه، ثم التحق هذا الأخير بعمل أو زاول مهنة معينة ترتب علي ذلك وقف صرف المعاش أياً كان قدر الدخل المتحقق له من العمل أو المهنة. ويعود الحق في صرف المعاش اعتباراً من أول الشهر التالي لتترك العمل أو المهنة أو بلوغ سن الخامسة والستين أيهما قبل الآخر<sup>(٢)</sup>.

عدم جواز الجمع بين المعاشات. إذا كان الجمع بين المعاش المقرر قانوناً والدخل الذي يحصل عليه صاحب المعاش من عمله أو مهنته جائزاً علي النحو السابق بيانه، فعلي خلاف ذلك نصت المادة ١٢ من القانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠ صراحة علي عدم جواز الجمع بين المعاش المستحق وفقاً لأحكام هذا القانون والمعاش الذي يستحق وفقاً لأحكام أي من قوانين التأمين الاجتماعي أو قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة. فإذا ما تحقق في

(١) انظر، سابقاً، ص ١٤٦.

(٢) المادة ١٢ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠، معدلة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢.

صاحب معاش التأمين الشامل شروط استحقاق معاش آخر وفقاً لأي من القوانين الأخرى المذكورة، استحق المعاش الآخر، وإذا قل هذا المعاش عن المعاش المستحق وفقاً لقانون التأمين الشامل أدى إليه الفرق، ويخفف هذا الفرق بمقدار ما يحصل عليه من زيادات في المعاش الآخر<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثاني

### المستحقون للمعاش في حالة الوفاة

حدد القانون فئات المستحقين للمعاش عند وفاة صاحبة أو وفاة المؤمن عليه قبل ربط معاشه. ففي الحالتين يوزع المعاش علي أفراد أسرة صاحب المعاش أو المؤمن عليه طبقاً للجدول المرافق للقانون.

وتنص المادة ١٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠، في هذا الشأن، علي أنه «إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقون عنه الحق في تقاضي معاشاً وفقاً للأئصبة المقررة بالجدول المرافق<sup>(٢)</sup>».

#### ويقصد بالمستحقين للمعاش:

- ١- الأرمل: ويعتبر في حكمها زوج المؤمن عليه العاجز عجزاً كلياً.
- ٢- الأبن الذي لم يبلغ الحادية والعشرين، ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية:

---

(١) انظر ثانياً من المادة ١٢ بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢.

وأضافت المادة المذكورة أنه في حالة وفاة صاحب المعاش يتبع الآتي :

١- إذا كان المعاش الآخر مستحقاً له عن نفسه فيوزع هذا المعاش علي المستحقين عنه، وينقطع المعاش المستحق وفقاً لهذا القانون.

٢- إذا كان المعاش الآخر غير مستحق له عن نفسه، يتم توزيع المعاش المستحق وفقاً لأحكام هذا القانون علي المستحقين عنه.

(٢) انظر الجدول نهاية الباب.

(أ) العاجز عجزاً كلياً.

(ب) الطالب بأحدي مراحل التعليم التي لا يجاوز مرحلة الحصول علي مؤهل الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها. بشرط عدم تجاوزه سن السادسة والعشرين.

٣- البنت غير المتزوجة.

وفي جميع الحالات يشترط لاستحقاق المعاش الا يكون لدي المستحق أي دخل من عمل أو مهنة.

ويتضح من النص السابق أنه علي خلاف المقرر بقانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، الذي جعل فئات المستحقين للمعاش تشمل أرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ومطلقاته والزوج العاجز والابناء والبنات والأخوة والأخوات<sup>(١)</sup>، فإن القانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠ حصر فئات المستحقين للمعاش في أرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش والزوج العاجز والأولاد، الذكور والإناث.

ونعرض فيما يلي لهذه الفئات وشروط استحقاق كل فئة.

**- الفئة الأولى: أرملة أو أرامل المؤمن عليه أو صاحب المعاش**

والأرملة، علي نحو ما أوضحنا سابقاً<sup>(٢)</sup>، هي من توفي زوجها المؤمن عليه أو صاحب المعاش حال قيام الزوجية. ويشترط لا استحقاقها معاش زوجها، بالإضافة إلي كون الزواج موثق أو ثابت بحكم قضائي نهائي بناء علي دعوي رفعت حال حياة الزوج، ألا يكون لها أي دخل من عمل أو مهنة.

(١) راجع ما سبق ص ١٧٠ وما بعدها.

(٢) انظر ما سبق ص ١٧١.

فالأرملة العاملة أو التي تزاول مهنة معينة لا تستحق معاشاً عن زوجها طبقاً لأحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠، وذلك علي خلاف ما يقضي به قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، فالأرملة وفقاً لهذا القانون الأخير تستحق المعاش عن زوجها دون اشتراط عدم مزاولتها لأي عمل أو مهنة، بل أن للأرملة وفقاً لأحكام هذا القانون أن تجمع بين معاشها عن زوجها وبين دخلها من العمل أو المهنة دون حدود لها أيضاً الجتمع بين معاشها عن زوجها ومعاشها بصفتها منتفعة بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أن عدم استحقاق الأرملة للمعاش وفقاً للقانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠ يقتصر علي حالة ما إذا كان لها دخل من عمل أو مهنة، أما إذا كان لها دخل من عقار أو منقول أو أي مصدر آخر فلا يمنع ذلك من استحقاقها لمعاش الزوج.

وإذا استحققت الأرملة معاشاً وفقاً لقانون آخر لزم الإكتفاء بحصولها علي هذا المعاش الأخير، فإذا قل عن المعاش المستحق وفقاً لقانون التأمين الشامل أدى إليها الفرق<sup>(٢)</sup>.

هذا ولا يشترط لإستحقاق الأرملة لمعاش زوجها وحدة الدين بينهما وذلك لاختلاف طبيعة كل من المعاش والأرث<sup>(٣)</sup>.

ويتحدد نصيب الأرملة في معاش زوجها بنسبة معينة منه وفقاً للجدول المرافق للقانون.

وفي حالة تعدد الأراامل يعتبرون جميعاً كأرملة واحدة في استحقاق

---

(١) راجع ما سبق ص ١٧٧.

(٢) المادة ١٤ من القانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠، معدلة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢

(٣) انظر، علي العريف، السابق ص ٢٩٩.



المعاش ويوزع نصيب الأرملة الواحدة علي الأرامل بالتساوي.

وقد جعل القانون زوج المؤمن عليها أو صاحبة المعاش مستحقاً لمعاشها متى كان عاجزاً كلياً، ويستحق المعاش في هذه الحالة بذات النسبة المقررة للأرملة وفقاً للجدول المرافق للقانون.

### – الفقة الغاية : الأولاد

وتشمل هذه الفئة الأبناء والبنات.

ويشترط لإستحقاق الأبن للمعاش وفقاً للقانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠ عدم بلوغه سن الحادية والعشرين وألا يكون لديه أي دخل من عمل يمارسه أو مهنة يزاولها. فإشتغال الأبن أو مزاولته مهنة قبل بلوغ سن ٢١ سنة وحصوله علي دخل من أيهما يمنع من إستحقاقه للمعاش. ولا يؤثر علي هذا الإستحقاق وجود دخل خاص للأبن من منقول أو عقار، حيث لا يشترط القانون الحاجة أو العوز لإستحقاق الأبن للمعاش<sup>(١)</sup>.

ويستثني من شرطي السن الأبن العاجز عجزاً كلياً عن الكسب، والطالب بأحدي مراحل التعليم التي لا تتجاوز مرحلة الحصول علي مؤهل الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها بشرط عدم تجاوزه سن السادسة والعشرين.

أما عن البنت فيشترط لإستحقاقها المعاش عدم الزواج وقت وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش، وألا يكون لديها أي دخل من عمل أو مهنة، ولا يشترط الحاجة أو العوز، فلا يمنع من استحقاق البنت للمعاش وجود دخل خاص بها من منقول أو عقار، فالعبرة في عدم الإستحقاق بالدخل المتحقق من العمل أو المهنة.

هذا وقد أوضح الجدول المرافق للقانون الأنصبة المستحقة للأولاد من المعاش.

(١) نصحي عباس رمضان، السابق، ص ٥١٩.

## - حالات قطع المعاش

تضمنت المادة ١٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ الحالات التي يقطع فيها معاش المستحق وهي :

- ١- وفاة المستحق.
- ٢- زواج الأرملة أو البنت.
- ٣- مزاوله أي عمل أو مهنة.
- ٤- بلوغ الإبن الحادية والعشرين إلا إذا توافرت في شأنه إحدى الحالات المنصوص عليها في البند (٢) من المادة (١٣)، ويستمر صرف المعاش للطلبة الذين يبلغون سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية حتي نهاية تلك السنة.
- ٥- استحقاق المستحق لمعاش آخر أكبر.

وفي أثر قطع معاش أحد المستحقين تنص المادة ١٦<sup>(١)</sup> علي أنه «في حالة قطع معاش أحد المستحقين كله أو بعضه يؤول إلي باقي المستحقين من فئة هذا المستحق، وفي حالة عدم وجود مستحقين آخرين من هذه الفئة يتم الرد علي باقي المستحقين بالفئة الأخرى.....».

ويتضح من ذلك أن الأثر الذي يترتب علي قطع معاش أحد المستحقين عند تحقق أحد أسباب قطع المعاش المبينة بالمادة ١٥ من القانون هو رد النصيب المقطوع إلي باقي المستحقين من فئة المستحق الذي قطع معاشه، ولا يرد هذا النصيب إلي الفئة الأخرى من فئات المستحقين إلا عند عدم وجود مستحقين آخرين من فئة من قطع معاشه وبراعي في جميع الأحوال «عدم تجاوز نصيب المستحق الذي يرد عليه جزء من المعاش الحد الأقصى للنصيب المحدد له بالجدول».

(١) مادة معدلة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢.

## المبحث الثاني

### نفقات الجنائز

تنص المادة ١٩ من القانون علي أن تصرف في حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش نفقات جنازة قدرها عشرون جنيهاً، ويؤدي هذا المبلغ وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

ومؤدي المادة ١٢٢ من القانون المذكور أن يصرف المبلغ المقدر لنفقات الجنائز للأرملة فإذا لم توجد يصرف إلي أرشد الأولاد وإلا فيكون صرف المبلغ إلي أي شخص يثبت قيامه بنفقات الجنائز. ويجب أن يتم صرف هذه النفقات خلال ثلاثة أيام علي الأكثر من تاريخ الطلب.

**جدول توزيع المعاش  
على المستحقين**

رقم الحالة	المستحق في المعاش	الأنصبة المستحقة في المعاش	
		الأرملة	الأولاد
١	أرملة أو أرملة وولد واحد أو أكثر.	$\frac{1}{4}$ ويوزع بالتساوي في حالة التعدد	$\frac{1}{4}$ ويوزع بالتساوي في حالة التعدد
٢	أرملة أو أرملة.	$\frac{3}{4}$ ويوزع بالتساوي في حالة التعدد	—
٣	ولد واحد.	—	$\frac{2}{3}$
٤	أكثر من ولد.	—	كل عمل المعاش ويوزع بالتساوي في حالة التعدد.

## الباب الثانى

### التأمين الإجتماعى على

#### المصريين العاملين فى الخارج

إزاء تزايد أعداد المصريين العاملين بالخارج رأى المشرع ضرورة رعاية هؤلاء تأمينياً علي نحو يضمن لهم عند إعتزالهم العمل تأمين معاشهم وأسرهم من بعدهم.

وقد تم ذلك بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ الذي أعطي للعاملين المصريين المرتبطين بعقود شخصية في الخارج الحق في الاشتراك لدي الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للإنتفاع بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وفقاً للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤. ففقد نصت المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ علي أنه « يجوز للعاملين المصريين المرتبطين بعقود شخصية في الخارج من غير الخاضعين لأحكام أي من قانون التأمين والمعاشات وقانون التأمينات الاجتماعية أن يشتركوا لدي الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للإنتفاع بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ».

غير أن الدراسة أوضحت أن نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ لم تتضمن إلا اليسير من الأحكام، وأنه أحال في معظمها لقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤، وقد أصبحت هذه الإحالة غامضة ومبهمة بصور القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

لذلك أصدر المشرع القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الإجتماعي للعاملين المصريين في الخارج ليحل محل القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣.

ومراعاة من المشرع للطبيعة الخاصة لهذا النظام التأميني وانصرافه إلى العاملين خارج حدود الوطن فقد حرص علي بيان وسيلة إعلام المصريين العاملين بالخارج بالحماية التأمينية التي يكفلها لهم القانون، فجاء نص المادة ٤٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ علي النحو التالي «يجوز للهيئة أن تعهد إلي وكلاء لها بمهمة الإعلام عن هذا التأمين وإتمام إجراءات الاشتراك في النظام، وتتكفل الهيئة بالنفقات التي يتحملونها وفقاً للاتفاقات التي تبرم معهم بشرط ألا تتجاوز تلك النفقات ٥٪ من الاشتراكات الدورية التي يدفعها المؤمن عليهم الذين ينضمون إلي التأمين عن طريقهم خلال السنتين الأولين من تاريخ بدء الاشتراك»<sup>(١)</sup>.

ولدراسة أحكام التأمين الإجتماعي علي العاملين في الخارج نعرض أولاً لنطاق سريانه من حيث الأشخاص، ثم نتناول مصادر تمويله والتي تعتمد بصفة أساسية علي اشتراكات المنتفعين بأحكامه، وندرس أخيراً المزايا التأمينية التي يكفلها هذا التأمين للمؤمن عليهم.

---

(١) ويبدو أن حملات التوعية بالتأمين لم تحقق الهدف المرجو منها حيث أن أعداد المشتركين بالتأمين ما زالت ضئيلة للغاية بالمقارنة بأعداد المصريين العاملين بالخارج، فقد بلغت أعداد المؤمن عليهم وفقاً لهذا النظام حتي ٣٠ يونيو ١٩٩٣، ٤٨ ألف فقط، راجع تقرير إنجازات وأعمال وزارة التأمينات ٩٢-١٩٩٣.

## الفصل الأول

### نطاق تطبيق التأمين من حيث الأشخاص

تقتضي دراسة نطاق تطبيق قانون التأمين الإجتماعي للعاملين المصريين في الخارج أن نعرض لفئات المنتفعين بالتأمين وشروط إنتفاعهم بأحكامه وبيان الطبيعة الإختيارية لهذا التأمين.

## المبحث الأول

### فئات المنتفعين بالتأمين

لم تبين نصوص القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ الفئات التي يمكن لها الإستفادة من أحكامه، فالمادة الأولى من قانون إصداره تنص علي أن « يكون للعاملين المصريين في الخارج من غير الخاضعين لأحكام القانونين ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعي و ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بالتأمين الإجتماعي علي أصحاب الأعمال ومن في حكمهم حق طلب الإنتفاع بأحكام القانون المرافق طالما توافرت في شأنهم الشروط التي يحددها ». وكما هو واضح فإن النص لم يتضمن بياناً لفئات المنتفعين بأحكام القانون وإنما يستفاد منه صراحة أن لكل مصري يعمل بالخارج حق الإنتفاع بالتأمين متى توافرت فيه الشروط التي يتطلبها القانون.

ولهذا فقد تضمنت اللائحة التنفيذية للقانون، الصادرة بقرار وزير التأمينات رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٨<sup>(١)</sup> بيان فئات المنتفعين بأحكام القانون.

وتحت عنوان مجال تطبيق النظام (نظام التأمين علي العاملين المصريين في الخارج) نصت المادة الثانية من القرار الوزاري علي أن « تسري أحكام هذا

(١) الوقائع المصرية ١٩٧٨/٨/٣١ العدد ٣٠٤ تابع (أ)

النظام في شأن العاملين المصريين في الخارج من غير الخاضعين لأحكام القانونين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليهما والأتي بيانهم :

- ١- العاملون المرتبطون بعقود عمل شخصية.
  - ٢- العاملون لحساب أنفسهم.
  - ٣- العاملون بوحدة المنظمات الدولية والإقليمية داخل جمهورية مصر العربية المرتبطون معها بعقود عمل شخصية.
  - ٤- المهاجرون من الفئات المشار إليها في البنود السابقة المحتفظ لهم بالجنسية المصرية.
  - ٥- العاملون المصريون بالسفارات والقنصليات الأجنبية بجمهورية مصر العربية المرتبطون معها بعقود عمل شخصية ولم تشترك عنهم وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ... وذلك إلی حين اشتراك السفارة أو القنصلية عنهم وفقاً لأحكام هذا القانون»<sup>(١)</sup>.
- ويتبين مما تقدم أن قانون التأمين الإجتماعي يسري علي المصريين العاملين في الخارج بمقتضي عقود عمل شخصية، أيأ كان نوع العمل أو طبيعته وأياً كان الأجر الذي يتقاضاه العامل. كما يسري القانون علي هؤلاء أيأ كان القطاع الذي يعملون به، قطاع خاص أجنبي أو لدي جهة حكومية أو منظمة دولية. كما يمكن أيضاً أن يستفيد العامل من نظام التأمين علي المصريين بالخارج ولو كان مستفيداً من نظام التأمين الإجتماعي في دولة العمل<sup>(٢)</sup>.

---

(١) يند مضاف بالقرار الوزاري رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٦٩

للسنة ١٩٧٨، الوقائع المصرية العدد ٦ في ١٩٨٤/١/٧.

(٢) رمضان أبو السعود، المرجع السابق، ص ٥٠٨.



ويسري التساؤل حول مدى استفادة المصري العامل في الخارج من القانون إذا كان لا يرتبط بعقد عمل مع جهة عمله، وكما يري - بحق - بعض الفقه فإن «ظاهر النص أن هذا العامل لا يستفيد من القانون، ومع ذلك فإن الحكمة من النص تؤدي إلى القول بسريان القانون علي المصري الذي يعمل بالخارج بوسيلة معينة ليست هي العقد، ويبدو أن المشرع قد راعي الحكم الغالب في تشغيل العاملين المصريين بالخارج وأنه غالباً ما يتم عن طريق العقود، ولكن ليس هناك ما يمنع من أن يتم التشغيل بغير طريق التعاقد»<sup>(١)</sup>.

كما يسري القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ علي المصريين العاملين في الخارج لحساب أنفسهم. ويقصد بهؤلاء العاملين في الخارج غير المرتبطين بعقود عمل شخصية أو بأية رابطة وظيفية، مثل أصحاب الأنشطة التجارية والصناعية والمشتغلون بالمهن الحرة.

ويسري القانون كذلك علي العاملين بوحدة المنظمات الدولية والإقليمية داخل مصر، فرغم عمل هؤلاء داخل حدود الوطن إلا أنهم يعتبرون في حكم العاملين في الخارج. ويشترط لسريان قانون التأمين الاجتماعي الخاص بالعاملين في الخارج علي أفراد هذه الفئة أن يكونوا مرتبطين مع وحدات المنظمات الدولية أو الإقليمية بعقود عمل شخصية، لأن المعيار لهذه الوحدات يظل خاضعاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

ويسري القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ أيضاً علي المهاجرين المحتفظ لهم بالجنسية المصرية من الفئات السابق عرضها. أما إذا فقد المصري العامل

---

(١) رمضان أبو السعود، المرجع السابق، ص ٥٠٩.

بالحارج جنسيته فيصبح بالتالي اجنبيا ويخرج تبعا لذلك من نطاق تطبيق القانون إذ لا مبرر في هذه الحالة لخضوعه لنظام تأميني مصري.

وينتفع بأحكام القانون كذلك العاملون المصريون بالسفارات والقنصليات الأجنبية بمصر ويشترط لانتفاع هؤلاء بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ ارتباطهم بعقود عمل شخصية مع الجهات المذكورة، ويظل هؤلاء تحت الغطاء التأميني المقرر بالقانون المذكور إلي أن تقوم السفارة أو القنصلية الأجنبية بالتأمين عليهم وفقا لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

## المبحث الثاني

### شروط الانتفاع بالتأمين

لا يكفي للانتفاع بأحكام التأمين الاجتماعي علي المصريين العاملين بالحارج أن يكون الشخص منتميا إلي طائفة من الطوائف السابق بيانها، بل يجب فضلا عن ذلك توافر شروط معينة حددها القانون ولا تحتة التنفيذية. ونعرض لهذه الشروط فيما يلي.

**الشرط الأول :** ألا تقل سن المؤمن عليه عن الثامنة عشرة وألا تجاوز سن الستين :

حدد المشرع سنا معينة للانتفاع بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨، فالمادة الثالثة من هذا القانون تنص علي أنه «يشترط للانتفاع بأحكام هذا القانون ألا تقل سن المؤمن عليه عن الثامنة عشرة وألا تجاوز سن الستين».

هذا وتثبت سن المؤمن عليه عند تقديمه طلب الاشتراك في نظام التأمين الاجتماعي المقرر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بشهادة الميلاد أو مستخرج

رسمي من سجل المواليد أو البطاقة العائلية أو الشخصية أو جواز السفر أو صورة فوتوغرافية من أيها مؤشرا عليها بما يفيد مطابقتها للأصل من الموظف المختص بالهيئة أو البنك أو من القنصلية المصرية في البلد التي يعمل بها<sup>(١)</sup>.

**الشرط الثاني ، ألا يكون المؤمن عليه خاضعا لأي من قوانين التأمين الإجتماعي ،**

اشتطت المادة الأولى من مواد اصدار القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ وكذلك المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لاتتفاع العامل المصري في الخارج بالتأمين ألا يكون خاضعا لأي من القانونين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن التأمين علي أصحاب الأعمال.

«ولكن يلاحظ أن قوانين التأمين الاجتماعي في مصر لا تنحصر في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ وإنما يوجد أيضا القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ (التأمين الشامل) والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين والمعاشات العسكرية. ولذلك فالأدق أن يقال أنه يشترط للاتتفاع بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ ألا يكون المؤمن عليه مستفيدا من أي من قوانين التأمين في مصر. ويبدو أن نية المشرع تتجه إلي ذلك الفهم، خاصة وأن احدي نماذج الاستثمارات (نموذج رقم ١٥) (أ) تأمينات اجتماعية) الملحقه باللائحة التنفيذية قد ورد في إحدي خانات الملاحظات مانصه «يقدم هذا الطلب من اصل وصورتين ويشترط عدم الخضوع لأي من قوانين التأمين الاجتماعي في مصر»<sup>(٢)</sup>.

(١) المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٨.

(٢) رمضان أبو السعود، المرجع السابق، ص ٥١٢.

الشرط الثالث : استمرار المؤمن عليه في أداء الاشتراكات :

تنص المادة الخامسة من القانون في فقرتها الأولى علي أن «يقف انتفاع المؤمن عليه بأحكام هذا النظام إذا توقف عن أداء الاشتراكات لمدة ستة أشهر متصلة...».

ويتبين من ذلك أن انتفاع المؤمن عليه بمزايا التأمين مشروط بالانتظام في سداد الاشتراكات، فإذا توقف المؤمن عليه عن أداء اشتراكات التأمين لمدة ستة أشهر متصلة ترتب علي ذلك وقف التأمين، دون أن يخل ذلك بحق المؤمن علي في استئناف سداد الاشتراكات علي أن يلتزم في هذه الحالة بأداء الاشتراكات المستحقة عن مدة التوقف، وبيع استثمار بنسبة ٦٪ عن الفترة من تاريخ التوقف حتي تاريخ بدء السداد<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أنه إذا تحققت احدي الوقائع المرتبة لحق من الحقوق التأمينية للمؤمن عليه، كالوفاة أو العجز التام خلال مدة الستة أشهر المشار إليها بالمادة ١/٥ استحق المؤمن علي أو المستحقين عنه الحقوق التي يقرها القانون علي أن تستقطع منها الاشتراكات التي لم تسدد<sup>(٢)</sup>.

ومقتضي ماسبق «أنه إذا تكاملت العناصر المنشئة لحق من الحقوق بعد فوات المهلة المشار إليها (الستة أشهر) كأن توفي المؤمن عليه بعد المهلة فإن الوفاة تكون قد وقعت بعد ايقاف الانتفاع بأحكام النظام وبالتالي فلايستفاد بالحقوق المقررة له»<sup>(٣)</sup>.

(١) المادة ١/١١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨.

(٢) المادة ٧/٥ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨.

(٣) المذكرة الرضاحية للقانون.

## المبحث الثالث

### الطبيعة الإختيارية للتأمين

تتضح الطبيعة الإختيارية للتأمين الإجتماعي علي العاملين بالخارج من صياغة نص المادة الأولى من قانون اصدار القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ والتي تقضي بأنه «يكون للعاملين المصريين في الخارج ..... حق طلب الانتفاع بأحكام القانون المرافق ..».

فالتأمين الإجتماعي علي المصريين العاملين بالخارج ليس له صفة الزامية علي المخاطبين باحكامه، وإنما يتم الخضوع له اختياراً، إذا مارغب العامل في ذلك. وترجع هذه الطبيعة الاختيارية إلي صعوبة تطبيق التأمينات الاجتماعية في صورتها الإجبارية علي العاملين في الخارج<sup>(١)</sup>.

وقد حددت اللائحة التنفيذية إجراءات الاشتراك في التأمين، فوفقاً لنص المادة ٣ من هذه اللائحة علي أن يقدم طلب الاشتراك في النظام علي النموذج المعد لذلك المرفق باللائحة من اصل وصورتين.

وتقوم الهيئة بموافاة المؤمن عليه ببطاقة تثبت اشتراكه لديها محررة علي النموذج المعد لذلك خلال شهرين علي الأكثر من تاريخ تقديم طلب الاشتراك (م ٤ من اللائحة التنفيذية).

هنا ويعتبر اشتراك المؤمن عليه الذي سبق اشتراكه وفقاً للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ - قائماً دون حاجة الي اتخاذ اجراءات اشتراك جديدة (م ٥ من اللائحة التنفيذية).

---

(١) مصطفى الجمال، الوسيط في التأمينات الاجتماعية، ص ٣٣٨.

## الفصل الثاني

### تمويل التأمين

خصصت المادة السادسة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ حساباً خاصاً صندوق التأمينات الذي تديره الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية<sup>(١)</sup> لأموال نظام التأمين الاجتماعي على العاملين المصريين في الخارج وذلك بهدف اتمام فحص المركز المالي لهذا الحساب وتحديد التزاماته.

وتأكيداً للغاية المستهدفة من إنشاء حساب خاص لأموال النظام نصت المادة (٧) على ضرورة فحص مركزه المالي مرة على الأقل كل خمس سنوات تبدأ من تاريخ العمل بالقانون وذلك بمعرفة خبير اكتواري أو أكثر.

ويجب أن يتناول الفحص قيمة الالتزامات القائمة فإذا تبين وجود عجز في أموال الحساب ولم تكف الاحتياطات والخصصات المختلفة لتسويته التزمت الخزنة العامة بإدائه، وعلى الخبير أن يوضح في هذه الحالة أسباب العجز والوسائل الكفيلة بتلافيه.

أما إذا تبين من التقدير وجود مال زائد فيرحل هذا المال إلى حساب خاص، ولا يجوز التصرف فيه إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة وفي الأغراض الآتية:-

- ١- تسوية كل أو بعض العجز الذي سدده الخزنة العامة.
- ٢- تكوين احتياطي عام واحتياطيات خاصة للأغراض المختلفة.
- ٣- زيادة المعاشات على ضوء الأسعار القياسية وذلك بنسبة يحددها

---

(١) برامى التعديلات التي أوردتها القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٩٤ بشأن الجهاز القائم على التأمين الاجتماعي والسابق بيانها في القسم الأول من هذا الكتاب.

قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض من وزير التأمينات (م٧).

ووفقا لنص المادة ٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ تستبعد أموال الحساب من موارد صندوق استثمار الودائع والتأمين ويتولى مجلس إدارة (الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية) استثمار هذه الأموال وذلك لاتاحة الفرصة للحصول على ريع استثمار يزيد على ريع استثمار أموال نظم التأمين الاجتماعي الأخرى بما يساعد النظام على الوفاء بالتزاماته<sup>(١)</sup>.

أما عن أموال الحساب الخاص بالتأمين فأهمها الاشتراكات التي يؤديها المؤمن عليه بنسبة ٢٢ر٥٪ من دخل الاشتراك الذي يختاره من الدخل الواردة في الجدول رقم (١) المرافق للقانون.

وبالإضافة إلى هذا المورد الأساسي لتمويل نظام التأمين الاجتماعي المقرر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ حددت المادة السادسة من القانون موارد أخرى تدور في معظمها حول هذا المورد وهذه الموارد هي:

- الرصيد المقابل لالتزامات القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ باشتراك العاملين المصريين الذين يعملون بعمود شخصية في الخارج في نظام التأمينات الاجتماعية.

- المبالغ التي يؤديها المؤمن عليه مقابل الاشتراك عن المدة السابقة.

- احتياطي المعاشات التي تمول لحساب الخاضعين لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ عن مدد اشتراكهم في نظم التأمين الاجتماعي الأخرى.

- ريع استثمار أموال التأمين.

- أية مبالغ أخرى تساهم بها الدولة.

---

(١) المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨.

- الاعانات والتبرعات والهيئات والوصايا التي يقرر مجلس إدارة الهيئة قبولها.

ومن التحديد السابق لموارد التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج يتضح أنه فيما عدا اشتراكات التأمين وبيع استثمار أموال التأمين لا توجد موارد أخرى منتظمة لتمويل هذا النظام<sup>(١)</sup>.

وقد عُنيت اللائحة التنفيذية للقانون ببيان نوع العملة التي تؤدي بها الاشتراكات ومواعيد وكيفية أداء الاشتراكات.

وفقاً للمادة ٧ من اللائحة التنفيذية<sup>(٢)</sup> «يلتزم المؤمن عليه بأداء الاشتراكات اعتباراً من أول الشهر الذي حدده لبدء اشتراكه في النظام.

وتسدد الاشتراكات في اليوم الأول من كل شهر.

ويجوز للمؤمن عليه أداء الاشتراك المستحق عن الشهر الأول في تاريخ استحقاق الاشتراك المستحق عن الشهر التالي وذلك في حالة طلب الانتفاع بأحكام النظام قبل السفر للخارج لأول مرة.

ويجوز للمؤمن عليه سداد الاشتراكات مقدماً كل ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنوياً تبعاً لاختياره ولا يعتبر أداء الاشتراكات عن مدة تالية للشهر المسحق عنه الاشتراك استكمالاً للمدد الموجبة لاستحقاق الحقوق التأمينية المقررة بالنظام.

ويلتزم المؤمن عليه في حالة تأخير السداد عن اليوم الأول من الشهر الذي

---

(١) تصحي عباس رمضان، السابق، ص ٥٧٧.

(٢) المادة ٧ مستبدلة بالقرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٥، الوقائع المصرية العدد ١٠٦ في

١٩٨٥/٥/٧.



يستحق عنه الاشتراك بأداء مبلغ إضافي بنسبة ٦٪ سنوياً عن عدد الشهور الكاملة من تاريخ وجوب الأداء حتى تاريخ السداد.

«وتؤدي الاشتراكات للهيئة بواسطة البنك»<sup>(١)</sup>.

ويكون أداء الاشتراكات بعملة البلد التي يعمل بها المؤمن عليه أو بأحد العملات الحرة.

وبالنسبة للعاملين ب وحدات المنظمات الدولية داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها فيكون أداء الاشتراكات بالعملة الأجنبية والمصرية بحسب نسبة كل منهما إلى إجمالي الأجر.

وتتم المحاسبة على النقد الأجنبي على أساس الأسعار المعلنة بالسوق المصرية الحرة في تاريخ الأداء للبنك»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ويقصد بالبنك وفقاً للمادة الأولى (٣) من اللائحة التنفيذية البنك الذي تحدده هيئة التأمينات الاجتماعية.

(٢) المادة ٨ من اللائحة التنفيذية، الفقرة الأخيرة منها مستبدلة بالقرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٧، الوقائع العدد ٢٣٣ في ١٥/١٠/١٩٨٧.

## الفصل الثالث

### الحقوق التأمينية

يشمل نظام التأمين الاجتماعي المقرر بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وذلك بكفالة حق المؤمن عليه في الحصول علي معاش عند تحقق إحدى حالات استحقاقه وتوافر الشروط التي نص عليها القانون. وبالإضافة إلي الحق في المعاش تضمن القانون بعض الحقوق الأخرى التي تستحق للمؤمن عليه، وتشمل التعويض الإضافي ومنحة الوفاة ونفقات الجنازة<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أنه وفقا لنص المادة ٤٩ من القانون تسري علي التأمين المنصوص عليه فيه احكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء المنصوص عليها بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك فيما لم يرد في شأنه نص خاص في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ وما لا يتعارض مع احكام هذا الأخير.

ولا يترتب علي الانتفاع بأحكام قانون التأمين الاجتماعي علي العاملين بالخارج الإخلال بالحقوق المقررة بموجب قوانين أو لوائح أو نظم النقابات والجمعيات والروابط وما في حكمها، ويجوز الجمع بين المزايا التي تقررها والمزايا المقررة بهذا القانون (م ٤٢).

ونعرض فيما يلي للحق في المعاش ثم للحقوق الإضافية المقررة بالقانون.

---

(١) ويجوز أن تسري علي المؤمن عليهم بعض أنواع التأمين الاجتماعي الأخرى المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء علي عرض وزير التأمينات، المادة الثانية من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨.

## المبحث الأول الحق في المعاش

يستحق المعاش متى بلغ المؤمن عليه السن المحددة قانونا وتوافرت الشروط الأخرى التي يتطلبها القانون وبصفة خاصة شرط مدة الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش (معاش الشيخوخة). كما يستحق المعاش كذلك في حالة عجز المؤمن عجزا كاملا، أو وفاته (معاش العجز والوفاة). ونعرض لهذه الحالات فيما يلي .

### المطلب الأول معاش الشيخوخة

#### - شروط الاستحقاق

يقرر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ استحقاق المؤمن عليه لمعاش الشيخوخة عند بلوغه سن الستين، وذلك متى بلغت مدة اشتراكه في التأمين ١٨٠ شهرا حتي ولو استمر في ممارسة عمله بعد بلوغ هذا السن (م ١٢ من القانون).

فالمؤمن عليه يستحق معاش الشيخوخة ببلوغ السن المحددة قانونا بشرط أن تكون مدة الاشتراك قد بلغت ١٨٠ شهرا<sup>(١)</sup> دون اشتراط اقتران ذلك بتوقفه عن العمل. ويرجع البعض عدم اشتراط التوقف عن العمل إلي طبيعة نظام التأمين علي العاملين في الخارج ولكونه قريب الشبه بنظام التأمين التجاري<sup>(٢)</sup>.

---

(١) كانت مدة الاشتراك المطلوبة لاستحقاق المعاش وفقا للقانون السابق رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣

عشر سنوات علي الأقل.

(٢) نصحي عباس رمضان، السابق، ص ٥٧٩.

وأجازت المادة ١٢/٢ من القانون للمؤمن عليه إذا انتهى عمله قبل بلوغه سن الستين طلب صرف المعاش المستحق إذا ما بلغت مدة اشتراكه في التأمين ٢٤٠ شهرا. ويخفف المعاش في هذه الحالة بنسبة تقدر وفقا للجدول رقم (٢) المرافق للقانون ويختلف نسبة التخفيض بحسب سن المؤمن عليه في تاريخ استحقاق صرف المعاش<sup>(١)</sup>.

### - تسوية المعاش

تقضي المادة ١٣ من القانون بأن «يسوي معاش الشيخوخة بواقع جزء من خمسة وأربعين جزء من دخل الاشتراك الذي سددت علي أساسه الاشتراكات وذلك عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين». وفي حالة سداد المؤمن عليه الاشتراكات علي أكثر من دخل اشتراك يحسب المعاش علي أساس متوسط دخول الاشتراك التي أدبت علي أساسها الاشتراكات طوال مدة الاشتراك<sup>(٢)</sup>.

ويتضح من هذا النص أن حساب معاش الشيخوخة المقرر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ يتم تسويته بواقع  $\frac{1}{45}$  من دخل الاشتراك الذي سددت علي أساسه الاشتراكات والتي تتحدد بنسبة ٢٢,٥٪ من هذا الدخل، وذلك عن مدة الاشتراك في التأمين، ويقتضي ذلك بيان ماهية دخل الاشتراك ومدة الاشتراك في التأمين وفقا لقانون التأمين علي العاملين في الخارج.

---

(١) انظر الجدول نهاية هذا الباب.

(٢) ويقصد بمتوسط دخول الاشتراك «حاصل ضرب كل مدة اشتراك في دخل الاشتراك عنها ثم قسمة مجموع الناتج علي مدد الاشتراك، وذلك في حالة اشتراك المؤمن عليه بأكثر من دخل اشتراك واحد» المادة الأولى (هـ) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨.

## - دخل الاشتراك

ينص القانون في مادته التاسعة علي أن «يؤدي المؤمن عليه الاشتراكات علي أساس دخل الاشتراك الذي يختاره من بين الدخول الواردة في الجدول رقم (١) المرافق.....».

فالمؤمن عليه له حرية اختيار دخل الاشتراك الشهري الذي تسدد علي أساسه اشتراكات التأمين، من بين فئات الدخول الافتراضية التي يتضمنها الجدول المشار اليه دون قيد بأجرة الفعلي. ويتضمن الجدول رقم (١) (١) ١٧ فئة تبدأ من ٢٥٠ جنيه شهريا وتصل الي ٦٠٠ جنيه شهريا.

وتجيز المادة العاشرة من القانون للمؤمن عليه طلب تعديل دخل اشتراكه إلي الدخل الأعلى التالي، وذلك بقصد إتاحة الفرصة له للحصول علي معاش يتناسب مع دخله، ويشترط في هذه الحالة أن يكون قد مضى علي اشتراكه بالدخل الأقل مدة لا تقل عن سنة وألا تكون سنة قد جاوز ٥٥ سنة في أول يناير التالي لتاريخ تقديم طلب التعديل.

كما يجوز للمؤمن عليه تعديل دخل اشتراكه إلي الدخل الأقل مباشرة، ويسري التعديل في الحالتين اعتبارا من أول يناير التالي لتاريخ تقديم طلب التعديل.

وجوز للمؤمن علي في أي وقت طلب تعديل دخل بدء اشتراكه في التأمين إلي أي دخل أعلى، ويلتزم في هذه الحالة بأداء فروق الاشتراكات وربع استثمار نسبتته ٦٪ وذلك اعتبارا من تاريخ بدء الاشتراك حتي تاريخ

---

(١) جدول معدل يقتضي القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج، الجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرور في ١٩٨٤/٣/٣١ انظر الجدول في نهاية الباب.

الأداء. ويجب أداء المبالغ المستحقة علي المؤمن عليه دفعة واحدة، ولا يعتبر المؤمن علي مشتركاً بالدخل الأعلى إلا إذا تم سداد هذه المبالغ قبل تاريخ استحقاق صرف الحقوق التي يقررها القانون<sup>(١)</sup>.

#### — مدة الاشتراك

مدة الاشتراك، كمعصر من عناصر تسوية المعاش، هي المدة التي تبدأ منذ انضمام المؤمن عليه بنظام التأمين المقرر بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٧٨ والتي يقوم بسداد الاشتراكات عنها.

ورغبة من المشرع في إتاحة الفرصة للمؤمن علي في الحصول علي المعاش نصت المادة ٢٦<sup>(٢)</sup> من القانون علي أن « تدخل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين المدد التي أدي عنها المؤمن عليه اشتراكاً وفقاً للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي أو وفقاً للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة أو وفقاً للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي علي أصحاب الأعمال ومن في حكمهم.

وتحدد قواعد ضم المدد المشار إليها وكيفية حسابها في المعاش بقرار من رئيس الجمهورية بناء علي عرض وزير التأمينات».

واستكمالاً لتحقيق هدف المشرع أجازت المادة ٣٠ من القانون للمؤمن عليه طلب حساب المدد التي قضاها بعد سن العشرين في أي عمل أو نشاط لمدة اشتراكه في التأمين. وإذا كانت المدة المطلوب ضمها تقع بين مدتي اشتراك فيجوز ضمها لمدة الاشتراك في التأمين ولو كانت أقل من سنة.

---

(١) راجع المادة ١٠ من القانون والمادة ٦ من لائحته التنفيذية.

(٢) المادة ٢٦ مستبدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٤.

وتقدر المبالغ المطلوب لحساب هذه المدة وفقا للجدول رقم (٤) الموافق للتأمين وعلي أساس سن المؤمن عليه ودخل اشتراكه في تاريخ تقديم الطلب<sup>(١)</sup>.

وتيسيرا علي المؤمن عليه اجاز المشرع أداء المبالغ المطلوبة لحساب المدد السابقة أما وقفة واحدة خلال سنة من تاريخ طلب الحساب أو بالتقسيت وفقا للجدول رقم (٦) المرافق للقانون (م ٣١ من القانون).

ومحافظة علي المركز المالي للنظام<sup>(٢)</sup> قضت المادة ٣١ بعدم اعتبار المؤمن عليه مشتركا عن المدة السابقة إلا إذا تم سداد المبالغ المطلوبة في حالة أدائها دفعة واحدة أو أداء أول قسط للهيئة قبل تاريخ استحقاق صرف الحقوق التي يكفلها القانون.

علي أنه في حالة وفاة المؤمن عليه قبل إبداء الرغبة في حساب المدد أو قبل أداء المبالغ المطلوبة لحسابها دفعة واحدة أو قبل أداء القسط الأول جاز للمستحقين عنه أداء المبالغ المستحقة دفعة واحدة خلال سنة تبدأ من تاريخ الوفاة.

ويلاحظ أنه لا يجوز لأي سبب من الاسباب العدول عن طلب حساب المدة ضمن مدة الاشتراك في التأمين في حالة أداء المبالغ المطلوبة دفعة واحدة أو أداء أول قسط.

وإزاء ما ابانه التطبيق العملي من أنه في كثير من الحالات التي يعود فيها المؤمن عليها للوطن يصعب عليه الاستمرار في أداء الاقساط تضمنت الفقرة الأخيرة من المادة ٣١ حكما يجيز للمؤمن عليه طلب إيقاف الاقساط وحساب مدة بالمبلغ السابق أدائه أو تخفيض قيمة القسط وتخفيض المدة،

---

(١) انظر الجدول نهاية الباب.

(٢) المذكرة الإيضاحية للقانون.

ويجري نص الفقرة المشار إليها علي النحو التالي «ويكون للمؤمن عليه إذا أنهى عمله بالخارج وعاد إلي الوطن حق طلب إيقاف الأقساط مع حساب مدة تساوي مقدار ما أداه من مبالغ، كما يجوز له أيضا طلب تخفيض القسط وتخفيض المدة السابق ضمها أو الاشتراك عنها، وتقدر المدة المحسوبة بالمبالغ السابق أداؤها أو المدة المخفضة علي أساس المعامل المناظر لسن المؤمن عليه في تاريخ تقديم طلب إيقاف القسط أو تخفيضه وذلك طبقا للجدول رقم (٤) المرافق»<sup>(١)</sup>.

وإذا كان معاش الشيخوخة يتحدد في ضوء دخل الاشتراك، بالمعني السابق تحديده، أو متوسط دخل الإشتراك في حالة سداد الاشتراكات علي أكثر من دخل اشتراك، وذلك عن كل سنة من سنوات الاشتراك، فقد حددت المادة ١٤ من القانون<sup>(٢)</sup> الحد الأقصى للمعاش بـ ٨٠٪ من دخل الاشتراك الذي سوي علي أساسه المعاش.

وكما حدد المشرع حدا أقصى نسبي للمعاش المستحق عند بلوغ سن الستين فقد حرص علي تحديد حدا أدني نسبي له يبلغ ٥٠٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك وذلك حتي بلغت مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين ٢٤٠ شهرا علي الأقل<sup>(٣)</sup>.

وقد حدد المشرع بمقتضي القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ الحد الأدنى الرقمي لمعاشات المصريين العاملين في الخارج بمبلغ ٣٥ جنيه شهريا<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر الجدول نهاية الباب.

(٢) المادة ١٤ من القانون مستبدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٤ الذي ألغى الحد الأقصى الرقمي للمعاش والذي حدده القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بمبلغ ١٦٦ جنيه، ٦٧٠ مليما.

(٣) المادة ١٥ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨.

(٤) القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ بزيادة المعاشات وتعديل بعض احكام قوانين التأمين الاجتماعي، الجريدة الرسمية العدد ٤٤ (مكرر) في ١٨/٧/١٩٩٤، وقد نصت =/=



وواجه المشرع في المادة ١٦ من القانون فرض زيادة مدة الاشتراك في التأمين علي ست وثلاثين سنة أو القدر المطلوب لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش أيهما أكبر، فقد نصت المادة المذكورة علي استحقاق المؤمن عليه أو المستحقين عنه - في حالة استحقاق المعاش لوفاة المؤمن عليه - علي تعويض من دفعة واحدة يقدر به ١٠٨٪ من دخل الاشتراك الذي حسب علي أساسه المعاش عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين التي تزيد علي المدة اللازمة للحصول علي الحد الأقصى للمعاش، وتدخل كسور السنة في المدة المستحق عنها التعويض ويحسب بنسبتها إلي السنة. وأوضحت المادة

---

=/= المادة السادسة من هذا القانون علي أن «يكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه الذي يستحق اعتباراً من ١٩٩٤/٧/١ في حالة بلوغ سن الشيخوخة والعجز الكامل والوفاة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ المشار إليهما خمسة وثلاثين جنيها شهرياً شاملاً جميع الزيادات...».

وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلي القوانين التي صدرت منذ ١٩٨٨ وحتى القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ بزيادة المعاشات المستحقة وفقاً للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ والتي تم ربطها قبل صدور القوانين المذكورة.

وكان أول قوانين زيادة معاشات العاملين في الخارج القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٨ ونص علي زيادة المعاشات بنسبة ١٥٪ اعتباراً من ١٩٨٨/٧/١ ثم القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٩ وقرر زيادة المعاشات بذات النسبة. كما تقررت زيادة هذه المعاشات بمقتضي القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٠ ثم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ بنسبة ١٥٪ أيضاً، كما تقرر زيادة المعاشات المستحقة وفقاً للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بنسبة ٢٠٪ بمقتضي القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ اعتباراً من ١٩٩٢/٧/١، واعتباراً من ١٩٩٣/٧/١ تقرر زيادة المعاشات المشار إليها بمقتضي القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٩٣ وذلك بنسبة ١٠٪ وبذات النسبة أيضاً قررت المادة الأولى من القانون ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ زيادة المعاشات المستحقة بمقتضي القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ وذلك اعتباراً من ١٩٩٤/٧/١.

كما قررت المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٥ زيادة هذه المعاشات بنسبة ١٠٪ اعتباراً من ١٩٩٥/٧/١، وبذات النسبة أيضاً قررت المادة الأولى من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٦ زيادة المعاشات المشار إليها اعتباراً من ١٩٩٦/٧/١.

ويلاحظ أن قوانين زيادة المعاشات المذكورة أوضحت أن الزيادة التي تقررها تحسب علي أساس مجموع المعاش المستحق، أي مضافاً إليه ما استحق من زيادة من قبل.

السابقة أنه عند حساب المدة المستحق عنها التعويض تستبعد من مدة الاشتراك في التأمين المدة المضافة في حالة استحقاق المعاش لوفاة المؤمن عليه (وفقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ وهي مدة خمس سنوات تضاف عند حساب معاش العجز والوفاة. كما تستبعد أيضا المدة التي يطلب المؤمن عليه ضمها لمدة الاشتراك في التأمين وفقا للمادة ٣٠ من القانون، ويقصد بها المدد التي قضاها المؤمن عليه في أي عمل أو نشاط بعد سن العشرين.

ويصرف التعويض في حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل صرفه إلي مستحقي المعاش، فإذا لم يوجد سوي مستحق واحد للمعاش ادي اليه مبلغ التعويض كاملا، وفي حالة عدم وجود أي مستحق للمعاش يؤدي التعويض للورثة الشرعيين.

وإذا كان المشرع، رعاية للمؤمن عليه الذي ينتهي عمله قبل بلوغه سن الستين، اجاز له الحصول علي معاش إذا ما بلغت مدة اشتراكه في التأمين ٢٤٠ شهرا، مع مراعاة التخفيض بالنسبة الواردة بالجدول رقم (٢)، فقد قرر من ناحية أخرى أنه إذا انتهى عمل المؤمن عليه أو أوقف انتفاعه بالتأمين قبل بلوغ سن الستين وكانت مدة اشتراكه في التأمين أقل من ٢٤٠ شهرا، استحق تعويضا من دفعة واحدة بحسب بواقع ١٤٤٪ من دخل الاشتراك -أو متوسط دخول الاشتراك- الذي بحسب علي أساسه المعاش وذلك عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين.

ويصرف التعويض المستحق عند تحقق أحدي الحالات الآتية:

- بلوغ المؤمن عليه سن الستين.

- عجز المؤمن عليه عجزا كاملا أو وفاته بعد أكثر من سنة من تاريخ إنتهاء عمله أو بعد إنتهاء الفترة المنصوص عليها في المادة الخامسة من

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ (فترة التوقف عن دفع الاشتراكات لمدة ستة أشهر متصلة).

ويستحق بالإضافة لمبلغ التعويض ربع استثمار مقداره ٦٪ عن عدد السنوات الكاملة من تاريخ استحقاق مبلغ التعويض حتي تاريخ استحقاق صرفه.

«والحكمة من عدم صرف مبلغ التعويض فور انتهاء العمل إتاحة الفرصة للمؤمن عليه في حالة عودته لمجال النظام لاستكمال مدة الاشتراك المطلوبة لاستحقاق المعاش دون أداء مبالغ عن المدد السابقة<sup>(١)</sup>.

وفي حالة استحقاق صرف التعويض لوفاة المؤمن عليه تصرف المبالغ المستحقة وفقا للقواعد المنصوص عليها في المادة ١٦ والسابق بيانها (م ١٧ من القانون).

وفي حالة هجرة المؤمن عليه اجاز له المشرع أن يختار بين الحصول علي تعويض الدفعة الواحدة أو الحصول علي المعاش متى كانت مدة اشتراكه في التأمين تعطيه الحق في صرف المعاش.

كما يجوز لصاحب الحق في المعاش في حالة الهجرة التنازل عن حقه في المعاش وصرف تعويض الدفعة الواحدة مع خصم ما صرف له من معاشات من مبلغ التعويض ولايجوز له ذلك إلا مرة واحدة (م ١٨).

---

(١) المذكرة الإيضاحية للقانون.

## المطلب الثاني

### معاش العجز والوفاة

#### - شروط الاستحقاق

يقضي القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ في المادة ١٩ منه باستحقاق المؤمن عليه أو المستحقون بحسب الأحوال معاشاً في حالتي العجز الكامل للمؤمن عليه أو وفاته وذلك إذا حدث العجز أو وقعت الوفاة خلال فترة استمرار عمل المؤمن عليه أو خلال سنة علي الأكثر من تاريخ انتهاء عمله أو من تاريخ التوقف عن أداء الاشتراكات أيهما سبق. بشرط أن يكون المؤمن عليه قد أدى ثلاثة اشتراكات شهرية متصلة.

فاستحقاق المعاش علي ما يتضح من الحكم السابق يتوقف علي حصول وفاة المؤمن عليه أو عجزه عجزاً كاملاً.

وقد أوضحت المادة الأولى (و) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ أنه يقصد بهذا العجز «كل عجز من شأنه أن يحول كلية أو بصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاولة أي مهنة أو عمل أو نشاط يتكسب منه».

ونظراً لأن المؤمن عليه يعمل بالخارج، فإن اثبات العجز الكامل يتم بموجب شهادة صادرة بالبلد الذي كان يعمل به معتمدة من سفارة أو قنصلية جمهورية مصر وذلك في حالة استمرار إقامة المؤمن عليه خارج البلاد. أما إذا عاد المؤمن عليه للوطن فاثبات العجز يكون من اختصاص الهيئة العامة للتأمين الصحي (م ٤٦ من القانون)<sup>(١)</sup>.

---

(١) وتنص المادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٨ علي أنه «تثبت حالة عجز المؤمن عليه أو عجز المستحقين عن الكسب =/»

وبالإضافة إلى تحقق الخطر الموجب لاستحقاق المعاش يشترط من ناحية أخرى حدوثه خلال فترة استمرار عمل المؤمن عليه أو خلال سنة علي الأكثر من تاريخ انتهاء عمله، أو من تاريخ توقفه عن أداء الاشتراكات أيهما أسبق. وتقرير هذا الحكم يدل علي رغبة المشرع في مد نطاق الحماية التأمينية، فالمعاش يستحق ليس فقط في حالة تحقق الخطر خلال فترة استمرار عمل المؤمن عليه، وإنما أيضا عند تحققه بعد انتهاء العمل أو التوقف عن أداء الاشتراكات، وذلك إذا حدث العجز أو وقعت الوفاة خلال سنة علي الأكثر من تاريخ انتهاء عمل المؤمن عليه أو نشاطه أو توقفه عن أداء اشتراكات التأمين أيهما أقرب.

ويشترط في جميع الأحوال لاستحقاق المعاش أن يكون المؤمن عليه قد أدي ثلاثة اشتراكات شهرية متصلة قبل حدوث الوفاة أو تحقق العجز الكامل.

### - مقدار المعاش

تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ علي أن «يقدر معاش الوفاة أو العجز الكامل بواقع ٦٥٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك أو بواقع ما يستحق من معاش الشيخوخة محسوبا علي أساس مدة الاشتراك في التأمين مضافا إليها مدة خمس سنوات أي المعاشين أكبر، ولا يجوز أن تزيد المدة المضافة علي المدة الباقية لبطوغ المؤمن عليه السن».

ويتضح من ذلك أن معاش الوفاة أو العجز الكامل يتم تقديره وفقا

---

=/= بموجب شهادة صادرة من مستشفى البلد الذي يعمل فيه المؤمن عليه أو يقيم فيه المستحق وذلك في حالة الوجود خارج البلاد وتختص الهيئة العامة للتأمين الصحي باثبات حالة العجز في حالة الوجود داخل الوطن أو العودة إليه».

لطريقتين ثم يعتمد بالطريقة التي تؤدي الى حصول المؤمن عليه للمعاش الأكبر.

فيحسب المعاش أولاً بواقع ٦٥٪ من دخل الاشتراك الذي اختاره المؤمن عليه من بين الدخل الواردة بالجدول رقم (١) المرافق للقانون

ثم يتم تقدير المعاش وفقاً للطريقة التي يتم بها حساب معاش الشيخوخة وعلى أساس مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين ويضاف إليها مدة خمس سنوات، بشرط ألا تزيد المدة المضافة الى مدة الاشتراك عن المدة الباقية لبلوغ المؤمن عليه سن الستين.

ويختار بعد ذلك الطريقة المؤدية لاستحقاق المؤمن عليه المعاش الأكبر.

فاذا كان دخل اشتراك المؤمن عليه ٣٠٠ جنيه وكانت مدة اشتراكه في التأمين ١٠ سنوات وحدث له العجز (أو الوفاة) بعد بلوغ سن ٥٥ سنة.

كان المعاش المستحق له وفقاً للطريقة الأولى =  $300 \times \frac{65}{100} = 195$  جنيه.

ووفقاً للطريقة الثانية المعاش =  $\frac{1}{55} \times \text{دخل الاشتراك} \times \text{مدة الاشتراك}$  في التأمين مضافاً إليها مدة ٥ سنوات.

$$= 195 \times 300 \times \frac{1}{55} = 100 \text{ جنيه}$$

ففي هذه الحالة يستحق المؤمن عليه المعاش الناتج وفقاً للطريقة الثانية لأنها الأفضل حيث تؤدي الى حصوله على معاش أكبر من المعاش المقدر وفقاً للطريقة الأولى.

ويلاحظ أنه إذا حدث العجز الكامل أو وقعت الوفاة نتيجة إصابة عمل

تصبح النسبة التي يحسب علي أساسها المعاش ٨٠٪ من دخل الاشتراك أو متوسط دخول الاشتراك بحسب الأحوال<sup>(١)</sup>.

ويعتبر العجز الكامل أو الوفاة التي تقع للمؤمن عليه ناتجة عن إصابة عمل في الحالات الآتية:

١- إذا نشأ العجز الكامل أو الوفاة نتيجة حادث مفاجيء وقع له أثناء أو بسبب تأدية عمله أو خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب والأياب دون توقف أو تخلف أو إنحصراف عن الطريق الطبيعي.

٢- إذا كان العجز أو الوفاة نتيجة الإصابة بأحد الأمراض المهنية الواردة بالجدول رقم (١) المرافق لقانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥. ويشترط في هذه الحالة أن يكون هذا المرض مرتبطا بالعمل الذي يقوم به صاحب العمل أو يزاوله المؤمن عليه وأن يكون هذا العمل من الأسباب المنصوص عليها بالجدول المذكور وفقا للموضع في الاستثمارات المقدمة للهيئة<sup>(٢)</sup>.

ويزاد المعاش المستحق في هذه الحالة بنسبة ٥٪ كل خمس سنوات حتي بلوغ المؤمن علي سن الستين حقيقة أو حكما<sup>(٣)</sup>.

---

(١) راجع المادة ٢١ من القانون.

(٢) المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية للقانون، ويلاحظ أن مفهوم إصابة العمل وفقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ يطابق المفهوم الذي اخذ به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، غير أن القانون الأول لم ينص علي اعتبار حالة الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل من قبيل إصابة العمل.

(٣) وبراعي في شأن معاش العجز أو الوفاة حكم المادة السادسة من القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ بمبلغ الحد الأدنى للمعاش المستحق وفقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨.

## - المستحقون للمعاش وشروط استحقاقهم

أحال القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ علي أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما يتعلق بفئات المستحقين لمعاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش وشروط استحقاقهم.

وتنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ في هذا الشأن علي أنه «إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشاتهم وفقا لأحكام الباب التاسع من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والجدول رقم (٣) وملاحظاته المرافق له ....».

وإذا كان المشرع قد أحال علي أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما يتعلق بشروط الاستحقاق ونصيب كل مستحق في معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش إلا أن الفقرة الثانية حددت فئات المستحقين في الأرملة أو الأراامل والزوج والأبناء والبنات والوالدين والإخوة والأخوات الذين تتوافر فيهم في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها بقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

ويتضح من ذلك أن مطلقة المؤمن عليه أو صاحب المعاش لاتعد من المستحقين في المعاش المقرر بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ حيث لم يرد ذكرها بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من هذا القانون، والتي عُنيت بحصر فئات المستحقين في الفئات السابق ذكرها، وذلك خلافا للمقرر في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.



## المبحث الثاني الحقوق التأمينية الأخرى

يقضي القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ باستحقاق المؤمن عليه أو المستحقين عنه بحسب الأحوال تعريضا إضافيا ومنحة وفاة ونفقات جنازة بالإضافة إلي معاش العجز أو الوفاة. ونعرض لهذه الحقوق فيما يلي.

### - التعويض الإضافي

يؤدي التعويض الإضافي في حالات انتهاء عمل المؤمن عليه للعجز الكامل أو الوفاة وفي حالة وفاة صاحب المعاش دون وجود مستحقين لمعاش في تاريخ وفاته.

ويؤدي التعويض الإضافي في حالة الوفاة الي من يحدده المؤمن عليه أو صاحب المعاش، وفي حالة عدم التحديد يؤدي التعويض إلي الورثة الشرعيين.

ويشترط لاستحقاق هذا التعويض أن يكون المؤمن عليه قد أدي ثلاثة اشتراكات شهرية متصلة (م ٢٢ من القانون).

ويحسب التعويض الإضافي علي أساس نسبة من دخل الاشتراك أو متوسط دخول الاشتراك الذي يحسب علي أساسه معاش الشيخوخة مضروباً في ١٢، وتحدد هذه النسبة تبعاً لسن المؤمن عليه أو صاحب المعاش حتي تاريخ استحقاق الصرف وطبقاً للجدول رقم (٣) المرافق للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨.

وطبقاً للجدول رقم (٣) المرافق للقانون <sup>(١)</sup> يتحدد مبلغ التعويض

---

(١) انظر الجدول نهاية الباب.

الإضافي تبعا لسن المؤمن عليه حيث أنه يمثل نسبة من دخل الاشتراك تزداد كلما كان سنه صغيرا وتقل كلما تقدم السن فمثلا إذا استحق التعويض وكان سن المؤمن عليه ٢٥ سنة كانت نسبة التعويض ٢٦٧٪ تخفض بنسبة ٧٪ عن كل سنة زائدة إلى أن تصل الي ٢٠٪ إذا كان سن المؤمن عليه ٦٥ سنة أو أكثر<sup>(١)</sup>.

وتزاد النسبة المشار إليها بواقع ٥٠٪ من قدرها إذا كان العجز أو الوفاة نتيجة إصابة عمل<sup>(٢)</sup>.

وقرر المشرع مضاعفة مبلغ التعويض الإضافي في حالة وفاة المؤمن عليه إذا لم يوجد مستحقون للمعاش في تاريخ الوفاة (م٢٣).

### – منحة الوفاة

تؤدي هذه المنحة في حالة وفاة صاحب المعاش وتعادل معاش شهر الوفاة والشهرين التاليين له.

وتؤدي المنحة لمن يحدده صاحب المعاش قبل وفاته، فإن لم يحدد احدا استحققت للأرملة وفي حالة عدم وجودها تستحق للأولاد القصر والعاجزين عن الكسب والبنات غير المتزوجات.

وفي حالة وجود أولاد لصاحب المعاش من غير الأرملة وتتوافر فيهم الشروط السابقة تقسم المنحة على أساس عدد الزوجات.

وإذا لم يوجد أحد ممن سبق ذكرهم تستحق المنحة للوالدين أو احدهما، وفي حالة عدم وجودهما تستحق لمن كان يعوله صاحب المعاش من اخوته

---

(١) راجع طريقة حساب التعويض الإضافي وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ص

(٢) في مفهوم إصابة العمل وفقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ راجع ص ٤٦٣.

القصر والعاجزين عن الكسب والأخوات غير المتزوجات. وتثبت الإعالة باقرار من المستحقين أو متولي شئونهم مؤيدة بشهادة إدارية.

وفي حالة استحقاق المنحة للقصر من الأولاد والأخوة والأخوات غير المتزوجات تصرف لمتولي شئونهم الذي تثبت صفته بشهادة إدارية.

#### - نفقات جنازة

تؤدي هذه النفقات في حالة وفاة صاحب المعاش إلي الأرملة فإذا لم توجد أرملة تؤدي إلي أرشد الأولاد أو إلي أي شخص يثبت قيامه بصرف نفقات الجنازة. وتحدد قيمة نفقات الجنازة وفقا للمادة ٢٥ من القانون بواقع معاش شهر بحد أدني قدره خمسون جنيها<sup>(١)</sup>.

#### - بعض الأحكام العامة في المعاشات والحقوق الأخرى

##### - الأعفاء من الضرائب والرسوم

اعفي المشرع - اخذا بما هو مقرر في قوانين التأمين الاجتماعي الأخرى - جميع الحقوق التي يكفلها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ من الخسوع للضرائب والرسوم بكافة أنواعها، ويسري هذا الإعفاء علي متجمد هذه الحقوق (م٣٥).

كما تعفي من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعاوي التي ترفعها الهيئة أو المؤمن عليهم أصحاب المعاشات أو المستحقون طبقا لأحكام هذا القانون (م٣٦).

---

(١) يلاحظ أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ قصر استحقاق منحة الوفاة ونفقات الجنازة علي حالة وفاة صاحب المعاش دون المؤمن عليه خلافا لما هو مقرر بمقتضى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ راجع مسبق ص ١٩٦، ١٩٧.

## - طلب صرف الحقوق التأمينية

أوجبت المادة ٣٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ تقديم طلب صرف الحقوق التي يكفلها هذا القانون في ميعاد اقضاء خمس سنوات من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق والا انقضى الحق في المطالبة بها.

وتيسيرا علي المؤمن عليهم واصحاب المعاشات والمستحقين نصت المادة السابقة علي أن المطالبة بأي حق من الحقوق التأمينية تعتبر مطالبة بباقي الحقوق الأخرى، ويتقطع التقادم بالنسبة إلي المستحقين جميعا في حالة تقدم احدهم بطلبه في الموعد المحدد.

وأجازت المادة المذكورة لمدير عام الهيئة أو من ينوبه أن يتجاوز عن الاخلال بالميعاد إذا كان ذلك ناشئا عن أسباب تبرره.

هذا وتقضي الفقرة الأخيرة من المادة السابقة بوقف اداء المعاش الذي لا يتم صرفه لمدة سنتين علي أن يعاد الصرف بالكامل عند تقديم طلب من صاحب الشأن<sup>(١)</sup>، والهدف من ذلك، كما أشارت المذكرة الإيضاحية للقانون تيسير الإجراءات الإدارية بالنسبة للهيئة التأمينية.

## - وقف صرف المعاش عند العودة لمجال التأمين

نص القانون (٣٧م) علي إيقاف صرف المعاش المستحق في حالة عودة صاحب المعاش لمجال تطبيق التأمين، وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ عودة اشتراكه.

---

(١) راجع في ذات الأحكام المادة ١٤٠ من النظام الأساسي للتأمين الاجتماعي (قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥).

«وذلك لأن من الأسس الفنية التي قوت علي أساس تكلفة المزايا عدم استحقاق صرف المعاش خلال مدة اشتراك، تعاد بعد انتهائها تقدير الحقوق المكفولة بالنظام<sup>(١)</sup>».

#### – طلب تعديل الحقوق التأمينية

علي نحو ما هو مقرر بمقتضى المادة ١٤٢ من النظام الأساسي للتأمين الاجتماعي (القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥) تقضي المادة ٤١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بعدم جواز رفع الدعوي بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق ، وذلك فيما عدا حالات الأخطاء المادية التي تقع في الحساب بالزيادة أو النقصان عند تسوية أو توزيع المستحقات.

والقصد من عدم جواز رفع الدعوي بطلب تعديل الحقوق التأمينية بعد انقضاء سنتين من التاريخ المحدد بالمادة ٤١ استقرار المراكز القانونية، ولم يتسئن من هذا الحكم الا حالات الأخطاء المادية التي تقع في الحساب.

وقد أفصحت محكمة النقض عن طبيعة المدة المشار إليها، وذلك بخصوص المادة ١٤٢ من القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذهبت-بحق-إلي أنها ليس مدة تقادم وإنما هي مدة سقوط «تتأني بحسب طبيعتها وقصد المشرع علي الخضوع لقواعد الانقطاع والوقف المقررة للتقادم»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) المذكرة الإيضاحية للقانون.

(٢) انظر حكم محكمة النقض في ٩/١٠/١٩٨٩ مشار إليه في صلاح محمد أحمد، المجموعة السابقة، ص ٢٥٢، والأحكام الأخرى المشار إليها في نفس الموضع.

## - عدم قبول دعوى المطالبة بالحقوق التأمينية

رغبة في إنهاء المنازعات التي تقع بين المؤمن عليهم أو اصحاب المعاشات أو المستحقين والهيئة التأمينية دون حاجة للجوء إلى القضاء اوجب المشرع علي هؤلاء قبل اللجوء إلى القضاء بشأن أي نزاع ينشأ نتيجة تطبيق أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ تقديم طلب الي الهيئة بعرض النزاع علي لجان الفصل في المنازعات المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

ولايجوز رفع الدعوي قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه (م ٤٥ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨).

واللجوء الي اللجنة وجوبي، ويترتب علي اللجوء إلى القضاء قبل عرض النزاع علي لجان فحص المنازعات عدم قبول الدعوي<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر أحكام النقض المشار اليها في سعيد شعله، مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في منازعات العمل ونظم العاملين بالنقطاع العام والتأمينات الاجتماعية تحت عنوان منازعات التأمينات الاجتماعية ص ٧٦١ وما بعدها.

جدول رقم (١)  
بتجديد الدخول الشهرية التي تؤدي على أساسها  
الاشتراكات

دخول الاشتراك الشهري	الفئات	دخول الاشتراك الشهري	الفئات
٢٥٠	١٠	٥٠	١
٣٠٠	١١	٦٠	٢
٣٥٠	١٢	٧٠	٣
٤٠٠	١٣	٨٠	٤
٤٥٠	١٤	٩٠	٥
٥٠٠	١٥	١٠٠	٦
٥٥٠	١٦	١٢٥	٧
٦٠٠	١٧	١٥٠	٨
		٢٠٠	٩

ملاحظات :

- (١) لوزير التأمينات بقرار يصدره زيادة شرائح دخل الاشتراك الشهري وذلك بما لا يجاوز مجموع أجر الاشتراك الأساسي والمتغير وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥...
- (٢) يشترط لأداء المستحقات عن فئة الدخل التي تزيد علي الحد الأدنى أداء المؤمن عليه جميع التزاماته المستحقة للهيئة<sup>(١)</sup>.

(١) ملاحظات مضافة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢.

جدول رقم (٢)  
نسب خفض المعاشات

السن في تاريخ استحقاق الصرف	نسبة انخفاض في المعاش
أقل من ٤٥ سنة	٧١٥
٤٥ سنة وأقل من ٥٠ سنة	٧١٠
٥٠ سنة وأقل من ٥٥ سنة	٧٥



جدول رقم (٣)  
بيان نسبة مبالغ التعويض الإضافي

نسبة مبلغ التأمين الإضافي	السن	نسبة مبلغ التأمين الإضافي	السن
٢١٣٣	٤٥	٢٢٦٧	حتى سن ٢٥
٢١٢٧	٤٦	٢٢٦٠	٢٦
٢١٢٠	٤٧	٢٢٥٣	٢٧
٢١١٣	٤٨	٢٢٤٧	٢٨
٢١٠٧	٤٩	٢٢٤٠	٢٩
٢١٠٠	٥٠	٢٢٣٣	٣٠
٢٩٣	٥١	٢٢٢٧	٣١
٢٨٧	٥٢	٢٢٢٠	٣٢
٢٨٠	٥٣	٢٢١٣	٣٣
٢٧٣	٥٤	٢٢٠٧	٣٤
٢٦٧	٥٥	٢٢٠٠	٣٥
٢٦٠	٥٦	٢١٩٣	٣٦
٢٥٣	٥٧	٢١٨٧	٣٧
٢٤٧	٥٨	٢١٨٠	٣٨
٢٤٠	٥٩	٢١٧٣	٣٩
٢٣٣	٦٠	٢١٦٧	٤٠
٢٢٥	٦١	٢١٦٠	٤١
٢٢٥	٦٢	٢١٥٣	٤٢
٢٢٠	٦٣	٢١٤٧	٤٣
٢٢٠	٦٤	٢١٤٠	٤٤
٢٢٠	٦٥ وأكثر		

ملاحظة : في حساب السن تعتبر كمسور السنة سنة كاملة

جدول رقم (٤)

بتحديد المبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة  
المطلوب ضمها لكل جنيه من دخل الاشتراك الشهري  
ولكل سنة من مدة الخدمة

السن	مليم	جنيه	السن	مليم	جنيه
٣٥ فأقل	٤٥٠	١	٤٨	٤١٠	٢
٣٦	٥١٠	١	٤٩	٥١٠	٢
٣٧	٥٧٠	١	٥٠	٦٢٠	٢
٣٨	٦٤٠	١	٥١	٧١٠	٢
٣٩	٧٠٠	١	٥٢	٨١٠	٢
٤٠	٧٧٠	١	٥٣	٩٢٠	٢
٤١	٨٤٠	١	٥٤	١٠٤٠	٣
٤٢	٩٢٠	١	٥٥	١١٧٠	٣
٤٣	٩٩٠	١	٥٦	١٣٠٠	٣
٤٤	١٠٧٠	٢	٥٧	١٤٦٠	٣
٤٥	١١٥٠	٢	٥٨	١٦٠٠	٣
٤٦	١٢٤٠	٢	٥٩	١٧٧٠	٣
٤٧	١٣٣٠	٢	٦٠	١٩٥٠	٣

جدول رقم (٦)  
القسط الشهري الواجب أدائه في حالة تقسيط  
مبلغ ١٠٠ جنيه عن مدة الخدمة المطلوب ضمها

مدة التقسيط										السن
٥ سنوات		١٠ سنوات		١٥ سنة		٢٠ سنة		حتى سن ٦٠		
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	٢١ فأقل
١	٨٧٠	١	٠٤٠	١	٧٧٠	-	٦٤٠	-	٤٧٠	
١	٨٧٠	١	٠٤٠	١	٧٧٠	-	٦٤٠	-	٤٨٠	٢٣
١	٨٧٠	١	٠٤٠	١	٧٧٠	-	٦٤٠	-	٤٨٠	٢٤
١	٨٧٠	١	٠٤٠	١	٧٧٠	-	٦٤٠	-	٤٩٠	٢٥
١	٨٧٠	١	٠٤٠	١	٧٧٠	-	٦٤٠	-	٤٩٠	٢٦
١	٨٧٠	١	٠٤٠	١	٧٧٠	-	٦٤٠	-	٥٠٠	٢٧
١	٨٧٠	١	٠٤٠	١	٧٧٠	-	٦٤٠	-	٥١٠	٢٨
١	٨٧٠	١	٠٤٠	١	٧٧٠	-	٦٤٠	-	٥٢٠	٢٩
١	٨٧٠	١	٠٤٠	١	٧٨٠	-	٦٥٠	-	٥٢٠	٣٠
١	٨٧٠	١	٠٤٠	١	٧٨٠	-	٦٥٠	-	٥٣٠	٣١
١	٨٧٠	١	٠٥٠	١	٧٨٠	-	٦٥٠	-	٥٤٠	٣٢
١	٨٧٠	١	٠٥٠	١	٧٨٠	-	٦٥٠	-	٥٥٠	٣٣
١	٨٧٠	١	٠٥٠	١	٧٨٠	-	٦٥٠	-	٥٦٠	٣٤
١	٨٧٠	١	٠٥٠	١	٧٨٠	-	٦٦٠	-	٥٨٠	٣٥
١	٨٧٠	١	٠٥٠	١	٧٩٠	-	٦٦٠	-	٥٩٠	٣٦
١	٨٨٠	١	٠٦٠	١	٧٩٠	-	٦٦٠	-	٦١٠	٣٧
١	٨٨٠	١	٠٦٠	١	٧٩٠	-	٦٧٠	-	٦٢٠	٣٨
١	٨٨٠	١	٠٦٠	١	٨٠٠	-	٦٧٠	-	٦٤٠	٣٩
١	٨٨٠	١	٠٦٠	١	٨٠٠	-	٦٨٠	-	٦٦٠	٤٠
١	٨٩٠	١	٠٧٠	١	٨١٠	-			٦٨٠	٤١
									٧٠٠	

تابع جدول رقم (٦)  
القسط الشهري الواجب أدائه في حالة تقسيط  
مبلغ ١٠٠ جنيه عن مدة الخدمة المطلوب ضمها

مدة التقسيط										السن	
٥ سنوات		١٠ سنوات		١٥ سنة		٢٠ سنة		حتى سن الـ ٦٠			
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه		
٨٩٠	١	٠٧٠	١	٨١٠	-			٧٣٠	-	٤٢	فأقل
٨٩٠	١	٠٧٠	١	٨١٠	-			٧٦٠	-	٤٣	
٩٠٠	١	٠٨٠	١	٨٢٠	-			٧٩٠	-	٤٤	
٩٠٠	١	٠٨٠	١	٨٢٠	-			٨٢٠	-	٤٥	
٩٠٠	١	٠٩٠	١					٨٧٠	-	٤٦	
٩١٠	١	٠٩٠	١					٩١٠	-	٤٧	
٩١٠	١	١٠٠	١					٩٧٠	-	٤٨	
٩٢٠	١	١٠٠	١					١٠٣٠	١	٤٩	
٩٢٠	١	١١٠	١					١١٠	١	٥٠	
٩٣٠	١							٢١٠	١	٥١	
٩٣٠	١							٢٣٠	١	٥٢	
٩٤٠	١							٤٨٠	١	٥٣	
٩٥٠	١							٦٨٠	١	٥٤	
٩٦٠	١							٩٦٠	١	٥٥	
								٢٨٠	٢	٥٦	
								٠٨٠	٣	٥٧	
								٤٧٠	٤	٥٨	
								٦٤٠	٨	٥٩	
								-	-	٦٠	

ملاحظة : توقف الأقساط في حالتي استحقاق الصرف للعجز أو الوفاة.

## الباب الثالث

### التأمين الإجتماعى على أصحاب الأعمال

#### ومن فى حكمهم

ظلت الحماية التأمينية فى مصر، زمناً طويلاً، مقصورة على فئة العمال، ربما إعتقاداً بأن أصحاب الأعمال فى غير حاجة إلى هذه الحماية، أو على الأقل اعتقاداً فى قدراتهم المالية على مواجهة الأخطار الاجتماعية بوسائهم الخاصة.

ولا شك أن هذا الاعتقاد غير صحيح على إطلاقه، فالكثير من أصحاب الأعمال لا تتجاوز قدرتهم المالية مقدرة العامل، كما أنهم يتعرضون لكثير من المخاطر التى تهدد مراكزهم المالية ويواجهون، كفئة العمال، مخاطر الشيخوخة والعجز والوفاة. كل هذه الحقائق تبين حاجة صاحب العمل للتأمين الاجتماعى شأنه فى ذلك شأن العامل.

وقد أدرك المشرع أهمية التأمين الاجتماعى لأصحاب الأعمال فنظم حمايتهم تأمينياً لأول مرة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ الذى نص على انتفاع أصحاب الأعمال بمزايا تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة المنصوص عليها بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤.

وبإلغاء القانون الأخير وحلول القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ محله رأى المشرع إعادة تنظيم التأمين على أصحاب الأعمال لتحقيق الانسجام والتوافق مع الاحكام التى تضمنها هذا القانون فأصدر المشرع القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦<sup>(١)</sup> بشأن التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٧ (تابع) فى ١٩٧٦/٩/٩، معدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤.

الجريدة الرسمية العدد ١٣ (مكرر) (ز) فى ١٩٨٤/٣/٣١.

ونصت المادة الثالثة من مواد اصداره علي حلوله محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣.

ويكفل نظام التأمين الاجتماعي علي أصحاب الأعمال ومن في حكمهم والمقرر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ للفئات الخاضعة لأحكام التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة، شأنه في ذلك شأن نظم التأمين الاجتماعي المكملة الأخرى. ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية انتفاع المؤمن عليهم بمقتضي هذا القانون ببعض أنواع التأمين الأخرى المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥<sup>(١)</sup>.

ونظراً للتشابه الكبير بين القواعد الموضوعية والاجرائية لكل من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ورقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ فقد نصت المادة ٤٠ من هذا القانون الأخير علي الرجوع إلي أحكام القانون الأول في كل ما لم يرد به نص خاص بإعتبار أن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ النظام الأساسي للتأمين الاجتماعي.

وتنتهج في دراستنا لنظام التأمين الاجتماعي علي أصحاب الأعمال ومن في حكمهم ذات المنهج السابق اتباعه في دراسة نظم التأمين الأخرى، فنتناول أولاً مجال سريان التأمين من حيث الأشخاص ثم تمويل التأمين ونعرض أخيراً لمضمون الحماية التي يكفلها هذا النظام للفئات الخاضعة لأحكامه.

---

(١) انظر المادة ٧ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦.

## الفصل الأول

### نطاق سريان التأمين من حيث الأشخاص

حددت مواد القانون رقم ٨-١ لسنة ١٩٧٦ الفئات التي تسري عليها أحكامه، كما بينت شروط انتفاع هذه الفئات بأحكام القانون، وأوضحت نصوص القانون أيضاً الطبيعة الإلزامية لهذا التأمين. ونعرض لهذه المسائل فيما يلي .

### المبحث الأول

#### فئات المنتفعين بالتأمين

لم يرد بقانون التأمين الاجتماعي علي أصحاب الأعمال ومن في حكمهم تعريفاً لهؤلاء بحيث ينتفع بالتأمين كل من يشمل هذا التعريف، وإنما أوردت المادة الثالثة من القانون قائمة بالفئات التي يسري عليها وأجازت إضافة بعض الفئات الأخرى بمقتضي قرار من رئيس الجمهورية بناء علي عرض وزير الشئون الاجتماعية. واستثنت المادة الرابعة من القانون صراحة، بعض الفئات من الخضوع لأحكامه.

#### — الفئات الواردة بالمادة الثالثة

أوردت المادة الثالثة من القانون رقم ٨-١ لسنة ١٩٧٦ قائمة للمنتفعين بأحكام النظام التأميني لأصحاب الأعمال ومن في حكمهم تتضمن ثلاث عشر فئة علي النحو التالي.

(١) الأفراد الذين يزاولون لحساب أنفسهم نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً والحرفيون وغيرهم ممن يؤدون خدمات لحساب أنفسهم.

ويلاحظ في شأن هذه الفئة عدول المشرع بمقتضي القانون رقم ٨-١ لسنة

١٩٧٦ عما كان مقررأ في القانون الملغى، رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣، من اشتراط القيد في السجل التجاري لانتفاع صاحب النشاط التجاري أو الصناعي من نظام التأمين المقرر به، وبذل ذلك علي التجاه المشرع نحو التوسع في نطاق تطبيق نظام التأمين المقرر بالقانون الجديد.

وإذا كان القيد في السجل التجاري - كشرط خاص بالتاجر، وفقاً لمفهوم القانون التجاري، أي كل من يمارس عملاً تجارياً علي وجه الاحتراف - لم يعد مطلباً لانتفاع من يمارس نشاطاً تجارياً بتأمين أصحاب الأعمال، فليس بلازم أيضاً أن يكون صاحب العمل تاجراً وفقاً لأحكام القانون التجاري.

«فالواقع أن تحديد مفهوم التاجر بالرجوع إلي القانون التجاري يقتضي القول بأن من يباشر نشاطاً زراعياً رئيسياً لا يعد قائماً بعملية تجارية وبالتالي لا يعد تاجراً فلا يخضع للتأمين، في حين أن النص (٣م) بند (١) من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦) واضح صريح في سريان التأمين علي صاحب العمل القائم بالنشاط الزراعي»<sup>(١)</sup>.

ووفقاً لما سبق فإن تحديد مفهوم صاحب العمل لا يكون بالرجوع إلي أحكام القانون التجاري، وإنما بالرجوع إلي أحكام قانون التأمين الاجتماعي علي أصحاب الأعمال ومن في حكمهم، وتبعاً لهذا القانون الأخير فصاحب العمل الخاضع لأحكامه قد يكون تاجراً وفقاً لمفهوم القانون التجاري وقد لا يكون.

وفي ضوء التحديد السابق تشمل الفئة الأولى من فئات الخاضعين لتأمين أصحاب الأعمال كل من يزاول نشاطاً تجارياً لحساب نفسه.

وقد يتخذ هذا النشاط صورة عمليات الشراء من أجل البيع أو التأجير، ومن صور النشاط التجاري أيضاً مقاولات التوريد، ومقاولات البيع بالمزاد

(١) رمضان أبو السعود، المرجع السابق، ص ٤٦٦.



وأعمال الصرف والبنوك وأعمال التجارة البحرية والأعمال المتعلقة بالأوراق التجارية.

ويخضع للتأمين أيضاً أصحاب مقاولات شراء العقارات من أجل البيع أو التأجير<sup>(١١)</sup>، وذلك بالنظر إلى مفهوم صاحب العمل وفقاً لقانون التأمين الإجتماعي الخاص بأصحاب الأعمال ومن في حكمهم، رغم أن مقالة الشراء من أجل البيع أو التأجير لا تعد عملاً تجارياً إلا إذا كان محلها منقولاً فإذا انصبت على عقار لا تعد عملاً تجارياً وإنما من قبيل الأعمال المدنية.

كما يخضع للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ أصحاب أنشطة تأجير العقارات والشقق إذا اقترنت بأعمال أخرى تكون مقالة توريد، كما في أعمال الفنادق حيث لا يقتصر مستغلها على تأجير الغرف وإنما يقدمون للزلاء خدمات أخرى كالطعام والخدمة والأثاث والتدفئة.

ويخضع لتأمين أصحاب الأعمال كذلك أصحاب مقاولات الخدمات والتي تشمل الوكالة بالعمولة والسمسرة والنقل ووكالة الأعمال التي تباشرها المحلات والمكاتب التي تقوم بخدمات مأجورة للجمهور كتحصيل الديون للغير وإدارة الأملاك واستخراج الرخص واستخراج برامات الاختراع والتخليص على البضائع في الجمارك وأعمال السياحة ووكالات الانباء ومؤسسات الإعلان ومكاتب الاستعلامات ومكاتب الزواج والتخديم والتوظيف، كما تشمل مقالة دور العرض والملاهي العمومية والمسارح والمطاعم ومقاولات الابداع.

وتشمل الفئة الأولى من فئات الخاضعين للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ أيضاً كل من يزاول نشاطاً صناعياً، آلياً كان أو يدوياً. وقد يتخذ هذا النشاط شكل المقولة فيشمل مقاولات الصناعة بالمعنى الدقيق ومقاولات انشاء المباني، وقد تكون الصناعة استخراجية أو تمويلية، كما يشمل التأمين

(١١) رمضان أبو السعود المرجع السابق، ص ٤٧٦.

أيضاً أصحاب الحرف الصناعية، فيسري التأمين علي أصحاب الورش الميكانيكية بأنواعها المختلفة كورش اصلاح السيارات والآلات الكهربائية وغيرها.

ويشمل التأمين كذلك كل من يزاول نشاطاً زراعياً، سواء كان نشاطه الرئيسي زراعياً يتبعه نشاط صناعي، (كاستخراج السكر أو العطور من المحصولات التي يزرعها)، أو كان النشاط المرتبط بالزراعة هو النشاط الأساسي وكانت الزراعة تابعة له<sup>(١)</sup>.

ويسري التأمين أيضاً علي الحرفيين، ويقصد بهم أصحاب الحرف المختلفة، كالسمكري والتجار والمبيض والخياط، وغيرهم ممن يقومون بالعمل لحساب أنفسهم.

## (٢) الشركاء المتضامنون في شركات الأشخاص.

نصت المادة الثالثة (البند الثاني) من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ علي سريانه علي الشركاء المتضامين في شركات الأشخاص. ويؤدي هذا التحديد إلي استبعاد الموصين في شركات التوصية من الخضوع للتأمين. وقد قصد المشرع من وراء هذا التحديد اقتصار التأمين علي من يقوم بعمل مستقل في الشركة دون من يقتصر دوره علي مجرد استثمار أمواله فيها بإعتباره صاحب حصة في رأس المال.

ويلاحظ أنه إذا كان البند الأول من المادة الثالثة يشمل ضمن من يسري عليهم التأمين فئة التجار، فلم تكن هناك حاجة للنص في البند الثالث من ذات المادة علي سريان التأمين علي الشريك المتضامن حيث أنه من المسلم به أنه يعتبر تاجراً<sup>(٢)</sup>.

(١) مصطفى الجمال، المرجع السابق، ص ١٩٩.

(٢) مصطفى الجمال، المرجع السابق، ص ٢٠٢.

### (٣) المشتغلون بالمهن الحرة

ظلت هذه الفئة مستبعدة من نطاق الحماية التأمينية إلى أن صدر القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ فخضعت بمقتضاء لأول مرة للتأمين الاجتماعي. واشترط المشرع أن يصدر قرار من وزير التأمينات الاجتماعية يحدد بدء تاريخ انتفاع كل مهنة من هذه المهن بأحكام التأمين المقرر بهذا القانون.

وقد صدرت عدة قرارات وزارية تحدد تاريخ بدء انتفاع بعض أصحاب المهن الحرة بقانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم بأول أكتوبر ١٩٧٦ وهو تاريخ العمل بهذا القانون. ومن هذه القرارات القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن أعضاء نقابة التجار، والقرار رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن أعضاء المهن الطبية، والقرار رقم ٢٧١ لسنة ١٩٧٦ بشأن أعضاء نقابة المهن الزراعية، والقرار رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن أعضاء نقابة المهندسين<sup>(١)</sup>.

(١) ولضمت محكمة النقض في شأن المهن الحرة بأن «مضاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ والمادتان الثالثة والخامسة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ أن المشرع مد بمقتضى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ مظلة تأمين الشيخوخة والمجزز والوفاء المقرر بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ على بعض الفئات ممن كانوا محرومين من التمتع بأحكامه ومنهم فئة أصحاب الأعمال ممن يزاولون نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو في مجال الحفريات والذين أضاف إليهم أصحاب الأعمال ممن يزاولون نشاطاً زراعياً والحرفيون وغيرهم ممن يؤدون خدمات لحساب أنفسهم بموجب القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦.

أما المشتغلون بالمهن الحرة كالأطباء والمهندسين والمحامين وغيرهم من أصحاب المهن فبعد أن كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ قد استثناهم من الخضوع لأحكامه عاد بمناسبة صدور القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي فأخضعهم لأحكامه بمقتضى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ المعمول به إعتباراً من ١/١٠/١٩٧٦ عملاً بالمادة الرابعة من مواد إصداره واشترط لتحديد بدء انتفاع كل مهنة بأحكامه صدور قرار بذلك من وزير =/ =

(٤) الأعضاء المنتجون في الجمعيات التعاونية الانتاجية الذين يشتغلون لحساب أنفسهم.

تتكون الجمعية التعاونية الانتاجية من جماعة من العمال أو الحرفيين في مهنة أو صناعة معينة ويجمع المشترك في هذه الجمعية بين صفة العامل بالجمعية، وصفة صاحب العمل.

وقد نص القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ علي خضوع هذه الفئة لأحكامه بما يعني تغليب صفة صاحب العمل علي صفة العامل بالنسبة لهم شريطة أن يكونوا من المشتغلين لحساب أنفسهم وليس لحساب رب عمل آخر.

(٥) مالكو الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها عشرة أفدنة فأكثر.

يعتبر مالك الأرض الزراعية مباشراً لنشاط اقتصادي مستقل هو الاستغلال الزراعي، وقد حدد المشرع في البند الخامس من المادة الثالثة نصاً معيناً لسريان تأمين أصحاب الأعمال علي ملك الاراض الزراعية هو بلوغ الملكية عشرة أفدنة. وقد رأينا فيما سبق أن من يملك أقل من عشرة أفدنة يستفيد من التأمين الشامل المقرر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠.

ويستفيد المالك الزراعي لعشرة أفدنة فأكثر من القانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ سواء كان يقوم بزراعة الأرض بنفسه أو يقوم بتأجيرها للغير إيجاراً نقدياً أو بالزراعة.

---

=/ التأمينات الاجتماعية بما يدل علي أن هدف الشارع من إيراد المادة الثالثة بفقراتها الثلاثة عشرة للقانون المذكور هو إخضاع نشاط أفراد هذه الطوائف جميعها لأحكامه بصرف النظر عن مهنة القائم به.

ومن ثم فلا يجوز لأفراد هذه الطوائف التفرع بإنتمائهم إلي مهنة حرة ينظمها قانون آخر للخروج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦.

الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٥٣ ق في ١٤/١٢/١٩٨٧، مشار إليه لدي صلاح محمد أحمد، المراجعة السابقة ص ١٢٧.

ويخضع المالك الذي بلغ نصاب ملكيته الحد القانوني لتأمين أصحاب الأعمال سواء كانت الأرض الزراعية من الأرض القابلة للزراعة أو الأراضي البور. أما مالك الأرض الصحراوية فلا يسري بشأنه البند الخامس من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦، لأنه وإن كان المشرع في مختلف القوانين الزراعية يسوي بين الأرض الزراعية والأرض الصحراوية من حيث قواعد الملكية إلا أن قوانين التأمين الاجتماعي تختلف من حيث الغاية والأهداف عن القوانين الزراعية<sup>(١)</sup>.

(٦) حائزوا الأرض الزراعية التي تبلغ مساحتها عشرة أفدنة فأكثر.

تسري أحكام قانون التأمين علي أصحاب الأعمال ومن في حكمهم، وفقاً للبند السادس من المادة الثالثة علي حائزي الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها عشرة أفدنة فأكثر سواء كانوا ملاكاً أو مستأجرين بالأجرة أو بالزراعة أو بهما معاً.

فتأمين أصحاب الأعمال يسري علي حائز الأرض الزراعية متى بلغت حيازته عشرة أفدنة ويصرف النظر عن مصدر حيازته، سواء كان الملكية أو الايجار العادي أو الزراعة.

أما الحائز الذي لا تبلغ حيازته العشرة فإنه ينتفع بالتأمين الشامل.

(٧) ملاك العقارات المجنية.

يسري تأمين أصحاب الأعمال، وفقاً للبند السادس من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦، علي ملاك العقارات المجنية بشرط أن يبلغ نصيب المالك من العقار حداً معيناً هو مبلغ ٢٥٠ جنيهاً سنوياً، طبقاً للقيمة الاجبارية المتخذة أساساً لربط الضريبة العقارية، وسواء كان هذا المالك مالكاً علي الشيوع أو مالكاً ملكية مفردة.

(١) رمضان أبو السعود، المرجع السابق، ص ٤٧٣.

وفهم من ذلك أن تأمين أصحاب الأعمال لا يسري علي ملاك الأراضي  
الفضاء. كما لا يسري هذا التأمين علي حائزي العقارات المبنية مهما بلغت  
قيمتها الايجارية، فمستأجر العقار المبني لا يخضع لتأمينات أصحاب  
الأعمال<sup>(١)</sup>.

(٨) أصحاب وسائل النقل الآلية للأشخاص والبضائع.

وفقاً لنص المادة الثالثة (البند الثامن) من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦  
يسري تأمين أصحاب الأعمال علي «أصحاب وسائل النقل الآلية للأشخاص  
والبضائع».

وكما هو واضح من النص، يخضع لتأمين أصحاب الأعمال أصحاب  
وسائل النقل الآلية فقط، فلا يخضع له أصحاب وسائل النقل التي تجرها  
الدواب، أو أصحاب الدواب التي تستخدم في النقل مباشرة<sup>(٢)</sup>، فهؤلاء  
يمكنهم الاستفادة من التأمين الشامل المقرر بمقتضي القانون رقم ١١٢  
لسنة ١٩٨٠.

ويستوي في خضوع أفراد هذه الفئة لتأمين أصحاب الأعمال أن يكون  
النقل الآلي للأشخاص أو للبضائع.

ويلاحظ أن أصحاب وسائل النقل الآلي للأشخاص والبضائع يقومون في  
الواقع بمقاولات تعد عملاً تجارياً تخضع القوائم به للبند الأول من المادة الثالثة  
من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦، ولذلك لم تكن هناك حاجة لإفراد بنداً  
مستقلاً من ذات المادة لهذه الفئة.

وبناء علي ما سبق يخضع لتأمين أصحاب الأعمال، أصحاب سيارات

(١) مصطفى الجمال، المرجع السابق، ص ٢٠٧.

(٢) مصطفى الجمال، المرجع السابق، ص ٢٠٦.

الأجرة، وأصحاب سيارات النقل ونصف النقل، أصحاب سيارات أوتوبيس المدارس، وأوتوبيس السياحة، وأوتوبيسات نقل الأشخاص التي يملكها الأفراد، وأصحاب الجرارات الزراعية ذات المقطورة، وأصحاب المراكب الآلية في قطاعات الصيد والنقل النهري والبحري.

بينما لا يخضع لتأمين أصحاب الأعمال، أصحاب الترسيكالات حيث تعد هذه الوسيلة للنقل وسيلة يدوية وليست آلية.

ويخضع أصحاب الجرارات الزراعية بدون مقطورة وأصحاب آلات الري لتأمين أصحاب الأعمال وفقاً للبند (١) من المادة الثالثة، وليس وفقاً للبند (٨) باعتبارهم يزاولون نشاطاً زراعياً.

ويلاحظ أن مستأجري وسائل النقل الآلية للأفراد والبضائع بقصد الاستغلال، يخضعون لتأمين أصحاب الأعمال باعتبارهم يزاولون نشاطاً تجارياً وفقاً للبند (١) من المادة الثالثة.

هذا ويخضع صاحب وسيلة النقل الآلية للأشخاص والبضائع لتأمين أصحاب الأعمال أيما كان قدر الدخل المتحقق من استغلال وسيلة النقل.

(٩) المأذونون الشرعيون والموثقون المنتدبون من غير الرهبان.

وفقاً للبند (٩) من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ يخضع لتأمين أصحاب الأعمال والمأذونون الشرعيون، والموثقون المنتدبون من غير الرهبان».

وكما هو معلوم يتولي المأذون الشرعي توثيق عقود الزواج وشهادات الطلاق وبعض الوثائق الأخرى الخاصة بالأحوال الشخصية بالنسبة للمسلمين. ويتولي ذلك بالنسبة لغير المسلمين من المسيحيين الموثق المنتدب من وزارة العدل. ويعتبر المأذون والموثق من الموظفين العموميين بالدولة ولكنهم لا

يتقاضون أجراً من الدولة ولا ينتفعون بالتالي من التأمين الاجتماعي المقرر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، لذلك شملهم المشرع بالحماية التأمينية المقررة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦.

ويشترط لاستفادة الموثق المنتدب من قبل وزارة العدل لتوثيق عقود الأحوال الشخصية لغير المسلمين ألا يكون من الرهبان.

(١٠) الأدباء والفنانون.

من الفئات التي اعتبرها المشرع في حكم أصحاب الأعمال فئة الأدباء والفنانين وأخضعهم بالتالي للتأمين الاجتماعي المقرر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ (م ٣ بند ١٠).

ولم يحدد المشرع المقصود بالأديب أو الفنان «ولذلك فيمكن الاستعانة في هذا الصدد بالتشريعات واللوائح الصادرة في شأن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والقوانين الخاصة بالنقابات المهنية لهاتين الطائفتين»<sup>(١)</sup>.

وبناء على ما تقدم يسري التأمين على الأدباء سواء كانوا شعراء للفصحي أو العامية وكتاب القصص والروايات والمسرحيات والمقالات، والنقاد، كما يسري على النحاتين والمصورين وسائر فناني الفنون التشكيلية.

ويسري كذلك على المشتغلين بالمهن التمثيلية كالممثلين بالمرح والسينما والتليفزيون والمشتغلين بالإخراج والمكياج والتلقين ومصممي المناظر والملابس المسرحية، كما يسري التأمين على المشتغلين بالفنون الشعبية والباليه وغيرهم، وعلى أصحاب المهن الموسيقية وتمثل هذه الفئة جميع المشتغلين بفنون الغناء والعزف والتأليف الموسيقي والتلحين والتوزيع الموسيقي وقيادة الفرق الموسيقية.

(١) مصطفى الجمال، المرجع السابق، ص ٢٠٧.



## (١١) العمد والمشايخ .

اعتبر المشرع (البند ١١ المادة ٣ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦) العمد والمشايخ في حكم أصحاب الأعمال من ناحية خضوعهم لتأمين أصحاب الأعمال.

وبعد العمد والمشايخ من الموظفين العموميين بالدولة ولكنهم لا يتقاضون راتباً من الخزانة العامة، وإنما يحصلون علي مكافأة سنوية، ومع ذلك لم يخضعهم المشرع لتأمينات العمال وإنما أخضعهم لنظام التأمين الخاص بأصحاب الأعمال.

وبلاحظ بعض الفقه - بحق - أن المشرع ..... قد راعي في ذلك أن هذه الفئة لا تستمد دخلها من الوظيفة العامة وإنما تستمد مباشرة من أنشطة مختلفة. ولذلك فالتص علي خضوع هذه الفئة للتأمين لا يقدم جديداً في خصوص الخاضع للتأمين كلما كان العمد والشيخ خاضعاً للتأمين بحكم ما يمارسه من نشاط اقتصادي<sup>(١)</sup>.

## (١٢) المرشدون والأدلاء السياحيون.

وفقاً للبند (١٢) من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ يسري تأمين أصحاب الأعمال علي المرشدين والأدلاء السياحيين، ويرجع في شأن ثبوت هذه الصفة للتشريعات الخاصة بهذه المهن ويشترط للإلتحاق بالتأمين أن يكون المؤمن عليه حاصلاً علي ترخيص بمزاولة المهنة من الجهة المختصة.

## (١٣) الوكلاء التجاريون.

بعد عمل الوكيل التجاري عملاً تجارياً وفقاً لأحكام القانون التجاري

---

(١) مصطفى الجمال، المرجع السابق، ص ٣٠٨.

ولذلك يخضع الوكيل التجاري لتأمين أصحاب الأعمال بمقتضى البند (١) من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦، ولذلك لم تكن هناك حاجة للنص عليه في البند (١٣) من ذات المادة.

#### - الفئات المضافة بمقتضى قرار جمهوري

بالإضافة إلى الفئات الخاضعة لتأمين أصحاب الأعمال والتي أوردتها المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ أجازت الفقرة الأخيرة من هذه المادة إضافة بعض الفئات الأخرى للإنتفاع بأحكام هذا القانون وذلك بمقتضى قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التأمينات الاجتماعية.

وإعمالاً لذلك صدر القرار الجمهوري رقم ٤٣٤ ليضيف إلى فئات المنتفعين بتأمين أصحاب الأعمال فئة القساوسة والشمامسة المكروسون وفئة الشركاء المتضامنون في شركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسم.

ومؤدى نص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من قانون التأمين على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم أن المشرع لم يغلط الباب أمام انتفاع فئات أخرى بهذا التأمين وإن كان الأمر يتوقف على صدور قرار جمهوري بالفئات الأخرى التي يراد مد الحماية التأمينية إليها.

#### - حكم المادة ٥٢ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦.

تقضى المادة المشار إليها بأنه واستثناء من أحكام المادة (٣) تسري أحكام هذا القانون على أصحاب الأعمال الذين سبق خضوعهم لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بشأن سريان بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال.

ومؤدى الحكم الوارد بنص المادة ٥٢ أن صاحب العمل الذي كان يخضع لأحكام القانون ٦١ لسنة ١٩٧٣ يظل منتفعاً بأحكام القانون ١٠٨ لسنة

١٩٧٦ لو لم يكن من الفئات التي أوردتها المادة الثالثة من القانون الأخير ولم تتوافر بشأنه شروط الإنتفاع بأحكامه اعمالاً لمبدأ الحقوق المكتسبة واحتراماً للمراكز القانونية التي تكونت في ظل القانون السابق<sup>(١)</sup>.

### – الفئات المستثناة من الانتفاع بالتأمين

استثنت المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بعض الفئات من الخضوع لأحكام هذا القانون، وبينت المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٧<sup>(٢)</sup> حالات انتفاع تلك الفئات بالتأمين.

وعلى ضوء نص المادة الرابعة من القانون والمادة الثانية من لائحته التنفيذية نعرض فيما يلي للفئات المستثناة من التأمين وحالات انتفاعها به.

(١) أصحاب الصناعات المنزلية والبيئية والريفية والأسرية.

استثنت المادة الرابعة (أ) من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ فئة أصحاب الصناعات المنزلية والبيئية والريفية والأسرية من الانتفاع بالتأمين الخاص

---

(١) رمضان أهر السعد، المرجع السابق، ص ٤٨٥.

(٢) المادة الثانية مستبدلة بالقرار الوزاري رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٤، ومعدلة بالقرار الوزاري رقم ٧٦ لسنة ١٩٩٤ الصادر في ١٨/٨/١٩٩٤، اللوائح المصرية العدد ٢٥١ في ١٦/١١/١٩٩٤، ويعتضي القرار الأخير أضيف بند رقم (د) إلى المادة الثانية مؤداه سريان تأمين أصحاب الأعمال علي «ورثة أصحاب الأعمال في المنشآت القروية إذا توافرت إحدى الحالات الآتية بالإضافة إلي شروط الإنتفاع الأخرى :

- ١- إذا كانت المنشأة في تاريخ وفاة المورث يعمل بها أكثر من عامل.
- ٢- إذا كان نصيب الوارث من الدخل السنوي للمنشأة المتخذ أساساً لربط الضريبة لا يقل عن فئة الحد الأدنى لدخل الاشتراك السنوي الوارد بالجدول رقم (١) المرفق بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه في تاريخ وفاة المورث.

٣- متولي الإدارة في جميع الأحوال».

بأصحاب الأعمال ومن في حكمهم. فقيام رب الأسرة أو أحد أفرادها بصناعة بعض المشغولات ليعد بيعها، لا يخضعه للتأمين، ولا يخضع للتأمين كذلك الفلاح الذي يقوم بصناعة المنتجات الزراعية، كالجن والزبد، بقصد بيعها.

ويشترط لاستثناء هذه الفئة من الخضوع لتأمين أصحاب الأعمال عدم استخدامها أي عمال في نشاطها، فقد نصت المادة ٢ من اللائحة التنفيذية علي سريان أحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ علي «أصحاب الصناعات المنزلية والبيئية والرفيعة وذلك إذا كان المنتفع يستخدم عاملاً أو أكثر».

(٢) أصحاب المراكب الشراعية في قطاعات الصيد والنقل النهري والبحري الذين لا يستخدمون عمالاً.

يستثني من الخضوع لتأمين أصحاب الأعمال وفقاً لنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ أصحاب المراكب الشراعية في قطاعات الصيد والنقل النهري والبحري الذين لا يستخدمون عمالاً. وربما قد راعي المشرع في استبعاد أفراد هذه الفئة من تأمين أصحاب الأعمال عدم قدرتهم علي الوفاء باشتراكات التأمين<sup>(١)</sup>.

ويشترط لاستثناء هذه الفئة من الخضوع للتأمين عدم استخدامها عمالاً في نشاطها، لذا فقد نصت المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون علي سريان التأمين علي صاحب المركب الشراعي في قطاعات الصيد والنقل النهري والبحري إذا كان يستخدم عاملاً أو أكثر.

(٣) صغار المشتغلين لحساب أنفسهم.

استثنت المادة الرابعة من الخضوع لتأمين أصحاب الأعمال صغار المشتغلين لحساب أنفسهم، كالباعة المتجولين أو ماسحي الأحذية. ويرجع استبعاد

(١) مصطفى أجمال، المرجع السابق، ص ٢٠١، رمضان أبو السعود، المرجع السابق، ص ٤٨٨.

هؤلاء من مجال تأمين أصحاب الأعمال إلى عدم قدرتهم على دفع اشتراكات التأمين من ناحية، وصعوبة حصرهم واخضاعهم الزامياً للقانون من ناحية أخرى<sup>(١)</sup>.

وقد حددت المادة الثانية من اللائحة التنفيذية الحالات يسري فيها التأمين على فئة صغار المشتغلين لحساب انفسهم وهذه الحالات هي : استخدام المنتفع عاملاً أو أكثر، مباشرة العمل في محل عمل ثابت له سجل تجاري أو تتوافر في شأنه شروط القيد في السجل التجاري، أو أن يكون محل النشاط خاضعاً لنظام الترخيص من جانب أي من الأجهزة المعنية.

### المبحث الثاني

#### شروط الانتفاع بالتأمين

لا يكفي لانتفاع الشخص بتأمين أصحاب الأعمال أن يكون من الفئات الواردة بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦، وإنما يجب بالإضافة إلى ذلك توافر شروط معينة.

الشرط الأول : ألا يقل سن المؤمن عليه عن الحادية والعشرين ولا تجاوز سن الستين.

تنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ على أنه «يشترط للانتفاع بأحكام هذا القانون ألا يقل سن المؤمن عليه عن الحادية والعشرين ولا تجاوز سن الستين.....».

وبناء على ذلك لا يخضع لتأمين أصحاب الأعمال صاحب العمل الذي يقل سنه عن واحد وعشرين عاماً وقت طلب الإنتفاع بالتأمين. كما لا يخضع للتأمين كذلك صاحب العمل الذي تجاوز سنه ستين عاماً.

---

(١) مصطفى الجمال، المرجع السابق، ص ٢٠١، رمضان أبو السعود، المرجع السابق، ص ٢٨٩.

وإذا كان المشرع قد حدد بداية ونهاية السن التأميني التي يكون لصاحب العمل، من الفئات الخاضعة للقانون، خلالها طلب الانتفاع بالتأمين، فقد أورد استثناء - علي ذلك بمقتضاه يجوز لمن تجاوز سن الستين أن يطلب الانتفاع بأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ (م ٥ من القانون) وذلك بشرط عدم تجاوز طالب الانتفاع بالتأمين سن الخامسة والستين وهي السن الموجبة لاستحقاق معاش الشيخوخة<sup>(١)</sup>.

**الشرط الثاني :** ألا يكون المؤمن عليه منتفعاً بأحكام قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي.

تنص المادة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ علي أنه «لا تسري أحكام هذا القانون علي المؤمن عليهم المنتفعين بأحكام قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي، كما لا تسري علي أصحاب المعاشات المستحقين وفقاً لأحكام القوانين المشار إليها».

ويستفاد من هذه الأحكام أنه يشترط للانتفاع بأحكام تأمين أصحاب الأعمال ومن في حكمهم ألا يكون طالب الانتفاع به منتفعاً بأحكام قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي.

فإذا قام موظف بالجهاز الإداري للدولة بممارسة نشاط مما يخضع لتأمين أصحاب الأعمال ومن في حكمهم فلا يتوافر بشأنه الشرط الثاني من شروط الانتفاع بهذا التأمين نظراً لانتفاعه بالتأمين الاجتماعي المقرر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

**وقتأمينات أصحاب الأعمال لها صفة إحتياطية<sup>(٢)</sup> لا تنطبق إلا عند**

---

(١) تنص المادة الأولى (ج) من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ علي أنه يقصد بالسن «سن الخامسة والستين».

(٢) مصطفى الجمال، المرجع السابق، ص ٢١٠.

تخلف انطباق قانون التأمين الاجتماعي. «فالقاعدة إذن هي عدم جواز الجمع بين تأمينين في وقت واحد تبعاً لتعدد النشاط»<sup>(١)</sup>.

كما لا يستفيد كذلك من أحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ أصحاب الأعمال ومن في حكمهم من أصحاب المعاشات المقررة وفقاً لقوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي (م ٧ الفقرة الأولى).

وخروجاً علي ما تقدم أجازت الفقرة الثانية من المادة السابعة لصاحب المعاش أن يطلب الانتفاع بأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ متى توافرت فيه شروط تطبيقه علي أن يكون له في هذه الحالة الخيار بين طلب تحويل احتياطي معاشه الذي استحقه طبقاً لقوانين التأمينات الاجتماعية والمعاشات الأخرى - ويوقف في هذه الحالة قبض هذا المعاش بسبب ضم مد تأمين صاحب المعاش السابقة إلي حساب مدة الاشتراك في تأمين أصحاب الأعمال - أو الجمع بين المعاش المستحق له وبين دخله من نشاطه الخاضع لأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦.

وتتوافر الشروط السابقة يخضع صاحب العمل ومن في حكمه من الفئات التي تخضع لأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ للتأمين المقرر بهذا القانون.

فلا يشترط في صاحب العمل أن يكون مصرياً. فبالإضافة إلي عدم النص صراحة علي وجوب أن يكون صاحب العمل مصرياً، يستفاد ضمناً من المادة ١٩ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ سريان هذا القانون علي أصحاب الأعمال من الأجانب حيث ورد بهذه المادة أن المؤمن عليه يستحق صرف تعويض الدفعة الواحدة في حالات معينة منها «مقادرة الأجنبي للبلاد نهائياً، أو اشتغاله في الخارج بصفة دائمة أو التحاقه بالبعثة الدبلوماسية في سفارة أو قنصلية دولته».

(١) رمضان أبو السعود، المرجع السابق، ص ٤٩٧.

ولا مجال للأخذ في هذا الشأن بأحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والتي تعلق استفادة العامل الأجنبي بتأمينات العمال علي شرط المعاملة بالمثل وبعدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها مصر، فما ورد بهذا القانون يخص طائفة العمال الأجانب الخاضعين لقانون العمل، أما القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ فإياه يخص طائفة أخرى من الأجانب هم أصحاب الأعمال ومن في حكمهم<sup>(١)</sup>.

كما لا يشترط، من حيث الأصل، لانتفاع صاحب العمل بتأمين أصحاب الأعمال ومن في حكمهم أن يكون مستخدماً لعمال في مزاويلته لنشاطه<sup>(٢)</sup> فالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ لا يقتصر سريانه علي أصحاب الأعمال بمفهوم القواعد العامة أي من يستخدمون عمالاً، وإنما أيضاً علي من في حكمهم من أصحاب الأنشطة الاقتصادية المستقلة وأصحاب الخدمات التي تقدم بشكل مستقل<sup>(٣)</sup>.

### المبحث الثالث

#### الطبيعة الإلزامية للتأمين

يعتبر التأمين علي أصحاب الأعمال إلزامياً، بمعنى التزام صاحب العمل من الفئات الخاضعة للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بالاشتراك في التأمين. وتأكيداً لهذه الطبيعة الإلزامية يعاقب صاحب العمل المتخلف عن الاشتراك بغرامة من خمسة جنيهات إلي عشرين جنيهاً وفقاً للمادة ٥٦ من القانون.

---

(١) انظر في كل ذلك، رمضان أبو السعود، المرجع السابق، ص ٤٩٦.

(٢) مع ملاحظة ما اشترطته المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦

بشأن سريان التأمين علي بعض الفئات المستثناة من الانتفاع بأحكام القانون.

(٣) رمضان أبو السعود، المرجع السابق، ص ٥٠٣.



وبالإضافة إلى عقوبة الغرامة التي توقع عند التخلف عن الاشتراك في التأمين يلزم صاحب العمل بسداد الاشتراكات المتخلفة بالإضافة إلى ريع الاستثمار والمبالغ الإضافية المنصوص عليها في المادتين (١٢٩ ، ١٣٠) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥<sup>(١)</sup>.

وامتداداً للطبيعة الإلزامية لتأمين أصحاب الأعمال قضت المادة ٤٨ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بأن التخلف عن الاشتراك لا يخل بالتزام هيئة التأمين من الوفاء بالتزاماتها كاملة في مواجهة المؤمن عليه والمستحقين، ويكون للهيئة حق الرجوع عليهم بجميع الاشتراكات المقررة وريع الاستثمار والمبالغ الإضافية دون اخلال بحقوقها في استيفاء هذه الحقوق في الحدود الجائز الحجز عليها وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥<sup>(٢)</sup>.

هذا ويلاحظ أنه بالنسبة لصاحب العمل الذي تجاوز الستين فقد جعل له المشرع طلب الاستفادة من التأمين، فهو ليس ملزماً بالاشتراك في التأمين وإنما يتوقف الأمر على اختياره.

ويلتزم المؤمن عليه بالاشتراك في التأمين منذ تاريخ العمل بالقانون (أول أكتوبر ١٩٧٦). أو أول الشهر الذي يبدأ فيه ممارسة نشاطه، ومن هذا التاريخ تستحق اشتراكات التأمين.

وأستثناه مما سبق يعتبر اشتراك المؤمن عليه الذي سبق اشتراكه في التأمين

---

(١) الفقرة الثانية من المادة السادسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦.

(٢) وقضت محكمة النقض بأن التأمين علي أصحاب الأعمال إلزامياً سواء بالنسبة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو أصحاب الأعمال أبداً كان تاريخ سداد الاشتراكات بالنسبة لهم، الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٥٧ ق في ١٠/٢٢/١٩٩٠، مجموعة صلاح أحمد ، السابق الإشارة إليها ، ص ١٢٧

وفقاً لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ قائماً دون حاجة إلى إجراءات اشتراك جديدة. أما من كان خاضعاً لهذا القانون ولم يشترك في التأمين فيكون اشتراكه اعتباراً من التاريخ الذي كان يحدده القانون المذكور<sup>(١)</sup>.

ويتقدم المؤمن عليه بإخطار للاشتراك في التأمين لدى هيئة التأمين الاجتماعي علي النموذج المعد لذلك من أصل وصورتين مرفقاً به المستند المثبت لبدء النشاط ومستند الميلاد (شهادة الميلاد أو مستخراج رسمي من سجل المواليد أو من حكم قضائي أو البطاقة العائلية أو الشخصية أو جواز السفر، أو صورة فوتوغرافية من هذا المستند يوقع عليها من موظف الهيئة المختص بما يفيد المطابقة علي الأصل).

---

(١) المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦.

## الفصل الثاني

### تمويل التأمين

اتباعاً للمعمول في شأن النظم المكملة للتأمين الاجتماعي تم تخصيص حساب خاص بالتأمين علي أصحاب الأعمال ومن في حكمهم في صندوق التأمين لغير العاملين بالحكومة، وقد حددت المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ الموارد المالية لهذا الحساب علي النحو التالي :

١- الاشتراكات الشهرية التي يؤديها المؤمن عليه لحساب هذا التأمين بواقع ١٥٪ من دخل الاشتراك الذي يختاره من الدخول الواردة بالجدول رقم (١) المرافق<sup>(١)</sup>.

٢- الرصيد الناتج عن تنفيذ القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ بسريان بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية علي أصحاب الأعمال.

٣- المبالغ التي يؤديها المؤمن عليه مقابل الاشتراك عن المدد السابقة.

٤- احتياطات المعاشات التي تحول لحساب الخاضعين لأحكام هذا القانون.

٥- ريع استثمار أموال هذا التأمين.

٦- أية مبالغ تساهم بها الدولة.

٧- الاعانات والتبرعات والهيئات والوصايا التي يقرر مجلس إدارة الهيئة قبولها.

وبالنظر إلي التعداد السابق للموارد المالية لتمويل تأمين أصحاب الأعمال ومن في حكمهم يتبين أن اشتراكات التأمين تعد المورد المالي الرئيسي لهذا التأمين، وهو من ناحية أخرى، المورد المنتظم الوحيد لتمويل التأمين.

---

(١) انظر الجدول نهاية هذا الباب.

وقد حدد المشرع قيمة هذا الاشتراك بواقع ١٥٪ من قيمة الفئة التي يختارها المؤمن عليه من الفئات الواردة بالجدول رقم (١) المرافق للقانون<sup>(١)</sup>. ويتضمن هذا الجدول وفقاً لآخر تعديلاته ١٧ فئة لدخل الاشتراك الافتراضي، الفئة الأولى من فئات هذا الدخل قيمتها ٥٠ جنيهاً شهرياً بينما الفئة الأعلى تبلغ ٦٠٠ جنية شهرياً.

وللمؤمن عليه بحسب الأصل حرية اختيار دخل الاشتراك الذي تسدد علي أساسه اشتراكات التأمين من بين الفئات التي تضمنتها الجدول السابق، بما يتناسب ودخله الفعلي، وذلك بشرط ألا تقل فئة دخل الاشتراك الذي اختاره صاحب العمل أو من في حكمه عن متوسط الأجور الشهرية لعماله الخاضعين للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ إذا كان يستخدم عمالاً، وبالنسبة لصاحب العمل الذي سبق التأمين عليه وفقاً للقانون المشار إليه فيجب ألا يقل دخل اشتراكه المختار عن ٦٠٪ من أجره الأخير الذي كان يؤدي علي أساسه الاشتراك (م ١٠ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦).

وبالنسبة لمن سبق له الاشتراك في التأمين طبقاً للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ فيرفع دخل اشتراكه إلي أقرب دخل اشتراك وارد بالجدول المذكور يعلو دخل اشتراكه السابق إذا كان قد اختار أحد دخول الاشتراك التي لم ترد بالجدول.

#### ورعاية للتغيرات المتوقعة في الظروف المالية والاجتماعية للمؤمن له أجاز

(١) تم تعديل هذا الجدول بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي علي أصحاب الأعمال ومن في حكمهم، ثم بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ السابق الإشارة إليه. وقد نصت المادة السابعة من هذا القانون علي أن تلغي فئة دخل الاشتراك رقم ١ من الجدول رقم (١) المرافق للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ويرفع دخل الاشتراك بالنسبة لمن كان مشتركاً بهذا الدخل إلي الدخل الأعلى الذي يليه، وكانت قيمة فئة دخل الاشتراك المُلغاة ٤٠ جنيهاً.

القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ طلب تعديل دخل الاشتراك إلى الدخل الأعلى التالي بشرط أن يكون قد مضى علي اشتراكه بالدخل الأقل مدة لا تقل عن سنة وألا يكون قد جاوز ٥٥ سنة في أول يناير التالي لتاريخ تقديم طلب التعديل. كما يجوز له تعديل دخل اشتراكه إلى الدخل الأقل مباشرة. ويسري تعديل دخل الاشتراك اعتباراً من أول يناير التالي لتاريخ تقديم طلب التعديل.

ويجوز للمؤمن عليه في أي وقت تعديل دخل بدء اشتراكه في التأمين إلى أي دخل أعلى، ويلتزم في هذه الحالة بأداء فروق الاشتراكات ومبلغ إضافي بنسبة ٦٪ سنوياً من إجمالي هذه الفروق وذلك إعتباراً من تاريخ بدء الاشتراك حتى تاريخ الأداء<sup>(١)</sup>.

هذا وقد بينت المادة السادسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ أن سداد اشتراكات التأمين يتم وفقاً للإجراءات وفي المواعيد المنصوص عليها في قرار وزير التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧.

وفي حالة التأخير عن سداد الاشتراكات في مواعيدها يلتزم المؤمن عليه بدفع ريع الاستثمار والمبالغ الإضافية المنصوص عليها في المادتين ١٢٩ و ١٣٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

وتوجب المادة التاسعة من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ فحص المركز المالي لحساب التأمين المقرر بهذا القانون طبقاً للقواعد الواردة في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والذي يقضي بضرورة إجراء هذا الفحص كل خمس سنوات بمعرفة خبير اكتواري أو أكثر<sup>(٢)</sup>.

(١) المادة ١١ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦، مستبدلة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤.

(٢) راجع ما سبق ص ٦٠ وما بعدها.

## الفصل الثالث

### الحقوق التأمينية لأصحاب الأعمال

#### ومن في حكمهم

يشمل نظام التأمين الاجتماعي علي أصحاب الأعمال ومن في حكمهم تأمين المؤمن عليهم ضد اخطار الشيخوخة والعجز والوفاة<sup>(١)</sup> وذلك عن طريق تقرير الحق لهم في المعاش - وللمستحقين من بعدهم - عند تحقق أحد هذه الاخطار، وتوافر الشروط الأخرى التي ينص عليها القانون.

أما إذا انتهى نشاط المؤمن عليه دون توافر احدي حالات استحقاق المعاش أو شروط هذا الاستحقاق كان له الحق في تعويض الدفعة الواحدة.

وبالإضافة الي الحق في المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة، يكفل القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ للمؤمن عليه بعض الحقوق الإضافية التي تتمثل في التعويض الاضافي ومنحة الوفاة وتنفقات الجنازة.

وتجدر الإشارة إلي أنه وفقا للتعديلات التي أدخلت علي القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بمقتضى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٤ والتي انصبت بصفة أساسية علي الحقوق التأمينية لأصحاب الأعمال ومن في حكمهم فقد قرب المشرع الي حد كبير بين هذه الحقوق وتلك المقررة بمقتضى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في مجال تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.

وفي ضوء ما تقدم نتناول بالدراسة فيما يلي، الحق في المعاش ثم تعويض الدفعة الواحدة وأخيرا الحقوق التأمينية الاضافية<sup>(٢)</sup>.

(١) ويجوز أن تسري علي المؤمن عليهم بعض أنواع التأمين الأخرى المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بنا - عرض وزير الشؤون والتأمينات الإجتماعية... « والمادة الثانية من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦.

(٢) يراعى أنه وفقا لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ولا يترتب علي تطبيق احكام هذا القانون الاخلال بالحقوق المقررة بموجب قوانين أو لوائح أو نظم التقاعدات والجمعيات والريابط وما في حكمها. ويجوز الجمع بين الزاها التي تقرها والمزاها المقررة في هذا القانون».

## المبحث الأول الحق في المعاش

تتضمن دراستنا للحق في المعاش وفقا لأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بيان حالات وشروط استحقاق المعاش وحساب المعاش ومقداره وفئات المستحقين له في حالة الوفاة.

### المطلب الأول حالات وشروط استحقاق المعاش

تنص المادة ١٢ من قانون التأمين الاجتماعي علي أصحاب الأعمال ومن في حكمهم علي أن ويستحق المعاش في الحالات الآتية:

١- بلوغ المؤمن عليه السن متي كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهرا علي الأقل.

٢- ثبوت عجز المؤمن عليه أو وفاته أثناء استمرار النشاط.

٣- ثبوت عجز المؤمن عليه أو وفاته خلال سنة من تاريخ انتهاء نشاطه ولم يكن قد بلغ السن مع عدم صرف القيمة النقدية لتعويض الدفعة الواحدة.

٤- بلوغ المؤمن عليه السن بعد انتهاء نشاطه أو ثبوت عجزه بعد أكثر من سنة من تاريخ انتهاء نشاطه أو وفاته بعد أكثر من سنة من التاريخ المذكور متي كانت مدة اشتراكه في التأمين ١٢٠ شهرا علي الأقل ولم يكن قد صرف القيمة النقدية لتعويض الدفعة الواحدة.

٥- انتهاء نشاط المؤمن عليه لغير الاسباب المنصوص عليها في البند (٢)

من هذه المادة متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ٢٤٠ شهرا علي الأقل»<sup>(١)</sup>.

وفي ضوء النص المتقدم نعرض فيما يلي لحالات استحقاق المعاش وشروط استحقاقه.

### الحالة الأولى : بلوغ المؤمن عليه السن (معاش الشيخوخة) :

يتضح من نص البند الأول من المادة ١٢ أن معاش الشيخوخة المقرر بمقتضى نظام التأمين الاجتماعي لأصحاب الأعمال ومن في حكمهم يستحق ببلوغ المؤمن عليه السن المقررة بهذا النظام من ناحية، وأن يكون المؤمن عليه قد اشترك في التأمين مدة لا تقل عن ١٢٠ شهرا من ناحية أخرى.

أما عن شرط السن فقد حددت المادة الأولى (ج) من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ السن التأمينية الموجبة لاستحقاق معاش الشيخوخة بـ ٦٥ عاما، ببلوغ هذه السن يستحق المؤمن عليه المعاش، متى توافر الشرط الثاني الخاص بمدة الاشتراك في التأمين.

وبالنسبة لمدة الاشتراك في التأمين الموجبة لاستحقاق المعاش فقد حددها المشرع بـ ١٢٠ شهرا علي الأقل (عشر سنوات) وكانت هذه المدة، قبل تعديل القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ . ١٨٠ شهرا (خمس عشرة سنة).

وتحسب مدة الاشتراك في التأمين علي أساس الفترة التي يخضع فيها المؤمن عليه لتأمين اصحاب الأعمال ومن في حكمهم. ويقصد التيسير علي المؤمن عليهم في استكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش، قرر المشرع أن

---

(١) يتضح من نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بعد تعديله بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ قصد المشرع توحيد الزاها التأمينية المقررة في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتلك المقررة لأصحاب الأعمال ومن في حكمهم، راجع المادة ١٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.



يدخل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين المدد التي أدي عنها المؤمن عليه اشتراكات وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة أو وفقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج<sup>(١)</sup>.

كما أجازت المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ للمؤمن عليه طلب حساب أي عدد من السنوات الكاملة من المدد غير المحسوبة ضمن مدة اشتراكه في التأمين التي قضاها في عمل أو نشاط يعد سن العشرين ضمن مدة اشتراكه في التأمين المقرر بهذا القانون. وتحدد المبالغ المطلوبة لحساب هذه المدة وفقا للمجدول رقم (٤)<sup>(٢)</sup> المرافق للقانون وعلي أساس السن ودخل الاشتراك في تاريخ تقديم الطلب.

وتناولت المادة (٩) من القانون حالة عودة المهاجر للإقامة بالبلاد نهائيا ومزاولته نشاطا يخضع لأحكام القانون، حيث يلتزم في هذه الحالة برد ماصرف اليه من تعويض الدفعة الواحدة أما دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ مزاولته للنشاط أو بالتقسيط وفقا لأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦. وفي هذه الحالة تحسب المدة التي صرف عنها التعويض ضمن مدة اشتراكه في التأمين بذات دخل اشتراكه السابق.

ويكون للمؤمن عليه أداء المبالغ المطلوبة منه لحساب المدة السابقة وفقا لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

ولا يعتبر المؤمن عليه مشتركا عن المدد السابقة التي يطلب حسابها في المعاش الا من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم الطلب بشرط أن يرسل للهيئة

(١) المادة ٢٥ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦

(٢) انظر المجدول نهاية الباب.

بموجب خطاب مسجل بعلم وصول ويستحق القسط الأول اعتباراً من التاريخ المذكور، ولا يجوز العدول عن طلب حساب المدة السابقة بعد التاريخ المشار إليه<sup>(١)</sup>.

وتتوافر الشروط السابقة يستحق المؤمن عليه معاش الشيخوخة سواء استمر في مزاولة نشاطه أو توقف عن ذلك.

والأصل أنه إذا بلغ المؤمن عليه السن أنتهي اشتراكه في التأمين، فإذا لم تبلغ مدة اشتراكه في التأمين المدة اللازمة لاستحقاق المعاش استحق تعويض الدفعة الواحدة، كما سنري فيما بعد، وتمكيناً له من الحصول على المعاش قرر المشرع في هذه الحالة، متى كان نشاط المؤمن عليه مازال قائماً، استمرار خضوعه لأحكام القانون لحين استكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش أو انتهاء نشاطه أي التاريخين أقرب<sup>(٢)</sup>.

ويراعي في جميع الأحوال جبر كسر السنة إلى سنة كاملة إذا كان من شأن ذلك استحقاق المعاش<sup>(٣)</sup>.

### الحالة الثانية: عجز المؤمن عليه أو وفاته أثناء استمرار نشاطه :

يستحق المعاش وفقاً لهذه الحالة بوفاة المؤمن عليه بالمعنى السابق بيانه عن الوفاة بسبب لاستحقاق المعاش طبقاً لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

كما يستحق المعاش كذلك عند ثبوت عجز المؤمن عليه. ويقصد بالعجز هنا العجز الكامل وقد عرفت المادة الأولى من القانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بأنه «كل عجز من شأنه أن يحول كلية ويصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين

---

(١) المادة ٣١ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦.

(٢) المادة ١٢ فقرة ٣ من القانون السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤.

(٣) الفقرة الأخيرة من المادة ١٢.

مزاولة أية مهنة أو نشاط يتكسب منه» (١).

وثبتت حالة العجز الكامل بموجب شهادة من الهيئة العامة للتأمين الصحي مقابل رسم معين يدفعه المؤمن عليه، ويجوز له طلب التحكيم فيما جاء بهذه الشهادة طبقاً لأحكام المادتين ٦١، ٦٣ من قانون التأمين رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ (٢).

واستحقاق معاش العجز أو الوفاة ، وفقاً للحالة محل البحث ، مشروط بحدوث هذا الخطر أو ذلك خلال فترة مزاولة المؤمن عليه لنشاطه.

ويشترط لاستحقاق المعاش كذلك ألا تقل مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة (٣).

**الحالة الثالثة: عجز المؤمن عليه أو وفاته خلال سنة من تاريخ انتهاء النشاط:**

حرصاً من المشرع على توسيع دائرة المستفيدين من المعاش المقرر بمقتضى نظام التأمين على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم رأي ألا يكتفى بتقرير الحق في المعاش عند حدوث الوفاة أو العجز أثناء مزاولة المؤمن عليه لنشاطه، فقد يحدث هذا الخطر أو ذلك خلال فترة وجيزة من انتهاء النشاط، ويكون

---

(١) يراعى أن المادة ١٨ من القانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ قبل التعديل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤، كانت تنص باستحقاق معاش العجز والوفاة في حالتي «العجز الكامل للمؤمن عليه» أو وفاته غير أن المادة ١٢ من القانون وإن كانت لم تحدد نوع العجز الموجب لاستحقاق المعاش بحيث جاء لفظ العجز غير موصوف بوصف معين فلا نعتقد أن المشرع قد قصد من وراء ذلك وجوب استحقاق المعاش للمؤمن عليه حتى ولو كان العجز جزئياً، فما زال العجز الموجب لاستحقاق المعاش هو العجز الكامل، بالمعنى المحدد بالمتن، وذلك بما يتفق والعمول في كافة النظم المكتملة للتأمين الاجتماعي.

(٢) راجع المادة ٤٦، ٤٧ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦، والمادتين ٦١، ٦٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

(٣) المادة ١٢ فقرة ٢ معدلة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٨.

المؤمن عليه غير مستحق لمعاش مما يضر به وبالمستحقين للمعاش من بعده، لذا قد سمح المشرع بالحصول علي معاش الوفاة أو العجز رغم انتهاء الانتفاع بالتأمين بسبب انتهاء مزاولة النشاط الخاضع له.

ومفهوم هذه الحالة أنها تعني انتهاء نشاط المؤمن عليه قبل بلوغه سن الخامسة والستين دون استحقاقه لمعاش بل يكون من حقه الحصول علي تعريض الدفعة الواحدة، ثم اصابته بعجز كامل أو وفاته خلال سنة من تاريخ انتهاء نشاطه.

وبالإضافة إلي الشرط الخاص بالمدى الزمني الذي تحدث فيه الوفاة أو ثبوت العجز، يشترط لاستحقاق المؤمن عليه المعاش إلا يكون قد صرف القيمة النقدية لتعريض الدفعة الواحدة لأنه في هذه الحالة تكون علاقته بالهيئة التأمينية قد انقطعت تماما.

ويشترط كذلك أن يكون للمؤمن عليه مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة.

**الحالة الرابعة: بلوغ المؤمن عليه السن بعد انتهاء نشاطه أو ثبوت العجز أو الوفاة بعد أكثر من سنة من تاريخ انتهاء النشاط :**

وتؤكد هذه الحالة رغبة المشرع في مد نطاق الحماية التأمينية وتقرير الحق في المعاش لأكبر عدد ممكن من المؤمن عليهم.

وقد استحدثت هذه الحالة بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ وتقرر بمقتضاها استحقاق المعاش في حالة وفاة المؤمن عليه أو عجزه بعد سنة من تاريخ انتهاء النشاط أو بلوغه سن الخامسة والستين بعد انتهاء هذا النشاط.

ويتضح من نص البند الرابع من المادة ١٢<sup>(١)</sup> من القانون ١٠٨ لسنة

---

(١) بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤.

١٩٧٦ أنه يشترط لاستحقاق المعاش في هذه الحالة الشروط الآتية:

- انتهاء نشاط المؤمن عليه دون استحقاق المعاش لعدم بلوغه السن المحددة قانونا لهذا الاستحقاق وهي ٦٥ عاما أو حدوث الوفاة أو العجز الكامل بعد انقضاء أكثر من سنة من تاريخ انتهاء النشاط.

- ألا يكون المؤمن عليه قد صرف القيمة النقدية لتعويض الدفعة الواحدة.

- أن تكون مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين ١٢ شهرا علي الأقل.

**الحالة الخامسة: انتهاء نشاط المؤمن عليه لغیر العجز أو الوفاة:**

وردت هذه الحالة بالبند الخامس من المادة ١٢ والذي يقضي باستحقاق المعاش في حالة «انتهاء نشاط المؤمن عليه لغیر الاسباب المنصوص عليها في البند (٢) من هذه المادة متي كانت مدة اشتراكه في التأمين ٢٤٠ شهرا علي الأقل».

ويفهم من ذلك أن هذه الحالة تواجه الفرض الخاص بانتهاء نشاط المؤمن عليه قبل بلوغه سن ٦٥ عاما بسبب غير الوفاة أو العجز، وإلا استحق معاش العجز أو الوفاة علي النحو السابق بيانه، وعلي ذلك لا يبقی متصورا كسبب لانتهاء النشاط الا رغبة صاحب العمل في التوقف عن مزاولة النشاط.

ويشترط لاستحقاق المعاش في هذه الحالة أن تكون مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين ٢٤٠ شهرا (٢٠ سنة) علي الأقل، وعندئذ يخفض المعاش بنسبة تقدر تبعا لسن المؤمن عليه في تاريخ انتهاء نشاطه ووفقا للجدول رقم (٢) المرافق للقانون،<sup>(١)</sup> ويجوز للمؤمن عليه طلب الانتفاع بنسبة تخفيض اقل علي أن يصرف المعاش في هذه الحالة اعتبارا من أول الشهر الذي بلغ فيه المؤمن عليه السن الذي تحسب علي أساسه نسبة التخفيض<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر الجدول نهاية الباب.

(٢) المادة ١٥ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ معدلة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤.

## المطلب الثاني

### حساب المعاش ومقداره

تضمنت المادة ١٤/١<sup>(١)</sup> من قانون التأمين الاجتماعي علي أصحاب الأعمال ومن في حكمهم القاعدة الواجبة الاتباع في شأن حساب معاش الشيخوخة المستحق وفقاً لهذا القانون.

ووفقاً لهذه القاعدة، وكالحاصل في النظام الأساسي للتأمين الاجتماعي، يتم تسوية المعاش بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءاً من دخل الاشتراك الذي اختساره المؤمن عليه من بين الدخول الواردة بالجدول رقم (١) المرفق بالقانون، أو من متوسط دخول الاشتراك، وذلك في حالة اشتراك المؤمن عليه بأكثر من دخل اشتراك، ويتم حساب هذا المتوسط عن طريق حاصل ضرب كل مدة اشتراك في دخل الاشتراك عنها ثم قسمة مجموع الناتج علي جملة مدد الاشتراك<sup>(٢)</sup>، وذلك عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين.

فإذا كانت فئة دخل الاشتراك، أو متوسطه، ٢٠٠ جنيه ومدة الاشتراك ٣٦ عاماً يكون المعاش  $\frac{1}{40} \times 200 \times 36 = 160$  جنيهاً.

وينبغي في جميع الأحوال ألا يزيد المعاش المستحق عن الحد الأقصى النسبي المحدد قانوناً وهو ٨٠٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك.

فإذا كان دخل الاشتراك ٢٠٠ جنيه يكون المعاش المستحق وفقاً للحد الأقصى النسبي المقرر له ١٦٠ جنيهاً ولو كانت مدة الاشتراك في التأمين تؤدي إلي استحقاق معاش أكبر. ومعني ذلك أن أقصى مدة اشتراك تنفع المؤمن عليه في حساب معاشه هي ٣٦ سنة.

(١) معدلة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤.

(٢) المادة الأولى (هـ) من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦.

غير أن ذلك لا يعني عدم إفادة المؤمن عليه من المدة الزائدة علي ٣٦ سنة، فقد نصت المادة ١٨ من القانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦<sup>(١)</sup> علي استحقاق المؤمن عليه تعويضاً من دفعة واحدة عن المدة الزائدة بواقع ١٠٨٪ من دخل الاشتراك أو من متوسط دخول الاشتراك عن كل سنة من السنوات الزائدة. ولا يدخل في حساب هذه المدة المدة الافتراضية التي تضاف إلي مدة الاشتراك في التأمين في حالتي العجز والوفاة طبقاً للمادة ١٦ والمدة التي تحتسب ضمن مدة الاشتراك بناء علي طلب المؤمن عليه وفقاً للشروط المقررة بالمادة ٢٨.

وإذا كان المشرع قد وضع حداً أقصى نسبي لمعاش الشيخوخة فقد عني ببيان الحد الأدنى له إذا ما بلغت مدة الاشتراك في التأمين ٢٤٠ شهراً علي الأقل، حيث يتحدد المعاش في هذه الحالة بـ ٥٠٪ من دخل الاشتراك أو متوسط دخول الاشتراك<sup>(٢)</sup>.

أما معاش الوفاة أو العجز فيقدر بواقع ٦٥٪ من دخل الاشتراك أو متوسط دخول الاشتراك أو بواقع ما يستحق من معاش الشيخوخة محسوباً علي أساس مدة الاشتراك في التأمين مضافاً إليها مدة خمس سنوات، أي المعاشين أكبر، بشرط ألا تزيد المدة المضافة علي المدة الباقية لبلوغ المؤمن عليه سن ٦٥ سنة.

أما إذا كان معاش العجز أو الوفاة قد أستحق بسبب إصابة عمل فإنه يربط بواقع ٨٠٪ من دخل الاشتراك أو متوسط دخول الاشتراك<sup>(٣)</sup>.

ويعتبر العجز أو الوفاة ناتجاً عن إصابة عمل في الحالات الآتية :

١- إذا نشأ العجز الكامل أو الوفاة نتيجة حادث أو مؤثر خارجي مفاجئ وقع

(١) معدلة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤.

(٢) المادة ٢/١٤ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦، معدلة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤.

(٣) المادة ١٦ معدلة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤.

للمؤمن عليه أثناء أو بسبب تأدية نشاطه، أو خلال فترة ذهابه لمباشرة نشاطه أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون تخلف أو توقف أو انحراف عن الطريق الطبيعي.

٢- إذا كان العجز أو الوفاة نتيجة الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويشترط في هذه الحالة أن يكون هذا المرض مرتبطاً بالنشاط الذي يقوم به صاحب العمل وأن يكون هذا النشاط من الأسباب المنصوص عليها بالجدول المذكور وذلك وفقاً لما هو موضح في الاستمارات المقدمة منه للمكتب المختص<sup>(١)</sup>.

هذا وقد حدد المشرع بمقتضى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ الحد الأدنى الرقمي للمعاش في الحالات المنصوص عليها في البنود من ١ - ٤ من المادة ١٢ بـ ٢٠ جنيهاً شهرياً<sup>(٢)</sup>.

وقد رفع هذا الحد الأدنى بمقتضى القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ حيث نصت المادة السادسة من هذا القانون علي أن « يكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه الذي يستحق اعتباراً من ١٩٩٤/٧/١ في حالة بلوغ سن الشيخوخة والعجز الكامل والوفاة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ... خمسة وثلاثين جنيهاً شهرياً شاملاً جميع الزيادات..... »<sup>(٣)</sup>.

---

(١) المادة ١٠ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقرار الوزاري رقم ٧٦ لسنة ١٩٩٤.

(٢) المادة ١٧ معدلة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤.

(٣) وبراعي بشأن المعاشات المستحقة لأصحاب الأعمال ومن في حكمهم الزيادة التي تقررت بمقتضى القوانين المتعاقبة لزيادة المعاشات وهذه القوانين هي القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨، و ٦١ لسنة ١٩٨١، ٩٨ لسنة ١٩٨٣، ١٥٠ لسنة ١٩٨٨، ١٢٤ لسنة ١٩٨٩، ١٤ لسنة ١٩٩٠، ١٤ لسنة ١٩٩١، ٣٠ لسنة ١٩٩٢، ١٧٥ لسنة ١٩٩٣ والقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ ورقم ٢٤ لسنة ١٩٩٥، والقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٦.

ووفقاً للمادة الأولى من القانون الأخير تزداد المعاشات المستحقة وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي علي أصحاب الأعمال ومن في حكمهم بنسبة ١٠٪ اعتباراً من =/= ١٩٩٦/٧/١.



## المطلب الثالث

### المستحقون للمعاش في حالة الوفاة

في حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش يكون للفئات المستحقة عنه الحق في تقاض معاشات وفقاً للأنصبة والأحكام المقررة في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

وجاء بالمادة ٣٢ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ أنه يقصد بالمستحقين الأرملة أو الأراامل والزوج والأبناء والبنات والوالدين والأخوة والأخوات الذين تتوافر فيهم في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

فكما أحال المشرع علي القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والجدول المرفق به في شأن تحديد أنصبة المستحقين في المعاش، فقد أحال كذلك علي هذا القانون في شأن شروط الاستحقاق في المعاش.

ومقتضي ذلك أن فئات المستحقين الوارد ذكرهم بالمادة ٣٢ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ يستحقون في معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش النصيب المقرر بالجدول رقم ٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ متي تحققت في شأنهم شروط الاستحقاق المقررة بهذا القانون وعلي النحو السابق بيانه عند الحديث عن المستحقين للمعاش وفقاً للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

---

=/= ووفقاً للبنود (٥) من المادة المذكورة تستحق هذه الزيادة بالإضافة إلي الحد الأقصى للجمع بين المعاش والزيادات والاعانات.

وتنص المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ علي أنه لصاحب المعاش أو المستحقين الجمع بين المعاش المستحق وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي لأصحاب الأعمال ومن في حكمهم والزيادات والاعانات التي تضاف إلي المعاش بما لا يجاوز مائتي وتسعة جنيهات شهرياً.

## المبحث الثاني

### تعويض الدفعة الواحدة

إذا انتهى نشاط المؤمن عليه دون أن تتوافر في شأنه احدي حالات استحقاق المعاش لعدم توافر الشروط التي يتطلبها القانون لذلك يعطيه المشرع الحق في تعويض نقدي يصرف له دفعة واحدة.

وانهاء نشاط المؤمن عليه مع عدم توافر احدي حالات استحقاق المعاش وإن كان يخول له الحق في تعويض الدفعة الواحدة فلا يخول له الحق في صرفه وإنما تصرف قيمة هذا التعويض في الحالات التي يغلب فيها عدم عودة المؤمن عليه لمجال التأمين مرة أخرى، ونحدد فيما يلي تلك الحالات ثم نبين قيمة التعويض.

#### — حالات صرف تعويض الدفعة الواحدة

تضمنت هذه الحالات المادة ١٩<sup>(١)</sup> من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ وهي على النحو التالي :

١- هجرة المؤمن عليه : فإذا هاجر المؤمن عليه إلى الخارج، جاز له إنهاء اشتراكه وطلب تعويض الدفعة الواحدة، كما يحق له وفقاً للمادة ٢٠، إذا كانت مدة اشتراكه في التأمين تعطيه الحق في المعاش، أن يختار تعويض الدفعة الواحدة بدلاً من المعاش، كما يجوز لصاحب المعاش عند هجرته التنازل عن حقه في المعاش وصرف تعويض الدفعة الواحدة بدلاً منه علي أن يخصم من هذا التعويض قيمة ما صرفه من المعاش، ولا يجوز له ذلك إلا مرة واحدة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) معدلة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤.

(٢) راجع حكم المادة ٢٩ الخاص بفرض عودة المهاجر ومزاولة نشاط يخضع للتأمين الخاص بأصحاب الأعمال.

٢- مغادرة الأجنبي للبلاد نهائياً أو اشتغاله في الخارج بصفة دائمة أو التحاقه بالبعثة الدبلوماسية في سفارة أو قنصلية دولته :

وتتعلق هذه الحالة بالأجنبي الذي يزاول نشاطاً في مصر يخضع للتأمين الخاص بأصحاب الأعمال ومن في حكمهم، فقرر له المشرع الحق في تعويض الدفعة الواحدة ويصرف له عند تحقق الحالات المذكورة. ويحق لهذا الأجنبي إذا كانت له مدة اشتراك في التأمين تعطيه الحق في المعاش أن يختار بين الحصول على تعويض الدفعة الواحدة أو الحصول على المعاش، كما يجوز للأجنبي صاحب المعاش أن يتنازل عن حقه في المعاش وصرف تعويض الدفعة الواحدة على أن يخصم منه ما صرفه من معاش وذلك مرة واحدة فقط (م ٢٠).

٣- الزوجة أو المطلقة أو الأرملة أو المؤمن عليها التي تبلغ ٥٦ سنة أو أكثر في تاريخ الصرف :

يحق للمؤمن عليها من هذه الفئات طلب صرف تعويض الدفعة الواحدة وذلك مرة واحدة طوال مدة اشتراك المؤمن عليها في التأمين.

٤- انتظام المؤمن عليه في سلك الرهينة - حيث يؤدي الانتظام في سلك الرهينة إلى هجرة الحياة الدنيا واعتزال العمل مما ينتفي معه مبرر احتجاز قيمة التعويض ويحق بالتالي للمؤمن عليه صرفه.

٥- التحاق المؤمن عليه بالعمل في إحدى الجهات المستتاء من أحكام قوانين التأمين :

وذلك إذا كان نظام تلك الجهات يجيز استخدام قيمة التعويض في أداء تكاليف ضم المدد السابقة لمدة الاشتراك فيه.

٦- الحكم نهائياً على المؤمن عليه بالسجن مدة عشر سنوات فأكثر أو بقدر المدة الباقية لبلوغ سن ٦٥ عاماً أيهما أقل : ففي هذه الحالات تكون احتمالات العودة لمزاولة نشاط يخضع المؤمن عليه للتأمين ضعيفة، كما أن صرف قيمة التعويض فيه مراعاة لأسرة المسجون.

٧- عجز المؤمن عليه : ومفهوم هذه الحالة ثبوت عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً دون شروط توافر استحقاق المعاش يكون له صرف قيمة التعويض أياً كان سبب العجز أو الظروف المحيطة به.

٨- وفاة المؤمن عليه : وتواجه هذه الحالة فرض وقاة المؤمن عليه دون استحقاق معاش لعدم توافر الشروط المقررة بالبند ٢، ٣، ٤ من المادة ١٢ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦.

وفي هذه الحالة يصرف التعويض إلي مستحقي المعاش عنه حكماً ويوزع عليهم بنسبة أنصبتهم في المعاش، فإذا لم يوجد سوي مستحق واحد للمعاش صرف له التعويض بالكامل وإذا لم يوجد أي مستحق يصرف التعويض للورثة الشرعيين.

٩- بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين : وتفترض هذه الحالة أن المؤمن عليه قد بلغ هذه السن وتوقف عن مزاولة النشاط دون استحقاق معاش لعدم توافر مدة الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش فيصرف له تعويض الدفعة الواحدة نظراً لخروجه من نطاق تطبيق التأمين.

#### — قيمة تعويض الدفعة الواحدة

يسوي تعويض الدفعة الواحدة بواقع ١٤٤٪ من دخل اشتراك المؤمن عليه أو متوسط دخول الاشتراك وذلك عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين.

فإذا افترضنا أن دخل اشتراك المؤمن عليه ١٠٠ جنيه ومدة اشتراكه في التأمين أربع سنوات يكون مقدار التعويض المستحق له  $100 \times \frac{144}{100} = 144$  جنيهاً تصرف له دفعة واحدة.

وإذا استحق التعويض لعجز المؤمن عليه أو وفاته أو بلوغه السن يصرف التعويض مضافاً إليه مبلغ اضافي مقداره ٦٪ من مبلغ التعويض عن عدد السنوات الكاملة من تاريخ انتهاء النشاط حتي تاريخ استحقاق الصر<sup>(١)</sup>.

### المبحث الثالث

#### الحقوق العامة الأخرى

بالأضافة إلي الحق في المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة تضمن قانون التأمين الاجتماعي علي أصحاب الأعمال ومن في حكمهم بعض الحقوق الاضافية التي تؤدي للمؤمن عليه أو للمستحقين عنه، وتشمل هذه الحقوق التعويض الاضافي ومنحة الوفاة ونفقات الجنائز.

ونعرض لهذه الحقوق فيما يلي :

#### - التعويض الإضافي

التعويض الاضافي هو مبلغ نقدي يصرف دفعة واحدة إلي صاحب المعاش أو إلي المستفيدين الذين عينهم أو إلي ورثته الشرعيين إلي جانب المعاش وذلك في حالات العجز والوفاة.

ويستحق التعويض الاضافي وفقاً لنص المادة ٢١ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في حالات انتهاء نشاط المؤمن عليه لعجزه عجزاً كاملاً أو

(١) راجع المادة ٢/١٩ معدلة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤.

وفاته أو وفاة صاحب المعاش دون وجود مستحقين للمعاش في تاريخ وفاته.

واشترطت المادة ٢/٢١ لاستحقاق مبلغ التعويض الإضافي أن يكون المؤمن عليه مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة.

ويقدر مبلغ التعويض الإضافي علي أساس نسبة معينة من متوسط دخل اشتراك المؤمن عليه الذي يسوي علي أساسه معاش الشيخوخة مضروباً في اثني عشر تبعا لسن المؤمن عليه وطبقاً للجدول رقم (٣) المرافق للقانون.

وطبقاً للجدول المشار إليه<sup>(١)</sup> تزداد النسبة المشار إليها كلما كان سن المؤمن عليه صغيراً وتقل كلما تقدم في السن، فتتراوح هذه النسبة بين ٢٦٧٪ في سن ٢٥ لتصل إلي ٢٠٪ في سن ٦٤ عاماً فأكثر، ويرجع ذلك إلي أنه كلما زادت السن تطول مدة الاشتراك في التأمين وتزداد فرص الحصول علي معاش معقول مما يقلل الحاجة إلي التعويض الإضافي.

هنا ويزداد التعويض بواقع ٥٠٪ من النسبة المحددة لحسابه إذا كان العجز أو الوفاة نتيجة إصابة عمل.

ويضاعف التعويض في حالة استحقاقه لوفاة المؤمن عليه إذا لم يوجد مستحقون للمعاش في تاريخ الوفاة (م ٢٢).

ويؤدي مبلغ التعويض الإضافي في حالات استحقاقه للوفاة إلي من حدده المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل وفاته وفي حالة عدم التحديد يؤدي إلي الورثة الشرعيين (م ٢/٢١ معدلة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤).

---

(١) انظر الجدول نهاية هذا الباب.

## - منحة الوفاة

عند وفاة صاحب المعاش تصرف منحة وفاة تعادل قيمة معاش شهر الوفاة والشهرين التاليين.

وتؤدي هذه المنحة لمن حده صاحب المعاش قبل وفاته، وفي حالة عدم التحديد تستحق المنحة للأرمل، فإذا لم يوجد تستحق للأولاد القصر وللعاجزين عن الكسب والبنات غير المتزوجات.

ويراعي في حالة ما إذا كان لصاحب المعاش أرمل وأولاد من غير الأزمل مستحقين للمنحة تقسم المنحة بحسب عدد الأزواج.

وإذا لم يوجد أحد من السابق ذكرهم تستحق المنحة للوالدين أو أحدهما وفي حالة عدم وجودهما تستحق لمن كان يعوله من أخوته القصر، والعاجزين عن الكسب، والأخوات غير المتزوجات، وتثبت الإعالة باقرار من المستحق أو متولي شؤنه مؤيدة بشهادة إدارية.

وفي حالة استحقاق المنحة للقصر من الأولاد والأخوة والأخوات غير المتزوجات تصرف لمتولي شئونهم الذي تثبت صفته بشهادة إدارية.

## - نفقات الجنائزة

تقضي المادة ٢٤ من قانون التأمين الاجتماعي علي أصحاب الاعمال ومن في حكمهم بأن تصرف للأرمل، عند وفاة صاحب المعاش، نفقات جنازة بواقع معاش شهرين بحد أدني مقداره مائة جنيه.

وفي حالة عدم وجود الأرمل تصرف هذه النفقات لأرشد أولاد صاحب المعاش أو إلي أي شخص يثبت قيامه بصرف نفقات الجنائزة.

وبعد دراسة مضمون الحماية التأمينية لأصحاب الأعمال ومن في حكمهم يظهر بوضوح قصد المشرع - وبصفة خاصة بعد التعديل المقرر بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ - التوحيد بين هذه الحماية وتلك المقررة بمقتضى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، باعتباره النظام الأساسي للتأمين الاجتماعي، في مجال تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة<sup>(١)</sup>.

وهذا التوحيد موجود ايضا، ومن قبل، علي مستوي أحكام المطالبة بالحقوق التأمينية.

فقد أوجبت المادة ٤٥ من القانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ علي المؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات أو المستحقين أو غيرهم من المستفيدين قبل اللجوء إلي القضاء بشأن أي نزاع ينشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون تقديم طلب إلي الهيئة بعرض النزاع علي اللجان المنصوص عليها المادة (١٥٧) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥. ولا يجوز رفع الدعوي قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب لعرض النزاع علي اللجنة.

ورغبة من المشرع في استقرار المراكز القانونية وعلي نحو ماهو مقرر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥<sup>(٢)</sup> نصت المادة ٣٩ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ علي عدم جواز رفع الدعوي بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق، وذلك فيما عدا حالات طلب إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء علي قانون أو حكم قضائي، وكذلك الأخطاء المادية التي تقع في الحساب بالزيادة أو النقصان عند تسوية أو توزيع أو تعديل المستحقات.

(١) انظر المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤.

(٢) المادة ١٤٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.



وإذا كان القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ لم يتضمن حكما خاصا بتقادم المبالغ المستحقة وفقا لأحكام القانون، فاعمالا للإحالة الواردة بالمادة ٤٩ منه علي احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما لم يرد فيه نص خاص يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التعويض أو أي مبالغ مستحقة طبقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي علي أصحاب الأعمال في ميعاد اقضاء خمس سنوات من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق والا انقضي الحق في المطالبة بها<sup>(١)</sup>.

وكالحاصل في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥<sup>(٢)</sup> نصت المادة ٣٥ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ علي أن تعفي من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعاوي التي ترفعها الهيئة أو المؤمن عليهم أو المستحقون طبقا لأحكام هذا القانون، ويكون نظرها علي وجه الاستعجال، وللمحكمة في جميع الأحوال الحكم بالنفاذ المعجل وبالكفالة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) راجع المادة ١٤٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧، ثم استبدلت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧.

(١) انظر المادة ١٣٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

(٣) والمقصود بنظر هذه الدعاوي علي وجه الاستعجال حث القضاة علي نظرها علي وجه السرعة نظرا لطبيعتها الاتسانية، ولا يغير ذلك من طبيعة هذه الدعاوي وأنها متازعات موضوعية وميعاد استئناف الأحكام الصادرة فيها يكون أربعين يوما وفقا للفقرة الأولى من المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات، انظر الأحكام المشار اليها لدي، شوقي المليجي، السابق، ص ١٠٨٣.

جدول رقم (١) (١)

بتحديد الدخل الشهري التي تؤدي على أساسها الاشتراكات وقيمة الاشتراكات

رقم	دخل الاشتراك الشهري	قيمة الاشتراك الشهري بنسبة ١٥ ٪	
		مليم	جنيه
(١) ١	٤٠	-	٦
٢	٥٠	٥٠٠	٧
٣	٦٠	-	٩
٣	٧٠	٥٠٠	١٠
٤	٨٠	-	١٢
٥	٩٠	٥٠٠	١٣
٦	١٠٠	-	١٥
٧	١٢٥	٧٥٠	١٨
٨	١٥٠	٥٠٠	٢٢
٩	٢٠٠	-	٣٠
١٠	٢٥٠	٥٠٠	٣٧
١١	٣٠٠	-	٤٥
١٢	٣٥٠	٥٠٠	٥٢
١٤	٤٠٠	-	٦٠
١٥	٤٥٠	٥٠٠	٧٠
١٦	٥٠٠	-	٨٠
١٧	٥٥٠	٥٠٠	٨٢
١٨	٦٠٠	-	٩٠

ملاحظات: ١- لوزير التأمينات بقرار يصدره زيادة شرائح دخل الاشتراك الشهري وذلك بما لا يجاوز مجموع اجر الاشتراك الاساسي والمنير وفقا لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

(٢) يشترط لاداء المستحقات عن فئة الدخل التي تزيد عن الحد الأدنى أثناء المؤمن عليه لجميع التزاماته المستحقة للهيئة (ملاحظات مضافة بمقتضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ بزيادة المعاشات وتعديل بعض احكام قوانين التأمين الاجتماعي: الجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر (ب) في ١٩٩٢/٦/١

(١) مستبدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤

(٢) ألغيت فئة دخل الاشتراك رقم (١) بمقتضى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٤

جدول رقم (٢)  
نسب خفض المعاشات

نسبة الخفض في المعاش	السن عند تقديم الطلب
٢٧٠	أقل من ٤٥ سنة
٢١٥	٤٥ سنة وأقل من ٥٠ سنة
٢١٠	٥٠ سنة وأقل من ٥٥ سنة
٢٥	٥٥ سنة وأقل من ٦٠ سنة

جدول رقم (٣)

بيان نسبة مبالغ التعويض الإضافي

نسبة مبلغ التعويض الإضافي	السن	نسبة مبلغ التعويض الإضافي	السن
٢١٤٠	٤٤	٢٢٦٧	حتى سن ٢٥
٢١٣٣	٤٥	٢٢٦٠	٢٦
٢١٢٧	٤٦	٢٢٥٣	٢٧
٢١٢٠	٤٧	٢٢٤٧	٢٨
٢١١٣	٤٨	٢٢٤٠	٢٩
٢١٠٧	٤٩	٢٢٣٣	٣٠
٢١٠٠	٥٠	٢٢٢٧	٣١
٢٩٣	٥١	٢٢٢٠	٣٢
٢٨٧	٥٢	٢٢١٣	٣٣
٢٨٠	٥٣	٢٢٠٧	٣٤
٢٧٣	٥٤	٢٢٠٠	٣٥
٢٦٧	٥٥	٢١٩٣	٣٦
٢٦٠	٥٦	٢١٨٧	٣٧
٢٥٣	٥٧	٢١٨٠	٣٨
٢٤٧	٥٨	٢١٧٣	٣٩
٢٤٠	٥٩	٢١٦٧	٤٠
٢٣٣	٦٠	٢١٦٠	٤١
٢٢٥	٦٢ ، ٦١	٢١٥٣	٤٢
٢٢٠	٦٥ ، ٦٤ ، ٦٣	٢١٤٧	٤٣
	فأكثر		

جدول رقم (٤)  
بتحديد المبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة  
المطلوب ضمها

السن		المبلغ المقابل لكل سنة من مدد الخدمة المطلوب ضمها في المفاضل لكل جنيه واحد من دخل الاشتراك الشهري
جنيه	مليم	
١	١٠٠	٤٠ سنة فأقل
١	٢٠٠	٤١
١	٢٥٠	٤٢
١	٣٠٠	٤٣
١	٣٥٠	٤٤
١	٤٠٠	٤٥
١	٤٥٠	٤٦
١	٥٠٠	٤٧
١	٥٥٠	٤٨
١	٦٠٠	٤٩
١	٦٥٠	٥٠
١	٧٠٠	٥١
١	٧٥٠	٥٢
١	٨٠٠	٥٣
١	٨٧٠	٥٤
١	٩٤٠	٥٥
٢	١٠	٥٦
٢	٨٠	٥٧
٢	١٦٠	٥٨
٢	٢٥٠	٥٩
٢	٣٥٠	٦٠
٣	-	(١) أكثر من ٦٠ سنة

(١) مضاف بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤.



## مقدمة

- ٧ - حاجة الإنسان إلى الأمان الاجتماعى
- ٨ - تعريف الخطر الاجتماعى
- ١٢ - وسائل مواجهة المخاطر الاجتماعية
- ١٧ - ظهور نظم التأمينات الاجتماعية
- ٢٣ - تأكيد الحق فى التأمين الاجتماعى
- ٢٩ - تطور نظم التأمين الاجتماعى فى مصر
- ٣٩ - خطة البحث

## القسم الأول

### النظام الأساسى للتأمين الاجتماعى

باب تهيدي : فى القواعد العامة للتأمين الاجتماعى على

- ٤٣ العاملين

الفصل الأول : نطاق سريان التأمين من حيث

- ٤٥ الأشخاص

المبحث الأول : العاملون بالحكومة والقطاع العام ...

٤٦ المبحث الثانى : العاملون الخاضعون لأحكام قانون

- ٤٨ العمل

المبحث الثالث : المشتغلون بالأعمال المتعلقة بخدمة

- ٥٦ المنازل

٥٩ الفصل الثانى : التنظيم الإدارى للتأمين

٦١ المبحث الأول : صناديق التأمين الاجتماعى

٦٢	- موارد صناديق التأمين الإجتماعى
٦٤	- فحص المركز المالى لصناديق التأمين الإجتماعى
٦٧	المبحث الثانى : الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى
٦٨	- الشخصية الاعتبارية للهيئة
٦٩	- مجلس إدارة الهيئة
٧١	- اعفاء أموال الهيئة من الضرائب والرسوم
٧٥	الفصل الثالث : اشتراكات التأمين الاجتماعى
	المبحث الأول : إجراءات الاشتراك فى التأمين
٧٥	الإجتماعى
٧٦	أولاً : القواعد العامة فى اجراءات الاشتراك
٨١	ثانياً : اجراءات الاشتراك بالنسبة لبعض الفئات
٨٥	المبحث الثانى : حساب الاشتراكات
٨٥	- أجر الاشتراك
٩١	- أجر اشتراك بعض الفئات
٩٢	أ - عمال المقاولات والمهاجر والملاحات
١٠٥	ب - عمال المخازن فى القطاع الخاص
١٠٦	ج - عمال النقل البرى فى القطاع الخاص
١١٥	- وقت احتساب أجر الاشتراك
١٢٢	- قيمة الاشتراك
	- الاعتراض على تقدير الاشتراك بمعرفة الهيئة
١٢٧	التأمينية



الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث : ضمانات تحصيل الاشتراكات .....	١٣٢
- حق الامتياز .....	١٣٢
- العجز الإدارى .....	١٣٣
- تضامن أصحاب الأعمال فى حالة انتقال ملكية المنشأة أو أحد عناصرها .....	١٣٤
المبحث الرابع : جزاء التخلف عن الاشتراك أو التأخر فى سداد الاشتراكات .....	١٣٥
المبحث الخامس : تقادم المبالغ المستحقة للهيئة .....	١٣٩
الباب الأول : تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .....	١٤٣
الفصل الأول : حالات وشروط استحقاق المعاش .....	١٤٥
المبحث الأول : انتهاء خدمة المؤمن عليه يبلوغ سن التقاعد (معاش الشيخوخة) .....	١٤٧
المبحث الثانى : انتهاء خدمة المؤمن عليه للوفاة أو العجز .....	١٥٢
- الوفاة .....	١٥٢
- حالة المفقود .....	١٥٣
- العجز .....	١٥٥
المبحث الثالث : الوفاة أو العجز الكامل خلال سنة من تاريخ انتهاء الخدمة .....	١٥٧
المبحث الرابع : الوفاة أو العجز الكامل بعد سنة من تاريخ انتهاء الخدمة .....	١٥٨

١٥٩	المبحث الخامس : انتهاء الخدمة المبكر
١٦١	الفصل الثاني : حساب المعاش
١٦١	المبحث الأول : عناصر حساب المعاش
١٦١	المطلب الأول : الأجر
١٦٣	المطلب الثاني : المدة
١٦٤	- مدد الاشتراك الفعلية
١٦٤	- مدد الاشتراك الافتراضية
	- مدد الاشتراك المضافة بناء على طلب المؤمن
١٦٥	عليه
١٦٨	- مدة الاشتراك الزائدة على ست وثلاثين سنة
١٦٩	المبحث الثاني : كيفية حساب المعاش
١٨٩	الفصل الثالث : المستحقون للمعاش
	المبحث الأول : فئات المستحقين للمعاش وشروط
١٨٩	استحقاقهم
١٩٠	- الأرملة
١٩١	- المطلقة
١٩٢	- الزوج
١٩٢	- الأبناء
١٩٣	- البنات
١٩٣	- الأخوة والأخوات
١٩٤	- الوالدان

	المبحث الثاني : قواعد الجمع بين أكثر من معاش
١٩٤	أو بين المعاش والدخل .....
١٩٧	المبحث الثالث : وقف المعاش وقطعه وعودته ..
٢٠٠	الفصل الرابع : تعويض الدفعة الواحدة ..
	المبحث الأول : حالات صرف تعويض الدفعة
٢٠١	الواحدة ..
٢٠١	- بلوغ المؤمن عليه سن الستين .....
	- مغادرة الأجنبي للبلاد نهائياً أو اشتغاله في الخارج
	بصفة دائمة أو التحاقه بالبعثة الدبلوماسية في
٢٠١	سفارة أو قنصلية دولته
٢٠٢	- هجرة المؤمن عليه .. .. .
	- الحكم نهائياً على المؤمن عليه بالسجن مدة عشر
	سنوات فأكثر أو بقدر المدة الباقية لبلوغه سن
٢٠٣	الستين أيهما أقل .. .. .
	- إصابة المؤمن عليه خلال سجنه بعجز جزئي
٢٠٤	مستديم يمنعه من مزاولة العمل .....
٢٠٤	- انتظام المؤمن عليه في سلك الرهينة
	- التحاق المؤمن عليه بالعمل في إحدى الجهات
٢٠٥	المستثناة من تطبيق قانون التأمين الاجتماعي .....
٢٠٥	- عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً .. .. .
٢٠٥	- وفاة المؤمن عليه ..

٢٠٦	- الزوجة أو المطلقة أو الأرملة، أو المؤمن عليها التي تبلغ ٥١ سنة أو أكثر في تاريخ الصرف .....
٢٠٦	المبحث الثاني : قيمة تعويض الدفعة الواحدة .....
٢٠٨	الفصل الخامس : الحقوق التأمينية الأخرى .....
٢٠٨	المبحث الأول : المكافأة .....
٢١١	المبحث الثاني : التعويض الإضافي .....
٢١١	- حالات استحقاق التعويض الإضافي .....
٢١٢	- قيمة التعويض الإضافي .....
٢١٣	المبحث الثالث : المنح ونفقات الجنائز .....
٢١٣	- منحة الزواج .....
٢١٤	- منحة قطع معاش الابن أو الأخ .....
٢١٥	- منحة الوفاة .....
٢١٦	- نفقات الجنائز .....
٢٣٠	الباب الثاني : تأمين إصابات العمل .....
٢٣٣	الفصل الأول : مفهوم إصابة العمل .....
٢٣٤	المبحث الأول : حادث العمل .....
٢٣٤	- المقصود بالحادث .....
٢٤٢	- العلاقة بين الحادث والعمل .....
٢٤٧	المبحث الثاني : الأمراض المهنية .....
٢٥٧	المبحث الثالث : حوادث الطريق .....
٢٥٧	- المقصود بطريق العمل .....

- ٢٦٠ - الطريق الطبيعى
- عدم التوقف أو التخلف أو الانحراف عن طريق
- ٢٦٢ العمل
- المبحث الرابع : الإصابة الناشئة عن الإجهاد
- ٢٦٤ والإرهاق من العمل
- ٢٧١ الفصل الثانى : حقوق العامل المصاب
- المبحث الأول : حقوق العامل المصاب وفقاً لقانون
- ٢٧١ التأمين الإجتماعى
- ٢٧١ المطلب الأول : الحق فى العلاج والرعاية الطبية
- ٢٧٥ المطلب الثانى : الحق فى تعويض الأجر
- ٢٧٧ المطلب الثالث : الحق فى المعاش أو التعويض
- ٢٧٧ - المعاش فى حالة الوفاة أو العجز الكامل
- معاش العجز الجزئى المستديم الذى تصل نسبته
- ٢٨٧ إلى ٢٣٥
- تعوض الدفعة الواحدة فى حالة العجز الجزئى
- ٢٧٩ المستديم الذى لا تصل نسبته إلى ٢٣٥
- ٢٨٠ - حقوق العامل فى حالة الإصابات المتتالية
- ٢٨٢ - كيفية تقدير نسبة العجز
- تعديل نسبة العجز بناء على إعادة الفحص
- ٢٨٣ وتأثيره على حقوق العامل المصاب
- ٢٨٥ - التحكميم الطبى

	المبحث الثاني : حقوق العامل المصاب وفقاً لقواعد
٢٨٩	..... المسؤولية المدنية
٢٩٠	- رجوع العامل بالتعويض على صاحب العمل .....
٢٩٥	- رجوع العامل بالتعويض على الغير المسئول .....
٣٣٥	الباب الثالث : تأمين المرض .....
٣٣٧	..... الفصل الأول : تمويل تأمين المرض .....
٣٤٠	..... الفصل الثاني : نطاق سريان تأمين المرض .....
٣٤٠	- الفئات المستفيدة من التأمين .....
٣٤٤	- وقف سريان التأمين .....
٣٤٦	..... الفصل الثالث : حقوق المؤمن عليه في حالة المرض .....
٣٤٦	..... المبحث الأول : الحق في العلاج والرعاية الطبية .....
٣٥١	..... المبحث الثاني : مصاريف الانتقال .....
٣٥٥	..... المبحث الثالث : تعويض الأجر .....
٣٥٥	- تعويض الأجر في حالة المرض .....
٣٥٩	- تعويض الحمل والوضع .....
٣٧١	الباب الرابع : تأمين البطالة .....
٣٧٦	..... الفصل الأول : تمويل تأمين البطالة ومجال تطبيقه .....
٣٧٦	..... المبحث الأول : تمويل تأمين البطالة .....
٣٧٧	..... المبحث الثاني : مجال تطبيق تأمين البطالة .....
	- الفئات المستثناء من مجال تطبيق أحكام تأمين
٣٧٨	..... البطالة .....

٣٨٧	الفصل الثاني : مزايا تأمين البطالة أو تعويض البطالة .....
٣٨٧	المبحث الأول : شروط استحقاق تعويض البطالة .....
٣٩٢	المبحث الثاني : أحكام تعويض البطالة .....
٣٩٢	- مقدار التعويض المستحق في حالة البطالة .....
٣٩٤	- مدة صرف تعويض البطالة .....
٣٩٥	- وقف صرف تعويض البطالة .....
٣٩٨	- سقوط الحق في تعويض البطالة .....
٤٠٠	- إجراءات طلب تعويض البطالة وصرفه .....
٤٠٣	- إجراءات صرف تعويض البطالة .....
٤٠٥	- النزاع حول سبب انتهاء خدمة المؤمن عليه .....
	الباب الخامس : تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب
٤٠٧	المعاشات .....
٤٠٧	- تمويل الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات .....
٤٠٨	- دور الرعاية الاجتماعية .....
٤٠٩	- شروط القبول بدور الرعاية الاجتماعية .....
٤١٠	- إدارة دار الرعاية الاجتماعية .....
٤١٢	- مضمون الرعاية الاجتماعية .....

### القسم الثاني

### النظم المكتملة للتأمين الإجتماعي

٤٢١	الباب الأول : نظام التأمين الإجتماعي الشامل
	الفصل الأول : مجال تطبيق قانون التأمين الإجتماعي
٤٢٣	الشامل من حيث الأشخاص .....

٤٢٣	المبحث الأول : نوات المتفعين بالتأمين الإجتماعى ..... الشامل
٤٣٠	المبحث الثانى : شروط الإنتفاع بالتأمين الإجتماعى ..... الشامل
٤٣٥	المبحث الثالث : الصفة الإلزامية للتأمين
٤٣٨	الفصل الثانى : تمويل التأمين الاجتماعى الشامل ..
٤٣٨	المبحث الأول : الحساب الخاص بالتأمين ومصادر ..... تمويله
٤٤٢	المبحث الثانى : فحص المركز المالى للحساب ..... واستثمار أمواله
٤٤٥	الفصل الثالث : مضمون الحماية التأمينية وفقاً لقانون ..... التأمين الإجتماعى الشامل
٤٤٦	المبحث الأول : المعاش .....
٤٤٦	المطلب الأول : حالات استحقاق المعاش .....
٤٤٧	- معاش الشيخوخة .....
٤٥٠	- معاش العجز الكامل أو الوفاة .....
٤٥١	- الجمع بين المعاش والدخل .....
٤٥١	- عدم جواز الجمع بين المعاشات .....
٤٥٢	المطلب الثانى : المستحقون للمعاش فى حالة ..... الوفاة
٤٥٣	- الفئة الأولى : أرملة أو أرامل المؤمن عليه أو ..... صاحب المعاش



الصفحة	الموضوع
٤٥٥	الفئة الثانية : الأولاد
٤٥٦	- حالات قطع المعاش
٤٥٧	المبحث الثاني : نفقات الجنازة
٤٥٩	الباب الثاني : التأمين الإجتماعى على المصريين العاملين فى الخارج
٤٦١	الفصل الأول : نطاق تطبيق التأمين من حيث الأشخاص
٤٦١	المبحث الأول : فئات المنتفعين بالتأمين
٤٦٤	المبحث الثاني : شروط الإنتفاع بالتأمين
٤٦٧	المبحث الثالث : الطبيعة الإختيارية للتأمين
٤٦٨	الفصل الثاني : تمويل التأمين
٤٧٢	الفصل الثالث : الحقوق التأمينية
٤٧٣	المبحث الأول : الحق فى المعاش
٤٧٣	المطلب الأول : معاش الشيخوخة
٤٧٣	- شروط الاستحقاق
٤٧٤	- تسوية المعاش
٤٨٢	المطلب الثاني : معاش العجز والوفاة
٤٨٢	- شروط الاستحقاق
٤٨٣	- مقدار المعاش
٤٨٦	- المستحقون للمعاش وشروط استحقاقهم
٤٨٧	المبحث الثاني : الحقوق التأمينية الأخرى

الموضوع	الصفحة
- التعويض الإضافي	٤٨٧
- منحة الوفاة	٤٨٨
- نفقات الجنازة	٤٨٩
- بعض الأحكام العامة فى المعاشات والحقوق الأخرى	٤٨٩
الباب الثالث : التأمين الإجتماعى على أصحاب الأعمال	
ومن فى حكمهم	٤٩٩
الفصل الأول : نطاق سريان التأمين من حيث الاشخاص	٥٠١
المبحث الأول : فئات المنتفعين بالتأمين	٥٠١
- الفئات الواردة بالمادة الثالثة	٥٠١
- الفئات المضافة بمقتضى قرار جمهورى	٥١٢
- حكم المادة ٥٢ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦	٥١٢
- الفئات المستثناة من الإنتفاع بالتأمين	٥١٣
المبحث الثانى : شروط الإنتفاع بالتأمين	٥١٥
المبحث الثالث : الطبيعة الإلزامية للتأمين	٥١٨
الفصل الثانى : تمويل التأمين	٥٢١
الفصل الثالث : الحقوق التأمينية لأصحاب الأعمال ومن فى حكمهم	٥٢٤
المبحث الأول : الحق فى المعاش	٥٢٥

٥٢٥	المطلب الأول : حالات وشروط استحقاق المعاش
٥٣٢	المطلب الثاني : حساب المعاش ومقداره . . . . .
	المطلب الثالث : المستحقون للمعاش في حالة
٥٣٥	الوفاة
٥٣٦	المبحث الثاني : تعويض الدفعة الواحدة
٥٣٦	- حالات صرف تعويض الدفعة الواحدة
٥٣٨	- قيمة تعويض الدفعة الواحدة . . . . .
٥٣٩	المبحث الثالث : الحقوق التأمينية الأخرى . . . . .
٥٣٩	- التعويض الإضافي . . . . .
٥٤١	- منحة الوفاة
٥٤١	- نفقات الجنازة

تم بحمد الله



۹۶/۱.۷۲۱	رقم ابداع محلی
I.S.B.N	رقم دولی
977 - 5394 - 20 - 1	





